



مركز  
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للغلام



اشرافيية  
عليه السلام

www. **Ghaemiyeh** .com  
www. **Ghaemiyeh** .org  
www. **Ghaemiyeh** .net  
www. **Ghaemiyeh** .ir

# جواهر الكلام

في شرح شرائع الإسلام

تأليف

الشيخ محمد حسين الخليلي  
والشيخ محمد باقر

١٢

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# جواهر الكلام فى شرح شرائع الاسلام

كاتب:

محمد حسن بن باقر نجفى ( صاحب جواهر )

نشرت فى الطباعة:

دار احياء التراث العربى

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

# الفهرس

٥	الفهرس
١١	جواهر الكلام فى شرح شرايع الاسلام المجلد ١٢
١١	اشاره
١٢	[تتمه القسم الأول فى العبادات]
١٢	[تتمه كتاب الصلاه]
١٢	[تتمه الركن الثالث فى بقيه الصلوات و فيه فصول]
١٢	[ (الفصل الرابع) فى الصلاه على الأموات ]
١٢	اشاره
١٣	[فى أقسام الصلاه على الأموات]
١٣	اشاره
١٣	[القسم الأول من يصلى عليه]
٢١	[القسم الثانى فى المصلى]
٤٢	[القسم الثالث فى كيفيه الصلاه]
٤٢	اشاره
٤٢	[فى كيفيه الصلاه على المؤمن]
٥٨	[فى كيفيه الصلاه على المنافق]
٦٣	[فى اعتبار النهى فى صلاه الميت]
٦٤	[فى اعتبار الاستقبال فى صلاه الميت]
٦٨	[فى اعتبار وضع رأس الميت إلى يمين المصلى]
٧٢	[فى عدم اشتراط إزالة الخبث فى الصلاه على الميت]
٧٩	[فى عدم جواز التباعد عن الجنازه كثيرا]
٨٠	[فى عدم جواز الصلاه إلا بعد التغسيل و التكفين]
٨٣	[فى كيفيه الصلاه على من لم يكن له كفن]
٨٥	[فى سنن صلاه الميت]

٨٥	اشاره
٨٥	أمن السنن أن يقف الإمام عند وسط الرجل و صدر المرأة
٨٥	اشاره
٨٧	أفي كيفية الصلاة على الرجل و المرأة معا
٩٣	أفي حكم اجتماع الطفل مع الرجل و المرأة
٩٦	أمن السنن أن يكون المصلي متطهرا
٩٧	أمن السنن أن ينزع نعليه
٩٨	أمن السنن أن يرفع يديه في أول تكبيره
١٠١	أمن السنن أن يدعو عقب الرابع للميت إن كان مؤمنا، و عليه إن كان منافقا
١١٠	أمن السنن إذا فرغ من الصلاة وقف موقفه حتى ترفع الجنازه
١١١	أمن السنن أن يصلى على الجنائز في المواضع المعتاده
١١٣	أفي مكروهات صلاه الميت
١١٨	أمسائل خمس
١١٨	اشاره
١١٨	أالمسأله الأولى من أدرك الإمام في أثناء الصلاة
١٢٤	أالمسأله الثانيه إذا سبق المأموم الإمام بتكبيره أو ما زاد
١٢٦	أالمسأله الثالثه لا خلاف في عدم جواز تأخير الصلاة إلى الدفن
١٣٢	أالمسأله الرابعه الأوقات كلها صالحه لصلاه الجنازه
١٣٦	أالمسأله الخامسه إذا صلى على جنازه بعض الصلاة ثم حضرت أخرى
١٤٢	أالفصل الخامس في البحث عن الصلوات المرغبات
١٤٢	اشاره
١٤٢	أالمنذوبات قسمان
١٤٢	اشاره
١٤٢	أالأول النوافل اليوميه
١٤٣	أالثاني ما عدا ذلك
١٤٣	اشاره

- ١٤٣ ..... [فمنه ما لا يخص وقتا بعينه]
- ١٤٣ ..... اشاره
- ١٤٣ ..... [الأولى صلاة الاستسقاء]
- ١٧٢ ..... [الثانى صلاة الاستخاره]
- ١٩٤ ..... [الثالث صلاة الحاجه]
- ١٩٨ ..... [الرابع صلاة الشكر]
- ١٩٩ ..... [الخامس صلاة الزياره]
- ٢٠٠ ..... [أمنها ما يختص وقتا معيناً]
- ٢٠٠ ..... اشاره
- ٢٠٠ ..... [الأولى نافله شهر رمضان]
- ٢٠٠ ..... اشاره
- ٢٠١ ..... [فى استحباب ألف ركعه فى ليالى شهر رمضان]
- ٢١٣ ..... [فى كيفية صلاة فاطمه (عليها السلام)]
- ٢١٤ ..... [فى كيفية صلاة جعفر الطيار (عليه السلام)]
- ٢٣٠ ..... [فى استحباب ركعتى الغفيله بين العشاءين]
- ٢٣١ ..... [فى استحباب صلاة الكامله يوم الجمعة]
- ٢٣٢ ..... [الثانيه صلاة ليله الفطر]
- ٢٣٣ ..... [الثالثه صلاة يوم الغدير]
- ٢٣٤ ..... [الرابعه صلاة ليله النصف من شعبان]
- ٢٣٧ ..... [الخامسه صلاة ليله نصف رجب و ليله المبعث و يومه]
- ٢٣٧ ..... [خاتمته]
- ٢٣٧ ..... [فى أفضلية القيام فى النوافل على القعود]
- ٢٣٩ ..... [فى استحباب تضعيف الركعات لو صلى النوافل قاعداً]
- ٢٤٤ ..... [الركن الرابع فى التوايع]
- ٢٤٤ ..... اشاره
- ٢٤٤ ..... [الفصل الأول فى الخلل الواقع فى الصلاة]

- ٢٤٤ ..... اشاره
- ٢٤٧ ..... [فى الخلل الواقع فى الصلاه عمدا]
- ٢٤٧ ..... اشاره
- ٢٥١ ..... [فروع]
- ٢٥١ ..... [الأول إذا توضأ بماء مغصوب]
- ٢٥٢ ..... [الثانى إذا لم يعلم أن الجلد ميته]
- ٢٥٣ ..... [الثالث إذا لم يعلم أنه من جنس ما يصلى فيه]
- ٢٥٧ ..... [فى الخلل الواقع فى الصلاه سهوا]
- ٢٥٧ ..... اشاره
- ٢٥٧ ..... [حكم الإخلال بالركن]
- ٢٩٥ ..... [حكم الإخلال بغير الركن]
- ٢٩٥ ..... اشاره
- ٢٩٥ ..... [أفالأول ما يتم معه الصلاه من غير تدارك]
- ٣٠٠ ..... [الثانى ما يتدارك من غير سجود للسهو]
- ٣١٤ ..... [الثالث ما يتدارك مع سجدتى السهو]
- ٣٢٥ ..... [فى الخلل الواقع فى الصلاه شكاً]
- ٣٢٥ ..... اشاره
- ٣٢٥ ..... [ففيه مسائل]
- ٣٢٥ ..... اشاره
- ٣٢٥ ..... [الأولى من شك فى عدد الواجبه الثنائيه أعاد]
- ٣٣٦ ..... [المسأله الثانيه إذا شك فى فعل شىء من أفعال الصلاه]
- ٣٣٦ ..... اشاره
- ٣٤٩ ..... [تفريع]
- ٣٥٢ ..... [المسأله الثالثه إذا شك فى أعداد الرباعيه]
- ٣٥٢ ..... اشاره
- ٣٥٥ ..... [فى وجوب صلاه الاحتياط إذا شك فى الزائد عن الأوليين و مسائله أربع]



- ٣٥٥ ..... اشارة
- ٣٥٦ ..... [الأولى إذا شك بين الاثنتين و الثلاث]
- ٣٦٥ ..... [المسألة الثانيه من شك بين الثلاث و الأربع]
- ٣٦٩ ..... [المسألة الثالثه من شك بين الاثنتين و الأربع]
- ٣٧٢ ..... [المسألة الرابعه من شك بين الاثنتين و الثلاث و الأربع]
- ٣٧٩ ..... [الشك بين بقيه الصور]
- ٣٨٧ ..... [أو هنا مسائل]
- ٣٨٧ ..... اشارة
- ٣٨٧ ..... [المسألة الأولى لو غلب على ظنه أحد طرفى ما شك فيه]
- ٣٩٥ ..... [المسألة الثانيه صلاه الاحتياط]
- ٤٠٤ ..... [المسألة الثالثه لو فعل المكلف ما يبطل الصلاه قبل الاحتياط]
- ٤١٤ ..... [المسألة الرابعه من سها فى سهو لم يلتفت و بنى على صلاته]
- ٤١٤ ..... اشارة
- ٤١٤ ..... فالصور ثمان:
- ٤١٤ ..... الأولى الشك فى موجب الشك بالكسر بمعنى الشك فى الشك،
- ٤١٧ ..... الثانيه الشك فى السهو أى الشك فى أنه هل سها أم لا،
- ٤١٩ ..... الثالثه أن يراد بالسهو الشك فى كل منهما لكن على تقدير مضاف فى الثانى
- ٤٢٢ ..... الرابعه الشك فى موجب السهو بالفتح،
- ٤٢٣ ..... الخامسه أن يراد بلفظ السهو الأول النسيان، و كذلك الثانى من دون تقدير مضاف،
- ٤٢٣ ..... السادسه أن يراد بالثانى الشك بمعنى أنه سها عن أنه شك،
- ٤٢٥ ..... السابعه أن يراد بلفظ السهو النسيان، و لكن على تقدير مضاف
- ٤٢٦ ..... الثامنه أن يراد بالسهو الثانى الشك، و لكن على حذف مضاف
- ٤٢٩ ..... [حكم شك الإمام و المأموم و سهوهما]
- ٤٤١ ..... [فى حكم كثير الشك و السهو]
- ٤٤٩ ..... [المسألة الخامسه من شك فى عدد النافله]
- ٤٥٧ ..... خاتمه فى سجدي السهو



شماره بازیابی : ۶-۲۱۸۴۲

سرشناسه : صاحب جواهر، محمدحسن بن باقر ۱۲۰۰؟ - ۱۲۶۶ق.

عنوان و نام پدیدآور : جواهرالكلام [چاپ سنگی] / محمدحسن نجفی [صاحب جواهر]؛ نویسنده متن: علامه حلی؛ کاتب: ابوالقاسم خوانساری؛ مصحح: موسی طهرانی

وضعیت نشر : [بی جا: بی نا]، ۱۲۷۴ق.

مشخصات ظاهری : [۵۱۸ص.، ج ۱؛ قطع: ۲۳×۳۷س م

یادداشت : زبان:عربی

آغاز، انجام، انجامه : آغاز: بسمله... الحمدلله الذى ختم الشرايع باسمهما طريقه و اوضحها حقيقه و اظهرها برهانا ... و بعد فيقول العبد القاصر العاشر محمد حسن بن المرحوم باقر احسن الله اليهما ...

انجام:.... الاصحاب الثانى و الله اعلم الحمدلله اولاً و آخراً و ظاهراً و باطناً على ما انعم و وفق لاتمام مباحث الطهاره.

انجامه:المكرم من سنه ۱۲۷۴ق. و انا الفقير الى الله الغنى ابن اسدالله ابوالقاسم خوانسارى.

یادداشت استنساخ : تاریخ کتابت: ۱۲۷۴ق.

مشخصات ظاهری اثر : نوع و درجه خط:نسخ

نوع و تزئینات جلد:جلد:جلد مقوایی، روکش تیماج قهوه ای، عطف و لچکی ها گالینگور مشکی الحاقی.

خصوصیات نسخه موجود : حواشی اوراق:تصحیحاتی اندک با نشان«صح» و توضیحاتی اندک با نشان«منه»

یادداشت تملک و سجع مهر : یادداشت های تملک:یادداشتی با خط تحریری و با مرکب مشکی " بسم الله الرحمن الرحيم و قد انتقل ذلك الكتاب مع مجلداته الاخر التي كانت عباره عن ست المجلدات مطبوعه بطبع حاجی موسی ره الی ملكی و هو مالک الملك و الرقاب من البایع المحترم الحاج شمس صاحب المكتبه فی شارع ناصر خسرو و قرینا من شمس العملاره من العاصمه تهران صانها ... من الحدثان على المبلغ الف و خمس مائه توماناً المقابل ۱۵۰۰ریالاً- و وقع هذا الانتقال فی يوم الخامس المطباق با يوم الثانى من شهر جماديا لاولى من سنه اربع مائه بعد الالف من الهجره النبويه المصادف ۲۹/۱۲/۱۳۵۸ و انا الاحقر حسين الصالحى ... النجفى و التهرانى المسكن " (ظهریه صفحه اول)

توضیحات نسخه : نسخه بررسی شد.

نمایه ها، چکیده ها و منابع اثر : منابع دیده شده: ریحانه الادب (۳: ۳۵۸) ، ملی (۲: ۲۷۷) ، ذریعه (۵۹: ۲۴)

معرفی چاپ سنگی : جواهر الکلام کتابی مشروح و استدلالی در فقه شیعه قرن سیزدهم هجری و به زبان عربی است این کتاب شرح مبسوط کتاب شرایع الاسلام (علامه حلی) است و جامعترین کتاب در موضوع فقه و استنباط و احکام است و همه ابواب فقه را در بر میگیرد. نسخه حاضر مشتمل بر کتاب الطهارة است، و عناوین مطالب در حاشیه آمده است.

عنوانهای گونه گون دیگر : جواهر الکلام فی شرح شرایع الاسلام.

موضوع : محقق حلی، جعفر بن حسن ۶۰۲-۶۷۶ق. - شرایع الاسلام فی مسائل الحلال و الحرام -- نقد و تفسیر

فقه جعفری -- قرن ۷ق.

شناسه افزوده : محقق حلی، جعفر بن حسن، ۶۰۲-۶۷۶ق. شرایع الاسلام فی مسائل الحلال و الحرام. شرح

خوانساری، ابوالقاسم، قرن ۱۳ق. کاتب

طهرانی، موسی، قرن ۱۳ق. مصحح

حسینی، فروشنده

ج ۱۲، ص: ۱

**[تممه القسم الأول فی العبادات]**

**[تممه کتاب الصلاة]**

**[تممه الرکن الثالث فی بقیه الصلوات و فیہ فصول]**

**[الفصل الرابع ( فی الصلاة علی الأموات )]**

**اشاره**

(الفصل الرابع) من الفصول السابقه فى الصلاه على الأموات و

### [فى أقسام الصلاه على الأموات]

#### إشاره

فيه أقسام:

#### [القسم الأول من يصلى عليه]

الأول من يصلى عليه و هو كل من كان مظهراً للشهادتين بحيث صار بذلك من المسلمين، و لم يكن قد صدر منه مع ذلك ما يوجب اندراجه فى الكافرين، فتجب الصلاه عليه حينئذ بلا خلاف فيه فى المحكى عن المنتهى و إن كان المعقد فيه المسلم كالمحكى عن الإجماع فى التذكرة و عن مجمع البرهان، إذ هو هو، ضروره عدم إرادته ما يشمل الخوارج و الغلاه و نحوهما ممن انتحلوا الإسلام و كفروا بإنكار ضرورياته منه، و لذا فرع بعضهم خروجهم على اعتبار الإسلام فى المصلى عليه، و فى الخلاف و المحكى عن المبسوط لا يصلى على القتل من البغاه لكفره، لكن عن الأول فى قتال أهل البغى أنه يصلى عليه للعموم و الاحتياط، و قد يريد بالثانى من لم يصل ببغيه إلى حد الكفر بخلاف الأول فيرتفع الخلاف، كما أنه يرتفع بما سمعته بين المتن و من عبر كعبارته كالقواعد و الجمل و العقود و الإصباح على ما حكى عن الأخيرين و بين المشهور من التعبير بالمسلم، بل عرفت

أنه معقد الإجماع و نفى الخلاف فضلا عما عن كشف الرموز من أنه المذهب، إذ هو المراد من المظهر فيها لا- ما يشمل الخوارج و الغلاة و المنافقين و نحوهم و إن توهم، إلا أنه ينبغي القطع بعدمه في مثل المتن الذي ستسمع تقييده في الأطفال بمن له حكم الإسلام، و تقدم تصريحه في الغسل بعدم غسل الخوارج و الغلاة، مع أن الصلاة أولى بالمنع، و يعتبر فيها تقدم الغسل، فيستقر الإجماع حينئذ على عدم إلحاقهم بالمسلمين في ذلك، فيبقى أصل البراءة بلا معارض.

نعم ما عن المقنعة و الوسيله و السرائر و الكافي و الإشاره من قصر الوجوب على المؤمن ظاهر أو صريح في الخلاف، بل في الذكرى «و شرط سلار في الغسل اعتقاد الميت للحق، و يلزمه ذلك في الصلاة» قلت: لعله لتأخرها، كما أنه لعل ذلك منهم بناء على كفرهم في الدنيا كما صرح به بعضهم، أو إلحاق ما بعد الموت بعالم الآخرة، و قد بينا ضعف الأول بما لا مزيد عليه في النجاسات، كما أنا بينا ضعفه و ضعف الثاني في التمسيل، و نزيد هنا بما عرفت من محكي الإجماع إن لم يكن محصله باعتبار متروكيه الخلاف المزبور كما اعترف به الشهيد في البيان، و بعموم

قوله (عليه السلام) في خبر السكوني (١):

«لا تدعوا أحدا من أمتي بلا صلاة»

و قول الصادق (عليه السلام) في خبر طلحة بن يزيد (٢): «صل على من مات من أهل القبلة، و حسابه على الله»

و مرسل الدعائم (٣) عن الباقر (عليه السلام) «الصلاة على الميت فرض على الكفايه لقول النبي (صلى الله عليه و آله): صلوا خلف من قال: لا إله إلا الله، و على من قال: لا إله إلا الله»

و فيها (٤) عنه (عليه السلام) أيضا «أنه قال: صلى رسول الله (صلى الله عليه و آله)

١- ١ الوسائل- الباب- ٣٧- من أبواب صلاة الجنائز- الحديث ٣ من كتاب الطهارة.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٣٧- من أبواب صلاة الجنائز- الحديث ٢ من كتاب الطهارة.

٣- ٣ دعائم الإسلام ج ١ ص ٢٨١ ذكره في ذيل الصفحة.

٤- ٤ المستدرک- الباب- ٢٩- من أبواب صلاة الجنائز- الحديث ١.

على امرأه ماتت في نفاسها من الزنا و على ولدها، و أمر بالصلاه على البر و الفاجر من المسلمين»

و غيرها من الإطلاقات في الميت و نحوه و ما يوجد من الصدر خاصة أو مع باقى الأعضاء و غير ذلك، و الضعف منجبر بما عرفت.

فمن الغريب ميل بعض متأخرى المتأخرين إليه للأصل المقطوع بما سمعت، و بأن الصلاه كرامه و دعاء و غير المؤمن منهما محروم، و فيه منع انحصار وجهها في الإكرام، و عليه فلعله لإظهار الشهادتين، و عدم اعتبار الدعاء فيها للميت خاصة بل له أو عليه كما كان يصنعه النبي (صلى الله عليه و آله) و الأئمه (عليهم السلام) على المنافقين الذى منه يظهر أن المراد من النهى في قوله تعالى (١) «و لا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ» إلى آخره. الدعاء لهم كما اعترف به في كشف اللثام، و لجهل عمر بذلك و بمرتبته النبي (ص) (النبوه خ ل) و أنه مستغن عن تعليمه و غيره و شدة نفاقه و ريبه أساء الأدب مع النبي (صلى الله عليه و آله) لما تقدم للصلاه على ابن أبى كما

عن كتاب سليم بن قيس (٢) «فأخذ عمر بثوبه من ورائه و قال: «لقد نهاك الله أن تصلى عليه و لا يحل لك أن تصلى عليه فقال له رسول الله (صلى الله عليه و آله): إنما صليت كرامه لابنه، و انى لأرجو أن يسلم به سبعون رجلا- من بنى أبيه و أهله، و ما يدريك و ما قلت إنما دعوت الله عليه»

هذا، و قد ظهر لك أولويه و جوب الصلاه على الفرق المخالفه منا كالفطحيه و الناووسيه و نحوهم من المخالفين، و قد تقدم بعض الكلام في ذلك في المبحثين المزبورين، فلاحظ و تأمل.

و على كل حال فالمصلى عليه إما أن يكون مسلماً أو طفلاً له ست سنين ممن له حكم الإسلام بالتولد أو السبى أو الالتقاط من أرض المسلمين أو الوصف بناء على

١-١ سورة التوبه- الآيه ٨٠.

٢-٢ المستدرک- الباب- ٤- من أبواب صلاه الجنائز- الحديث ٢ من كتاب الطهاره.

اعتباره منه أو نحو ذلك، فتجب حينئذ الصلاة عليه عند الأكثر بل المشهور بل في التذكرة نفى الخلاف فيه، بل في الانتصار و ظاهر الخلاف أو صريحه و صريح المحكى عن المتتهى الإجماع عليه، بل عن المقنعه أنه مذهب آل الرسول (عليهم السلام)، بل اليه يرجع ما

عن المقنع و الجعفى «لا يصلى عليه حتى يعقل الصلاة»

بناء على أن المراد بعقلها إمكان معرفتها، و الغالب حصوله ممن بلغ ذلك،

سأل الحلبي و زراره أبا عبد الله (عليه السلام) فى الصحيح (١) «عن الصلاة على الصبي متى يصلى عليه؟ فقال: إذا عقل الصلاة، قلت: متى يجب عليه الصلاة؟ فقال: إن كان ابن ست سنين و الصيام إذا أطاقه»

و سأل زرارته (٢) أيضا أبا جعفر (عليه السلام) فى ذيل خبره المتضمن سقوط الصلاة عن ذى الثلاث «فمتى تجب عليه الصلاة؟ فقال: إذا عقل الصلاة و كان ابن ست سنين، قال: قلت: فما تقول فى الولدان؟ قال: سئل رسول الله (صلى الله عليه و آله) عنهم فقال: الله أعلم بما كانوا عاملين»

و فى ذيل مرسل الفقيه (٣) المتضمن نفى الصلاة على ذى الثلاث أيضا، «و سئل أبو جعفر (عليه السلام) متى تجب الصلاة عليه؟ قال: إذا عقل الصلاة و كان ابن ست سنين»

و المراد بالوجوب فى الجميع الثبوت لا الشرعى قطعا، أى متى يعقل فتثبت له الصلاة؟ فقال: إذا كان لست سنين، كما رواه

محمد بن مسلم فى الصحيح (٤) عن أحدهما (عليهما السلام) «فى الصبي متى يصلى عليه؟ فقال: إذا عقل الصلاة، قلت: متى يعقل الصلاة و تجب عليه؟ فقال: لست سنين».

١- ١ الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب صلاة الجنائز - الحديث ١ من كتاب الطهارة.

٢- ٢ الكافى ج ٣ ص ٢٠٧ المطبوع بطهران عام ١٣٧٧ باب «غسل الأطفال و الصبيان و الصلاة عليهم» - الحديث ٤ من كتاب الجنائز.

٣- ٣ الفقيه ج ١ ص ١٠٥ - الرقم ٤٨٨ المطبوع فى النجف.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب أعداد الفرائض و نوافلها - الحديث ٢ و فيه «متى يصلى؟ قال: إذا عقل الصلاة» إلخ.



بل منه و غيره يعلم أن المراد تفسير بالعقل بالست فى الصحيح السابق و ذيل المرسل لا اشتراط الست مع عقل الصلاه، بل و لا أن المراد أحدهما، على أن الواو بمعنى «أو» كما عساه يوهمه أنه مقتضى الجمع بين النصوص السابقه و بين

صحيح على بن جعفر(١) عن أخيه (عليه السلام) «سألته عن الصبى أ يصلى عليه إذا مات و هو ابن خمس سنين؟

قال: إذا عقل الصلاه فصل عليه»

بل بقرينه الصحيح و غيره مع الاتفاق ظاهرا يجب حمله على إرادته الكنايه بذلك فيه عن بلوغ الست و عدم العبره بالخمس، فتأمل، نعم

الظاهر إرادته التحديد بذلك على الغالب فى القابليه، فالنادر ممن يعقلها قبل ذلك كغيره ممن لا يعقلها فيه أو فيما بعده لا عبره به، خصوصا إذا كان بالجهد فى التعليم أو التصيير فى المقدمات، فهو تحقيق فى تقريب حينئذ.

و كيف كان فقد بان لك أن مقتضى الجمع بين النصوص السابقه و الإجماعات المحكيه هو ما عرفت، خصوصا بعد فهم الوجوب، فانا لم نعرف خلافا فيه إلا من ابن أبى عقيل فلم يوجب الصلاه إلا بعد البلوغ، و مال إليه الكاشانى فى الوافى للأصل المقطوع بما عرفت، و عدم حاجه الطفل إلى الاستغفار و نحوه المراد من الصلاه الممنوع على مدعيه بالصلاه على المجنون مثلا أولا، و بعدم انحصار وجه مشروعيتها فى ذلك بحيث يدور الحكم عليه ثانيا، و ل

موثق عمار(٢) سأل أبا عبد الله (عليه السلام) «عن المولود ما لم يجر عليه القلم هل يصلى عليه؟ قال: لا إنما الصلاه على الرجل و المرأه إذا جرى عليهما القلم»

و خبر هشام(٣) «قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): «إن الناس يكلموننا و يردون علينا قولنا إنه لا يصلى على الطفل لأنه لم يصل، فيقولون: لا يصلى إلا على من صلى،

١- ١ الوسائل - الباب - ١٣- من أبواب صلاه الجنازه- الحديث ٤ من كتاب الطهاره.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١٤- من أبواب صلاه الجنازه- الحديث ٥ من كتاب الطهاره.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ١٥- من أبواب صلاه الجنازه- الحديث ٣ من كتاب الطهاره.

فنقول: نعم، فيقولون: أ رأيتم لو أن رجلا يهوديا أو نصرانيا أسلم ثم مات من ساعته فما الجواب فيه؟ فقال: قولوا لهم: أ رأيتم لو أن هذا الذى أسلم الساعه ثم افترى على الناس ما كان يجب عليه فى فريته فإنهم سيقولون: يجب عليه الحد، فإذا قالوا هذا قيل لهم: فلو أن هذا الصبى الذى لم يصل افترى على إنسان هل كان يجب عليه الحد؟

فإنهم سيقولون: لا، فيقال لهم: صدقتم إنما يجب أن يصلى على من وجبت عليه الصلاه و الحدود، و لا يصلى على لا يجب عليه الحدود»

القاصرين عن معارضه ما عرفت من وجوه، خصوصا بعد اعتضاده بعموم الصلاه على الميت و على الأمه، و بعد عدم ثبوت اعتبار سند الثانى منهما، و ظهوره فى إرادته الرد على العامه القائلين بالوجوب إذا استهل و ظهور الأول منهما فى سقوط الصلاه عن المجنون الذى لم يقل به، و كونهما معا من العام الذى يجب تخصيصه بما ذكرنا، بل فى الذكرى إمكان إرادته ما يشمل التمرينى من جرى القلم فى الأول، قلت: بناء على شرعيه عبادته كما هو الأصح يقوى الاحتمال المزبور، و مع تعذر جميع ذلك فالطرح و الرد إليهم (عليهم السلام) متعين فى مقابله ما ذكرنا، لا أنه تحمل الأخبار السابقه من جهتهما على النذب كما التزمه الكاشانى.

و على كل حال ف يتساوى فى ذلك عندنا الذكر و الأئثى و الحر و العبد بل فى التذكرة نفى الخلاف فيه، بل الإجماع عليه معلوم.

و أما إذا كان دون ذلك فلا وجوب بلا خلاف فيه بيننا إلا من الإسكافى الذى لا يقدر خلافه فى دعوى تحصيل الإجماع هنا فضلا عن محكيه فى الانتصار و الغنيه و الخلاف و غيرها، و هو الحجه بعد الأصل و النصوص السابقه و غيرها، ك

خبر على بن عبد الله (١) عن أبى الحسن موسى (عليه السلام) «لما قبض إبراهيم بن رسول الله (صلى الله عليه و آله) - إلى أن قال:- و مضى رسول الله (صلى الله عليه و آله) حتى

انتهى به إلى قبره، فقال الناس: إن النبي (صلى الله عليه وآله) نسي أن يصلى على إبراهيم لما دخله من الجزع عليه فانتصب قائماً ثم قال: أيها الناس أتاني جبرئيل (عليه السلام) بما قلت، زعمتم بأني نسيت أن أصلى على ابني لما دخلني من الجزع ألا وإنه ليس كما ظننتم، و لكن اللطيف الخبير فرض عليكم خمس صلوات، و جعل لموتاكم من كل صلاة تكبيره، و أمرني أن لا أصلى إلا على من صلى»

التي لا يعارضها

خبر السكوني (١) عن جعفر عن آبائه (عليهم السلام) قال: «يورث الصبي و يصلى عليه إذا سقط من بطن أمه فاستهل صارخاً، فإذا لم يستهل صارخاً لم يورث و لم يصل عليه»

و صحيح ابن سنان (٢) عن الصادق (عليه السلام) «لا يصلى على المنفوس و هو المولود الذي لم يستهل و لم يصح و لم يورث من الديه و لا من غيرها، و إذا استهل فصل عليه و ورثه»

و خير ابن يقطين (٣) عن أبي الحسن الماضي عليه السلام «قلت له: لكم يصلى على الصبي إذا بلغ من السنين و الشهور؟ قال: يصلى عليه على كل حال إلا أن يسقط لغير تمام»

لرحجانها عليها من وجوه لا تخفى، خصوصاً بعد موافقتها لما عليه العامه عدا النادر.

بل قد يشكل لذلك و ل

خبري زراره المشتملين على موت ولدين لأبي عبد الله و أبي جعفر (عليهما السلام) فصلى عليهما أبو جعفر (عليه السلام) و اعتذر عن ذلك فقال تاره لزراره (٤) بعد أن أخذ بيده و تنحى: «إنه لم يكن يصلى على الأطفال إنما كان أمير المؤمنين (عليه السلام) يأمر بهم فيدفنون من وراه و لا يصلى عليهم، و إنما صليت

١- ١ التهذيب ج ٣ ص ٣٣١ الرقم ١٠٣٥ من طبعه النجف.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب صلاة الجنائز - الحديث ١ من كتاب الطهارة.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب صلاة الجنائز - الحديث ٢ من كتاب الطهارة.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ١٥ - من أبواب صلاة الجنائز - الحديث ١ من كتاب الطهارة.

عليه من أجل أهل المدينة كراهه أن يقولوا: لا يصلون على أطفالهم»

و أخرى (١) «أما أنه لم يكن يصل على مثل هذا و كان ابن ثلاث سنين، كان على (عليه السلام)

يأمر به فيدفن و لا يصل على و لكن الناس صنعوا شيئا فنحن نصنع مثله»

بل و خبر على بن عبد الله (٢) حمل تلك النصوص على النذب، بل جزم بعدمه في الحدائق مشددا للتكبير على دعوى ذلك، بل ربما حكى عدم النذب بل جزم بعدمه في الحدائق مشددا للتكبير على دعوى ذلك، بل ربما حكى عدم النذب أيضا عن الكليني و الصدوق و المفيد.

لكن قال المصنف و غيره: إنه يستحب الصلاة على من لم يبلغ ذلك أى الست إن ولد حيا بل قيل: إنه المشهور لظهور الخبرين المزبورين في أن الفعل للتقيه، و لو أنه نذب ما احتيج إلى الاعتذار بما سمعت، بل ربما كان الحمل على التقيه مع إمكانه في نفسه أرجح من النذب، لما فيه من بقاء اللفظ على حقيقته، بل ربما توقف في حمل الأمر على النذب و إن لم يتم احتمال التقيه لمجرد رجحان دليل عدم الوجوب، لعدم كونه قرينه على ذلك، لكن قد يقال بعد التسامح في السنن و الشهره في المقام:

إن النذب هو الموافق لمقتضى حجه الأخبار، و ان كلامهم (عليهم السلام) بمنزله متكلم واحد، و نفع الكلمه فيه على وجوه متعدده، و ان أفقه الناس من يعرف معانى تلك الكلمات و ما يلحن له في القول، و انها بمنزله الكلام المسموع منهم (عليهم السلام) الذى لا ريب في ظهور الأمر فيه بعد فرض التصريح منه بعدم الوجوب في النذب الذى هو أشهر المجازات و أقربها إلى الحقيقه، فيترجح حينئذ على إبطال الدليل و طرحه، فتأمل.

و كيف كان فلو وقع سقطا ميتا لم يصل عليه ندبا فضلا عن الوجوب و إن كان قد و لجته الروح قبل خروجه بلا خلاف أجده فيه، للأصل و النصوص السابقه، بل لعله كذلك لو خرج بعضه و استهل إلا أنه سقط ميتا لخبر السكونى المتقدم

١- ١ الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب صلاة الجنازه - الحديث ٣ من كتاب الطهاره.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١٥ - من أبواب صلاة الجنازه - الحديث ٢ من كتاب الطهاره.

و ربما كان هو ظاهر المتن و القواعد و غيرهما، لكن عن صريح المعبر و المنتهى و نهايه الأحكام و التذكرة و غيرها الاستحباب و لو كان البعض الخارج أقله، خلافا لأبى حنيفه فاعتبر خروج الأكثر، قيل لإطلاق خبر ابن سنان (١) المتقدم، و فيه أن ظاهره المولود الذى يمكن دعوى عدم صدقه إلا- على الخارج، نعم يمكن الاستناد له بعد التسامح إلى إطلاق خبر ابن يقطين (٢) فتأمل، هذا، و قد تقدم البحث فى باب الغسل فى الصلاة على الشهيد و نحوه و صدر الميت و تحقيق الحال فى المحكوم بتبعيته من الأطفال و ولد الزنا و غير ذلك، فلا نعيده، فلاحظ و تأمل، و الله أعلم.

### [القسم الثانى فى المصلى]

القسم الثانى فى المصلى و قد أشبعنا الكلام فى التمسيل فى بيان أن أحق الناس بالصلاه و غيرها من أحكام الميت عليه أولاهم بميراثه إذ هو أولى أولى الأرحام الذين بعضهم أولى ببعض فى كتاب الله، و فى بيان عدم منافاه

الأولويه المزبوره لوجوب هذه الأحكام على سائر المكلفين كفايه و إن قلنا بوجوب مراعاتها و فساد الفعل لو كان عباده إن وقع بدونها، إنما الكلام فى أولويه أولى الأرحام، إذ قد يكون متعددا، ضروره كون المراد منه طبقات الإرث، فقال و الأب أولى من الابن بلا خلاف أجده فيه كما اعترف به فى المدارك، بل فى التذكرة «أنه أولى منه و من الجد و غيره من الأقارب كولد الولد و الاخوه عند علمائنا» مشعرا بالإجماع عليه، و هو- مع أقربيه إجابته للدعاء باعتبار كونه أشفق و أرق، و ولايته على الولد، و ما روى (٣) من تولى الصادق (عليه السلام) أمر إسماعيل دون أولاده إن لم نقل إنه من حيث الإمامه أو أنه ليس لإسماعيل ولد قابل لذلك- يصلح مستندا للحكم، و أكثره نصيب الولديه

١- ١ الوسائل- الباب- ١٤- من أبواب صلاه الجنازه- الحديث ١ من كتاب الطهاره.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ١٤- من أبواب صلاه الجنازه- الحديث ٢ من كتاب الطهاره.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٢٩- من أبواب التكفين- الحديث ٢ من كتاب الطهاره.

من الوالديه، كما فى كشف اللثام وغيره لعدده فى باب الغرقى أضعف لو سلم كشفه عن الأولويه و لو بدعوى أن المراد «من أولادهم بميراثه» أكثرهم نصيبا كما يومى اليه فى الجمله صحيح الكناسى (١) المتقدم سابقا فى التفسير - بل قيل: إنه يعطيه كلام الشيخ و ابن حمزه، بل عن الفاضل القطع به، و فرع عليه أولويه العم من الخال و الأخ من الأب من الأخ من الأم - يجب الخروج عنها هنا بما سمعت، حتى أن الفاضل الذى هو القاطع بذلك وافق هنا على أولويه الأب و إن قل نصيبه.

و كيف كان فما عن ابن الجنيد من تقديم الجد عليه و على الابن فى غايه الضعف بما ظهر لك سابقا من النصوص و الفتاوى من إرادته الأولى بالميراث من الولي هنا، و من المعلوم أنهما أولى منه بذلك، و احتمال إرادته الأولويه بالميراث و لو فى بعض الأحوال - فيكون مساوقا لآيه أولى الأرحام (٢) الظاهره فى إرادته بيان أولويتهم من الأجانب فحسب من غير تعرض للترجيح فيما بينهم، فلا - تنافى حينئذ أولويه الجد من جهة أنه أليق بمنصب الإمامه و أن له الولاية عليهما - كما ترى، ضروره ظهور الأولويه بالميراث فى الترجيح بين أولى الأرحام، بل ظاهر المحكى عن المختلف من رده كلام الإسكافى بآيه أولى الأرحام أنها هى كذلك فضلا عن تلك الفقره، و إن كان فيه نظر واضح، لكن قد يؤيده

قول الباقر (عليه السلام) فى خبر زراره (٣): «قول الله عز و جل وَ أُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ \* إن بعضهم أولى بالميراث من بعض، لأن أقربهم إليه أولى به»

كل ذلك مع ظهور أقربيه الولد للصلب من الجد عرفا خصوصا لو علا، نعم قد يساويه ولد الولد، فمن الغريب ما فى المدارك من أنه لو كان المدار فى

١- ١ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب موجبات الإرث - الحديث ٧ من كتاب الإرث.

٢- ٢ سورة الأنفال - الآية ٧٦.

٣- ٣ تفسير البرهان - سورة الأنفال - الآية ٧٦ عن تفسير العياشى.

الأولوية على الأعمس رحما و شدة العلاقه من غير اعتبار لجانب الإرث يقرب ما ذكره ابن الجنيد، نعم يمكن الاستدلال لابن الجنيد ب

تولى الباقر (عليه السلام) أمر ولد الصادق (عليه السلام) (١) وفيه أنه لعله لأنه إمام العصر الذي ستعرف أولويته من كل أحد أو لغير ذلك كما هو واضح.

فلا إشكال حينئذ في أولوية الأب و كذا الولد و إن نزل أولى من الجد أب الأب و إن اتصل فضلا عن العالی و الجد للأم و الأخ و العم و باقى الأرحام لما عرفت من أن مدارها على الأولوية بالإرث، و هو مختص به هنا لا يشاركه فيه، نعم لو كان صغيرا ففى انتقالها لخصوص الجد لأنه وليه و إن لم نقل بتقديمه فى الطبقة الثانية، أو إلى الإناث لو كانوا معه، أو إلى المرتبه الثانية من الأرحام، أو إلى حاكم الشارع، أو تسقط وجوه مرتبه فى القوه و الضعف.

ثم إن ظاهر المصنف و غيره بل لا خلاف أجده فيه بينهم بل هو مقتضى الأصل و إطلاق الأدله اشتراك الأولاد فى ذلك لو تعددوا، لكن فى الحدائق أن المفهوم من

صحيحه محمد بن الحسن الصفار (٢) المرويه بطريق المشايخ الثلاثه، قال: «كتبت إلى أبى الحسن (عليه السلام) رجل مات و عليه قضاء من شهر رمضان عشره أيام و له وليان هل يجوز لهما أن يقضيا عنه جميعا خمسه أيام أحد الوليين و خمسه أيام الآخر؟ فوقع (عليه السلام) يقضى عنه أكبر وليه عشره أيام ولاء إن شاء الله»

كون الأكبر الولي شرعا، و فيه أنه فى القضاء، بل هو صريح أو كالصريح فى ثبوت الولايه لغيره فى غيره، فتأمل.

و أما الطبقة الثانية ف لأخ من الأب و الأم أولى ممن يمت بأحدهما

١- ١ الوسائل - الباب - ٨٥- من أبواب الدفن - الحديث ٦ من كتاب الطهاره.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٢٣- من أبواب أحكام شهر رمضان - الحديث ٣ من كتاب الصوم.

لعدم إرث المتقرب بالأب معه، و تقرب الثانى بمن لا ولايه لها مع الأب، فكذا فرعها مع فرعه، و لأنه أكثر نصيبا منه، و لتقربه من جهتين، و ل

قول أبى جعفر (عليه السلام) فى الصحيح عن بريد الكناسى (١) المتقدم فى التمسيل: «و أخوك لأبيك و أمك أولى بك من أخيك لأبيك، و أخوك لأبيك أولى بك من أخيك لأمك»

ضروره دلالته على أولويته منهما صريحا فى الأول، و فحوى فى الثانى، لأن الأولى من الأولى أولى، بل الظاهر كون أولادهم كذلك،

قال فى الصحيح المزبور: «و ابن أخيك من أمك و أبىك أولى بك من أخيك لأبيك، و ابن أخيك لأبيك أولى بك من عمك»

إلى آخره معتصدا ذلك كله بعدم الخلاف فيه فيما أجد، بل و لا فى تقديم الأخ للأب على الأخ للأم للصحيح المزبور، و لأنه أكثر نصيبا، و لتقربه بمن له الولايه.

أما الجد فقد يظهر من المصنف و غيره ممن ترك التعرض له مساواته للأخ مطلقا لأنه من الأولى بالميراث، لكن عن الشيخ و ابن إدريس تقديمه على الأخ للأبوين فضلا عن غيره، قالوا: «الأب أولى الأقارب، ثم الولد، ثم الجد من قبل الأب، ثم الأخ من قبل الأب و الأم، ثم الأخ من قبل الأب، ثم الأخ من قبل الأم، ثم العم ثم الخال، ثم ابن العم، ثم ابن الخال» و زاد فى المحكى عن جامع المقاصد «ثم المعتق ثم الضامن ثم الحاكم ثم عدول المسلمين» و عن المنتهى أنه يلزم على قول الشيخ أن العم من الطرفين أولى من العم من أحدهما، و كذا الخال، قال: «و لو اجتمع ابنا عم: أحدهما أخ لأم كان الأخ من الأم على قوله أولى من الآخر، و هو أحد قولى الشافعى» و فى تذكرته بعد أن ذكر قولى الشافعى فى تقديم العم للأبوين على العم للأب قال: «و عندنا أن المتقرب بالأبوين أولى، لأنه الوارث خاصة- و قال:- إن ابن العم إذا كان أخا لأم يقدم عندنا على ابن العم الآخر لاختصاصه بالميراث» و عن جامع المقاصد و غيره



«المشهور أن الأخ من الأم أولى من العم و الخال، و العم أولى من الخال، و الخال أولى من ابن العم و ابن الخال، ثم ابن العم أولى من ابن الخال».

و كيف كان فليس فى النصوص ما يدل على تقديم الجد على الأخ، بل لعل الأخ منهما أولى منه باعتبار تقربه من وجهين، نعم هو مساو للأخ من الأب فيقدم حينئذ على الأخ من الأم، اللهم إلا- أن يقال باعتبار أن له الولاية على الميت و أبيه فى بعض أحوالهما يقدم على الأخ مطلقا، لكن على كل حال ينبغى الاقتصار عليه من قبل الأب كما قيده به، أما إذا كان من قبل الأم فهو مساو للأخ منها خاصة، كما هو واضح.

و كذا ينبغى تقديم العم للأبوين على العم لأحدهما، و العم للأب خاصة عليه للأم، و الجميع على الخال، لما عرفت من أن المدار على أولويه الميراث أو التقرب بالأب الذى له الولاية،

قال (عليه السلام) فى الصحيح المزبور: «و عمك أخو أبيك من أبيه و أمه أولى بك من عمك أخى أبيك من أبيه- قال:- و عمك أخو أبيك لأبيه أولى بك من عمك أخى أبيك لأمه- قال:- و ابن عمك أخى أبيك من أبيه و أمه أولى بك من ابن عمك أخى أبيك لأبيه- قال:- و ابن عمك أخى أبيك لأبيه أولى بك من ابن عمك أخى أبيك لأمه»

و هو كالصريح فيما قلناه، و من ذلك كله يظهر لك ما فى مناقشه سيد المدارك فيما سمعته من الشيخ بأنه إن أراد بالأولويه أن من يرث أولى ممن لم يرث لم يلزم منه أولويه بعض الورثة على بعض كالأب على الابن، و الجد على الأخ، و العم على الخال، و إن أراد بها كثره النصيب انتقض بالأب فإنه أولى من الابن مع أنه أقل نصيبا منه، و كذا الجد فإنه أولى من الأخ مع تساويهما فى الاستحقاق إلا- أن يقال: إن التخلف فى هاتين الصورتين لعارض و هو قوه جانب الأب و الجد باختصاصهما بزيادة الحنو و الشفقة و حصول النسل منهما، لكن فى ذلك خروج عن اعتبار الإرث، إذ قد عرفت أن المدار على ما ذكرنا.

و أما انتقال الولايه عند فقد ذوى الأرحام إلى المعترك ثم الضامن فلعلهما لأنهما الأولى بالميراث حينئذ، إذ احتمال التخصيص بأولى الأرحام يدفعه إطلاق اللفظ، نعم قد يشكك ذلك في الحاكم و عدول المسلمين لعدم إرثهما، و نيابتهما عن إمام الأصل الذى له الإرث فى الفرض لو كانت مؤثره لاستحقاق التقديم بها على الأرحام، لما ستعرف من تقدمه (عليه السلام) عليهم، على أنه لا عموم فيها يشمل المقام، فسقوط الولايه حينئذ غير بعيد و إن كان الأحوط خلافه، هذا.

و ينبغى استثناء الزوج من أولويه الأرحام، فإنه أولى بالمرأه من عصابتها و إن قربوا لما عرفته مفصلا فى التفسير، كما عرفت البحث فى قوله و إذا كان الأولياء جماعه فالذكر أولى من الأنثى و لو كان الذكر صغيرا أو مجنونا أو غائبا فى الذكرى «أن الأقرب كون الولايه لها، لأنه بنقصه كالمعدوم» و مال إليه فى كشف اللثام، و المحكى عن جامع المقاصد «و لو لم يكن فى طبقته مكلف فى كون الولايه للأبعد أو للحاكم عليه نظر، من عموم آيه أولى الأرحام، و الناقص كالمعدوم، و أنه أولى بالإرث فلتكن الولايه له يتصرف فيها الولي» قلت: مثله يأتى فى الأول أيضا، و قد ذكرنا فى التفسير قوه السقوط فى ذلك، فلاحظ و تأمل، هذا. و عن المبسوط و السرائر «أن الذكر أولى من الأنثى إذا كان ممن يعقل الصلاه» و فى الذكرى «و هذا يشعر بأن التميز كاف فى الإمامه كما أفتى به فى المبسوط و الخلاف فى جماعه اليوميه» قلت:

و لو صلى فرادى فالظاهر عدم الاجتزاء بها و إن قلنا بشرعيتها، استصحابا للشغل، و معلوميه عدم إجزاء الندب عن الواجب، و به صرح الأستاذ فى كشفه.

و أما أن الحر و إن بعد أولى من العبد و إن قرب فمعلوم، بل عن المنتهى «لا أعلم فيه خلافا» قلت: لانتفاء ولايته عن نفسه فعن غيره بطريق أولى و لأنه هو الوارث دونه، بل منه يعلم الحال فى باقى موانع الإرث من القتل و غيره،

لكن فى القواعد و الفقيه «العبد أولى من الحر» بل فى جامع المقاصد «هذا الحكم مذكور فى كلام الأصحاب و هو مشكل إن أريد الولايه، إذ العبد لا يرث له فلا ولايه له، و إن أريد بأولويهته أفضلية تقديم الولي فهو صحيح إلا أنه خلاف المتبادر من كلامهم و الظاهر أن مرادهم الأول بدليل أنهم فى ترجيح الهاشمى اشتروا تقديم الولي له» قلت: لا بد من إرادته ذلك و بيان أن الحرية لا- يقدم على الفقاهه و إن كانت فى العبد كما جزم به فى الكشف، نعم يمكن التوقف فى ذلك بالنسبه إلى باقى المرجحات.

و لو كان الميت عبدا فسيده أولى به من أرحامه كما فى حال حياته، و لا ميراث له على الأصح، فلا أحد أولى بميراثه، اللهم إلا أن يحمل على إرادته المنشأيه لولا المانع بل آيه أولى الأرحام مطلقه، لكن على كل حال لا يعارض السيد، نعم لو كان هو مولى عليه احتمال الرجوع حينئذ إلى الأرحام و إلى ولي السيد.

و كيف كان فقد ظهر من ذلك كله فساد ما حكاه فى المدارك عن بعض مشايخه المعاصرين أنه قيل باشتراك الورثه بالولايه، إذ هو مع أنه مجهول القائل مخالف لما عرفت مما يقتضى تقديم بعضهم على بعض، كفساد ما يقال أو قيل: إن الأنثى لا ولايه لها أصلا

قول الصادق (عليه السلام) فى حسنه حفص (١) «فى الرجل يموت و عليه صلاه أو صيام قال: يقضى عنه أولى الناس بميراثه، قلت: فان كان أولى الناس به امرأه قال: لا إلا الرجال»

إذ هو مع أنه فى خصوص القضاء معارض بإطلاق الأدله السابقه

و بصحيح زراره (٢) عن أبى جعفر (عليه السلام) «قلت: المرأه تؤم النساء قال:

لا إلا على الميت إذا لم يكن أحد أولى منها، تقوم وسطهن فى الصف معهن تكبر

١- ١ الوسائل- الباب- ٢٣- من أبواب أحكام شهر رمضان- الحديث ٥ من كتاب الصوم.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٢٥- من أبواب صلاه الجنازه- الحديث ١ من كتاب الطهاره.

المعتضد بالإجماع على الظاهر.

و لا يتقدم الولي إلا إذا كان عالما بالواجب من أحكام الصلاة و استكملت فيه مع ذلك شرائط الإمامه، و إلا قدم غيره الجامع لذلك، بل يجوز له التقديم و إن كان صالحا لها أيضا، للأصل و إطلاق النصوص (١) بالتخير، إلا أن الظاهر استحباب مباشرته مع المساواه فضلا عما لو كان أكمل، لأنه ادعى للإجابة، بل له احتمال في كشف اللثام و غيره عدم استحباب تقديم الغير و إن كان أكمل، نعم قوى النذب في الذكرى، بل حكى عن المفيد في الغريه أنه جعل من السنه تقديم العالم الفقيه إلا أنه بعد الهاشمى، و الأمر سهل.

و الظاهر جواز الرجوع بالأذن قبل التلبس، لأنها كالو كماله، أما بعده ففي الذكرى «أن الأقرب المنع لما فيه من اختلال نظم الصلاة، و وجه الجواز أنها صلاه عن إذنه الذى هو جائز في الأصل فيستصحب، و حينئذ يصلون فرادى، إذ لا طريق إلى الإبطال و العدول إلى إمام آخر بعيد» قلت: قد يمنع حرمه الإبطال هنا بدعوى إرادته خصوص الصلاة الفريضة من العمل فى قوله تعالى (٢) «وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ» بعد تسليم دلالة على حرمه القطع و أنه غير مراد منه خصوص الارتداد و نحوه، و حينئذ فيقوى جواز الرجوع.

و كيف كان فان لم يقدم أحدا فعن غير واحد سقوط اعتباره، قال فى المحكى عن الذكرى: «لإطباق الناس على صلاه الجنازه جماعه من عهد

النبي (صلى الله عليه و آله) إلى الآن، و هو يدل على شده الاهتمام، فلا يزول هذا المهم بترك إذنه، نعم يعتبر إذن حاكم الشرع» قلت: يتجه سقوط اعتباره لو ترك مع ذلك الصلاة فرادى، أما

١- ١ الوسائل - الباب - ٢٣ - من أبواب صلاه الجنازه من كتاب الطهاره.

٢- ٢ سوره محمد صلى الله عليه و آله - الآيه ٣٥.

لو اختارها فالوجه عدم مزاحمته و الاجتزاء بها، لأن ذلك مقتضى أولويته، و احتمال أن ولايته نظرا للميت فمع عدم إذنه في الجماعه خيانه للميت و مناف لصلاحه فلا يعتبر ضعيف بل مخالف لظاهر الأدله، و على كل حال فليس للغير المبادره للتقديم من دون استئذانه لعدم سقوط ولايته في الاختيار كما هو واضح، و سيصرح به المصنف، و لذلك لا تنتقل الولايه عنه بذلك إلى غير من في طبقته من الأرحام، بل و لا تنحصر في المشاركين له في طبقه بناء على اشتراك الجميع في الولايه.

و إذا تساوى الأولياء في الصلاحيه للإمامه قدم الأفقه فالأقرأ فالأسن فالأصبح كما في القواعد و التحرير و البيان، و المشهور نقلا في كشف اللثام و غيره تقديم الأقرأ على الأفقه، قلت: و يؤيده أنه لم نقف على مأخذ لذلك في خصوص هذه الصلاه كما اعترف به غير واحد، بل مقتضى تعليلاتهم أخذ ذلك مما ورد في الجماعه اليوميه، بل في الذكرى أن ظاهر الأصحاب إلحاق هذه الجماعه بتلك، و قد قدم المصنف و غيره هناك الأقرأ على الأفقه، بل نسبه في الذكرى إلى الأصحاب، فينبغي أن يكون هنا كذلك، خصوصا مع إطلاق الدليل، اللهم إلا أن يكون وجه الفرق ما في كشف اللثام تبعا للذكرى من أن نص تقديم الأقرأ صريح في قراءه القرآن، و لا- قرآن في صلاه الأموات، مع عموم تقديم الأعلم و الأفقه، و هو لا يخلو من قوه، لكن قد يقال باعتبار كثير من مرجحات القراءه في الدعاء، و إلا- فلا- ينبغى اعتبارها رأسا لا تقديم الأفقه عليها، مع أن ظاهرهم الاتفاق على اعتبارها في الجمله، نعم في الإرشاد خاصه اقتصر على الأفقه.

و على كل حال ففي كشف اللثام أنه ليس في المبسوط و الخلاف و السرائر و الإصباح و المنتهى و نهايه الأحكام و التذكرة للأصبح ذكر، بل انتقلوا فيما عدا الأول و الأخير بعد الأسن إلى القرعه، نعم في الأخير بعد الأسن، و بالجمله يقدم الأولى في المكتوبه

و هو يعطى الصباحة و غيرها كقدم الهجره، و هو الذى ينبغى إذا عمم المأخذ المكتوبه و صلاه الجنازه، قلت: قد عرفت انحصار المأخذ فى ذلك، فالمتجه حينئذ مراعاة ذلك كله فيما لم يظهر فيه فرق بين المقامين، و قد استقصينا الكلام هناك فى ذلك و فى المراد من هذه الألفاظ فى بحث الجماعه قبل كتابه المقام، فلاحظ و تأمل.

لكن بقى شىء و هو أنه فى جماعه اليوميه يتجه تأخير القرعه لو تشاحوا عن وجود المرجحات، لأن الحاصل استحباب تقديم الواجد للمؤمنين على الفاقد، أما المقام فباعتبار اشتراك الولايات و أنه لا يجب على الفاقد تقديم الواجد كما فى اليوميه على ما عن بعضهم التصريح به هنا للأصل و إطلاق الأدله يمكن حينئذ تصور التشاح مع الأوصاف المزبوره، فيحتاج حينئذ إلى القرعه، و لعله لذلك ترك ترتيبها على الأوصاف المزبوره فى المتن و غيره، لأنها تأتى مع التشاح و ان امتاز أحدهما بالصفات كما عن القاضى فى المهذب إطلاق القرعه إذا تشاح الاثنان و إن حكى عنه فى الكامل أنه اعتبرها مع التساوى فى العقل و الكمال، فتأمل جيدا.

و الظاهر الترجيح بهذه الأوصاف فى الإمام من غير الأولياء أيضا كما صرح به فى كشف اللثام لاتحاد طريق المسألتين، بل فى الترجيح بها أو بعضها فى الفرادى وجه، لكن ظاهر المتن بل و غيره خلافه، و لعله لإمكان وقوع الصلاه منهم جميعا فرادى، فلا تشاح حينئذ، بخلافه فى الجماعه و إن قال فى كشف اللثام: إنه لا بأس عندى لو عقدوا جماعه أو جماعتين أو جماعات دفعه، لكن الأفضل الاتحاد، إذ يمكن تشاحهم حينئذ على الأفضل، أو يفرض عدم تيسر الزائد على الجماعه الواحده، مع أنه يمكن منع ذلك من أصله بعدم المعهوديه على وجه يشكل اندراجه فى إطلاق الأدله، بل قد يتوقف فيما ذكرناه أيضا و إن كان الأقوى الجواز، بل تسمع إن شاء الله فى جواز تعاقب المصلين ما يقضى بالجواز حتى فى الجماعه، و على كل حال فالمخاطب بالتقديم الفاقد حينئذ

كما أنه هو و الجماعة مخاطبون بتقديمه في الجماعة، بل يستحب للواجد أيضا ذلك، فتأمل جيدا.

و كيف كان فقد ظهر لك مما دل على ثبوت الأولوية المزبوره أنه لا يجوز أن يتقدم أحد للصلاه جماعه أو فرادى كما عرفته مفصلا في بحث التمسيل إلا بإذن الولي سواء كان بشرايط الإمامه أو لم يكن بعد أن يكون مكلفا ضروره عدم اعتبار صلاحيه لما هو ولي عليه في ثبوت الولايه، لإطلاق الأدله الممنوع انصرافه إلى ذلك على وجه الشرطيه، بل ثبوت الولايه في التمسيل لمن لا يجوز له المباشره مع وجود المماثل أوضح شىء في الدلاله على العدم، نعم يعتبر فيه الصلاحيه للاذن أو الفعل، أما إذا لم يكن كذلك ففي سقوط الولايه أو انتقالها إلى وليه أو إلى غيره من الأرحام أو إلى الحاكم وجوه، كما لو امتنع أو كان غائبا و إن كان الأقوى الأول فيهما، خصوصا في الأول منهما، و ظاهر العباره و غيرها تقديم الولي على الموصى إليه بالصلاه، بل عن المسالك أنه المشهور، بل في المحكى عن المختلف لم يعتبر علماؤنا ما ذكره ابن الجنيد أى من تقديم الوصى، و هو كذلك لأننى لم أجد من وافقه عليه، نعم عن المحقق الثانى احتمالاه، بل نفى عنه البأس فى المدارك لعموم ما دل (١) على النهى عن تبديل الوصى و لاشتهار ذلك بين السلف، و لأن الميت ربما أثر شخصا لعلمه بصلاحيه و طمعه فى إجابته دعائه، فمنعه من ذلك و حرمانه ما أمله غير موافق للحكمه، و لأن الولايه نظر للميت فى أحد الاحتمالين، لكن ذلك كله كما ترى لا يصلح معارضا لإطلاق الأدله

بعد منع عموم النهى عن تبديل الوصيه لذلك، كما أن ما يحكى عن ابن حنبل - من ترجيح الوصى بأن أبا بكر أوصى أن يصلى عليه عمر و عمر أوصى أن يصلى عليه صهيب، و أوصت عائشه أن يصلى عليها أبو هريره، و ابن مسعود أوصى أن يصلى عليه الزبير، و يونس

ابن حسر أوصى أن يصلى عليه مالك بن أنس، و أبو شريحه أوصى أن يصلى عليه زيد ابن أرقم- لا حجه فيه مع عدم ثبوته، و على كل حال فالأقوى ما ذكرنا، لكن لا ريب فى أولويه صلاه الوصى بإذن الولى لما فيه من الجمع بين الحقين بل الحقوق و الاحتياط، و الله أعلم.

و إمام الأصل (عليه السلام) أولى بالصلاه من كل أحد بلا- خلاف أجده فيه، بل عن ظاهر الخلاف الإجماع عليه، بل لعله ضرورى المذهب كما اعترف به فى كشف اللثام، لأنه أولى بالمؤمنين من أنفسهم، أو قائم مقامه فى ذلك كما نادى به النبى (صلى الله عليه و آله) فى الغدير(١) و إن كان مورده أمير المؤمنين (عليه السلام) إلا أن المعلوم اشتراك الأئمه (عليهم السلام) جميعا به، لا اشتراكهم (عليهم السلام) فى الإمامه المقتضيه له، و ل

قول الصادق (عليه السلام)(٢): «إذا حضر الامام (عليه السلام) الجنازه فهو أحق الناس بالصلاه عليها»

و قول أمير المؤمنين (عليه السلام) فى مرسل الدعائم(٣): «إذا حضر السلطان الجنازه فهو أحق بالصلاه عليها من وليها»

و لأنه هو الموافق لصلاح الميت و دفع الضرر عنه الذين ينبغى مراعاة الولى إياهما، بل ربما كان منشأ ولايته أنه ادعى من غيره لصلاح الميت،

و تقديم الحسين (عليه السلام) سعيد بن العاص(٤) فى الصلاه على الحسن قائلا: «لولا السنه لما قدمتك»

لعله لإطفاء الفتنة كما فى الذكرى، فان من السنه إطفائها، على أنه غير ثابت عندنا، كما أنه لم يثبت عدم مسبوقيه تلك الصلاه بصلاته (عليه السلام) و لا لحوقها، مع أنه يمكن أن يكون قد أذن له

١-١ الغدير للامينى ج ١ من ص ١٤ إلى ص ٧٣.

٢-٢ الوسائل- الباب- ٢٣- من أبواب صلاه الجنازه- الحديث ٢ من كتاب الطهاره.

٣-٣ المستدرک- الباب- ٢١- من أبواب صلاه الجنازه- الحديث ٥ من كتاب الطهاره.

٤-٤ كنز العمال- ج ٨ ص ١١٤- الرقم ٢١٤٥.



فى الائتمام بغيره و لم ينو الائتمام هو به، بل صلى بنيه الانفراد، على أن التقيه باب واسع، و على كل حال فهو غير مناف لما دل على أن المعصوم لا يصلى عليه إلا معصوم كما هو واضح.

و كيف كان فلا يحتاج الامام بعد ما عرفت من أولويته إلى الاذن ممن هو أولى به من نفسه أيضا كما هو صريح جماعه و ظاهر آخرين، بل لا أجد فيه خلافا سوى ما يحكى عن مبسوط الشيخ و

معتبر المصنف و مختلف الفاضل فاعتبروا الاذن جمعا بين الحقوق (الحقين خ ل) و الأدله، و ل

خبر السكونى (١) عن الصادق (عليه السلام) قال: «قال أمير المؤمنين (عليه السلام) إذا حضر سلطان من سلاطين الله جنازه فهو أحق بالصلاه عليها إن قدمه الولي، و إلا فهو غاصب»

و هو- مع ضعفه و إشعاره بعدم وجوب الاذن و لا يقولون به- محتمل كما فى الذكرى لغير سلطان الأصل كما يشعر به التنكير المشعر بالكثرة، بل يمكن أن يكون ذلك تعريضا فى الولاه و الخلفاء الذين يتقدمون بسلطانهم ك

قول النبى (صلى الله عليه و آله) (٢): «لا يؤم الرجل فى سلطانه»

بل حمله فى كشف اللثام على تقدير جزاء للشرط فيه و إرجاع «هو» إلى الولي: أى إن قدمه الولي فذاك و إلا فهو غاصب، قلت: يمكن احتمال ذلك فى المحكى من عبارته المبسوط، قال: فان حضر الامام العادل كان أولى بالتقديم، و وجب على الولي أن يقدمه (تقديمه خ ل) فان لم يفعل لم يجر له أن يتقدم، و إن كان ذيله يشهد لإرادته الإمام من الضمير المجرور على معنى وجوب الاذن على الولي فان لم يفعل أثم، لكن ليس للإمام التقدم، إلا أنه فى غايه البعد، ضروره كون المناسب عدم مراعاته بعد إقدامه على المعصيه إن لم يجبر على الاذن كما صرح به فى الذكرى على تقدير اعتبار الاذن، لا أنه يؤثر منعا فى الأولويه

١- ١ الوسائل- الباب- ٢٣- من أبواب صلاه الجنازه- الحديث ٤ من كتاب الطهاره.

٢- ٢ سنن أبى داود ج ١ ص ١٣٧ المطبوعه عام ١٣٧١.

المزبوره، خصوصا و الامام أولى منه بماله من الاذن أيضا إن كان من المؤمنين، فلو أذن لغير الولى نفذ فضلا عن مباشرته.

نعم قد يقال بأن ولاية الإمام حال حضوره الجنازه لا أنه متى أمكن الرجوع اليه لم يجز مباشره أولياء الميت شيئا من أموره حتى يأذن لهم، لما فيه من العسر و الحرج بل يمكن كون المعهود من حال السلف خلاف ذلك، كما أن اشتراط الحضور فى الخبرين يومى اليه أيضا، فما عساه يظهر- من إطلاق الأولويه فى المتن و غيره من كونه كباقي الأولياء، بل عن أبى الصلاح التصريح بذلك، قال: الإمام أولى، فإن تعذر حضوره و إذنه فولى الميت- لا يخلو من نظر، كالمحكى عن ابن الجنيده من أن الأولى الإمام، ثم خلفاؤه، ثم إمام القبيله كباقي الصلوات محتجا بأن له ولاية الصلاه فى الفرائض، ففى الجنائز أولى، و هو مناف لإطلاق ولاية الأولى بالميراث بلا مقتضى بعد وضوح منع الملازمه المزبوره، بل هو مناف للضروره إن أريد بالخلفاء ما يشمل المجتهدين فى هذا الزمان، بل عن التذكرة «أن الولى أولى من الوالى عند علمائنا» لكن فى الذكرى «إن أراد:

أى الفاضل توقفه على تقديمه و إن كان تقديمه مستحبا فحسن، و إن أراد نفى استحباب تقديمه فظاهر الخبر: أى خبر السكونى يدفعه» قلت: قد عرفت ما فى الخبر المزبور لكن لا بأس به بعد التسامح و فرض كون الوالى جامعا لشرائط الإمامه، و الله أعلم.

و الهاشمى أولى من غيره إن قدمه الولى و كان بشرائط الإمامه بلا خلاف أجده فيه، بل حكى الشهره عليه غير واحد، بل عن المعبر و التذكرة و نهايه الأحكام الإجماع عليه لكن بمعنى أنه ينبغى للولى تقديمه، فالإجماع المزبور كاف حيثئذ فى ثبوته فلا يقدر حيثئذ عدم استثبات الشهيد فى الذكرى

للمرسل النبوى «قدموا قريشا و لا تقدموها»

فى رواياتنا، مع أنه أعم من المدعى، و ربما كان من ترويجات السقيفه، نعم ما عن المفيد من وجوب التقديم فى غايه البعد لعدم الدليل، و لولا أن المحكى من

عبارته يأبى الحمل على الامام لكان المتجه حمله عليه، و يمكن أن يريد تأكيد النذب، و المحكى عن فقه الرضا (عليه السلام) الذى هو عين المحكى عن رساله على بن بابويه لو قلنا بحجتيه لا دلالة فيه على الوجوب، قال: «و اعلم أن أولى الناس بالصلاه على الميت الولي أو من قدمه الولي، فإن كان فى القوم رجل من بنى هاشم فهو أحق بالصلاه إذ قدمه الولي، فإن تقدم من غير أن يقدمه الولي فهو غاصب» اللهم إلا أن يدعى ظهوره فى إرادته وجوب تقديم الولي إياه كما سمعته من كشف اللثام فى خبر السكوني، و يؤيده أنه لا معنى لاشتراط الأحقيه بتقديم الولي، إذ لا فرق بينه و بين غيره فى ذلك، فلا بد حينئذ من جعل الشرط مستأنفا و يقدر له جزء، لكن كفانا مؤنه ذلك عدم حجيه الكتاب المزبور مع مخالفته هنا للمشهور، فتأمل.

و كيف كان فالمراد هنا ثبوت أصل الترجيح بالهاشميه لا رجحانها على سائر المرجحات، و تخصيص المصنف هنا بالذكر لها لعله لخلاف المفيد، أو لإرادته بيان ترجيحها فى غير الأولياء، لكن يبعد الأخير ظهور الفتاوى و معاهد الإجماعات فى عدم الفرق فى الترجيح بها بين الأولياء و بين غيرهم، كما أن الظاهر عدم اختصاص تلك المرجحات السابقه فى الأولياء كما عرفت، هذا، و فى الذكرى «قال ابن الجنيد: و من لا أحد له فالأقعد نسبا برسول الله (صلى الله عليه و آله) من الحاضرين أولى به» و هو إنما يقتضى ثبوت الولاية مع عدم الولي، و يقتضى تقديم الأقرب إلى رسول الله (صلى الله عليه و آله) فالأقرب، و لعله إكرام لرسول الله (صلى الله عليه و آله)، فكلما كان القرب منه أكثر كان أدخل فى استحقاق الإكرام» قلت: يمكن أن لا يكون مخالفا فيما نحن فيه من ترجيح تقديم الهاشمي على غيره، إذ هو أمر غير الولاية، و فيه حينئذ أنه مناف لما سمعته من ترتب الولاية على طبقات الإرث، فلا بد من انتهائه إلى الامام (عليه السلام)،

و يأتي البحث السابق فيما لو غاب الولي، والله أعلم.

و يجوز أن تؤم المرأة النساء بلا خلاف أجده فيه، بل في التحرير الإجماع عليه، و

قال زواره (١) في الصحيح لأبي جعفر (عليه السلام): «المرأة تؤم النساء قال: لا إلا على الميت إذا لم يكن أحد أولى منها، تقوم وسطهن معهن في الصف فتكبر و يكبرن»

و سأله (عليه السلام) الصيقل (٢) في خبره أيضا «كيف تصلى النساء على الجنازه إذا لم يكن معهن رجل؟ قال: يصفن جميعا و لا تتقدمهن امرأة، يقمن جميعا في صف واحد و لا تتقدمهن امرأة، قيل ففي صلاه مكتوبه أ يؤم بعضهن بعضا؟ قال:

«نعم»

و قال الباقر (عليه السلام) في خبر جابر (٣): «إذا لم يحضر الرجل تقدمت امرأة وسطهن و قام النساء عن يمينها و شمالها و هي وسطهن تكبر حتى تفرغ من الصلاه»

و ظاهر الجميع وجوب القيام وسط الصف، بل في كشف اللثام أنه ظاهر الأكثر لظاهر الأخبار، لكن قال المصنف هنا و يكره أن تبرز عنهن بل تقف في صفهن و اقتصر في الكشف على نقل خلافه، و كأنه حمل النص و الفتوى على ذلك و لا بأس به.

و كيف كان فظاهر النص و الفتوى و معقد الإجماع عدم اشتراط صلاتهن بعدم الرجال، بل يجزى ذلك منهن عنهم كما هو مقتضى الوجوب الكفائي الشامل للرجال و النساء و الخنثى، فما عساه يحكى عن ظاهر السرائر من اشتراط صلاتهن بعدم الرجال في غير محله، مع أنه

يمكن إرجاعه إلى الأصحاب و كذا الرجال العراه في الائتمام و عدم البروز عن الصف بل يقف معهم كالمرأة بلا خلاف، بل في جامع المقاصد و فوائد

١- ١ الوسائل - الباب - ٢٥ - من أبواب صلاه الجنازه - الحديث ١ من كتاب الطهاره.

٢ - ٢ ذكر صدره في الوسائل في الباب ٢٥ - من أبواب صلاه الجنازه - الحديث ٣ و ذيله في الباب ٢٠ من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ٢.

٣ - ٣ الوسائل - الباب - ٢٥ - من أبواب صلاه الجنازه - الحديث ٤ من كتاب الطهاره.

الشرائع نسبته إلى الشيخ والأصحاب، لكن قال في الأخير مع أنهم صرحوا بأن العراه يجلسون في اليوميه و كأنه بناء على أن الستر ليس شرطاً في صلاه الجنازه و نحن نشترطه أو للفرق بينها و بين اليوميه بالاحتياج إلى الركوع و السجود هناك بخلافه هنا، و ليس بشىء لوجوب الإيماء، و المتجه فعلها من جلوس و استحباب عدم التقدم بحاله، و فيه أنه مخالف لظاهر الأكثر، بل صريح التذكرة و الذكري و المحكى عن المعتبر و غيره، بل ظاهرهم عدم الفرق في ذلك بين أمن المطلع و عدمه، و إن كان قد يشكل بأنه كما يجب القيام في هذه الصلاه يجب حفظ العوره عن النظر، بل هو أهم بالمراعاة، و يمكن حمل كلامهم هنا على الأول، و أمن بعضهم من بعض حاصل بوقوف الامام معهم في الصف، فكل منهم مستتر بالآخر، و عدم وجوب مثله في الفريضة إن قلنا به فللنص (١) و لأن القيام في هذه الصلاه من أركانها بخلافه في الفريضة، و ظاهر الوسيله وجوب وضع اليد على السوأة، قال: «يقف الإمام في وسطهم واضعين (واضع خ ل) أيديهم على سواتهم» و لم أجده لغيره، لكن لا بأس به لو توقف الحفظ عن

النظر عليه، كما أنه لا بأس بما هو ظاهر الأكثر من وجوب وقوف الإمام في الصف، بل لا أجد تصريحاً بخلافه من غير المصنف، إذا المحقق الثاني و إن صرح بالندب إلا أنه صرح بالجلوس كما عرفت، إلا أنه و مع ذلك فالقول بالندب غير بعيد الإراده من إطلاق الفتاوى إذا لم يتوقف عليه التحفظ عن النظر، و لعل إطلاق المصنف الجواز بناء على عدم توقفه غالباً، لأن دبره مع بروزه مستور بالأيتين، و قبله بالتقدم، كما أن إطلاق الأصحاب الوقوف في الصف مبنى على قبح النظر إلى صورته الأيتين، بل لا يبعد جعل المدار في القيام أيضاً على التمكن من التحفظ عن النظر و عدمه، فيجب في الأول و الجلوس في الثاني، بل يصلون حينئذ من جلوس إن كانوا جميعاً كذلك، و إلا صلى كل منهم بحسب تمكنه بناء

على مشروعيه الصلاة للعاجز مع القادر، لكن لا يأتى القائم بالقاعد كما فى اليوميه، و إن كان فى إقامه الدليل عليه بناء على عدم اندراج مثل هذه الصلاة فى الإطلاق إشكال قد يدفعه أنه و إن قلنا بعدم اندراجها فى إطلاق الصلاة لكن لا ريب فى اندراج ائتمامها فى إطلاق الائتمام، فيعتبر فيه حينئذ ما اعتبر فيه فى غيرها إذا كان دليل الاعتبار ظاهرا فى الائتمام، من حيث هو لا الائتمام بخصوص الفريضة مثلا فما فى كشف الأستاذ- من أن فى اشتراط القيام لو أم قائمين مع عجزه عن القيام، و طهارته بالماء لو أم متطهرين به، و عدم ارتفاع مقامه بما يعتد به على المأمومين وجهين، أقواهما العدم- لا يخلو من نظر فيما عدا الوسط الذى يقوى عدم اعتباره فى الفريضة فضلا عن هذه الصلاة، و ربما تسمع لذلك تتمه، كما أنه بملاحظه ما سلف لنا فى صلاة العارى يحصل ما له نفع تام فى المقام، فلاحظ و تأمل.

ثم إن الظاهر جريان البحث فى ائتمام المستورين بالعارى، فيستحب أو يجب الوقوف معهم فى الصف، و الله أعلم.

و كيف كان ف غيرهما من الأئمة: أى العارى و المرأة يبرز أمام الصف و لو كان المؤتم واحدا بلا خلاف أجده فيه، بخلاف المكتوبه ل

خبر اليسع بن عبد الله القمى (١) سأل أبا عبد الله (عليه السلام) «عن الرجل يصلى على الجنازه وحده قال: نعم، قلت: فاثنان قال: نعم و لكن يقوم الآخر خلف الآخر و لا يقوم بجنبه»

و لا صراحه فيه بخصوص الائتمام، فيمكن ثبوت الحكم فى الانفراد أيضا، إلا أنى لم أجد نصا من أحد من الأصحاب عليه، و الظاهر إرادته الندب من إطلاق النص و الفتوى، بل مقتضى النهى فى الأول منهما الكراهه، و هو مما يؤيد إرادتهم من نحو ذلك فيما تقدم الندب أيضا، إذ احتمال الوجوب هنا بعيد.

و على كل حال ف إذا اقتدى النساء بالرجل وقفن خلفه بالأولى لمطلوبيه الستر، و لأن الجنازه أولى من المكتوبه التى ينبغى تأخرهن عنه فيها و إن كان وراءه رجال وقفن خلفهم بلا خلاف، بل فى المدارك لا ريب فيه لتأخر رتبتهن، و لأنه أبلغ فى الستر و أبعد عن الافتتان بهن و الاشتغال بتصورهن، و فى

خبر السكونى (١) عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «قال رسول الله (صلى الله عليه و آله): خير الصفوف فى الصلاه المقدم، و خير الصفوف فى الجنائز المؤخر، قيل: يا رسول الله و لم؟»

قال: صار ستره للنساء»

و اليه أشار فى الفقيه فقال: و أفضل المواضع فى الصلاه على الميت الصف الأخير، و العله فى ذلك أن النساء كن يختلطن بالرجال فى الصلاه على الميت الصف الأخير، و العله فى ذلك أن النساء كن يختلطن بالرجال فى الصلاه على الجنائز فقال النبى (صلى الله عليه و آله): أفضل المواضع فى الصلاه على الميت الصف الأخير فتأخرن إلى الصف الأخير فبقى فضله على ما ذكره (صلى الله عليه و آله)، و مراده كما فى وافى الكاشانى «أن النساء إنما يختلطن بالرجال فى الجنائز طلبا لفضل الصف المتقدم من صفوفهن المتأخره، فيقفن خلف الرجال متصلات بهم، فنهين عن ذلك بتفضيل الصف الأخير من صفوفهن على الأول منها، و أما فى الصلوات المكتوبه فللزوم تأخرهن عنهم هنالك بمقدار مساقط أجسامهن أو أكثر لم يحصل الاختلاط المحذور منه، و أما طلب الرجال

التأخر بعد شرعيته هنا فلا مفسده فيه، لأنهن كن خلفهم لا يرونهن، و أما تقدمهم على النساء فى الصلاتين فكان من الأمور المعهوده عندهم، و كانوا يعلمون ذلك، و إنما كان فضيله تأخرهم بالإضافة إلى أنفسهم دون النساء، لتقدم الرجال على النساء على كل حال، إذا عرفت هذا فمعنى

قوله (صلى الله عليه و آله): «صار ستره للنساء»

أن الصف المتأخر إنما فضل على المتقدم لتطلب النساء التأخر فالتأخر، فيكون أبعد من الرجال، فيكن مستورات عنهم بصفوفهن المتقدمه، ثم لما شرع لهذه المصلحه بقى حكمه إلى يوم

القيامه و إن لم يكن مع الرجال امرأه، مع أن فيه منع الناس عن الازدحام، قيل:

و يحتمل أن يكون المراد بالصفوف فى الحديث صفوف الجنائز لا المصلين، فان كل صف من الجنائز أقرب إلى المصلى فهو المؤخر و هو الأفضل، قلت، و حينئذ يشكل التعليل» انتهى.

قلت: بل يشكل الدليل حينئذ على ما ذكره غير واحد من الأصحاب، بل ظاهرهم الاتفاق عليه من فضل الصف الأخير فى صلاه الجنائز عكس اليوميه، إذ لم نقف على غير الخبر المزبور، لكن و مع ذلك عن المجلسى الجزم بالاحتمال المزبور، بل بالغ فى الإنكار على الأصحاب فى فهم الخبر المذكور على غير ذلك، قال: «و الذى يفهم من الروايه و هو الظاهر منها لفظا و معنى أن المراد بالصفوف فى الصلاه صفوف جميع الصلوات الشامله لصلاه الجنائز و غيرها، و المراد بصفوف الجنائز إنما هو الجنائز المختلفه إذا وضعت بين يدي الإمام للصلاه عليها، و أن المراد خير الصفوف فى الصلاه الصف المتقدم: أى ما كان أقرب إلى القبله، و خير الصفوف فى الجنائز المؤخر: أى ما كان أبعد عن القبله و أقرب إلى الامام، و لما كان الأشرف فى جميع المواضع متعلقا بالرجال صار كل من الحكمين سببا لستره النساء، لأن تأخرهن فى الصفوف ستره لهن، و تأخر جنائزهن لكونه سببا لبعدهن عن الرجال المصلين ستره لهن، فاستقام التعليل فى الخبرين و سلم الكلام عن ارتكاب الحذف و المجاز، و صار الحكم مطابقا لما دلت عليه الأخبار، و العجب من الأصحاب كيف غفلوا عن هذا الاحتمال الظاهر و ذهبوا إلى ما يحتاج إلى تلك التكاليف البعيده الركيكه، فخذ ما آتيتك و كن من الشاكرين» و استجوده فى الحقائق لكن قال: إن دليل الأصحاب لا ينحصر فى الخبر المزبور، فيمكن أن يكون نص لم يصل إلينا كما فى كثير من الأحكام، بل التعليل المزبور من الفقيه كالصريح فى وصول نص إليه كما لا يخفى على الممارس العارف بطريقته، مضافا إلى ما

فى فقه الرضا



(عليه السلام) «و أفضل المواضع فى الصلاه على الميت الصف الأخير»<sup>(١)</sup>.

قلت: على أنه قد يقال بعدم حسن التعليل فى الخبر المزبور إلا على ما ذكره الأصحاب، ضروره عدم الاحتياج للستره فى الصلاه على المرأه حتى يكون الصف المؤخر من جنائز الرجال ستره بين المصلى وبين جنائز النساء الذى هو المقدم، بخلافه على ما عند الأصحاب، إذ المراد أنه صار فضل التأخر سببا لستر النساء و عدم تقدمهن على الرجال أو محاذاتهن، كما هو واضح بأدنى نظر، فتأمل، و كيف كان فلا-ريب فى تأخر النساء عن الرجال إلا أن الظاهر كون ذلك على الندب، لإطلاق الأدله و انسباق ثبوت ذلك فيها تشبيها لها بالصلاه، أو أنها منها، و قد عرفت عدم وجوب ذلك فى الفريضة، فهى أولى عند التأمل.

و على كل حال ف ان كان فيهن حائض انفردت عن صفهن استحبابا كما صرح به جماعه و إن كان ظاهر النصوص الوجوب كبعض الفتاوى،

قال محمد بن مسلم <sup>(٢)</sup> فى الصحيح: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الحائض تصلى على الجنازه قال:

نعم، و لا تصف معهم و تقف مفرده»

و سأله (عليه السلام) سماعه <sup>(٣)</sup> أيضا «عن المرأه الطامث إذا حضرت الجنازه فقال: تتيمم و تصلى عليها و تقوم وحدها بارزه من الصف»

و البصرى <sup>(٤)</sup> «تصلى الحائض على الجنازه فقال: نعم، و لا تصف معهم و تقوم مفرده»

و مرسل ابن المغيره <sup>(٥)</sup> عن رجل أنه سأله (عليه السلام) أيضا «عن الحائض تصلى على الجنازه فقال: نعم و لا تقف معهم»

كقول الباقر (عليه السلام) فى خبر ابن مسلم <sup>(٦)</sup> أيضا: «ان الحائض تصلى على الجنازه و لا تصف معهم»

إلى غير

١-١ فقه الرضا عليه السلام ص ١٩.

٢-٢ الوسائل- الباب- ٢٢- من أبواب صلاه الجنازه الحديث ١ من كتاب الطهاره.

٣-٣ الوسائل- الباب- ٢٢- من أبواب صلاه الجنازه الحديث ٥ من كتاب الطهاره.

٤-٤ الوسائل- الباب- ٢٢- من أبواب صلاه الجنازه الحديث ٣ من كتاب الطهاره.

٥-٥ الوسائل- الباب- ٢٢- من أبواب صلاه الجنازه الحديث ٤ من كتاب الطهاره.

٦-٦ الوسائل- الباب- ٢٢- من أبواب صلاه الجنازه الحديث ١ من كتاب الطهاره.

ذلك، لكن حمل الأمر و النهى فيها على الندب و الكراهه لأنه المناسق له لقوه الإطلاق و الحكم بندييه التأخر لغيرها غير بعيد، كما أن المناسق من النصوص المزبوره إرادته انفرادها بصف عن النساء و الرجال، بل هو مقتضى إطلاق خبر سماعه لا خصوص الأخير و إن كان هو المذكور فى كثير منها باعتبار تذكير الضمير، لكنه لا ينافى الانسياق فضلا عن الإطلاق، فما عن الذكرى- من أن فى انفراد الحائض هنا نظرا من

قول الصادق (عليه السلام): «لا تقف معهم تقف منفرده»

و ان الضمير يدل على الرجال، و إطلاق الانفراد يشمل النساء- فى غير محله، خصوصا

بعد فهم الأصحاب، إذ لم أجد فيه خلافا من أحد، ثم لا يخفى أن الأمر بالتميم فى موثق سماعه لا لتحصيل الطهاره، ضروره عدم إمكان حصولها قبل انقطاع الدم، بل المراد استحباب الصوره و لا بأس به، و الله أعلم.

### [القسم الثالث فى كيفية الصلاه]

#### اشاره

القسم الثالث فى كيفية الصلاه و هى

### [فى كيفية الصلاه على المؤمن]

على المؤمن خمس تكبيرات بلا- خلافاً أجده فيه بيننا، بل الإجماع بقسميه عليه، بل المحكى منهما مستفيض أو متواتر كالنصوص منها المشتمل على بيان الوجه فى ذلك أنه أخذ من كل من الخمس صلوات تكبيره(١) أو من كل من الخمس فرائض: الصوم و الصلاه و الزكاه و الحج و الولايه تكبيره(٢) و لعله لذا ترك العامه أحدها لعدم النصيب لهم فى الأخيره، و بالجملة كون الصلاه عندنا خمسا كالضرورى من المذهب، بل يعرفه المخالف منا فضلا عن الموافق، بل عن بعض العامه أنهم تركوه لأنه من شعار الشيعة، قال فى المحكى عن حواشى الشهيد: إن محمد بن على بن عمران التميمى المالكى قال فى كتابه الموسوم بفوائد مسلم: إن زيدا كبر خمسا و إن رسول الله (صلى الله عليه و آله) كان كذلك يكبرها و لكن ترك هذا المذهب لأنه صار علما على القول بالرفض، قلت: و من هنا تركوا الحق فى أصول الدين

١- ١ الوسائل- الباب- ٥- من أبواب صلاه الجنازه من كتاب الطهاره.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٥- من أبواب صلاه الجنازه من كتاب الطهاره.

و فروعه، لأنه علم على الرفض، و تكبير على (عليه السلام) على سهل بن حنيف خمسا و عشرين تكبيره كأنه تكرير للصلاه  
خمس مرات كما صرحت به

النصوص (١) و أنه (عليه السلام) كلما صلى و مشى به جاء جماعه فقالوا: لم ندرك الصلاه عليه فأنزله و أعاد الصلاه حتى انتهى  
به إلى قبره،

بل

عنه (عليه السلام) (٢) أنه قال: «لو كبرت عليه سبعين تكبيره لكان أهلا»

و فى آخر (٣) عن الصادق (عليه السلام) «أنه صلى (عليه السلام) خمسا لأن له خمس مناقب، فصلى عليه لكل منقبه صلاه»

و أشار فيه إلى أربعة منها، هى أنه بدرى إحدى من النقباء الذين اختارهم رسول الله (صلى الله عليه و آله) من الاثنى عشر نقيبا،  
عقبى أى أحد الستة الذين لاقاهم رسول الله (صلى الله عليه و آله) فى عقبه المدنيين و أخذ البيعه عنهم، و ترك ذكر الخامسة، و  
لعلها الولايه لأمر المؤمنين (عليه السلام) لأنه من السابقين الذين رجعوا اليه (عليه السلام)، بل منه يعلم ندب تكرير الصلاه لأهل  
الشرف و الفضل كما ستعرف.

و من ذلك يظهر الوجه فى تكبير النبي (صلى الله عليه و آله) على فاطمه بنت أسد أربعين (٤) و

على عمه حمزه سبعين (٥) و ان المراد صلاته أربعة عشر صلاه، و

قول الباقر (عليه السلام) فى خبر زراره (٦): «أنه صلى عليه سبعين صلاه»

يمكن حمله على إرادته الدعاء له سبعين مره أى دعا له بعد كل تكبيره، فيتحد حينئذ مع الخبر الأول، و على كل حال فليس  
المراد سبعين تكبيره لصلاه واحده، بل

عن صحيفه الرضا

- 
- ١- ١ الوسائل - الباب - ٦ - من أبواب صلاه الجنازه - الحديث ١ و ٥ و ٢١.
  - ٢- ٢ الوسائل - الباب - ٦ - من أبواب صلاه الجنازه - الحديث ١٢ من كتاب الطهاره.
  - ٣- ٣ الوسائل - الباب - ٦ - من أبواب صلاه الجنازه - الحديث ١٨.
  - ٤- ٤ الوسائل - الباب - ٦ - من أبواب صلاه الجنازه - الحديث ٨.
  - ٥- ٥ الوسائل - الباب - ٦ - من أبواب صلاه الجنازه - الحديث ٥ و ٧ من كتاب الطهاره.
  - ٦- ٦ الوسائل - الباب - ٦ - من أبواب صلاه الجنازه - الحديث ٦.

(عليه السلام) (١) بإسناده إلى أمير المؤمنين (عليه السلام) قال: «رأيت النبي (صلى الله عليه وآله) كبر على عمه حمزه خمس تكبيرات، و كبر على الشهداء بعده خمس تكبيرات، فلحق حمزه سبعين تكبيره».

نعم في

خبر عقبه (٢) سأل جعفر (عليه السلام) «عن التكبير على الجنائز فقال: ذاك إلى أهل الميت ما شاءوا كبروا، فقل: إنهم يكبرون أربعا فقال: ذاك إليهم».

و في

خبر جابر (٣) «سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن التكبير على الجنازه هل فيه شيء موقت؟ فقال: لا، كبر رسول الله (صلى الله عليه وآله) إحدى عشر و تسعا و سبعا و خمسا و ستا و أربعا»

و لا ريب في شدوذه، و في كشف اللثام أنه يجوز أن يكون بحضور جنازه أخرى أو جنازات آخر في أثناء الصلاة و الاستئناف عليهما، و يجوز خروج الزائد عن الصلاة، و يجوز أن يراد بالتكبير الصلاة، و يراد تكريرها ستا و سبعا فصاعدا، و يجوز كون تكبيرات الامام و المأموم اللاحق بأجمعها ستا أو سبعا أو تسعا.

قلت: لا يقدح بعد ذلك أو بعضه بعد ما عرفت من الشذوذ و مخالفه الإجماع أو الضروره فضلا عن المستفيض أو المتواتر من النصوص (٤) التي منها يعلم البطلان لو قصد من أول الأمر التقرب بالزائد أو الناقص على وجه التشريع و إن لم يفعل ما نواه أما لو زاد عمدا بعد نيه التمام فقد قيل بعدم البطلان، لوقوعه البتة في الخارج فلا تبطل، و قد يشكل أولا بما عن جامع المقاصد مما إذا زاد عند بعض الأدعية تكبيرتين فإنه حينئذ ليس خارجا عن الصلاة، و ثانيا بأنه مع قصد الزيادة بما يأتي به دون التي هي من الصلاة لا تقع منها، نعم لو زاد سهوا يمكن عدم البطلان و إن كان عند بعض الأدعية،

١- ١ المستدرک- الباب- ٦- من أبواب صلاة الجنازه- الحديث ١٧ من كتاب الطهاره.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٦- من أبواب صلاة الجنازه- الحديث ١٨.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٦- من أبواب صلاة الجنازه- الحديث ١٧.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ٥- من أبواب صلاة الجنازه من كتاب الطهاره.

لعدم ثبوت حكم الركنيه هنا، و دعوى أنها الأصل يمكن منعها، خصوصا بعد إمكان فتح قاعده السهو التي منها يمكن القول بالصحة مع النقصان كذلك إذا لم يذكره إلا بعد انمحاء الصورة، خلافا لبعضهم فصرح بالبطلان به إذا كان على وجه لا يمكن التدارك، وفيه بحث يعلم من المباحث السابقه، والله أعلم.

و كيف كان ف الدعاء خاصه أو الشامل للشهادتين بينهن أى التكييرات غير لازم عند المصنف خاصه هنا، قيل: و ظاهر النافع و المعبر، للأصل و الإطلاق المقطوعين بما ستعرف إذا فرض كون الثانى منهما مساقا لنحو ذلك، و اختلاف النصوص الذى هو فى خصوص بعض الكيفيات، خلافا لمن عداه من الأصحاب فيجب، بل لعله فى النافع و المعبر كذلك، قال فى الأول: «هى خمس تكبيرات بينها أربعة أدعيه و لا يتعين، و أفضله أن يكبر» إلى آخر ما فى الكتاب مع زياده الانصراف بالخامسه مستغفرا، و نحوه فى ذلك كله فى كشف اللثام عن المعبر مع زياده أنه مذهب علمائنا، بل حسن الظن به فى نقل ما ظاهره الإجماع يوجب إرادته عدم تعيين دعاء مخصوص لا- أصل الدعاء، و إلا- كان ذلك منه من الغرائب، ضروره كونه محصلا و منقولا فى ظاهر الخلاف و صريح الغنيه على خلافه، بل عن شرح الإرشاد لفخر الإسلام «الصلاه على النبى و آله (عليهم السلام) واجبه بإجماع الإماميه» و فى الذكري «أن الأصحاب أجمعهم يذكرون ذلك فى كيفية الصلاه كابنى بابويه و الجعفى و الشيخين و أتباعهما و ابن إدريس، و لم يصرح أحد منهم بنذب الأذكار، و المذكور فى بيان الواجب ظاهره الوجوب».

قلت: مضافا إلى اشتراك جميع نصوص الكيفيه فعلا و قولا بخلافه على اختلافها ففى

صحيح محمد بن مهاجر(١) عن أمه أم سلمه «سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول:

كان رسول الله (صلى الله عليه وآله) إذا صلى على ميت كبر فتشهد، ثم كبر فصلى على الأنبياء و دعا، ثم كبر و دعا للمؤمنين، ثم كبر الرابعه و دعا للميت، ثم كبر و انصرف فلما نهاه الله عز و جل عن الصلاه للمنافقين كبر فتشهد، ثم كبر فصلى على النبيين، ثم كبر و دعا للمؤمنين، ثم كبر الرابعه و انصرف، و لم يدع للميت»

قيل: و أرسله فى الفقيه و رواه فى العلل مبدلا الأنبياء بالنبي، و زائدا و المؤمنات، و فى

خبر إسماعيل (١) عن أبى الحسن (عليه السلام) قال: «قال أبو عبد الله (عليه السلام): صلى رسول الله (صلى الله عليه وآله) على جنازه فكبر عليه خمسا، و صلى على أخرى فكبر عليه أربعا فأما الذى كبر عليه خمسا فحمد الله و مجده فى التكبيره الأولى، و دعا فى الثانيه للنبي (ص) و دعا فى الثالثه للمؤمنين و المؤمنات، و دعا فى الرابعه للميت، و انصرف فى الخامسه، و أما الذى كبر عليه أربعا فحمد الله

و مجده فى التكبيره الأولى، و دعا لنفسه و أهل بيته فى الثانيه، و دعا للمؤمنين و المؤمنات فى الثالثه، و انصرف فى الرابعه، و لم يدع له لأنه كان منافقا».

و قال أبو بصير (٢) فى خبره: «كنت جالسا عند أبى عبد الله (عليه السلام) فدخل رجل فسأله عن التكبير على الجنائز فقال: خمس تكبيرات، ثم دخل آخر فسأله عن الصلاه على الجنائز فقال له: أربع صلوات، فقال الراوى: جعلت فداك سألك ذاك فقلت خمساً، و سألك هذا فقلت: أربعا فقال: إنه سألنى عن التكبير و سألنى هذا عن الصلاه؟ ثم قال: إنها خمس تكبيرات بينهن أربع صلوات ثم بسط كفه فقال:

إنهن خمس تكبيرات بينهن أربع صلوات».

١- ١ الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب صلاه الجنازه - الحديث ٩.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٥ - من أبواب صلاه الجنازه - الحديث ١٢ من كتاب الطهاره.

و خبر على بن سويد(١) عن الرضا (عليه السلام) فيما يعلم قال: «فى الصلاة على الجنائز تقرأ فى الأولى أم الكتاب، و فى الثانية تصلى على النبى (صلى الله عليه و آله) و تدعو فى الثالثة للمؤمنين و المؤمنات، و تدعو فى الرابعة لميتك، و الخامسة تنصرف بها»

و القداح (٢) عن جعفر عن أبيه (عليهما السلام) «إن عليا (عليه السلام) كان إذا صلى على ميت يقرأ بفاتحه الكتاب و يصلى على النبى (صلى الله عليه و آله)»

و سأل زراره(٣) فى الصحيح أبا عبد الله (عليه السلام) «عن الصلاة على الميت فقال: تكبر ثم تصلى على النبى (صلى الله عليه و آله) ثم تقول: اللهم عبدك و ابن عبدك ابن أمتك، لا أعلم منه إلا- خيرا و أنت أعلم به منا، اللهم إن كان محسنا فزد فى إحسانه و تقبل منه، و إن كان مسيئا فاغفر له ذنبه، و افسح له فى قبره، و اجعله من رفقاء محمد (صلى الله عليه و آله)، ثم تكبر الثانية و تقول: اللهم إن كان زاكيا فزكه، و إن كان خاطئا فاغفر له، ثم تكبر الثالثة و تقول: اللهم لا تحرنا أجره و لا تفتنا بعده، ثم تكبر الرابعة و تقول: اللهم اكتبه عندك فى عشرين، و اخلف على عقبه فى الغابرين، و اجعله من رفقاء محمد (صلى الله عليه و آله)، ثم كبر الخامسة و انصرف».

و سأله (عليه السلام) أيضا أبو ولاد(٤) فى الصحيح أو الحسن «عن التكبير على الميت فقال: خمس، تقول فى أولاهن: أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له اللهم صل على محمد و آل محمد، ثم تقول: اللهم إن هذا المسجى قدامنا عبدك و ابن عبدك و قد قبضت روحه إليك، و قد احتاج إلى رحمتك، و أنت غنى عن عذابه، اللهم إنا لا نعلم من ظاهره إلا خيرا و أنت أعلم بسريرته، اللهم إن كان محسنا فزد فى إحسانه

- 
- ١- ١ الوسائل- الباب- ٢- من أبواب صلاة الجنائز- الحديث ٨ من كتاب الطهارة.
  - ٢- ٢ الوسائل- الباب- ٧- من أبواب صلاة الجنائز- الحديث ٤ من كتاب الطهارة.
  - ٣- ٣ الوسائل- الباب- ٢- من أبواب صلاة الجنائز- الحديث ٢ من كتاب الطهارة.
  - ٤- ٤ الوسائل- الباب- ٢- من أبواب صلاة الجنائز- الحديث ٥ من كتاب الطهارة.

و إن كان مسيئا فتجاوز عن سيئاته، ثم تكبر الثانية و تفعل ذلك في كل تكبيره»

و قال هو (عليه السلام) أيضا للحلبى (١) «تكبر ثم تشهد ثم تقول: إنا لله و إنا إليه راجعون الحمد لله رب العالمين رب الموت و الحياه صل على محمد و أهل بيته، جزى الله محمدا عنا خير الجزاء بما صنع بأمته و بما بلغ من رسالات ربه، ثم تقول: اللهم عبدك و ابن عبدك و ابن أمتك، ناصيته بيدك، خلا من الدنيا و احتاج إلى رحمتك، و أنت غنى عن عذابه اللهم إنا لا نعلم منه إلا- خيرا و أنت أعلم به منا، اللهم إن كان محسنا فرد في إحسانه، و تقبل منه، و إن كان مسيئا فاغفر له ذنبه، و ارحمه و تجاوز عنه برحمتك، اللهم ألحقه بنبيك (صلى الله عليه و آله)، و ثبته بالقول الثابت في الحياه الدنيا و الآخرة، اللهم اسلك بنا و به سبيل الهدى، و اهدنا و إياه صراطك المستقيم، اللهم عفوكم، ثم تكبر الثانية و تقول: مثل ما قلت حتى تفرغ من خمس تكبيرات».

و قال سماعه (٢): «سألته عن الصلاه على الميت فقال: تكبر خمس تكبيرات، تقول أول ما تكبر: أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، و أشهد أن محمدا عبده و رسوله، اللهم صل على محمد و آل محمد و على الأئمة الهداه، و اغفر لنا و لوالدينا و لإخواننا الذين سبقونا بالايمان، و لا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا، ربنا إنك رؤوف رحيم اللهم اغفر لأحيائنا و أمواتنا من المؤمنين و المؤمنات، و ألف بين قلوبنا على قلوب أختيارنا و اهدنا

لما اختلف فيه من الحق بإذنك، إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم، فان قطع عليك التكبيره الثانية فلا يضرك، و تقول: اللهم هذا عبدك و ابن عبدك و ابن أمتك أنت أعلم به افتقر إلى رحمتك، و استغيت عنه، اللهم فتجاوز عن سيئاته، و زد في حسناته و اغفر له و ارحمه و نور له في قبره و لقنه حجته و ألحقه بنبيه و آله، و لا تحرمننا

١- ١ الوسائل- الباب- ٢- من أبواب صلاه الجنازه- الحديث ٣ من كتاب الطهاره.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٢- من أبواب صلاه الجنازه- الحديث ٦.



أجره و لا تفتنا بعده، تقول هذا حتى تفرغ من خمس تكبيرات» و زاد فى التهذيب «فإذا فرغت سلمت عن يمينك».

و سأل عمار(١)أبا عبد الله (عليه السلام) فى الموثق «سألته (عليه السلام) عن الصلاه على الميت فقال: تكبر ثم تقول: إنا لله و إنا إليه راجعون، إن الله و ملائكته يصلون على النبى، يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه و سلموا تسليما، اللهم صل على محمد و آل محمد، و بارك على محمد و آل محمد كما صليت و باركت على إبراهيم و آل إبراهيم، إنك حميد مجيد، اللهم صل على محمد و على أئمة المسلمين، اللهم صل على محمد و على إمام المسلمين اللهم عبدك فلان و أنت أعلم به، اللهم ألحقه بنبيه محمد و آلّه (صلوات الله عليهم)، و افسح له فى قبره و نور له فيه و سعد روحه و لقنه حجته، و اجعل ما عندك خيرا له، و أرجعه إلى خير ما كان فيه، اللهم

عندك نحتسبه فلا تحرنا أجره و لا تفتنا بعده، اللهم عفوك عفوك، اللهم عفوك عفوك، تقول هذا فى التكبيره الأولى، ثم تكبر الثانيه فتقول: اللهم عبدك فلان، اللهم ألحقه بنبيه محمد و آلّه و سلم و افسح له فى قبره و نور له فيه و سعد نوره و لقنه حجته، و اجعل ما عندك خيرا له، و أرجعه إلى خير مما كان فيه، اللهم عندك نحتسبه فلا تحرنا أجره و لا تفتنا بعده، اللهم عفوك، اللهم عفوك، تقول هذا فى الثانيه و الثالثه و الرابعه، فإذا كبرت الخامسة فقل: اللهم صل على محمد و على آل محمد، اللهم اغفر للمؤمنين و المؤمنات، و ألف بين قلوبهم، و توفنى على مله رسولك، اللهم اغفر لنا و لإخواننا الذين سبقونا بالايمان، و لا تجعل فى قلوبنا غلا للذين آمنوا، ربنا إنك رؤوف رحيم، اللهم عفوك عفوك و تسلم».

و قال (عليه السلام) أيضا فى خبر يونس(٢): «الصلاه على الجنائز التكبيره الأولى استفتاح الصلاه، و الثانيه تشهد أن لا إله إلا الله و أن محمدا رسول الله،

١-١ الوسائل- الباب-٢- من أبواب صلاه الجنازه- الحديث ١١.

٢-٢ الوسائل- الباب-٢- من أبواب صلاه الجنازه- الحديث ١٠.

و الثالثة الصلاه على النبي (صلى الله عليه و آله) و على أهل بيته (عليهم السلام) و الثناء على الله، و الرابعه له، و الخامسه تسلم و تقف بقدر ما بين التكبيرتين، و لا تبرح حتى يحمل السرير من بين يديه»

مضافا إلى نصوص (١) المستضعف و المناق و غيرها مما تضمن أنها هي تكبير و تسيح و تحميد و تهليل.

و بالجملة لا ريب فى إمكان دعوى تواتر الأخبار بوجوب الزائد على التكبيرات بل قد يدعى تواترها فى الدعاء فيها للميت أيضا، و

قول الباقر (عليه السلام) فى حسن زراره و محمد بن مسلم و معمر بن يحيى و إسماعيل الجعفى (٢): «ليس فى الصلاه قراءه و لا دعاء موقت تدعو بما بذالك، و أحق الموتى أن يدعى له المؤمن، و أن يبدأ بالصلاه على رسول الله (صلى الله عليه و آله)»

محمول على نفي الدعاء المعين له الذى حكى فى المنتهى إجماع أهل العلم عليه، و أشار إليه المصنف بقوله و لو قلنا بوجوبه لم نوجب لفظا على التعيين لا أصله، بل قوله (عليه السلام): «تدعوا» إلى آخره. ظاهر فى ذلك، قال فى الذكرى بعد أن روى الخبر المزبور: «نحن لا- نوقت لفظا بعينه، بل نوجب مدلول ما اشتركت فيه الروايات بأى عباره كانت» فما عساه يظهر من بعض متأخرى المتأخرين- من أنه إنما يجب فيها الدعاء للميت أو لغيره كالمحكى عن ابن الجنيد ليس فى الدعاء بين التكبيرات شىء موقت لا يجوز غيره- واضح الضعف، كاحتمال وجوب الذكر فيه و إن لم يكن دعاء، ل

قول الصادق (عليه السلام) (٣): «نعم إنما هو تكبير و تسيح و تحميد و تهليل كما تكبر و تسبح فى بيتك على غير وضوء»

جواب سؤال يونس بن يعقوب له عن الصلاه على الجنازه على غير وضوء الذى هو قرينه على كون المراد نفي

١- ١ الوسائل- الباب- ٣ و ٤- من أبواب صلاه الجنازه من كتاب الطهاره.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٧- من أبواب صلاه الجنازه- الحديث ١ من كتاب الطهاره.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٢١- من أبواب صلاه الجنازه- الحديث ٣ من كتاب الطهاره.

كونها ذات الركوع و السجود التي يعتبر فيها الوضوء، لا أن المراد بيان جميع ما يقال فيها.

فظهر أن ذلك كله لا- ينافي ما ذهب إليه جماعه من الأصحاب، بل في الذكرى و المحكى عن المختلف و جامع المقاصد و غيرهما نسبتة إلى الشهره من وجوب الشهادتين في التكبيره الأولى، و الصلاه على محمد و آله في الثانيه، و الدعاء للمؤمنين في الثالثه، و الدعاء للميت في الرابعه، و هو الذى جعله المصنف أفضل، فقال و أفضل ما يقال

ما رواه محمد بن مهاجر(١) عن أمه أم سلمه عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: كان رسول الله (صلى الله عليه و آله) إذا صلى على ميت كبر و تشهد ثم كبر و صلى على الأنبياء و دعا ثم كبر و دعا للمؤمنين ثم كبر الرابعه و دعا للميت ثم كبر و انصرف

و فيه أن دليل التأسي بفعله المروى فيه و فى

خبر إسماعيل (٢) أيضا بعد حمل الحمد و التمجيد فيه على الشهاده فى غيره يقضى بوجوب التوزيع الذى قد عرفت موافقته للمعلوم من نظم الدعاء من الابتداء بثناء الله و الصلاه على النبى ثانيا، و الدعاء للمؤمنين ثالثا، و ذكر المقصود رابعا، و عرفت أيضا أنه المشهور بين الأصحاب، بل فى الخلاف الإجماع عليه، قال:

«يكبر أولا و يشهد الشهادتين، و يكبر الثانيه و يصلى على النبى (صلى الله عليه و آله) و يكبر ثالثا و يدعو للمؤمنين، و يكبر رابعا و يدعو للميت، و يكبر الخامسة و ينصرف- إلى أن قال:- دليلنا إجماع الفرقه و أخبارهم»

و لعله كذلك أيضا، إذ هو المذكور فى الجمل و العقود و الكافى و الوسيله و الإشاره و الجامع و الغنيه و التحرير و الإرشاد و القواعد و الدروس و البيان و اللمعه و الذكرى و الموجز و فوائد الشرائع و حاشيه الإرشاد و الجعفرية و شرحها و الروض و الكفايه و المنظومه و غيرها و الفقيه و المقنع و الهدايه

١- ١ الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب صلاه الجنازه - الحديث ١ من كتاب الطهاره.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب صلاه الجنازه - الحديث ٩ من كتاب الطهاره.

و المصباح و مختصره على ما حكى عن البعض و إن كان ما فى الخمسه الأخيره ألفاظا معينه، و فى الغنيه بعد الثالثه و الرابعه خاصه ألفاظ معينه، لكن من المحتمل إن لم يكن الظاهر عدم إرادته لزوم التعيين، و إنما هو

على ضرب من التأديب، بل هو كالصریح من الهدايه، حيث أنه بعد أن ذكر الألفاظ التى ستعرفها قال: «المواطن التى ليس فيها دعاء موقت الصلاه على الجنازه و القنوت و المستجار و الصفا و المروه و الوقوف بعرفات و ركعتا الطواف» إلى آخره.

و لعل الجميع كذلك خصوصا كتب الصدوق، كما أن ما فى المبسوط و النهايه و الاقتصاد و المقنعه و المراسم و السرائر و المهذب من شهاده التوحيد بعد الأولى حسب، و فى الأربعه الأخيره لها ألفاظ مخصوصه، إلا أن فى المهذب بعد ذكر الألفاظ «و الاقتصار على الشهادتين مجز كذلك أيضا» بعد حمل شهاده التوحيد فيها على ما يشمل الشهادتين كما يومى اليه ما فى المهذب حيث أنه ذكر كما ذكروا، ثم قال:

«و الاقتصار» إلى آخره. و يؤيد ذلك كله ما عن المنتهى من إجماع أهل العلم على عدم دعاء معين، قال: «إذا ثبت عدم التوقيت فيها فالأقرب ما رواه ابن مهاجر - ثم ذكر - أنه إذا كبر الثانيه صلى على النبى و آله (صلوات الله عليهم)، و أنه لا يعرف فى ذلك خلافا، و أنه رواه الجمهور عن ابن عباس و رواه الأصحاب فى خبر ابن مهاجر و غيره، و أن تقديم الشهادتين يستدعى تعقيب الصلاه على النبى (صلى الله عليه و آله) كما فى الفرائض - قال -: و ينبغى أن يصلى على الأنبياء لخبر ابن مهاجر - ثم قال -:

الدعاء للميت واجب لأن وجوب صلاه الجنازه معلل بالدعاء للميت و الشفاعه فيه، و ذلك لا يتم بدون وجوب الدعاء - ثم قال -: لا يتعين هنا دعاء أجمع أهل العلم على ذلك، و يؤيده أحاديث الأصحاب»

و كيف كان فيدل عليه مضافا إلى ذلك خبر على بن سويد الذى لا يقدرح اشتماله على قراءه أم الكتاب فى التكبيره الأولى و خبر أبى بصير الذى ينبغى حمل ما فيه من الأربع صلوات على التغليب على الشهادتين، بل قد تدل عليه بقيه الأخبار السابقه بعد حمل ما فيها من الزائد على وظيفه كل تكبيره على الندب، لمعارضه الأدله المزبوره، أما هى فتبقى على ظاهر الأمر الذى هو للوجوب، كما أن المجرى منها عن الشهادتين فى التكبيره الأولى مثلا- لا- ينافى ثبوتها من دليل آخر، و لا ظهوره فى وجوب غيرهما على حسب ما سمعت، و عدم ذكر كثير من الأصحاب جمع الأذكار كلها أو بعضها فى كل تكبيره لا ينافى الحكم، مع أن الحسن بن عيسى قال: «تكبر و تقول: أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، و أن محمدا عبده و رسوله، اللهم صل على محمد و آل محمد و أعل درجته و بيض وجهه كما بلغ رسالتك و جاهد فى سبيلك و نصح لأمته، و لم يدعهم سدى مهملين بعده، بل نصب لهم الداعى إلى سبيلك الدال على ما التبس عليهم من حلالك و حرامك، داعيا إلى موالاته و معاداته ليهلك من هلك عن بينه و يحيى من حى عن بينه، و عبدك حتى أتاه اليقين، و صلى الله عليه و على أهل بيته الطاهرين، ثم تستغفر للمؤمنين الأحياء منهم و الأموات، ثم تقول: اللهم إن عبدك و ابن عبدك تخلى من الدنيا و احتاج إلى منا عندك، نزل بك و أنت خير منزل به، افتقر إلى رحمتك و أنت عنى عن عذابه، اللهم إنا لا نعلم منه إلا خيرا و أنت أعلم به منا، فان كان محسنا فزد فى إحسانه، و إن كان مسيئا فاغفر له ذنوبه، و ارحمه و تجاوز عنه، اللهم ألحقه بنبيه (صلى الله عليه و آله) و صالح سلفه، اللهم عفوك عفوك، و تقول هذا فى كل تكبيره».

و لعل مراده الندب كما حكاه عنه بعضهم، و نحوه فى الجمع المزبور و إن اختلف اللفظ الجعفى كما فى الذكرى، و عن المختلف أنه استدل له فى جمعه الأذكار بعد كل تكبيره

ب خبر أبي ولاد<sup>(١)</sup> ثم قال: و الجواب نحن نقول بموجه لكنه لا- يجب فعل ذلك لما قدمناه من حديث مهاجر، قال: و كلا القولين جائز للحديثين، و لما مر من

قول الباقر (عليه السلام) في صحيح زراره و ابن مسلم و حسنهما<sup>(٢)</sup>: «ليس في الصلاه على الميت قراءه و لا دعاء موقت»

و إن كان العمل بالمشهور أولى، و لكن ينبغي مراعاة هذه الألفاظ تيمنا بما ورد عنهم (عليهم السلام) و كذلك أوردناها، و ظاهره

كالفاضل مشروعيه ذلك، و كان الأولى الاستدلال للجمع المزبور ب مضممر سماعه<sup>(٣)</sup> لا- حسن أبي ولاد المجرد عن الدعاء للمؤمنين بخلاف المضممر المزبور، و لا يقدح قوله (عليه السلام) فيه: «فان قطع عليك» إلى آخره.

فان المراد به عدم ضرر قطع تكبيره الإمام عليك الدعاء لو كنت مسبقا مثلا، فأتى دعاءك و إن وقعت منه في الأثناء، قال الكاشاني: «كأنه أريد به أنك إن كنت مأموما لمخالف فكبير الإمام الثانيه قبل فراغك من هذا الدعاء أو بعده و قبل الإتيان بما يأتي فلا يضررك ذلك القطع- بل تأتي بتمامه أو بما يأتي بعد الثانيه بل الثالثه أو الرابعه حتى تتم الدعاء- قوله (عليه السلام): «تقول اللهم» أى تقول هذا أيضا بعد ذاك سواء قطع عليك بأحد المعنيين أو لم يقطع، و فى التهذيب «فقل» بدل «تقول» و قوله (عليه السلام) فى آخر الحديث: «يقول هذا» يعنى تكرر المجموع و هذا الأخير ما بين كل تكبيرتين، و فى التهذيب «حين يفرغ» مكان «حتى يفرغ» و على هذا يكون معناه أن يأتي بالدعاء الأخير بعد الفراغ من الخمس، و فيه بعد، و الظاهر أنه تصحيف إلى آخره.

١- ١ الوسائل- الباب- ٢- من أبواب صلاه الجنازه- الحديث ٥.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٧- من أبواب صلاه الجنازه- الحديث ٣ من كتاب الطهاره.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٢- من أبواب صلاه الجنازه- الحديث ٦.

و على كل حال فالظاهر أنه لا بأس بالجمع المزبور كلا أو بعضا، نعم ما ذكره من خصوص

الألفاظ المزبوره لم نجده فى شىء مما وصلنا من النصوص، كما أن ما فى المحكى عن الفقيه و المقنع و الهدايه كذلك، قال: «يكبر و يقول: أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، و أشهد أن محمدا عبده و رسوله أرسله بالهدى و دين الحق بشيرا و نذيرا بين يدي الساعة، و يكبر الثانيه و يقول: اللهم صل على محمد و آل محمد، و ارحم محمدا و آل محمد، و بارك على محمد و آل محمد كأفضل ما صليت و باركت و ترحمت على إبراهيم و آل إبراهيم، إنك حميد مجيد، و يكبر الثالثه و يقول: اللهم اغفر للمؤمنين و المؤمنات و المسلمين و المسلمات الأحياء منهم و الأموات، و يكبر الرابعه و يقول: اللهم هذا عبدك و ابن عبدك و ابن أمتك نزل بك و أنت خير منزل به، اللهم إنا لا نعلم منه إلا خيرا و أنت أعلم به منا، اللهم إن كان محسنا فزد فى إحسانه، و إن كان مسيئا فتجاوز عنه و اغفر له، اللهم اجعله عندك فى أعلا- عليين، و اخلف على أهله فى الغابرين و ارحمه برحمتك يا أرحم الراحمين» بل و لا ما فى المحكى عن المقنع و المراسم و المهذب بعد التكبيره الأولى «أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له إلهها واحدا فردا صمدا قيوما لم يتخذ صاحبه و لا ولدا، لا إله إلا الله الواحد القهار ربنا و رب آبائنا الأولين» و فى الباقيه كما قاله الصدوق لكن قدموا بعد الثانيه الدعاء بالبركه على الرحمه، و زادوا بعد الدعاء الثالثه «و أدخل على موتاهم رأفتك و رحمتك، و على أحيائهم بركات سماواتك و أرضك، إنك على كل شىء قدير» و بعد الخامسه قول: «اللهم عفوك عفوك» و فى كشف اللثام و كذا فى شرح القاضى لجمل السيد، إلا- أنه قال: «يتشهد المصلى بعد التكبيره الأولى بالشهادتين» و قال بعض أصحابنا و منهم شيخنا المفيد: «يقول بعد التكبيره الأولى: لا إله إلا الله» إلى آخر ما سمعت، ثم قال: «و كل من هذا الوجه و من الشهادتين جائز»

قلت: قد عرفت ما يرد من الأدلة السابقه كقوله السابق فى المحكى عن المهذب من جواز الاقتصار على الشهادتين، و كذا لم نجد تمام ما عن المصباح و مختصره من قول أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، و أشهد أن محمدا عبده و رسوله، و فى الثانيه كما فى المقنعه، و فى الثالثه كما ذكره الصدوق، و زاد بعده «تابع بيننا و بينهم بالخيرات إنك مجيب الدعوات، إنك على كل شىء قدير» و كذا فى الرابعه إلى قوله: «فتجاوز عنه» ثم قال: «و احشره مع من كان يتولاه من الأئمه الطاهرين» بل و لا ما فى الغنيه من تشهد الشهادتين بعد الأولى و الصلاه على محمد و آله (صلوات الله عليهم) بعد الثانيه و الدعاء للمؤمنين، فتقول: «اللهم ارحم المؤمنين» إلى آخر ما عن المقنعه، و كذا فى الرابعه إلا أنه قال: «اللهم عبدك» بلا لفظ «هذا» و زاد لفظ «و ارحمه» بعد قوله «و اغفر له» و لم يذكر فى الخامسه شيئا، و هذا كله شاهد على عدم إرادته الوجوب لخصوص ما ذكره من هذه الألفاظ.

و

قال الصادق (عليه السلام) لإسماعيل بن عبد الخالق (١) فى الدعاء للميت:

«اللهم أنت خلقت هذه النفس، و أنت أمتها، تعلم سرها و علانيتها، أتيناك شافعين فيها فاشفعنا، اللهم و لها ما تولت، و احشرها مع من أحبت»

و لكليب الأسدى (٢) «اللهم عبدك احتاج إلى رحمتك و أنت غنى عن عذابه، اللهم إن كان محسنا فزد فى إحسانه، و إن كان مسيئا فاغفر له»

و يشبه أن يكون لمن جهل حاله كما فى كشف اللثام و فى المحكى عن

فقه الرضا (عليه السلام) (٣) «كبر و قل: أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، و أن محمدا عبده و رسوله، و أن الموت حق و الجنه حق و النار و البعث حق، و أن الساعه آتية لا ريب فيها، و أن الله يبعث من فى القبور، ثم كبر

١- ١ الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب صلاة الجنازه - الحديث ٤.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب صلاة الجنازه - الحديث ٧.

٣- ٣ المستدرک - الباب - ٢ - من أبواب صلاة الجنازه - الحديث ١.



الثانية و قل: اللهم صل على محمد و آل محمد، و بارك على محمد و آل محمد أفضل ما صليت و رحمت و ترحمت و سلمت على إبراهيم و آل إبراهيم فى العالمين، إنك حميد مجيد، ثم تكبر الثالثه و تقول: اللهم اغفر لى و لجميع المؤمنين و المؤمنات و المسلمين و المسلمات الأحياء منهم و الأموات، و تابع بيننا و بينهم بالخيرات، إنك مجيب الدعوات و ولى الحسنات يا أرحم الراحمين، ثم تكبر الرابعه و تقول: اللهم إن هذا عبدك و ابن أمتك نزل بساحتك و أنت خير منزل به، اللهم إنا لا نعلم منه إلا خيرا و أنت أعلم به منا، اللهم إن كان محسنا فزد فى حسناته، و إن كان مسينا فتجاوز عنه و اغفر لنا و له، اللهم احشره مع من يتولاه و يحبه، و أبعده ممن يتبرأه و يبغضه، اللهم ألحقه بنبيك، و عرف بينه و بينه، و ارحمنا إذا توفيتنا يا إله العالمين، ثم تكبر الخامسة و تقول: رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَ فِي الآخِرَةِ حَسَنَةً وَ قِنَا عَذَابَ النَّارِ»

و كيف كان فقد عرفت قوه ما عليه المشهور من إيجاب القدر المشترك بين النصوص موزعا على التكميرات، و اختلاف تلك النصوص مع ما عرفت من الجمع بينها لا- ينافى وجوب القدر المشترك كما صرح به فى كشف اللثام تبعا للذكرى، بل لعله المراد مما فى التذكرة أيضا، قال: الأقوى أنه لا يتعين دعاء معين، بل المعانى المدلول عليها بتلك الأدعية، و أفضله أن يكبر و يشهد الشهادتين إلى آخر ما فى الكتاب إلى قوله: و يكبر الخامسة و ينصرف مستغفرا ذهب إليه علماءنا أجمع، و ربما أو همت العبارة عدم وجوب التوزيع، و إلا- لم يكن ذلك أفضل، بل هو الواجب لأنه معانى تلك الأدعية، اللهم إلا أن يحمل على وجه آخر و إن بعد.

لكن على كل حال ينبغى بناء على اعتبار معانى تلك الأدعية الواردة فى تلك النصوص إضافة الترجيع و التحميد و الصلاة على سائر الأنبياء و الدعاء للمصلى نفسه و نحو ذلك مما تعرفه بملاحظه النصوص السابقه إلى المعانى التى عرفتها، نعم قد يدفع وجوب

أكثر ذلك الأصل و خبر أم سلمه و ما مثله من النصوص السابقه، و الاتفاق على الظاهر على خلافه كالإتفاق ظاهرا على عدم وجوب دعاء بعد الخامسة ممن عدا المفيد و القاضى فى شرح الجمل و الديلمى و الحلى على ما حكى عنهم، فذكروا قول: اللهم عفوك عفوك، و فى الوسيله «عفوك» ثلاث مرات، و لم نجده فى شىء من النصوص، كما أن ما فى

موثق عمار(١)«اللهم صل على»

إلى آخره، و ما فى

مضمهر سماعه(٢)«اللهم هذا عبدك»

إلى آخره، بناء على روايته حين تفرغ، و ما فى

فقه الرضا (عليه السلام)(٣)«ربنا آتنا»

إلى آخره، لم أجده فى شىء من الفتاوى، فالأقوى حينئذ عدم وجوب شىء من ذلك، و قد صرح فى الغنيه باستحباب تثليث العفو مدعيا عليه الإجماع، و الله أعلم.

### [فى كيفية الصلاة على المنافق]

هذا كله إن كان الميت مؤمنا و إن كان منافقا اقتصر المصلى على أربع تكبيرات و انصرف بالرابعه إن قلنا بمشروعيه الصلاة عليه أو وجوبها لغير تقيه وفاقا للحلبى و ابن حمزه و سعيد و الفاضل فى بعض كتبه و الشهيدين و العليين و أبى العباس و الصيمرى و غيرهم على ما حكى عن بعضهم، بل عن المفاتيح نسبتة إلى الأصحاب خلافا لظاهر كثير من العبارات، بل قيل أكثرها و صريح المحكى عن الهدايه و الغنيه، بل فى الأخير الإجماع عليه، و لا ريب أن الأقوى الأول للأصل، و الفرق بينه و بين المؤمن و الإلزام له بمذبه إن كان مخالفا، و ما دل (٤)على أن الخمس للخمس التى منها الولايه، و هى مفقوده، و لأنها شرعت للدعاء للميت، و ليس هنا، و ل خبر أم سلمه(٥) و خبر إسماعيل بن همام(٦) المتقدمين، و

صحيح إسماعيل بن سعد الأشعري (٧)سأل الرضا

١- ١ الوسائل - الباب - ٢- من أبواب صلاة الجنازه - الحديث ١١.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٢- من أبواب صلاة الجنازه - الحديث ٦.

٣- ٣ المستدرک - الباب - ٢- من أبواب صلاة الجنازه - الحديث ١.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٥- من أبواب صلاة الجنازه - الحديث ١٦.

٥- ٥ الوسائل - الباب - ٢- من أبواب صلاة الجنازه - الحديث ١.

٦-٦ الوسائل - الباب - ٢- من أبواب صلاة الجنازه- الحديث ٩.

٧-٧ الوسائل - الباب - ٥- من أبواب صلاة الجنازه- الحديث ٥.

(عليه السلام) «عن الصلاة على الميت فقال: أما المؤمن فخمسة تكبيرات، وأما المنافق فأربع، ولا سلام فيها»

وقال الصادق (عليه السلام) في صحيح هشام بن سالم (١):

«كان رسول الله (صلى الله عليه وآله) يكبر على قوم خمسا وعلى قوم آخرين أربعاً، فإذا كبر على رجل أربعاً اتهم»

إلى غير ذلك من النصوص التي بها يقيد إطلاق نصوص الخمس، لا أنه يجمع بينها بالتخيير بين الانصراف بالرابعة وبين الدعاء عليه بعدها ثم يكبر الخامسة كما في حواشي الكتاب للكركي، ضروره مخالفته لقواعد المذهب، على أن الاقتصار على الأربع لا ينافي وجوب الدعاء عليه الذي قد يدل عليه

قول أحدهما (عليهما السلام) في صحيح ابن مسلم (٢): «إن كان جاحداً للحق فقل: اللهم املأ جوفه ناراً وقبره ناراً وسلط عليه الحيات والعقارب وذلك قاله أبو جعفر (عليه السلام) لامرأة سوء من بنى أميه صلى عليها أبى فقال: هذه المقالة واجعل الشيطان لها قريناً، قال محمد ابن مسلم: فقلت له: لأى شىء يجعل الحيات والعقارب فى قبرها، فقال: إن الحيات يعرضنها والعقارب يلسعنها والشيطان يقارنها فى قبرها، قلت: وتجد ألم ذلك قال: نعم شديداً»

و فى خبر عامر بن السمط (٣) عن أبى عبد الله (عليه السلام) «إن رجلاً من المنافقين مات

فخرج الحسين بن على (عليهما السلام) يمشى معه فلقية مولى له فقال له الحسين (عليه السلام) أين تذهب يا فلان؟ فقال له مولا: أفر من جنازه هذا المنافق أن أصلى عليها، فقال له الحسين (عليه السلام): انظر أن تقوم على يمينى فيما تسمعنى أقول مثله، فلما أن كبر عليه وليه قال الحسين (عليه السلام): الله أكبر اللهم

١-١ الوسائل - الباب - ٥ - من أبواب صلاة الجنائز - الحديث ١.

٢-٢ فروع الكافى - ج ١ ص ١٨٩ «باب الصلاة على الناصب» - الحديث ٥.

٣-٣ الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب صلاة الجنائز - الحديث ٦.

العن فلانا عبدك ألف لعنه مؤتلفه غير مختلفه، اللهم أخر عبدك في عبادك و بلادك و أصله حر نارك، اللهم أذقه أشد عذابك، فإنه كان يوالى أعداءك و يعادى أولياءك و يبغض أهل بيت نبيك»

و رواه صفوان مثله بدون ذكر اللعن كالمحكى عن المقنعه و الهدايه من الدعاء عليه بذلك، كما أن فى الأولى و المحكى عن المهذب و شرح الجمل للقاضى الدعاء على الناصب بما فى

خبر صفوان (١) لكن زاد فى أوله «عبدك و ابن عبدك لا- نعلم منه طلا- شرا- ثم قال-: فاخزه فى عبادك» إلى آخر ما مر محذوفاً منه قوله: «أذقه أشد عذابك» و الفاء فى «فإنه كان» و زاد فى آخره «فاحش قبره ناراً و من بين يديه ناراً و عن يمينه ناراً و عن شماله ناراً، و سلط عليه فى قبره الحيات و العقارب»

و فى خبر أحمد عن البزنطى (٢) قال: «اللهم أخز عبدك فى بلادك و عبادك».

و فى

صحيح الحلبي (٣) عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «إذا صليت على عدو الله فقل: اللهم إن فلانا لا نعلم إلا أنه عدو لك و لرسولك، اللهم فاحش قبره ناراً و احش جوفه ناراً و عجل به إلى النار، فإنه كان يتولى أعداءك و يعادى أولياءك و يبغض أهل بيت نبيك، اللهم ضيق عليه قبره. فإذا رفع فقل: اللهم لا ترفعه و لا تزكه»

و فى حسنه (٤) «ان رسول الله (صلى الله عليه و آله) قال فى جنازه ابن أبى: اللهم احش جوفه ناراً و املاً قبره ناراً و أصله ناراً»

فما فى الذكرى و الدروس و تبعه المحقق الثانى و تلميذه و الفاضل الميسى و الكاشانى - من عدم الوجوب للأصل المقطوع بما عرفت، و لأن التكبير عليه أربع و بها يخرج عن الصلاه الذى فيه ما لا يخفى - واضح الضعف، بل المحكى عنه فى حواشيه و الموجز و شرحه

١- ١ الوسائل - الباب - ٤- من أبواب صلاه الجنازه - الحديث ٢.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٤- من أبواب صلاه الجنازه - الحديث ٣.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٤- من أبواب صلاه الجنازه - الحديث ١ من كتاب الطهاره.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٤- من أبواب صلاه الجنازه - الحديث ٤ من كتاب الطهاره.

و غيرها، بل قيل: إنه ظاهر كثير من الأصحاب الوجوب، نعم قد يتم عدم الوجوب بناء على عدم مشروعيه الصلاة عليه إلا للتقيه، مع إمكان القول بالوجوب على هذا التقدير و إن

بعد عملا بظاهر الأمر في خبرى الحلبي (١) و ابن مسلم (٢) لكن في كشف اللثام «و هل يجب اللعن أو الدعاء عليه؟ وجهان من الأصل و عدم وجوب الصلاة إلا ضروره إن قلنا بذلك، فكيف يجب أجزاءها، و هو خير الشهد، قال:

لأذن التكبير عليه أربع، و بها يخرج من الصلاة، و عليه منع ظاهر، و من ظاهر الأمر في خبرى الحلبي و ابن مسلم «قلت: لا يخفى عليك قوه الثانى على المختار من وجوب الصلاة عليه، لأن المراد به هنا نصا و فتوى - خصوصا مع مقابلته بالمؤمن فى الصحيح السابق - المخالف كما صرح به جماعه، بل فى كشف اللثام فى شرح قول الفاضل: «و لعنه إن كان منافقا» أى مخالفا كما فى المنتهى و السرائر و الكافى و الجامع، و بمعناه ما فى الغنيه و «ره» من الدعاء على المخالف، فما عن المصباح و مختصره - من التعبير بلعن المخالف المعاند، و النهايه لعن الناصب المعلن و التبرى منه، و المبسوط لعن الناصب و التبرى منه و الوسيله الدعاء على الناصب - لا يخلو من نظر إن أريد منه التخصيص، و حمل جميع هذه النصوص على الناصب و المنافق فى إسلامه لا داعى له بل و لا - شاهد عليه، بل لا - يبعد كون التعبير عنه بالمنافق حقيقه إلا - على بعض الوجوه التى ترجع معها إلى صورته الصلاة كالصلاه (٣) على عبد الله بن أبى الذى صلى عليه رسول الله (صلى الله عليه و آله) فقد يدل الدعاء عليه على الدعاء على المخالف أيضا إلغاء للفرق بينهما و تنقيحا للمناط فيهما،

كما أن ما هو ظاهر فى الناصب كذلك أيضا، بل على بعض التفاسير له يشمل سائر

- 
- ١- ١ الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب صلاة الجنازه - الحديث ١ من كتاب الطهاره.
  - ٢- ٢ الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب صلاة الجنازه - الحديث ٥ من كتاب الطهاره.
  - ٣- ٣ الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب صلاة الجنازه - الحديث ٤ من كتاب الطهاره.

المخالفين، بل قد يقال باتحادهم فى الحكم معه هنا و إن لم يكونوا متظاهرين بالعداوه لآل محمد (عليهم الصلاه و السلام) تخيلا منهم أنهم على عقيدتهم فى الرضا عن الأول و الثانى و الثالث، و إلا فهم أعداء لأعدائهم و منهم آل محمد (عليهم الصلاه و السلام) و أوليائهم و تدليس الحال للتقيه لا يرفع أصل العداوه كما هو واضح، فقد يقال حينئذ بوجوب لعنهم أو رجحانه كما هو ظاهر القواعد و المحكى عن المنتهى و السرائر و الكافى و الجامع فضلا عن الدعاء عليهم بغيره، و إن كان الأقوى عدم وجوبه أى اللعن بإطلاق الأدله السابقه الذى لا ينافيه فعل الحسين (عليه السلام) و إن أمر وليه بقوله بعد تسليم كون الذى صلى عليه منهم لا- ناصبا أو منافقا فى إسلامه أو محكوما بكفره أو قلنا باشتراك الجميع فى ذلك، لكن الأولى فى الجمع بينه و بين غيره من النصوص القول بوجوب الدعاء عليه من غير توقيت بدعاء مخصوص، و الله أعلم.

### [فى اعتبار النيه فى صلاه الميت]

و كيف كان ف يجب فيها النيه بلا خلاف و لا إشكال، و فى اعتبار الوجه و عدمه هنا ما تقدم سابقا، إذ احتمال العدم فيها و إن قلنا به فى غيرها لعدم اشتراكها بل هى إما واجبه أو مندوبه ضعيف، ضروره أن القائل باعتبار الوجه لا ينحصر دليله فى التمييز، بل ظاهره أو صريحه اعتباره و إن لم يتوقف عليه التمييز، و إلا كان موافقا للمختار كما أوضحناه فى محله، نعم لا إشكال فى اعتبار الإخلاص فيها كغيرها من العبادات، كما أنه لا بد من مقارنتها للتكبير الذى هو أول العمل، و يكفى فى الباقي الاستداه على التفسير السابق لها فى محله، و لا- يشترط فيها التعرض فيها لكونها فرض كفايه، لأنه من الأمور الخارجيه، و إن احتمله فى الذكرى، لأن النيه لامتياز الشىء على ما هو عليه، لكنه واضح الضعف، و قال فيها أيضا: و لا يشترط تعيين الميت و معرفته، بل يكفى نيه منوى الإمام، فلو عين و أخطأ فالأقرب البطلان، لخلو الواقع عن نيته، و نحوه غيره، لكن فى جامع المقاصد أنه ينبغى تقييده بما إذا لم يشر إلى الموجود

بأن قصد الصلاة على فلان لا- على هذا فلان، قلت: يمكن أن يأتي هنا ما ذكره في تعيين الامام من حيث تعارض الإشارة و الاسم، فيصح في الصحيح فيه و يبطل في الباطل، نعم ظاهرهم الفرق بين المقامين باعتبار التعيين فيه بخلافه هنا و إن وجب فيه القصد إلى معين متحد أو متعدد، و عليه فرعوا الاكتفاء هنا بنيه منوى الامام، و مقتضاه عدم جواز مثل ذلك في الائتمام بالصلاة، و لعله لعدم خروجه به عن الإبهام عند المصلى و إن خرج به عنه في الواقع، و المعتبر الأول في الائتمام، لأصالة عدم انعقاد الجماعه، و اقتصارا في إطلاقها على المتيقن المعهود، بل لعله المنساق من الأدله عند التأمل بخلاف المقام الذى لا مانع فيه سوى الإبهام المانع عن الامتثال، فرفعه بالصفه المعينه في الواقع كاف في صدقه و إن لم يرتفع بها الإبهام عن المصلى باعتبار الشك في مصداقها، و نحوه غيره من المتعلقات كالمنوب عنه بصلاه و نحوها، فإنه يكفى فيها القصد إلى معين و إن لم يتعين عنده، فتأمل جيدا، و الله أعلم.

### [في اعتبار الاستقبال في صلاه الميت]

و أما وجوب استقبال القبلة فيها فلا خلاف فيه أيضا كما في المدارك قال:

«لأن العباده كيفيه متلقاه من الشارع، و المنقول من النبي و الأئمه (عليهم الصلاه و السلام) فعل الصلاه كذلك، فيكون خلافه تشريعا محرما» و فيه ما عرفت سابقا، و فى كشف اللثام عليه الإجماع ظاهرا و يشمل العمومات، و فيه منع إن أراد عمومات الصلاه كما ستعرفه و لا عموم مجديا فى الوجوب فى غيرها، فالأولى الاستدلال له بالإجماع المزبور إن تم، و ما عساه يظهر من نصوص (١) كيفيه الصلاه على الجنائز المتعدده من المفروغيه عن اعتبار الاستقبال، بل

مرسل ابن بكير (٢) منها عن الصادق (عليه السلام) قد يستدل به على ذلك، قال له فى جنائز الرجال و الصبيان و النساء قال:

«توضع النساء مما يلي القبلة و الصبيان دونهم و الرجال دون ذلك، و يقوم الامام مما يلي الرجال»

و ثبوت النذب

١- ١ الوسائل - الباب - ٣٢ - من أبواب صلاه الجنازه.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٣٢ - من أبواب صلاه الجنازه - الحديث ٣.



بالنسبة إلى موالاه الرجال لا- يقضى به بالنسبة إلى موقفه، على أنه ظاهر في الوجوب، و المعارض له الذى بسببه حمل على الندب أو التخيير إنما هو بالنسبة إلى تقديم الرجال على النساء إلى القبلة، فالذى يلي المصلى حينئذ النساء، فموقفه حينئذ لا تغيير فيه، فتأمل جيدا، مضافا إلى ظهور

خبر جابر (١) قال لأبى جعفر (عليه السلام): «أ رأيت إن فاتتني تكبيره أو أكثر قال: تقضى ما فاتك، قلت: أستقبل القبلة؟ قال: بلى و أنت تتبع الجنازه»

فى ذلك، و فى الوافى لا منافاه بين استقبال القبلة بالتكبير و اتباع الجنازه كما هو ظاهر.

بل لا يخفى ظهور

خبر الجعفرى (٢) المروى فى التهذيب و الكافى فى الصلاه على المصلوب فى اعتبار القبلة أيضا، و أنه إنما جاز الانحراف فيه بالخصوص إلى ما بين المشرق و المغرب لأنه قبله، قال: «سألت الرضا (عليه السلام) عن المصلوب قال:

أما علمت أن جدى (عليه السلام) صلى على عمه؟ قلت: أعلم ذلك و لكنى لا- أفهمه مينا، فقال: أئينه لك إن كان وجه المصلوب إلى القبلة فقم على منكبه الأيمن، و إن كان قفاه إلى القبلة فقم على منكبه الأيسر، فإن ما بين المشرق و المغرب قبله، و إن كان منكبه الأيسر إلى القبلة فقم على منكبه الأيمن، و إن كان منكبه الأيمن إلى القبلة فقم على منكبه الأيسر، و كيف كان منحرفا فلا ترائلن مناكبه، و ليكن وجهك إلى ما بين المشرق و المغرب، و لا تستقبله و لا تستدبره البته، قال أبو هاشم: قد فهمته إن شاء الله فهمته و الله»

إذ من الواضح أنه إنما أمره (عليه السلام) بالقيام بما أمره، لأن استقبال القبلة شرط فى هذه الصلاه، و كذا استقبال أحد منكبى الميت، و فى القبلة سعه، و لا يتحقق الأمران إلا بذلك، و به صرح الكاشانى فى جامعه.

١- ١ الوسائل- الباب- ١٧- من أبواب صلاه الجنازه- الحديث ٤ من كتاب الطهاره.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٣٥- من أبواب صلاه الجنازه- الحديث ١ من كتاب الطهاره.

نعم كان على المصنف وغيره استثناء مثل الانحراف المزبور في صلاه المصلوب من وجوب الاستقبال للخبر المزبور، اللهم إلا أن لا يكونوا عاملين به، بل في المحكى عن عيون الصدوق «أن هذا حديث غريب لم أجده في شيء من الأصول و المصنفات» لكن في الذكرى «أنه و أن كان غريبا و لم يذكر الأصحاب مضمونه في كتبهم إلا أنه ليس له معارض و لا راد، و قد قال أبو الصلاح و ابن زهره: يصلى على المصلوب و لا يستقبل وجه الإمام في التوجه، فكأنهما عاملان به، و كذا صاحب الجامع الشيخ نجيب الدين يحيى بن سعيد و الفاضل في المختلف قال: إن عمل به فلا بأس به، و ابن إدريس نقل عن بعض الأصحاب أنه إن صلى عليه و هو على خشبه استقبل بوجهه وجه المصلى، و يكون هو أى المصلى مستدبر القبلة، ثم حكم بأن الأظهر إنزاله بعد الثلاثه و الصلاه عليه، قلت: هذا النقل لم أظفر به، و إنزاله قد يتعذر كما في قضية زيد» انتهى و ناقشه في الكشف «بأن المعارض لها ما دل على استقبال المصلى القبلة، و الراد لها و إن لم يوجد لكن الأكثر لم يذكروا مضمونها كما اعترف به» قلت بعد تسليم وجود المعارض المزبور يقيد به، و بناء على عمل ابن زهره به قد قيل: إنه يظهر منه الإجماع على ما سمعته منه، و في كشف الأستاذ نفى البأس عن العمل به، و كيف كان فمع تعذر الاستقبال فكاليوميه.

و كذا يجب القيام فيها بلا خلاف يعلمه فيه في التذكرة إلا من الشافعى، بل الإجماع بقسميه محصله و منقوله في الذكرى و جامع المقاصد و المدارك عليه، كما أن الأمر بالقيام و الوقوف فيها في تضاعيف النصوص كالمتواتر، منها النصوص التي تسمعها في السنن في الوقوف عند الوسط و الصدر، إذ نديبه ذلك بعد أن كان المراد منها أفضل أفراد الواجب التخييري غير قاده، كما هو واضح، نعم هو شرط مع الإمكان، أما مع العجز فبحسب الإمكان كاليوميه، لقاعده الميسور و غيرها مما سمعته في اليوميه مما

هو مشترك بينهما، و لو وجد من يمكنه القيام ففي المدارك لم يسقط الفرض بصلاه العاجز لأصاله عدم سقوطه بغير الصلاه الكامله، مع احتمال السقوط لقيام العاجز بما هو فرضه و كان مراده أنه وجد المتمكن بعد وقوع صلاه العاجز، لا وجوده قبل صلاته، فإن مشروعيه صلاه العاجز حيثذ فضلا عن الاسقاط لا تخلو من نظر، بل منع لانحصار التكليف حيثذ بالمتمكن، إذ الواجب الكفائي المكلف به الجميع على معنى عقابهم لو تركوه أجمع لا- مع إرادته الفعل من كل واحد منهم، ضروره عدم تصوره في مثل الغسل و نحوه مما لا يقع إلا من واحد مثلا إلا على التكرار المعلوم انتفاؤه، فحيثذ تعذر المكلف به و الانتقال إلى بدله الاضطرارى إنما يكون إذا تعذر على جميع من كلف به، فيندرج حيثذ في قاعده الميسور و نحوها لا إذا تعذر على البعض خاصة الذى هو أشبه شىء بتعذر أحد فردى المخير به، فإنه لا إشكال فى انحصار التكليف فى الآخر و عدم الانتقال إلى بدل المتعذر إذا لم يكن أحد فردى التخيير، على أنه لا يخفى على ذى مسكه أن الشارع إذا أوجب الصلاه من قيام مثلا على الميت لا من مباشر بعينه لا ينتقل إلى غيرها من الصلاه مضطجعا و نحوه ممن تعذر عليه القيام مع تمكن الغير من الإتيان بالمراد، خصوصا فى مثل الكيفيه من العربيه فى الأذكار و نحوها. و احتمال أن الصلاه باعتبار صحه وقوعها من متعدد دفعه كالواجب العينى ينتقل فيه إلى البدل بالنسبه إلى كل مكلف تعذر عليه يدفعه أن الظاهر اتحاد كيفيه الخطاب فى جميع الكفائيات من غير فرق بين ما لا يقع إلا من واحد و غيره، إنما المراد فى الجميع وقوع الفعل فى الخارج من غير ملاحظه خصوص الفاعل، فلا فرق حيثذ بين الصلاه و غيرها فى ذلك.

أما لو صلى العاجز بظن عدم التممكن فوجد المتمكن الذى قلنا يمكن حمل ما تقدم من المدارك عليه فالاجزاء فيه و عدمه مبنى على قاعده الاجزاء، و لعل الأقوى هنا العدم لا لعدم اقتضاء الأمر الاجزاء بل لأنه من تخيل الأمر كما حققناه فى محله، و كان المتجه

على المعلوم من مذهبه فى قاعده الإجزاء العزم هنا بالسقوط، اللهم إلا أن يقال: إن أفصاه الأجزاء عن الفاعل لا عن غيره، و فى أن خطاب الكفايه خطاب واحد، فمتى حصل فعل صحيح كان مسقطاً عن الغير، و من هنا يظهر لك أنه لا-وجه للقول بالمشروعيه مع عدم السقوط عن الغير فى المسأله السابقه، بل لا بد من الحكم بعدم المشروعيه كما اخترناه أو بالسقوط معه، و إن كان قد يوهم المشروعيه مع عدم السقوط بعض العبارات منها ما فى كشف اللثام تبعاً للروضه «و لو صلاها عاجز قاعداً أو راكباً أو نحوهما فهل تسقط عن القادرين؟ وجهان، من تحقق صلاه صحيحه، و من نقصها مع القدره الكامله» و أوضح منه ما فى الذكرى «لو وجد من يمكنه القيام فهو أولى من العاجز، و فى الاجتزاء بصلاه العاجز حيثئذ نظر، من صدق الصلاه الواجبه بالنسبه إليها، و من نقصها و قدره غيره على الكامله» و فى جامع المقاصد و مع العجز يسقط كاليوميه، لكن هل يسقط بصلاه العاجز الفرض عن غيره ممن يقدر على القيام؟ الظاهر لا، لأن الناقص لا يسقط الكامل، و لأصالة بقائه فى العهد، و كذا القول فى العارى مع المستتر بناء على اشتراط السترو من لا يحسن العربيه مع من يحسنها، لكن قد يحمل الجميع على ما سمعته من المدارك، و إلا كان محلاً للنظر، فتأمل، كالذى سمعته سابقاً من الأستاذ فى كشفه من صحه اتمام القائم بالقاعد و نحوه مما يقضى بالمشروعيه المزبور، و هل يعتبر الاستقرار فى القيام؟ وجهان، جزم بأولهما الأستاذ فى كشفه، كما أنه جزم باعتبار مراتب العجز عن القيام كما فى صلاه الفريضه، و لعله لظهور البديله، مطلقاً، و ان كان لا يخلو من تأمل بل سابقه لا يخلو من منع إذا لم يعتبر الاستقرار فى مفهوم القيام، فهو حيثئذ كغيره مما يعتبر فى الصلاه مما تسمع البحث فيه إن شاء الله، و الله أعلم.

### [فى اعتبار وضع رأس الميت إلى يمين المصلى]

و يجب أيضاً جعل رأس الجنازه إلى يمين المصلى بلا خلاف أجده فيه،

بل فى ظاهر الذكرى و الكشف و المحكى عن المعتبر الإجماع عليه، بل فى الغنيه و يجب إعاده الصلاه على الميت إذا كانت الجنازه مقلوبه بدليل الإجماع المشار اليه و طريقه الاحتياط، و هو الحجه بعد الاعتضاد بالتأسى و قاعده الشغل، و

موثق عمار(١) أنه سأل الصادق (عليه السلام) «عن ميت صلى عليه فلما سلم الإمام فإذا الميت مقلوب، رجلاه إلى موضع رأسه، قال: يسوى و تعاد الصلاه عليه و إن كان قد حمل ما لم يدفن، فإن دفن فقد مضت الصلاه عليه، لا يصلى عليه و هو مدفون»

لكن الخبر و معقد الإجماع إنما هو إعادة الصلاه على المقلوب، و هو أعم من كون رأسه على يمين المصلى بناء على إرادته كونه عن اليمين فعلا، كما يقضى به استثناء المأموم فى الروضه و المدارك و ظاهر كشف اللثام و غيرها من هذا الحكم، إذ لو أريد منه الجبهه بمعنى كون الرأس إلى جهه اليمين أى المغرب و الرجلين إلى المشرق فى مثل العراق و نحوه ممن كانت قبلته نقطه ما بين المشرق و المغرب لم يكن فرق بين الامام و المأموم فى ذلك، و يتحقق بناء على عدم اعتبار المحاذاه بمعنى المسامته و إن كان موقف المصلى متجاوزا عن رأسه بل كان الميت كله عن يساره، لكن ظاهر الذكرى أن المراد من ذلك بيان استقبال الميت، قال: و يجب الاستقبال بالميت بأن يوضع رأسه عن يمين المصلى و

رجلاه إلى يسار المصلى، و قد حكينا عن المذهب فى بحث القبلة أنه بعد أن ذكر وجوب استقبال الميت فى أحواله الثلاثه:

الاحتضار و الصلاه عليه و الدفن من غير ذكر خلاف قال: «و يختلف استقباله باختلاف حالاته، ففى الاحتضار يكون مستلقيا و ظاهر رأسه مستديرا، و وجهه و باطن قدميه مستقبلا، و فى حال الصلاه يكون مستلقيا أيضا، و رأسه إلى المغرب و مقدم جنبه الأيمن مستقبلا، و فى حال دفنه يكون مضطجعا، رأسه إلى المغرب و وجهه و بطنه و مقاديم بدنه إلى القبلة، و مستند هذا التفصيل نصوص الطائفه و عملهم عليه» و ظاهرهما كغيرهما أن

هذه كيفية الاستقبال بالميت الواجب حال الصلاة عليه، فيراد حينئذ من اليمين جهته التي لا فرق فيها بين الامام و المأموم، و هي الاستفادة من الخبر و معقد الإجماع المزبور دون نفس اليمين، بل ستعرف ما يدل من النصوص و الفتاوى على الوقوف عند الرأس بحيث يكون أمامه لا يمينه، و

مضمرة الحلبي (١) في الصحيح «سألته عن الرجل و المرأة يصلى عليهما قال: يكون الرجل بين يدي المرأة مما يلي القبلة، فيكون رأس المرأة عند وركي الرجل مما يلي يساره، و يكون رأسها أيضا مما يلي يسار الامام، و رأس الرجل مما يلي يمين الامام»

مع أنه في خصوص الرجل و في خصوص اجتماعه مع المرأة معارض بغيره فلا بد من حمله على ضرب من الندب، كما تعرفه إن شاء الله فيما يأتي، فالمتجه الاقتصار على الاعتبار الاستفادة من الخبر و معقد الإجماع السابقين من جهة اليمين لا نفسه، و إن وجب مع ذلك المحاذاه للميت على الامام و المنفرد دون المأموم كما ستعرف إن شاء الله، كاستفاده ما صرح به جماعه من الأصحاب من وجوب كونه مع ذلك مستلقيا على قفاه من معقد إجماع المهذب و غيره، بل لا خلاف أجده فيه.

نعم بقي بحث آخر لا مدخلية له في شىء من ذلك، و هو أنه ذكر غير واحد من الأصحاب مع ذلك وجوب وقوف المصلى وراء الجنازه، بل في الذكرى و غيرها أن هذا ثابت عندنا، و في كشف اللثام «دليله التأسى و استمرار العمل عليه من زمن النبي (صلى الله عليه و آله) إلى الآن و الأئمة، بل لا نجد فيه خلافا إلا من بعض العامه، فجوز التقدم عليها فضلا عن كونها على أحد جانبيه قياسا على الغائب» و هو كما في الذكرى خطأ في خطأ، لعدم جواز الصلاة على الغائب عندنا، بل في المحكى عن التذكرة و نهاية الأحكام أنه يشترط حضور الميت عند علمائنا أجمع، بل قيل: إن الإجماع ظاهر المنتهى و فوائد الشرائع أيضا، لعدم صدق اسم الصلاة عليه بدونه، أو يشك فيه فيشك في

شمول الأدله له، فالأصل عدم مشروعيتها، ولا استمرار السلف على تركه، ولو جاز لما ترك، خصوصا على مثل رسول الله (صلى الله عليه وآله) وغيره، ولأنها مشروطه بشروط لا بد من العلم بها، ولا يعلم بها مع الغيبه غالبا، ككونه إلى القبله واستلقائه، و لظهور النصوص في اعتبار حضوره، بل هو كالمقطوع به منها كما لا يخفى على من لاحظها، و صلاه رسول الله (صلى الله عليه وآله) على النجاشي قضيه في واقعه، و لعله خفض له كل مرتفع حتى شاهد جنازته كما عن الخصال و العيون عن محمد بن القاسم عن يوسف بن محمد بن زياد عن أبيه (١) عن الحسن بن علي العسكري عن آبائه (عليهم السلام) أو أن المراد دعا له كما في خبر حرير (٢) عن زراره و ابن مسلم.

و لا فرق في الغائب بين كونه في بلاد أخرى غير بلاد المصلي و بين كونه فيها، خلافا للشافعيه فجوزوه في الأول دون الثاني، لإمكان الحضور، و لعله بهم عرضا في المحكى عن المبسوط و السرائر، فقيدا الغائب بكونه في بلد آخر، لا لأنه يجوز عندهما على الغائب في بلد المصلي، فإن الظاهر منع الجميع عندنا، و لذا استدل في المحكى عن المنتهى بأنها لا تجوز على الحاضر في البلد مع الغيبه، فعدم الجواز مع الكون في بلد أخرى أولى بل قيل: إن ظاهر المحقق الثاني في فوائده على الكتاب الإجماع أيضا على أنه لا يصلى على البعيد بما يعتد به عرفا كذلك، و لا على من بين المصلي و بينه حائل إلا عند الضروره نعم في جامع المقاصد «لو اضطر إلى الصلاه على الميت من وراء جدار ففي الصحه تردد» و في كشف اللثام «من الشك في كونها كالصلاه بعد

الدفن أو أولى، ثم على الصحه ففي وجوبها قبل الدفن وجهان» قلت: الأقوى عدم الوجوب بل عدم الصحه بعد حرمة القياس و منع الأولويه أو تنقيح المناط، فلعل حيلولة خصوص القبر كعدمها عند الشارع مثل النعش و نحوه مما لا يمنع صدق اسم الصلاه عليه، فالمراد حينئذ بالغائب الممنوع

١-١ الوسائل - الباب - ١٨ - من أبواب صلاه الجنازه - الحديث ١٠.

٢-٢ الوسائل - الباب - ١٨ - من أبواب صلاه الجنازه - الحديث ٥.

الصلاه عليه من لم يكن مشاهدا أو فى حكم المشاهد شرعا.

و كيف كان فلا- إشكال فى وجوب كون المصلى خلف الجنازه جهه، نعم فى جامع المقاصد «هل يشترط أى مع ذلك أن يكون محاذيا لها بحيث يكون قدام موقفه حتى لو وقف وراءها باعتبار السمى و لم يكن محاذيا لها و لا لشىء منها لم يصح؟ لا أعلم الآن تصرىحا لأحد من معتبرى المتقدمين بنفى و لا إثبات و إن صرح بالاشتراط بعض المتأخرين، فإن قلنا به فاشتراطه بالنسبه إلى غير المأموم لأن جانبى الصف يخرجان عن المحاذاه» قلت: لا إشكال فى أنها الأحوط فى البراءه عن يقين الشغل، بل هى المنساقه من الصلاه على الميت فى النصوص فضلا عما دل منها على الوقوف عند الصدر و الوسط و الرأس و نحوها، و الحكم بندب ذلك إنما هو بالنسبه إلى باقى أفراد المحاذاه لا غيرها، فتأمل، و الله أعلم.

### [فى عدم اشتراط إزالة الخبث فى الصلاه على الميت]

و كيف كان ف ليست الطهاره من الأصغر و الأكبر من شرط صحتها للأصل و النصوص المستفيضه أو المتواتره كالمحكى من الإجماع، بل هو محصل على عدم اشتراط ذلك أو بدله، و ما فى المحكى عن المقنعه- من أنه لا بأس للجنب أن يصلى عليه قبل الغسل يتيمم مع قدره على الماء، و الغسل له أفضل، و كذلك الحائض تصلى عليه بارزه عن الصف بالتيمم- أقصاه ما فى كشف اللثام من أنه لم يذكر صلاتهما بلا- تيمم و لا- تيمم غير المتوضى، و لا- صراحه فيه بل و لا ظهور بالاشتراط خصوصا الأخير، بل لعل إطلاق كلامه يقضى بنفيه، بل لا يبعد سيما فى مثل عبارات هؤلاء القدماء إرادته الندب من ذلك، ضروره بدليه التيمم حاله التعذر، و لا دليل على وجوبه هنا بالخصوص بل ظاهر الأدله خلافه، فيمكن إرادته الندب من ذلك كالمترضى فيما حكى من جملة «و يجوز للجنب أن يصلى عليها عند خوف الفوت بالتيمم من غير اغتسال» و القاضى فى المحكى من شرحها «و أما الجنب فإذا حضرت الصلاه على الجنازه و خشى من أنه إن



تشاغل بالغسل فاتته فإنه يجوز له أن يتيمم و يصلى» على أنه قال: «و عندنا أن هذه الصلاه جائزه بغير وضوء إلا أن الوضوء أفضل» بل عنه فى المهذب «أن الأفضل للإنسان أن لا- يصلها إلا و هو على طهاره، فان لم يكن على ذلك و فاجأته تيمم و صلى عليها، فان لم يتمكن من ذلك أيضا جاز أن يصلها على غير طهاره، و من كان من النساء على حيض أو جنابه و أرادت الصلاه على الجنازه فالأفضل أن لا تصلها إلا بعد الاغتسال فان لم تتمكن من ذلك جاز لها ذلك بالتيمم، فان لم تتمكن من ذلك جاز لها أن تصلى عليها بغير طهاره» إذ الظاهر إرادته الأعم من التعذر من عدم التمكن، و من هنا بعد أن حكى ذلك فى كشف اللثام عنهم قال: و كأنهم أرادوا الفضل، نعم عن أبى على لا بأس بالتيمم إلا للإمام إن علم خلفه متوضئ، مع أن الشهيد و غيره فهم منه الكراهه، قال:

و كأن نظره إلى إطلاق الخبر(١) كراهه ائتمام المتوضئ بالتيمم، مع أنه ربما منع عليه بأن ذلك فى الصلاه حقيقه، و فيه كما فى كشف اللثام أنه لا دليل عليه.

و كيف كان فلا إشكال فى عدم اشتراط ذلك، بل الظاهر عدم اشتراط إزاله الخبث أيضا وفاقا لجماعه، بل لا أجد فيه خلافا، نعم تردد فيه فى الذكرى بعد أن اعترف بعدم الوقوف فيه على فتوى و لا- نص، و لعله من الأصل و إطلاق الأصحاب و الأخبار(٢) جواز صلاه الحائض؟ مع عدم انفكاكها عن الدم غالبا، و إرشاد التعليل فى خبر يونس بن يعقوب (٣) الآتى إليه، و أخفيه الخبث لصحه الصلاه معه بخلاف حكم الحدث، و من إطلاق بعض الأخبار(٤) الناطقه بوجوب الطهاره من الخبث للصلاه،

١- ١ الوسائل - الباب - ١٧- من أبواب صلاه الجماعه- الحديث ٦ و ٧.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٢٢- من أبواب صلاه الجنازه.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٢١- من أبواب صلاه الجنازه- الحديث ٣ من كتاب الطهاره.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ١- من أبواب الوضوء.

و لا يخفى عليك ضعف الأخير، و لذا كان خيرته فى الدروس و البيان العدم، ضروره عدم تأتیه بناء على كون الصلاه حقيقه فى غيرها، بل و عليه سواء كان على جهه الاشتراك لفظا أو معنى، لانصرافها إلى غيرها، خصوصا بعد

سؤال يونس بن يعقوب (١)أبا عبد الله عليه السلام «عن الجنازه أصلى عليها على غير وضوء فقال: نعم إنما هو تكبير و تسبيح و تحميد و تهليل كما تكبر و تسبح فى بيتك على غير وضوء»

و قوله (عليه السلام) فى مرسل حرير (٢)«الطامث تصلى على الجنازه لأنه ليس فيها ركوع و لا سجود، و الجنب يتيمم و يصلى على الجنازه»

و غير ذلك، كالمروى (٣)عن الرضا (عليه السلام) و نحوه إذ هو و إن كان لئفى الوضوء إلا- أنه لا- ريب فى ظهوره فى أنه لا يعتبر فيها ما اعتبر فى الصلاه من حيث الصلاه، بل إن كان كالاستقبال فهو لدليل مستقل.

و من ذلك يظهر لك ما فى الذكرى من جريان جميع ما يعتبر فى الصلاه فيها إلا ما خرج بالدليل كالطهاره من الحدث مثلا بدعوى اندراجها فيها، فيجب الستر حينئذ و غيره لها، بل ينبغى مراعاة صفات الساتر فضلا عن أصله، كما أنه ينبغى عدم فعل شىء من الموانع فى أثائها، و تبعه على بعضه كالستر بعض من تأخر عنه كالكركى و الأستاذ فى كشفه، و تردد آخر فى الموانع، لكن فى

منظومه الطبائى الجزم بعدم ذلك كله، قال:

و ليس من شروطها رفع الحدث قطعا كذا الأصح فى رفع الخبث

و هكذا عداله الامام و سائر الشروط و الأحكام

لذات أركان و فى الذكرى طرد جميعها و هو ضعيف المستند

١- ١ الوسائل- الباب- ٢١- من أبواب صلاه الجنازه- الحديث ٣.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٢٢- من أبواب صلاه الجنازه- الحديث ٢.

٣- ٣ المستدرک- الباب- ٢٠- من أبواب صلاه الجنازه- الحديث ١ من كتاب الطهاره.

و لا أرى شرطاً سوى الايمان و ما مضى و الحل فى المكان

مشيراً بما مضى إلى الاستقبال و كون رأس الميت على اليمين و نحوهما، و بطلانها مع الغصب فى المكان بعد وجوب القيام فيها بناء على عدم اجتماع الأمر و النهى فى محل واحد واضح، بل فى كشف الأستاذ اعتبار إباحته للميت أيضاً، قال: «إلا المتسع فتجوز ما لم يكن المصلى أو الميت غاصيين أو مقومين للغاصب» و إن كان هو كما ترى للبحث فيه مجال.

نعم لا إشكال فى البطلان مع عدم الحل فى مكان المصلى، بل و فى السائر المغصوب و إن لم نقل بكون الستر من شروطها بناء على اتحاد كلى التصرف و القيام فى الشخصى الخارجى، لكن قد عرفت ما فيه فى محله، و كان على العلامة المزبور التنبيه عليه، بل اشتراطه أيضاً كالمكان إن كان الفساد عنده فى ذات الركوع من هذه الجهة، و من هنا قال الأستاذ فى كشفه: و يشترط فيها إباحه اللباس و عدم المانع ككونه حريراً أو ذهاباً فى وجه قوى كما أن ما ذكره من عدم اشتراط العدالة فى الامام و إن كان قد يشهد له إطلاق الأدله خصوصاً نصوص تقدم الولى (١) من غير اشتراط فى شىء منها استجماعه للعداله و نحوها من شرائط الائتتام معتضداً ذلك بخلو الفتاوى عن التعرض لاشتراط شىء من ذلك، لكن قد يناقش بأن لفظ الصلاه و إن كان لا يشملها إلا أن لفظ الائتتام لا ريب فى شموله لائتمامها، فما دل على اعتبار العدالة فيه و طهاره المولد و تعيينه بالإشاره و الاسم و عدم ارتفاع مقامه بما يعتد به و نحو ذلك شامل له، و لعله لذا قال الأستاذ فى كشفه هنا: «و الظاهر اشتراط طهاره المولد و العدالة» لكن قال:

و فى اشتراط قيامه لو أم قائمين مع عجزه عن القيام و طهارته بالماء لو أم متطهرين به و عدم ارتفاع مقامه بما يعتد به على المأمومين و جهان، أقواهما العدم، أما الرقيه و الجذام و نحوه

و سلامه اللسان من الآفه فلا- مانع منها بلا- شبهه، و كان ذلك منه لاختلاف النصوص فى إطلاق الاعتبار فى الائتتام، و فى الاختصاص بالائتتام بالصلاه التى قد عرفت انصرافها إلى غيره، ففى

خبر الأصبغ بن نباته(١)«سمعت عليا (عليه السلام) يقول: سته لا يؤمنون الناس و عد منهم شارب الخمر»

و ما روى الصدوق(٢) بسنده عن أبى ذر «ان إمامك شفيحك إلى الله، فلا تجعل شفيحك سفيها و لا فاسقا»

و صحيح ابن مسلم(٣) عن أبى جعفر (عليه السلام) «خمسه لا يؤمنون الناس و عد منهم ولد الزنا»

ك خبر أبى بصير(٤) عن أبى عبد الله (عليه السلام)، بخلاف باقى ما يعتبر فى الإمام مما ذكره فإنه خاص بائتتام الصلاه حتى الجلوس بناء على مشروعته مع وجود القائم، لأن

قول النبى (صلى الله عليه و آله) فى مرسل الصدوق(٥) عن الباقر (عليه السلام): «لا يؤمن أحدكم بعدى جالسا»

إنما هو بعد ما صلى عليه السلام بأصحابه من جلوس، فالمراد على الظاهر من قوله: «لا يؤمن» إلى آخره فى الصلاه، فتبقى الجنائز حينئذ على إطلاق الأدله، و لعل خلو الفتاوى

هنا اتكالا- على ما ذكره فى بحث الجمعة و الجماعه مما يظهر منه اعتبار ذلك فى أصل الائتتام بصلاه الفريضة و غيرها، بل ظاهر ما سمعته منهم من ملاحظه تراجيح السابقه فى المصلى على الجنازه التى هى التراجيح المذكوره فى إمام الجماعه بالصلاه كالصريح فى اتحاد أحكام الجماعتين، و أوضح منه ما وقع للمصنف و غيره من أنه يتقدم الولى إذا كان بشرائط الإمامه و إلا قدم غيره، فان الظاهر إرادته ما هو المذكور فى الجماعه و الجمعة من شرائط الإمام، و إلا كان من الواجب التعرض للفرق بين الإمامين فى المقامين.

١- ١ الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ١١.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ٢.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ٤.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ١.

٥- ٥ الوسائل - الباب - ٢٥ - من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ١.

نعم مقتضى ذلك عدم الاقتصار على اعتبار ما ذكره الأستاذ في كشفه، بل ينبغي حينئذ اعتبار سائر ما ذكره هنا في الامام و في الجماعة، فلا يصح إمامه القاعد مثلا بالقائم مثلا، و لا يجوز الارتفاع و الحائل إلا في النساء، إلى غير ذلك مما لا يخفى جريانه في المقام، كما أن ما جاز هناك من إمامه الأبرص و المتيّم و الأعمى و غيرهم و لو على كراهه جاز هنا بالأولى، و دعوى الفرق بين العدالة و الارتفاع و طهاره المولد و بين غيرها بإطلاق الأدله فيها دونها يدفعها أن العمده فهم اعتبار تلك الأمور في الامام و الجماعة مطلقا و إن كان المورد الصلاه المنصرفه إلى غير المقام، و إلا فلا إطلاق معتد به في العدالة فضلا عن غيرها، إذ الخبر المزبور و إن كان مرويا في المحكى عن مستطرفات السرائر كذلك لكن رواه الصدوق في المحكى عن خصاله «سته لا ينبغي أن يؤموا الناس: ولد الزنا و المرتد و الأعرابي بعد الهجره و شارب الخمر و المحدود و الأعلف» و هو - مع اشتماله على لفظ لا ينبغي و الطعن في سنده و عدم ذكره اشتراط العدالة، ضروره أعميه نفى إمامه هؤلاء منها - معارض بإطلاق الأدله هنا، و بينهما تعارض العموم من وجه، و عدم الترجيح يقضى بعدم الاشتراط، و خبر أبي ذر لم يسنده إلى النبي (صلى الله عليه و آله) ليكون ظاهره حجه علينا، و لم نعثر في الارتفاع على إطلاق، فليس حينئذ في الجميع إلا ما عرفت من ظهور الأدله و الفتاوى في اعتبار ذلك في الامام و الجماعة في الصلاه و غيرها فيعتبر حينئذ جميع ما يعتبر هناك، و لا ريب في أنه أحوط و إن كان للنظر في تعيينه مجال خصوصا بعد عدم المنقح من إجماع أو غيره، بل الفرق بين الصلاتين بالتحمل و غيره مع وضوحه قد نصت عليه الأدله كما عرفت، فدعوى اعتبار جميع ما يعتبر في إمام جماعتها و إمامها لا تخلو من إشكال، و من هنا كان الاحتياط الذي هو ساحل بحر الهلكه لا ينبغي تركه.

كما أنه لا ينبغي تركه في سائر ما يعتبر في الصلاه إلا ما دل عليه الدليل، خصوصا

فى الموانع كالكلام و نحوه مما لا- يفسد هيئتها بحيث يخرجها عن صدق الاسم، و إلا فتبطل قطعاً، قال فى كشف الأستاذ: و يفسدها كلما يخل بصورتها من سكوت طويل أو فعل كثير أو فعل لهو و لعب و إن قل أو غير ذلك مما يفسد هيئتها و يخرجها عن صدق الاسم لذاته أو كثرته، و الأحوط أن يعتبر ما يعتبر فى الصلاة عدا الحدث، قلت: و إن كان ما ذكره فى وجه المنع من إطلاق الصلاة الشامل لها واضح الضعف كما عرفته مكرراً، فالأولى تعليله بأنه لما لم يكن المعهود إلا الصلاة المجردة عن ذلك كله اتجه مراعاة الاحتياط بل ربما قيل: بأن التكبيره الأولى من التكييرات تكبيره الإحرام، كما أن ذكر التسليم فى جملة من النصوص المتقدمه سابقاً يمكن أن يكون كناية عن التحليل و الانصراف لا التسليم حقيقه، و إن أمكن للتقيه، إلا أنه ينافيها اشتمال الخبر على الخمس تكبيرات، كما أنه ينافى إرادته الوجوب تركه و نفيه فى المستفيض من النصوص و الإجماع محصلاً و منقولاً- على وجه يمكن تحصيله من نقلته، و استحبابه المحكى من معقد إجماع جامع المقاصد و الروض، و يمكن إرادته من النفى فى تلك النصوص، و قول أبى على: «و لا استحباب التسليم فيها فان سلم الإمام فواحد عن يمينه» ليس خلافاً فى المسأله أو غير معتد به، كقوله فى الذكرى بعد أن اعترف أن ظاهرهم عدم مشروعيتها.

و أما شرعيه التسليم استحباباً أو جوازاً فالكلام فيه كالقراءه، إذ الإجماع إنما هو على عدم وجوبه، و قد ذكر فى القراءه بعد أن حكى عن الشيخ التصريح بكراهه القراءه احتمال استناده فيها إلى أنه تكلف ما لم يثبت شرعيته، و قال: يمكن أن يقال بعدم الكراهيه، لأن القرآن فى نفسه حسن ما لم يثبت النهى عنه، و الأخبار خاليه عن النهى و غايتها النفى، و كذا كلام الأصحاب لكن الشيخ نقل الإجماع بعد ذلك، و نحن فلم نر أحداً ذكر الكراهه فضلاً عن الإجماع عليها، إذ هو كما ترى لا يصلح مثله لإثبات المشروعيه و لو على الاستحباب فى خصوص المقام الذى هو محل البحث، ضروره عدم

المنع فى قراءه القرآن فى نفسه فيها الجائز فى الفريضة فضلا عنها، و

قول الرضا (عليه السلام) فى خبر ابن سويد(١) المتقدم سابقا: «تقرأ فى الأولى بأمر الكتاب»

محمول على التقيه للإجماع بقسميه على عدم الوجوب، بل معقد المنقول منه مستفيضا و متواترا نفيها فيها، فيمكن حمله على نفي المشروعيه وجوبا و استحبابا منه، كما صرح به فى معقد ظاهر إجماع كشف اللثام و صريح المحكى عن الروض، نعم عن المنتهى تجويز قراءتها لاشتمالها على الشهاده، يعنى قوله: إياك نعبد، و عن خلاف الشيخ كراهتها، و حكى الإجماع عليه، لكن فى كشف اللثام يجوز إرادته الإجماع على عدم الوجوب، و لعله لما سمعته من الذكرى من عدم المصرح بها غيره، و كيف كان فهى ليست بواجبه و لا مندوبه، فقراءتها بعنوان أحدهما على الجزئيه أو

غيرها تشريع، نعم لا بأس بقراءتها فى نفسها و لا يجتزى بها عن الشهاده قطعا، لعدم مرادفه إياك نعبد لها كما هو واضح، و الله أعلم.

### [فى عدم جواز التباعد عن الجنازه كثيرا]

و كيف كان فلا يجوز التباعد للمصلى إماما أو منفردا أو مأموما بغير الصفوف عن الجنازه المتحدده و المتعدده بغير تعدد الجنائز كثيرا كما صرح به الفاضل و أول الشهداءين و ثانى المحققين و غيرهم، بل ربما نسب إلى الأصحاب، بل قد يظهر من المحكى عن الصدوق وجوب القرب، قال: «فليقف عند رأسه بحيث إن هبت ريح فرفعت ثوبه أصاب الجنازه» لكن يمكن إرادته الندب كالمحكى عن المبسوط و النهايه و السرائر و المهذب و المنتهى أنه ينبغى أن يكون بينه و بين الجنازه شىء يسير، و لعله لذا قال فى جامع المقاصد: إنه يستحب أن يكون بين الامام و الجنازه شىء يسير ذكره الأصحاب، فيراد حينئذ من القرب الزائد على الواجب، و على كل حال ففى كشف اللثام لم أظفر بخبر ينص على الباب، لكن فى جامع المقاصد و غيره أن المرجع فى هذا التباعد إلى العرف، و مثله الارتفاع و الانخفاض، و مقتضاه كونه منصوبا، اللهم إلا أن يكون

المراد الصدق العرفى الذى يخرج عن اسم الصلاة على الميت، أو يراد التباعد الممنوع منه فى عرف المشرع، لأن الصلاة على الأموات كيفية معهوده مأخوذة يدا بيد عن صاحب الشرع، وليس ذا إثباتا للحكم الشرعى بالعرف، بل هو حفظ لكيفية مخصوصه نحو ما تسمعه منا فى نظم الجماعه و فى الفعل الكثير فى الصلاة، كما أنه قد يقال فى الاستدلال على المطلوب زياده على ذلك بما تسمعه من الأمر بالوقوف عند الصدر و الوسط و الرأس، فإنه و إن حمل على الندب لكن المراد الندب بالنسبه إلى خصوص الصدر مثلا لا أصل الوقوف عند الميت، على أن المتجه التخيير فيها و فيما ثبت جوازه من الوقوف عليه من غيرها، فالتباعد الذى لم يصدق عليه أحدها و لا- هو مما ثبت جوازه ليكون أحد أفراد التخيير باق على المنع، ضروره عدم شمول الإطلاقات له بعد تقييدها بما عرفت، فتأمل جيدا فإنه دقيق نافع، و الله أعلم.

### [فى عدم جواز الصلاة إلا بعد التمسيل و التكفين]

و لا يجوز أن يصلى على الميت إلا بعد تمسيله أو ما فى حكمه و تكفينه بلا خلاف كما فى كشف اللثام، بل فى المدارك هذا قول العلماء كافه، و لعله الحجه، لا ما فيها من أن النبى (صلى الله عليه و آله) هكذا فعل و كذا الصحابه و التابعون، فىكون الإتيان بخلافه تشريعا محرما، إذ قد يناقش فيه بمنع التشريع بعد الإطلاق الذى لا يعارضه غير الظاهر من الفعل فى الوجوب كى يقيد به، بناء على أن وجوب التأسى فى معلوم الوجوب، اللهم إلا أن يدعى ظهوره فى الوجوب بالمواظبه عليه و عدم التصريح بخلافه، أو يمنع اعتبار معرفه الوجه فى وجوب التأسى، أو يقال: إنه علم من الفعل الظاهر بالتكرار و غيره فى خصوصيته على غيره من الأفراد عدم إرادته ظاهر تلك الإطلاقات، إلا أنه لم يعلم وجهه، فيرجع الإطلاق حينئذ إلى الإجمال، فلا يعلم مشروعيه الصلاة المتقدمه عليهما مثلا، و الأصل لا يشخص، لكن الجميع كما ترى.

فالعمده حينئذ ما عرفت لا ذلك، بل و لا ما فى الذكرى من

قول الصادق



(عليه السلام) (١): «لا يصلى على الميت بعد ما يدفن، ولا يصلى عليه و هو عريان»

ضروره كونه أعم من التكفين فضلا عن التغيل، بل و لا الخبران الآتيان فى فقد الكفن، ضروره دلالتها على عدم جواز الصلاه على مكشوف العوره، نعم قد يقال إنه المنساق من عطفها عليهما فى النصوص و إن كان بالواو التى هى لمطلق الجمع إلا أنه لا يبعد إرادته الترتيب منها هنا بمعونه فهم الأصحاب، بل لا ينكر انسياقه من سير تلك النصوص و اتفاقها على ذكرها بعدهما كما لا يخفى على من له أدنى معرفه بلسانهم (عليهم السلام).

و كيف كان فالظاهر من الفتاوى و معقد الإجماع إرادته الوجوب الشرطى لا- التعبدى خاصه، فلا يعتد حينئذ بالصلاه قبل أحدهما، بل مقتضى الشرطيه عدم الفرق فى ذلك بين العمد و غيره، لكن فى كشف اللثام احتمال الاعتداد،

و لا ريب فى ضعفه نعم قد يقال ذلك فى الناسى بناء على قاعده العفو عنه، لعموم حديث الرفع (٢) و غيره و الغسل و الكفن المقدمان على الحياه فى المرجوم و نحوه مثل المؤخرين، فيصلى عليهما حينئذ من دون إعاده شىء منهما، و الطهاره الحاصله من الشهاده أولى من الحاصله بالغسل و ستر ثيابه أولى من ستر الكفن، فيصلى حينئذ على الشهيد من دونها كما استفاضت به النصوص (٣) أو تواترت، و الإجماع منا بقسميه عليه، فما فى خبر عدى بن حاتم (٤) و خبر عمار (٥) عن جعفر عن أبيه (عليهما السلام) و

مرسل الفقيه (٦) «من أن عليا (عليه السلام) لم يغسل عمار بن ياسر و لا هاشم بن عتب المرقال و دفنهما فى ثيابهما

١- ١ الوسائل - الباب - ٣٦- من أبواب صلاه الجنازه- الحديث ١ من كتاب الطهاره.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٥٦- من أبواب جهاد النفس من كتاب الجهاد.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ١٤- من أبواب غسل الميت- الحديث ٧ و ٨ و ٩ و ١٢ من كتاب الطهاره.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ١٤- من أبواب غسل الميت- الحديث ٤.

٥- ٥ الوسائل - الباب - ١٤- من أبواب غسل الميت- الحديث ٤.

٦- ٦ الوسائل - الباب - ١٤- من أبواب غسل الميت- الحديث ٤.

و لم يصل عليهما»

وهم من الراوى، أو المراد عدم صلاته بنفسه لمشغوليته (عليه السلام) بالحرب، بل أمر غيره بالصلاه عليهما، أو غير ذلك.

و كل ما أقيم مقام الغسل من صب أو تيمم أو تغسيل كافر أو نحوها كاف (كفى خ ل) فى صحه الصلاه، أما إذا لم يحصل شىء من ذلك إما

لتعذره كمن مات فى بئر ونحوه و تعذر إخراجه، أو لعدم وجود الفاعل فالظاهر وجوب الصلاه، لإطلاق الأدله التى لم يثبت تقييدها فى محل الفرض، وقاعده الميسور، وعدم ذكر الصلاه فى خبر العلاء بن سيباه(١) فى بئر محرّج مات فيه رجل و لم يمكن إخراجه أنها تجعل قبراً له لمعلوميتها من العمومات.

و لا- يعتد بغسل المخالف و لو لمثله و إن كان لو غسله المؤمن كغسلهم تقيه كان مجزياً، لصحه العباده منه بخلاف الأول، و الأمر بإلزامهم ما ألزموا به أنفسهم لا يشمل المقام على الظاهر، نعم قد يقال بوجوب الصلاه على موتاهم بناء على إسلامهم و إن كانوا هم المباشرين لتغسيلهم إذا كان لا يمكن للمؤمن التغسيل و لو الموافق لهم لسقوط التغسيل هنا بالتعذر، فتبقى الصلاه كباقي أفراد من تعذر تغسيه، كما أنه قد يقال بوجوبها و إن لم نقل بمشروعيه غسل موتاهم، قصرنا لاشتراط صحتها بتقدم الغسل على من كان مشروعاً تغسيه و متمكناً منه أو بدله، بخلاف من لم يكن مشروعاً له، فتبقى عمومات الصلاه بحالها حينئذ كغيره ممن تعذر تغسيه شرعاً أو عقلاً ممن له قابليه التغسيل.

نعم لما كان طريق وجوبهما و عدمه متحداً و هو جريان حكم الإسلام بعد الموت و عدمه اتجه حينئذ دعوى التلازم بينهما، مع إمكان المنع أيضاً بالفرق بين الغسل و الصلاه بأن الأول إكرام للميت كما يظهر من النصوص (٢) و لا كرامه له، بخلاف الصلاه

١-١ الوسائل - الباب - ٥١- من أبواب الدفن - الحديث ١.

٢-٢ الوسائل - الباب - ١- من أبواب غسل الميت - الحديث ٣ و ٤ و الباب ١٨ منها الحديث ١.

المتضمنه للدعاء عليه و لعنه، و من ذلك يظهر لك حينئذ ما فى الاستدلال ب نصوص الصلاه عليهم (١) على مشروعيه تغسيلهم، اللهم إلا أن يكون وجهه فهم القابليه من

قوله (صلى الله عليه و آله) (٢): «صلوا على كل ميت»

و لا يجوز إلا بعد تغسيله، ضروره أن مقدمه المقدمه مقدمه، نعم لو كان هناك دليل على عدم القابليه للغسل بحيث يرجح على ذلك أمكن القول حينئذ بوجوب الصلاه للعمومات التى لا معارض لها، لا أنها تسقط مع احتمالها أيضا و إن كان الأول أقوى، فتأمل جيدا.

### [فى كيفية الصلاه على من لم يكن له كفن]

و على كل حال فان لم يكن له كفن جعل فى القبر و سترت عورته و صلى عليه بعد ذلك كما صرح به جماعه، بل فى المدارك أنه مقطوع به فى كلام الأصحاب، و لعله ل

موثق الساباطى (٣) قال: «قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): ما تقول فى قوم كانوا فى سفر يمشون على ساحل البحر فإذا هم برجل ميت عريان قد لفظه البحر و هم عراه ليس عليهم إلا- إزار كيف يصلون عليه و هو عريان و ليس معهم فضل ثوب يكفنون به؟ قال:

يحفر له و يوضع فى لحده و يوضع اللبن على عورته يستر عورته باللبن و الحجر ثم يصلى عليه ثم يدفن، قلت: فلا يصلى عليه إذا دفن فقال: لا يصلى على الميت بعد ما يدفن، و لا يصلى عليه و هو عريان حتى توارى عورته»

و مرسل محمد بن مسلم (٤) قال: «قلت لأبى الحسن الرضا (عليه السلام): قوم كسر لهم مركب فى بحر فخرجوا يمشون على الشط فإذا هم برجل ميت عريان و القوم ليس عليهم إلا- مناديل متررين بها و ليس عليهم فضل ثوب يوارون الرجل فكيف يصلون عليه و هو عريان؟ فقال: إذا لم يقدر على ثوب يوارون به عورته فليحفروا قبره و يضعوه فى لحده يوارون عورته بآبن أو أحجار

١- ١ الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب صلاه الجنازه من كتاب الطهاره.

٢- ٢ كتر العمال - ج ٨ ص ٨٣ - الرقم ١٥٦٢.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٣٦ - من أبواب صلاه الجنازه - الحديث ١.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٣٦ - من أبواب صلاه الجنازه - الحديث ٢.

أو تراب ثم يصلون عليه ثم يوارونه في قبره، قلت: و لا يصلون عليه و هو مدفون بعد ما يدفن قال: لا، لو جاز ذلك لأحد لجاز لرسول الله (صلى الله عليه و آله) فلا يصل على المدفون و لا على العريان»

قلت: الخبران إنما يدلان على حكم العريان الذي لم يحصل له بعض الكفن أو ثوب تواری به عورته حال الصلاة لا كل من لم يكن له كفن الصادق على من له بعضه أو غيره مما يوارى به عورته، و لذا قال في الذكري: «فان لم يكن له كفن و أمكن ستره بثوب صلى عليه قبل

الوضع في اللحد، و إلا- فبعده و يستر عورته بما أمكن و لو باللبن و الحجر، ل ما رواه عمار(١)» إلى آخره. بل صرح في جامع المقاصد بوجوب الأول مع إمكانه، لكن في المدارك بعد أن حكى ذلك عن الذكري قال:

لا ريب في الجواز، نعم يمكن المناقشه في الوجوب، و فيه أنه قد يدل عليه مضافا إلى أقربيته للتكفين و حصول المشاهده معه و عدم السفلى و التباعد عنه مفهوم الشرط بناء على أن الأمر في جوابه للرخصه لا الوجوب كما هو الظاهر من كشف اللثام نافيا عنه الخلاف فيه في الظاهر، قال بعد ذكر الخبرين المزبورين: و لعل وضعه في اللحد و ستر عورته فيه لكراهه وضعه عاريا تحت السماء و إن سترت عورته كما قد يرشد إليه كراهه تغسيله تحت السماء، و لرفع الحرج عن المصلين لما في ستر عورته خارجا ثم نقله إلى اللحد من المشقه، و إلا فالظاهر لا خلاف في جواز الصلاة عليه خارجا إذا سترت عورته بلبن أو تراب أو نحوهما، بل في المدارك التأمل في أصل وجوب الستر، قال: «و مقتضى إطلاق الأمر بالستر وجوبه و إن لم يكن ثم ناظر و تباعد المصلى بحيث لا- يرى، لكن الروايه قاصره من حيث السند عن إثبات الوجوب» و فيه أنه لا- بأس به بعد الانجبار بما حكاه هو من قطع الأصحاب، و منه يظهر لك وجه النظر فيما ذكره في الكشف، و لعل وجه

الفرق صدق اسم العراء على الخارج دون الموضوع في اللحد، فالأحوط إن لم يكن الأقوى المحافظه على ما فى الخبرين فى موضوعهما، و الظاهر أن المراد بالعريان فيهما مكشوف العوره، فيجزي سترها حينئذ بثوب و نحوه و إن صدق اسمه عليه، مع إمكان منع الصدق فى بعض الأفراد إن لم يكن جميعها، و ظاهر الخبرين وضع اللبن و الحجر على نفس العوره لا سد اللحد بهما ليحصل به ستر العوره مع احتمالها، خصوصا إذا وضع فى اللحد على هيئة المدفون لا مستلقيا كما عساه يومى اليه ظهور الخبر فيه، و أنه لا يبقى إلا إهاله التراب عليه، فيصلى عليه و يدفن، لكن فيه أنه مخالف لما تقدم سابقا من وجوب الاستلقاء حال الصلاة، اللهم إلا أن يكون ذلك خارجا عنه، و ملحقا بالصلاه على المدفون، لكن لا ريب فى أن الأحوط الأول مع ستر نفس العوره ثم بعد الفراغ من الصلاة يجعل على جانبه و يدفن.

و المصلوب الذى لم ينزل إلى ثلاثه أيام و لم يعلم نزوله بعدها لا يبعد مشروعيه الصلاة عليه قبل إنزاله و إن لم يكن غسل و كفن، لأنها الحد فى بقائه شرعا، فبعدها كان بحكم المدفون، و لإطلاق دليل الصلاة عليه، و يحتمل انتظاره إلى النزول فيغسل و يكفن و يصلى عليه، لإطلاق دليل الشرطيه، و لعل منه كل من تعذر دفنه و كان غير مغسل أو غير مكفن، إذ مشروعيه الصلاة بدونهما تقديمًا لمصلحه الدفن، فمع عدمه يسعى فى حصولهما إلى آن الدفن فيصلى عليه بدونهما مع فرض تعذرهما، فتأمل جيدا. و الله أعلم.

هذا كله فى الواجب

**[فى سنن صلاه الميت]**

**اشاره**

و أما سنن الصلاة فهى

**[من السنن أن يقف الإمام عند وسط الرجل و صدر المرأة]**

**اشاره**

أن يقف الامام عند وسط الرجل و صدر المرأة وفاقا للأكثر، بل المشهور نقلا و تحصيلا، بل عن مجمع البرهان نسبتته إلى الأصحاب، بل فى المحكى عن المنتهى نفى الخلاف عنه، بل فى الغنيه الإجماع عليه، و هو الحججه بعد

قول أمير المؤمنين (عليه السلام) فى مرسل ابن المغيره(١):

«من صلى على امرأه فلا يقوم في وسطها و يكون مما يلي صدرها، و إذا صلى على الرجل فليقم في وسطه»

و الباقر (عليه السلام) في خبر جابر(١): «كان رسول الله (صلى الله عليه و آله) يقوم من الرجال

بحيال السره و من النساء أدون من ذلك قبل الصدر»

بل يمكن حمل

قول أبي الحسن (عليه السلام) في خبر موسى بن بكر(٢): «إذا صليت على المرأة فقم عند رأسها، و إذا صليت على الرجل فقم

عند صدره»

عليه للمجاوره و لو بمعونه ما عرفت، إذ هو أولى من احتمال التخيير و إن حكى عن الفاضلين في المعبر و المنتهى، لكن فيه أنه فرع المكافاه و ليست قطعاً، نعم قد يقال به مع الفضل في الأول و على كل حال فما عن الاستبصار من الاقتصار على العمل بمضمونه في غير محله، كالذى عن الخلاف من الوقوف عند رأس الرجل و صدر المرأة مدعياً عليه الإجماع، إذ هو - مع أنا لم نجد للأول في النصوص أثراً، بل قد سمعت خلافه فيها، و لا في الفتاوى سوى ما يحكى عن على بن بابويه - قاصر عن معارضته لما عرفت، نعم عن الفقيه و الهدايه الوقوف عند الرأس مطلقاً، بل ربما حكى عن الشيخ أيضاً و عن المقنع الصدر مطلقاً، و هما معا ضعيفان محجوجان بما عرفت، هذا.

و في كشف اللثام و الأولى إلحاق الخنثى و الصغيره بالمرأه، و لم يستبعده في الأولى في جامع المقاصد تباعداً عن موضع الشبهه، و هو لا - يخلو من وجه في الثانيه، كإلحاق الصغير بالرجل، بل جزم به في ظاهر المنظومه أو صريحها، و إشكال في الأولى، و لذا تردد فيها في المحكى عن الروض، بل في كشف الأستاذ و يتخير في الخنثى المشكل و الممسوح، و لعل ملاحظه الصدر أولى، ثم قال: و في جريانه في

الأبغاض و في كفيته فيها بحث، قلت: خصوصاً في البعض، كما أن الأولويه المزبوره لا تخلو منه أيضاً و إن كان وجهها واضحاً، هذا، و ظاهر المتن اختصاص الحكم بالإمام، و قد عرفت أن مقتضى

١- ١ الوسائل - الباب - ١٧ - من أبواب صلاه الجنازه - الحديث ٣.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١٧ - من أبواب صلاه الجنازه - الحديث ٢.

الدليل الأعم، نعم ينبغي استثناء المأموم كما نص عليه جماعه، و في المنظومه.

و المقتدى له الوقوف في طرف بالبعد في الصفوف أو بطول صف

مع أنه يمكن تعميم الحكم أيضا لمن أمكنه منهم بأن يكون مما يلي موقف الامام، و الله أعلم.

### [في كيفية الصلاة على الرجل و المرأة معا]

و إن اتفقا أى الرجل و المرأة و أريد الصلاة عليهما دفعه واحده جعل الرجل مما يلي الامام و المرأة من ورائه كما ذكره جماعه، بل عن ظاهر الخلاف أو صريحه الإجماع عليه، بل لا خلاف فيه إلا من الحسن البصرى و ابن المسيب كما فى كشف اللثام، بل عن المنتهى أنه مذهب العلماء كافه، كالمحكى عن المعبر و التذكره من أن به قال جميع الفقهاء،

و سأل الحلبي و زواره الصادق (عليه السلام) [\(١\)](#) «عن الرجل و المرأة كيف يصلى عليهما؟ فقال: يجعل الرجل و المرأة و يكون الرجل مما يلي الامام»

و محمد ابن مسلم الباقر (عليه السلام) [\(٢\)](#) «كيف يصلى على الرجال و النساء؟ فقال: يوضع الرجل مما يلي الرجل و النساء خلف الرجال»

و أحدهما (عليهما السلام) [\(٣\)](#) عن ذلك أيضا فقال: «الرجال أمام النساء مما يلي الإمام يصف بعضهم على أثر بعض»

و ابن بكير [\(٤\)](#) عن بعض أصحابه عن الصادق (عليه السلام) فى جنائز الرجال و الصبيان و النساء فقال:

«توضع النساء مما يلي القبلة و الصبيان دونهم و الرجال دون ذلك و يقوم الامام مما يلي الرجال»

بل لعله المراد من التقديم فى

خير البصرى [\(٥\)](#) «سألت أبا عبد الله (عليه السلام)» عن جنائز الرجال و النساء إذا اجتمعت فقال: يقدم الرجال فى كتاب على (عليه السلام)»

و خبر طلحه بن زيد [\(٦\)](#) عنه (عليه السلام) أيضا «كان على (عليه السلام) إذا صلى على المرأة و الرجل قدم المرأة و آخر الرجل، و إذا صلى على العبد و الحر قدم العبد و آخر

١- ١ الوسائل - الباب - ٣٢ - من أبواب صلاة الجنازه - الحديث ١٠.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٣٢ - من أبواب صلاة الجنازه - الحديث ٩.

- ٣-٣ الوسائل - الباب - ٣٢- من أبواب صلاة الجنائز- الحديث - ١.
- ٤-٤ الوسائل - الباب - ٣٢- من أبواب صلاة الجنائز- الحديث ٣.
- ٥-٥ الوسائل - الباب - ٣٢- من أبواب صلاة الجنائز- الحديث ٤.
- ٦-٦ الوسائل - الباب - ٣٢- من أبواب صلاة الجنائز- الحديث ٥.



الحر، و إذا صلى على الكبير و الصغير قدم الصغير و آخر الكبير»

و مرسل الصدوق (١) عن علي (عليه السلام) على معنى التقديم إلى القبلة عكس التقديم

فى مضمير سماعه (٢) «سألته عن جنائز الرجال و النساء إذا اجتمعت فقال: يقدم الرجل قدام المرأة قليلا و توضع المرأة أسفل من ذلك قليلا عند رجليه و يقوم الامام عند رأس الميت فيصلى عليهما جميعا»

نعم لا يجب ذلك قطعا، بل عن المنتهى و المفاتيح نفى الخلاف عنه، للأصل و

قول الصادق (عليه السلام) فى صحيح هشام (٣): «لا بأس بأن يقدم الرجل و تؤخر المرأة و يؤخر الرجل و تقدم المرأة يعنى فى الصلاة على الميت»

و مضمير الحلبي (٤) «سألته عن الرجل و المرأة يصلى عليهما قال: يكون الرجل بين يدي المرأة مما يلي القبلة فيكون رأس المرأة عند و ركي الرجل مما يلي يساره، و يكون رأسها أيضا مما يلي يسار الامام و رأس الرجل مما يلي يمين الامام»

بل لو لا عدم مكافأه ذلك لما تقدم من وجوه لأمكن القول بالتخير كما عن الاستبصار.

و كيف كان فإذا أراد مع ذلك الإتيان بالمستحب السابق الشامل إطلاق دليله لصوره الجمع فل يجعل صدرها محاذيا لوسطه ليقف الامام موقف الفضيله فيهما كما صرح به الفاضل و الشهيد و غيرهما، بل حكاها فى كشف اللثام عن المبسوط، بل فى مفتاح الكرامه عن المنتهى عليه إجماع العلماء كافه، لكننا لم نتحققه، بل قد يشكل ذلك بما سمعته من مضمري سماعه و الحلبي السابقين، و

موثق عمار (٥) عن أبي عبد الله (عليه السلام) «فى الرجل يصلى على ميتين أو ثلاثه موتى كيف يصلى عليهم؟ قال: إن كان ثلاثه أو اثنين أو عشره أو أكثر من ذلك فليصل عليهم صلاه واحده، و يكبر عليهم خمس تكبيرات كما يصلى على ميت واحد و قد صلى عليهم جميعا يضع ميتا واحدا ثم يجعل الآخر

١-١ الوسائل - الباب - ٣٢ - من أبواب صلاه الجنازه الحديث ٥.

٢-٢ الوسائل - الباب - ٣٢ - من أبواب صلاه الجنازه الحديث ٨.

٣-٣ الوسائل - الباب - ٣٢ - من أبواب صلاه الجنازه الحديث ٦.

٤-٤ الوسائل - الباب - ٣٢ - من أبواب صلاه الجنازه الحديث ٧.

٥-٥ الوسائل - الباب - ٣٢ - من أبواب صلاه الجنازه الحديث ٢.

إلى إليه الأول ثم يجعل رأس الثالث إلى إليه الثاني شبه الدرج حتى يفرغ منهم كلهم ما كانوا، فإذا سواهم هكذا قام في الوسط فكبر خمس تكبيرات يفعل كما يفعل إذا صلى على ميت واحد، سئل فإن كان الموتى رجالا و نساء قال: يبدأ بالرجال فيجعل رأس الثاني إلى إليه الأول حتى يفرغ من الرجال كلهم، ثم يجعل رأس

المرأة إلى إليه الرجل الأخير ثم يجعل رأس المرأة الأخرى إلى إليه المرأة الأولى حتى يفرغ منهم كلهم، فإذا سوى هكذا قام في الوسط وسط الرجال و كبر و صلى عليهم كما يصلى على ميت واحد»

و ظاهر جماعه منهم الشهيد في الذكرى مع تصريحه هنا بما في المتن العمل به، بل في قواعد الفاضل بعد أن ذكر هنا ما في المتن قال في آخر الفصل الثالث في تعدد الجنائز: و ينبغي أن يجعل رأس الميت الأبعد عند ورك الأقرب و هكذا، كما عن تذكرته و تحريره و نهايته ثم قال: صفا مدرجا ثم يقف الامام وسط الصف، و ظاهره المخالفه للأول، لكن في كشف اللثام «و الأخبار خاليه عن تعيين الأبعد و الأقرب إلا في الرجل و المرأة، فيجعل المرأة و هي أبعد عند ورك الرجل، و كلام المصنف في الموتى الذين من صنف واحد لما قدمه من جعل صدر المرأة بحذاء وسط الرجل» قلت: فيه انه مناف للنص المزبور الذي اعترف أنه هو الأصل في الحكم المذكور، بل مناف لقوله الأبعد الذي لا مصداق له إلا في المرأة و الرجل في النصوص، و لا يتم فيما تسمعه من الذكرى، و قال في جامع المقاصد: لا- منافاه بين هذا و بين ما تقدم، لأن ذلك مع اتحاد الرجل، و قول المصنف فان كان عبدا وسط بينهما بيان للمرتبه في المذكورين، و لا دلالة فيه على كيفية الصف، و هو مناف أيضا لظاهر النص السابق، ثم قال: نعم قد يقال الغرض من ذلك مراعاة القرب من الامام، و ذلك يفوت بالصف مدرجا، قال في الذكرى في التفرع:

لا فرق في التدرج إذا كان المجتمعون صفا واحدا بين صف الرجال و النساء و الأحرار و العبيد و الإمام و الأطفال، و الظاهر أنه يجعلهم صنفين كتراص البناء لئلا يلزم الانحراف

عن القبلة، وإن كان ظاهر الرواية أنه صف واحد، و في هذا الكلام شىء، قلت:

لعله لا انحراف فيه عن القبلة فى الصف الواحد أيضا، و إنما فى البعد عن الجنازه لو أراد استقبال الجميع، و صيروره الميمنه قريبا من الخلف بل الخلف فى بعض الأحوال لو قرب من الجنازه التى هى وسط الرجال، بل لعله لا يتأتى له حصول موقف الفضيله منها أى الوقوف على وسطها، فإنه لا بد من انحرافه عن ذلك إذا أراد الاستقبال لكن قد يدفع ذلك كله ظاهر النص، فيقف حينئذ عند وسط الرجال و إن خرج ميمنه الصف عن جهة الإمام، قال الشهيد فى المحكى عنه من فوائد القواعد: «يقف فى وسطهم و إن خرج عن محاذاه أوله و آخره للرواية» هذا، و فى كشف اللثام بعد أن ذكر خبر عمار و الظاهر جواز جعل كل وراء آخر صفا مستويا ما لم يؤد إلى البعد المفرط بالنسبه إلى بعضهم، و كذا جعل كل عند رجل الآخر و هكذا صفا مستويا كما قالت بهما العامه، و احتمال المصنف فى النهايه التسويه و أجمل، و ظاهر الذكرى الاقتصار على المنصوص، ثم ظاهر النص و الأصحاب جعلهم صفا واحدا، و أجاد الشهيد حيث استظهر جعلهم صفين كتراص البناء لئلا يلزم انحراف المصلى عن القبلة إذا وقف وسطهم، و فى نسخه بدل التعليل المزبور ليكونوا فى سمت قبله المصلى، و هو جيد، بل قد يظهر من نصوص (١) تقدم المرأه ما ذكره من الصوره الأولى، كما أن الصوره الثانيه محتمل مضمرة سماعه (٢) فضلا عن إطلاق الأدله فيهما خصوصا فى الأولى و إن كان الأولى اجتناب الصوره الثانيه، لفوات استقبال الجنازه فيها من دون نص صريح معتبر، كما أنه لا يخفى عليك ما فى الذى استجوده من كلام الشهيد.

و كيف كان فهذه الكيفيه مخالفه لما سمعته من المتن و غيره، و يمكن لهذه النصوص تقييد ما دل على الصدر و الوسط بغير التعدد و لو اثنين من صنف واحد أو مختلفين، أما

١- ١ الوسائل - الباب - ٣٢ - من أبواب صلاه الجنازه.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٣٢ - من أبواب صلاه الجنازه - الحديث ٨.

فيه فالكيفية المزبوره إن لم يثبت إجماع على خلاف ذلك، نعم ليس فى شىء من نصوص الدرر (١) ذكر تقديم المرأه إلى القبله معه، بل فى خبر الحلبي (٢) منها عكس ذلك، فىمكن اعتباره بعد حمل ما فى صحيح الحلبي (٣) على الجواز ترجيحاً لتلك النصوص عليه، فىقيد بها إطلاق موثق عمار (٤) وغيره الدال على الدرر كما فى كشف اللثام النص عليه، قال: و فى خبر عمار عن الصادق (عليه السلام) التدرىج يجعل رأس رجل إلى إليه الآخر و هكذا، و وقوف الإمام فى الوسط، و هو لا ينافى الترتيب المذكور كما فى الذكرى إلا باعتبار أن الامام

يقوم فى الوسط، فلا يفيد تقديم طرف الصف القرب، و لا تأخير وسطه البعد.

قلت: و منه ينفذ احتمال عدم اعتباره، و أنه مختص فى غير الدرر المزبور، لعدم فائدته فيه، إذ مع قيام الإمام فى الوسط لا يفيد التقديم القرب، و لا التأخير البعد بل قد يدعى ظهور نصوص تقديم المرأه فى غير الدرر المذكور، لعدم صدق الامام و نحوه فيه، فحينئذ لا معارضه بين تلك النصوص و مضمحل الحلبي (٥) بل فىمكن أن يكون ذلك وجه ما فى المتن و غيره هنا من جعل صدر المرأه عند وسط الرجل لتحصيل موقف الفضل فىهما على معنى اعتبار ذلك فى غير الدرر، أما هو فكيفيه أخرى غير هذه الكيفيه قل من تعرض لها، بل لم نعرفه قبل الفضل و من تبعه، فتأمل جيداً، فإن المسأله غير محرره فى كلام الأصحاب، لكن يسهل الخطب فيها أن الحكم فيها ندب يتسامح فيه.

ثم إن ظاهر المتن كصريح غيره بل لا أجد فيه خلافاً لتقديم الرجل للإمام على المرأه و إن كان عبداً، بل عن الخلاف و المنتهى و ظاهر التذكرة الإجماع عليه، تغليباً لجانب الذكوره، و لإطلاق الأدله السابقه، و لا ينافيه خبر طلحه (٦) و مرسل

١- ١ الوسائل - الباب - ٣٢ - من أبواب صلاه الجنازه.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٣٢ - من أبواب صلاه الجنازه الحديث ٧.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٣٢ - من أبواب صلاه الجنازه الحديث ١٠.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٣٢ - من أبواب صلاه الجنازه الحديث ٢.

٥- ٥ الوسائل - الباب - ٣٢ - من أبواب صلاه الجنازه الحديث ٧.

٦- ٦ الوسائل - الباب - ٣٢ - من أبواب صلاه الجنازه الحديث ٥.

الصدوق (١) لأن المراد فيهما العبد الذكر في مقابل الحر الذكر لا الحره، نعم هو دال على تقديمه عليه، فحينئذ بوسط بين الحر و الحره، كما أن من فحواه يستفاد تقديم الحره على الأمه، لكن في الذكرى و أما الحره و العبد فيتعارض فحوى الرجل و المرأة و الحر و العبد، لكن الأشهر تغليب جانب المذكوره، فيقدم العبد إلى الإمام، قلت: قد عرفت الإجماع عليه، فان جامعهم خشي آخرت عن المرأة أيضا للإمام بلا- خلاف أجده، بل عن الخلاف و المنتهى و ظاهر التذكرة الإجماع عليه، لاحتمال المذكوره، قلت:

لكن قد يقيد ذلك بما إذا لم تكن مملوكه، و إلا قدمت المرأة الحره للإمام عليها ترجيحاً للمرجح المعلوم على الموهوم.

### [في حكم اجتماع الطفل مع الرجل و المرأة]

و كيف كان ف لو كان طفلاً مع الرجل و المرأة جعل من وراء المرأة مما يلي القبلة كما عن النهايه و المهذب و الغنيه، بل في الأخير الإجماع عليه لأولويتها بالشفاعه منه، و إطلاق خبري طلحه و الصدوق، لكن قد يعارض ب مرسل ابن بكير (٢) و الإجماع عن الخلاف و ظاهر الجواهر على تقديم الصبي لست فصاعداً للإمام عليها، بل

في الخلاف عن عمار بن ياسر (٣) «أخرجت جنازه أم كلثوم و ابنها زيد بن عمر و معها

الحسان و ابن عباس و عبد الله بن عمر و أبو هريره، فوضعوا جنازه الغلام مما يلي الامام و المرأة وراءه، و قالوا: هذا هو السنه»

بل بذلك يرجح مرسل ابن بكير على الخبرين المزبورين في ذي الست، كرجحان الإجماع المذكور على إجماع الغنيه الذي لم يشهد التتبع بصدقه، نعم هما مع الإجماع المزبور يرجحان على المرسل المذكور بالنسبه إلى ذي الأقل من ذلك، لاعتضادهما بالمحكى من إجماع الخلاف و المنتهى و ظاهر الجواهر و التذكرة، فإطلاق المتن حينئذ و من عرفت تأخره عن المرأة إلى القبلة كإطلاق الصدوقين

١- ١ الوسائل - الباب - ٣٢ - من أبواب صلاه الجنازه - الحديث ٥.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٣٢ - من أبواب صلاه الجنازه - الحديث ٣.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٣٢ - من أبواب صلاه الجنازه - الحديث ١١.

و سلار على ما قيل تقديمه للإمام لمرسل ابن بكير المزبور و استحسنة المصنف فى المحكى عن معتبره فى غير محله.

نعم قد يقال بالإطلاق الأول لو كان الصبى مملوكا و المرأة حرة، و الإطلاق الثانى فى العكس ترجيحا لجانب الحرية المعتضد فى الأول بالصغير و الكبر، إلا أنه معارض لها فى الثانى كمعارضه المذكوره لها فى الأول، إلا أنه قد تدفع الأخيره بأن الثابت الترجيح بذكوره الرجل لا مطلق الذكوره بالنسبه للمرأة، نعم لا بأس بها فى الصبى و الصبيه، فالإطلاق الأول حينئذ فى الفرض المزبور متجه بخلاف الثانى الذى قد تزاحم فيه المرجحان المنصوصان كالصبى الحر ذى الست بالنسبه إلى العبد البالغ، ففى كشف اللثام تقديمه للإمام عليه للشرف بالحرية، و عن ابن حمزه و منتهى الفاضل العكس، لأنه أولى بالشفاعه، و إطلاق خبرى (١) تقديم الصغير إلى القبله، و الأولى التخيير فيه و فى كلما تزاحم فيه المرجحات المنصوصه إذا لم يرجح أحدها على الآخر بالتعدد أو بمرجح خارجى من إجماع أو غيره، و منه يعلم الحال فى تقديمه على الخثى إذا كان من ست كما صرح به فى الخلاف و المحكى عن السرائر و المبسوط و الإصباح و الجواهر، بل لعل فى ظاهر الأول أو صريحه الإجماع عليه، بل قد يظهر من منظومه الطباطبائى ترجيح الذكوره على كل حال، قال:

و قدم الذكور و الأحرار إليك ندبا و كذا اعتبارا

و إن تعارضت فقدم أولا و أنت بالخيار فيما قد تلا

و لا يخلو من نظر، فتأمل هذا، و عن أبى على أنهم يجعلون على العكس مما يقوم الأحياء خلف الإمام للصلاه، و قال فى إمامه الصلاه إن الرجال يلون الامام، ثم الخصيان ثم الخثى، ثم الصبيان، ثم النساء، ثم الصبيات، و لم نجد فى النصوص ما يشهد له، بل

ليس فيها لذكر الخصيان أثر، و الظاهر إلحاقهم بالرجال، لكن عن الحلبي أيضا «تجعل المرأة مما يلي القبلة و الرجل مما يلي الامام، و كذلك الحكم إن كان بدل المرأة

عبدا أو خصيا أو صبيا، كما أنه ليس فيها ترجيح للجنازات المتساوية في الذكور و نحوها» لكن عن التذكرة «لو كانوا كلهم رجلا أحببت تقديم الأفضل، و به قال الشافعي، و عن المنتهى قدم إلى الامام أفضلهم، لأنه أفضل من الآخر فأشبهه الرجل مع المرأة» و عن التحرير «ينبغي التقديم بخصال دينيه ترغيب في الصلاة عليه، و عند التساوي لا يستحب القرب إلا بالقرعة أو التراضي» و في كشف اللثام و لم أجد بذلك نصا إلا أن ينزل عليه

قوله (عليه السلام) في خبر السكوني (١) و سيف بن عميره (٢): «خير الصفوف في الصلاة المقدم، و خير الصفوف في الجنازات المؤخر، قيل: يا رسول الله و لم؟ قال: صار ستره للنساء»

قلت: لكن ليس فيه ترجيح بالأفضليه و نحوها، و كأنه لذا قال في الذكرى بعد أن نقل الترجيح عن العلامة بالأفضليه قال: و هو مخالف للنص و الأصحاب نعم عن الوسيله و الجامع في رجلين أو امرأتين يقدم أصغرهما إلى القبلة، قيل و لعله لخبري طلحه و الصدوق، و فيه أن الظاهر إرادته ما دون البلوغ من الصغر فيهما، و بالجمله الأولى الوقوف على المستفاد من النصوص استفاده معتبره، إذ احتمال أن ما فيها من المثال، و إلا فالمراد مراعاة سائر المرجحات بعيد جدا، و عليه فالأمر غير منحصر في الأفضليه.

و كيف كان فمما ذكرنا يظهر لك كيفيه النظم لو اجتمع الجميع الرجل و المرأة الحره و

المملوكه و الصبي و الصبيه كذلك للست و دونها، و الخنثى البالغ و غيره للست و غيره الحر و المملوك، و عن فوائد القواعد لثاني الشهيدين قال: جمله الحكم في ذلك أن يجعل الرجل مما يلي الإمام، ثم الصبي الحر، ثم العبد البالغ، ثم العبد لست، ثم الخنثى الحر

١-١ الوسائل - الباب - ٢٩ - من أبواب صلاة الجنازه - الحديث ١.

٢-٢ الوسائل - الباب - ٢٩ - من أبواب صلاة الجنازه - الحديث ١.

البالغ، ثم الخنثى الحر لست، ثم الخنثى الرقيق كذلك، ثم المرأة الحره، ثم الأمه، ثم الطفل الحر لدون ست، ثم العبد كذلك، ثم الخنثى الحر، ثم الرقيق كذلك، ثم الأنثى كذلك، ولا يخفى ما فيه بعد الإحاطه بما ذكرنا، كما أن ما فى كشف الأستاذ و مع اجتماع الجنائز يقدم الرجل الحر إلى الامام، ثم الرق، ثم الصبى الحر بالغاً ست سنين، ثم غير بالغها ممن يصلى عليه، ثم الصبى الرق ممن بلغ ستاً، ثم من لم يبلغ و الممسوح كذلك، ثم الخنثى الحر، ثم البالغه الحره، ثم صبيتها مرتبه، ثم الأمه، ثم صبيتها كذلك، ثم النساء على هذا التفصيل كذلك أيضاً، كما أن مما قدمناه فى تداخل الغسل المندوب و الواجب يظهر لك ما أطنبوا فيه فى المقام من الجمع بصلاه واحده بينهما، فلاحظ و تأمل، و الله أعلم.

### [من السنن أن يكون المصلى متطهراً]

و من السنن أيضاً أن يكون المصلى متطهراً بلا خلاف، بل فى المحكى عن التذكرة نسبتة إلى علمائنا مشعراً بدعوى الإجماع عليه، بل فى المحكى عن الخلاف و الغنيه الإجماع عليه، و هو الحجج بعد

خبر عبد الحميد بن سعد(١) قال لأبى الحسن (عليه السلام): «الجنائز يخرج بها و لست على وضوء فان ذهبت أتوضأ فاتتنى الصلاه أ أصلى عليها و أنا على غير وضوء؟ فقال: تكون على طهر أحب إلى»

مع أن الصلاه ذكر و دعاء و مسأله و شفاعه للميت فاستحب فى فاعلها أن يكون على أكمل أحواله و أفضلها، نعم الظاهر مشروعيه التيمم فى مفروض سؤال الخبر المزبور كما دل عليه غيره من النصوص (٢) و أفتى به الأصحاب، بل قد يقال بمشروعيته مع التمكن من الوضوء أيضاً كما تقدم محرراً فى بحث التيمم، فلاحظ و تأمل.

نعم لا ريب فى رجحان الطهاره المائيه عليه، بل لا يبعد رجحان الصوريه عليها فضلاً عن الحقيقه، لكن عن

فقه الرضا (عليه السلام) (٣) «و إن كنت جنباً

١- ١ الوسائل - الباب - ٢١ - من أبواب صلاه الجنائز - الحديث ٢.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٢١ - من أبواب صلاه الجنائز.

٣- ٣ المستدرک - الباب - ٢٠ - من أبواب صلاه الجنائز - الحديث ١.



و تقدمت للصلاه عليها فتيمم أو توضأ»

و ظاهره المساواه، و هو لا يخلو من تأمل، كما أن

قوله (عليه السلام) أيضا(١): «قد أكره أن يتوضأ إنسان عمدا للجنازه لأنه ليس بالصلاه، وإنما هو التكبير، و الصلاه التي هي فيها الركوع و السجود»

كذلك و لعله يريد نيه الوجوب من التعمد و الحرمة من الكراهه، و إلا كان مخالفا للنص و الفتوى كما عرفت، و الله أعلم.

### [من السنن أن ينزع نعليه]

و من سننها أيضا أن ينزع نعليه كما عن جماعه التصريح به، بل في المدارك هذا مذهب الأصحاب لا أعلم فيه مخالفا، و هو الحجه إن تم إجماعا لا

خبر سيف بن عميره(٢) عن أبي عبد الله (عليه السلام) «لا يصلى على الجنازه بحذاء، و لا بأس بالخف»

ضروره اقتضائه الحرمة إلا أنه لقصوره من وجوه عن إثباتها يحمل على الكراهه فيه لا استحباب نزعه، اللهم إلا أن يدعى رجوعه اليه، و لا يخلو من تأمل، و عليه فلا دلالة فيه على استحباب الحفاء كما عبر به في النافع و المحكى عن المعتمر و المنتهى، بل في الذكري أنه عباره ابن البراج، و هو الذى أراد العلامة الطباطبائي بقوله:

و الخلع للحذاء دون الاحتفاء و سن في قضائه الحافى الحفا

فإنه لقب القاضى عبد العزيز بن الجبار، و فى معقد إجماع الغنيه و أن يتحفى الامام و على كل حال فقد علل بأنه موضع اتعاظ، فكان التذلل أنسب بالخشوع، مضافا إلى

ما رواه الجمهور(٣) عن رسول الله (صلى الله عليه و آله) «من اغبرت قدماه فى سبيل الله حرمهما الله على النار»

و هما معا كما ترى، بل فى الذكري استحباب الحفاء يعطى استحباب نزع الخف، و الشيخ و ابن الجنيد و يحيى بن سعيد استثنوه، و الخبر ناطق به،

١- ١ المستدرک- الباب- ٨- من أبواب صلاه الجنازه- الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٢٦- من أبواب صلاه الجنازه- الحديث ١.

٣- ٣ سنن البيهقي ج ٣ ص ٢٢٩.

و فى التذكرة اختار عدم نزع الخف، و احتج بحجه المعتبر، و هو تام لو ذكر الدليل المخرج للخف عن مدلول الحديث، قلت: يمكن إخراج الخبر المزبور بناء على ظهور نفي البأس فيما يشمله، كما أنه يمكن عدم استثنائه كما أطلقه فى النافع و غيره، لعدم منافاه نفي البأس لاستحباب الحفاء، إذ أقصاه الجواز، اللهم إلا أن يكون هنا كذلك بناء على إرادته نذب النزاع من النهى الأول، فيدل حينئذ على نفيه فيه، لكن كل ذلك بعد الدليل على الحفاء، و قد عرفت عدمه، و إجماع

الغنيه مع موهونيته بمصير الأكثر إلى خلافه خاص بالإمام، بل قد يظهر من المحكى عن المقنع عن شيخه التوقف فى نزع النعل فضلا عنه، قال: روى أنه لا يجوز للرجل أن يصل على جنازه بنعل حذو، و كان محمد بن الحسن يقول: كيف يجوز صلاه الفريضة به و لا يجوز صلاه الجنازه به، و كان يقول:

لا- نعرف النهى عن ذلك إلا من رواه محمد بن موسى الهمداني، و كان كذابا، قال الصدوق: و صدق فى ذلك إلا أنى لا أعرف من غيره رخصه و اعترف بالنهى و إن كان من غير ثقه، و لا يراد الخبر بغير خبر معارض، قلت: روى الكليني عن عده عن سهل ابن زياد عن إسماعيل بن مهران عن سيف بن عميره ما تقدم، و هذا طريق غير طريق الهمداني إلا أن يفرق بين الحذاء و بين نعل الحذو، و قد يفرق بين الصلاتين باشتراط عدم الخبث فى ذات الأركان و عدمه فى الجنازه، لكن لا يخفى ما فى كلام الصدوق من عدم اشتراط العداله فى الخبر و ظهور الحرمه و غير ذلك، كما أنه لا يخفى عليك ظهور الفتاوى فى عدم الفرق هنا بين النعل العربيه و غيرها، فاحتماله بتنزيل الحذاء أو نعل حذو على غيرها فيختص نذب الخلع حينئذ بها لا ما يشمل العربيه فى غايه البعد، خصوصا بعد تفسير الحذاء بالنعل فى الصحاح و فى المحكى عن النهايه، و إضافه النعل للحذو للتوضيح كما قيل أو غير ذلك، و الله أعلم.

### [من السنن أن يرفع يديه فى أول تكبيره]

و من سننها أيضا أن يرفع يديه فى أول تكبيره إجماعا محصلا و منقولا

مستفيضا إن لم يكن متواترا، بل لعله إجماع أهل العلم كما عن التذكرة و المنتهى و ظاهر المعبر، بل لا خلاف فيه فى النصوص كالفتاوى و أما فى البواقي فيستحب أيضا على الأظهر وفاقا لوالد الصدوق و للتهذيب و الاستبصار و الجامع و النافع و المعبر و التذكرة و التحرير و التلخيص و الإرشاد و نهایه الأحكام و القواعد و البيان و الدروس و اللمعه و الموجز و التنقيح و كشف الالتباس و جامع المقاصد و فوائد الشرائع و التلخيص و حاشیه الميسرى و الروض و الروضه و المسالك و مجمع البرهان و المفاتيح و الحدائق و المدارك و المنظومه على ما حكى عن البعض، بل عن كشف الالتباس أنه المشهور، بل عن الروض أن عمل الطائفة عليه الآن، بل فى مفتاح الكرامه عن شرح الجعفریه أنه إجماعى، لكن قال: لعل النسخه غير صحيحه كما هو الظاهر، و لعله الأقوى تأسيا بفعل

الصادق عليه السلام المروى فى الصحيح عن عبد الرحمن بن العزرمى (١) قال: «صليت خلف أبى عبد الله (عليه السلام) على جنازه فكبر خمسا يرفع يده فى كل تكبيره»

و خبر عبد الله بن خالد مولى بنى الصيداء (٢) فإنه صلى خلفه أيضا فرآه يرفع يده فى كل تكبيره،

بل

سأل يونس الرضا (عليه السلام) فى خبره (٣) فقال له: «جعلت فداك أن الناس يرفعون أيديهم فى التكبير على الميت فى التكبيره الأولى و لا يرفعون فيما بعد ذلك فأقتصر على التكبيره الأولى كما يفعلون أو أرفع يدي فى كل تكبيره؟ فقال: ارفع يدك فى كل تكبيره»

بل منه يستفاد أن ما رواه

غياث بن إبراهيم (٤) عن الصادق عن على (عليهما السلام) «أنه كان لا يرفع يده فى الجنازه إلا مره واحده يعنى فى التكبير»

و إسحاق بن أبان الوراق (٥) عنه أيضا عن أبيه (عليهما السلام) «كان أمير المؤمنين على بن أبى طالب

١- ١ الوسائل - الباب - ١٠ - من أبواب صلاه الجنازه الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١٠ - من أبواب صلاه الجنازه الحديث ٢ لكن روى عن محمد بن عبد الله بن خالد.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ١٠ - من أبواب صلاه الجنازه الحديث ٣.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ١٠ - من أبواب صلاه الجنازه الحديث ٤.

٥- ٥ الوسائل - الباب - ١٠ - من أبواب صلاه الجنازه الحديث ٥ روى عن إسماعيل بن إسحاق.

(عليه السلام) يرفع يده في أول التكبير على الجنازه ولا يعود حتى ينصرف»

محمول على التقية، بل تفوح رائحتها منهما لسليم حاسه الشم مع قطع النظر عن ذلك، و لا يقدح فيه اختلاف العامه بعد أن كان ذلك مذهب مالک و الثورى و أبى حنيفه الذى يتقى منه فى ذلك الزمان، لأنه الذى عليه السواد و السلطان و الأتباع كما يومى اليه ما حكاه يونس، بل هو المعروف عندهم فى صلاه المكتوبه أيضا كما يومى اليه

خبر إسماعيل بن جابر (١) المروى عن قرب الاسناد عن أبى عبد الله (عليه السلام) فى رساله طويله كتبها لأصحابه إلى أن قال: «دعوا رفع أيديكم فى الصلاه إلا مره واحده حين تفتح الصلاه، فإن الناس قد شهر و كم بذلك، و الله المستعان، و لا حول و لا قوه إلا بالله».

فلا ريب حينئذ فى أولويه ذلك مما عن الشيخ من حملهما على بيان الجواز، خصوصا مع إشعار «كان» بالدوام، و قد يقال فى الأول بعد فرض كون التعبير فيه من غير الراوى أن المراد رفع اليدين فى الدعاء، أى لا يستحب فيها إلا قنوت واحد، و هو عند الدعاء للميت لا كالعيد، قال فى المدارك: و لم يذكر الأصحاب هنا استحباب رفع اليدين فى حاله الدعاء للميت، و لا يبعد استحبابه لإطلاق الأمر برفع اليدين فى الدعاء المتناول لذلك، و إن كان فيه أن مقتضى التعليل الرفع أيضا فى غير الدعاء للميت بل لا يخفى عليك بعد حمل الخبر عليه إلا أنه لا بأس به بعد رجحان دليل النذب بصحة السند و كثره العدد و مخالفه العامه و التسامح، و ما سمعته سابقا فى أول أفعال الصلاه من ظهور بعض النصوص فى كون الرفع هيئه التكبير، ك

قول الرضا (عليه السلام) (٢): «إنما ترفع اليدين بالتكبير لأن رفع اليدين ضرب من الابتهاال و التبتل و التضرع، فأحب الله

١- ١ الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب تكبيره الإحرام - الحديث ٩ من كتاب الصلاه لكن رواه عن الكافى.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب تكبيره الإحرام - الحديث ١١ من كتاب الصلاه.

عز و جل أن يكون العبد في وقت ذكره له متبتلا متضرعا مبتهلا»

و غيره مما لا- يخفى، و احتمال معارضه ذلك كله بالشهره بين قدماء الأصحاب- إذ المنقول عن الشيخين و المرتضى و ابن زهره و القاضي و التقى و البصرى و العماد الطوسى و الديلمى و العجلى و الفاضل فى المختلف العدم، بل فى الذكرى و المدارك و أكثر الأصحاب أن لا رفع إلا فى الأولى، بل فى كشف اللثام و غيره أنه المشهور بمعنى عدم استحبابه فى غيرها، و إليه يرجع ما فى الذكرى أن الخروج عن جمهور الأصحاب بخبر الواحد فيه ما فيه، بل فى الغنيه و المحكى عن شرح القاضي الإجماع عليه، فيحمل تلك النصوص على إرادته بيان جواز الفعل- يدفعه مع أنه لا يتم فى خبر يونس (١) أن الشهره المتقدمه بعد تسليمها لظهور بعض العبارات فى منع الرفع فى غير الأولى، بل فى التنقيح حكايته عن البصرى و معارضته بالشهره المتأخره، بل بها يوهن الإجماعان المزبوران، بل لا- يخفى حال الأول منهما على الممارس للغنيه بل و لا الثانى، و لو سلم التكافؤ بين الشهرتين فالترجيح بالعرض على مذاهب

العامه بحاله، مضافا إلى ما عرفت، فلا حجه حينئذ إلى ما عن المعبر من الترجيح بأن ما دل على الزيادة أولى، و لأن رفع اليدين مراد الله فى التكبير الأول، و هو دليل الرجحان، فيشرع فى الباقي تحصيلا للأرجحيه، و لأنه فعل مستحب، فجاز أن يفعل مره و يخل به أخرى، فلذلك اختلفت الروايات، إذ فيه أن خبر النقيصه الأول يدل على نفى الزائد صريحا، فيتعارض، و الرجحان فى الأولى لا يقضى به فى غيرها، و لفظ «كان» مشعر أو ظاهر فى الدوام، فتأمل جيدا، و الله أعلم.

#### [من السنن أن يدعو عقيب الرابعه للميت إن كان مؤمنا، و عليه إن كان منافقا]

و منها عند المصنف كما عرفت سابقا أنه يستحب عقيب الرابعه أن يدعو له إن كان مؤمنا، و عليه إن كان منافقا و قد سمعت أن الأقوى الوجوب فيهما، و أنه

لا يتعين خصوص اللعن منه كما تقدم ذلك مفصلاً، نعم ظاهر المصنف وغيره من القائلين بالأربع للمناقض أن محل الدعاء بعد الرابعة وإن لم يكن بعدها تكبيره، بل لعله لا خلاف فيه بين القائلين بالوجوب والندب والأربعة والخمسة لظهور الأدلة السابقة في أنها هي محل الدعاء للميت أو عليه، ولا يبعده عدم تكبيره أخرى بعدها على تقدير الأربعة، ولذا قال في الذكرى بندب الدعاء لا وجوبه، وفيه ما عرفت سابقاً، كما أن ما في المدارك من أنه لا يتعين الدعاء بعد الرابعة كذلك وإن كان هو مبني على ما ذهب إليه من عدم وجوب التوزيع المزبور، كما أن المحدث البحراني بعد أن ذهب إلى كفر المخالفين وعدم مشروعيه الصلاة عليهم إلا- تقيه قال هنا: إنه متى صلى كان مخيراً بين الدعاء عليهم بعد كل تكبيره كما هو ظاهر خبر الحسين بن أمير المؤمنين (عليه السلام) (١) وغيره من الأخبار وبين الدعاء بعد الرابعة كما في فقه الرضا (عليه السلام) (٢) وفيه ما لا يخفى بعد التدبر في النصوص والفتاوى.

و أما الدعاء بدعاء المستضعفين إن كان كذلك أى مستضعفاً كما في

صحيح الحلبي (٣) وأكثر كتب الأصحاب بل جميعها عدا النادر، بل في الغنية الإجماع عليه «اللهم اغفر للذين تابوا و اتبعوا سبيلك و قهيم عذاب الجحيم» نعم قال في آخره: «و إن كان المستضعف منك بسبيل فاستغفر له على وجه الشفاعة لا على وجه الولاية»

و ستسمع المراد منه، و في

صحيح ابن مسلم (٤) عن أحدهما (عليهما السلام) و الغنية و المحكى عن المبسوط و بعض الكتب «ربنا اغفر للذين تابوا و اتبعوا سبيلك و قهيم عذاب الجحيم» و زاد في الصحيح إلى آخر الآيتين أى قوله تعالى (٥) «رَبَّنَا وَ أَدْخِلْهُمْ جَنَّاتٍ عَدْنٍ الَّتِي وَعَدْتَهُمْ وَ مَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ وَ أَرْوَاجِهِمْ وَ ذُرِّيَّاتِهِمْ، إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ»

١- ١ الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب صلاة الجنائز - الحديث ٦.

٢- ٢ المستدرک - الباب - ٤ - من أبواب صلاة الجنائز - الحديث ١.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب صلاة الجنائز - الحديث ٤.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب صلاة الجنائز - الحديث ٢.

٥- ٥ سورة المؤمن - الآية ٨.

و لعله المراد فى الصحيح الأول أيضا إلا- أنه لم أعثر عليه فى شىء من الفتاوى إلا- ما يحكى عن الجعفى، فقال: إلى آخر الآيات، و فى

صحيح الفضيل و ابن أذينة(١) عن أبى جعفر (عليه السلام) «و إن كان واقفا مستضعفا فقل: اللهم»

إلى آخر الآيه، نعم ستسمع احتمال إرادته من خبر ثابت بن أبى المقدام (٢) فيكون دعاؤه ما فيه، و الظاهر عدم التوقيت فيه للإطلاق السابق، بل المراد الدعاء بجنس ذلك نحو ما سمعته فى المؤمن و المنافق و اليه أوما فى المحكى عن الكافى من أنه إن كان مستضعفا دعا للمؤمنين و المؤمنات.

كما أنه لا خلاف فيما أجده فى كون الدعاء المزبور بعد الرابعه، لأن الظاهر الخمس فى كيفية صلاته كما صرح به فى كشف اللثام على وجه يظهر منه كونه مفروغا منه، لإطلاق ما دل عليها المقتصر فى تقييده عند المصنف و من عرفت على المنافق الذى هو غير المستضعف قطعا كما هو مقتضى المقابله نصا و فتوى، فالإطلاق حينئذ بحاله.

و المراد بالمستضعف هنا- و إن قيل إن ظاهر الأصحاب فى الزكاه و الوصيه المخالف الذى ليس له نصب- هو من لا يعرف اختلاف الناس، فلا يعرف ما نحن عليه و لا يبغضنا كما عن السرائر و لعله ل

توقيع الكاظم (عليه السلام) لعلى بن سويد(٣) «الضعيف من لم يرفع اليه حجه و لم يعرف الاختلاف، فإذا عرف الاختلاف فليس بضعيف»

و قول الصادق (عليه السلام) فى خبر أبى ساره(٤) «ليس اليوم مستضعف

١- ١ الوسائل- الباب- ٣- من أبواب صلاه الجنازه- الحديث ٣ لكن رواه عن عمر بن أذينة عن الفضيل بن يسار.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٣- من أبواب صلاه الجنازه- الحديث ٧ لكن رواه عن ثابت أبى المقدام و هو الصحيح.

٣- ٣ أصول الكافى- ج ٢ ص ٤٠٦ «باب المستضعف» ١١.

٤- ٤ أصول الكافى- ج ٢ ص ٤٠٦ «باب المستضعف» ١٢.

أبلغ الرجال و النساء النساء»

و لأبى بصير و سفيان بن السمط(١) «فتركتم أحدا يكون مستضعفا، فو الله لقد مشى بأمركم هذا العواتق إلى العواتق فى خدورهن و تحدث به السقايات فى طرق المدينه»

و لأبى بصير(٢) «من عرف الاختلاف فليس بمستضعف»

و لأبى حنيفه(٣) الذى هو من أصحابنا «من عرف الاختلاف فليس بمستضعف»

قول أبى جعفر (عليه السلام) لزراره(٤): «ما يمنعك من اليه من النساء المستضعفات اللاتى

لا- ينصبن و لا- يعرفن ما أنتم عليه، و ممن لا يعرف الاختلاف أشباه الصبيان ممن ليس له مزيد تمييز يمكنه به معرفه الحق أو يبعثه على الفساد و البغض لنا»

كما

قال أبو جعفر (عليه السلام) أيضا لزراره(٥): «هو الذى لا يستطيع حيله يدفع بها عنه الكفر و لا يهتدى بها إلى سبيل الايمان، لا يستطيع أن يؤمن و لا يكفر، قال: و الصبيان و من كان من الرجال و النساء مثل عقول الصبيان»

و فى

خبر سليم بن قيس (٦) المروى فى الاحتجاج عن الحسن (عليه السلام) «إن الناس ثلاثه: مؤمن يعرف حقنا و يسلم و يأتى بنا فذلك ناج محب لله و لى، و ناصب لنا العداوه يبرأ منا و يلعننا و يستحل دماءنا و يجحد حقنا و يدين الله بالبراءه منا فهذا كافر مشترك فاسق، و إنما كفر و أشرك من حيث لا يعلم كما يسبوا الله من غير علم كذلك يشرك بالله بغير علم، و رجل

١- ١ أصول الكافى - ج ٢ ص ٤٠٤ «باب المستضعف» ٤ و هو خبر سفيان بن السمط فقط.

٢- ٢ أصول الكافى - ج ٢ ص ٤٠٥ «باب المستضعف» ٧.

٣- ٣ معانى الأخبار- ص ٢٠٠ المطبوعه بطهران عام ١٢٧٩.

٤- ٤ ذكر صدره فى الوسائل فى الباب ٣ من أبواب ما يحرم بالكفر و نحوه- الحديث ٢ من كتاب النكاح.

٥- ٥ أصول الكافى - ج ٢ ص ٤٠٤ «باب المستضعف» ٣.

٦- ٦ الاحتجاج- ص ١٦٢.



أخذ بما لا يختلف فيه و رد علم ما أشكل عليه إلى الله تعالى مع ولايتنا و لا يأتنا بنا و لا

يعادينا فنحن نرجو أن يغفر الله له و يدخله الجنة، فهو مسلم ضعيف»

و عن الغريه «أنه الذى يعترف بالولاء و يتوقف عن البراء»

و فى كشف اللثام «و كأنه نظر إلى

قول أبى جعفر (عليه السلام) فى خبر الفضيل: «و إن كان واقفا مستضعفا فكبر و قل:

اللهم اغفر للذين تابوا»

إلى آخره. و فى الذكرى «هو الذى لا يعرف الحق، و لا يعاند فيه، و لا يوالى أحدا بعينه» قال فى جامع المقاصد: و التفسيرات متقاربه إلا أن ما ذكره ابن إدريس ألصق بالمقام، فان العالم بالخلاف و الدلائل إذا كان متوقفا لا يقال له مستضعفا، و ما يقال من أن المستضعف هو الذى لا يعرف دلائل اعتقاد الحق و إن اعتقده فليس بشىء، إذ لا خلاف بين الأصحاب فى أن من اعتقد معتقد الشيعة الإماميه مؤمن، يعلم ذلك من كلامهم فى الزكاه و النكاح و الكفارات، و فى كشف الأستاذ «أنه من لا يوالى و لا يعادى و يدخل نفسه فى اسم المؤمنين و المخالفين، و لا يعرف ما هم عليه» قلت: لعل الاستضعاف مراتب مختلفه، كما أنه يكون من قصور العقل و غيره، و يلحق فى الصوره باسم المؤمنين أو المخالفين.

و على كل حال فالتكبير عليه بعد إحراز إسلامه و الضعف فى إيمانه بالمعنى الأخص خمس تكبيرات، لإطلاق ما دل عليها فى الميت الذى لم يعلم خروج غير المنافق و الجاحد للحق و نحوهما ممن علم عدم شموله للمستضعف عنه، و الظاهر إلحاق ولد المستضعف به فى ذلك أيضا، كما أن الظاهر كون الاستضعاف حاله مقابله للإيمان و الخلاف لا تنتفح بالأصل كما ستعرف الإشاره إليه فى مجهول الحال، و الله هو العالم.

و إن جهله و لم يعرف مذهبه سأل الله تعالى أن يحشره مع من يتولاه كما فى القواعد و عن التحرير و الإرشاد و البيان، ل

قول الباقر (عليه السلام) فى صحيح

زراره و محمد بن مسلم(١): «و يقال فى الصلاه على من لا يعرف مذهبه: اللهم إن هذه النفوس أنت أحييتها و أنت أمتها، اللهم و لها ما تولت و احشرها مع من أحبت»

بل فى كشف اللثام أنه المذكور فى المقنع و الهدايه و المقنع و المصباح و مختصره و المهذب و الغنيه بل عن الأخير الإجماع عليه، و لا ينافيه ما عن المعبر و التذكره و المنتهى و نهايه الأحكام و الذكرى و الدروس و جامع المقاصد و غيرها من الدعاء بما فى

خبر ثابت بن أبى المقدم(٢) قال: «كنت مع أبى جعفر (عليه السلام) فإذا بجنازه لقوم من جيرته فحضرها و كنت قريبا منه فسمعته يقول: اللهم إنك خلقت هذه النفوس و أنت تحييها و أنت أعلم بسرئرها و علانيتها و مستقرها و مستودعها، اللهم و هذا عبدك و لا أعلم منه

شرا و أنت أعلم به، و قد جئناك شافعين له بعد موته، فان كان مستوجبا فشفعنا فيه و احشره مع من كان يتولاه»

إذ لا يريدون التعيين، خصوصا و لا صراحه فى الخبر المزبور أن الميت كان مجهول الحال عنده، بل هو من المستبعد، سيما مع كونه من جيرته، بل الأقرب أنه كان مستضعفا، و شفاعته (عليه السلام) فيه لأن له حق الجوار عليه، ففى

صحيح الحلبي أو حسنه(٣) عن الصادق (عليه السلام) المتقدم سابقا «و إن كان المستضعف منك بسبيل فاستغفر له على وجه الشفاعه لا على وجه الولاية»

فإن المراد بالسبيل الحق و بالولاية ولاية أهل البيت (عليهم السلام) كما فى الوافى أى حق من لا ولاية له عليك لا يوجب أن تدعو له كما تدعو لأهل الولاية، بل يكفى لذلك أن يستغفر له على وجه الشفاعه، و ربما يؤيده ما فى

مرسل ابن فضال(٤) عن الصادق (عليه السلام) «الترحم على جهتين جهه الولاية و جهه الشفاعه»

بل فى وافى الكاشانى الترحم على جهه الولاية مثل ما مر من الدعاء للمؤمنين، و على جهه الشفاعه مثل الخبر

١-١ الوسائل- الباب-٣- من أبواب صلاه الجنازه- الحديث ١.

٢-٢ الوسائل- الباب-٣- من أبواب صلاه الجنازه- الحديث ٧ لكن روى عن ثابت أبى المقدم و هو الصحيح.

٣-٣ الوسائل- الباب-٣- من أبواب صلاه الجنازه- الحديث ٤.

٤-٤ الوسائل- الباب-٣- من أبواب صلاه الجنازه- الحديث ٥.

المزبور، ثم قال: و إنما تجوز الشفاعة لمن كان قد استوجبها كالمستضعف إذا كان من الشفيع بسبيل دون غيره، و فى حسن ابن مسلم (١) عن أحدهما (عليهما السلام) السابق الدعاء للمجهول بدعاء المستضعف، كما أن فى

خبر سليمان بن خالد (٢) عن أبى عبد الله (عليه السلام) «تقول: أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، و أشهد أن محمدا رسول الله (صلى الله عليه و آله)، اللهم صل على محمد عبدك و رسولك، اللهم صل على محمد و آل محمد، و تقبل شفاعته، و بيض وجهه، و أكثر تبعه، اللهم اغفر لى و ارحمنى و تب على، اللهم اغفر للذين - إلى آخر الآية (٣) - فإن كان مؤمنا دخل فيها، و إن كان ليس بمؤمن خرج منها»

و فى

صحيح الحلبي (٤) عن الصادق (عليه السلام) «و إذا كنت لا- تدرى ما حاله فقل: اللهم إن كان يحب الخير و أهله فاغفر له و ارحمه و تجاوز عنه».

و كيف كان فلا إشكال فى وجوب الدعاء هنا بعد أن كان الواقع عدم خلوه ممن عرفت وجوب الدعاء لهم و عليهم، نعم الظاهر عدم التوقيت فيه، بل يجب مراعىا لجهل حاله كما أوماً إليه فى المحكى عن الكافى من اشتراط الدعاء له و عليه، بل الأولى مراعاة احتمال الايمان و الخلاف و الاستضعاف، فىأتى بدعاء صالح لذلك كله كما أومى إليه فى بعض النصوص

السابقة، إلا أنه قد يظهر من دعائه فى بعض آخر منها عدم مراعاة استضعافه، و لعله لأن المفروض معلوميه انتفائه أو لندرتة، و منه يعلم فساد احتمال الحكم باستضعافه إذا جهل حاله بتخيل أنه ينقحه أصاله عدم الايمان و الخلاف و إن كان هو لا يخلو من وجه، بناء على بعض التفاسير للمستضعف الذى مرجعه إلى عدم معرفه الحق و عدم معاندته فيه و عدم موالاه أحد بعينه، لكن النصوص و الفتاوى كالصريحه بخلافه و لعله لأن الاستضعاف حاله أخرى متجدده بعد حال الصغر مقابله للايمان و الخلاف

١- ١ الوسائل - الباب - ٣- من أبواب صلاة الجنازه - الحديث ٢.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٣- من أبواب صلاة الجنازه - الحديث ٦.

٣- ٣ سورة المؤمن - الآية ٧.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٣- من أبواب صلاة الجنازه - الحديث ٤.

ينفيها الأصل أيضا، فتأمل.

كما أن ظاهر النصوص و الفتاوى تعليق الحكم على الجهل بمذهبه و نحوه المتحقق مع الظن به، و هو كذلك، ضروره عدم الدليل على الاجتزاء به فى مثل ذلك، نعم لو كان مستنده ظاهر إقراره و نحوه مما علم الاكتفاء به اتجه خروجه حينئذ عن المجهول، لكن فى كشف اللثام تفسير الجاهل بالذى لم يعرف خلافه للحق و إن كان من قوم ناصبه و لا استضعافه و لا عرف إيمانه و لا ظن، ثم قال: فعندى يكفى الظن فى الايمان و لا بد من العلم فى الباقيين، و للنظر فيه مجال و إن كان قد يشهد له بعض النصوص المميزه للمؤمن عن غيره ببعض الأمارات الظنيه، و لتمام البحث فيه محل آخر.

نعم ما فى المدارك الظاهر أن معرفه بلد الميت الذى يعلم إيمان أهلها أجمع كاف فى إلحاقه بهم لا يخلو من قوه، و ربما عد مثله علما فى العاده أو عومل معاملته، و الله أعلم.

و الظاهر أن التكبير على المجهول خمس، إما لإطلاق ما دل على وجوبها للميت المقتصر فى تقييده على معلوم النفاق الذى قد يدعى انسياق الأدله فيه، و إما لأن بها يحصل يقين البراءه من الشغل اليقيني، إذ هو إن كان من ذوى الأربع فلا يقدر زياده الخماسه للاحتياط بعد الكمال، و إن كان من ذوى الخمس فهى فى محلها، فلا حاجه حينئذ فى يقين البراءه إلى التكرار و إن اختلف الصلاتان، لكنه اختلاف هينه عدد لم يعتبر فى القليل منه عدم الزيادة عليه و لو بقصد الاحتياط حتى يتوقف يقين حصول البراءه على التكرار، بل المراد حصول الأربعة فى الخارج و لو كانت فى ضمن خمس لم يقصد بها التشريع المفسد، و تسمع فيما يأتى إن شاء الله الاجتزاء بصلاه واحده للمؤمن و المنافق على أن يشتركا فى الأربعة و يختص المؤمن بالزياده، و أنه و نحوه ليس من التداخل فى شىء، لعدم تعدد الأوامر و إن كان قد تعدد المأمور بالصلاه عليه، فهو نحو الأمر بضرب الرجال الحاصل امثاله بضرب كل واحد و بضربهم جميعا دفعه،

كما هو واضح، فلاحظ و تأمل فإن له نفعاً في المقام، والله أعلم.

و إن كان الميت طفلاً سأل الله أن يجعله مصلحاً لحال أبيه شافعاً فيه لكن في

خبر زيد بن علي (١) عن آباءه عن أمير المؤمنين (عليهم السلام) «أنه كان يقول: اللهم اجعله لأبويه و لنا سلفاً و فرطاً و أجراً»

و في النافع و المحكى عن الفقيه و المقنع و الهدايه و المصباح و مختصره «اللهم اجعله لنا و لأبويه فرطاً» بتقديم «لنا» و حذف السلف و الأجر، و لعله أقربهما من الفرط الذي هو من يتقدم لإصلاح ما يحتاجون اليه كما عن السرائر و المنتهى، بل في الذكرى و عن الجامع الفرط الأجر المتقدم، و في الصحاح بالتحريك الذي يتقدم الوارده فيهيء لهم الأرسان و الدلاء و يمدد الحياض و يستقى لهم و هو فعل بمعنى فاعل، و يقال رجل فرط و قوم فرط أيضاً، و

في الحديث (٢) «أنا فرطكم على الحوض»

و منه قيل للطفل: «اللهم اجعله لنا فرطاً» أى أجراً يتقدمنا حتى نرد عليه، اقتصروا عليه كالمحكى عن المبسوط و النهايه و الاقتصاد و الوسيله و الجامع، كما أنه لعدم و جوب تقديم الأبوين في الدعاء قدم «لنا» عليه، بل يسقط الدعاء بكونه فرطاً لهما إذا لم يكونا مؤمنين، و يختص بالمؤمنين حينئذ، بل في

الدعائم (٣) عن جعفر ابن محمد (عليهما السلام) «أنه كان يقول في الصلاه على الطفل: اللهم اجعله لنا سلفاً و فرطاً و أجراً»

من دون ذكر الأبوين.

و المتجه على ما في الكتاب- من اختصاص الدعاء بالصلاح و الشفاعة لأبيه الذي لم أجد موافقاً له عليه نصاً و فتوى عدا ما عن الكافي في الجملة، فقال: «دعى لوالده إن

١- ١ الوسائل- الباب- ١٢- من أبواب الجنائز- الحديث ١.

٢- ٢ كتر العمال- ج ٧ ص ٢٢١- الرقم ٢٤١٢.

٣- ٣ المستدرک- الباب- ١٢- من أبواب صلاه الجنائز- الحديث ١.

كان مؤمناً، و لهما إن كانا مؤمنين» السقوط و لو كان أبوه خاصه كافراً، لعدم جواز الدعاء له حينئذ، و عدم ذكره غيره، اللهم إلا أن يبدل الدعاء له بالدعاء عليه، و الأمر سهل بناء على عدم وجوب الدعاء هنا كما عن الروض، قال: و فى الدعاء لأبوى لقيط دار الكفر مع الحكم بإسلامه نظر، أقربه ذلك، ثم قال: و الأمر سهل لكونه غير واجب، و فى كشف اللثام و فى وجوب الدعاء هنا الوجهان، و يقوى العدم أنه ليس للميت و لا عليه، قلت: كما أنه يقوى الوجوب ظاهر الفتاوى، نعم الظاهر عدم التوقيت فيه باللفظ المخصوص، و عن

فقه الرضا (عليه السلام) (١) «اللهم اجعله لأبويه و لنا ذخراً و مزيداً و فرطاً و أجراً»

و فى المقنع «اللهم هذا الطفل كما خلقته قادراً و قبضته طاهراً فاجعله لأبويه نورا، و ارزقنا أجره و لا تفتنا بعده» و كذا الغنيه و المحكى عن المهذب لكن فيهما «فرطاً و نورا» بل قد يقال بوجوب الدعاء المزبور فى صلاة الطفل المندوبه فضلاً عن الواجبه، لأن ندب الأصل لا ينافى وجوب الهيئه كالنافله، و

الأحوط المحافظه فى الدعاء على مضمون الخبر المذكور، و الله أعلم.

#### [من السنن إذا فرغ من الصلاة وقف موقفه حتى ترفع الجنازه]

و كيف كان فقد ذكر الأصحاب كما فى كشف اللثام و المحكى عن الروض أنه إذا فرغ من الصلاة وقف موقفه حتى ترفع الجنازه ل

خير حفص بن غياث (٢) عن أبى جعفر عن أبيه عن أمير المؤمنين (عليهم السلام) «أنه كان إذا صلى على جنازه لم يبرح من مكانه حتى يراها على أيدى الرجال»

و فى كشف اللثام و لكونه إماماً خص الحكم بالإمام فى المصباح و مختصره و السرائر و التذكرة و الجامع و الذكري و الدروس، قلت: لكن ظاهر العباره و غيرها بل صرح به الكركى و غيره عدم الفرق بين الامام

١- ١ المستدرک- الباب- ١٢- من أبواب صلاة الجنازه- الحديث ٢.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ١١- من أبواب صلاة الجنازه- الحديث ١ و فيه «عن جعفر عن أبيه عليهما السلام».

و غيره، لقاعده الاشتراك، و ل

خبر يونس (١) «و يقف مقدار ما بين التكييرتين و لا يبرح حتى يحمل السرير من بين يديه»

نعم عن الميسى و ثانى الشهيدين أنه يستثنى من المصلين من يتحقق بهم رفع الجنازه إن لم يتفق من غيرهم، و نحوه فى المدارك مع أنه لا يخلو من نظر إذا لم يصل إلى حد الوجوب، فتأمل جيداً، و الله أعلم.

### [من السنن أن يصلى على الجنائز فى المواضع المعتاده]

و منها ما فى الذكرى ناسبا له إلى الشيخ و الأصحاب أن يصلى عليها أى الجنائز فى المواضع المعتاده و لعله الحجه فى مثله سيما مع تأييده بالتبرك بكثره المصلين فيها، و بأن السامع بموته يقصدها فيحصل كثره المصلين عليه المعلوم رجحانها حتى

قال الصادق (عليه السلام) فى الصحيح عن عمر بن يزيد (٢): «إذا مات الميت فحضر جنازته أربعون رجلاً من المؤمنين فقالوا: اللهم إنا لا نعلم منه إلا خيراً و أنت أعلم به منا قال الله تبارك و تعالى: قد أجزت شهادتكم و غفرت له ما أعلم مما لا تعلمون».

و لو صلى عليها فى المساجد جاز بلا خلاف فيه بيننا، بل عن المنتهى الإجماع عليه، للأصل و

خبر البقباق (٣) سأل الصادق (عليه السلام) «هل يصلى على الميت فى المسجد قال: نعم»

و مثله محمد بن مسلم (٤) نعم الظاهر الكراهه كما صرح بها جماعه، بل عن الروض و جامع المقاصد نسبتها إلى الأصحاب كما عن المعتمد نسبتها إلى روايتهم، بل عن مجمع البرهان الإجماع عليها إلا فى مكه، كالخلاف قال فيه: يكره أن يصلى عليها فى المساجد إلا بمكته إلى أن قال: دليلنا إجماع الفرقه، و فى

خبر أبى بكر بن عيسى بن أحمد العلوى (٥) قال: «كنت فى المسجد و قد جىء بجنازه فأردت أن

أصلى عليها فجاء أبو الحسن الأول (عليه السلام) فوضع مرفقه فى صدرى فجعل يدفعنى حتى

١- ١ الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب صلاه الجنازه - الحديث ١٠.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٩٠ - من أبواب الدفن - الحديث ١.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٣٠ - من أبواب صلاه الجنازه - الحديث ١.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٣٠ - من أبواب صلاه الجنازه - الحديث ١.

٥- ٥ الوسائل - الباب - ٣٠ - من أبواب صلاه الجنازه - الحديث ٢.

خرج من المسجد، ثم قال: يا أبا بكر، إن الجنائز لا يصلى عليها فى المساجد»

لكنه كما ترى عام لا استثناء فيه لمكه كما سمعته من معقد إجماع الخلاف و المحكى عن مجمع البرهان و عن المنتهى تعليقه مع ذلك بأنها كلها مسجد، فلو كرهت الصلاة فى بعض مساجدها لزم التعميم فيها أجمع، لكنه كما ترى، فالعمده حينئذ فى التخصيص الإجماع المزبور إن تم، و من الغريب ما فى المدارك من نفي الكراهه مطلقا لما سمعته من خبر الجواز الذى لا ينافى ما دل على الكراهه، بل لم أجد موافقا له على ذلك سوى ما يحكى عن أبى على «لا بأس بها فى الجوامع و حيث يجتمع الناس على الجنازه دون المساجد الصغار» نعم يمكن القول بارتفاعها لو اعتيدت، و لذا استحبابها فى البيان فى المواضع المعتاده و لو فى المساجد مع أنه لا يخلو من نظر واضح.

و منها صلاتها جماعه للتأسى و الإجماع بقسميه على ذلك و على عدم وجوبها، فيكفى صلاتها فرادى، كما أنه يكفى فيها صلاه واحد و لو امرأه بلا خلاف فيه بيننا نضا و فتوى و

قول النبى (صلى الله عليه و آله) (١): «صلوا»

لا يدل على اشتراط الجمع، فان الخطاب هنا كما فى الذكرى لكل واحد لا للجميع، و إلا لوجبت على عامه الناس، فلا يشترط الاثنان و لا الثلاثه حينئذ، و اشتراط الأربعة لأنهم الحمله للجنازه غلط ناش عن اتباع الهوى، و الاعراض عن ذوى الهدى (عليهم السلام)، إذ لا تلازم بين عدد الحمل و المصلين، على أن الاتفاق حاصل على جواز حمل واحد.

و منها الجهر للإمام فى التكبير، لأن كثيرا من الرواه حكى عدد التكبير من فعل النبى و الأئمه (عليهم الصلاة و السلام)، و هو لا يحصل غالبا إلا بسماعه، فيتأسى بهم، و ظهور مساواتها المكتوبه فى ذلك، خصوصا بعد معلوميه الحكمه فى الجهر فيها، و هى أعلام من خلفه ليقتدى به، بل الظاهر استحباب جهره بباقي الأذكار حتى الدعاء،



لإطلاق الدليل المزبور، خلافا لما عن الفاضلين من استحباب السر في الدعاء سواء فعلت ليلا أو نهارا، لأنه أبعد من الرياء، فيكون أقرب إلى الإجابة، و ل

خبر أبي همام (١) عن الرضا (عليه السلام) «دعوه العبد سرا دعوه واحده تعدل سبعين دعوه علانيه»

و هو كما ترى، نعم لا يبعد استحباب الإسرار للمأموم مطلقا كالمكتوبه، لإطلاق دليله.

و منها الاجتهاد في الدعاء للمؤمن كما في الخبر (٢) إلى غير ذلك من المندوبات التي يتسامح في سننها، و لا يخفى كيفيه تحصيلها من النصوص، نعم لا يستحب فيها دعاء الاستفتاح عندنا و لا التعوذ و التكييرات الست قبلها، لابتنائها على التخفيف، و لما مر من صفتها، و الله أعلم.

### [في مكروهات صلاة الميت]

و يكره الصلاه على الجنازه الواحده مرتين وفاقا للأكثر، بل المشهور نقلا و تحصيلا، بل في الغنيه الإجماع عليه جماعه و فرادى من مصل واحد و متعدد كما صرح به بعضهم، و كالصريح من آخر فضلا عن إطلاق المصنف و غيره، ل

خبر وهب بن وهب (٣) عن جعفر عن أبيه (عليهما السلام) «إن رسول الله (صلى الله عليه و آله) صلى على جنازه فلما فرغ جاءه ناس فقالوا: يا رسول الله لم ندرك الصلاه، فقال: لا يصلى على جنازه مرتين و لكن ادعوا لها»

و نحوه خبر إسحاق بن عمار (٤) عن الصادق (عليه السلام)، بل رواه

الحسين بن علوان (٥) في المحكى عن قرب الاسناد عن جعفر عن أبيه (عليهما السلام) لكن قال: «إن رسول الله (صلى الله عليه و آله) صلى على جنازه فلما فرغ جاء قوم لم يكونوا أدر كوها، فكلموا رسول الله (صلى الله عليه و آله) أن يعيد

الصلاه فقال لهم: قد قضيت الصلاه عليها و لكن ادعوا لها»

إلا أنه للضعف

١- ١ الوسائل- الباب- ٢٢- من أبواب الدعاء- الحديث ١ من كتاب الصلاه.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٢٠- من أبواب الدعاء من كتاب الصلاه.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٦- من أبواب صلاه الجنازه- الحديث ٢٤.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ٦- من أبواب صلاه الجنازه- الحديث ٢٣.

٥- ٥ الوسائل- الباب- ٦- من أبواب صلاه الجنازه- الحديث ١٣.

فى السند و المعارضه بالأصل و إطلاق الأمر بالصلاه فى وجه، و

قول الصادق (عليه السلام) فى موثق عمار(١)«الميت يصلى عليه ما لم يوار بالتراب و إن كان قد صلى عليه»

و موثق يونس (٢)عنه (عليه السلام) أيضا، سأله «عن الجنازه لم أدركها حتى بلغت القبر أصلى عليها قال: إن أدركتها قبل أن تدفن فإن شئت فصل عليها»

و قول الباقر (عليه السلام)(٣)فى خبر جابر: «إن رسول الله (صلى الله عليه و آله) صلى على جنازه امرأه من بنى النجار فوجد الحفره لم يمكنوا فوضعوا الجنازه فلم يجىء قوم إلا قال لهم: صلوا عليها»

و إطلاق الأخبار(٤)بالصلاه على القبر لمن فاتته، و غير ذلك حملت على الكراهه، بل لو لا التسامح فيها و فتوى المشهور بها بل قيل: إنه إجماع أمكن نفيها، و حمل تلك النصوص على التقيه، لأن الكراهه محكيه عن ابن عمر و عائشه و أبى موسى و الأوزاعى و أحمد و الشافعى و مالك و أبى حنيفه، و أسندوه إلى

على (عليه السلام)، بل قد يؤيده عاميه بعض رجال السند، بل لا يبعد إرادته التعريض بهم فى الموثقين المزبورين، و لعله لذا حكى فى المفاتيح عن بعضهم استحباب التكرير مطلقا، و فى كشف اللثام عن ابن سعيد إذا صلى على جنازه ثم حضر من لم يصل عليها صلى عليها و لا بأس أن يؤم به الإمام الذى صلى أولا، قال فى الكشف: و ظاهره نفي الكراهه و قد أجاد فى نفيه البأس عن تكرير الامام لما تظافر من أخبار تكرير النبى (صلى الله عليه و آله) على حمزه(٥)و فاطمه بنت أسد(٦)و أمير المؤمنين (عليه السلام) على سهل (٧)و شيث على آدم (عليه السلام)(٨)قلت: و ظاهره هو أيضا نفيها عن تكرير

- 
- ١-١ الوسائل - الباب - ٦- من أبواب صلاه الجنازه- الحديث ١٩.
  - ٢-٢ الوسائل - الباب - ٦- من أبواب صلاه الجنازه- الحديث ٢٠.
  - ٣-٣ التهذيب ج ٣ ص ٣٢٥ الرقم ١٠١٢ المطبوع فى النجف.
  - ٤-٤ الوسائل - الباب - ١٨- من أبواب صلاه الجنازه.
  - ٥-٥ الوسائل - الباب - ٦- من أبواب صلاه الجنازه- الحديث ٧.
  - ٦-٦ الوسائل - الباب - ٦- من أبواب صلاه الجنازه- الحديث ٨.
  - ٧-٧ الوسائل - الباب - ٦- من أبواب صلاه الجنازه- الحديث ١.
  - ٨-٨ الوسائل - الباب - ٦- من أبواب صلاه الجنازه- الحديث ٤.

الامام، فمن الغريب توقف بعض متأخري المتأخرين في الجواز مطلقا، أو للمصلى الواحد غير الإمام الذى ظاهر الأصحاب الإجماع عليه هنا و فيما يأتى، بل يمكن دعوى تواتر النصوص، بخلاف الأول فى الجملة، بل فى كشف اللثام أنه مقتضى الأصل، بل مقتضى تخيير الكركى بين نيته الوجوب و الندب فى المعاده أن السقوط بالأول كان رخصه، خصوصا بالنسبه إلى غير المصلى أولا الذى لا ريب فى شمول الخطاب له، و أقصى الدليل أن له الاجتزاء بما وقع من فعل الغير، أما إذا لم يردده فهو من المخاطبين بذلك الخطاب، فيكون فعله

واجب، و لا يقدر جواز الترك فى خصوص ذلك بعد أن كان أصل الفعل غير جائز الترك، فتأمل جيدا.

و كيف كان فلا إشكال فى أصل الجواز، إنما البحث فى الكراهه، و الأقوى بعد التسامح بها ثبوتها مطلقا، لما عرفت من إطلاق النصوص و معقد الإجماع، خلافا لابن إدريس فخصها بالجماعه، لأن الصحابه صلوا على رسول الله (ص) فرادى كما عن

إعلام الورى بأعلام الهدى للطبرسى عن كتاب أبان بن عثمان أنه حدث عن أبى مريم (١) عن أبى جعفر (عليه السلام) «أن عليا (عليه السلام) قال: إن رسول الله (صلى الله عليه و آله) إمامنا حيا و ميتا، فدخل عليه عشره عشره، و صلوا عليه يوم الاثنين و ليله الثلاثاء حتى الصباح، و يوم الثلاثاء حتى صلى عليه كبيرهم و صغيرهم و ذكرهم و أنثاهم و ضواحي المدينه بغير إمام»

و قال الصادق (عليه السلام) فى صحيح الحلبي أو حسنه (٢): «أتى العباس عليا أمير المؤمنين (عليه السلام) فقال: يا على إن الناس قد اجتمعوا أن يدفنوا رسول الله (صلى الله عليه و آله) فى بقيع المصلى، و أن يؤمهم رجل منهم، فخرج أمير المؤمنين (عليه السلام) إلى الناس فقال: أيها الناس إن رسول الله (صلى الله عليه و آله)

١- ١ الوسائل - الباب - ٦ - من أبواب صلاه الجنازه - الحديث ١٠.

٢- ٢ أصول الكافي - ج ١ ص ٤٥١ «باب مولد النبى ص و وفاته» ٣٧.

إمامنا حيا و ميتا، و قال: إني أدفن رسول الله (صلى الله عليه و آله) في البقعة التي قبض فيها، ثم قال على الباب فصلى عليه ثم أمر الناس عشرة عشره يصلون عليه و يخرجون»

و فى المروى عن الاحتجاج عن سليم بن قيس (١) عن سلمان «أنه (صلى الله عليه و آله) لما غسله على (عليه السلام) و كفته أدخلنى و أدخل أبا ذر و المقداد و فاطمه و حسنا و حسينا (عليهم السلام) فتقدم و صفنا خلفه فصلى عليه، ثم أدخل عشره من المهاجرين و عشره من الأنصار فيصلون و يخرجون حتى لم يبق أحد من المهاجرين و الأنصار إلا صلى عليه»

و لجماعه من الأصحاب منهم- كما قيل- الشيخ فى الخلاف مدعيا عليه إجماع الفرقه و الشهيدان و الكركى فخصوصا بالمصلى الواحد مطلقا كما هو ظاهر جماعه، أو غير الامام كما فى المدارك و ظاهر كشف اللثام و المحكى عن الروض، أو إذا لم يناف التعجيل، و إلا فتكره مطلقا كما عن بعضهم، و عن المنتهى التردد فى كراهه صلاه من لم يصل بعد صلاه غيره، و عن التذكرة و نهايه الأحكام بعد أن استقرب فيهما الكراهه مطلقا قال: «إن الوجه التفصيل فان خيف على الميت ظهور حادثه به كره تكرار الصلاه، و إلا فلا» و

عن الحسن بن عيسى «أنه لا بأس بالصلاه على من صلى عليه مره»

و لا ريب فى ضعف الجميع.

نعم يقوى ارتفاع الكراهه مطلقا فى ذى الفضل و الشرف الأخرى كما يظهر من نصوص تكرار الصلاه على النبى (صلى الله عليه و آله) و حمزه و سهل بن حنيف و فاطمه بنت أسد، أما غيرهم فالكراهه مطلقا، لما عرفت من النصوص السابقه، و معقد الإجماع المعتضد بالشهره العظيمة التى لا ينافيها ما تسمعه منهم من جواز الصلاه على المدفون يوما و ليله كما ظنه الشهيد حتى أنه لأجله حمل كلامهم هنا على تكرارها للمصلى الواحد، إذ فيه أن الجواز لا ينافى الكراهه، على أنه يمكن اختصاصها بما قبل الدفن، كما أنه يمكن حمل كلامهم هناك على من دفن بغير صلاه و إن كان بعيدا كما ستعرف، كما أنه لا ينافى

دليل الكراهه الموثقان (١) و خبر جابر (٢) المتقدمه المحموله على بيان الرخصه، و إن كان الأخير منها مشتقاً على الأمر، إلا أنه لما كان في مقام توهم عدم المشروعيه لم يمنع حملها على ما لا ينافي الكراهه التي لا يقدر في ثبوتها ضعف خبري إسحاق (٣) و وهب (٤) خصوصاً بعد انجبارهما بما عرفت، و احتمالهما نفى الوجوب، و الخوف على الميت لا ينافي الظهور الذي هو الحجة في غيرها من الاحكام فضلاً عنها، كاحتمال أنهم سألوه الإعادة كما في

خبر ابن علوان (٥) على أنه بعد تسليمه لا- يمنع إطلاق اللفظ الشامل للمورد وغيره، و منه يظهر دلالة خبر ابن علوان على المطلوب، و إجماع الخلاف لم نتحققه فيه، بل لا صراحة فيه في الخلاف و إن كان قد اقتصر على المصلي الواحد، و التكرار على النبي (صلى الله عليه و آله) و فاطمه و سهل و حمزه لما ذكرنا من عدم الكراهه إذا كان الميت من أهل الفضل و الشرف لا لعدمها في الفرادى مطلقاً كما ظنه الحلبي أو في غير الامام كما سمعته من غيره، بل ربما ظهر من المجلسي و المحدث البحراني أن الصلاة المكرره على النبي (صلى الله عليه و آله) غير ما نحن فيه، و إنما كانوا يدورون حوله و يدعون له، و إن كان فيه ما فيه، لكن قد يؤيده

خبر أبي مريم الأنصاري (٦) قال الباقر (عليه السلام): «كيف كانت الصلاة على النبي (صلى الله عليه و آله)؟ فقال: لما غسله أمير المؤمنين (عليه السلام) و كفنه سجاة ثم أدخل عليه عشره فداروا حوله، ثم وقف أمير المؤمنين (عليه السلام) في وسطهم فقال: إِنَّ اللَّهَ وَ مَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ

- 
- ١- ١ الوسائل - الباب - ٦- من أبواب صلاة الجنائز - الحديث ١٩ و ٢٠ من كتاب الطهارة.
  - ٢- ٢ التهذيب ج ٣ ص ٣٢٥- الرقم ١٠١٢ المطبوع في النجف.
  - ٣- ٣ الوسائل - الباب - ٦- من أبواب صلاة الجنائز - الحديث ٢٣.
  - ٤- ٤ الوسائل - الباب - ٦- من أبواب صلاة الجنائز - الحديث ٢٤.
  - ٥- ٥ الوسائل - الباب - ٦- من أبواب صلاة الجنائز - الحديث ١٣.
  - ٦- ٦ أصول الكافي ج ١ ص ٤٥٠ «باب مولد النبي ص و وفاته» ٣٥.

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَ سَلِّمُوا تَسْلِيمًا، فيقول القوم كما يقول حتى صلى عليه أهل المدينة و العوالي»

و في

خبر جابر (١) عن الباقر (عليه السلام) «انه قال أمير المؤمنين (عليه السلام): سمعت رسول الله (صلى الله عليه و آله) يقول في صحته و سلامته إنما نزلت هذه الآية في الصلاة على بعد قبض الله لى»

و في

صحيح أبي مريم (٢) المروى عن التهذيب «أنه سأل الباقر (عليه السلام) أيضا كيف صلى على النبي (صلى الله عليه و آله)؟

فقال: سجدى بثوب و جعل وسط البيت فإذا دخل قوم داروا به و صلوا عليه و دعوا له ثم يخرجون و يدخل آخرون»

و أما منافاه التعجيل و خوف الحادته فلم أجد فى النصوص لها أثرا، فالمتجه فيها ملاحظه الترجيح، و ربما كان فى بعض الأحوال محرما فضلا عن أن يكون مكروها، كما هو واضح، و الله أعلم.

### [مسائل خمس]

#### اشاره

مسائل خمس

### [المسألة الأولى من أدرك الإمام فى أثناء الصلاة]

الأولى من أدرك الإمام فى أثناء الصلاة كان له الدخول معه بلا خلاف فيه بيننا، بل الإجماع بقسميه عليه و لو فى الدعاء بين التكبيرتين، لإطلاق دليل الجماعه فضلا عن إطلاق نصوص المسبوق (٣) سيما

خبر الدعائم (٤) عن جعفر بن محمد عليه السلام «من سبق ببعض التكبيرات فى صلاة الجنازه فليدخل معهم، فإذا انصرفوا أتم ما بقى عليه و انصرف و إذا دخل معهم فليكبّر و ليجعل ذلك أول صلاته»

فما عن بعض العامه من وجوب انتظار التكبيره فى الدخول فى غير محله قطعا حتى بالنسبه إلى ما ابتدعه من القياس، بل الظاهر أنه ينوى الوجوب فى فعله كغيره من المأمومين و المنفرد، لبقاء تناول الخطاب

١- ١ أصول الكافى - ج ١ ص ٤٥١ «باب مولد النبى ص و وفاته» ٣٨.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٦ - من أبواب صلاة الجنازه - الحديث ١٦.

٣-٣ الوسائل - الباب - ١٧ - من أبواب صلاة الجنائز - من كتاب الطهارة.

٤-٤ دعائم الإسلام ج ١ ص ٢٨٢.

له، بل لا ينافى الاستداه على ذلك فراغهم منه قبله بناء على حرمة قطع العمل عليه، بل و كذا لو قلنا بجواز القطع له كغيره من المصلين كما جزم به الأستاذ في كشفه، و هو قوى جدا اقتصارا في حرمة إبطال العمل على ذات الأركان المكتوبه أو الأعم منها و النافله كما أوضحناه في محله، لكن جواز القطع له من هذه الحثيه لا- ينافى الاستداه على الوجوب الذى حصل من تناول الخطاب لهذا المتلبس الشامل بإطلاقه حال فراغهم من الفعل قبله، فان أتم اندرج في الممتلين بالخطاب

الذين يسقط بفعلهم إرادته من الغير و فراغهم قبله إنما يسقط ابتداء الفعل لا- إتمامه الحاصل من الأمر بالفعل و إن كان غير واجب عليه كالمصلى الذى لم يسبق بصلاه، بل هو أولى منه بذلك، و احتمال الفرق بأنه يترك إلى بدل بخلاف المسبوق كما ترى، و إن قطع اختص الامتثال بغيره و سقط عنه إعادة الفعل بما وقع منهم، فتأمل جيدا فإنه دقيق نافع.

و كيف كان فإذا دخل معه تابعه في التكبير لا في الدعاء، بل يحافظ على ما يراد منه من التشهد في أول تكبيره و الصلاه في الثانيه و هكذا كما نص عليه الفاضل في المحكى عن المنتهى لإطلاق دليل وجوب ذلك، و ل خبر الدعائم (١) و لأنه كالإتمام بالفريضه، فإذا فرغ الإمام أتم ما بقى عليه من التكبيرات و جوبا إن قلنا بحرمة القطع، نعم على كل حال لا يجتري بما وقع منه في حصول الصلاه منه بلا خلاف أجده فيه، بل في الخلاف الإجماع صريحا، و في غيره ظاهرا عليه، ل

صحيح العيص (٢) سأل الصادق (عليه السلام) «عن الرجل يدرك من الصلاه على الميت تكبيره فقال: يتم ما بقى»

كما أن

زيد الشحام (٣) سأل أيضا «عن الصلاه على الجنائز إذا فات الرجل منها التكبيره أو الثنتان أو الثلاث فقال: يكبر ما فاته»

و قال الباقر (عليه السلام) لجابر (٤):

١- ١ دعائم الإسلام ج ١ ص ٢٨٢.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١٧ - من أبواب صلاه الجنازه - الحديث ٢.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ١٧ - من أبواب صلاه الجنازه - الحديث ٣.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ١٧ - من أبواب صلاه الجنازه - الحديث ٤.



«تقضى ما فاتك»

و النبوى (١) «ما أدركتم فصلوا و ما فاتكم فاقضوا»

و غير ذلك مما تسمعه، فما فى

خبر إسحاق بن عمار (٢) عن أبى عبد الله عن أبيه (عليهما السلام) «ان عليا (عليه السلام) كان يقول: لا يقضى ما سبق من تكبير الجنائز»

قاصر عن المعارضه من وجوه، خصوصا بعد موافقته للمحكى عن ابن عمر و جماعه من العامه، بل فى كشف اللثام احتمال إرادته أنه ليس بقضاء، أو أن المقضى ما بقى لا ما سبق، قلت: لكن عن بعض النسخ ما بقى، و قد يحتمل عدم وجوب القضاء لما قلناه من جواز القطع أو صلاه الجنازه أو غير ذلك مما لا بأس به بعد ما عرفت من قصوره عن المقاومه من وجوه.

و حملة الشيخ على أنه لا- يقضى مع الدعوات بل ولاء و فيه أنه مبنى على كون الإتمام كذلك، كما هو خيره المصنف و المحكى عن الصدوق و الشيخ و غيرهم، بل فى كشف اللثام أنه المشهور، بل فى المعبر نسبتة إلى الأصحاب، و ظاهرهم تعيين ذلك مطلقا، بل عن المنتهى التصريح به، قال: لأن الأدعية فات محلها

فتفوت، أما التكبير فليسرعه الإتيان به كان مشروع القضاء، قلت: و الأولى الاستدلال ب

قول الصادق (عليه السلام) فى صحيح الحلبي (٣): «إذا أدرك الرجل التكبير و التكبيرتين من الصلاه على الميت فليقض ما بقى متتابعا»

و خبر على بن جعفر (٤) المروى عن كتاب مسائله سأل أخاه (عليه السلام) «عن الرجل يدرك تكبيره أو ثنتين على ميت كيف يصنع؟ قال: يتم ما بقى من تكبيره و يبادر رفعه و يخفف»

فيقيد بهما ما دل على وجوب الأدعية المزبوره، و يخص عموم ما بقى و ما فات و نحوه، بل فى الحدائق يؤيده الاتفاق على الوجوب الكفائى، و لا ريب أنه قد سقط الواجب حينئذ عن هذا المصلى بصلاه

١- ١ سنن البيهقى ج ٤ ص ٤٤.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١٧ - من أبواب صلاه الجنازه - الحديث ٦.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ١٧ - من أبواب صلاه الجنازه - الحديث ١.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ١٧ - من أبواب صلاه الجنازه - الحديث ٧.

القوم على جنازه، لكن قد يشكل مع كون التعارض من وجه بأن التقييد بالتتابع جار على الغالب من خوف الفوات يرفع الجنازه أو إبعادها أو قلبها عن الهيئه المطلوبه فى الصلاه، فيسقط الدعاء حينئذ، و يبقى التكبير الذى هو الركن الأعظم فيها، و من هنا كان خيره الفاضل فى بعض كتبه و ابن فهد و العليين و الصيمرى و ثانى الشهيدين و الأصبهانى و غيرهم على ما حكى عن بعضهم وجوب الدعاء إذا لم يخف الفوات، بل فى المحكى عن البحار نسبتة إلى الأكثر للأصل و العموم و

الإطلاق الذى لا يعارضه التقييد المزبور بعد ما عرفت، بل فى كشف اللثام «و لا يعارضه أيضا سقوط الصلاه بفعل السابقين فضلا عن أجزاءها، فإن المسبوق لما ابتداء كانت صلاته واجبه، و وجوبها مستمر إلى آخرها، و إلا لم يجب إتمام ما بقى من التكبيرات» و إن كان فيه نظر يعرف مما قدمناه فى أول البحث، و منه يعلم سقوط أصل التأييد بذلك، بل و ما فى الرياض من الجواب عن أصل الإشكال بأنه حسن لو كان متعلق الوجوب هو نفس الدعاء لا الصلاه، و ليس كذلك، بل المتعلق هو الصلاه، و ليس الكلام فيه، بل فى وجوب الدعاء، و هو فى حق من دخل فى الصلاه عينى، للأمر الذى هو حقيقه فيه، فلا إجماع على كفايته بل لعل

قوله (عليه السلام) فى خبر على بن جعفر(١): «و يخفف»

إشاره إلى الإتيان بأقل المجزى من الدعاء، بل

مرسل القلانسى (٢) عن أبى جعفر (عليه السلام) «فى الرجل يدرك مع الإمام فى الجنازه تكبيره أو تكبيرتين فقال: يتم التكبير و هو يمشى معها، فإذا لم يدرك التكبير كبر عند القبر، فإن أدركهم و قد دفن كبر على القبر»

مشعر بالاشتغال بالدعاء، إذ لو والى لم يبلغ الحال إلى المشى، لكن فى الذكرى فى وجه الإشعار أنه لو والى لم يبلغ الحال إلى الدفن، و فيه أن ظاهر الخبر كما اعترف به

فى الحدائق و كشف اللثام أنه إن لم يدرك الصلاه على الميت صلى عليه عند القبر، فان لم

١- ١ الوسائل- الباب- ١٧- من أبواب صلاه الجنازه- الحديث ٧.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ١٧- من أبواب صلاه الجنازه- الحديث ٥.

يدرکہا قبل الدفن فبعده، و ليس من مسأله المسبوق فى شىء .

و حينئذ يبقى ما فى المتن و المبسوط و النهايه و النافع و المعتمر و التحرير و القواعد و التذکره و نهايه الأحكام و الدروس و البيان و جامع المقاصد و كشف الالتباس و الروض و مجمع البرهان على ما حکى عن بعضها من أنه إن رفعت الجنازه أو دفنت أتم و لو على القبر بلا دليل لانحصاره فيه فيما أجد، و قد استدل به جماعه منهم المصنف عليه، و الأصل و إطلاق الأمر بالإتمام و النهى عن الابطال بعد تسليمه لا يفى بتمام الإطلاق قطعاً، فالتوجه حينئذ الصحه فيما وافق من أفراده اشتراط الاستقبال و عدم البعد و نحوهما دون غيره، و يسهل الخطب ندره ذلك مع التابع سيما الدفن، و إن قال فى كشف اللثام:

و يقرب الدفن قبل الإتمام أن لا- يكون للميت كفن فيكون فى القبر مستور العوره، و لعله لشده ندرته فى الفرض تركه فى المحكى عن الخلاف و المقنعه و الوسيله فاقترضوا على وصل الرفع خاصه، بل فى الأول الإجماع عليه، كما أنه لما ذكرنا حکى عن جماعه تقييد الإتمام بالدعاء مشياً لو رفعت بما إذا كان إلى سمعت القبلة و لم يفت شرط من الصلاه، و إلا وجب التكبير ولاء، قال فى جامع المقاصد- بعد أن حکى عن الذکرى إشعار الخبر بالاشتغال بالدعاء-: و هو حسن، لكن لو كان مشيهم إلى غير سمعت القبلة، أو بحيث يفوت به شرط الصلاه لم يبعد القول بوجوب موالاه التكبير» قلت: على أنه مبنى على عدم اشتراط الاستقرار فى صلاه الجنازه، و الذى يقوى فى النظر القاصر أن مراد الأصحاب خصوصاً المصنف و غيره ممن اعتبر الولاء بالإتمام و لو رفعت على أيدي الرجال أو دفنت فى ذلك الموقف، لإطلاق الأمر به الشامل لحالتي الرفع و الدفن رداً على من قال من العامه بالبطلان بالرفع كما أوماً إليه فى الخلاف و التذکره و غيرهما، لا أن المراد الاشتغال بالإتمام ماشياً معها إلى أن ينتهى إلى الدفن، فان ذلك من المستبعد فرضه مع الولاء، كما أنه من المستبعد بل المقطوع بعدمه إرادته الإتمام و لو على القبر مفصولاً بزمان

و لو طال أى إن رفعت أو دفنت و لم يمكن الإتمام مراعيًا للشرائط أتم بعد التمكن منها و لو على القبر، بل هو من الأغلاط و الخرافات، فحيث لم يحتج الأصحاب فيما ذكروه من الحكم المزبور إلى الخبر المذكور، بل يكفى فيه إطلاق الأمر بالإتمام، فتأمل جيداً.

ثم إن ظاهر إطلاق النص و الفتوى إتمام ما بقى عليه مع بقاء الجنازه بحالها من غير حاجه إلى تقدم لو كان بعيداً، و لا إلى تأخر من كان فاصلاً بينه و بين الجنازه من المأمومين و لا غير ذلك مما يحتاج إليه غير المأموم، بل ظاهر إطلاقهما معاملته على الحال السابق له من المأموميه، مع احتمال اعتبار شرائط المنفرد له كالمنفرد باختياره، و الله أعلم.

### [المسألة الثانية إذا سبق المأموم الإمام بتكبيره أو ما زاد]

المسألة الثانية إذا سبق المأموم الإمام بتكبيره أو ما زاد غير الأولى استحب له إعادتها مع الامام كما فى القواعد و التحرير و التذكرة و الإرشاد و نهايه الأحكام على ما حكى عن بعضها، و ظاهر الجميع و لو عمداً كما أن ظاهرها مع بقاء المأموميه و عدم نيه الانفراد، كظهور عدم البطلان بذلك كالفريضة، لأن الفئات المتابعه، و هى أمر خارجى لا شرطى، أما عدم الوجوب مع العمد فظاهر، بل مقتضى مساواه الائتمام فيها للفريضة البطلان إن أعاد، لاستلزامها زياده التكبير الذى هو كالركوع فى الركنيه القادح زيادتها و نقصها، و لذا توقف فى الذكرى و جامع المقاصد و المحكى عن الروض فيها من ذلك، و من أنها ذكر، فلا يقدح زيادتها، بل عن المسالك و حاشيه الميسرى أنه يستمر متأنياً حتى يلحقه الامام، و ظاهرهما الوجوب كما فى الفريضة، لكن قد يمنع ركنيه التكبير بهذا المعنى، كما عن الأردبيلي أنه غير واضح.

نعم لا ريب فى الإثم بالتشريع مع قصد الجزئيه، إلا أن إبطاله - مع عدم إدخاله فى ابتداء النيه، و ليس فى نصوص المقام نحو ما فى الفريضة من

قوله (١): «من

١- ١ الوسائل - الباب - ١٩ - من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه - الحديث ٢ و ليس فيه كلمه «أو نقص».

زاد فى صلّاته أو نقص»

إلى آخره- محل نظر بل منع، أقصاه الإثم، لكن لعل إطلاق من عرفت ندب الإعادة فضلا عن الجواز، لما فى

قرب الاسناد للحميرى عن على بن جعفر(١) سأل أخاه (عليه السلام) «عن الرجل يصلى له أن يكبر قبل الامام قال: لا يكبر إلا مع الإمام، فإن كبر قبله أعاد التكبير»

و هو و إن عم لكن الحميرى أوردته فى باب صلاه الجنازه، و لعدم اجتماع شرائط صلاحيته للوجوب حمل على الندب على أن فى الوسيله و البيان و المحكى عن المبسوط و القاضى ما يظهر منه الوجوب، بل فى كشف اللثام أنه ظاهر الأ-كثر خصوصا القاضى و إن كنا لم نتحقق غير من سمعت، و لعله لظاهر الخبر المزبور، لكن فى كشف اللثام «و كأنه لا- نزاع أى بين القول بالوجوب و القول بالندب، لجواز انفراده عن الامام متى شاء، فله أن لا يعيد إلا إذا استمر على الائتمام، و لذا استدل عليه فى التذكرة و النهايه و المنتهى بإدراك فضيله الجماعه، فالجماعه إن أرادوا الوجوب فبمعنى توقف استمرار الائتمام عليها، و فيه- مع أن من المأمومين من لا يجوز له الانفراد هنا، و هو البعيد عن الجنازه و من لا يشاهدها، و لا يكون منها على الهيئه المعبره- أنه خلاف الظاهر من كلماتهم إن لم

يكن الصريح، كما هو واضح بأدنى تأمل، و لعل المراد من دليل التذكرة إدراك فضيله الجماعه بما يعيده من التكبيره لا أن المراد عدم الانفراد.

و من ذلك كله ظهر لك الحال فى الساهى و الظان تكبير الإمام، فإنه و إن قلنا فى الفريضه تجب عليه الإعادة مع الامام للدليل يمكن القول بعدمه هنا، للأصل، و حصول تكبيره الصلاه، إذ الظاهر أنها الواقعه منه لا المعاده مع الامام، و لذا لم تبطل صلّاته فى المخالفه عمدا إذا لم يعد معه و إن كان قد أثم بتفويت المتابعه، فمع السهو لا إثم بفواتها، و رجوع الساهى فى الفريضه للدليل، فالتعدى فى غير محله، نعم لا يبعد القول

بالندب لإطلاق الخبر المزبور الذى قد عرفت قصوره عن إثبات الوجوب و إن كان هو أو التساوى مع الفريضة مستند الوجوب فى ظاهر من عرفت، فتأمل جيدا، والله أعلم.

### [المسألة الثالثة لا خلاف فى عدم جواز تأخير الصلاة إلى الدفن]

المسألة الثالثة لا- خلاف فى عدم جواز تأخير الصلاة إلى الدفن على القبر اختيارا، بل الإجماع بقسميه عليه، بل كاد يكون ضروريا، و قد تقدم الإشاره إلى ذلك، و ليس المراد من الفتاوى و بعض النصوص الآتية الرخصه فى التأخير قطعا كما ستعرف، إلا أن الظاهر عدم سقوطها بذلك لو كان عمدا فضلا عما لو كان عن عذر بلا خلاف صريح أجده إلا من المصنف فى المعبر و المحكى عن الفاضل فى بعض كتبه، و مال إليه فى المدارك، و لا ريب فى ضعفه، للأصل و إطلاق دليل الوجوب، و فحوى نصوص الجواز ك

قول الصادق (عليه السلام) فى صحيح هشام بن سالم (١): «لا بأس أن يصلى الرجل على الميت بعد ما يدفن»

و فى

خبر مالك مولى الجهم (٢) و مرسل الصدوق «إذا فاتتك الصلاة على الميت حتى يدفن فلا بأس بالصلاة عليه و قد دفن»

و فى

خبر عمر بن جمع (٣) «كان رسول الله (صلى الله عليه و آله) إذا فاتته الصلاة على الميت صلى على القبر»

و فى

الذكرى روى (٤) «أن النبى (صلى الله عليه و آله) صلى على قبر مسكينه دفنت ليلا»

و خبر القلانسى (٥) المتقدم سابقا، ضروره أنه يمكن دعوى لزوم الجواز للوجوب فى الفرض، لعدم ما يصلح حينئذ مقيدا لإطلاق نحو

قوله

١- ١ الوسائل - الباب - ١٨ - من أبواب صلاة الجنازه - الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١٨ - من أبواب صلاة الجنازه - الحديث ٢.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب صلاة الجنازه - الحديث ٣ من كتاب الطهاره لكن رواه عن عمرو بن جميع و هو الصحيح.

٤- ٤ سنن البيهقى ج ٤ ص ٤٨.

٥- ٥ الوسائل - الباب - ١٧ - من أبواب صلاة الجنازه - الحديث ٥ من كتاب الطهاره.

(صلى الله عليه و آله) (١): «لا تدعوا أحدا من أمتي بلا صلاة».

كما أن منه يعلم تحكيم حرمة النيش تحصيلا للصلاه عليه غير مدفون على دليله و إن كان التعارض بينهما من وجه، و فى الشافيه عن العلامه الإجماع على حرمة النيش بذلك، بل لا يبعد عدم تحديد ذلك بيوم الدفن أو باليوم و الليله أو بالثلاثه أو بتغير الصوره، للأصل و الإطلاق المزبور، فيصلى حينئذ عليه إلى أن يعلم أنه صار رميما و خرج عن صدق اسم الميت، و تحديد أصل الجواز باليوم و الليله فى كلام الأ-كثر نقلا و تحصيلا- بل المشهور فى كشف اللثام و المحكى عن الروض و التنقيح و تخليص التلخيص، بل فى الغنيه الإجماع عليه- يمكن تنزيله على غير الفرض، و لئن سلم أمكن منعه بعدم الدليل عليه كما اعترف به غير واحد سوى الإجماع المزبور معتزدا بما سمعت، و هو قاصر عن معارضه ما يقتضى الإطلاق، بل فى الخلاف أنه قد روى ثلاثه أيام، بل ظاهره العمل بها فيه، حيث قال: «قد حددنا الصلاه على القبر يوما و ليله، و أكثره ثلاثه أيام» بل عن المراسم التصريح به، بل عن الكاتب «أنه يصلى عليه ما لم يعلم تغير صورته» و فى البيان «أن الأقرب عدم التحديد» قيل: و هو خيره جامع المقاصد و فوائد الشرائع و حاشيه الإرشاد و الميسيه و المسالك و الروض و الروضه و فوائد القواعد و مجمع البرهان و ظاهر المعبر و المنتهى و المختلف و الكفايه و الحسن و الصدوق، إلا أنه لا ريب فى

أن الأحوط عدم الصلاه عليه بعد اليوم و الليله إذا كان قد صلى عليه و الصلاه مطلقا إذا لم يكن، كما هو واضح.

و من ذلك كله يضعف الظن بالإجماع المزبور فى المصلى عليه بناء على جواز تكرارها عليه فضلا عن محل الفرض، و دعوى أنه وجه جمع بين ما دل على الجواز مما

تقدم و بين ما دل على المنع ك

خبر محمد بن أسلم (١) عن رجل من أهل الجزيره قال:

«قلت للرضا (عليه السلام): يصلى على المدفون بعد ما يدفن قال: لا، لو جاز لأحد لجاز لرسول الله (صلى الله عليه و آله)»

و عن الصادق (عليه السلام) (٢) قال: «بل لا يصلى على المدفون و لا على العريان»

و فى

موثق عمار (٣) المتقدم سابقا فى وضع رأس الجنازه عن يمين المصلى «فإن كان قد دفن فقد مضت الصلاه عليه لا يصلى عليه و هو مدفون»

و فى

موثق يونس (٤) السابق أيضا «إن أدركتها قبل أن تدفن فإن شئت فصل عليها»

كما أن فى

موثق عمار (٥) الآخر المتقدم أيضا «يصلى عليه ما لم يوار بالتراب و إن كان قد صلى عليه»

و فى

موثقه الثالث (٦) «قلت: فلا يصلى على الميت إذا دفن قال: لا يصلى على الميت بعد ما يدفن، و لا يصلى عليه و هو عريان»

و فيه أنه لا شاهد معتد به على الجمع المزبور.

و لذا احتمل الشيخ فى الجمع أمرا آخر، و ربما مال اليه المحدث البحرانى، و هو حمل نصوص الجواز على إرادته محض الدعاء من الصلاه، و نصوص المنع على صلاه الجنازه و قد يشهد له

صحيح محمد بن مسلم أو زراره (٧) «الصلاه على الميت بعد ما يدفن إنما هو الدعاء، قال: قلت: فالنجاشى لم يصل عليه النبى (صلى الله عليه و آله) قال: لا إنما دعا له»

و خبر جعفر بن عيسى (٨) قال: «قدم أبو عبد الله (عليه السلام) مكه فسألنى



٢-٢ الوسائل - الباب - ١٨- من أبواب صلاة الجنازه- الحديث ٨ من كتاب الطهاره و هو خبر محمد بن أسلم عن الرضا عليه السلام.

٣-٣ الوسائل - الباب - ١٩- من أبواب صلاة الجنازه- الحديث ١ من كتاب الطهاره.

٤-٤ الوسائل - الباب - ٦- من أبواب صلاة الجنازه- الحديث ٧٠.

٥-٥ الوسائل - الباب - ٦- من أبواب صلاة الجنازه- الحديث ١٩.

٦-٦ الوسائل - الباب - ٣٦- من أبواب صلاة الجنازه- الحديث ١ من كتاب الطهاره.

٧-٧ الوسائل - الباب - ١٨- من أبواب صلاة الجنازه- الحديث ٥.

٨-٨ الوسائل - الباب - ١٨- من أبواب صلاة الجنازه- الحديث ٤.

عن عبد الله بن أعين فقلت: مات فقال: مات قلت: نعم، قال: فانطلق بنا إلى قبره حتى نصلى عليه، قلت: نعم، فقال: لا، لكننا نصلى عليه هاهنا، فرفع يديه يدعو و اجتهد في الدعاء و ترحم عليه»

لكن فيه مع ظهور بعض نصوص الجواز في خلافه أنه يمكن دعوى الإجماع على خلافه، و إن كان الأحوط كما في شافيه الجزائرى فيمن صلى عليه قبل الدفن الاقتصار على الدعاء له بعده لا غير.

كما أن الجمع بحمل نصوص الجواز على من لم يصل عليه، و نصوص المنع على من صلى عليه- و اختاره في المختلف و مال إليه الكركى و غيره ممن تأخر عنه مع ظهور نصوص الجواز في غيره كما يرمى اليه نفى البأس و نحوه فيها مما لا يعبر به عن الوجوب في الأعم منه- مخالف لما هو المشهور بين الأصحاب نقلا و تحصيلا، بل لعله معقد ما حكى من إجماع الخلاف و الغنيه من جواز الصلاة على القبر لمن فاتته قبل الدفن و لم يدركها الشامل بإطلاقه من صلى عليه إن لم يكن هو الظاهر، خصوصا بملاحظه ندره وقوع الدفن قبل الصلاة، بل صرح به جماعه من المتأخرين، فمن الغريب ما وقع للفاضل المزبور خصوصا ما حكى عن نهايته من أنه لا يصلى على المدفون إذا كان قد صلى عليه قبل دفنه عند جميع علمائنا، اللهم إلا أن يريد نفى الوجوب كالمختلف و التذكرة، و إلا فاحتمال تنزيل عبارات من تقدمه من الأصحاب على ذلك في غايه البعد إن لم يكن المنع، فلا وجه للجمع به بين النصوص.

كما أنه لا وجه للجمع بما قد سمعته من معتبر المصنف من حمل نصوص المنع على إرادته نفى الوجوب الذى لا ينافى نصوص الجواز، إذ قد عرفت ما فيه بما لا مزيد عليه.

كما أنه من ذلك كله يعلم شذوذ النصوص المزبوره، لإطباق الأصحاب- كما فى الرياض، قال: و يستفاد من الذكرى- على الجواز فى الجملة و إن اختلفوا فى إطلاقه و تحديده بما عرفت، بل قيل: إنها محتمله للحمل على التقيه، للمحكى عن أبى حنيفه الذى

غالب العامه على فتاويه، فحملها على ذلك أو طرحها غير مستنكر على الفقيه، إلا أنه للتسامح فى الكراهه يتجه حمل ما يقبل ذلك منها عليها، و ربما استفيد منها أشديه كراهه التكرار بعد الدفن عليه قبله.

و منه يعلم ضعف ما سمعته سابقا من احتمال نفى الكراهه فى المقام، كما أن الظاهر فى خبر المقلوب منها إرادته صحه الصلاه من مضيها فيه إذا لم يدرك الجنازه إلا بعد الدفن و لا استبعاد فى تقييد الشرطيه بذلك، فلا تجب الصلاه حينئذ عليه و إن قلنا بوجوبها لو تركت أصلا، نعم تسريه ذلك إلى باقى الشرائط لا يخلو من منع واضح، فتجب إعادته الفاسده على القبر كالمتروكه أصلا، فتأمل، و قد يحتمل فى بعض النصوص المزبوره إرادته النهى عن تأخير الصلاه إلى الدفن اختيارا، و فى آخر نفى مساواه الفعل بعد الدفن له قبله أو نفى الجواز بلا كراهه أو غير ذلك، و لا بأس بتوزيعها على هذه الاحتمالات، و لو سلم عدم قبول بعضها لشيء من ذلك فلا بأس بطرحه بعد الإحاطه بما عرفت.

كما أنه بعد الإحاطه بجميع ما ذكرنا يعرف الحال فى قول المصنف يجوز أن يصلى على القبر يوما و ليله من لم يصل عليه، ثم لا يصلى عليه بعد ذلك و كيف كان فالظاهر أن التحديد باليوم و الليله أو غيره على تقدير القول به إنما هو إذا لم يتفق ظهور الميت من قبره بسيل أو نحوه، فإذا ظهر و لم يكن قد صلى عليه صلى عليه وجوبا، لانتفاء المانع حينئذ، و احتمال السقوط بسقوط الأمر الأول و عدم الأمر الجديد ضعيف، بل لا يبعد مشروعيه تكرار الصلاه عليه إذا قلنا بها بالنسبه إلى غير المدفون، لإطلاق الأدله، و تخلل الدفن الذى فرض بقاؤه زائدا على المقدر غير مانع، إذ الظاهر كونه تقديرا للصلاه عليه مدفونا لا ظاهرا، فتأمل، و الظاهر أيضا مراعاة سائر الشرائط فى الصلاه على القبر من الاستقبال و كون الرأس عن يمين المصلى بناء على اعتباره و نحو ذلك

مما هو ممكن، كما هو واضح، والله أعلم.

### [المسألة الرابعة الأوقات كلها صالحه لصلاه الجنازه]

المسألة الرابعة الأوقات كلها صالحه لصلاه الجنازه بلا خلاف فيه بيننا كما اعترف به في الحدائق، بل في المحكى عن الخلاف و التذكرة الإجماع عليه، والمراد صلاحه لا كراهه فيها كما صرح به جماعه، و

قال الباقر (عليه السلام) في صحيح ابن مسلم (١): «يصلى على الجنازه فى كل ساعه، انها ليست بصلاه ركوع و سجود، وإنما تكره الصلاه عند طلوع الشمس و غروبها التى فيها الخشوع و الركوع و السجود، لأنها تغرب بين قرنى شيطان، و تطلع بين قرنى شيطان»

و سئل الصادق (عليه السلام) (٢) أيضا «هل يمنعك شىء من هذه الساعات عن الصلاه على الجنائز؟ فقال: لا»

و قال هو (عليه السلام) أيضا فى صحيح الحلبي (٣): «لا بأس بالصلاه على الجنائز حين تغيب الشمس و حين تطلع، إنما هو استغفار»

و قال جابر (٤) للباقر (عليه السلام): «إذا حضرت الصلاه على الجنازه فى وقت مكتوبه فبأيهما أبدأ؟ فقال: عجل الميت إلى قبره إلا أن تخاف أن يفوت وقت الفريضة، و لا ينتظر بالصلاه على الجنازه طلوع شمس و لا غروبها»

إلى غير ذلك مما هو ظاهر فى ذلك مطلقا و لو بواسطه التعليل المزبور، مضافا إلى أنها من ذوات الأسباب، و المكروه فى هذه الأوقات إنما هو ابتداء النافله، على أنه لا يجرى فى الواجب منها، ضروره أنه ليس من ابتداء النافله، بل قد يستفاد من الخبر المزبور ما هو الظاهر من النص و الفتوى من عدم كراهه

المستحب منها فضلا عن الواجب فى وقت الصلاه الواجبه، للأصل، و عدم اندراجها فى الصلاه المنهى عنها فيه، و لا فى التطوع المراد منه الصلاه كما أوضحناه فى محله.

لكن

سأل على بن جعفر (٥) أخاه (عليه السلام) «عن صلاه الجنائز إذا احمرت

١- ١ الوسائل - الباب - ٢٠ - من أبواب صلاه الجنازه - الحديث ٢.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٢٠ - من أبواب صلاه الجنازه - الحديث ٣.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٢٠ - من أبواب صلاه الجنازه - الحديث ١.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٤١ - من أبواب صلاه الجنازه - الحديث ٢.



الشمس أ يصلح أولاً؟ فقال: لا صلاة في وقت صلاه، و قال: إذا وجبت الشمس فصل المغرب ثم صل على الجنائز»

بل

قال الصادق (عليه السلام) في خبر البصرى (١): «يكراه الصلاة على الجنائز حين تصفر الشمس و حين تطلع»

و يمكن أن يكون الثاني تقيه من الأوزاعي القائل بكراتها، و مالك و أبي حنيفة القائلين بالمنع فيهما و عند قيامها مریدا من لفظ الكراهه المنع، أو اتقى بقربها منه، و الأول كناية عن نفي البأس عن ذلك، لأن المنهى عنه الصلاة في وقت الصلاة لا نحو صلاة الجنازه التي هي الدعاء و الاستغفار، بل قد يشم من عدم انطباق الجواب على السؤال - ضروره عدم كون الاحمرار وقت صلاه - أن الجواب

إقناعي، و ان التقيه تمنعه من التصريح بالحق، و لا ينافي ذلك قوله:

«إذا وجبت» إلى آخره، إذ أقصاه استحباب تقديم الفريضة في وقتها الفضيلي على صلاة الجنازه الموسعه، و لعلنا نقول به وفاقاً لجماعه لذلك، و ل

قول الصادق (عليه السلام) في خبر الغنوي (٢): «إذا دخل وقت صلاه مكتوبه فابدأ بها قبل الصلاة على الميت إلا أن يكون مبطونا أو نفساء أو نحو ذلك»

مؤيدا ذلك بما دل على شدة المحافظه على الوقت الفضيلي حتى ظن منه الوجوب على وجه يرجح على ما دل على ندب تعجيل الميت، و خبر جابر المتقدم يمكن إرادته فوات وقت الفضيلي منه، فلا يكون منافيا، و إلا رجح عليه غيره خصوصا بعد ضعفه، فما عساه يظهر من المحكى عن الفاضلين و الكركي من التخيير و عدم الترجيح لا يخلو من نظر، نعم يمكن ترجيح صلاة الجنازه الواجبه على النافله الموقته، لأنه مع ندب التعجيل اشتغال بواجب، و هو أفضل من المندوب، بل يمكن ترجيحها على الواجب غير الموقت حتى القضاء بناء على الموسعه و إن كان لا يخلو من إشكال فيه بالخصوص باعتبار معارضه ندب التعجيل في الجنازه بما دل على

١- ١ الوسائل - الباب - ٢٠ - من أبواب صلاة الجنازه - الحديث ٥.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٣١ - من أبواب صلاة الجنازه - الحديث ١.

ندب المبادرة بالقضاء حتى اشتهر القول بوجوبه.

و كيف كان فالأوقات كلها صالحه لصلاه الجنازه إلا عند تضيق وقت فريضه حاضره مع سعه وقت الجنازه، فتقدم حينئذ عليها وجوبا قطعاً بلا إشكال، بل ولا خلاف، بل الإجماع بقسميه عليه، و وجهه واضح، بل هو كذلك في كل واجب مضيق فضلاً عن الفريضه، و إن كان البطلان و عدمه لو خالف مبني على مسأله الضد، نعم قد يقال به هنا في خصوص معارضه الفريضه بناء على فهم النهي عنه بالخصوص من خبر جابر و نحوه و إن كان فيه ما فيه، و الأولى بناء البطلان مطلقاً على ذلك.

و لو انعكس الأمر بأن خيف على الميت مع سعه الوقت قدمت الصلاه عليه قطعاً لما عرفت بلا خلاف، و ما عن السرائر من أن تقديمها حينئذ أولى و أفضل قد لا يريد به ما لا ينافي الوجوب، و إلا فهو قد نفى الخلاف فيها بين المحصلين عن عدم معارضه الموسع المضيق على وجه يبطل لو خالف فضلاً عن الإثم.

و لو تضيقاً معاً فالمشهور تقديم الفريضه، بل لا- أجد فيه خلافاً إلا- من المحكى عن المبسوط من تقديم الجنازه، قال: «لو تضيق الحاضره بدئ بها إلا أن يخاف ظهور حادثه في الميت فيبدأ به» مع أنه احتمال في الذكرى إرادته تضيق أول الوقتين كما هو مذهبه، و يكون هذا من قبيل الأعذار المسوغه للتأخير للوقت الثاني، و عليه فلا يكون خلافاً فيما نحن فيه، لكن احتمال ثانياً إن لم يكن إجماع على خلافه أولويه تقديم الميت، و أنه كإنقاذ الغير من الغرق عند ضيق الوقت و عدم إمكان الإيماء، ثم قال أو يقال:

تقدم الحاضره لإمكان استدراك الصلاه على القبر إلا- أنه يشكل بأن زمان فعل الحاضره يخاف فيه على الميت قبل الدفن، فيجب تعجيل دفنه خوفاً من الحادث، و لا يتم إلا بالصلاه، على أنه يمكن هنا تأخر الصلاه عن الدفن إذا خيف بسببها، فيبقى في الحقيقه المعارضه بين المكتوبه و دفنه.

و من هنا يعلم حكم تضييقهما معا و ما لو جامعتهما صلاة واجبه، قلت: الأقوى تقديم الفريضة مع فرض تعارضهما، لأهميتها، و لإطلاق الخبرين، و مشروعيه القضاء لها معارض بمشروعيه الصلاة على القبر، بل الظاهر تقديم الدفن على الصلاة على الميت إذا فرض الخوف عليه من انتهاك حرمة إلى حصول الصلاة عليه، فيدفن حينئذ، و يصلى على القبر.

أما لو تعارضت المكتوبه و الدفن ففي جامع المقاصد لا بأس بتقديمه على الصلاة، لتساوي الحرمتين، و لتدارك الصلاة بالقضاء بخلافه، و لاستثناء المبطون و النفساء في خبر الغنوي (١) الذي هو كالصريح في ذلك، و لا ينافيه خبر علي بن جعفر (٢) المتقدم آنفاً، و هو جيد، بل ربما يؤيده في الجملة تشاغل أمير المؤمنين (عليه السلام) بدفن سلمان و عمران عن الصلاة، لكن لو أمكن الجمع بين الدفن و الإيماء للمكتوبه لم يكن بعيدا من الصواب.

و لو لم يسع الوقت إلا- ركعه و لم يخف على الجنازه من الهتك إلا- أنه يخشى من فوت الصلاة عليها لعارض من العوارض أمكن القول بجواز

فعلها في أثناء الفريضة بعد فعل الركعه، لأنها أذكاء و دعاء ليس فيها ما ينافي الصلاة، بل لا يبعد جوازه اختيارا على وجه لا يؤدي إلى فساد الصلاة بفوات الموالاه و نحوها، إلا أنى لم أجد به نصا لأحد من الأصحاب، بل يمكن دعوى ظهور النصوص و الفتاوى في عدم اجتماعهما، فتأمل جيدا، و الله أعلم.

### [المسألة الخامسة إذا صلى على جنازه بعض الصلاة ثم حضرت أخرى]

المسألة الخامسة إذا صلى على جنازه بعض الصلاة ثم حضرت أخرى كان مخيرا إن شاء قطع الأولى و استأنف الصلاة عليهما، و إن شاء أتم الأولى على الأول

١- ١ الوسائل- الباب- ٣١- من أبواب صلاة الجنازه- الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٣١- من أبواب صلاة الجنازه- الحديث ٣.



و استأنف للثاني كما صرح به الفاضل و غيره، بل نسبة الكركي إلى المعظم، و البحراني إلى المشهور، لكن أقصى ما استدل به له

الرضوى (١) «إن كنت تصلى على الجنازه و جاءت الأخرى فصل عليهما صلاه واحده بخمس تكبيرات، و إن شئت استأنفت على الثانيه»

و خبر جابر (٢) سأل الباقر (عليه السلام) «عن التكبير على الجنازه هل فيه شىء موقت؟ فقال: لا، كبر رسول الله (صلى الله عليه و آله)

أحد عشر و تسعا و سبعا و خمسا و ستا و أربعا»

و صحيح على بن جعفر (٣) و هو العمده، و لذا اقتصر عليه الأكثر سأل أخاه (عليه السلام) «عن قوم كبروا على جنازه تكبيره أو اثنتين و قد وضعت معها أخرى كيف يصنعون؟ قال: إن شاءوا تركوا الأولى حتى يفرغوا من التكبير على الأخيره، و إن شاءوا رفعوا الأولى و أتموا ما بقى على الأخيره كل ذلك لا بأس به»

و فيه أن الأول ليس حجه عندنا، مع احتمال له إن كنت تريد أن تصلى إلى آخره، و ما فى كشف اللثام من عدم إرادته الإبطال حقيقه بل المراد أنه كما يجوز تكرير الصلاه على جنازه واحده يجوز زياده تكبيره أو تكبيرات عليها لمثل ذلك بدليل خبر جابر فإنما ينوى الآن الصلاه عليهما و ينوى الخمس جميعا عليهما، بل فيه أنه لعله معنى قول الصدوق فى كتابيه: «إن شاء كبر عليهما الآن خمس تكبيرات» و قول الشيخ و أتباعه: كان مخيرا بين أن يتم خمس تكبيرات على الجنازه الأولى، ثم يستأنف الصلاه على الأخرى، و بين أن يكبر خمس تكبيرات من الموضع الذى انتهى اليه، و قد أجزأه ذلك عن الصلاه عليهما و إن كان هو كما ترى، بل عبارته المصنف و ما ضاهاها كالصريحه فى خلافه، بل عبارته الفاضل صريحه فى ذلك، و أما الثانى فهو بالنسبه إلى ذلك من المؤل الذى ليس بحجه

١- ١ المستدرک- الباب- ٢٨- من أبواب صلاه الجنازه- الحديث ١ من كتاب الطهاره.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٦- من أبواب صلاه الجنازه- الحديث ١٧ من كتاب الطهاره.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٣٤- من أبواب صلاه الجنازه- الحديث ١ من كتاب الطهاره.

عندنا، خصوصا و التأويل بغيره من إرادته تكرار الصلاة و نحوها أقرب منه، و أما الثالث فمبناه على أن ترك الأولى حتى الفراغ من التكبير على الأخيره كناية عن الاستثناف عليهما، و الباقي كناية عن إتمام الصلاة على الأولى ثم إتمام ما بقى أى فعل الصلاة على الأخيره، و هو إنما يتجه لو كان السؤال عن كيفية الصلاة، و ليس، بل هو ظاهر فى السؤال عن رفع الأولى قبل الأخيره، بل قد يظهر من لفظ ما بقى على الأخيره التشريك بينهما فى الأثناء فيما بقى من الأولى، ثم تخصيص الثانيه بما يكمل الصلاة عليها كما فهمه الشهيد فى الذكرى.

قال فيها: الروايه قاصره عن إفاده المدعى، إذ ظاهرها أن ما بقى من التكبيرات الأولى محسوب للجنازتين، فإذا فرغ من تكبير الأولى تخيروا بين تركها بحالها حتى يكملوا التكبير على الأخيره و بين رفعها من مكانها و الإتمام على الأخيره، و ليس فى هذا دلالة على إبطال الصلاة على الأولى بوجه، هذا مع تحريم قطع العباده الواجبه، نعم لو خيف على الجنازتين قطعت الصلاة ثم استأنف عليها. لأنه قطع للضروره، إلا أن مضمون الروايه يشكل بعدم تناوله النيه أولا للثانيه، فكيف يصرف باقى التكبير إليها مع توقف العمل على النيه، إلا أن يقال: يكفى إحداث نيه من الآن لتشريك باقى التكبير على الجنازتين، و هو يتم إذا قلنا أن محل النيه الثانيه لم يفت ما بقى التكبير، لأن الواجب خمس تكبيرات على الجنازه بأذكارها المخصوصه، و قد حصل هنا، فحينئذ إن قلنا بجميع الأذكار مع كل تكبيره فلا بحث، و إلا فالأولى الجمع بين وظيفه التكبير بالنسبه إلى الجنازتين فصاعدا، و ابن الجنيد يجوز للإمام جمعهما إلى أن يتم على الثانيه خمسا، و إن شاء أن يرمى إلى أهل الأولى ليأخذوها و يتم على الثانيه خمسا، و هو أشد طباقا للروايه، و هو فى غايه الجوده، بل يحتمله ما سمعته من كلام الصدوق و الشيخ و أتباعه، و ما فى كشف اللثام من أنه يشكل مختار الشهيد وجوب اتباع كل تكبيره بذكر غير ما يتبع

الأخرى و الخبر لا- يصلح سنداً له يدفعه أنه يكفى فيه إطلاق الأدله السابقه، ضروره صدق وصفى الأولى و الثانيه مثلاً على التكبيره الواحده بالنسبه إلى الميتين، فيجب فيها حينئذ الأمران معاً، كما أن ما فى جامع المقاصد- من أن ما ذكره من التشريك بين الجنازتين فيما بقى من التكبير فغير مستفاد من الروايه أصلاً، بل كما يحتمله احتمال الإكمال على الأولى و الاستثناف على الثانيه- واضح الدفع بما عرفت من ظهور لفظ ما بقى فيه، و أوضح من ذلك اندفاعاً ما فى كشف اللثام من أنه لا يظهر من لفظ السؤال وضع الأخرى بعد التكبير على الأولى، بل يحتمل ظاهراً أنه سئل عن أنهم كبروا على جنازه و قد وضعت معها أخرى صلوا عليها أولاً، فإذا شرعوا فى التكبير على الأولى فى الذكر التى هى الأخيره لأنهم صلوا على الأخرى أولاً كيف يصنع بالأخرى إن لم ترفع حتى شرع فى الصلاه على الأولى فأجاب (عليه السلام) بالتخير بين ترك الأولى التى هى الأخرى حتى يفرغوا من الصلاه على الأخيره و رفعها و الصلاه على الأخيره، إذ هو فى نفسه كما ترى- فضلاً عن دعوى كونه احتمالاً ظاهراً، بل يمكن دعوى ظهور الصحيح المزبور فى مفروغيه السائل عن جواز التشريك المزبور، إلا- أنه أشكل عليه رفع الأولى و إبقاؤها للإشكال فى اشتراكها مع الثانيه فيما بقى من التكبيرات و عدمه، بل قد يدعى الغنيه عن الصحيح المزبور فى إثبات التشريك، لإمكان الاكتفاء فيه بالإجماع بقسميه على جوازه فى الابتداء، و النصوص المستفيضه، بل لا دليل على رجحان التفريق عليه و إن ذكره فى القواعد و المحكى عن المبسوط و السرائر، و علل بأن الصلاتين أفضل من صلاه، و أن القصد بالتخصيص أولى منه بالتعميم، لكن الجميع كما ترى.

و كيف كان فظاهر النصوص كالتاوى أن ليس ذلك من التداخل فى شىء، بل هو أحد طرق امتثال الأمر بالصلاه على الأموات المراد منه إيجاد طبيعتها على جنس الميت اتحد أو تعدد مع اتحاد الصنف و عدمه، حتى لو كان عدد التكبير مختلفاً كالمؤمن

و المنافق بناء على الأربعة فى الثانى و الخمسه فى الأول، فىجمعها حىئذ بصلاه واحده، و يختص التكبير الخامس على المؤمن، و يصدق امثاله فىهما معا، و يظهر من الروضه أنه لا إشكال فى جواز ذلك، و أنه كالصلاه على الصنف الواحد، مع أن ما نحن فىه لا يزيد على ذلك، فإذا صح اشتراك الأموات فى التكبيره الواحده فلا فرق بين كونها أولى بالنسبه إلى أحدهم و ثانيه بالنسبه إلى آخر، و هكذا، ضروره اتحاد المدرك فى الجميع، و هو صدق حصول الخمس تكبيرات على كل واحد منهم، و دعوى اختصاص التشريك فىها مع اتحاد وصف الأوليه مثلا فى الجميع لا شاهد لها، بل هو على خلافها قائم كما عرفت، فحىئذ لا نحتاج إلى الصحيح المزبور فى إثبات الحكم المذكور، بل منه ينقذح صور آخر للتشريك و التفريق فى الأبعاض بالنسبه إلى الأموات و بالنسبه إلى تعدد حضور الجنائز لا بأس بالتزامها و إن كان الأحوط ترك بعضها.

نعم قد ىرد على الشهيد و أتباعه بأنه لا دليل على حرمه قطع العمل هنا، إذ الآيه كما عرفت فى محله ظاهره فى النهى عن إبطال العمل بالارتداد و نحوه، و لا دليل غيرها، فالأصل المقرر بوجوه بحاله مقتضى للجواز كما فى باقى الواجبات الكفائيه، بل قد يظهر من نصوص (١) نفى الصلاه عنها و أنها كالدعاء فى ذلك أيضا فضلا عما هى كالصريحه فىه من عدم انجرار حكم الصلاه لها من حيث الصلاه، و من هنا جزم غير واحد من متأخرى المتأخرين بجواز القطع اختيارا، و لعله كالإجماع من الأصحاب فى المقام كما اعترف به فى جامع المقاصد و غيره، فلا حاجه حىئذ إلى صحيح

على بن جعفر (٢) فى إثبات ما ذكره من التخيير المزبور، إذ هو جار على مقتضى دليل التشريك و التفريق

١- ١ الوسائل - الباب - ٢٠- من أبواب صلاه الجنازه - الحديث ٢ و الباب ٢١ منها الحديث ٣ و ٧.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٣٤- من أبواب صلاه الجنازه - الحديث ١ من كتاب الطهاره.

من غير فرق بين التلبس في الفعل و عدمه بعد جواز القطع، فمن الغريب اضطرابهم في ذلك حتى أنهم ذكروا لهم صحيح على بن جعفر و ناقشوه في دلالة كما عرفته مفصلاً، بل في كشف اللثام كيف يجوز إبطال الصلاة الواجبه من غير ضروره و لا إجماع و لا نص صحيح، إلا أن يراد صحه الصلاة و إن حصل الإثم، و هو واضح لا حاجة به إلى دليل غير ما تقدم من أدله التخيير بين جمع الجنائز بصلاه و أفراد كل بصلاه، أو يقال: إنه ليس من الإبطال حقيقه بناء على أنه كما يجوز إلى آخر ما نقلناه عنه فيما احتملناه في الرضوى، لكن لا يخفى عليك ما في ذلك كله بعد الإحاطه بما ذكرناه.

و قد ظهر لك أن الأقوى التخيير بين الوجوه الثلاثه: الإتمام على الأولى و التشريك و القطع ثم الاستئناف من غير فرق في ذلك بين ما استحب الصلاة عليها من الجنائز و ما وجب، لما عرفته سابقاً من جواز الجمع بينهما ابتداءً، فكذا في الأثناء، لكن عن التذكرة و نهايه الأحكام تعيين الإتمام على الأولى إذا كانت الصلاة على الأخيره مستحبه، و علل باختلاف الوجه، و قد عرفت عدم اعتباره عندنا، لكن مقتضاه عدم الفرق في عدم جواز الجمع بين حضورهما معاً أو مجيء إحداهما في

أثناء الأخرى، و ظاهر المحكى عنهما اختصاصه في حضور المستحبه بعد التلبس في الواجبه، و لذا قال في كشف اللثام: و كأنه ناظر إلى ما احتملناه من أنه لا يبطل صلاته على الأول حتى يريد التشريك، بل هي صلاه واحده مستمره، فإذا ابتدأ بها مستحبه جاز أن يعرض لها الوجوب في الأثناء، لأنه زياده تؤكد لها دون العكس، فإنه إزاله للوجوب لكن لا يخفى عليك أنها اعتبارات لا تصلح أن تكون مدركا لحكم شرعى فضلاً عن أن تعارض المدارك التي ربما عد ذلك كله بالنسبه إليها اجتهاداً في مقابله النص.

نعم قد يحرم القطع و التشريك بالمعارض كما إذا خاف على الأولى خاصه من طول المكث من فتق و نحوه، كما أنه يتعين عليه القطع أو يرجح له حتى على القول بحرمة إذا

خاف على الثانيه خاصه، إذ التشريك فى الأثناء يزيد فى مكثها باعتبار احتياجه إلى اختلاف أدعيه التكبيره إلا إذا كان مجىء الثانيه فى آخر دعاء رابعه الأولى، فإنه يكبر الخامسة حيثئذ مشتركا بينهما فيها ثم يتشهد، و لو خاف عليهما معا لاحظ قلبه الزمان فى القطع و التشريك بالنسبه إليهما إن أمكن، و إلا لم يكن له القطع، و من ذلك كله يظهر لك ما فى الروضه، قال: و ما ذكره فى الذكري من جواز القطع على تقدير الخوف على الجنائز غير واضح، لأن الخوف إن كان على الجميع أو على الأولى فالقطع يزيد الضرر على الأولى و لا يزيله، لانهدام ما قد مضى من صلاتها الموجب لزياده مكثها، و إن كان الخوف على الأخيره فلا بد لها من المكث مقدار الصلاه عليها، و هو يحصل مع التشريك الآن و الاستئناف، نعم يمكن فرضه نادرا بالخوف على الثانيه بالنظر إلى تعدد الدعاء مع اختلافهما فيه بحيث يزيد ما يتكرر منه على ما مضى من الصلاه، قيل: و مراده بالنادر ما لو حضرت الثانيه فى أثناء الشهادتين على الجنازه الأولى خاصه بحيث تصير شريكه فى التكبير الثانى، و فيه أن الجنازه الثانيه تنتفع بالقطع حتى لو حضرت بالتكبير الرابع كما عرفت، فتأمل جيدا.

ثم من المعلوم أنه لو صلى صلاه واحده على المتعدد شرك بينهم فيما يتحد لفظه و راعى فى المختلف كالدعاء لو كان فيهم مؤمن و مجهول و منافق و طفل وظيفه كل واحد، و مع اتحاد الصنف راعى تشنيه الضمير و جمعه و تذكيره و تأنيثه، أو يذكر مطلقا مؤلا بالميت، أو يؤنث مؤلا بالجنازه، و فى الروضه أن الأول أولى، و الله أعلم.

### [الفصل الخامس فى البحث عن الصلوات المرغبات]

#### اشاره

(الفصل الخامس) فى البحث عن الصلوات المرغبات

### [المندوبات قسمان]

#### اشاره

أى المندوبات و هى قسمان:

### [الأول النوافل اليوميه]

الأول النوافل اليوميه و قد ذكرناها فيما تقدم مفصله.

## [الثانى ما عدا ذلك]

### اشاره

و الثانى ما عدا ذلك، فهو ينقسم على قسمين

### [فمنه ما لا يخص وقتا بعينه]

### اشاره

فمنه ما لا يخص وقتا بعينه، وهذا القسم الكثير بل لا حصر له إن أريد إدراج غير الموسومه فيه، لأن الصلاه خير موضوع، بل عن البيان أن النوافل إما مختصه بوقت أو لا، و كلاهما لا ينحصر غير أنا نذكر كغيرنا من الأصحاب مهمه، و هو صلوات

### [الأولى صلاه الاستسقاء]

الأولى صلاه الاستسقاء، و هى مستحبه عند الجذب بمعنى عوز الأنهار و فتور الأمطار بلا خلاف فيه بيننا بل و بين غيرنا ممن يحفظ عنه العلم عدا أبى حنيفه، فجعل السنه عند ذلك الدعاء خاصه، و قد سبقه الإجماع و لحقه، و استسقاء النبى (صلى الله عليه و آله) بغير صلاه بل بالدعاء على المنبر لا دلالة فيه على عدم المشروعيه، إذ لا ريب فى جوازه بدونه، على أنه معارض بما

عن (١) عائشه و أبى هريره و ابن عباس و عقبه من أنه (صلى الله عليه و آله) صلى ركعتين أيضا للاستسقاء،

بل

عن عائشه (٢) أيضا أنه (صلى الله عليه و آله) فى تلك القضيه الخاصه نزل من المنبر فصلى ركعتين.

و اعلم أن السبب الأصلى و الباعث الكلى فى عوز الأنهار و احتباس الأمطار و ظهور الغلاء و الجذب و سائر علامات الغضب شيوع المعصيه و كفران النعمه و التماذى فى البغى و العدوان و منع الحقوق و التطفيف فى المكيال و الميزان و الظلم و الغدر و ترك الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر و نقص المكيال و الميزان و منع الزكاه و الحكم بغير ما أنزل الله و نحو ذلك من المعاصى التى تخرق الأستاذ و تغضب الجبار، قال الله تعالى (٣) «إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ» و قال سبحانه (٤):

٢-٢ سنن البيهقي ج ٣ ص ٣٤٩.

٣-٣ سورة الرعد- الآيه ١٢.

٤-٤ سورة الأعراف- الآيه ٩٤.



«وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الثَّرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ، وَ لَكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ» وقال عز وجل (١) «ضَرَبَ اللهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّن كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعَمِ اللهُ فَأَذَاقَهَا اللهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَ الخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ» وقال عز اسمه (٢) «ظَهَرَ الفَسَادُ فِي البَرِّ وَ البَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ

بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ» وقال تعالى (٣) «وَ أَنْ لَوْ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَاهُم مَّاءً غَدَقًا» أى كثيرا،

وقال رسول الله (صلى الله عليه و آله) (٤): «إذا غضب الله تبارك و تعالى على أمه و لم ينزل عليها العذاب - أى عذاب الاستئصال - غلت أسعارها، و قصرت أعمارها، و لم تربح تجارتها، و لم ترك ثمارها، و لم تغزر أنهارها، و حبس عنها أمطارها، و سلط الله عليها أشرارها»

وقال (صلى الله عليه و آله) أيضا (٥): «خمس خصال إن أدركتموها فتعوزوا بالله من النار لم تظهر الفاحشه فى قوم حتى يعلنوها إلا ظهر فيهم الطاعون و الأوجاع التى لم تكن فى أسلافهم الذين مضوا و لم ينقصوا المكيال و الميزان إلا أخذوا بالسنين و شدة المؤنه و جور السلطان، و لم تمنع الزكاه إلا منع القطر من السماء، فلولا البهائم لم يمطروا، و لم ينقضوا عهد الله و رسوله إلا سلط الله عليهم عدوهم، فأخذ بعض ما فى أيديهم، و لم يحكموا بغير ما أنزل الله إلا جعل بأسهم بينهم»

وقال الباقر (عليه السلام) (٦): «اما أنه ليس سنه أقل مطرا

١- ١ سورة النحل - الآيه ١١٣.

٢- ٢ سورة الروم - الآيه ٤٠.

٣- ٣ سورة الجن - الآيه ١٦.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٧ - من أبواب صلاه الاستسقاء - الحديث ٢ من كتاب الصلاه.

٥- ٥ الوسائل - الباب - ٤١ - من أبواب الأمر و النهى - الحديث ١ من كتاب الأمر بالمعروف.

٦- ٦ الوسائل - الباب - ٣٧ - من أبواب الأمر و النهى - الحديث ٤ من كتاب الأمر بالمعروف.

من سنه، و لكن الله يضعه حيث يشاء، إن الله جل جلاله إذا عمل قوم بالمعاصي صرف عنهم ما كان قدر لهم من المطر في تلك السنه إلى غيرهم و إلى النبات و البحار و الجبال»

و

قال الصادق (عليه السلام)(١): «إذا فشى أربعه ظهرت أربعه إذا فشى الزنا ظهرت الزلزله، و إذ فشى الجور فى الحكم احتبس القطر- إلى أن قال:- و إذا منعوا الزكاه ظهرت الحاجه»

و قال الرضا (عليه السلام)(٢): «إذا كذب الولاه حبس المطر، و إذا جار السلطان هانت الدوله، و إذا حبست الزكاه ماتت المواشى»

و فى حديث (٣)«إن الله تعالى أوحى إلى شعيب أنى معذب أربعين ألفا من شرار قومك و ستين ألفا من خيارهم فقال: هؤلاء الأشرار فما بال الأخيار؟ قال: إنهم داهنوا أهل المعاصى و لم يغضبوا لغضبى»

و فى حديث عقوبات المعاصى (٤)«الذنوب التى تغير النعم البغى، و الذنوب التى تورث

الندم القتل، و التى تنزل النقم الظلم، و التى تهتك الستور شرب الخمر، و التى تحبس الرزق الزنا، و التى تعجل الفناء قطيعه الرحم، و التى تردد الدعاء و تظلم الهواء عقوق الوالدين»

و فى الخبر (٥)«ان أسرع الشر عقوبه البغى»

و قال أحدهم (عليهم السلام)(٦)مشيرا إلى فتوى نقلت له عن بعض الناس: «من هذا و أشباهه تحبس السماء قطرها»

إلى غير ذلك من الآيات و الأخبار التى هى أكثر من أن تحصى.

و لعل أعظم أسباب حلول النقم و تحويل النعم احتقار النعمه و بطر المعيشه و الاستهانه

١- ١ الوسائل- الباب- ٤١- من أبواب الأمر و النهى- الحديث ٥ من كتاب الأمر بالمعروف.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٣- من أبواب ما تجب فيه الزكاه- الحديث ٢٩.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٨- من أبواب الأمر و النهى- الحديث ١ من كتاب الأمر بالمعروف.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ٤١- من أبواب الأمر و النهى- الحديث ٣ من كتاب الأمر بالمعروف.

٥- ٥ الوسائل- الباب- ٧٤- من أبواب جهاد النفس- الحديث ٥ من كتاب جهاد.

٦- ٦ الوسائل- الباب- ١٧- من كتاب الإجاره- الحديث ١.

بجلال النعم التي أنعم الله بها على عباده، خصوصاً الخبز، فقد أمرنا بإكرامه و تعظيمه قيل: و قد ورد(١) أن من إكرامه أن لا يشم و لا يقطع و لا يوطأ و لا يوضع تحت القصع و كذا الاستهانه بالمائده و وطئها بالرجل، بل عن

الصادق (عليه السلام)(٢)قال:

«لقد دخلت على أبي العباس و قد أخذ القوم المجلس، فمد يده إلى و السفره بين يديه

موضوعه، فأخذ بيدي فذهبت لأخطو إليه فوقعت رجلى على طرف السفره فدخلنى من ذلك ما شاء الله أن يدخلنى، إن الله يقول فَإِنْ يَكْفُرْ بِهَا هَؤُلَاءِ فَقَدْ وَكَلْنَا بِهَا قَوْمًا لَيَكْفُرُنَّ بِهَا بَكَاةٍ إِلَى آخِرِ الْآيَةِ(٣)،

و لقد أصاب الأمم السالفه بكفران النعم و الاستهانه بها ما قصه الله تعالى فى كتابه العزيز، و ورد تفصيله فى الأخبار المرويه عن النبى و الأئمه (عليهم الصلاه و السلام)، و حسبك من ذلك قصه سبأ و أصحاب الثرثار و غيرهم، و الذين فى قصصهم عبره لأولى الأبصار.

و الذى ينبغى للناس إذا ظهرت مخائل الجذب و الغلاء أن يفزعوا إلى الله تعالى، و يلحوا فى الدعاء ليلا و نهارا سرا و جهارا عن صدر نقى و قلب تقى و إخبارات و إخلاص خوفا و طمعا، فان ذلك يحرك سحب الجود و يستعطف كرم المعبود، كيف لا و الدعاء من مفاتيح النجاح و مقاليد الفلاح، و المناجاة سبب النجاه، و بالإخلاص يكون الخلاص و إذا اشتد الفزع فالى الله المفزع، و قد قال الله سبحانه(٤)«ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ» و قال(٥)«أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ» و قال عز و جل(٦)«وَ إِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ، فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَ لِيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ»

١-١ الوسائل - الباب - ٨٠ و ٨٣ و ٨٤ و ٧٨- من أبواب آداب المائده من كتاب الأطمعه و الأشربه.

٢-٢ الوسائل - الباب - ٧٨- من أبواب آداب المائده- الحديث ٤ من كتاب الأطمعه و الأشربه.

٣-٣ سورة الأنعام - الآيه ٨٩.

٤-٤ سورة المؤمن - الآيه ٦٢.

٥-٥ سورة النمل - الآيه ٦٣.

٦-٦ سورة البقره - الآيه ١٨٢.

و قال رسول الله (صلى الله عليه و آله) [\(١\)](#): «إلا أدلكم على سلاح ينجيكم من أعدائكم و يدر أرزاقكم؟ قالوا: بلى، قال: تدعون ربكم بالليل و النهار، فان سلاح المؤمن الدعاء»

و قال (صلى الله عليه و آله) [\(٢\)](#): «الدعاء سلاح المؤمن، و عمود الدين، و نور السماوات و الأرضين»

و قال أبو جعفر محمد بن علي (عليهما السلام) [\(٣\)](#): «ما من شئ أفضل عند الله من أن يسأل و يطلب ما عنده، و ما من أحد أبغض إلى الله ممن يستكبر عن عبادته و لا يسأل ما عنده»

و قال أبو عبد الله جعفر بن محمد (عليهما السلام) [\(٤\)](#): «الدعاء كهف الإجابة كما أن السحاب كهف المطر»

و عنه (عليه السلام) [\(٥\)](#): «الدعاء يرد القضاء بعد ما أبرم إبراهيم، فأكثروا من الدعاء فإنه مفتاح كل رحمه، و نجاح كل حاجه، و لا ينال ما عند الله إلا بالدعاء، و أنه ليس باب يكثر قرعه إلا يوشك أن يفتح لصاحبه»

«و ما أبرز عبد يده إلى الله العزيز الجبار إلا استحي أن يردها صفرا حتى يجعل فيها من فضل رحمته» [\(٦\)](#)

و عنه (عليه السلام) [\(٧\)](#): «ما اجتمع أربعة رهط قط على أمر واحد فدعوا إلا تفرقوا عن إجابته»

و في آخر [\(٨\)](#): «ما من رهط أربعين رجلا- اجتمعوا فدعوا الله في أمر إلا استحباب لهم، فان لم يكونوا أربعين فأربعة يدعون الله عشر مرات إلا استحباب لهم، فان لم يكونوا أربعة فواحد يدعو أربعين مره فيستجيب العزيز الجبار له».

و ينبغي أن يكون الدعاء بعد التوبه و الإقلاع عن المعصيه و رد المظالم و إخراج

١- ١ الوسائل- الباب- ٨- من أبواب الدعاء- الحديث ٥ من كتاب الصلاة.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٨- من أبواب الدعاء- الحديث ٣ من كتاب الصلاة.

٣- ٣ ذكر صدره في الوسائل- في الباب- ٣- من أبواب الدعاء- الحديث ٢ و ذيلها في الباب ١ منها- الحديث ٣.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ٢- من أبواب الدعاء- الحديث ٥ من كتاب الصلاة.

٥- ٥ الوسائل- الباب- ٢- من أبواب الدعاء- الحديث ٧ من كتاب الصلاة.

٦- ٦ الوسائل- الباب- ١٤- من أبواب الدعاء- الحديث ١ من كتاب الصلاة.

٧- ٧ الوسائل- الباب- ٣٨- من أبواب الدعاء- الحديث ٢ من كتاب الصلاة.

٨- ٨ الوسائل- الباب- ٣٨- من أبواب الدعاء- الحديث ١ من كتاب الصلاة.

الحقوق و التواصل و التراحم و المواساه و التصديق، فان ذلك أنجح في المطالب و أسرع إلى إجابته الرب عز شأنه.

و من أعظم الأسباب في ذلك التوبه و الاستغفار، فإنهما الماحيان للذنوب الذي هو السبب الأقوى في ظهور الغلاء و الجذب، و قد قال الله عز و جل (١)حكاية عن هود على نبينا و آله و عليه السلام «وَايَا قَوْمِ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا وَ يَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَى قُوَّتِكُمْ» و عن نوح (عليه السلام) (٢)«فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا، يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا، وَ يُمِدِّدْكُمْ بِأَمْوَالٍ وَ بَنِينَ، وَ يَجْعَلْ لَكُمْ جَنَّاتٍ، وَ يَجْعَلْ لَكُمْ أَنْهَارًا» قال لهم ذلك لما حبس الله عنهم المطر و أعقم أرحام نسائهم أربعين سنة،

و عن أمير المؤمنين (عليه السلام) في بعض خطبه (٣): «إن الله يبتلى عباده عند الأعمال السيئه بنقص الثمرات و حبس البركات و إغلاق طريق الخيرات ليتوب تائب، و يقلع مقلع، و يتذكر متذكر، و يزدجر مزدجر، و قد جعل سبحانه الاستغفار سببا لدرور الرزق، و رحمه للخلق، فقال: استغفروا ربكم إنه كان غفارا»

إلى آخرها

و في خطبه أخرى له (عليه السلام) أيضا «و لو أن أهل المعاصي و كسبه الذنوب إذا هم حذروا زوال نعمه الله و حلول نعمته و تحويل عافيته أيقنوا أن ذلك من الله جل ذكره بما كسبت أيديهم، فأقلعوا و تابوا و فرعوا إلى الله جل ذكره بصدق نياتهم و إقرار منهم بذنوبهم و إساءتهم لصفح لهم عن كل ذنب، و إذا لأقالهم على كل عثره، و لرد عليهم كل كرامه و نعمه، ثم أعاد لهم من صالح أمرهم و ما كان أنعم به عليهم كل ما زال عنهم و فسد عليهم»

و عن أبي عبد الله جعفر بن محمد الصادق (عليهما

١-١ سورة هود عليه السلام- الآيه ٥٤ و ٥٥.

٢-٢ سورة نوح عليه السلام- الآيه ٩ و ١٠ و ١١.

٣-٣ المستدرک- الباب-٧- من أبواب الاستسقاء- الحديث ١.

السلام) (١) «من أعطى أربعاً لم يحرم أربعاً: من أعطى الدعاء لم يحرم الإجابة، و من أعطى الاستغفار لم يحرم التوبة، و من أعطى الشكر

لم يحرم الزيادة، و من أعطى الصبر لم يحرم الأجر»

و الروايات فى هذا المعنى أكثر من أن يحيط بها السير، فلنكتفى بهذا المقدار.

و بالجملة لا كلام فى رجحان الاستسقاء إذا ظهر الجذب عند جميع المسلمين، بل بالضرورة من الدين، و خلاف أبى حنيفة فى الصلاة لذلك خاصة، و إلا فقد استسقى النبى و الأنبياء من قبله و الأئمة (عليهم الصلاة و السلام) من بعده و أمروا به، و قد جاء عنهم فى ذلك خطب بليغه و أدعيه بديعه،

روى الكلينى فى الكافى كما عن المجالس للشيخ بإسنادهما عن أبى العباس و زريق الخلقانى عن أبى عبد الله (عليه السلام) (٢) و اللفظ للأول قال: «أتى قوم رسول الله (صلى الله عليه و آله) فقالوا: يا رسول الله: ان بلادنا قد قحطت و توات السنون علينا، فادع الله تعالى يرسل السماء، فأمر رسول الله (صلى الله عليه و آله) بالمنبر فأخرج و اجتمع الناس فصعد رسول الله (صلى الله عليه و آله) و دعا و أمر الناس أن يؤمنوا فلم يلبث أن هبط جبرئيل (عليه السلام) فقال: يا محمد أخبر الناس أن ربك قد وعدهم أن يمطروا يوم كذا و كذا و ساعه كذا و كذا فلم يزل الناس ينتظرون ذلك اليوم و تلك الساعة حتى إذا كانت تلك الساعة أهاج الله ريحا فأتارت سحباً و جللت السماء و أرخت عز إليها فجاء أولئك نفر بأعيانهم إلى النبى (صلى الله عليه و آله) فقالوا: يا رسول الله ادع الله أن يكف السماء عنا فانا قد كدنا أن نغرق فاجتمع

الناس و دعا النبى (صلى الله عليه و آله) و أمر الناس أن يؤمنوا على دعائه فقال له

١-١ الواسئل - الباب - ٢- من أبواب الدعاء - الحديث ١٦ من كتاب الصلاة.

٢-٢ روضه الكافى ص ٢١٧- الرقم ٢٦٦ المطبوعه بطهران عام ١٣٧٧ و المستدرک الباب - ١- من أبواب صلاة الاستسقاء - الحديث ٧ و فيهما أبى العباس زريق الخلقانى.

رجل: يا رسول الله أسمعنا، فكل ما تقول ليس يسمع، فقال: قولوا اللهم حوالينا و لا علينا، اللهم صبها في بطون الأودية و في منابت الشجر و حيث يرعى أهل الوبر، اللهم اجعلها رحمه و لا تجعلها عذابا»

و عن مجالس الشيخ أبي علي بإسناده عن مسلم القلانسي (١) قال: «جاء أعرابي إلى النبي (صلى الله عليه و آله) فقال: و الله يا رسول الله لقد أتيناك و ما لنا بغير باط و لا غنم يعظ، ثم أنشأ يقول:

أتيناك يا خير البريه كلها لترحمننا مما لقينا من الأزل

أتيناك و العذراء تدمى لبانها و قد شغلت أم البنين عن الطفل

و ألقى بكفيه الفتى استكانهم من الجوع ضعفا لا يمر و لا يحل

و لا شيء مما يأكل الناس عندنا سوى الحنظل العامى و العلف الغل

و ليس لنا إلا إليك فرارنا و أين فرار الناس إلا إلى الرسل

فقال رسول الله (صلى الله عليه و آله): إن هذا الأعرابي يشكو قله المطر و قحطا شديدا ثم قام يجر بردائه حتى صعد المنبر فحمد الله و أثنى عليه و كان فيما حمده به أن قال:

الحمد لله الذى علا- فى السماء فكان عاليا، و فى الأرض قريبا دنيا أقرب إلينا من جبل الوريد، و رفع يديه إلى السماء و قال: اللهم اسقنا غيثا مغيثا مرتعا مريعا غدقا طبقا عاجلا غير رائف، نافعا غير ضار تملأ به الضرع، و تنبت به الزرع، و تحيى به الأرض بعد موتها، فما رد يده إلى نحره حتى أهدق السحاب بالمدينه كالإكليل و ألقى السماء بأرزاقها و جاء أهل البطاح يقولون: يا رسول الله الغرق الغرق، فقال رسول الله صلى الله عليه و آله اللهم حوالينا و لا علينا فانجاب السحاب عن السماء، فضحك رسول الله (صلى الله عليه و آله) و قال: لله در أبى طالب لو كان حيا لقرت عيناه، من ينشدنا قوله، فقام عمر بن الخطاب: فقال: عسى أردت يا رسول الله:

و ما حملت من ناقه فوق ظهرها أبر و أوفى ذمه من محمد

فقال رسول الله (صلى الله عليه و آله): هذا من قول حسان بن ثابت، فقام على بن أبى طالب (عليه السلام) فقال: كأنك أردت يا رسول الله:

و أبيض يستسقى الغمام بوجهه ربيع اليتامى عصمه للأرامل

يلوذ به الهلاك من آل هاشم فهم عنده فى نعمه و فواضل

إلى آخره. فقال رسول الله (صلى الله عليه و آله): أجل، فقام رجل من بنى كنانة فقال:

لك الحمد و الحمد ممن شكرسقيننا بوجه النبى المطر

دعا الله خالقه دعو هو أشخص منه اليه البصر

فلم يك إلا كاللقاء الرداء و أسرع إلا أتانا الدرر

وفاق الغرابل عم البقاع أعات به الله عليا نصر

فكان كما قاله عمه أبو طالب ذا رواء أغر

به الله يسقى صوب الغمام فهذا العيان و ذاك الخبر

فقال رسول الله (صلى الله عليه و آله): يا كنانى بواك الله بكل بيت بيتا فى الجنة»

و عن قرب الاسناد للحميرى (١) و فى الفقيه (٢) عن الصادق (عليه السلام) و اللفظ للأول قال: «اجتمع عند على (عليه السلام) قوم فشكوا قله المطر، و قالوا:

يا أبا الحسن ادع لنا بدعوات فى الاستسقاء، قال: فدعا على بالحسن و الحسين (عليهم السلام) فقال للحسن: ادع لنا»

إلى آخره. و من دعاء على بن الحسين (عليهما السلام) (٣)

١- ١ المستدرک- الباب- ١١- من أبواب صلاه الاستسقاء- الحديث ١.

٢- ٢ الفقيه ج ١ ص ٣٣٨- الرقم ١٥١٧ من طبعه النجف.

٣- ٣ الصحيفه السجادية ص ٩٧ رقم الدعاء ١٩.



فى الاستسقاء عند الجذب، و هو من أدعيه الصحفيه، إلى غير ذلك، بل

عن فائق الزمخشري (١) من العامه فضلا عن الخاصه روايه الصلاه للاستسقاء أيضا، قال:

«خرج النبى (صلى الله عليه و آله) للاستسقاء فتقدم فصلى بهم ركعتين يجهر فيهما بالقراءه و كان يقرأ فى العيدين و الاستسقاء فى

الركعه الأولى بفاتحه الكتاب و سبح اسم ربك الأعلى، و فى الركعه الثانيه بفاتحه الكتاب و هل أتاك حديث الغاشيه، فلما قضى صلاته استقبل القوم بوجهه و قلب رداءه ثم جثى على ركبتيه و رفع يديه و كبر تكبيره قبل أن يستسقى صلى الله عليه و آله ثم قال: اللهم اسقنا و أغثنا، اللهم اسقنا غيثا مغيثا و حيا ريعا و جدا طبقا غدقا مغدفا مونقا عاما هنيئا مريئا مربعا مريعا مرتعا و ابلا- سائلا- سبلا مجللا- ديما ديما درا نافعا غير ضار، عاجلا- غير راث غيثا تحيى به البلاد، و تغيث به العباد، و تجعله بلاعا للحاضر منا و الباد، اللهم أنزل علينا بأرضها سكنها، و أنزل علينا من السماء ماء طهورا، فأحيى به بلده ميتا واسعهم مما خلقت لنا أنعاما و أناسى كثيرا»

و عن نوادر الراوندى (٢) بإسناده عن موسى بن جعفر عن آباءه (عليهم السلام) قال: «قال على (عليه السلام):

مضت السنه فى الاستسقاء أن يقوم الإمام فيصلى ركعتين ثم يبسط يده و ليدع، قال:

و قال على (عليه السلام): «إن رسول الله (صلى الله عليه و آله) دعا بهذا الدعاء فى الاستسقاء اللهم أنزل علينا رحمتك بالغيث العميق»

إلى آخره.

و فى الفقيه و التهذيب (٣) «أن أمير المؤمنين (عليه السلام) خطب بهذه الخطبه فى صلاه الاستسقاء الحمد لله سابغ النعم، و مفرج الهم»

إلى آخرها، و هى من الخطب الجليله، و المراد أنه صلى و خطب لها

١-١ البحار- ج ١٨ ص ٩٥٤.

٢-٢ البحار- ج ١٨ ص ٩٥٠.

٣-٣ الفقيه ج ١ ص ٣٣٥- الرقم ١٥٠٤ و التهذيب ج ٣ ص ١٥١- الرقم ٣٢٨ المطبوعان فى النجف.

كما عن الشيخ روايتها بهذا اللفظ في المصباح، و له (عليه السلام) خطبتان أخريان (١) في النهج، و كيف كان فلا كلام عندنا في استحباب الصلاه للاستسقاء بعد تظافر النصوص أو تواترها بذلك، و في الذكرى أنه استسقى النبي و على و الأئمة (عليهم الصلاه و السلام) و الصحابه و صلوا ركعتين.

و أما كيفيتها فهي مثل كيفية صلاه العيد إجماعاً محكياً عن الخلاف و التذكرة و المنتهى، و في الاستبصار هذه الروايه - مشيراً إلى موثق إسحاق بن عمار (٢) المتضمن تقديم الخطبه على الصلاه في الاستسقاء - مخالفه لإجماع الطائفة المحققه، لأن عملها على الروايه الأولى لمطابقتها للأخبار (٣) التي رويت في أن صلاه الاستسقاء مثل صلاه العيد، و في

حسن هشام بن الحكم (٤) عن الصادق (عليه السلام) «سألته عن صلاه الاستسقاء فقال: مثل صلاه العيدين يقرأ فيها و يكبر كما يقرأ و يكبر فيها، يخرج الامام فيبرز إلى مكان نظيف في سكينه و وقار و خشوع و مسأله، و يبرز معه الناس فيحمد الله و يثنى عليه و يجتهد في

الدعاء و يكثر من التسبيح و التهليل و التكبير، و يصلى مثل صلاه العيدين ركعتين في دعاء و مسأله و اجتهاد، فإذا سلم الامام قلب ثوبه و جعل الجانب الذي على المنكب الأيمن على المنكب الأيسر، و الذي على الأيسر على الأيمن، فإن النبي (صلى الله عليه و آله) كذلك صنع».

و لا- ريب كما أنه لا خلاف في شمول المماثله للقراءه و عدد الركعات و التكبيرات و القنوتات، بل في الذخيره الإجماع عليه غير أنه يجعل مواضع القنوت في العيد استعطاف الله سبحانه و سؤاله الرحمه بإرسال الغيث لأنه هو المقصود و المراد و يتخير

١- ١ المستدرک- الباب- ١١- من أبواب صلاه الاستسقاء- الحديث ٢ و ٣.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٥- من أبواب صلاه الاستسقاء- الحديث ٢.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ١- من أبواب صلاه الاستسقاء.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ١- من أبواب صلاه الاستسقاء- الحديث- ١.

من الأدعية في القنوت و بعد الصلاة ما تيسر له للأصل و ظاهر النصوص و الفتاوى و إلا يختار الأخذ بهذه الرخصة. بل إذا أراد الأفضل فليقل ما نقل في أخبار أهل البيت (عليهم السلام) الذين هم أعرف من غيرهم بما ينبغي أن يناجى به رب العباد ضروره كون الوزير أدري من الرعيه بما يؤدي إلى استجلاب الخير و نيل المقصود من الملك قطعاً، و يمكن أن تكون عبارته من صناعه القلب، و النكته فيه جواز الدعاء بما تيسر و إن أمكن المنصوص، و إلا فليس المراد ظاهرها قطعاً، لكن لم نقف على دعاء مخصوص في القنوت هنا، و يمكن استحباب ما ورد فيه بالعيد و إن كان بتغيير مقتضى المقام، فينبغي أن يكون بالاستغفار و الدعاء بإنزال الرحمه و توفير المياه، و على كل حال فليبدأ بالصلاه على النبي و آله (عليهم الصلاه و السلام) و يختم بها، لما

روى (١) عن علي (عليه السلام) «إذا سألتهم الله حاجه فصلوا على النبي (صلى الله عليه و آله) فان الله تعالى إذا سئل عن حاجتين أستحى أن يقضى إحداهما دون الأخرى»

و ليقدم الثناء على الله تعالى ل حسن هشام المتقدم (٢) و ليعترف بذنبه طالبا من الله العفو و الرحمه، قال الله تعالى (٣) «قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى وَ ذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى» و غير ذلك مما لا يخفى على من له معرفه بكيفيه الدعاء المستجاب المستفاده من نصوص أهل العصمه و بعض آيات الكتاب إنما الكلام في شمول المماثله المزبوره للوقت و نحوه من الأمور الخارجه عن الكيفيه و عدمه، و فيه قولان أحوالهما الأول، بل في الذكرى أنه ظاهر كلام الأصحاب و أقوالهما الثاني للإطلاقات السالمه عن معارضه إطلاق المماثله في النص، إذ حسن هشام كغيره يستفاد منه المماثله في ذلك الأمر الخاص، و دعوى المدارك دلالتها عليه محل منع،

١-١ الوسائل - الباب - ٣٦- من أبواب الدعاء - الحديث ١٨.

٢-٢ الوسائل - الباب - ١- من أبواب صلاه الاستسقاء - الحديث ١.

٣-٣ سورة الأعلى - الآية ١٤ و ١٥.

على أن شمول إطلاقها لمثله كذلك لانسياق الكيفية منه، فمعاقد الإجماعات تنصرف حينئذ إلى غيره قطعاً، خصوصاً بعد ما حكى من الإجماع عن نهايه الأحكام على عدم التوقيت، و عن

التذكرة نفي الخلاف فيه، نعم لا بأس بتطلب بعض الأزمنة الشريفه لها، لأنها أرجى للإجابة، و لعله لذا حكى عن التذكرة أن الأقرب عندي إيقاعها بعد الزوال، لأن ما بعد العصر أشرف و إن كان هو لا يخلو من بحث، خصوصاً بعد ما قيل من أنه مشهور بين العامة التي جعل الله الرشد في خلافها، و في الذكرى أنه نقله ابن عبد البر عن جماعه العلماء من العامه، و الأمر سهل.

و من مسنونات هذه الصلاه أن يصوم الناس ثلاثه أيام لأنه أرجى للإجابة، و ل

خبر السراج (١) قال: «أرسلني محمد بن خالد إلى أبي عبد الله (عليه السلام) أقول له: إن الناس قد أكثروا على في الاستسقاء فما رأيك في الخروج غدا؟ فقلت ذلك لأبي عبد الله (عليه السلام) فقال لي: قل له: ليس الاستسقاء هكذا، فقل له:

يخرج فيخطب الناس و يأمرهم بالصيام اليوم و غدا، و يخرج بهم في اليوم الثالث و هم صيام قال: فأتيت محمدا فأخبرته بمقاله أبي عبد الله (عليه السلام) فجاء فخطب الناس و أمرهم بالصيام كما قال أبو عبد الله (عليه السلام): فلما كان في اليوم الثالث أرسل إليه ما رأيك في الخروج؟»

و خبر مره مولى محمد بن خالد (٢) قال: «صاح أهل المدينه إلى محمد ابن خالد في الاستسقاء فقال لي: انطلق إلى أبي عبد الله (عليه السلام) فاسأله ما رأيك؟

فإن هؤلاء قد صاحوا إلي، فأتيته فقلت له فقال لي: قل له: فليخرج، قلت له: متى يخرج جعلت فداك؟ قال: يوم «الاثنين».

قيل: و نحوه خبر العيون (٣) عن مولانا العسكري (عليه السلام).

- 
- ١-١ الوسائل - الباب - ٢- من أبواب صلاه الاستسقاء - الحديث ١.
  - ٢-٢ الوسائل - الباب - ١- من أبواب صلاه الاستسقاء - الحديث ٢.
  - ٣-٣ الوسائل - الباب - ٢- من أبواب صلاه الاستسقاء - الحديث ٢.

و من ذلك يعرف استحباب أن يكون خروجهم يوم الثالث كما عن التذكرة نسبه إلى علمائنا خلافا لما عن الشافعي فقال: رابع أيام الصيام و منه يعرف أيضا أنه يستحب أن يكون ذلك الثالث الاثنين و لذا اقتصر عليه جماعه، بل في الرياض نسبه ذلك إلى الأكثر، لكن قال المصنف فان لم يتيسر ف يوم الجمعه و لم نقف له على دليل بالخصوص، إلا أنه لا بأس به لشرفه و كونه محلا لإجابته الدعاء بل

ورد(١)«أن العبد ليسأل الحاجه فتؤخر الإجابة إلى يوم الجمعه»

و لعله لذا خير غير واحد بينهما، بل قيل: إنه المشهور بين المتأخرين، و أنه يظهر من التذكرة الإجماع عليه، بل عن المفيد و أبي الصلاح الاقتصار على الجمعه، و كأنه ل ما ورد(٢) في ذم يوم الاثنين، و أنه يوم نحس لا- تطلب فيه الحوائج، و أن بنى أميه تبرك به و تتشام منه آل محمد (صلى الله عليه و آله) لقتل الحسين (عليه السلام) فيه، حتى ورد أن

من صامه أو طلب الحوائج فيه متبركا حشر مع بنى أميه، مع ترجيح ذلك على الخبرين المزبورين لكن لا يخفى عليك ما فيه بعد عمل الأصحاب بهما، و فيهم من لا يعمل إلا بالقطعيات كالحلى و غيره و إن اختلفوا في الترتيب أو التخيير، بل لعل أحوط القولين منهما أقواهما هذا مع إمكان حمل ذلك على من أراد الفعل بقصد التبرك بيوم الاثنين كما يفعله بنو أميه، و الله أعلم.

و كذا يستفاد من التأمل في الخبرين المزبورين و غيرهما كخبر هشام بن الحكم(٣) أنه يستحب أيضا أن يخرجوا في هذه الصلاه إلى الصحراء كما هو

١- ١ الوسائل- الباب- ٤١- من أبواب صلاه الجمعه- الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٤- من أبواب آداب السفر من كتاب الحج و الباب ٢١ من أبواب الصوم المندوب- الحديث ٣ من كتاب الصوم.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ١- من أبواب صلاه الاستسقاء- الحديث ١.

مجمع عليه نقلا في الذكرى و عن المعبر و المنتهى و التذكرة و غيرها إن لم يكن تحصيلا، بل في

خبر أبي البخري (١) عن الصادق (عليه السلام) «مضت السنه أنه لا يستسقى إلا بالبرارى حيث ينظر الناس إلى السماء، و لا يستسقى بالمساجد إلا بمكه»

و ليكن خروجهم إليها حفاه و فى المسالك و لكن نعالهم بأيديهم، و لم نعرف له شاهدا على سكينه و وقار و ذكر الله و إخبارات، لأنه أبلغ فى الخشوع و أرجى للإجابة، و ل

قوله (عليه السلام) فى خبر مولى محمد بن خالد (٢): «يمشى كما يمشى يوم العيدين»

و فى خير هشام بن الحكم (٣) «فيرز إلى مكان نظيف فى سكينه و وقار و خشوع و مسأله» و زاد فى أولهما أن «بين يديه - أى الإمام - المؤذنون فى أيديهم عنزهم»

أى عصيهم و فى المسالك يخرجون فى ثياب البذله بكسر الباء، و هى ما يمتهن من الثياب.

و لا يصلوا هذه الصلاه فى المساجد و إن كانت مكشوفه للخبر السابق، لكن قد عرفت أنه صريح فى استثناء مكه من ذلك، فإنه يستسقى فى المسجد الحرام منها، و لا بأس به خصوصا بعد ما عن المنتهى من الإجماع عليه منا و من أكثر أهل العلم فما عساه يظهر من عدم استثناء المصنف له كغيره ممن نقل عنه ذلك من العدم فى غير محله كالمستفاد من ظاهر عباره الكاتب من إلحاق مسجد النبى (صلى الله عليه و آله) به، لعدم المستند له سوى القياس الذى لا ينبغى الاقتصار معه على خصوص مسجد النبى (صلى الله عليه و آله)، بل ينبغى حينئذ إلحاق مسجد الكوفه و نحوه من المساجد المعظمه المشرفه به، و هو كما ترى مخالف لصريح الخبر المزبور و ظاهر غيره، و الأسرار الربانيه لا تدور مدار الشرف، نعم فى الذكرى لو حصل مانع من الصحراء لخوف و شبهه جازت فى المساجد، و لا بأس به.

١- ١ الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب صلاه الاستسقاء - الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب صلاه الاستسقاء - الحديث ٢.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب صلاه الاستسقاء - الحديث ١.

و كذا يستحب أن يخرجوا معهم أهل الصلاح و الورع و نحوهم ممن يظن إجابتهم بل الشيوخ و الأطفال و العجائز على المشهور كما فى الكفاية و الذخيره لأنهم أقرب إلى الرحمه و أسرع للإجابة، و

للنبوى (١) «لولا أطفال رضع و شيوخ ركع و بهائم رتع لصب عليكم العذاب صبا»

و فى المحكى عن

فقه الرضا (عليه السلام) من الخطبه (٢) «اللهم ارحمنا بمشايع ركع و صبيان رضع و بهائم رتع و شباب خضع»

لكن قد اشتمل على ذكر الشباب، و لم يذكره أحد من الأصحاب هنا، و لعل المراد أهل الورع و التقوى منهم كما يومى اليه الوصف المزبور، فيندرجون حينئذ فيما ذكروه من إخراج أهل التقوى و الصلاح.

و عليه فالظاهر إرادته الذكور من الشباب خاصه لا النساء، لما فى خروجهن من الفتنة، و لذا صرح غير واحد بعدم خروجهن، بل لعله ظاهر الاقتصار على الشيوخ و الأطفال و العجائز من الجميع، و على كل حال فقد يتأكد الخروج المزبور فى أبناء الثمانين فصاعدا، ل

قوله (عليه السلام) (٣): «إذا بلغ الرجل ثمانين سنه غفر له ما تقدم من ذنبه و ما تأخر»

قيل: و عن الكيدرى زياده البله، كما عن ابن حمزه و الفاضل و الشهيدين و أبى العباس و غيرهم زياده البهائم أيضا، و لا بأس به، بل و بكل ما يرجى فيه الإجابة و استجلاب الرأفه و الرحمه، و

عن الصادق (عليه السلام) (٤) «ان سليمان ابن داود خرج ليستسقى فرأى نمله قد استلقت على ظهرها و هى تقول: اللهم إنا خلق من خلقك و لا غنى بنا عن رزقك فلا تهلكنا بذنوب بنى آدم و هى رافعه قائمه من

١- ١ سنن البيهقى ج ٣ ص ٣٤٥.

٢- ٢ المستدرک- الباب- ١- من أبواب صلاه الاستسقاء- الحديث ٤.

٣- ٣ البحار- الجزء الثالث من المجلد ١٥ ص ١٦٤ الباب ٦٤.

٤- ٤ الفقيه ج ١ ص ٣٣٣- الرقم ١٤٩٣ المطبوع فى النجف.

قوائمها إلى السماء فقال (عليه السلام): ارجعوا فقد سقيتم بغيركم»

و كأنه في بالي أن

عالم قوم يونس (عليه السلام) أمرهم بإخراج البهائم و تفريق أطفالها عنها فكشف الله عنهم العذاب (١).

و الله أعلم.

و صرح غير واحد من الأصحاب بأنهم لا يخرجوا معهم ذميا لقوله تعالى (٢) «وَمَا دُعَاءُ الْكَافِرِينَ إِلَّا فِي ضَلَالٍ» بل منه و نحوه زيد جميع الكفار و المتظاهرين بالفسق و المنكر و نحوهما من المسلمين، و لعله لبعد الرحمة بهم، و عدم محبه الله سماع أصواتهم، فحضورهم

أبعد للإجابة، و نقض للغرض، لكن قد يقال: إن مثل هؤلاء إذا خضعوا و اعترفوا بذنبهم كانت الإجابة لهم أقرب من غيرهم، أو يقال:

إنه ربما تعجل إجابتهم لعدم محبه الله سماع أصواتهم عكس المؤمن الذي يحب سماع صوته فيؤخر إجابة دعائه كما

ورد في الخبر (٣) و عن الصادق (عليه السلام) (٤) «أنه جاء أصحاب فرعون اليه فقالوا له: غار ماء النيل و فيه هلاكنا فقال: انصرفوا اليوم، فلما كان الليل توسط النيل و رفع يديه إلى السماء و قال: اللهم إنك تعلم أنني أعلم أنه لا يقدر على أن يجيء بالماء إلا أنت فجئنا به فأصبح النيل يتدفق»

الخبر. و قد خرج المنافقون مع النبي (صلى الله عليه و آله) للاستسقاء، و المخالفون مع الرضا (عليه السلام)، و عن المنتهى بعد أن ذكر خبر خروج فرعون فعلى هذه الرواية لو خرجوا جاز أن لا يمنعوا لأنهم يطلبون أرزاقهم من الله تعالى، و قد ضمنها لهم في الدنيا، فلا يمنعون من طلبها، فلا يبعد إجابتهم، و قول من قال: إنهم ربما ظنوا أن ما حصل من السقيا بدعائهم ضعيف،

١-١ تفسير الصافي سوره يونس عليه السلام- الآيه ٩٨.

٢-٢ سوره الرعد- الآيه ١٥.

٣-٣ الوسائل- الباب- ٢١- من أبواب الدعاء من كتاب الصلاة.

٤-٤ الفقيه ج ١ ص ٣٣٤- الرقم ١٥٢ المطبوع في النجف.



لأنه لا يبعد أن يتفق نزول الغيث يوم خروجهم بانفرادهم فيكون أعظم لفتنتهم.

و يستحب أيضا في المشهور كما في الكفاية أن يفرقوا بين الأطفال و أمهاتهم لما فيه من

الهيبة بكثره البكاء و الضجيج ما يستوجب الرقة و الرأفة و الرحمه كما يشهد له فعل ذلك من قوم يونس بأمر عالمهم فكشف الله تعالى عنهم العذاب، إلا أنه ينبغي مراعاة حفظ الأطفال الواجب، فيفرقهم حينئذ بأن يدفع كل واحد إلى غير أمه أو غير ذلك إذا أمن الضرر معه، و ظاهر المتن أن هذه الأحكام من المستحب الكفائي حيث لم يوجهها كالنصوص إلى أحد بعينه، خلافا لظاهر الذكرى فوجهها جميعا أو بعضها إلى الامام، و لعل الأول أولى.

و كيف كان ف إذا فرغ الامام من صلاته حول استحبابا رداءه بلا خلاف أجده فيه بيننا، بل عن صريح الخلاف و ظاهر المعبر الإجماع عليه للنصوص المستفيضة (١) و التفاؤل و التأسى به (صلى الله عليه و آله) (٢) بل للأخير خصوصا مع التعليل في صحيح هشام (٣) و إمكان دعوى تناول لهما في صحيح ابن بكير (٤) و اشتراك التفاؤل بذلك لتحويل الجذب خصبا الذي هو المقصود من هذا التحويل كما يومى اليه

بعض النصوص (٥) «سألته عن تحويل النبي (صلى الله عليه و آله) رداءه إذا استسقى قال: علامه بينه و بين أصحابه يحول الجذب خصبا بين الامام و المأموم»

صرح الشيخ و الثانيان باستحبابه لهما معا، و قواه في الذكرى، بل في ظاهر المحكى من خلاف الشيخ الإجماع عليه، خلافا لظاهر المتن و غيره، بل هو صريح المحكى عن معتبره،

- ١- ١ الوسائل - الباب - ٣- من أبواب صلاة الاستسقاء من كتاب الصلاة.
- ٢- ٢ الوسائل - الباب - ٣- من أبواب صلاة الاستسقاء من كتاب الصلاة.
- ٣- ٣ الوسائل - الباب - ١- من أبواب صلاة الاستسقاء - الحديث ١.
- ٤- ٤ الوسائل - الباب - ٣- من أبواب صلاة الاستسقاء - الحديث ١.
- ٥- ٥ الوسائل - الباب - ٣- من أبواب صلاة الاستسقاء - الحديث ٢.

فيختص بالإمام، بل عن ظاهر المنتهى عدم الخلاف فيه بيننا حيث نسبه إلى بعض العامة و لعله الأقوى نظرا إلى تطابق النصوص (١) و أكثر الفتاوى على ذكره للإمام خاصة، بل لعل التأمل فيها يشرف الفقيه على القطع بذلك و إن كان الحق عدم حجية مفهوم اللقب ما لم تقتضها القرائن، و المنساق من صحيح ابن بكير (٢) الامام.

و المراد بتحويل الرداء للإمام جعل ما على اليمين على اليسار و بالعكس، كما نص عليه في الصحيحين و غيرهما، و فسر به غير واحد، بل عن التذكرة الإجماع عليه سواء كان مربعا (مربعاً خ ل) أو مقورا، و قال الكركي و الشهيدان: «لا يشترط جعل الظاهر باطنا و بالعكس، و لا الأسفل أعلى و بالعكس و إن كان جائزا» و في روضه الثاني منهما بعد أن فسر التحويل بجعل اليمين يسارا و بالعكس قال: «و لو جعل مع ذلك أعلاه أسفله و ظاهره باطنه كان حسنا» و فيه أن المنساق إلى الذهن من التحويل لا يكون إلا- بأحد الأمرين خاصة، فلا معنى حينئذ لعدم اشتراطهما، و لا لجمعهما مع التحويل، اللهم إلا أن يراد بالتحويل جعل ما على اليمين على اليسار أو بالعكس بمعنى جمعهما على أحد الجانبين، أو يراد تحويل الرداء حيث يكون موضوعا على أفضل حاله بأن كان على المنكبين مع رد ما على الأيسر على الأيمن، فإن تحويله حينئذ يتحقق بعكس هذه

الهيئة و لو برد ما على الأيمن على الأيسر من دون حاجه إلى جعل ظاهره باطنه و أعلاه أسفله لكنهما معا كما ترى خلاف المنساق إلى الذهن من التفسير المزبور، بل لعل قول الأصحاب و بالعكس صريح في خلافه، خصوصا بالنسبة إلى الأخير، كما أن ما في

صحيح هشام (٣) عن الصادق (عليه السلام) كذلك أيضا، قال فيه: «فإذا سلم الامام قلب

- 
- ١- ١ الوسائل- الباب- ١- من أبواب صلاة الاستسقاء- الحديث ١ و الباب ٣ منها.
  - ٢- ٢ الوسائل- الباب- ٣- من أبواب صلاة الاستسقاء- الحديث ١.
  - ٣- ٣ الوسائل- الباب- ١- من أبواب صلاة الاستسقاء- الحديث ١.

ثوبه و جعل الجانب الذى على المنكب الأيمن على المنكب الأيسر، و الذى على الأيسر على الأيمن، فإن النبى (صلى الله عليه و آله) كذلك صنع»

و نحوه فى صحيح ابن بكير.

ثم إن ظاهر المصنف و غيره استحباب ذلك مره واحده، بل هو ظاهر النصوص و صريح المحكى عن فقه الرضا (عليه السلام) و إن كان ظاهر خبر مولى محمد بن خالد أن وقته بعد صعود الامام المنبر، و قد سمعت ما فى صحيح هشام، و فى خبر ابن بكير «يصلى ركعتين و يقلب رداءه» و لعله لا تنافى بينها بعد حمل مطلقها على المقيد، اللهم إلا أن يشكل بأن شرطه التنافى، و مع عدم العلم باتحاد الأمور به كما فى المقام لم يحمل المطلق على المقيد، و بأن المستحبات لا مقتضى لحمل مطلقا على مقيدها أيضا، و بإمكان دعوى عدم قابليه

صحيح هشام للتقييد، لضعف احتمال إرادته القلب فيه بعد التسليم و صعود المنبر، و لعله لذا و لزياده التفاؤل و للعمل بالأخبار الكثيره كان خيره المفيد و سلار و القاضى و الراوندى فيما حكى عنهم استحباب تثلث التحويل، لكن المتجه بناء على ذلك تخصيص استحباب التحويلين منهما بما بعد الصعود و بعد التسليم و إطلاق الثالث، كما أن المتجه بناء على اتحاده كونه بعد الفراغ من الصلاه و الصعود إلى المنبر قبل الخطبه، إذ هو الحاصل من حمل الأخبار بعضها على بعض. و كيف كان فلا ريب أن الأقوى الأول و إن كان الثانى أحوط.

ثم إذا صعد المنبر و حول رداءه استقبل القبله و كبر مائه تكبيره رافعا بها صوته و بعده سبح الله ملتفتا إلى الناس عن يمينه مائه تسيحه كذلك رافعا بها صوته و بعده هلى الله مائه تهليله ملتفتا إلى الناس عن يساره رافعا بها صوته مثل ذلك و (١١) بعده استقبال الناس (١٢) بوجهه و حمد الله مائه (١٣) مره كما صرح بذلك كله فى خبر مولى محمد بن خالد، و زاد غير واحد من الأساطين كالحلى و الشهيدين و غيرهم بل فى الذكرى نسبته إلى الأصحاب رفع الصوت بالتحميد أيضا،

و لا- بأس به و إن كان الخبر خالياً منه، إذ قد يفهم من التصريح به فيه في الأولين إرادته في الأخير، فكأنه حذف منه لدلاله سابقه عليه، نعم لا- وجه للاقتصار عليه في كلام بعضهم في التكبير خاصة مع التصريح به في الخبر في التسييح، و أضعف منه عدم ذكر الرفع أصلاً، كما أنه لا وجه لعدم ذكر البعض أيضاً ذلك بعد التحويل مع التصريح به في الخبر أيضاً، و كذا لم نقف على دليل لما في الغنية و المحكى عن غيرها من جعل التحميد عن اليسار و الاستغفار مائة عند استقبال الناس بوجهه، و لا للمحكى عن إشاره السبق من جعل التحميد عن اليمين و التسييح عن اليسار و الاستغفار عند استقبال الناس بوجهه، بل و لا لغيره أيضاً مما حكى في المقام، إذ قد عرفت أن الموجود في الخبر الذي هو دليل الحكم هنا ما سمعت، و أنه بعد التحميد يرفع يديه فيدعو ثم يدعون.

كما أنه ليس فيه ما ذكره المصنف و غيره من أن الامام يذكر و هم أى المأمون يتابعونه في كل ذلك لكن لعله لأنه ذكر الله، و لأن وظيفة المأموم المتابعة للإمام و لما فيه من الضجيج و الدوى ما هو أرجى لتحصيل المقصود من غيره، و من هنا نص ابن حمزه و الثانيان على متابعتة في رفع الصوت، بل هو المحكى عن إشاره السبق و التقى و الكيدرى و البيان و ظاهر القاضى، بل لعله ظاهر المصنف و كل من عبر بمثل عبارته، و لا بأس به و إن خلا النص عنه، خلافاً للسرائر و المحكى عن الإسكافى فلا يتابعونه في الرفع، و عن الفقيه و المقنع أنهم يتابعونه في رفع الصوت و الدعاء، و ظاهرهما الاقتصار عليهما، و الأولى ما عرفت من المتابعة في الجميع أى الأذكار و الدعاء، و قد استفاد من خبر زريق أبى العباس (١) أنهم يؤمنون على دعاء الإمام، فحينئذ مقتضى الجمع

بينه و بين غيره التخيير في خصوص الدعاء بين المتابعة و بين التأمين كما هو ظاهر السرائر، نعم لا- يتابعونه في الالتفات إلى الجهات كما صرح به غير واحد، بل لعله ظاهر الجميع،

بل لعله مقطوع به بالنسبه إلى جميع الجهات، لتصريحهم باستقباله الناس بالتحميد كما عليه الأ-كثر، أو الاستغفار كما عليه البعض، و لو تابعوه فى الجهات لم يتحقق ذلك، اللهم إلا أن يكون جهتهم حينئذ استقبال الامام، و الأمر سهل.

ثم يخطب و يبالح فى تضرعاته كما بالح

أمير المؤمنين (عليه السلام) فى خطبته (١) التى أولها «الحمد لله سابغ النعم»

إلى آخرها، و هى من الخطب العجيبه البديعه، و الأولى له اختيارها أو غيرها من المأثور عنهم (عليهم السلام)، ضروره أنهم أعرف من غيرهم بذلك و بكيفية الخطاب معه تعالى، فان لم يحسنها خطب من نفسه بما يتمكن من الحمد و الثناء، و عقبهما بالتضرع و الدعاء كما صنع العباس عم النبى (صلى الله عليه و آله) لما قال له عمر بن الخطاب قم و استسق، فإنه قام و حمد الله و أثنى عليه، ثم قال: «اللهم إن عندك سحابا و إن عندك مطرا» إلى آخره. و ظاهر المتن أن الخطبه بعد الصلاه بل و بعد فعل الأذكار، و لا ريب فيه بالنسبه إلى الأول،

بل فى السرائر و عن الخلاف و التذكرة الإجماع عليه و إن كان قد نفى البأس فى الأخير بعد ذلك عن المحكى عن أحمد فى إحدى الروايات من التخيير بين إيقاعها قبل الصلاه و بعدها، لورود الأخبار بهما، كما أنه استحسنة فى المحكى عن المعتمر على تقدير القول به، و فى

خبر طلحه بن زيد (٢) عن الصادق (عليه السلام) «ان رسول الله (صلى الله عليه و آله) صلى للاستسقاء ركعتين و بدأ بالصلاه قبل الخطبه و كبر سبعا و خمسا و جهر بالقراءه»

و نحوه المرسل (٣) عن الباقر (عليه السلام) بل و غيره أيضا فى أصل تأخير الخطبه عن الصلاه، بل لا خلاف فيه فى النصوص سوى

خبر إسحاق بن عمار (٤) عن الصادق (عليه السلام) «الخطبه

١- ١ الفقيه ج ١ ص ٤٣٥- الرقم ١٥٠٤ من طبعه النجف.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٥- من أبواب صلاه الاستسقاء- الحديث ١.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ١- من أبواب صلاه الاستسقاء- الحديث ٦.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ٥- من أبواب صلاه الاستسقاء- الحديث ٢.

فى الاستسقاء قبل الصلاه»

كما يحكى عن أبى على اختياره، و قد أجاد فى الاستبصار بقوله: إن هذه الروايه شاذه مخالفه لإجماع الطائفه المحقه، لأن عملها على الروايه الأولى لمطابقتها للأخبار التى رويت فى أن صلاه الاستسقاء مثل صلاه العيد، و تبعه على ذلك أو نحوه غيره من الأصحاب.

قلت: على أنها محتمله الحمل على التقيه و على إرادته الدعاء من الصلاه، أو الخطبه بأمر الناس بالصيام و التهيؤ للاستسقاء كما قاله (عليه السلام) فى تعليم حماد السراج (١) و أما حسن هشام (٢) فدلالته على تقديم الخطبه على الصلاه مبنيه على كون الحمد و التمجيد و الثناء عباره عن الخطبه مع إفاده الواو و التقديم الذكرى الترتيب، و الأول و إن كان يمكن تسليمه لكن الثانى واضح المنع، خصوصا مع معارضته بالأخبار المصرحه بتقديم الصلاه على الخطبه، و مع اشتماله على التشبيه بصلاه العيد التى تتأخر فيها الخطبه بناء على اقتضائه مثل ذلك.

و أما الثانى أى تأخرها عن الأذكار فظاهر المتن و المبسوط و الوسيله و الإرشاد و غيرها ذلك أيضا، بل عن الحدائق أنه المشهور بين المتأخرين، و لعله ل خبر مره مولى محمد (٣) بناء على إرادته الخطبه من الدعاء فيه خلافا للفاضل فى المختلف و المحكى عن الصدوق و المفيد و علم الهدى و أبى يعلى و أبى المكارم و التقى و القاضى و غيرهم، فتقدم على الذكر، بل فى الذكرى أنه المشهور، و ربما قيل بجوازهما معا، و هو قوى و إن كان سابقه أقوى منه كما يومى اليه ظاهر ما حكى من أفعالهم (عليهم السلام) من تمام عمل الاستسقاء بالخطبه و الدعاء و لم يحك عنهم فعل شىء آخر بعد ذلك، و خبر مره يمكن حمله على الاكتفاء فيه بالأذكار عن الخطبه، بل لعله أولى من حمل الدعاء فيه على

١-١ الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب صلاه الاستسقاء - الحديث ١.

٢-٢ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب صلاه الاستسقاء - الحديث ١.

٣-٣ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب صلاه الاستسقاء - الحديث ٢.

الخطبه، فتأمل جيدا.

و كذا ظاهر المتن اتحاد الخطبه، بل لعله ظاهر الأصحاب قبله أيضا لقولهم:

«يخطب» بل لعله ظاهر النصوص، لكن فى الدروس و غيرها تعددها، بل عن المنتهى و الغريه الإجماع عليه، للتشبيه بصلاه العيد التى تتعدد فيها الخطبه، و هو و إن كان أحوط إلا- أنه لم أعثر على خبر يتضمن التشبيه إلا- حسن هشام، و هو كما عرفت إنما يدل على المشابهه فى كفيتهما، و الخطبه خارجة عنها، و لعل المراد بإحدى الخطبتين التى تتقدم على الاستسقاء لتعليم الناس الصوم و نحوه له كما يومى اليه استدلال الذكرى عليه بخبر مره، و لا ريب فى أنه أمر خارج يفعل للتعليم حيث يكون الناس فى حاجه إليه.

ثم إنه قد يظهر من قول المصنف و غيره: «و يبالغ فى تضرعاته» أن المراد بالخطبه هذا الدعاء و الابتهاال و التضرع كما يومى اليه عبارتا الذكرى و الروض أنه «يستحب المبالغه فى التضرع و الإلحاح فى الدعاء فى الخطبتين» بل و ما عن المصباح من أنه «يستحب أن يدعوا بخطبه أمير المؤمنين (عليه السلام)» و ما فى خبر مولى محمد السابق من أنه بعد الأذكار يدعوا ثم يدعون حيث لم يتعرض فيه لذكر خطبه غير هذا، كما أنه حكى عن المقنع مثل ذلك أيضا، لكن اشتمال خطبه أمير المؤمنين (عليه السلام) على المعنى المعروف منها و على الدعاء يؤيد عدم الاكتفاء بالدعاء المحض عن الخطبه بالمعنى المعروف، نعم قال بعض الأصحاب إنه إن لم بحسن الخطبه بالمروى عن أمير المؤمنين (عليه السلام) اقتصر على الدعاء.

و كيف كان فلا- ريب فى أن الأ-حوط بل و الأقوى الخطبه بالحمد و الثناء و نحوهما أولا ثم تعقيب ذلك بالدعاء مبالغا فى التضرع كما صنعوا صلوات الله عليهم فإن تأخرت الإجابة كرروا الخروج إجماعا محكيا عن المعبر و المنتهى و التذكرة، بل عن الغريه الإجماع على هذا التكرير حتى تدركهم الرحمه و هو الحجه حينئذ، مضافا إلى

إمكان دعوى استفادته من الأدله باعتبار أن المقصود و المراد من تلك الأفعال لم يحصل و لأن المتعارف فى السائلين تكرار السؤال إذا لم يجابوا بأول مره، فما عن إسحاق من المنع من التكرير لأنه (صلى الله عليه و آله) لم يخرج إلا مره واحده ضعيف كدليله، إذ لعله (صلى الله عليه و آله) استغنى عن المعاوده لأنه أجيب، و كون التحقيق أن الأمر ليس للتكرار لا يقتضى عدم إرادته التكرار على وجه خاص لدليل خاص غير الأمر كما هو واضح.

إنما الكلام فى أنهم إذا كرروا الصلاه كرروا سائر ما تقدمها من الصوم و نحوه كالاستسقاء الأولى أولاً، الظاهر الأول إذا كان تكريرهم ذلك وقع بعد مضى مده من الاستسقاء الأول بحيث أفتروا مثلاً، أما إذا كان متصلًا بالأول فيكفى فيه على الظاهر الصوم الأول مع فرض الاتصال بصوم يوم التكرير كما يفهم من المحكى عن الكاتب، قال: «إن لم يمطروا أولاً- و لا- أظنتهم غمامه لم ينصرفوا إلا عند وجوب صلاه الظهر، و لو أقاموا بقيه نهارهم كان أحب إلى، فان أجيبوا و إلا تواعدوا على المعاوده يوماً ثانياً و ثالثاً» و لا- بأس به فى الجملة و إن كنا لم نقف على نص دال عليه، فتحصل مما ذكرنا حينئذ أن للتكرير كفتين: الأولى بعد أيام، و الثانية متصله بيوم الاستسقاء، و الظاهر جواز الأمرين معاً، كما أن الظاهر جواز استئناف الصوم و الصلاه إذا لم يجابوا بأول يوم، قال فى الذكرى: «و لو تأخرت الإجابة كرروا الخروج حتى يجابوا إما بصوم مستأنف أو بالبناء على الأول» و هو فى غايه الجوده، أما التكرار للصلاه مثلاً فى مجلس واحد إذا لم تظهر أمارات الإجابة من الغمام و نحوه فلا يخلو من إشكال، لفقد النص و ظهور كلام الأصحاب فى توقف مشروعيه التكرير على عدم الإجابة و لم تعرف حتى تمضى مده فى الجملة، فتأمل جيداً.

و اعلم أنه كما يجوز هذه الصلاه عند قله الأمطار فإنها تجوز عند جفاف



مياه العيون و الآبار عند علمائنا كافه كما عن التذكرة، و هو الحجه بعد إمكان التنقيح بين المنصوص فى الأدله من قله الأمطار و بين الجفاف المزبور باعتبار اشتراكهما فى تسبب الجذب و حلول الخوف من الغضب، قال فى المسالك: «و كذا تجوز عند كثره الغيوث إذا خيف الضرر بها، و تسمى صلاه الاستضحاء، و هى نوع من صلاه الحاجه، و كذا لو غزرت مياه العيون و الأنهار بحيث خيف منها الضرر شرعت صلاه الحاجه، بل هى من مهام الحوائج» قلت: لا إشكال فى مشروعيه صلاه الحاجه عند ذلك و عند غيره كما نص عليه، بل و على الصوم أيضا فى الذكرى، إنما الكلام فى مشروعيه خصوص صلاه الاستسقاء التى هى كيفيه خاصه فى أمثال ذلك، و الأولى الاقتصار فيها على قله المياه بحيث يخشى منها الجذب سواء كان من الغيوث و العيون.

ثم إنه لا- ريب فى أنه لا- أذان و لا- إقامه لصلاه الاستسقاء للنص و للإجماع المحكى عن المعتمد، نعم يقول بدلها: «الصلاه الصلاه» بالرفع و النصب، كما أنه لا ريب فى استحباب الجهر بالقراءه فيها للنص أيضا (١) بل فى الذكرى و بالقنوت لما مر فى صلاه العيد، و لو سقوا قبل الخروج لم يخرجوا، و كذا لو خرجوا فسقوا قبل الصلاه، نعم يستحب فى المقامين صلاه الشكر، و لو سقوا فى أثناء الخطبه أتموها، كما أنه كذلك لو كان فى أثناء الصلاه و إن سقطت الخطبه حينئذ و الأذكار معا، و يجوز الاستسقاء بغير صلاه قطعاً، إما فى خطبه الجمعة و العيدين أو فى أعقاب المكتوبات أو يخرج الإمام إلى الصحراء فيدعو و الناس يتابعونه، كما يستفاد ذلك كله من النصوص، بل الظاهر الجواز بصلاه بغير الكيفيه المزبوره فيفعل مجرد ركعتين لكن بعنوان صلاه الحاجه، ضروره أن ذلك من أهم الحوائج، و احتمال مشروعيه صلاه خاصه لخصوص هذه الحاجه بحيث الجواهر - ١٩

لا يجوز صلاه غيرها باطل قطعاً.

و يستحب رفع الأيدي في دعاء الاستسقاء لما

روى (١) «أن النبي (صلى الله عليه و آله) رفعهما حتى رأى بياض إبطيه»

و الظاهر أن هيئته كهيئته أيدي القانتين بأن يقلب ظهرهما إلى الأرض و وجههما إلى السماء و يجعلهما بإزاء وجهه، لكن في الذكرى أنه

روى العامه (٢) عن أنس «أن النبي (صلى الله عليه و آله) استسقى فأشار بظهر كفيه إلى السماء»

و هكذا دعاء رفع البلاء، و يمكن أن يكون في بعض الأحيان فعل ذلك (صلى الله عليه و آله).

و لا-ريب في استحباب استسقاء أهل الخصب لأهل الجذب بالدعاء و نحوه ك ما صنعه رسول الله (صلى الله عليه و آله) للأعرابي (٣) و لأن الله أثنى على من قال:

«رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَ لِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ، وَ لَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا» (٤) و أما الجواز بالصلاه و الخطبه و نحوها كما لو كانوا هم أهل الجذب فلا يخلو من إشكال.

و يجوز نذر صلاه الاستسقاء قطعاً، للإطلاق و لكن في وقتها، أما في غير وقتها فالأقرب عدم

الانعقاد، لعدم التعبد بمثله في غير وقته. ثم يخرج الباذر بنفسه، قيل:

و يستحب له دعاء من يجيبه إلى الخروج، و خصوصاً من يطيعه من أهله و أقربائه، و لا يجب عليهم الإجابة، و ليس له إكراههم عليها سواء بقى الجذب أو وقع الغيث، و لو سقوا بعد النذر قبل الخروج ففي وجوب الخروج حينئذ نظر، و ربما قيل بالوجوب، و لعله لإيجاد الصورة شكر الله تعالى.

١-١ سنن البيهقي ج ٣ ص ٣٥٧.

٢-٢ سنن البيهقي ج ٣ ص ٣٥٧.

٣-٣ البحار- ج ١٨ ص ٩٥٥ من طبعه الكمباني.

٤-٤ سورة الحشر- الآية ١٠.

و هل تجب الخطبه بنذر الصلاه؟ إشكال اختار فى الذكرى العدم، لانفصالها عنها، فان نذرهما معا وجبتا، و لا يجب القيام فيها و لا- كونها على المنبر و إن وجبا لو قيدها به، بل لا- تجزيه الخطبه على مرتفع غيره من حائط و نحوه، و هل يجب على ناذر الاستسقاء الصلاه فى الصحراء؟ ظاهر الشيخ ذلك لأنه المعتاد و الأفضل، و فيه نظر، نعم لو قيده به وجب، و لو قيده فى منزله أو المسجد جاز له العدول بناء على عدم الانعقاد بالنسبه إلى الأفضل، لكن صرح الشيخ بعدم جوازها فى الصحراء مع التقييد بالمسجد، و هو حسن، و تسمع ما له نفع فى المقام فى نذر النافله إن شاء الله.

و يستحب الدعاء عند نزول الغيث، ل ما روى (١) عنه (صلى الله عليه و آله) من الأمر بالدعاء فى ثلاث: التقاء الجيوش و إقامه الصلاه و نزول

الغيث، و هو مأثور (٢) عن أهل البيت (عليهم السلام).

قيل: و يستحب التمطر فى أول المطر بأن يخرج فيه ليصبيه، و كان ابن عباس إذا وقع الغيث قال لغلامه: أخرج فراشى و رحلى يصيبه المطر، فقال له أبو الجوزاء:

لم تفعل هذا يرحمك الله؟ قال: لقول الله سبحانه و تعالى (٣) «و نَزَّلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً مُّبَارَكًا» فأحبيت أن يصيب البركه فراشى و رحلى، و لا يجوز نسبه الأمطار إلى الأنواء بمعنى أنها مؤثره بنفسها، و أن لها مدخلا فى التأثير قطعا، لقيام البرهان على أن ذلك من فعل الله، و تحقق الإجماع عليه، و لأنها تختلف كثيرا تتقدم و تتأخر، و لو قال غير معتقد مطرنا بنوء كذا فظاهر الشيخ عدم الجواز، قال: لنهى النبى (صلى الله عليه و آله)، و لعله أشار إلى ما فى

روايه الجهنى (٤) من أنه «صلى بنا

١- ١ المستدرک- الباب- ٢١- من أبواب الدعاء- الحديث ٤.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٢٣- من أبواب الدعاء من كتاب الصلاه.

٣- ٣ سورة ق- الآيه ٩.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ١٤- من أبواب آداب السفر- الحديث ١٠ من كتاب الحج.

رسول الله (صلى الله عليه وآله) صلاة الصبح بالحديبيه فى أثر سماء من الليل، فلما انصرف الناس فقال: هل تدرون ما ذا قال ربكم؟ قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: أصبح من عبادى مؤمن بى و كافر بالكواكب، و كافر بى و مؤمن بالكواكب، من قال مطرنا بفضل الله و

رحمته فذلك مؤمن بى و كافر بالكواكب، و أما من قال مطرنا بنوء كذا و كذا فذاك كافر بى و مؤمن بالكواكب»

لكنه كما ترى ظاهر فى اعتقاد المدخلية، قبل: و النوء سقوط كوكب فى المغرب و طلوع رقبه من المشرق، و منه الخبر من أمر الجاهليه الأنواء، و حكى عن أبى عبيده أنها ثمانيه و عشرون نجما معروفه المطالع فى أزمنه السنه، يسقط فى كل ثلاث عشر ليله نجم فى المغرب مع طلوع الفجر، و يطلع آخر بمقابله من ساعته، و انقضاء هذه الثمانيه و عشرون مع انقضاء السنه، و كانت العرب فى الجاهليه إذا سقط منها نجم و طلع آخر قالوا: لا بد من أن يكون عند ذلك مطر، فينسبون كل غيث يكون عند ذلك إلى النجم، فيقولون مطرنا بنوء كذا، و إنما سمى نوءا لأنه إذا سقط الساقط منها بالمغرب ناء الطالع بالمشرق ينوء نوءا أى نهض، فسمى النجم به، قال: و قد يكون النوء السقوط، أما لو قال مطرنا بنوء كذا و أراد به فيه أى فى وقته و أنه من فعل الله تعالى ففى الذكرى قيل: لا يكره، لأنه ورد أن الصحابه استسقوا بالمصلى ثم قيل للعباس: كم بقى من نوء الثريا فقال: إن العلماء بها يزعمون أنها تعترض فى الأفق سبعا بعد وقوعها، فما مضت السبع حتى غيث الناس، و لم ينكر ذلك أحد، و الله أعلم بحقيقه الحال.

### [الثانى صلاة الاستخاره]

الثانى مما لا يختص وقتا معيناً من الصلوات المرغبات صلاة الاستخاره و هى طلب الخيره كما فى المصباح و عن القاموس و النهايه و مجمعى البرهان و البحرين، قال فى الأخير: «خار الله لك أى أعطاك ما هو خير لك، و الخيره بسكون الباء اسم منه و الاستخاره طلب الخيره كعنبه، و أستخيرك بعلمك أى أطلب منك الخير متلبسا

بعلمك بخيري و شري، و

في الحديث (١) «من استخار الله راضيا بما صنع خار الله له حتما»

أى طلب منه الخيره فى الأمر،

و فيه (٢) «استخر ثم استشر»

و معناه أنك تستخير الله أولا بأن تقول: اللهم إني أستخيرك خيره فى عافيه، و تكرر ذلك مرارا ثم تشاور بعد ذلك فيه، فإنك إذا بدأت بالله أجرى الله لك الخيره على لسان من يشاء من خلقه، و خر لى و اختر لى أى اجعل أمرى خيرا و ألهمنى فعله، و اختر لى الأصلاح» انتهى. و المراد بطلب الخيره الدعاء و التوسل فى أن يكون ما أراد فعله أو تركه من الأمور خيرا له، و من هنا قال فى المحكى عن إشاره السبق: يصلى ركعتين إلى أن قال: و يسأل الخير فيما قصد اليه، و معتبر المصنف تصلى ركعتين و تسأل الله سبحانه أن يجعل ما عزمت عليه خيره، فالصلاه لها بهذا المعنى من صلاه الحوائج حينئذ و لذا قال فى الغنيه بعد ذكر الركعتين و الدعاء: و يذكر حاجته التى قصد الصلاه لأجلها.

لكن الإنصاف أنى لم أجد فى النصوص ما هو صريح فى إرادته ذلك من الاستخاره التى يصلى لها، نعم يحتمله

صحيح عمر بن حريث (٣) قال: «قال أبو عبد الله (عليه السلام): صل ركعتين و استخر الله فو الله ما استخار الله مسلم إلا خار الله له»

بل لعله الظاهر منه عند التأمل،

و المرسل عن العنبرى (٤) سئل أبو عبد الله (عليه السلام) أيضا «عن الاستخاره فقال: استخر الله فى آخر ركعه من صلاه الليل و

أنت ساجد مائه مره و مره، قال: كيف أقول؟ قال: تقول: أستخير الله برحمته أستخير الله

١-١ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب صلاه الاستخاره - الحديث ٢.

٢-٢ الوسائل - الباب - ٥ - من أبواب صلاه الاستخاره - الحديث ٢ مع الاختلاف فى اللفظ.

٣-٣ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب صلاه الاستخاره - الحديث ١ لكن روى عن عمرو بن حريث.

٤-٤ الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب صلاه الاستخاره - الحديث ٢ - لكن رواه عن محمد بن خالد القسرى.

برحمته»

و صحيح حماد بن عثمان (١) عنه (عليه السلام) أنه قال في الاستخاره: «أن يستخير الله الرجل في آخر سجده من ركعتي الفجر مائه مره و مره، و يحمد الله و يصلى على النبي (صلى الله عليه و آله) ثم يستخير الله خمسين مره، ثم يحمد الله و يصلى على النبي (صلى الله عليه و آله) و يتم المائه و الواحده»

بل أظهر منه

خبر حماد بن عيسى عن ناجيه (٢) عن أبي عبد الله (عليه السلام) «أنه كان إذا أراد شراء العبد أو الدابه أو الحاجه الخفيفه أو الشىء اليسير استخار الله عز و جل فيه سبع مرات، فإذا كان أمرا جسيما استخار الله مائه مره»

و نحوه

خبر معاويه بن ميسره (٣) عنه (عليه السلام) أنه قال: «ما استخار الله عبد سبعين مره بهذه الاستخاره إلا رماه الله بالخيره، يقول:

يا أبصر الناظرين و يا أسمع السامعين و يا أسرع الحاسبين و يا أرحم الراحمين و يا أحكم الحاكمين صل على محمد و أهل بيته و خر لى فى كذا و كذا»

و قال فى الفقيه: قال أبى رضى الله عنه فى رسالته إلى: إذا أردت يا بنى أمرا فصل ركعتين و استخر الله مائه مره و مره، فما عزم لك فافعل، و قل فى دعائك: لا إله إلا الله الحليم الكريم، لا إله إلا الله العلى العظيم، رب بحق محمد و آله صل على محمد و آله، و خر لى فى كذا و كذا الدنيا و الآخره خيره فى عافيه» إلا أنه و إن كان ظاهر الدعاء فيه يقتضى ما ذكرنا لكن قوله: «فما عزم لك فافعل» قد يشعر بإرادته طلب تعرف ما فيه الخيره باتفاق حصول العزم من المستخير الذى كان مترددا فى الفعل و عدمه كما صرح به فى السرائر فى كيفية الاستخاره، و هو مضمون

خبر اليسع القمى (٤) قال: «قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): أريد الشىء فاستخير الله فيه فلا يوفق فيه الرأى أفعله أو أدعه؟

- 
- ١-١ الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب صلاه الاستخاره - الحديث ١.
  - ٢-٢ الوسائل - الباب - ٥ - من أبواب صلاه الاستخاره - الحديث ١.
  - ٣-٣ الوسائل - الباب - ٥ - من أبواب صلاه الاستخاره - الحديث ٣.
  - ٤-٤ الوسائل - الباب - ٦ - من أبواب صلاه الاستخاره - الحديث ١.

فقال: انظر إذا قمت إلى الصلاة- فإن الشيطان أبعد ما يكون من الإنسان إذا قام إلى الصلاة- أي شىء يقع في قلبك فخذ به، و افتح المصحف فانظر إلى أول ما ترى فيه فخذ به إن شاء الله»

إذ قوله: «فلا- يوفق فيه الرأي» كالصریح فى إرادته عدم حصول العزم كى يتعرف ما فيه الخيره، و لذا أمره (عليه السلام) بما سمعت، و

خبر ابن فضال (١) قال: «سأل الحسن بن الجهم أبا الحسن (عليه السلام) لابن أسباط فقال: ما ترى له و ابن أسباط حاضر، و نحن جميعا نركب البر أو البحر إلى مصر، و أخبره بخبر طريق البر، فقال: البر و ات المسجد فى غير وقت صلاه الفريضة فصل ركعتين و استخر الله مائه مره ثم انظر إلى ما يقع فى قلبك فاعمل به، و قال الحسن: البر أحب إلى قال: له و إلى»

و موثق ابن أسباط أو صحيحه (٢) قال: «قلت لأبى الحسن الرضا (عليه السلام): جعلت فداك ما ترى آخذ برا أو بحرا، فان طريقنا مخوف شديد

الخطر، فقال: اخرج برا و لا- عليك أن تأتى مسجد رسول الله (صلى الله عليه و آله) و تصلى ركعتين فى غير وقت فريضه، ثم تستخير الله مائه مره و مره، ثم تنظر فان عزم الله لك على البحر فافعل».

و خبر إسحاق بن عمار (٣) عن الصادق (عليه السلام) قال: «قلت له: ربما أردت الأمر تفرق منى فريقان: أحدهما يأمرنى و الآخر ينهانى قال: فقال: إذا كنت كذلك فصل ركعتين و استخر الله مائه مره و مره، ثم انظر أجزم الأمرين لك فافعل فإن الخيره فيه إن شاء الله، و ليكن استخارتك فى عافيه، فإنه ربما خير للرجل فى قطع يده و موت ولده و ذهاب ماله»

و روى عن كتاب الدعاء (٤) «إن أبا جعفر الثانى (عليه السلام) كتب إلى إبراهيم بن شيبه فهمت ما استأمرت به فى ضيعتك التى تعرض السلطان فيها، استخر الله تعالى مائه مره خيره فى عافيه، فإن

- 
- ١- ١ الوسائل - الباب - ١- من أبواب صلاه الاستخاره- الحديث ٤.
  - ٢- ٢ الوسائل - الباب - ١- من أبواب صلاه الاستخاره- الحديث ٥.
  - ٣- ٣ الوسائل - الباب - ١- من أبواب صلاه الاستخاره- الحديث ٦.
  - ٤- ٤ الوسائل - الباب - ٥- من أبواب صلاه الاستخاره- الحديث ٧.

أحلل بقلبك بعد الاستخاره بيعها فبعها، و استبدل غيرها إن شاء الله، و لا تتكلم بين أضعاف الاستخاره حتى تتم المائة».

و

عن الكليني أنه روى فى كتاب رسائل الأئمة (١) أن الجواد (عليه السلام) كتب بمثل ذلك إلى على بن أسباط،

و يقرب من ذلك ما رواه

هارون بن خارجه (٢) عن الصادق (عليه السلام) قال: «إذا أراد أحدكم أمرا فلا يشاور فيه أحدا من الناس حتى يبدأ فيشاور الله تعالى، قال: قلت: و ما مشاوره الله تعالى جعلت فداك؟

قال: تبدأ فتستخير الله فيه أولا ثم تشاور فيه، فإنه إذا بدأ بالله تعالى أجرى له الخيره على لسان من يشاء من الخلق»

إذ هو و إن لم يكن فيه تعرف الخيره بالعزم عليه لكن فيه التعرف بما يقع على لسان المشير، و أما

خبره الآخر عنه (عليه السلام) أيضا (٣) «من استخار الله راضيا بما صنع الله له خار الله له حتما»

فيحتملها معا،

كالمرسل (٤) عن الصادق (عليه السلام) «كنا نتعلم الاستخاره كما نتعلم السوره من القرآن، ثم قال:

ما أبأ لى إذا استخرت على أى جنبى وقعت»

إلا أن الأظهر إرادته التفويض إلى الله من الأول مع الدعاء و السؤال لأن يختار له ما هو خير له كما يتفق للإنسان فى بعض الأمور التى

تعارض عليه فيها المصالح و المفاسد فى الفعل و الترك فيبقى متحيرا مترددا ما يدرى كيف يفعل، فينبغى له حينئذ أن يستخير الله و يفوض أمره اليه و يطلب منه توفيقه لما يختاره له مما هو خير له فى عافيه، فإذا فعل ذلك فلا بد أن يختار الله له حتما، بل لعل المراد من الثانى أيضا ذلك، بل قد يحمل عليه

مرسل عثمان بن عيسى (٥) عن أبى عبد الله (عليه السلام) «إن أبغض الخلق إلى الله من يتهم الله، قال السائل:

١- ١ الوسائل - الباب - ٥ - من أبواب صلاه الاستخاره - الحديث ٨.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٥ - من أبواب صلاه الاستخاره - الحديث ٢.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب صلاه الاستخاره - الحديث ٢.



٤-٤ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب صلاة الاستخاره - الحديث ١٠.

٥-٥ الوسائل - الباب - ٧ - من أبواب الاستخاره - الحديث ٣.

و أحد يتهم الله قال: نعم من استخار فجاءه الخير بما يكره فسخط فذلك يتهم الله»

بل

و خبر البرقى (١) عنه (عليه السلام) «من دخل فى أمر بغير استخاره ثم ابتلى لم يؤجر»

و إن كان الظاهر من قوله (عليه السلام): «دخل فى أمر» إرادته الاستخاره بالمعنى الأول لا الثانى.

نعم هو ظاهر

خبر مرزم (٢) عن الصادق (عليه السلام) قال: «قال أبو عبد الله (عليه السلام): إذا أراد

أحدكم شيئاً فليصل ركعتين ثم ليحمد الله و ليثنى عليه و ليصل على محمد و على أهل بيته، و يقول: اللهم إن كان هذا الأمر خيراً لى فى دينى و دنيائى فيسره لى و اقدره، و إن كان غير ذلك فاصرفه عنى، فسألته أى شىء أقرأ فيهما؟

فقال: أقرأ ما شئت، و إن شئت قرأت فيهما قل هو الله أحد و قل يا أيها الكافرون»

و خبر جابر (٣) عن الباقر (عليه السلام) قال: «كان على بن الحسين (عليهما السلام) إذا هم بأمر حج أو عمره أو بيع أو شراء أو عتق تطهر ثم صلى ركعتى الاستخاره و قرأ فيهما بسوره الحشر و سوره الرحمن، ثم يقرأ المعوذتين و قل هو الله أحد إذا فرغ و هو جالس فى دبر الركعتين، ثم يقول: إن كان كذا و كذا خيراً لى فى دينى و دنيائى و عاجل أمرى و آجله فصل على محمد و آله، و يسره لى على أحسن الوجوه و أجملها، اللهم و إن كان كذا و كذا شراً لى فى دينى و دنيائى و آخرتى و عاجل أمرى و آجله فصل على محمد و آله، و اصرفه عنى، رب صل على محمد و آله، و اعزم لى على رشدى و إن كرهت ذلك أو أبته نفسى».

و قد جمع بين الاستشاره و بين طلب تيسر ما فيه الخير فى

خبر إسحاق بن

١- ١ الوسائل - الباب - ٧ - من أبواب صلاه الاستخاره - الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب صلاه الاستخاره - الحديث ٧.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب صلاه الاستخاره - الحديث ٣.

عمار(١)المروى عن كتاب الدعاء لابن طاوس «إذا أراد أحدكم أن يشتري أو يبيع أو يدخل في أمر فيبتدئ بالله و يسأله، قلت: فما يقول؟ قال: يقول: اللهم إني أريد كذا و كذا، فان كان خيرا لى فى دىنى و دنياى و آخرتى و عاجل أمرى و آجله فيسره لى، و إن كان شرا لى فى دىنى و دنياى فاصرفه عنى، رب اعزم لى على رشدى و إن كرهته و أبنته على نفسى، ثم يستشير عشره من المؤمنين، فان لم يصبهم و أصاب خمسه فيستشير خمسه مرتين، و إن كان رجلا ن فكل واحد خمسا، و إن كان واحد فليستشره عشرا»

و لا بأس به، و على كل حال فهو معنى آخر غير المعنيين الأولين المتقدمين و إن قيل: إنه قريب من أولهما، بل مآلهما غالبا إلى واحد، و فيه أنه إلى الثانى و هو طلب العزم على ما هو الخيره و التوفيق له أقرب منه إلى الأول الذى هو الدعاء بأن يجعل الخيره فى الأمر الفلانى الذى قد عزم على فعله كما هو واضح، أقصاه تعرف حصول الخيره من الله بالعزم على الفعل، أو بما يقع على لسان المستشار، فليس حينئذ قسما مستقلا، و مع التسليم فلا يبعد مشروعيه الاستخاره بالمعانى الثلاثه و مشروعيه الصلاه لها و تكرار الدعاء المزبور بمقدار العدد المذكور لكن لا على وجه الشرطيه، بل هو من المكملات، بل لا يبعد اختلافه باختلاف الأمور فى الاهتمام و العظمه و عدمهما كما أو ما إليه خبر ناجيه المتقدم، بل يومى اليه اختلاف الروايات فى العدد

بمائه مره و مره أو السبعين أو الخمسين و غيرها.

كما أنه من المكملات ملاحظه شرف المكان على ما يومى اليه خبر ابن أسباط(٢) و الجهم(٣) المتقدمان، بل و الزمان كما يومى اليه خبر اليسع(٤) المتقدم، بل و الحال

- ١- ١ المستدرک- الباب- ٤- من أبواب صلاه الاستخاره- الحديث ٥.
- ٢- ٢ الوسائل- الباب- ١- من أبواب صلاه الاستخاره- الحديث ٥.
- ٣- ٣ الوسائل- الباب- ١- من أبواب صلاه الاستخاره- الحديث ٤.
- ٤- ٤ الوسائل- الباب- ٦- من أبواب صلاه الاستخاره- الحديث ١.

كما فى السجود و فى حال الطهارة، و قال فى فهرست الوسائل: «باب استجابها أى الاستخاره حتى فى العبادات المندوبات و كفياتها، و فى ذلك ثلاث عشر حديثا، و أن الأفضل إيقاعها فى الأوقات الشريفة و الأماكن الكريمة، خصوصا عند قبر الحسين (عليه السلام)» و هو جيد و إن لم تكن النصوص صريحة فى جميع ما ذكره، لكن يستفاد منها أن كل ما له مدخلية فى استجابته الدعاء و بعد الشيطان عنه من مكان أو زمان أو غيرهما ينبغى ملاحظته، لأن المقام نوع منه، كما يرمى إليه أيضا زياده على ما سمعت خبر يسع القمى (١) المتقدم، و يستفاد منها أيضا القطع فى الدعاء على الوتر، و عدم التكلم فى أثناء الاستخاره، و اشتراط العافية إلا إذا طابت نفسه، و لم يتهم الله فى شىء مما يفرض وقوعه من موت ولد و ذهاب مال و غيرهما، لأنه هو الذى اختاره الله بدليل ما سمعته من النصوص الدالة على أنه متى استخار

الله فلا بد أن يختار له، و معرفه ذلك إما بما يتفق وقوعه من المستخير، أو بالعزم عليه، أو بما يجرى على لسان المستشار.

و من هنا يقوى أن للاستخاره معنيين لا- غير: أحدهما أن يسأل من الله سبحانه أن يجعل الخير فيما أراد إيقاعه من الأفعال، و الثانى أن يوفقه لما يختاره له و ييسره له، نعم لتعرف الثانى طرق، و لعلها تتبع إرادته المستخير بالمعرفة، فتاره يشاء و يطلب من الله معرفه ذلك بالعزم منه على ما هو مختار، و تاره بما يقع على لسان المستشار.

و تاره بالرقاع كما فى

خبر هارون بن خارجه (٢) عن الصادق (عليه السلام) قال: «إذا أردت أمرا فخذ ست رقايع فاكتب فى ثلاث منها بسم الله الرحمن الرحيم خيره من الله العزيز الحكيم لفلان بن فلانه افعل، و ثلاث منها كذلك لا تفعل، ثم

١-١ الوسائل - الباب - ٦- من أبواب صلاة الاستخاره - الحديث ١.

٢-٢ الوسائل - الباب - ٢- من أبواب صلاة الاستخاره - الحديث ١.

ضعها تحت مصلاك ثم صل ركعتين فإذا فرغت فاسجد سجدته و قل فيها مائه مره أستخير الله برحمته خيره فى عافيه، ثم استو جالسا و قل: اللهم خر لى و اختر لى فى جميع أمورى فى يسر منك و عافيه، ثم اضرب بيدك إلى الرقاع فشوشها و اخرج واحده واحده، فإن خرج ثلاث متواليات افعل فافعل الأمر الذى تريده، و إن

خرج ثلاث متواليات لا تفعل فلا تفعله، و إن خرجت واحده افعل و الأخرى لا تفعل فأخرج من الرقاع إلى خمس فانظر أكثرها فاعمل به، و دع السادس لا تحتاج إليها».

و تاره بالبنادق كما فى

مرفوع على بن محمد(١) عنه (عليه السلام) «أنه قال لبعض أصحابه و قد سأله عن الأمر يمضى فيه و لا يجد أحدا يشاوره كيف يصنع؟ قال:

شاور ربك، قال: فقال له: كيف؟ قال: انو الحاجه فى نفسك ثم اكتب ركعتين فى واحده لا و فى واحده نعم، و اجعلهما فى بندقتين من طين، ثم صل ركعتين و اجعلهما تحت ذيلك و قل: يا الله إنى أشاورك فى أمرى هذا و أنت خير مستشار و مشير، فأشر على بما فيه صلاح و حسن عاقبه، ثم أدخل يدك فان كان فيها نعم فافعل، و إن كان فيها لا فلا تفعل، هكذا تشاور ربك».

و تاره بالسبحه كما

روى عن الصادق (عليه السلام)(٢) و صاحب الزمان (عليه السلام)(٣) و عليهما العمل فى زماننا هذا من العلماء و غيرهم، و صورتها «أن يقرأ الحمد عشر مرات أو ثلاثا أو مره، و إنا أنزلناه كذلك، و هذا الدعاء ثلاث مرات أو مره، اللهم إنى أستخيرك لعلمك بعاقبه الأمور، و أستشيرك لحسن ظنى بك فى المأمول و المحذور، اللهم إن كان الذى قد عزمت عليه مما قد نيظت بالبركه أعجازه و بواديه و حفت

بالكرامه أيامه و لياليه فخر لى، اللهم فيه خيره ترد شموسه ذلولا،

١- ١ الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب صلاه الاستخاره - الحديث ٢.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب صلاه الاستخاره - الحديث ٢.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب صلاه الاستخاره - الحديث ١.

و تقعض أيامه سرورا، اللهم إما أمرا فأتتمر، وإما نهيا فأنتهى، اللهم إني أستخيرك برحمتك خيره في عافيه، ثم تقبض على السبحة و تنوى إن كان المقبوض وترا كان أمرا و إن كان زوجا كان نهيا، أو بالعكس»

و قال فى الذكرى: لم تكن هذه الاستخاره مشهوره فى العصور الماضيه قبل زمان السيد الكبير العابد رضى الدين محمد بن محمد الآوى الحسينى المجاور بالمشهد المقدس الغروى رضى الله عنه، و قد رويناها عنه، و جميع مروياته عن عده من مشايخنا عن الشيخ الكبير الفاضل الشيخ جمال الدين بن المطهر عن والده رضى الله عنهما عن

السيد رضى الدين عن صاحب الأمر (عليه السلام) «يقرأ الفاتحة عشرا و دونه ثلاث و دونه مره، ثم يقرأ القدر عشرا و يقول» إلى آخر الدعاء

ثم قال: و قال ابن طاوس (رحمه الله) فى كتاب الاستخارات: وجدت بخط أخى الصالح الرضى

الآوى محمد بن محمد الحسينى ضاعف الله سيادته و شرف خاتمته بما هذا لفظه عن الصادق (عليه السلام) «من أراد أن يستخير الله فليقرأ الحمد عشر مرات و إنا أنزلناه عشر مرات ثم يقول» و ذكر الدعاء، إلا أنه قال عقيب «و المحذور»: اللهم إن كان أمرى هذا قد نيئت، و عقيب «سرورا» يا الله إما أمر فأتتمر و إما نهى فأنتهى اللهم خر لى برحمتك خيره فى عافيه ثلاث مرات ثم يأخذ كفا من الحصى أو السبحة،

انتهى.

و قد يقوى إرادته التمثيل من الحصى و السبحة لكل معدود، إلا- أن الأ-حوظ الاقتصار عليهما، كما أن الأولى الاقتصار على السبحة الحسينيه و إن كان الأقوى الاكتفاء بكل ما يسبح به، خصوصا إذا كانت من تراب الرضا (عليه السلام) و نحوه بل كل معدود، و لا يعتبر العدد المخصوص فى السبحة كالثلاث أو الأربع و الثلاثين، لعدم الدليل.

و تاره تكون بالقرعه و المساهمه ك

ما اتفق ليونس، فإنه روى (١) «أنه لما وعد قومه بالعذاب خرج من بينهم قبل أن يأمره الله تعالى فركب في السفينه فوقفت، فقالوا هذا عبد آبق فاقترعوا فخرجت القرعه عليه، فرمى بنفسه في الماء فالتقمه الحوت»

و في

الوسائل عن على بن طاوس في كتاب الاستخارات و أمان الأخطار بإسناده إلى عبد الرحمن بن سيباه (٢) قال: «خرجت إلى مكه و معى متاع كثير، فكسد علينا، فقال بعض أصحابنا: ابعث

به إلى اليمن فذكرت ذلك لأبى عبد الله (عليه السلام) فقال:

ساهم بين مصر و اليمن ثم فوض إلى الله عز و جل، فأى البلدين خرج اسمه في السهم فابعث اليه متاعك، فقلت: كيف أساهم؟ قال: اكتب في رقعته بسم الله الرحمن الرحيم اللهم إنه لا إله إلا أنت عالم الغيب و الشهاده، و أنت العالم، و أنا المتعلم فانظر في أى الأمرين خير لى حتى أتوكل عليك فيه و أعمل به، ثم اكتب مصر إن شاء الله، ثم اكتب في رقعته أخرى مثل ذلك ثم اكتب اليمن إن شاء الله، ثم اكتب في رقعته أخرى مثل ذلك ثم اكتب يحبس إن شاء الله فلا تبعث به إلى بلده منهما، ثم اجمع الرقاع و ادفعها إلى من يسترها عنك ثم أدخل يدك فخذ رقعته و توكل على الله و اعمل بها».

و قد وقفت على خيره بالقرعه بغير هذا الطريق بل هى بالأصابع فى كيفية أخرى طويله، و ربما ادعى تجربتها إلا أنى لم أعرف سندها معرفه يعتد بها فى الركون إلى مثل ذلك، خصوصا إن قلنا بعدم التسامح فى مثله، لعدم اندراجه فى السنن، بل هو تعرف للغيب، و إن كان الأظهر أن استحباب الاستخاره بهذا الطريق أو غيره لا ريب فى أنه من السنن التى يتسامح فى أدلتها، فلا بأس فى نيه القربه للمستخير بذلك حينئذ، و لا- ينافيه اشتمال الدليل على علامه الخيره، إذ لا ريب فى أن للفاعل إيقاع فعله كيف شاء،

١-١ مجمع البيان ج ٣ ص ١٣٥ من طبعه صيدا- سوره يونس عليه السلام الآيه ٩٨.

٢-٢ الوسائل- الباب- ١١- من أبواب صلاه الاستخاره- الحديث ١.

و مباح له الفعل و الترك، فلا حرج عليه بإناطه الفعل و الترك بهذه العلامه لاحتمال إصابتها الواقع، و لا تشريع فيه، و من ذلك تعرف أنه لا بأس حينئذ بالأخذ بجميع ما سمعت من أقسام الاستخارات و إن ضعف سند دليل بعضها.

فما فى السرائر- من الاقتصار فى الاستخاره على ذات الصلاه و الدعاء، ثم فعل ما يقع فى القلب، و التشديد فى الإنكار على الاستخاره بالرقاع و البنادق و القرعه، قال:

لأن روايتها فطحه مثل زرعه و رفاعه و غيرهما ملعونون، فلا يلتفت إلى ما اختصا بروايته، و المحصلون من أصحابنا ما يختارون فى كتب الفقه إلا ما اخترناه، و لا يذكرون البنادق و الرقاع و القرعه إلا فى كتب العبادات دون كتب الفقه، فشيخنا أبو جعفر لم يذكر فى نهايته و مبسوطه و اقتصاده إلا ما ذكرناه و اخترناه، و كذلك شيخنا المفيد فى رسالته إلى ولده لم يتعرض للرقاع و لا للبندق، بل أورد روايات كثيره فيها صلوات و أدعيه، و لم يتعرض لشيء من الرقاع، و الفقيه عبد العزيز أورد ما اخترناه، و قال:

قد ورد فى الاستخاره وجوه عديده أحسنها ما ذكرناه، و أيضا فالاستخاره فى كلام العرب الدعاء، و هو من استخاره الوحش، و ذلك بأن يأخذ القانص ولد الطيبه، فيفرك (فينفرك خ ل) أذنيه فيبغم، فإذا سمعت أمه بغامه لم تملك أن تأتيه فترمى بنفسها عليه فيأخذها القانص حينئذ، و استدل على ذلك بقول حميد بن ثور الهلالي، ثم قال: و كان يونس بن حبيب اللغوى يقول: إن معنى قولهم: استخرت الله استفعلت من الخير أى سألت الله أن يوفق لى خير الأشياء أى أفضلها، فمعنى صلاه الاستخاره على هذا صلاه الدعاء- محل للنظر من وجوه، و إن تبعه المصنف فيما حكى من معتبره حيث قال:

و أما الرقاع و ما يتضمن فعل و لا تفعل ففى حيز الشذوذ، نحو ما يحكى عن بعض نسخ المقنعه من أن هذه الروايه- مشيرا به إلى روايه الرقاع- شاذه ليست كالذى تقدم، لكننا أوردناها على وجه الرخصه دون محض العمل، لكن عن ابن طاوس أن النسخ



الصحيحه العتيقه لم توجد فيها هذه الزيادة، و لم يتعرض الشيخ فى التهذيب لها، و قال:

«إنى قد اعتبرت كلما قدرت عليه من كتب أصحابنا المتقدمين و المتأخرين، فما وجدت و لا سمعت أن أحدا أبطل هذه الاستخاره» انتهى. و لقد أجاد الفاضل فى المختلف- بعد أن نقل ما سمعته من السرائر- فى قوله: و هذا الكلام فى غاية الرداءه، و أى فرق بين ذكره فى كتب الفقه و كتب العبادات، فان كتب العباده هى المختصه به، و مع ذلك فقد ذكره المفيد فى المقنعه و هى كتاب فقه، و الشيخ فى التهذيب و هو أصل الفقه، و أى محصل أعظم من هذين، و هل استفيد الفقه إلا منهما، و أما نسبه الروايه إلى زرعه و رفاعه فخطأ، فإن المنقول روايتان ليس فيهما زرعه و لا رفاعه، ثم أخذ يشنع عليه بعدم معرفته بالروايات و الرجال، و أن زرعه و رفاعه ليسا من الفطحيه، و أن من حاله كذلك كيف يجوز له أن يقدم على رد الروايات و الفتاوى، و يستبعد ما نص عليه الأئمه (عليهم السلام)، و هلا استبعد القرعه و هى مشروعه إجماعا فى حق الأحكام الشرعيه و القضاء بين الناس، و شرعها دائم فى جميع المكلفين، و أمر الاستخاره سهل يستخرج منه الإنسان معرفه ما فيه الخير فى بعض أفعاله المباحه المبتنيه عليه منافعها و مضارها الدنيويه.

و عن ابن طاوس فى كتاب الاستخارات ردا على السرائر أيضا أنه ما روينا عن زرعه و سماعه شيئا، و إنما روينا عن اعتمد عليه ثقات أصحابنا، و كأن ما حضره من نسخه السرائر فيها إبدال رفاعه بسماعه، و عن وسائل الحر أن ابن طاوس روى الاستخاره بالرقاع بعده طرق، و فى الذكرى إنكار ابن إدريس الاستخاره بالرقاع لا مأخذ له مع اشتهاها بين الأصحاب و عدم راد لها سواه و سوى الشيخ نجم الدين فى المعتبر، و كيف تكون شاذه و قد دونها المحدثون فى كتبهم و المصنفون فى مصنفاتهم، و قد صنف السيد السعيد العالم العابد صاحب الكرامات الظاهره و المآثر الباهره أبو الحسن على بن طاوس الحسنى كتابا ضخما فى الاستخارات، و اعتمد فيه على روايه

الرقاع، و ذكر من آثارها عجائب و غرائب أرانا الله تعالى إياها، و قال: «إذا توالى الأمر فى الرقاع فهو خير محض، و إن توالى النهى فهو شر محض، و إن تفرقت كان الخير و الشر موزعا بحسب تفرقتها على أزمته ذلك الأمر بحسب ترتبها» و فى الفوائد الملية «و نحن قد جربنا ما ذكره ابن طاوس فوجدناه كما قال» و فى الروض «أن ذات الرقاع الست أشهر الاستخارات» و فى مفتاح الكرامه أن ابن طاوس قد ادعى الإجماع على الاستخاره بالرقاع ممن روى ذلك من أصحابنا و من الجمهور، لأنه نقل هذه الاستخاره عن جماعه كثيرين من العامه، و جعل الأخبار الوارده بالدعاء و ما يقع فى الخاطر و غيرها محموله على الضروره، كعدم التمكن من الكتابه و لو لعدم معرفتها، بل نزل جملة منها على إرادته الرقاع، و من هذا كله مضافا إلى ما سمعته سابقا من التسامح فى أدله الاستخاره كما أوما إليه فى المختلف تعرف وجوه النظر فيما سمعته من السرائر، و ما أبعد ما بينه و ما بين ما ذهب إليه بعض مشايخنا من التوسعه فى أمر الاستخاره حتى جعل مدارها ما ينوى المستخير تعرف الخيره به كائنا ما كان، و ربما يؤيده ما سمعته فى بعض الروايات السابقه ك روايه (١) الاستخاره بالحصى و السبحة و نحوهما بل قد يدعى أنه المستفاد من مجموع الروايات، نعم ينبغى للمستخير أن يسأل من ربه الخيره و يتضرع له فى ذلك ثم يطلب منه تعرف الخير بما يشاء مما يقع فى ذهنه، و فى الوافى بعد ذكر مرفوعه البنادق قال: و طريق المشاوره لا- ينحصر فى الرقع و البندقه بل يشمل كل ما يمكن استفاده ذلك منه مثل ما مضى فى حديث الرقاع و مثل ما يأتى فى باب القرعه و غير ذلك، و إنما ذكر البندقه تعليما و إرشادا للسائل، لكنك خبير بما فى مثل هذه التوسعه،

كما أنك خبير بما فى مثل ذلك الجمود، فالأولى الاقتصار على ما فى

النصوص الواردة عن أئمة الهدى (عليهم السلام) الذين هم المرجع والمعول في هذه الأسرار التي لا يعلمها إلا الله، و معادن سره و خزان وحيه.

و كيف كان فالمعروف في كفيتهما ما سمعته في الخبر الذي هو الأصل فيها، لكن في النفلية زياده الغسل أولا و لم نعرف له مستندا، اللهم إلا أن يكون مأخذه رجحان الغسل في نفسه كالوضوء، فينبغي للمستخير ملاحظه ما له مدخلية في إجابته الدعاء، أو أنه من الغسل للحاجه، إذ هي أعم من طلب الخيره من الله، أو لغير ذلك، و لعله لذا و نحوه قال في الفوائد الملييه بعد أن أنكر وجود النص على الغسل: و لا ريب أنه أكمل، كما أنه حكى في الروض عن ابن طاوس «أن من آدابها أن تكون صلاه المستخير بها صلاه مضطر إلى معرفه مصلحته التي لا يعلمها إلا من علام الغيوب، فيتأدب في صلاته، و أن يكون عند قوله: أستخير الله برحمته خيره في عافيه بقلب مقبل على الله و نيه حاضره صافيه، و إذا عرف وقت سجوده أنه قد غفل عن ذكر الله بين يدي عالم الخفيات أن يستغفر و يتوب في تلك الحال من ذلك الإهمال، و إذا رفع رأسه من السجود يقبل بقبله على الله و يتذكر أنه يأخذ رقايع الاستخاره من لسان حال الجلاله الإلهيه و أبواب الإشاره الربانيه، و أنه لا يتكلم بين أخذ الرقايع مع غير الله جل جلاله، و أنه إذا خرجت مخالفه لإرادته لا يقابل مشوره الله تعالى بالكراهه، بل يقابله بالشكر» انتهى هذا، و قد سمعت أن الموجود في النص ابن فلانه و افعل و لا- تفعل بغير هاء، لكن عن المقنعه ابن فلان، و عن أكثر نسخ النفلية افعله بالهاء، بل في الفوائد الملييه أنه كتب عليها المصنف في بعض كتبه لفظ «صح» تأكيدا لإثباتها، و لا يخفى عليك أن العمل بما في النص المزبور أولى.

و تاره بالمصحف الشريف كما سمعته في خبر اليسع القمي (١) المتقدم سابقا،

لكن هل المراد بأول ما ترى فيه من الآيات أو الصفحه؟ وجهان، حقيقه اللفظ تقتضى الثانى، و المناسب لتعرف الاستخاره الأول، و هو الذى اختاره بعض مشايخنا مدعيا أنه صريح الخبر المزبور، و ناقلا له عن تصريح البعض، إلا أن الخبر كما سمعت، و لم نعثر على ذلك البعض، بل فى الذكري و عن الموجز الحاوى التعبير بما فى النص، نعم قد يقال إن الظاهر عدم العبره بالمقام و السوق، بل المدار على ما يتبادر من لفظ الآيه كما صرح به بعض مشايخنا، فلو أنه وقع نظره على قوله عز و جل (١) «إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ» - كما وقع لبعض حيث استخار على المهاجره الطلب العلم فوقع نظره على هذه الآيه الكريمه فهاجر فوق لما أراد و بلغ المراد- قلنا له: استخارتك

حسنه جيده و لا- نعتبر المقام، لأنه كان مقام استهزاء، فنقول: هى غير جيده، لكن ملاحظه المقام إنما هى للعارف الخريت الماهر، فإنه إذا لاحظها ظهر له من ذلك الأسرار الغريبه، و قد يقال إنه لما لم يعلم المراد بالأول فى الخبر المزبور الآيات أو الكلمات، و على الأول فهل المدار على أول آيه فى صفحه النظر أو على أول الآيه من الصفحه السابقه على صفحه النظر، إذ الفرض كون محل النظر بعض الآيه فى هذه الصفحه و البعض الآخر فى الصفحه السابقه، و لم يعلم أيضا اعتبار المقام و السوق و عدمه، و لم نقف على خبر غير الخبر المزبور، كان المتجه الاقتصار فى الجيده و الرديه على الجامعه لجميع ذلك، و إلا جدد الاستخاره به بعد التوسل و الدعاء فى أن يريه الله رشده صريحا، لأنه لم يوفق له فى الرأى فى الاستخاره الأولى، هذا.

و ربما أشكل أصل الاستخاره بالمصحف بما

روى (٢) فى الكافى عن أبى عبد الله (عليه السلام) أنه قال: «لا تتفأل بالقرآن»

و أجيب بأنه إن صح الخبر أمكن التوفيق

١- ١ سورة هود عليه السلام- الآيه ٨٩.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٣٨- من أبواب قراءه القرآن- الحديث ٢.

بينهما بالفرق بين التفؤل والاستخاره، فإن التفؤل إنما يكون فيما سيقع و يتبين الأمر فيه كشفاء المريض أو موته و وجدان الضال و

عدمه، و مآله إلى تعجيل تعرف ما فى علم الغيب، و قد ورد النهى عنه و عن الحكم فيه بته لغير أهله، و كره النظر فى مثله، بخلاف الاستخاره فإنها طلب لمعرفة الرشد فى الأمر الذى يراد فعله أو تركه، و تفويض الأمر إلى الله تعالى فى التعيين و استشارته، كما

قال (عليه السلام) <sup>(١)</sup>: «تشاور ربك»

و بين الأمرين فرق واضح، و إنما منع التفؤل بالقرآن و إن جاز بغيره إذا لم يحكم بوقوع الأمر على البت، لأنه إذا تفأل بغير القرآن ثم تبين خلافه فلا بأس، بخلاف ما إذا تفأل بالقرآن ثم تبين خلافه، فإنه يقضى إلى إساءه الظن بالقرآن، و لا يتأتى ذلك فى الاستخاره، لبقاء الإبهام فيه بعد و إن ظهر السوء، لأن العبد لا يعرف خيره من شره قال الله <sup>(٢)</sup>: «عسى أن تكرهوا شيئاً» الآيه، و فيه أنه بناء على صحه الخبر المزبور يبعد حملة على ذلك، لأن التفؤل إن لم يكن هو أقرب إلى موضوع الاستخاره من تعرف علم الغيب فهو بالنسبه إليهما على حد سواء، لصدقه على كل منهما.

نعم يسهل الخطب عدم صحه الخبر المزبور، على أنه قد يعارضه ما يحكى عن ابن طاوس فى كتاب الاستخارات من أنه ذكر للتفؤل بالقرآن بالمعنى المذكور و جوها يستبعد بل يمتنع عدم وصول نصوص فيها اليه، بل ظاهر بعض عباراته أو صريحها وقوفه على ذلك، قال: «منها أنك تصلى صلاه جعفر و تدعو بدعائها ثم تأخذ المصحف و تنوى فرج آل محمد (عليهم السلام) بدء و عودا ثم تقول: اللهم إن كان فى قضائك

و قدرك أن تفرج عن وليك و حجتك فى خلقك فى عامنا هذا و فى شهرنا هذا فاخرج لنا آيه من كتابك نستدل بها على ذلك، ثم تعد سبع و رقعات و تعد عشره أسطر من ظهر

١-١ الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب صلاه الاستخاره - الحديث ٢.

٢-٢ سورة البقره - الآيه ٢١٣.

الورقة السابعه و تنظر ما رأيتة فى الحادى عشر من السطور، ثم تعيد الفعل ثانيا لتفسيره فإنه تتبين حاجتك إن شاء الله - ثم إنه بين معنى قوله فى عامنا هذا- أن العلم بالفرج عن وليه يتوقف على أمور كثيره، فيكون كل وقت يدعى له بذلك فى عامى هذا أو شهري هذا يفرج الله أمرا من تلك الأمور الكثيره فيسمى ذلك فرجا- و ذكر أيضا عن بندر بن يعقوب- أنك تدعو للأمر و النهى أو ما تريد الفأل فيه بفرج آل محمد (عليهم السلام) و ذكر نحوا من ذلك الدعاء، و قال: ثم تعد سبعة أوراق ثم تعد من الوجهه الثانيه من الورقة السابعه ستة أسطر، و تتفأل بما يكون فى السطر السابع قال: و فى روايه أخرى تدعو بالدعاء ثم تفتح المصحف و تعد سبع قوائم، و تعد ما فى الوجهه الثانيه من الورقة السابعه، و ما فى الوجه الآخر من الورقة الثامنه من لفظ الجلاله، ثم تعد قوائم بعدد اسم الجلاله، ثم تعد من الوجهه الثانيه من القائمه التى ينتهى العدد إليها، و من غيرها مما يأتى بعدها سطورا بعدد لفظ الجلاله، و تتفأل بآخر سطر من ذلك» انتهى.

و هو كما ترى ظاهر فيما قلنا، و منه ينقدح إرادته البت و القطع من النهى عن التفؤل فى الخبر المزبور، لا على أنه أماره لا يورث تخلفها فى نفس المتفأل شيئا من ظن السوء بالقرآن، بل لعل المراد بالنهى المزبور إنما هو لعامه الناس الذين لا يعلمون الكيفيه و لا يفهمون المعنى و المراد، و إذا تخلف الأمر يظنون ظن السوء بالقرآن الكريم، بل لعل الاستخاره فيه أيضا بالنسبه إليهم كذلك فضلا عن التفؤل بالمعنى المتقدم، فمن المحتمل قويا أن يراد حينئذ بالتفؤل المنهى عنه المعنى الذى يشمل الاستخاره أيضا، و الله أعلم.

و هناك استخاره أخرى مستعمله عند بعض أهل زماننا، و ربما نسبت إلى مولانا القائم (عليه السلام)، و هى أن يقبض على السبحه بعد قراءه و دعاء و يسقط ثمانيه ثمانيه، فإن بقى واحد فحسنه فى الجملة، و إن بقى اثنان فنهى واحد، و إن بقى ثلاثه

فصاحبها بالخيار، لتساوى الأمرين، و إن بقي أربعه فنهيان، و إن بقي خمسه فعند بعض أنها يكون فيها تعب، و عند بعض أن فيها ملامه، و إن بقي سته فهي الحسنه الكامله التي تجب العجله، و إن بقي سبعة فالحال فيها كما ذكر في الخمسه من اختلاف الرأيين أو الروايتين، و إن بقي ثمانية فقد نهى عن ذلك أربع مرات، إلا أنا لم نقف عليها في شىء من كتب الأصحاب قديمها و حديثها أصولها و فروعها كما اعترف به بعض المتبحرين من مشايخنا، نعم قد يقال بإمكان استفادتها من استخاره السبحه المتقدمه المقتضيه إيكال الأمر في علامه الجوده و الرداءه بالشفع و الوتر على قصد المستخير، و إن كان الذى يسقط فى تلك اثنان اثنان.

و يخطر بالبال أنى عثرت فى غير واحد من المجاميع على فآل لمعرفه قضاء الحاجه و عدمها ينسب إلى أمير المؤمنين (عليه السلام) يقبض قبضه من حنطه أو غيرها ثم يسقط ثمانية ثمانية، و يحتمل أنه على التفصيل المزبور، و لعله هو المستند فى ذلك، و إلا فلاستفاده الأولى لا تنطبق على هذه الكيفيه الخاصه التي يكون القصد فى الحقيقه تابعا لها لا العكس، على أنه فيها تقسيم الأمر المستخار إلى أزيد من الأمر و النهى المستفادين من تلك الأخبار المتقدمه حتى فى ذات الرقاع، بل لم أعرف استخاره قسم الأمر المستخار فيها إلى أمر و نهى و مخير فيه سوى ما حكاه فى الحدائق عن كتاب السعادات لوالده، قال: قال فيه

خيره مرويه (١) عن الامام الناطق جعفر بن محمد الصادق (عليهما السلام) «يقرأ الحمد مره و الإخلاص ثلاثا، و يصلى على محمد و آله خمس عشر مره، ثم يقول: اللهم إني أسألك بحق الحسين و جده و أبيه و أمه و أخيه و الأئمه التسعه من ذريته أن تصلى على محمد و آل محمد، و أن تجعل لى الخيره فى هذه السبحه، و أن تربنى ما هو الأصلح لى فى الدين و الدنيا، اللهم إن كان الأصلح فى دينى و دنياى و عاجل أمرى

و آجله فعل ما أنا عازم عليه فمرنى، و إلا فانهنى، إنك على كل شىء قدير، ثم تقبض قبضه من السبحه و تعدها سبحان الله و الحمد لله و لا- إله إلا- الله إلى آخر القبضه، فإن كان الأخيره سبحان الله فهو مخير بين الفعل و الترك، و إن كان الحمد لله فهو أمر، فإن كان لا إله إلا الله فهو نهى»

بل ظاهر الدعاء فى هذه الاستخاره أيضا الحصر فى النهى و الأمر كالروايات السابقه، نعم ذيل الروايه صريح فى ثبوت التخيير، و ربما جمع بينها بإرادته الأعم من الراجح و المساوى من الأمر فى تلك، أى عدم الضرر انضمت معه مصلحه أولا، و بإرادته خصوص الراجح و المرجوح من الأمر و النهى هنا، فجاز التخيير، و ربما قيل برجوع ذلك إلى قصد المستخير، و عليه حينئذ فله تكرير الاستخاره على عدم الضرر مثلا إذا كان استخارته أولا على الأرجحيه.

و لا يخفى عليك أنه بناء على ما ذكرنا سابقا لا بأس على الإنسان فى تعرف الرشد و عدمه بشىء من ذلك كله، ضروره أن له إيقاع فعله كيف أراد، و منه وقوع فعله على مقتضى هذه الأمور لاحتمال إصابه الرشد فيها، إذ احتمال اشتراط الإصابه بجزمه بذلك أو أخذه من دليل معتبر واضح المنع، بل هو بالنسبه إلى هذا المعنى أوسع تسامحا من السنن، إذ قد يتوقف فى مشروعيه نيه التقرب بمجرد قيام الاحتمال الناشئ من نحو تلك المراسيل، مع أنه لا بأس به أيضا بناء على ابتناء التسامح فيها على الاحتياط العقلى، بل و على غيره لمكان تلك الأخبار المرسله و إن كانت هى فى غايه الضعف من الإرسال، بل قد سمعت ما حكيناه عن بعض فضلاء مشايخنا من أن المستفاد من أخبار الاستخاره الإناطه بما يشاؤه المكلف من الطرق لمعرفه رشده و إن لم يكن لها أثر فى النصوص بعد الدعاء و التوسل و التضرع لله تعالى و نحوها فى أن يبين له رشده بذلك، و إن قلنا إنه محل للتأمل أو للمنع، خصوصا بعد ما قيل من أنه فى الوسائل روى (١)



عن الطبرسى بإسناده إلى صاحب الأمر (عليه السلام) خبرا ظاهره أنه لا استخاره فى الخواتيم بأن يكتب فى أحدهما افعل و فى الآخر لا تفعل، و لا ريب أن الأولى الاقتصار فى الاستخاره على تلك الطرق الثابتة بما عرفت.

كما أن الأولى الاقتصار على استخاره الإنسان نفسه لما يريد من أموره، فان لم يكن عالما بكيفيتها تعلمها كما سمعته فى

الخبر السابق «إنا كنا نتعلم الاستخاره كما نتعلم السوره من القرآن»

الخبر. إذ لا ريب فى أنه أولى من الاستنباه، لخلو النصوص الواردة فى هذا الباب عن الإشاره إليها، بل قد يومى التأمل فيها إلى عدمها، خصوصا و الامام (عليه السلام) بين أظهرهم حتى أنه يستشرونه فى الأمر فى أمرهم بالاستخاره كما سمعته فى خبر ابن أسباط، بل

لعل مقتضى الأصل عدم مشروعيه النيابة فيها، لأنها من المستحبات المشتمله على التضرع و التوسل و الدعاء و نحوها مما لا يجرى الاستنباه فيها، إلا أن المعروف فى زماننا هذا بل و ما تقدمه بين العلماء فضلا عن الأعوام الاستنباه فيها، قال جدى العلامه ملا أبو الحسن (رحمه الله) فيما حكى عنه فى شرح المفاتيح: لا يخفى أن الاستفادة من جميع ما مر أن الاستخاره ينبغى أن تكون ممن يريد الأمر بأن يتصدها هو بنفسه، و لعل ما اشتهر من استنباه الغير على جهه الاستشفاع، و ذلك و إن لم نجد له نصا إلا أن التجربات تدل على صحته، و هو فى غايه الجوده، و ربما يؤيده- مضافا إلى إطلاقات الوكاله و عموماتها و رؤيا بعض الصالحين من المعاصرين ما يقتضى جواز الاستنباه فيها- ان الاستخاره بمعانيها ترجع إلى الطلب، و أن من طلب حاجه من سلطان عظيم الشأن فإن الأرجح و الأنجح فى حصولها أن يوسط بعض القريبين إلى حضره ذلك السلطان فى سؤالها، و أن الاستخاره مشاوره، و لا ريب فى صحه النيابة فيها، كما استشار ابن الجهم أبا الحسن (عليه السلام) لابن أسباط، بل مشاوره المؤمن نوع منها، و قد فعلها غير المستشار، بل إن كان المقصود من خطاب

أبى الحسن (عليه السلام) ابن الجهم كان صريحا فى الاستنابه، و غير ذلك، بل حكى عن الشيخ سليمان البحرانى الاستدلال عليها بوجه عشره بعد اعترافه بعدم نص فيها، منها أن علماء زماننا مطبقون على استعمال ذلك، و نقلوا عن مشايخهم نحو ذلك، و لعله كاف فى مثله، لكن الإنصاف أن الجميع كما ترى، و من المعلوم أن المراد بالاستنابه غير استخاره الإنسان نفسه على أن يشور على الغير بالفعل أو عدمه بعد أن يشترط على الله المصلحه لمن يريد الاستخاره له، إذ هى ليست من النياه قطعاً، بل قد يقال إنه ليس من النياه ما لو دعا المستخير لنفسه و سأل من ربه صلاحه و استناب غيره فى قبض السبحه أو فتح المصحف أو نحوهما و إن دعا هو معه، و لعل الاستنابه المتعارفه فى أيدينا من هذا القبيل، و الله أعلم.

### [الثالث صلاه الحاجه]

و منها صلاه الحاجه بلا- خلاف أجده فيها نصا و فتوى، بل قيل: إنه ذكر الصدوق و الشيخان فى الفقيه و الهدايه و المقنع و المقنعه و المصباح صلوات شتى للحاجه، قلت: منشأ ذلك النصوص (١) المستفيضه جدا إن لم تكن متواتره كما لا يخفى على من لاحظها فى مثل وافى الكاشانى و نحوه مما أعد لجمع الروايات، و منها ما هو مطلق فى صلاه الركعتين و طلب الحاجه كـ  
خبر الحارث بن المغيره (٢) عن الصادق (عليه السلام) «إذا كانت لك حاجه فتوضأ فصل ركعتين ثم احمد الله و اثن عليه و اذكر من آلائه ثم ادع تجب»

و فى خبره الآخر (٣) عنه (عليه السلام) أيضا «إذا أردت حاجه فصل ركعتين و صل على محمد و آل محمد و سل تعطه»

و منها ما قد اشتمل على ذكر مقدمات و كيفيات لها، منها ما ذكره فى القواعد من صلاه ركعتين بعد صوم ثلاثه أيام آخرها

١- ١ الوسائل- الباب- ٢٨- من أبواب بقيه الصلوات المندوبه.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٢٨- من أبواب بقيه الصلوات المندوبه الحديث ٩.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٢٨- من أبواب بقيه الصلوات المندوبه الحديث ٣.

صحيح صفوان بن يحيى و محمد بن سهل (١) عن أشياخهما عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «إذا حضرت لك حاجه مهمه إلى الله عز و جل فصم ثلاثه أيام متواليه: الأربعاء و الخميس و الجمعة، فإذا كان يوم الجمعة إن شاء الله فاغتسل و ألبس ثوبا جديدا، ثم اصعد إلى أعلى بيت في دارك، و صل فيه ركعتين، و ارفع يديك إلى السماء، ثم قل: اللهم إني حللت بساحتك لمعرفتي بوحدانيتك و صمدانيتك، و أنه لا- قادر على حاجتي غيرك، و قد علمت يا رب أنه كلما تظاهرت نعمتك على اشتدت فاقتى إليك، و قد طرقتي هم كذا و كذا و أنت بكشفه عالم غير معلم، واسع غير متكلف، فأسألك باسمك الذى وضعته على الجبال فنسفت، و وضعته على السماء فانشقت، و على النجوم فانتشرت، و على الأرض فسطحت، و أسألك بالحق الذى جعلته عند محمد و الأئمه (عليهم الصلاه و السلام) و تسميهم إلى آخرهم أن تصلى على محمد و أهل بيته، و أن تقضى حاجتى، و أن تيسر لى عسيرها، و تكفينى مهمها، فان فعلت

فلك الحمد، و إن لم تفعل فللك الحمد، غير جائر فى حكمك، و لامتهم فى قضائك، و لا حائف فى عدلك، و تلصق خدك بالأرض، و تقول: اللهم إن يونس بن متى عبدك دعاك فى بطن الحوت و هو عبدك فاستجبت له، و أنا عبدك أدعوك فاستجب لى، ثم قال أبو عبد الله (عليه السلام): لربما كانت الحاجه لى فأدعو بهذا فأرجع و قد قضيت»

و فى خبر أبى على الخزاز (٢) صلاه أربع ركعات بكيفيه مخصوصه مع صوم الأيام المزبوره، إلى غير ذلك من النصوص المتضمنه لصلاه الحاجه المشتمله على ذكر كيفيات و مقدمات و أدعيه خاصه لها، من أرادها فليطلبها من مظانها.

نعم ينبغى الاقتصار فى فعل ما لا يخالف ما علم عدمه من إطلاق أدله آخر

١- ١ الوسائل - الباب - ٢٨ - من أبواب بقيه الصلوات المندوبه - الحديث ١٠.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٢٩ - من أبواب بقيه الصلوات المندوبه - الحديث ١.

كالتربيع و القرآن بين السورتين و نحوهما، إلا إذا كان فيها دليل معتبر، لأن التسامح فى أدله السنن حتى فى مثل ذلك لا يخلو من نظر أو منع، فتأمل.

ثم إن ظاهر النصوص و الفتاوى عدم الفرق فى الحاجه بين قضاء الدين و دفع المرض و هلاك العدو و غيرها، بل ظاهر خبر إسماعيل بن الأرقط (١) و خبر جميل (٢) منها أنه لا فرق فى الحاجه بين أن ترجع للمصلى نفسه و بين أن

ترجع إلى غيره كشفاء مرض ولده أو غيره، إذ هى حاجه له أيضا كما هو واضح،

قال فى أولهما: «مرضت فى شهر رمضان مرضا شديدا حتى ثقلت و اجتمعت بنو هاشم ليلا للجنازه و هم يرون أنى ميت فجزعت أمى فقال لها خالى أبو عبد الله عليه السلام: اصعدى إلى فوق البيت فابرى إلى السماء و صل ركعتين فإذا سلمت فقولى: اللهم إنك وهبته لى و لم يكن شيئا، اللهم إنى أستوهبك مبتدئا فأعرنى، قال: ففعلت فأفقت و قعدت، و دعوا بسحور لهم هريسهم فتسحروا بها و تسحرت معهم»

و قال فى ثانيهما: «كنت عند أبى عبد الله عليه السلام فدخلت عليه امرأه و ذكرت أنها تركت ابنها و قد قالت بالملحقه على وجهه ميتا، فقال لها: لعله لم يمت فقومى فاذهبى إلى بيتك فاغتسلى و صلى ركعتين و ادعى و قولى يا من وهبه لى و لم يك شيئا جدد هبته لى ثم حركيه و لا تخبرى بذلك أحدا، قالت: ففعلت فحركته فإذا هو قد بكى».

و من الأخير يستفاد استحباب الغسل كما ذكرناه فى الأغسال.

كما أنه يستفاد من

صحيح زراره (٣) عن أبى عبد الله (عليه السلام) استحباب الصدقه أيضا، قال: «فى الأمر يطلبه الطالب من ربه، قال: تصدق فى يومك على ستين مسكينا على كل مسكين صاعا بصاع النبى (صلى الله عليه و آله)، فإذا كان الليل

١- ١ الوسائل - الباب - ٣٠ - من أبواب بقيه الصلوات المندوبه - الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٣٠ - من أبواب بقيه الصلوات المندوبه - الحديث ٢.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٢٨ - من أبواب بقيه الصلوات المندوبه - الحديث ١.

اغتسلت فى الثلث الباقي، و لبست أدنى ما تلبس من تعول من الثياب، إلا أن عليك فى تلك الثياب إزارا، ثم تصلى ركعتين، فإذا وضعت جبهتك فى الركعه الأخيره للسجود هلكت الله و عظمته و قدسته و مجدته و ذكرت ذنوبك فأقررت بما تعرف منها مسمى، ثم رفعت رأسك، ثم إذا وضعت رأسك للسجده الثانيه استجرت الله مائه مره، اللهم إنى أستجيرك ثم تدعو بما شئت و تسأله إياه، و كلما سجدت فأفض بركبتيك إلى الأرض ثم ترفع الإزار حتى تكشفهما، و اجعل الإزار من خلفك بين ألييك و باطن ساقيك»

و نحوه رواه مرازم فى الحسن (١) كالصحيح عن العبد الصالح موسى بن جعفر (عليهما السلام)، و فى

خبر يونس بن عمار (٢) «شكوت إلى أبى عبد الله (عليه السلام) رجلا كان يؤذنى، فقال: ادع عليه، فقلت: قد دعوت عليه فقال: ليس هكذا، و لكن أقلع عن الذنوب و صم و صل و تصدق، فإذا كان آخر الليل فأسبغ الوضوء ثم قم فصل ركعتين ثم قل و أنت ساجد: اللهم إن فلان بن فلان قد آذانى، اللهم أسقم بدنه و اقطع أثره و انقص أجله و عجل له ذلك فى عامى هذا، قال: ففعلت فما لبث أن هلك»

و نحوه

خبر ابن أذنيه (٣) عن شيخ من آل سعد قال: «كان بينى و بين رجل من أهل المدينه خصومه ذات خطر عظيم، فدخلت على أبى عبد الله (عليه السلام) فذكرت ذلك له و قلت: علمنى شيئا لعل الله يرد على مظلمتى، فقال: إذا أردت العدو فصل بين القبر و المنبر ركعتين أو أربع ركعات، و إن شئت ففى بيتك، و تسأل الله أن يعينك، و خذ شيئا مما تيسر فتصدق به على أول مسكين تلقاه، قال: ففعلت ما أمرنى ففضى لى ورد على مظلمتى»

إلى غير ذلك من النصوص التى يطول ذكرها تماما، و الله أعلم

- 
- ١-١ الوسائل - الباب - ٢٨- من أبواب بقيه الصلوات المندوبه - الحديث ١.
  - ٢-٢ الوسائل - الباب - ٣٣- من أبواب بقيه الصلوات المندوبه - الحديث ١.
  - ٣-٣ الفقيه ج ١ ص ٣٥٢- الرقم ١٥٥٠ المطبوع فى النجف.

**[الرابع صلاة الشكر]**

و منها صلاة الشكر لله تعالى عند تجدد النعم بلا خلاف أجده فيها أيضا، و هي ركعتان يقرأ في الأولى الحمد و الإخلاص، و في الثانية الحمد و الجحد، و يقول في ركوع الركعة الأولى و سجوده: الحمد لله شكرا شكرا و حمدا، و يقول في ركوع الركعة الثانية و سجودها: الحمد لله الذى استجاب دعائى و أعطانى مسألتى، كما صرح بذلك كله فى

خبر هارون بن خارجه (١) عن الصادق (عليه السلام) قال: «إذا أنعم الله عليك بنعمه فصل ركعتين تقرأ فى الأولى بفاتحه الكتاب و قل هو الله أحد، و تقرأ فى الثانية بفاتحه الكتاب و قل يا أيها الكافرون، و تقول فى الركعة

الأولى فى ركوعك و سجودك: الحمد لله شكرا شكرا و حمدا، و تقول فى الركعة الثانية فى ركوعك و سجودك: الحمد لله الذى استجاب دعائى و أعطانى مسألتى» لكن عن الصدوقين أنه يقول فى ركوع الأولى: «الحمد لله شكرا، و فى سجودها شكرا لله و حمدا، و يقول فى ركوع الثانية و سجودها: الحمد لله الذى قضى حاجتى و أعطانى مسألتى»

و لم نعثر عليه فى روايه، بل قد سمعت خلافة فى الروايه المزبوره، كما أن فيها أيضا خلاف ما فى النفلية من إطلاق القول المزبور فى الركوع و السجود من الركعتين، ثم قال: و تقول بعد التسليم: الحمد لله الذى قضى حاجتى و أعطانى مسألتى، ثم تسجد سجده الشكر، إلا أن الأمر فى ذلك كله سهل، بل لا يبعد استفاده مطلق ذكر هذا المعنى من الخبر المزبور بأى عباره كانت، بل لا يبعد أيضا عدم اعتبار تلك الكيفيه المخصوصه فيها، بل هى مستحب فى مستحب، و لا الكيفيه المذكوره فى

خبر محمد بن مسلم المروى (٢) عن كشف اللثام عن أمير المؤمنين (عليه السلام) قال: «إذا كسا الله المؤمن ثوبا جديدا فليتوضأ و ليصل ركعتين يقرأ فيهما أم الكتاب و آيه الكرسي و قل هو الله أحد و إنا

١- ١ الوسائل - الباب - ٣٥ - من أبواب بقيه الصلوات المندوبه - الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٢٦ - من أبواب أحكام الملابس - الحديث ١.

أنزلناه في ليله القدر، ثم ليحمد الله الذي ستر عورته و ذريته في الناس، و ليكثر من

قوله: لا حول و لا قوة إلا بالله فإنه لا يعصى الله فيه، و له بكل سلك فيه ملك يقدر له و يستغفر له و يترحم عليه»

على أنه لم يعلم منه إرادته قراءة ذلك في كل منهما من قوله فيه: «فيهما» أولاً.

و كيف كان فظاهر النص و الفتوى أن محلها عند تجدد النعم، فما عن ابن البراج من أن وقت صلاة الشكر عند ارتفاع النهار لم نعرف مستنده، و لعله يريد الصلاة في هذا الوقت إذا فرض تجدد النعمة عند طلوع الشمس مثلاً، فليجتنب عن إيقاع النافله في ذلك الوقت إلى ارتفاع النهار، لما فيه من الجمع بين صدق العنديه ضروره إرادته العرفيه منها و بين التجنب عما يقال من كراهه التنفل في هذا الوقت، ثم لا فرق على الظاهر في استحباب الصلاة المزبوره بين تجدد النعم و بين دفع النقم و قضاء الحوائج كما صرح به بعضهم، بل قيل: إنه يشير إليه كلام الصدوقين أيضاً، بل الظاهر استحبابها في تجدد كلما يستحب الشكر له.

### [الخامس صلاة الزيارة]

و منها صلاة الزيارة للنبي و الأئمه (عليهم الصلاة و السلام) و تحية المساجد و الإحرام عند حصول أسبابها بالنصوص و الإجماع كما عن كشف اللثام، و المعروف المعمول عليه تعقيب صلاة الزيارة لفعالها، لكن في الغنيه صلاة الزيارة للنبي أو أحد الأئمه (عليهم الصلاة و السلام) ركعتان عند الرأس بعد الفراغ من الزيارة، فإذا أراد الإنسان الزيارة لأحدهم (عليهم السلام) و هو مقيم في بلده قدم الصلاة ثم زاره عقيبتها، و يصلى الزائر لأمير المؤمنين (عليه السلام) ست ركعات ركعتان له (عليه السلام) و أربعة لآدم و نوح (عليهما السلام)، و عن إشارته السابق أنه يبتدئ بهما قبل الزيارة إن كانت عن بعد، و إلا بعدها عند رأس المزار لمن حضره، و لم أعثر لهما على نص في ذلك، كما أن الظاهر عدم اعتبار الوقوع عند الرأس فيهما، و إن كان لعله بحيث يجعل القبر

على يساره و لا يستقبل منه شيئاً أفضل من غيره، بل مكانهما مطلق مشهد المزور، بل و ما قاربه مما خرج عنه خصوصاً إذا كان متصلاً به، و لتفصيل البحث في كيفية زيارات النبي و فاطمه و الأئمة (عليهم الصلاة و السلام) و غيرهم من الشهداء و العلماء و الصالحاء مقام آخر.

### [منها ما يختص وقتاً معيناً]

#### إشارة

و منها ما يختص وقتاً معيناً، و هو صلوات:

### [الأولى نافله شهر رمضان]

#### إشارة

الأولى نافله شهر رمضان، و الأشهر في الفتاوى و الروايات استحباب هذه النافلة، بل هو المشهور بين الأصحاب نقلاً و تحصيلاً شهره كادت تكون إجماعاً كما في فوائد الشرائع و غيره الاعتراف به، بل عن المنتهى بعد نسبته إلى أكثر أهل العلم قال: «الإجماع عليه إلا من شذ» بل في السرائر «لا خلاف في استحباب الألف إلا ممن عرف باسمه و نسبه، و هو أبو جعفر محمد بن علي بن بابويه، و خلافه لا يعتد به، لأن الإجماع تقدمه و تأخر عنه» بل عن المهذب البارع «أن باقى الأصحاب على خلافه» بل في الذكري و عن البيان «الفتاوى و الأخبار متظافره بشرعيتها، فلا يضر معارضه النادر» بل عن المعتمر «عمل الناس في الآفاق على الاستحباب» و في المختلف «الروايات به متظافره، و الإجماع عليه، و خلاف ابن بابويه لا يعتد به» بل عن التذكرة نسبتة إلى علمائنا، بل عن المراسم نفى الخلاف في ذلك أو الإجماع على اختلاف النقلين، بل عن ظاهر خلاف الشيخ أو صريحه كصريح انتصار المرتضى الإجماع عليه.

و بالجمله لم نعثر على خلاف في ذلك مما عدا الصدوق، إذ اقتصر الإسكافي على زياده الأربع ليلاً و ترك التعرض من ابن أبي عقيل و علي بن بابويه ليس خلافاً، بل المحكى عن أولهم التصريح بما عليه الأصحاب، بل قيل: إنه صرح بزياده على الألف الذى ستسمعه عندهم، قال في الذكري: قال ابن الجنيد: قد روى عن أهل البيت (عليهم السلام) زياده في صلاة الليل على ما كان يصلحها الإنسان في غيره أربع ركعات



تمه اثنتى عشره ركعه، مع أنه قائل بالألف أيضا، و هذه زياده لم نقف على مأخذها إلا أنه ثقه و إرساله فى قوه المسند، لأنه من أعظم العلماء، بل ربما قيل لا يكاد يوجد منكر، لأن الصدوق موافق على الجواز، فكان اتفاقا من الكل، و إن كان الإنصاف أن التدبر فى كلامه فى الأمالى و الفقيه يقضى بأن مراده نفى المشروعيه بالخصوص و إن استحج فعلها بعنوان استحباب مطلق الصلاه فى كل ليله، نعم هو فى غايه الضعف بعد ما عرفت، و بعد النصوص المستفيضه المتعاضده مع أن فيها المعبر فى نفسه أيضا، بل يمكن حصول القطع بمضمونها بملاحظه كثرتها و اشتغالها على تفاصيل الأدعيه بين الركعات و اشتهاى العمل بها بين الطائفه قديما و حديثا حتى وصل إلى ما سمعت، مضافا إلى المسامحه فى أدله السنن، و إلى ما يقتضيه شرف الزمان، و إلى غير ذلك، و من المعلوم أنه بدون ذلك يجب طرح المعارض و إن صح سنده و رده إليهم (عليهم السلام) أو تأويله و إن بعد، فالمناقشه حينئذ فيما ذكره الشيخ أو غيره- من التأويل فى الروايات المعارضه المتضمنه لنفى الزياده على النوافل المعتاده بإرادته النفى جماعه، أو بالحمل على التقيه أو بإرادته نفى كونها مؤكده كالرواتب، أو نفى الزياده فى الرواتب و نحو ذلك بالبعد عن المضمون، و بأن نصوص الإثبات أوفق بالتقيه، لشهره التراويح عندهم حتى قيل من جهه ذلك أن المسأله محل إشكال- واهيه جدا، ضروره أنه لا ينبغى الإشكال مع تعذر التأويل فضلا عن بعده ما سمعت، إذ ليس من المستغرب طرح أخبار صحيحه بمجرد الهجر بين الطائفه علما و عملا- فضلا أن يكون قد عارضها مع ذلك أخبار آخر متواتره أو قريبه منه كما هو معلوم من طريقه الأصحاب، خصوصا إذا كانت تلك الأخبار صحيحه غير محتمله الخفاء عليهم، إذ ذلك يزيدها و هنا عند التأمل.

### [فى استحباب ألف ركعه فى ليالى شهر رمضان]

و كيف كان فهى ألف ركعه تختص فى شهر رمضان زياده على النوافل المرتبه بمعنى تأكد استحبابها فى الشهر المزبور، و إلا فلا ريب فى استحباب ذلك فى

كل ليله كما ينقل عنهم (عليهم السلام) فعلها كذلك،

قال الصادق (عليه السلام) في خبر جميل بن صالح (١): «إن استطعت أن تصلى في شهر رمضان وغيره في اليوم والليله ألف ركعه فافعل، فإن عليا (عليه السلام) كان يصلى في اليوم والليله ألف ركعه»

وقال أيضا في

خبر ابن أبي حمزه (٢) بعد أن سأله أبو بصير ما تقول في الصلاه في رمضان؟: «إن لرمضان لحرمة وحقا لا يشبهه شىء من الشهور صل ما استطعت في رمضان تطوعا بالليل والنهار، وإن استطعت في كل يوم وليله ألف ركعه فصل، إن عليا عليه السلام كان في آخر عمره يصلى في كل يوم وليله ألف ركعه».

إلا أنهم (عليهم السلام) لما علموا عدم وقوع ذلك من أكثر الناس بل عامتهم ندبوا إليها في خصوص شهر رمضان في مجموعه لتأكدها فيه باعتبار زياده شرفه وعظمته وحرمة حتى

قال (صلى الله عليه وآله) في خطبته (٣): «إن الله جعل قيام ليله فيه بتطوع صلاه كمن تطوع بصلاه سبعين ليله فيما سواه من الشهور، وجعل لمن تطوع فيه بخصله من خصال الخير والبر كأجر من أدى فريضه من فرائض الله عز وجل، ومن أدى فيه فريضه من فرائض الله عز وجل كم أدى سبعين فريضه من فرائض الله فيما سواه من الشهور».

و يكفيه من الفضل أن جعل فيه ليله القدر التي هي خير من ألف شهر، ومن ذلك كله وغيره حثوا (عليهم السلام) على طلب الزيادة فيه، ف

قال الصادق (عليه السلام) في خبر المفضل بن عمر (٤): «تصلى في شهر رمضان زياده ألف ركعه»

وهي مستفاده أيضا من مجموع النصوص الواردة في ترتيبها كما ستسمعها، مضافا إلى الإجماع عليها ممن

١- ١ الوسائل- الباب- ٥- من أبواب نافله شهر رمضان- الحديث ١ من كتاب الصلاة.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٥- من أبواب نافله شهر رمضان- الحديث ٢ من كتاب الصلاة.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ١٨- من أبواب أحكام شهر رمضان- الحديث ١١ من كتاب الصوم.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ٧- من أبواب نافله شهر رمضان- الحديث ١ من كتاب الصلاة.

قال بها فيه كما عن المعتمر، فهو حينئذ مذهب علمائنا عدا ابن بابويه كما عن المنتهى، لما عرفت من اختصاص الخلاف به، بل لم يستثنه في المحكى عن التذكرة كنفى الخلاف

عن المراسم، بل في السرائر و عن ظاهر الانتصار أو صريحه الإجماع عليه، فما في الذكرى عن الشيخ الجليل ذى المناقب و المآثر أبى عبد الله محمد بن أحمد الصفوانى فى كتاب التعريف من أنها سبعمائة ركعه لا يخفى ما فيه، مع احتمال إرادته الألف و ترك زوائد ليالى الأفراد لشهرتها، على أن المنقول عنه فى الكتاب المزبور فى المحكى من إقبال ابن طاوس أن صلاة شهر رمضان تسعمائة ركعه، و فى روايه ألف، و عن كشف اللثام أنه قال الصفوانى: قد روى أن فى ليله تسع عشره أيضا مائة ركعه، و هو قول من قال بالألف، و قضيته أنه إن كان له شك فهو فى مائة من الألف، و الظاهر أنها وظيفه تسع عشره بقرينه ما سمعته عنه فى كشف اللثام.

و على كل حال فضعه واضح، ضروره أن احتمال الزيادة على المقدار المزبور أقرب من احتمال النقيصه، أما أولا فلما سمعته سابقا من المنقول فى الذكرى عن الإسكافى، و أما ثانيا فلما يستفاد من تلك الأخبار السابقه من استحباب كل ما استطاع فعله من الصلاة فى شهر رمضان؛ و أما ثالثا فل

خبر سليمان بن عمرو (١) عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: قال أمير المؤمنين (عليه السلام): «من صلى ليله النصف من شهر رمضان مائة ركعه يقرأ فى كل ركعه بقل هو الله أحد عشر مرات أهبط الله عز و جل اليه من الملائكة عشره يدرأون عنه أعداءه من الجن و الانس، و

أهبط الله اليه عند موته ثلاثين ملكا يؤمنونه من النار»

و خبر أبى يحيى (٢) عن عده ممن يوثق بهم قالوا: قال: «من صلى ليله النصف من شهر رمضان مائة ركعه يقرأ فى كل ركعه

١- ١ الوسائل - الباب - ٦- من أبواب نافله شهر رمضان - الحديث ١ من كتاب الصلاة.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٦- من أبواب نافله شهر رمضان - الحديث - ٢ من كتاب الصلاة.

عشر مرات بقل هو الله أحد فذلك ألف مره فى مائه لم يمت حتى يرى فى منامه من الملائكه ثلاثين يبشرونه بالجنه، و ثلاثين يؤمنونه من النار، و ثلاثين تعصمه من أن يخطئ، و عشره يكيدون من كاده»

إذ الظاهر أن ذلك زياده على الألف لما ستسمعه من ترتيبه مما يقتضى اختصاص ليله النصف بعشرين ركعه، فيكون الزائد حينئذ ثمانين بل ربما يقال: إن المائه غير تلك الوظيفه، لأصالة عدم التداخل، خصوصا فى المقام كما أفتى به فى الدروس و الذكري، قال فى أولهما بعد أن ذكر الألف: و يستحب زياده مائه ليله النصف، و ربما يقف المتتبع للنصوص الواردة عنهم (عليهم السلام) على زيادات على ذلك، خصوصا بالنسبه إلى بعض، إلا أن بذل الجهد فى جميع ما ورد مفض إلى منافاه الغرض، و لعل فى ما فى كتب أصحابنا المصنفه فى العبادات الكفايه.

و أما ترتيب فعل الألف فى تمام الشهر فهو أن يصلى فى كل ليله من العشرتين الأولتين عشرين ركعه إجماعا محكيا عن الانتصار و الخلاف و كشف اللثام إن لم يكن محصلا، و نصوصا (١) بل عن المنتهى نفى الخلاف فيه أيضا بين علمائنا القائلين بالوظيفه ثمان ركعات بعد المغرب و اثنتى عشره ركعه بعد العشاء على الأظهر الأشهر، بل المشهور، بل عن ظاهر الانتصار و الخلاف الإجماع عليه، ل

خبر مسعده بن صدقه (٢) عن الصادق (عليه السلام) قال: «مما كان رسول الله (صلى الله عليه و آله) يصنع فى شهر رمضان كان يتنفل فى كل ليله، و يزيد على صلاته التى كان يصليها قبل ذلك منذ أول ليله إلى تمام عشرين ليله فى كل ليله عشرين ركعه، ثمانى ركعات منها بعد المغرب، و اثنتى عشره بعد العشاء الآخره، و يصلى فى عشر الأواخر فى كل ليله ثلاثين ركعه، اثنتى عشره منها بعد المغرب، و ثمانى عشره منها بعد العشاء الآخره،

١- ١ الوسائل - الباب - ٧ - من أبواب نافله شهر رمضان من كتاب الصلاه.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٧ - من أبواب نافله شهر رمضان - الحديث - ٢ من كتاب الصلاه.

و يدعو و يجتهد اجتهادا شديدا، و كان يصلى فى ليله احدى و عشرين مائه ركعه، و يصلى فى ليله ثلاث و عشرين مائه ركعه، و يجتهد فيهما»

و نحوه فى الأمر بالعشرين و ترتيبها خبر على بن أبى حمزه (١) و خبر أبى بصير (٢) و خبر الحسن بن على (٣) و خبر محمد بن أحمد بن المطهر (٤) بل و

خبر محمد بن سليمان (٥) الذى هو محكى عن عده من أصحابنا أنهم اجتمعوا عليه منهم يونس بن عبد الرحمن عن عبد الله بن سنان عن أبى عبد الله (عليه السلام)، و صباح الحذاء عن إسحاق بن عمار عن أبى الحسن (عليه السلام) و سماعة بن مهران عن أبى عبد الله (عليه السلام)، قال محمد بن سليمان: و سألت الرضا (عليه السلام) عن هذا الحديث فأخبرنى به، و قال هؤلاء جميعا: «سألنا عن الصلاة فى شهر رمضان كيف هى؟ و كيف فعل رسول الله (صلى الله عليه و آله)؟ فقالوا جميعا:

إنه لما دخلت أول ليله من شهر رمضان صلى رسول الله (صلى الله عليه و آله) المغرب ثم صلى أربع ركعات التى كان يصليهن بعد المغرب فى كل ليله، ثم صلى ثمان ركعات، فلما صلى العشاء الآخرة و صلى الركعتين اللتين كان يصليهما بعد العشاء الآخرة و هو جالس فى كل ليله قام فصلى اثنتى عشره ركعه، ثم دخل بيته إلى أن قال: فلما كان ليله تسع عشره اغتسل حين غابت الشمس و صلى المغرب بغسل، فلما صلى المغرب و صلى أربع ركعات التى كان يصليها فيما مضى فى كل ليله بعد المغرب دخل إلى بيته، فلما أقام بلال الصلاة للعشاء الآخرة خرج النبى (صلى الله عليه و آله) فصلى

بالناس فلما انفتل صلى الركعتين و هو جالس كما كان يصليها كل ليله، ثم قام فصلى مائه ركعه يقرأ فى كل ركعه الحمد و قل هو الله أحد عشر مرات، فلما فرغ من ذلك صلى صلاته التى كان يصلى كل ليله آخر الليل و أوتر، فلما كان ليله عشرين من شهر رمضان فعل كما كان

١- ١ الوسائل - الباب - ٧ - من أبواب نافله شهر رمضان الحديث ٤ من كتاب الصلاة.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٧ - من أبواب نافله شهر رمضان الحديث ٥ من كتاب الصلاة.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٧ - من أبواب نافله شهر رمضان الحديث ٧ من كتاب الصلاة لكن روى عن الحسن بن على عن أبيه.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٧ - من أبواب نافله شهر رمضان الحديث ١ من كتاب الصلاة.

٥- ٥ الوسائل - الباب - ٧ - من أبواب نافله شهر رمضان الحديث ٦ من كتاب الصلاة.

يفعل قبل ذلك من الليالي، فلما كان ليله إحدى وعشرين فعل فيها مثل ما فعل ليله تسع عشره فلما كانت اثنتين وعشرين زاد في صلاته فصلى ثمان ركعات بعد المغرب و اثنتين وعشرين ركعه بعد العشاء الآخره، فلما كانت ليله ثلاث وعشرين فعل فيها مثل ما فعل بتسع عشره و إحدى وعشرين».

و على ذلك جرى الشيخ في التهذيب في تفصيل الدعوات، خلافا للمحكي عن القاضي فالعكس، و لعله ل مضممر سماعه (١) المشتمل على التصريح بذلك، لكن لا يبعد خصوصا مع روايه سماعه للأميرين مع الحكم بالتخيير كما صرح به ثاني الشهيدين و غيره ممن تأخر عنه تبعا للمحكي عن الفاضلين و بعض من تقدمهما، بل قد يقال بأن ذلك كله مستحب في مستحب، فله حينئذ بسط الألف كيف ما شاء.

و على كل حال فالظاهر أفضليه الفرد الأول على الثاني و إن لم أجد من صرح بها، كما

أنه هو أى الثاني أفضل من غيره بناء على مشروعيته.

ثم إن صريح الخبر المزبور كون الثمان ركعات بعد نافله المغرب كما عن المصباح و المراسم النص عليه، بل لا أجد فيه خلافا، و يؤيده ضيق وقتها، و هو ذهاب الحمرة عن تقديم تلك عليها، كما أن صريحه فعل الاثنتى عشره بعد الوتيره أيضا كما فى النقليه و عن مجمع البرهان و بعض نسخ المراسم، بل فى الذكري أنه المشهور، بل فى المفتاح عن الفوائد المليه ذلك أيضا، و استغفر به بعد أن حكى عن المختلف و الذكري و المهذب البارع و كشف اللثام و الحدائق الشهره على إيقاعها قبل الوتيره قال: و به صرح فى المراسم و السرائر و الغنيه و إشاره السبق و الشيخ فى المصباح فى آخر كلامه، و كان الأولى نقلها عن الذكري، و إلا فالتدبر فى عباره الفوائد يعطى عدم إرادته الشهره على ذلك، و كيف كان فالدليل حينئذ مع الأول و الشهره مع الثانى، و لعله لذا جوز الأمرين فى

المسالك و الفوائد المليه، بل استظهر فى الذكرى الجواز أيضا، و لا بأس به لسعه وقت الوتيره، إلا أنه لا ريب فى أفضله الأول كما اعترف به فى المسالك للخبر المزبور، و بالجمله فهذه أربعمائته من الألف.

و يصلى فى كل ليله من العشر الأواخر ثلاثين ركعه بلا- خلاف أجده فيه، بل فى الخلاف و ظاهر الانتصار الإجماع عليه، للنصوص المستفيضه (١) نعم فى خبر على بن أبى حمزه (٢) منها و خبر محمد بن سليمان (٣) الطويل المتقدم سابقا- و إن لم ينص فيهما إلا على ليله اثنتين و عشرين و خبر على بن فضال- إيقاعها على الترتيب المذكور أى ثمان بعد المغرب و اثنتين و عشرين بعد العشاء كما هو المشهور نقلا و تحصيلا و فى خبر محمد بن أحمد بن المطهر (٤) و موثق مسعده بن صدقه (٥) اثنتا عشره بعد المغرب و ثمان عشره بعد العشاء كما فى الغنيه و عن إشاره السبق و المهذب و الكافى، و فى موثق سماعه (٦) اثنتين و عشرين بعد المغرب و ثمان بعد العشاء، و للجمع بين الأولين خير فى الذكرى و الروض و الروضه و عن غيرها، و للجمع بين الأول و الأخير خير بينهما فى المسالك و عن المعتمر، و قد يقال: إن المتجه مراعاة الجمع بين الجميع، فيخبر حينئذ بين الأفراد الثلاثة و إن لم أجد من أفتى به، كما أنى لم أجد من عين ما فى موثق سماعه، بل قد يقال باستفاده تخيير المكلف فى الفعل كيف ما شاء من اختلاف هذه النصوص و إطلاق غيرها، و إن ذلك مستحب فى مستحب، لكن على كل حال لا ريب فى أولويه اختيار ما عليه المشهور لكثرة أخباره و شدة اشتهاؤه فتوى حتى سمعت عن الخلاف الإجماع عليه، فهذه سبعمائته ركعه.

و يصلى زياده على ذلك فى ليالى الأفراد الثلاثة تسع عشره و إحدى

١- ١ الوسائل - الباب - ٧- من أبواب نافله شهر رمضان.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٧- من أبواب نافله شهر رمضان الحديث ٤ من كتاب الصلاة.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٧- من أبواب نافله شهر رمضان الحديث ٦ من كتاب الصلاة.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٧- من أبواب نافله شهر رمضان الحديث ١٠ من كتاب الصلاة.

٥- ٥ الوسائل - الباب - ٧- من أبواب نافله شهر رمضان الحديث ٢ من كتاب الصلاة.

٦- ٦ الوسائل - الباب - ٧- من أبواب نافله شهر رمضان الحديث ٣ من كتاب الصلاة.

و عشرين و ثلاث و عشرين كل ليله مائه ركعه زياده على الوظيفه السابقه وفاقا لجماعه، بل عن المنتهى نسبه إلى الأكثر، بل عن ظاهر الخلايف الإجماع عليه عملا بكل من الأمرين بكل من الوظيفتين فيها، و لصريح خبر محمد بن أحمد بن المطهر و ظاهر خبره الآخر(١) و ظاهر أو صريح موثق مسعده بن صدقه و سماعه بن مهران، إلا أنها جميعا حتى الخبر الأول لم تصف (٢) المائه ليله إحدى و عشرين و ليله ثلاث و عشرين إلا أنه قد يتم بأنه لا قائل بالفصل بين الليالي الثلاث، مضافا إلى ما عن غريه المفيد أنه قال: «تصلى فى العشرين ليله عشرين ركعه ثمان بين العشائين و اثنتى عشره بعد العشاء الآخره، و يصلى فى العشر الأواخر كل ليله ثلاثين ركعه، و يضيف إلى هذا الترتيب فى ليله تسع عشره و ليله إحدى و عشرين و ليله ثلاث و عشرين كل ليله مائه ركعه، و ذلك تمام الألف ركعه، قال: و هى روايه محمد بن أبى قره(٣) فى كتاب عمل شهر رمضان فيما أسنده عن على بن مهزيار عن مولانا الجواد (عليه السلام)» و إلى ما سمعته سابقا عن الصفوانى، و فى السرائر أن ذلك مذهب شيخنا فى مسائل الخلاف أفتى به و عمل عليه، و دل على صحته و جعل ما خالفه روايه

لا يلتفت إليها، و مذهب شيخنا المفيد فى كتاب الأشراف، و هو الذى أفتى به. و يقوى عندى، لأن الأخبار به أكثر و أعدل رواه، قلت: بل يظهر من المحكى عن كتاب مسار الشيعة للمفيد أن ذلك هو المعروف، قال فيه: أول ليله من شهر رمضان فيها الابتداء بنوافل شهر رمضان و هى ألف ركعه من أول الشهر إلى آخره بترتيب معروف فى الأصول عن الصادق

١- ١ الوسائل - الباب - ٧ - من أبواب نافله شهر رمضان - الحديث ٨ من كتاب الصلاة.

٢- ٢ هكذا فى النسخه الأصلية و الصحيح «لم تصف المائه على ليله.» إلخ أى لم يتعرض لليله تسع عشره.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٧ - من أبواب نافله شهر رمضان - الحديث ١٣ من كتاب الصلاة.



(عليه السلام)، ضروره أن المحكى عن المفيد كما عرفت اختيار الترتيب المزبور.

و لكن روى المفضل بن عمر (١) عن الصادق (عليه السلام) أنه يقتصر في الليالي الأفراد الثلاثة على المائة حسب، فيبقى عليه ثمانون عشرون من ليله التسع عشره و ستون من الليلتين الأخيرتين يصلى في كل يوم جمعه من الجمع الأربع في الشهر مبتدئا بذلك من أول الشهر، لأن الفرض استعداده للعمل بهذه الروايه منه عشر ركعات بصلاه على و فاطمه و جعفر صلوات الله و سلامه عليهم و في ليله الجمعه في العشر الأواخر، لكن في المتن و القواعد و غيرها في آخر جمعه عشرين بصلاه على (عليه السلام) و هما، بمعنى إن أريد من الجمعه ليلتها لظهور الخبر المزبور في إرادته الأخيره أيضا كالعبارة و في عشيه تلك الجمعه أى ليله السبت عشرين ركعه بصلاه فاطمه (عليها السلام) (١١) و نحوه في الاقتصار على المائة في ليله

تسع عشره خبر محمد بن سليمان (٢) المتقدم سابقا، و عليها في الليلتين الأخيرتين خبر ابن فضال (٣) و به أفتى جماعه، بل في فوائد الشرائع أن كثيرا من الأصحاب عليه، و عليه رتب الشيخ الدعوات في المصباح، بل في الذكرى و غيرها نسبته إلى الأكثر، بل عن ظاهر الانتصار الإجماع عليه، و لعله للجمع بينهما خير في الغنيه و الإرشاد و الدروس و الذكرى و اللغه و فوائد الشرائع و النقليه و الروض و الروضه و القواعد و غيرها، و لا بأس به.

و من العجيب ما في السرائر «من أن ذلك تكليف ما لا يطاق، و هو قبيح في الفرض، و النافله و الموقت لا بد من أن يفضل وقته عنه أو يساويه كالصوم، و من المعلوم أنه لو اتفق ليله السبت مثلا في أقصر ليالي الصيف و هي تسع ساعات لا يتمكن

- 
- ١- ١ الوسائل - الباب - ٧- من أبواب نافله شهر رمضان - الحديث ١ من كتاب الصلاة.
  - ٢- ٢ الوسائل - الباب - ٧- من أبواب نافله شهر رمضان - الحديث ٦ من كتاب الصلاة.
  - ٣- ٣ الوسائل - الباب - ٧- من أبواب نافله شهر رمضان - الحديث ٧ من كتاب الصلاة.

من الإتيان بصلاه فاطمه (عليها السلام) مع الفرض و الراتبه و الأكل و الشرب و قضاء ما لا بد منه من الحاجه، و من ادعى ذلك فقد كابر، و لو سلم له فهى صلاه على غير تؤده، و لا تلاوه للقرآن كما أنزل، بل و لا ركوع و لا سجود» إلى آخره إذ هو كما ترى مكابره للوجدان، و إنكار للمشاهده بالعيان، بل جعل فى الوسيله الصلاه المزبوره سحر ليله السبت، كما أنه جعل العشرين ركعه بصلاه أمير

المؤمنين (عليه السلام) فى سحر الجمعه الأخيره، على أن قصور الأوقات عن جميع ما ورد فيها من المستحبات غير قاذح، لورودها على متعارف غالب الناس من عدم الاستغراق، بل كل منهم يفعل بعضها منها، و إلا فلا ريب فى قصور اليوم و الليله خصوصا بعض الأيام و الليالى عن فعل جميع ما ورد فيها من الصلوات و الأذكار و الأدعيه و نحوها، كما هو واضح لمن له أدنى خبره، و مع ذلك فهو متجه لو قلنا باعتبار ذلك شرطا فى هذه النافله، أما بناء على أنه مستحب فى مستحب كما عن المراسم التصريح به، بل عن إشاره السبق أنه لم يتعرض لاستحباب كون عشرين ليله السبت بصلاه فاطمه (عليها السلام)، بل و لا للعشرين فى آخر ليله جمعه بصلاه على (عليه السلام) فحينئذ بناء على ذلك يصلى بصلاه فاطمه (عليها السلام) ما شاء ثم يصلى ركعتين إذا ضايقه الوقت، فتأمل جيدا.

ثم إن ظاهر النص و الفتاوى توزيع ذلك على ما هو الغالب المتعارف من كون الحاصل فى الشهر أربع جمع، أما لو اتفق خمس جمع فيه ففى الروض و المسالك إشكال، لخلو النص و الفتاوى منه، فيحتمل حينئذ صلاه عشر فيها أيضا، و بسط الثلاثين الباقيه ليلتها و عشيتها بجعل ست عشره أولا و أربع عشر ثانيا، أو بالعكس، و يحتمل سقوط العشر فى الجمعه الأخيره و بقاء التوزيع بحاله، و زاد فى الأخير احتمال إسقاط أى جمعه شاء، ثم قال: و الظاهر تؤدى الوظيفه بجميع الاحتمالات، كما أنه استظهر فى الأول

ذلك فيما ذكره من الاحتمالين، و قال فى فوائد الشرائع: إن الباقي عليه حيثئذ ثلاثون ركعه، فيوزعها على ما سيأتى إلى حيث ينتهى، قلت: قد يقوى فى النظر الاقتصار فى توزيع الثمانين على الجمع الأربع السابقيه كما عساه مال إليه فى الفوائد المليه، إذ ليس فى النص اعتبار إيقاع الباقي فى آخر جمعه، و لو سلم ظهوره فهو مبنى على الغالب، بل لا محيص عما ذكرناه إذا كانت الجمعه الخامسه محتمله من جهه سبق الهلال و تأخره لا متيقنه، أو كانت عشيتها ليله العيد مثلاً و لو احتمالاً محافظه على أدائها بناء على أنه لو آخر البعض إليها فصادف كون تلك العشيّه ليله العيد سقطت، لأنها نافله شهر رمضان و قد خرج، و لذا قال فى الروضه: «لو نقص الشهر سقطت وظيفه ليله الثلاثين» و إطلاقه يقتضى عدم الفرق فى ذلك بين الجمعه و غيرها، فلو اتفقت عشيه الجمعه ليله العيد حيثئذ سقطت وظيفتها، لكن فى الروض و المسالك أنه لا يؤخر وظيفه العشيّه إلى ليله العيد، بل يصلها فى آخر سبت من الشهر، و كأنه لعدم ظهور النص فى اشتراط التأديه بعشيّه جمعه رابعه، إنما المراد فعلها فى آخر عشيه جمعه من رمضان، بل قد يقال بأن هذا الترتيب كيف ما كان هو مستحب فى مستحب، و إلا فالمراد إيقاع هذه الألف ركعه فى شهر رمضان، لإطلاق الدليل الذى لا ينافيه ذكر الترتيب المزبور، و منه حيثئذ يعلم ما فى دعوى السقوط المذكور فى الروضه، اللهم إلا أن يريد أن المكلف آخر وظيفه الثلاثين اعتماداً على الاستصحاب و غلبه التمام فاتفق النقصان فان المتجه حيثئذ السقوط و احتمال القضاء خارج الشهر، لإطلاق أدله القضاء أو عمومها، خصوصاً ما ورد فى تفسير قوله تعالى (١) «وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ خِلْفَةً لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَذَّكَّرَ أَوْ أَرَادَ شُكُورًا» من

قول الصادق عليه السلام (٢): «كلما فاتك بالليل فاقضه بالنهار»

إلى آخره.

١- ١ سورة الفرقان- الآيه ٦٣.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٥٧- من أبواب المواقيت- الحديث ٤ من كتاب الصلاه.

يدفعه بعد التسليم عدم تحقق الخطاب بالأداء حتى يتحقق الفوات، لكون الفرض ظهور الليله من شوال، و لعله لذا نص في الفوائد المليه كما قيل على عدم مشروعيه القضاء، و لا بأس به، إلا أن يقال بما سمعته منا من تحقق الخطاب بدخول الشهر، و أن التوزيع المذكور مستحب في مستحب، و بناء عليه يظهر حينئذ ما في الذكرى من أنه لو فات شىء من هذه النوافل فالظاهر أنه يستحب قضاؤه نهاراً، ثم قال: و بذلك أفتى ابن الجنيد، و كذا لو فاتة الصلاه ليله الشك ثم ثبت رؤيته، و تبعه في الروضه فقال:

يستحب قضاء الفائت و لو نهاراً في غيره، و الأفضل قبل خروجه، إذ قد عرفت أن ذلك أداء لا قضاء مع فرض وقوعه في الشهر، كما هو واضح، و لعل في ترك لفظ اليوم و الليله في المتن و غيره مع وجودهما في الخبر الذى هو الأصل في المسأله إشعاراً ببعض ما ذكرنا من عدم اعتبار وقوع ذلك في اليوم أو الليله و إن وقعا في النص، لصدق لفظ الجمع في المتن و غيره عليهما، و إن كان من المستبعد إرادته الإطلاق من اللفظ المزبور، بل الظاهر إرادته أحدهما، و الخبر حينئذ قرينه، فيتوافقان، و الأمر سهل، هذا، و فى

هذا الخبر (١) «أنه أقرأ فى هذه الصلوات كلها أعنى صلاه شهر رمضان الزيادة منها بالحمد و قل هو الله أحد إن شئت مره و إن شئت ثلاثاً و إن شئت خمسا و إن شئت سبعا و إن شئت عشراً»

و لم أفق على من أفتى به، نعم فى الدروس أنه يستحب قراءة التوحيد فى الليالى الثلاثه فى كل ركعه عشراً، و لعله ل خبر محمد بن سليمان (٢) المتقدم المروى عن الرضا (عليه السلام)، و لا بأس به، كما أنه لا بأس بما فيها و الذكرى من استحباب الدعاء عقيب كل ركعتين بالمرسوم فى تهذيب الشيخ (رحمه الله)، لكن قيده فى الأخير بسعه الوقت، أما لو ضاق الوقت اقتصر على الصلاه، و كأنه لوضوحه

١- ١ الوسائل - الباب - ٧- من أبواب نافله شهر رمضان - الحديث ١ من كتاب الصلاه.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٧- من أبواب نافله شهر رمضان - الحديث ٦ من كتاب الصلاه.

تركه في الأول، كما أنه ترك فيها ما ذكره في الذكرى هنا من حرمة الجماعة في هذه النافلة و بدعيته لوضوحه و معلوميته بين الطائفة كما ذكرنا ذلك في مبحث الجماعة، بل ذكرنا هناك حرمتها في كل نافله عدا ما استثنى، فلاحظ، نعم كان عليه التعرض لما فيها أيضا من اختصاص استحباب هذه الصلاة المزبوره بالصائم أو تشمله و المفطر، ربما يستشعر من المحكى عن أبي الصلاح الأول، و في المختلف الثاني، بل ظاهره حكايته مما عدها من علمائنا، و لعله لإطلاق بعض النصوص، و لأنها عباده شرعت لشرف الزمان، فلا تسقط بسقوط الصوم، و هو حسن.

[في كيفية صلاة أمير المؤمنين]

و أما كيفية صلاة أمير المؤمنين (عليه السلام) فهي أربع ركعات بتشهدين و تسليمين يقرأ في كل ركعه الحمد مره و خمسين مره قل هو الله أحد كما نص عليها في خبر المفضل المزبور(١) إلا- أنه لم يذكر فيه التشهدين و التسليمين، و لعله للعلم بهما كالكفوت، ضروره و وضوح تشبه النوافل إلا ما استثنى، و منه يعلم حينئذ ما في نسبة الخلاف في نحو ذلك لبعض قدماء الأصحاب الذي منشأه عدم النص

فيه على ذلك، لكن قد عرفت أنه من المحتمل كونه لوضوحه، و لعلها هي التي رواها(٢) أبو بصير و عبد الله بن سنان(٣) عن الصادق (عليه السلام) و إن لم ينص في شيء منهما على تسميتها بصلاة أمير المؤمنين (عليه السلام)، بل وصف الصلاة المزبوره،

و قال: «من صلاها انفتل و ليس بينه و بين الله ذنب».

**[في كيفية صلاة فاطمه (عليها السلام)]**

و كيفية صلاة فاطمه (عليها السلام) على ما في خبر المفضل(٤) أيضا

- 
- ١- ١ الوسائل - الباب - ٧- من أبواب نافله شهر رمضان - الحديث ١ من كتاب الصلاة.
  - ٢- ٢ الوسائل - الباب - ١٠- من أبواب بقيه الصلوات المندوبه - الحديث ٥.
  - ٣- ٣ الوسائل - الباب - ١٣- من أبواب بقيه الصلوات المندوبه - الحديث ١.
  - ٤- ٤ ذكر صدره في الوسائل في الباب - ٧- من أبواب نافله شهر رمضان - الحديث ١ و ذيله في الباب ١٠ من أبواب التعقيب - الحديث ٣ من كتاب الصلاة.

ركعتان يقرأ في الأولى الحمد مره و القدر مائه مره، و في الثانيه الحمد مره و سورہ التوحيد مائه مره

قال فيه أيضا: «فإذا سلمت فسبح تسبيحها (عليها السلام) و هو الله أكبر أربعاً و ثلاثين مره، و سبحان الله ثلاثاً و ثلاثين، و الحمد لله ثلاثاً و ثلاثين، فو الله لو كان شىء أفضل منه لعلمه رسول الله (صلى الله عليه و آله) إياها»

و لا أعرف خلافا بين الأصحاب قدمائهم و المتأخرين في كيفية الصلاتين المزبورتين، نعم عكس النسبه في الدروس و النقليه و عن التحرير و البيان، كما أنه اقتصر في المحكى

عن المنتهى على نسبه الأربع لفاطمه (عليها السلام) و على نقل النسبه المشهوره عن الشيخ ساكتا عليه لكنك خبير بأن ذلك منهم مع أنه خلاف ما في خبر المفضل المزبور لا فائده يعتد بها تترتب عليه، لثبوت الاستحباب على كل من التقديرين، إذ لا إشكال في رجحان التأسى بالزهراء (عليها السلام) بعد عصمتها، مع أصالة الاشتراك معها في التكليف، على أنه لا قائل في ذلك بالنسبه إلى خصوص صلاتها المرويه في خبر المفضل، لصراحته بعدم اختصاصها بهذا الاستحباب، فظهر حينئذ أنه لا ثمره لهذا الخلاف إلا- ما في المسالك حيث قال: عكس جماعه من الأصحاب النسبه و نسبوا الأربعة لفاطمه (عليها السلام) و الركعتين لعلی (عليه السلام)، و كلاهما مروى فيشتركان في النيه، و تظهر الفائده في النسبه حال النيه، و فيه أنه لا مدخله للنسبه في النيه بعد تشخيص المكلف قصده الأربع أو الاثنتين، و لو جعل الفائده في النذر حيث ينيطه الناذر بصلاه فاطمه (عليها السلام) أو صلاه على (عليه السلام) لكان أولى، و قد أنكر بعض من تأخر عنه الروايه، و هو في محله بالنسبه إلى روايه الركعتين لعلی (عليه السلام)، و إلا فالأربع قد

نسبت لفاطمه (عليها السلام) في صحيح هشام بن سالم (١) كما عن المنتهى و خبره عن الصادق (عليه السلام) الذى رواه الصدوق «من صلى أربع ركعات يقرأ في كل ركعه بخمسين

مره قل هو الله أحد كانت صلاه فاطمه (عليها السلام)، و هي صلاه الأوابين»

لكن قد يظهر من الصدوق مع روايته الخبر المزبور الشك في ذلك، حيث قال عند عقد الباب: «باب ثواب الصلاه التي تسميها الناس صلاه فاطمه (عليها السلام) و يسمونها صلاه الأوابين» و قال أيضا: «و كان شيخنا محمد بن الحسن بن الوليد يروى هذه الصلاه و ثوابها إلا أنه يقول لا أعرفها بصلاه فاطمه (عليها السلام) و أما أهل الكوفه فإنهم يعرفونها بصلاه فاطمه (عليها السلام)» إلى آخره، إلا أنه يعطى معرفيتها بذلك في الزمن السابق.

و كيف كان فلا إشكال في الأربع المزبوره، إذ أقصى ذلك نسبتها إليهما، و لعله لأنهما صليهاها، و الظاهر انصراف نذر صلاه أمير المؤمنين (عليه السلام) مع عدم التعيين من الناذر إليها، لعدم ثبوت نسبه الركعتين اليه (عليه السلام)، و عدم منافاه شركه فاطمه (عليها السلام) إياه، أما لو نذر صلاه فاطمه (عليها السلام)، و قلنا إن كلا من الأربع و الاثنتين صلاتها فلا يبعد انصرافه إلى الركعتين، لاختصاصهما بالنسبه في خبر المفضل إليها، و ربما قيل بالتخير بينهما و بين الأربع، و فيه إشكال، بل لعل الانصراف إلى الجمع حينئذ أقرب منه.

ثم إنه بناء على ما ذكرنا من ثبوت الأربع لكل منهما (عليهما السلام) أو هي مع الاثنتين أيضا كما سمعته ممن عرفت، بل في المسالك نسبتته إلى الروايه فهل يستحب خصوص التكرير تأسيسا بكل منهما، إذ الفعلان منهما بمنزله الأمرين المقتضيين تعدد المسبب كما هو معنى أصاله تعدد المسببات بتعدد الأسباب أو لا- يستحب، لعدم ظهور الفعل بالتعدد بخلاف الأمر، و هو الأقوى، و لعله لحظ الأول في المسالك في قوله فيما تقدم، و تظهر الفائده في النيه، ضروره أن التشخيص حينئذ يكون بقصد النسبه المزبوره، لتعدد الفعل و الاتفاق بالكيفيه.

و كيف كان فلا يتوهم اختصاص استحباب هذين الصلاتين و صلاة جعفر الآتية في شهر رمضان، بل هي مستحبه في كل وقت، قال الصادق (عليه السلام) في خبر المفضل المزبور: «اسمع و عه و علم ثقات إخوانك هذه الأربع و الركعتين، فإنهما أفضل الصلوات بعد الفرائض، فمن صلاها في شهر رمضان أو غيره انفتل و ليس بينه و بين الله عز و جل من ذنب» نعم يتأكد استحبابها في خصوص شهر رمضان لزياده شرفه، و للخبر المذكور و غيره.

كما أنه يتأكد استحباب صلاة فاطمه (عليها السلام) في أول يوم من ذى الحجه على ما نص عليه في القواعد و الذكرى، و لعله لأنه اليوم الذى تزوجت صلوات الله عليها بعلى (عليه السلام) فيه، فناسب صلاتها فيه كما عساه يفهم من المحكى عن الكفعمى، و قال الشيخ فى المصباح: هذا اليوم يوم مولد إبراهيم الخليل (عليه السلام) و فيه زوج رسول الله (صلى الله عليه و آله) فاطمه من أمير المؤمنين (عليهما السلام) و روى (١) أنها كان يوم السادس، و يستحب أن يصى فيه صلاة فاطمه (عليها السلام) و روى (٢) أنها أربع ركعات مثل صلاة أمير المؤمنين (عليه السلام)، و يستفاد منه أن كون صلاة الأمير (عليه السلام) أربعا مفروغ منه، و أن الظاهر عنده كون صلاة فاطمه (عليها السلام) ركعتين، لنسبته الأربع إلى الروايه، و الأمر سهل، و لا ينافى ما ذكرناه من استحباب الصلاة المزبوره فى هذا اليوم ما عن البحار من أنه قد ورد فى بعض الأخبار صلاة ركعتين فى هذا اليوم قبل الزوال بنصف ساعه بكيفيه صلاة الغدير كما هو واضح.

### [فى كيفيه صلاة جعفر الطيار (عليه السلام)]

و أما كيفيه صلاة جعفر الطيار (عليه السلام) التى قد تظافت الأخبار

١-١ البحار- ج ١٠ ص ٢٧ و ٢٩ من طبعه الكمباني.

٢-٢ الوسائل- الباب- ١٠- من أبواب بقيه الصلوات المندوبه- الحديث ٧.



باستحبابها المجمع عليه كما عن المنتهى و ظاهر المعبر، بل عن غيرهما أنه من المتفق عليه بين علماء الإسلام إلا نادرا، و عن آخر أنها مشهوره بين الخاصه و العامه، و بلغت الأخبار بها التواتر، و الأئمه صلوات الله عليهم كانوا يصلونها، و لعل المراد بالنادر أحمد، فإنه قد حكى عنه عدم استحبابها، و لا ريب فى شذوذها و بطلانها، كما أنه لا ريب فى شذوذ ما يحكى عن بعض مبغضى العامه من أن الخطاب بهذه الصلاه و تعلمها وقع للعباس عن النبى

(صلى الله عليه و آله)، بل فى الذكرى أنه رواه الترمذى أيضا، إذ من الواضح أن روايه أهل البيت (عليهم السلام) أوثق، لأن صاحب الدار أدرى بالذى فيها، على أنه من الممكن خطاب النبى (صلى الله عليه و آله) لهما معا بها فى وقتين.

و كيف كان فتسمى هذه الصلاه بصلاه الجبوه و بصلاه التسيح، و وجه الثانى واضح، و أما الأول فلما فى

خبر أبى بصير(١) عن الصادق (عليه السلام) أنه قال:

«قال رسول الله (صلى الله عليه و آله) لجعفر عليه السلام: ألا أمنحك ألا أعطيك ألا أحبوك؟

فقال له جعفر: بلى يا رسول الله، قال: فظن الناس أنه يعطيه ذهابا أو فضه فتشرف الناس لذلك، فقال له: إني أعطيك شيئا إن أنت صنعته كل يوم كان خيرا لك من الدنيا و ما فيها، فان صنعته بين يومين غفر لك ما بينهما، أو كل جمعه أو كل شهر أو كل سنه غفر لك ما بينهما»

و خبر الثمالى(٢) عن الباقر (عليه السلام) قال: «قال رسول الله (صلى الله عليه و آله) لجعفر بن أبى طالب عليه السلام: يا جعفر إلا أمنحك ألا أعطيك ألا أحبوك ألا أعلمك صلاه إذا أنت صليتها لو كنت فررت من الزحف و كان عليك مثل رمل عالج و زبد البحر ذنوبا غفرت لك؟ قال: بلى يا رسول الله»

و فى خبر أبى البلاد(٣) «قلت لأبى الحسن موسى (عليه السلام): أى شىء لمن صلى صلاه

١-١ الوسائل - الباب - ١- من أبواب صلاه جعفر - الحديث ١.

٢-٢ الوسائل - الباب - ١- من أبواب صلاه جعفر - الحديث ٥.

٣-٣ الوسائل - الباب - ٢- من أبواب صلاه جعفر - الحديث ٢ و فى الوسائل إبراهيم بن أبى البلاد.

جعفر عليه السلام؟ قال: لو كان عليه مثل رمل عالج و زبد البحر ذنوبا لغفرها الله له، قال:

قلت: هذه لنا قال: فلمن هي إلا لكم خاصة»

و قال إسحاق بن عمار(١) أيضا للصادق عليه السلام: «من صلى صلاة جعفر عليه السلام هل يكتب له من الأجر مثل ما قال رسول الله (صلى الله عليه و آله) لجعفر؟ قال: إى و الله»

و الظاهر أنه (صلى الله عليه و آله) حباه إياها يوم قدومه عليه من سفره كما يفهم من

خبر بسطام(٢) و قد بشر فى ذلك اليوم بفتح خبير فقال (صلى الله عليه و آله): «و الله ما أدرى بأيهما أنا أشد سرورا بقدوم جعفر عليه السلام أو بفتح خبير، فلم يلبث أن جاء جعفر قال: فوثب رسول الله (صلى الله عليه و آله) فالتزمه و قبل ما بين عينيه، ثم قال: له: ألا أمنحك»

إلى آخره.

و كيف كان فهي أربع ركعات بلا خلاف نصا و فتوى، فمن اقتصر على الثنتين منها لم يأت

بالوظيفة، بل هو مشرع فى الدين إن قصد ذلك من أول الأمر من غير فرق فى ذلك بين القول بأن الأربع بتسليمه واحده كما يحكى عن ظاهر المقنع حيث قال: و روى أنها بتسليمتين و بين القول بأنها بتسليمتين كما هو المشهور بين الأصحاب نقلا و تحصيلا، بل عن مصاييح الأستاذ الأ-كبر أنه كاد يكون إجماعا، بل لا-أجد فيه خلافا إلا ما يحكى عن سمعت، مع أنا لم نتحققه، بل أنكر غير واحد العبارة المزبوره فيه، نعم لم يذكر التسليم ككثير من النصوص المتضمنه للكيفيه، و لعله لمعلوميه تشبيه النوافل كترك القنوت و التشهد، أو لأن المقصد الأهم فى كيفيتها بيان مواضع التسييح أو غير ذلك، على أنه محجوج ب خبر الشمالى(٣) أو صحيحه المعتضد بالفتاوى، إذ من المعلوم أنه لا ملازمه بين اشتمالها على التسليمتين و بين جواز الاقتصار

١-١ الوسائل - الباب - ١- من أبواب صلاة جعفر- الحديث ٢.

٢-٢ الوسائل - الباب - ١- من أبواب صلاة جعفر- الحديث ٣.

٣-٣ الوسائل - الباب - ١- من أبواب صلاة جعفر- الحديث ٥.

على الثنتين، بل ربما يظهر من

صحيح ابن الريان (١) الذي أفتى بمضمونه الشهيدان أنه لا ينبغي الفصل بين أداء الأربعة بزمان و نحوه اختياراً، قال: «كتبت إلى الماضي الأخير عليه السلام أسأله عن رجل صلى صلاه جعفر ركعتين ثم تعجله عن الركعتين الأخيرتين حاجه أو يقطع ذلك بحادث يحدث أ يجوز له أن يتمها إذا فرغ من حاجته و إن قام عن مجلسه أم لا يحتسب بذلك إلا أن يستأنف الصلاه، و يصلى الأربعة ركعات كلها فى مقام واحد؟ فكتب بلى إن قطعه عن ذلك أمر لا بد

منه له فليقطع ثم ليرجع فليبين على ما بقى منها إن شاء الله»

بل هو ظاهر فى معاملتها معاملة الفريضة الرباعيه التى هى بتسليمه واحده، قال فى مصابيح الظلام فيما حكى عنه: «يأتى بالأخيرتين بعد زوال العذر بلا فصل احتياطاً، كما أن الفصل بين الأربعة لا يفصل من غير عذر احتياطاً للخبر المزبور» إلى آخره، و لا-ريب فى أنه أحوط و إن كان الجزم به لا يخلو من نظر، خصوصاً بعد ما ورد من قصر الكيفيه للمستعجل التى قد يدعى أولويتها من الكميه،

قال الصادق (عليه السلام) فى خبر أبان (٢): «من كان مستعجلاً يصلى صلاه جعفر (عليه السلام) مجردة ثم يقضى التسبيح و هو ذاهب فى حوائجه»

و قال فى

خبر أبى بصير (٣) أيضاً: «إذا كنت مستعجلاً فصل صلاه جعفر مجردة ثم اقض التسبيح»

و لا-بأس به بعد ورود الدليل به و فتوى مثل الشهيدين به فى الدروس و الذكرى و النقليه و الروض و غيرها، كما أنه لا بأس بصلاتها فى المحمل فى السفر كما نص عليه فى الذكرى و غيرها، و قد

كتب على بن سليمان (٤) فى الصحيح إلى الرجل (عليه السلام) يسأله «ما تقول فى صلاه التسبيح فى المحمل؟ فكتب إذا كنت مسافراً فصل»

بل لا يبعد أنها على

- 
- ١-١ الوسائل - الباب - ٦- من أبواب صلاه جعفر ع- الحديث ١.
  - ١-٢ الوسائل - الباب - ٨- من أبواب صلاه جعفر ع- الحديث ١.
  - ٢-٣ الوسائل - الباب - ٨- من أبواب صلاه جعفر ع- الحديث ٢.
  - ٣-٤ الوسائل - الباب - ٥- من أبواب صلاه جعفر ع- الحديث ٤.

طريقه سائر النوافل، فيجری حينئذ فيها ما يجرى فيها، لكن عن مصابيح الأستاذ الأكبر أن الأولى و الأحوط العمل بالصحيحه، و بما يظهر من الشهيد من الاقتصار على المحمل للمسافر.

و كيف كان فكيفيتها أن يقرأ في الأولى الحمد مره اتفاقا و نصوصا و إذا زلزلت مره و في الثانية العاديات و في الثالثه إذا جاء و في الرابعه قل هو الله أحد وفاقا للمشهور بين الأصحاب و تحصيلا، بل لا أجد فيه خلافا سوى ما في الفقيه من قوله بعد أن ذكر ما سمعت: «و إن شئت صليت كلها بالحمد و الإخلاص» بل عن مقنعه أنه يقرأ بعد الحمد بالإخلاص في الجميع، و جعل المشهور روايه، بل عنه في الهدايه «أنه يقرأ في الأولى العاديات، و في الثانية الزلزله، و في الثالثه النصر، و في الرابعه التوحيد» قيل: و هو المنقول عن رساله أبيه، بل و الموجود في فقه الرضا (عليه السلام) (١) و سوى ما عن صاحب الشافيه من اختياره ما في

خبر أبي البلاد (٢) عن أبي الحسن (عليه السلام) قال: «قلت له: أي شيء أقرأ فيها؟ و قلت: أعترض القرآن قال:

لا، اقرأ فيها إذا زلزلت و إذا جاء نصر الله و إنا أنزلناه و قل هو الله أحد»

و ما عن مجمع البرهان من التخيير، و ما عن الحسن بن عيسى من قراءة الزلزله في الأولى،

و النصر في الثانية، و العاديات في الثالثه، و التوحيد في الرابعه، و لا دليل على رخصه الفقيه بالخصوص فضلا عما سمعته عن مقنعه سوى ما في الروض و المسالك من أنه

في بعض الأخبار (٣) «إن شئت صليت كلها بالحمد و قل هو الله أحد»

و لم نعثر عليه مسندا، و التمسك لها أي الرخصه المذكوره بإطلاق الأمر بالقراءه في بعض النصوص و بسوره

١- ١ المستدرک- الباب- ٢- من أبواب صلاه جعفر ع- الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٢- من أبواب صلاه جعفر ع- الحديث ٢ لكن رواه عن ابن أبي البلاد.

٣- ٣ المستدرک- الباب- ٢- من أبواب صلاه جعفر ع- الحديث ١.

فى آخر مع أنه لا- ينبغى الاختصاص بالتوحيد ينافيه النهى فى خبر أبى ولاد المزبور عن اعتراض القرآن فيها الذى هو بمعنى الوقوع فيه و اختيار ما يشاء من السور،

و ما فى روايه ابن المغيره (١) من أن الصادق (عليه السلام) قال: «اقرأ فى صلاه جعفر عليه السلام بقل هو الله أحد و قل يا أيها الكافرون»

و نحوه صحيح بسطام (٢) عنه (عليه السلام) أيضا مع أنا لم نجد من أفتى بمضمونها لا اختصاص فيهما بالتوحيد، و كذا لا دليل لما سمعته عن الحسن بن عيسى بالخصوص، بل و لا ما فى الهدايه سوى ما سمعته عن فقه الرضا (عليه السلام) و أنه فى رساله على بن بابويه التى هى مضامين النصوص، و صاحب الشافيه و إن اختار ما فى خبر أبى ولاد لكنه أعرض عن خبر

المفضل (٣) و خبر إبراهيم بن عبد الحميد (٤) عن أبى الحسن (عليه السلام) المعتضدين بما عرفت من الشهره، و نسبه الصدوق له فى المقنع إلى الروايه، بل ظاهره فى الفقيه أن الفضل فيه و إن رخص بالتوحيد، بل لو لا ما فيه من الإتيان بليله القدر لأمكن إرجاعه إلى خبر المفضل، ضروره أنه بالواو التى هى لمطلق الجمع، و من ذلك يعرف ما فى التخيير الذى اختاره المقدس الأردبيلي و إن كان هو أقرب من غيره، بل كان ينبغى له ذكر ما فى خبر ابن المغيره و الصحيح المزبور فردا آخر للتخيير، و لا ريب أن الأولى على كل حال ما عليه المشهور و إن كان يقوى الجواز بجميع ذلك بل و بغيره، للإطلاق مع حمل النهى المزبور على إرادته الإرشاد للأفضليه لا لعدم أصل الجواز، و الله أعلم.

ثم يقول: سبحان الله و الحمد لله و لا إله إلا الله و الله أكبر خمس عشره مره بلا خلاف أجده فى هذا العدد، بل و فى غيره مما تسمعه من الأعداد عدا ما ستعرفه

- 
- ١- ١ الوسائل - الباب - ٢- من أبواب صلاه جعفر ع- الحديث ١.
  - ٢- ٢ الوسائل - الباب - ١- من أبواب صلاه جعفر ع- الحديث ٣.
  - ٣- ٣ الوسائل - الباب - ٧- من أبواب نافله شهر رمضان- الحديث ١.
  - ٤- ٤ الوسائل - الباب - ٢- من أبواب صلاه جعفر ع- الحديث ٣.

نصا و فتوى، بل و لا- فى ترتيب الذكر نصا و فتوى أيضا سوى ما عن الفقيه من التخيير بينه و بين تقديم التكبير جمعا بين النصوص (١) المتضمنه للأول و بين خبر الثمالى (٢) المشتمل على تقديم التكبير، و لا ريب أن الأول أحوط و أولى، خصوصا بعد

معروفه هذا الترتيب فى الفريضة و فى قصر المجبورات، بل ورد أنه المراد بالصالحات الباقيات، و كذا لا- أجد خلافا بين الأصحاب فيما يستفاد من لفظ «ثم» فى المتن و غيره من تقديم القراءه على الذكر فى سائر الركعات للنصوص (٣) أيضا عدا ما يحكى عن الفقيه أيضا و الأردبيلى من جواز تقديمه عليها جمعا أيضا بين تلك النصوص و بين صحيح الثمالى المزبور أو خبره، و لا ريب أن الأول أحوط و أولى.

ثم يركع و يقولها عشرا بلا خلاف أيضا نصا و فتوى، لكن هل تكون عوض الذكر أو هى بعده؟ الأحوط الثانى، بل قد يومى اليه عدم التصريح بالعوضيه فى نصوص المسأله، بل قد يومى اليه زياده على ذلك ما دل (٤) على قضاء الذكر بعد الصلاه للمستعجل، إذ من المستبعد بل الممتنع تجرد الركوع هناك عن الذكر، مع أن ظاهر هذين الخبرين تأخر التسيح خاصه للاستعجال من دون مخالفه أخرى للكيفيه، و معارضه ذلك باشماله على ذكر العدد خاصه من غير تعرض لذكر الركوع مع قابليه هذا الذكر للبديله يدفعها احتمال الاتكال على المعلوميه، كما يرشد اليه الاقتصار على العدد فيما هو من المعلوم عدم سقوطه به كالتشهد و الاستغفار بين السجدين و التكبير للركوع و السجود و الرفع منهما و التسميع و نحو ذلك، و احتمال الالتزام بسقوط ما عدا الأول أيضا مع أن الأول كاف فى الإرشاد المزبور واضح المنع.

١- ١ الوسائل - الباب - ١- من أبواب صلاه جعفر ع.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١- من أبواب صلاه جعفر ع - الحديث ٥.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ١- من أبواب صلاه جعفر ع.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٨- من أبواب صلاه جعفر ع.

و هكذا يقولها عشرا بعد رفع رأسه من الركوع و في سجوده و بعد رفعه و في سجوده ثانيا و بعد الرفع منه، فيكون في كل ركعه خمس و سبعون مره و ثلاثمائة في الأربع ركعات، و مجموع الكلمات ألف و مائتا تكبيره و تهليله و تسبيحه و تحميده كما نص على ذلك كله في

خبر أبي بصير(١) و غيره، بل لا- خلاف أجده في الفتاوى أيضا إلا ما يحكى عن ابن أبي عقيل من أنها خمس و ستون في كل ركعه، لأنه قال: «ثم يرفع رأسه من السجود و ينهض قائما و يقول ذلك عشرا ثم يقرأ»

و هو- مع أنه لا صراحه فيه بذلك، لاحتمال عدم إسقاطه العدد بعد القراءة أيضا، كما يرمى اليه ما يحكى عنه من أنه وافق على إيقاع التسبيح بعد القراءة، و إلا فمقتضاه حينئذ سبعون لا خمس و ستون- لا دليل عليه، بل صريح الأدله خلافه، كما أن صريح بعضها و ظاهر آخر إيقاع العشره بعد الرفع من السجده الثانيه و هو قاعد، فما عساه يظهر منه من قوله ذلك بعد النهوض لا دليل عليه أيضا، بل الدليل على خلافه، و لعله يسقط الذكر بعد الرفع بجعل ما ذكره بعد النهوض ما يفعل بعد القراءة، إلا أنه قدمه عليها لصحيح الثمالى أو خبره لا أنه الوظيفه بعد الرفع، و إن كان ينافيه ما سمعته من المحكى عنه آنفا لكن لا ريب في ضعفه على كل حال، ثم إنه من المعلوم وقوع التسبيح قبل التشهد فى الثانيه و الرابعه كما صرح به صحيح الثمالى، كما أنه

من المعلوم أن للأربع ركعات قنوتين على حسب غيرها من النوافل، و أنهما بعد التسبيح قبل الركوع، و عن بعضهم نفى الخلاف فيه، لكن يقال: إنه بعد الركوع فى خبر(٢) مروى فى احتجاج الطبرسى، و لم يحضرنى الكتاب المزبور، إلا أن العمل على خلافه.

فاتضح من جميع ما ذكرنا تمام الكلام فى كفيته و أنه يقرأ فى الركعه الأولى

١- ١ الوسائل- الباب- ١- من أبواب صلاه جعفر- الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٤- من أبواب صلاه جعفر- الحديث ١.

بعد الحمد إذا زلزلت، و في الثانيه منها الحمد و العاديات، و في الثالثه الحمد و إذا جاء نصر الله و الفتح، و في الرابعه الحمد و قل هو الله أحد و لا- وقت موظف لهذه الصلاه بحيث لا- يجوز في غيره للنصوص و الفتاوى، نعم قال في القواعد: «إن أفضل أوقاتها الجمع» و لعله

للتوقيع (١) من الناحيه المقدسه في جواب سؤال الحميرى في صلاه جعفر عليه السلام «أى أوقاتها أفضل؟ فوق (عليه السلام) أفضل أوقاتها صدر النهار يوم الجمعة»

بل لا يبعد شده تأكدها في كل وقت شريف كشهر رمضان و ليالى القدر منه و غير ذلك لما عرفت.

و في

المروى (٢) عن عيون أخبار الرضا (عليه السلام) «انه كان يصلى في آخر الليل أربع ركعات بصلاه جعفر عليه السلام إلى أن قال: و يحتسبها في صلاه الليل»

و لا بأس بالاحتساب المزبور بعد فتوى غير واحد من الأصحاب به، بل ربما ادعى بعضهم الشهره عليه، بل في المصايح نسبته إلى عامه المتأخرين بعد أن حكاها فيها عن الصدوق و ابنى حمزه و سعيد و العلامه و الشهيد، و بعد تظافر النصوص به، منها ما سمعت، و منها

خبر أبى بصير (٣) عن الصادق (عليه السلام) «صل صلاه جعفر أى وقت شئت من ليل أو نهار، و إن شئت حسبتها من نوافل الليل، و إن شئت حسبتها من نوافل النهار حسب لك من نوافلك و تحسب لك في صلاه جعفر»

و منها

صحيح ذريح (٤) عنه عليه السلام أيضا «إن شئت صل صلاه التسبيح بالليل، و إن شئت بالنهار، و إن شئت في السفر، و إن شئت جعلتها من نوافلك، و إن شئت جعلتها من قضاء صلاه»

و منها

خبره الآخر (٥) «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن صلاه جعفر أحتسب بها من نافلتى

١- ١ الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب صلاه جعفر ع - الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب أعداد الفرائض و نوافلها - الحديث ٢٤.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٥ - من أبواب صلاه جعفر ع - الحديث ٥.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٥ - من أبواب صلاه جعفر ع - الحديث ١.



٥-٥ الوسائل - الباب - ٥ - من أبواب صلاة جعفر ع - الحديث ٢.

فقال: ما شئت من ليل أو نهار»

فما عن ابن الجنيدي بعد أن ذكر جواز جعلها من قضاء النوافل قال: «لا أحب الاحتساب بها من شئ من التطوع الموظف عليه» و ما عن ابن أبي عقيل من أنه لا بأس بصلاتها في الليل إلا أنه لا يحسبه من ورده فيه ضعيف جدا، وإن كان قد يشهد لهما خبر بسطام (١) المروى عن أربعين الشهيد بسند فيه ضعف عن الصادق (عليه السلام) أنه قال في صلاه جعفر عليه السلام: «و لا تصلها من صلاتك التي كنت تصلى قبل ذلك»

لكنه كما ترى قاصر عن معارضه ما عرفت، خصوصا بعد ما قيل من اضطراب متنه أيضا كسنده، لما يحكى عن بعض النسخ «و صلها من صلاتك» فلا يصلح قطعاً لمعارضه ذلك الصحيح المؤيد بغيره و عمل الأكثر، بل قيل:

و ما ثبت من احتسابها من نوافل شهر رمضان كما صرح به الأصحاب، و ورد به النقل (٢) عن الأئمة (عليهم السلام).

نعم لو قلنا باتحاد التسليم فيها كما هو ظاهر الصدوق أمكن حينئذ المنع، لمكان الاختلاف، أما على المختار فلا وجه لمنع الاحتساب المزبور، بل هو في الحقيقة اجتهاد في مقابلة النص الحاكم على أصله عدم هذا الاحتساب، لأنه من التداخل، و ما أبعد ما بينه و بين ما عن الشهيد في البيان من جواز

احتسابها من الفرائض، و ربما مال إليه في الذكرى و الروض بعد أن حكيه عن ظاهر بعض الأصحاب حيث علاه بأنه ليس فيه تغيير فاحش، بل حكاة في فوائد الشرائع عن الذكرى ساكتا عليه، بل يشهد له مضافاً إلى التعليل المزبور صحيح ذريح السابق، لكن لأصالة عدم التداخل خصوصاً الواجب و الندب، و عدم أجزاء النفل عن الفرض، و وضوح قصور التعليل المذكور - إذ مع تسليم أنه لا تغيير فاحش باعتبار أن الزائد أذكّار لا يقدر في الصلاه، لكن

١-١ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب صلاه جعفر - الحديث ٤.

٢-٢ الوسائل - الباب - ٧ - من أبواب نافله شهر رمضان - الحديث ١.

متى جىء بها بقصد صلاة جعفر لم يصح قصد الفريضة معها، واحتمال صحيح ذريح قضاء النوافل أو ظهوره فى ذلك، وإلا لذكر الأبداء من الفرض، وعدم معهوديه ذلك من فعلهم (عليهم السلام) بل المعهود منه غيره، وعدم الفتوى به ممن عدا ما عرفت - لم يجتر على مخالفه هذا الأصل العظيم بذلك، بل قد يومى الاقتصار فى الاحتساب بالنوافل إلى عدمه زياده على ذلك، وإلا - كانت الفرائض أولى بالذكر، اللهم إلا - أن يقال بإرادته احتسابها فى الفرائض بمعنى أن المكلف ينوى الفريضة خاصة من غير ضم نية نفل معها إلا أنه يختار هذه الكيفية فى أدائها التى لا تنافى الفرض، لأنها أذكاء، فيعطى حينئذ فضلا من الله ثواب صلاة جعفر، فلا - مخالفه فيه حينئذ للأصل، إذ ليس من التداخل على هذا التقدير، بل لعل كل الاحتساب من هذا القبيل، لكن فيه أن ظاهر أدله الاحتساب قصد أنها صلاة جعفر و النافله الموظفه مثلا - لا - أنه قهرى، على أن دعوى أن تلك الكيفية لا تنافى الفرض محل منع، ضروره أنها هيئه أخرى و إن كان الزائد أذكاء، كيف و قد جاء بهذه الأذكاء بقصد التوظيف فى هذه الأحوال لا بعنوان رجحان الذكر المطلق، بل لا يبعد دعوى عدم الاجتزاء بهذه الكيفية و إن لم يقصد الخصوصيه بهذه الأذكاء، إذ لا أقل من الشك فى براءه الذمه بها باعتبار عدم العهديه فى مثل هذا الفصل و التراخى فى أفعالها، و شيوع عدم منافاه الذكر للصلاه يراى منه ما لم يستلزم تغيير الهيئه مثل هذا التغيير، كقولهم بعدم منافاه القرآن لها، مع أن من الواضح أنه لو قرأ سورة البقره أو هى مع غيرها بين السجدين أو قبل الهوى للسجود أو نحو ذلك لم تصح صلاته، لتغيير الهيئه المعهوده، و لعله حينئذ لا ينافيه قولهم:

لا يبطل الصلاه القرآن و الدعاء، إذ قد عرفت أنه ليس البطلان لذلك، بل إنما هو لما فاته من طول الفصل و نحوه مما هو مغير للهيئه، و كيف كان فلا ريب فى أن الأحوط

و الأولى عدم احتسابها فى الفرائض، هذا.

و لو سها عن التسبيح أو عن بعضه فى بعض الأحوال قضاءه فى الحالة التى ذكره فيها،

للتوقيع (١) عن الناحية المقدسه فى جواب سؤال محمد بن عبد الله بن جعفر «عن صلاة جعفر (عليه السلام) إذا سها فى التسبيح فى قيام أو قعود أو ركوع أو سجود و ذكره فى حاله أخرى قد صار فيها من هذه الصلاة هل يعيد ما فاته من ذلك التسبيح فى الحالة التى ذكره أم يتجاوز فى صلاته؟ فوقع (عليه السلام) إذا سها فى حاله عن ذلك ثم ذكر فى حاله أخرى قضى ما فاته فى الحالة التى ذكره»

و حكى العمل به عن ظاهر جماعه و صريح مجمع البرهان و مصابيح الظلام و الحدائق، و لا بأس به و إن كان الأحوط له قضاؤه بعد الفراغ مع ذلك، و أحوط منه استثنائها جديدا، و الله أعلم.

و يستحب أن يدعو فى آخر سجده من هذه الصلاة بعد التسبيح بالدعاء المخصوص بها المروى فى

مرفوع السراذ (٢) «يا من لبس العز و الوقار، يا من تعطف بالمجد و تكرم به، يا من لا ينبغى التسبيح إلا له، يا من أحصى كل شىء علمه، يا ذا النعمه و الطول، يا ذا المن و الفضل، يا ذا القدره و الكرم أسألك بمعاقد العز من عرشك، و بمنتهى الرحمه من كتابك، و باسمك الأعظم الأعلى و كلماتك التامات أن تصلى على محمد و آل محمد و أن تفعل بى كذا و كذا»

أو المروى فى

خبر أبى سعيد المدائنى (٣) «سبحان من لبس العز و الوقار، سبحان من تعطف بالمجد و تكرم به، سبحان من لا ينبغى التسبيح إلا له، سبحان من أحصى كل شىء علمه، سبحان ذى المن و النعم، سبحان ذى القدره و الكرم، اللهم إنى أسألك بمعاقد العز من عرشك،

١- ١ الوسائل - الباب - ٩- من أبواب صلاة جعفر - الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٣- من أبواب صلاة جعفر - الحديث ٢ لكن روى عن ابن بسطام.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٣- من أبواب صلاة جعفر - الحديث ١.

و منتهى الرحمه من كتابك، و اسمك الأعظم، و كلماتك التامه التى تمت صدقا و عدلا صل على محمد و أهل بيته، و افعل  
بى كذا و كذا»

و الأحوط له جمعهما معا، و لعل من لا يستحضر الألفاظ يستحب له ذكر المعانى و ما يقاربها و لو بألفاظ آخر، و كذا يستحب  
أن يدعو بعد الفراغ منها بالمنقول كما فى الذكرى.

و قد ظهر لك مما سمعته من النصوص فضلا عما لم تسمعه مقدار فضيله هذه الصلاه و شدة الاهتمام بها، و ربما كان فعلها أشد  
فضلا مما روى عنهم (عليهم السلام) من الصلوات و إن نسبت إليهم كصلاه على و فاطمه (عليهما السلام)، بل و

ما يحكى من صلاه النبى (صلى الله عليه و آله) <sup>(١)</sup> «إنها ركعتان يقرأ فى كل ركعتين الحمد و إنا أنزلناه خمس عشرة مره، فإذا  
ركع قرأها كذلك، فإذا انتصب قرأها كذلك، فإذا سجد

قرأها كذلك، فإذا رفع رأسه من السجود قرأها كذلك، ثم يقوم و يصلى ركعه أخرى كذلك»

قيل: فإذا سلم دعا بالمنقول فى المصباح فينصرف و ليس بينه و بين الله عز و جل ذنب إلا غفر له، و فعلها (صلى الله عليه و آله)  
يوم الجمعة، و إن كان الأولى له فعل الجميع قطعا، و مع التعارض لا ريب فى أولويه اختيار صلاه جعفر (عليه السلام)، إذ لا أقل  
أنها قطعيه بخلاف غيرها مما نقل بأخبار الأحاد كالصلوات السابقه و كصلاه الحسين (عليه السلام)، قال فى الذكرى: «تصلى يوم  
الجمعه أيضا أربع ركعات يقرأ فى الأولى بعد التوجه الحمد خمسين مره و كذا الإخلاص، فإذا ركع قرأ الحمد عشرا و كذا  
الإخلاص، و كذا فى الأحوال، ففى كل ركعه مائتى مره ثم يدعو بالمنقول» و غيرها من الصلوات المنقوله فى يوم الجمعة و  
غيره و بين العشاءين من كل يوم و غيره المرويه فى المصباح و غيره.

**[فى استجاب ركعتى الغفيله بين العشاءين]**

بل تعرض لبعضها جماعه من الأصحاب منهم العلامه فى القواعد، قال:

«يستحب

بين المغرب و العشاء صلاه ركعتين يقرأ فى الأولى الحمد و قوله تعالى: «وَذَا التُّونِ» إلى آخر الآيه (١) و الثانى الحمد و قوله

تعالى «وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا» إلى آخر الآيه (٢) ثم يرفع يديه فيقول: اللهم إني أسألك بمفاتيح الغيب التي لا يعلمها إلا أنت أن تصلى على محمد و آل محمد و أن تفعل بى كذا، اللهم أنت ولى نعمتى، و القادر على طلبتى، تعلم حاجتى، فأسألك بحق محمد و آل محمد لما قضيتها لى و يسأل حاجته فإنه يعطيه ما سأل» و قد رواها الشيخ فى المصباح عن هشام بن سالم (٣) عن الصادق (عليه السلام) قال: «من صلى بين العشاءين ركعتين»

و ذكر الكيفيه المزبوره، بل

و كذا عن فلاح ابن طاوس (٤) مع زياده، «فإن النبى (صلى الله عليه و آله) قال: لا تتركوا ركعتى الغفيله، و هما ما بين العشاءين»

و ظاهر ذكر الكيفيه فى النص و الفتوى بل ربما كان صريح البعض أنها غير ركعتى الرواتب، و إن حكى احتمالاه عن بعضهم، و أن المراد بين صلاه المغرب و العشاء إذا صليتا فى وقت فضيلتهما لا- وقتها كما حكى عن بعضهم أيضا، بل الظاهر أن هذين الركعتين غير الركعتين اللتين ذكرهما فى القواعد أيضا، و رواهما

الشيخ فى المصباح أيضا (٥) عن الصادق (عليه السلام) قال:

«أوصيكم بصلاه ركعتين بين العشاءين يقرأ فى الأولى الحمد مره و الزلزله ثلاث عشره مره، و

فى الثانى الحمد مره و التوحيد خمس عشره مره»

و إن كان الظاهر أن هذين ليسا من الأربع أيضا، فما عن بعضهم من الميل إلى أنهما من الأربع أيضا محل للنظر، إذ

١- ١ سورة الأنبياء- الآيه ٨٧.

٢- ٢ سورة الأنعام- الآيه ٥٩.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٢٠- من أبواب بقيه الصلوات المندوبه- الحديث ٢.

٤- ٤ المستدرک- الباب- ١٥- من أبواب بقيه الصلوات المندوبه- الحديث ٣.

٥- ٥ الوسائل- الباب- ١٧- من أبواب بقيه الصلوات المندوبه- الحديث ١.

الأصل تعدد الفعل بتعدد الأمر و إن كانا معا مطلقين.

أما إذا كان أحدهما مطلقاً و الآخر مقيداً تقييداً يحتمل اندراجه فى ذلك المطلق فقد يقال بعدم الحكم بالاتحاد أيضاً، للأصل بمعنى الظاهر من اللفظ و عدم التنافى، لعدم إحراز الاتحاد، بل لعله كذلك أيضاً مع إحرازه أيضاً، لإمكان حمل الأمر بالمقيد على زياده الفضيله التى لا- تنافى الفضل المستفاد من أمر المطلق، فلا- تنافى حينئذ بخلاف الأمر الوجوبى، فإنه لا ريب فى حصول التنافى مع فرض اتحاد الأمر به، كما هو واضح، و من ذلك يعلم أنه لا ينبغى التأمل فى التعدد إذا كان المقيد على وجه يظهر منه عدم الاندراج فى ذلك المطلق أو تقطع، و لعل ما نحن فيه من هذا القبيل، ضرورة عدم اندراج الركعتين الذين أمر فيهما بقراءة الحمد و تلك الآيات المزبوره فى الركعتين الأمر بهما بقراءة الحمد فيهما و سوره كالتواتب و ركعتى الوصيه المذكوره آنفاً، و الحمل على التخيير فى الكيفيه لا دليل عليه، بل ظاهر الدليل خلافه، كما أن ظاهر دليل الوصيه المشتمل على تلك الكيفيه عدم اندراجه فى مطلق الأمر بالركعات المحمول على التواتب، و كون منشأ فعلها إنها ساعه الغفله لا يقتضى الاتحاد، كل ذلك مع التسامح فى دليل المستحب، فلا ريب أن التعدد حينئذ أحوط و أولى، و قد تقدم لنا بعض البحث فى ذلك فى أول كتاب الصلاه.

### [فى استحباب صلاه الكامله يوم الجمعة]

و يستحب أيضاً يوم الجمعة الصلاه الكامله، و هى على ما رواه

الشيخ فى المصباح (١) مسنده إلى جعفر بن محمد عن أبيه عن جده عن على (عليهم السلام) قال: «قال رسول الله (صلى الله عليه و آله): من صلى أربع ركعات يوم الجمعة قبل الصلاه يقرأ فى كل ركعه فاتحه الكتاب عشرا و المعوذتين و الإخلاص و الجحد و آيه الكرسي عشرا عشرا.»

قال فى المصباح:

و فى روايه (٢) أخرى «إنا أنزلناه عشرا و شهد الله عشر مرات

١- ١ الوسائل - الباب - ٣٩- من أبواب صلاه الجمعة - الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٣٩- من أبواب صلاه الجمعة - الحديث ٢.

فإذا فرغ من الصلاة استغفر الله مائه مره، ثم يقول: سبحان الله و الحمد لله و لا إله إلا الله و الله أكبر و لا حول و لا قوة إلا بالله العلى العظيم مائه مره، و يصلى على النبي صلى الله عليه و آله مائه مره، قال: من صلى هذه الصلاة و قال هذا القول رفع الله عنه شر أهل السماء و الأرض»

إلى غير ذلك من الصلوات الكثيره المذكوره فى المصاييح و غيرها من كتب الأصحاب شكر الله سعيهم و أجزل ثوابهم و جزاهم الله خيرا.

### [الثانيه صلاه ليله الفطر]

الثانيه صلاه ليله الفطر مما يختص وقتا معيننا صلاه ليله الفطر و هى على ما رواه السيارى (١) مرفوعا إلى أمير المؤمنين (عليه السلام) ركعتان يقرأ فى الأولى الحمد مره و ألف مره قل هو الله أحد، و فى الثانيه الحمد مره و قل هو الله أحد مره

قال: «قال رسول الله (صلى الله عليه و آله): من صلى ليله الفطر ركعتين يقرأ فى أول ركعه منهما الحمد مره و قل هو الله أحد ألف مره، و فى الركعه الثانيه الحمد مره و قل هو الله أحد مره واحده لم يسأل الله شيئا إلا أعطاه إياه» بل عن مسار الشيعة للمفيد أن فى الروايه «لم يفتل و بينه و بين الله عز و جل ذنب إلا غفر له»

قلت: و خصوصا إذا سأل من الله ذلك.

و كيف كان فلا خلاف أجده بين الأصحاب فى هذه الصلاة و لا فى كيفيتها، قال فى الذكرى: إن السيارى و إن كان معدودا فى الضعفاء إلا أن الأصحاب تلقوها بالقبول، لكن عن البيان أنه يقرأ فى الأولى الحمد مره و مائه مره التوحيد، و فى الثانيه الحمد مره و التوحيد مره، و لعله أراد غير هذين الركعتين.

ثم إن ظاهر النص و الفتوى عدم اختصاص هذه الصلاة بوقت خاص من ليله الفطر، لكن عن

الكفعمى أنه ذكر استحباب صلاه ركعتين بين العشاءين صفتها ما سمعته عن البيان، قال: و روى قراءه التوحيد فى الركعه الأولى ألفا و قد يتوهم منه إرادته هذين الركعتين إلا أنه يمكن حملة على إرادته غيرهما، خصوصا بعد قوله:



«و روى» مما يشعر بتمريضه فى الجملة، مع أنك عرفت أنها الروايه المعمول عليها بين الأصحاب، فيعلم حينئذ إرادته غير هذين الركعتين، مضافا إلى أن الشيخ نص فى المصباح على أن ذات الألف بعد الفراغ من جميع صلواته.

### [الثالثه صلاه يوم الغدير]

و منها صلاه يوم الغدير و هو الثامن عشر من ذى الحجه قبل الزوال بنصف ساعه لكن الموجود فى

خير العبدى (١) عن الصادق (عليه السلام) «إن من صلى فيه ركعتين يغتسل عند زوال الشمس من قبل أن تزول مقدار نصف ساعه يسأل الله عز و جل يقرأ فى كل ركعه سوره الحمد مره و عشر مرات قل هو الله أحد و عشر مرات آيه الكرسى و عشر مرات إنا أنزلناه عدلت عند الله عز و جل مائه ألف حجه و مائه ألف عمره، و ما سأل الله عز و جل حاجه من حوائج الدنيا و الآخره إلا قضيت له كائنه ما كانت الحاجه، و إن فاتتك الركعتان و الدعاء قضيتها بعد ذلك»

و لعله قريب إلى ما ذكره المصنف و غيره من توقيت الصلاه بذلك، و إن كان الموجود فيه الاغتسال فى الوقت المزبور لا الصلاه إلا أنه من المقدمات لها، فلعل مرادهم بالصلاه ما يشمل ذلك، أو أن المراد بالساعه فى الفتاوى النجوميه، و فى النص التى وردت بها الأدعيه فى كل يوم و الرابعه فيها من ارتفاع الشمس إلى الزوال، إذ لا ريب فى أنه إذا اغتسل قبل الزوال بنصف هذه الساعه كانت صلاته المتعقبه لغسله قبل الزوال بنصف ساعه نجوميه، و لعله اليه يرجع ما قيل من أنه يغتسل قبل النصف الذى هو للصلاه بنصف ساعه، بل و ما فى المصباح من أنه يغتسل صدر النهار، إذ المراد بالصدر القريب من الرأس بالنسبه إلى الآخر كصدر الإنسان، و إلا- فلا- مأخذ لهما بالخصوص، على أن الأمر فيه سهل بناء على ما عن المنتهى من أن هذه الصلاه تستحب فى هذا اليوم، و أشده تأكيدا قبل الزوال بنصف ساعه، و هو لا يخلو من قوه.

و كيف كان فلا خلاف أجده في هذه الصلاه بين قدماء الأصحاب و متأخريهم كما عن بعضهم الاعتراف به عدا ما في الفقيه من أن شيخنا محمد بن الحسن بن الوليد (رضى الله عنه) كان لا يصحح هذا الخبر، و كان يقول: إنه من طريق محمد بن موسى الهمداني، و كان كذابا غير ثقته، و كلما لم يصححه ذلك الشيخ و لم يحكم بصحته من الأخبار فهو عندنا متروك غير صحيح، و أنت خبير بما فيه، خصوصا و الحكم استجابي و خصوصا بعد المحكى عن المصنف في المعتبر من أنه روى في ذلك روايات، منها روايه داود بن كثير<sup>(١)</sup> و إن كنا نحن لم نعثر على روايه أخرى غير المذكوره في كيفية الصلاه المزبوره، إلا أنه هو أدري أو يريد روايه أصل الصلاه لا هي مع الكيفية.

ثم إن مقتضى كون الواو لمطلق الجمع عدم الترتيب هنا و في غيره بين ما يقرأ بعد الحمد، فلا- خلاف حينئذ في التقديم و التأخير في الفتاوى لو كان، لكن في السرائر بعد أن عبر بنحو ما في الخبر من تقديم آيه الكرسي على القدر قال: و روى أن آيه الكرسي تكون آخرها و قبلها إنا أنزلناه، و هو يعطى أنه قصد الترتيب بالواو، و عليه تكون المسأله خلافيه لتقديم جماعه- كما قيل:- القدر على آيه الكرسي، نعم الأولى بناء على ذلك المحافظه على ترتيب الخبر المزبور، كما أن الأولى قراءه آيه الكرسي إلى قوله تعالى «هُم فِيهَا خَالِدُونَ» لكن بقصد القربه المطلقه فيما بعد قوله تعالى «الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ» لما قيل: إن المقرر عند القراء و المفسرين من أن آيه الكرسي إليها إلا إذا نص على الزيادة، بل قد يقال بأن له نيه الخصوصيه أيضا، لإمكان دعوى أن المتعارف فيها بين المشرعه هذا الحد، و لعله لذا نص عليه في القواعد هنا، بل أرسل في المصباح<sup>(٢)</sup>.

١- ١ الوسائل- الباب- ٣- من أبواب بقيه الصلوات المندوبه- الحديث ٢ و فيه داود ابن كثير عن أبي هارون العبدى.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٤٧- من أبواب بقيه الصلوات المندوبه- الحديث ١.

عن الصادق (عليه السلام) في كيفية صلاه الرابع و العشرين من ذى الحجه ثم قال: و هذه الصلاه بعينها رويناها يوم الغدير، و هو ظاهر في أن المراد بآيه الكرسي في يوم الغدير إلى «خالدُونَ» لنصه عليها هنا، هذا.

و في المختلف عن التقى أن من وكيد السنن الاقتداء برسول الله (صلى الله عليه و آله) في يوم الغدير بالخروج إلى ظاهر المصر عند الصلاه قبل أن تزول الشمس بنصف ساعه لمن يتكامل له صفات إمامه الجماعه بركعتين، إلى أن قال: «و تقتدى به المؤمنون، و إذا سلم دعا بدعاء هذا اليوم و من صلى خلفه، و يصعد المنبر قبل الصلاه فيخطب خطبه مقصوره على حمد الله تعالى و الثناء و الصلاه على محمد و آله، و التنسيه على عظم حرمه يومه و ما أوجب الله فيه من إمامه أمير المؤمنين (عليه السلام)، و الحث على امتثال أوامر الله سبحانه و رسول الله (صلى الله عليه و آله) فيه، و لا- يبرح أحد من المؤمنين و الامام يخطب، فإذا انقضت الخطبه تصافحوا و تهانوا و تفرقوا» انتهى، متضمنا لجمله أحكام لم نقف لها على دليل معتبر، كاستحباب الجماعه فيها التي قد أشبعنا البحث فيها في ذلك الباب، و كالخروج إلى الصحراء فإنه لا دليل له سوى أن النبي (صلى الله عليه و آله) فعلها كذلك في ذلك اليوم، لكن لم يكن قد خرج بل نزل الوحي عليه في أثناء الطريق فأداه كما نزل في ذلك الوقت و على ذلك الحال، فلا تشمله حينئذ أدله التأسى قطعاً، بل هو كأفعاله العاديه، و كاستحباب الخطبه فإنه لم نقف أيضا على روايه صريحه في ذلك سوى ما ستسمع، لكن لعلها لا بأس بها لأنها ذكر الله سبحانه و تمجيده و تحميده و ذكر الله و رسوله و آله و صلاه عليهم و موعظه و أمر بالمعروف و نهى عن المنكر و نحو ذلك، و الكل حسن مرغوب شرعا في كل وقت، و يوم الغدير أشرف الأيام، و الحسنات تتضاعف فيه، و قد خطب فيه النبي (صلى الله عليه و آله) مضافا إلى ما

المصباح (١) مسندا عن الرضا (عليه السلام) من أن أمير المؤمنين (عليه السلام) صعد المنبر على خمس ساعات من نهار هذا اليوم فحمد الله و ذكر الخطبه- إلى أن قال:- ثم أخذ في خطبه الجمعة و جعل صلاه جمعته صلاه عيده،

و لم يرو له صلاه لليوم بعد الخطبه و قبلها و لعل الذى دعا التقى إلى جميع ما سمعت إجراء أحكام العيد على يوم الغدير و المحافظه على حفظ ما وقع فيه، و لذا و لتأكيد الاخوه و تثبيت الموده و التشبيه بالصحابه أمر فيه أمير المؤمنين (عليه السلام) فى ذيل خطبته المزبوره بالتصافح و التهانى و نحوهما.

ثم إن الخبر المزبور قد صرح فيه بقضاء هذه الصلاه لو فاتت، و عن المنتهى التصريح به، كما أنك قد عرفت أن الشيخ أرسل عن الصادق (عليه السلام) صلاتها أيضا فى اليوم الرابع و العشرين من ذى الحجه، و الله أعلم.

### [الرابعه صلاه ليله النصف من شعبان]

و منها صلاه ليله النصف من شعبان و عن مجمع البرهان أنها مشهوره، بل فى المصباح أنه رواها ثلاثون رجلا من الثقات، قال فى القواعد: و هى أربع ركعات بتسليمتين يقرأ فى كل ركعه الحمد مره، و الإخلاص مائه مره ثم يعقب و يعفر، و كأنه أخذ التسليمتين من الأصل و القاعده فى النوافل، و إلا فلم يذكر فى النص بل و جمله من الفتاوى كما قيل، بل و لم يذكر فيه و لا فيها التعفير بل و لا التعقيب، نعم قال فى المصباح متصلا بالخبر المزبور: فإذا فرغت فقل: «اللهم إنى إليك فقير» إلى آخره، لكن الواقف على فضل هذه الليله و ما ورد فيها يعلم أنه ينبغى أن يفعل كلما يتمكن منه من فعل الخير، و لا وقت خاص بها من هذه الليله لا- فى النص بل و لا فى الفتوى إلا ما يحكى عن المراسم من أن وقتها بعد العشاء الآخره، و لعله أخذها مما ورد فى غيرها من صلوات هذه الليله، و من أن ذلك هو مبدأ التوجه إلى الأعمال المراده فى مثلها، لأنه أول وقت الفراغ من الفريضه و توابعها و مما يحتاجه لاستقامه بدنه من القوت

و نحوه، و الأمر فى ذلك كله سهل، و قد ذكر فى هذه الليلة صلوات فلتطلب من مظاهرها

### [الخامسه صلاه ليله نصف رجب و ليله المبعث و يومه]

و منها صلاه ليله نصف رجب و ليله المبعث و يومه و هى على ما فى القواعد اثنتا عشر ركعه يقرأ فى كل ركعه الحمد و يس، بل هو المحكى أيضا عن النهايه فى يوم المبعث، و عن السرائر و بعض نسخ المصباح فيه و فى ليلته، و عن أكثر النسخ الحمد و سوره فى ليله النصف و يوم المبعث، كما عن المعتمر و المنتهى فى اليوم، و التذكره فى ليله النصف، و عنها و التحرير و المعتمر و المنتهى فى ليله المبعث كل ركعه الحمد مره و المعوذتين و التوحيد أربع مرات، بل كذلك عن الأول بالنسبه إلى يوم المبعث، و لا- يبعد الاكتفاء بأى سوره، و لذا حكى عن النهايه و السرائر أنه إن لم يتمكن من قراءه يس قرأ ما تيسر، بل الموجود فى المحكى فى المصباح عن أبى القاسم الحسين ابن روح مما يعلم أنه أخذه من الامام (عليه السلام) ذلك أيضا من غير اشتراط عدم التمكّن، كما أن الموجود فى

خبر أبى الصلت (١) عن أبى جعفر (عليه السلام) مطلق السوره أيضا، نعم قال: «فإذا فرغت قرأت الحمد أربعاً و قل هو الله أحد أربع مرات و المعوذتين أربعاً، و قلت: لا- إله إلا الله و الله أكبر و سبحان الله و الحمد لله و لا حول و لا قوه إلا بالله العلى العظيم أربعاً، الله ربى لا أشرك به شيئاً أربعاً، لا أشرك بربى أحداً أربعاً»

إلا- أن مورد الخبر المزبور يوم النصف و يوم المبعث، و تمام البحث فى تفصيل هذه الصلوات و غيرها و ما يقال فيها و بعدها مذکور فى كتب العبادات لأصحابنا شكر الله سعيهم و أجزل ثوابهم.

### [خاتمه]

### [فى أفضليه القيام فى النوافل على القعود]

خاتمه كل النوافل يجوز أن يصلبها الإنسان قاعدا اختيارا على المشهور، بل عن المعتمر و المنتهى و التذكره و النهايه و البيان الإجماع عليه، بل لا أجد فيه خلافا إلا

من الحلّى، فمنعه إلا فى الوتيره و على الراحله مدعيا خروجهما بالإجماع للأصل مع شدوذ الروايه المجوزه، و لا ريب فى ضعفه بعد ما عرفت، و منه يعلم ما فى النسبه إلى الشذوذ، و إن أراد روايه لا عملا فهو أغرب من الأول، إذ هى مع أنها معتبره فى أعلى درجات الاستفاضه إن لم تكن متواتره، مضافا إلى ما يشعر به جواز الجلوس فى ركعات الاحتياط المعرضه للنافله، فالنافله أولى، و مضافا إلى التسامح، إذ هو كما يجرى فى الأصل يجرى فى الكيفيه، لاندراجها عند التأمل فى

قوله (عليه السلام) (١): «من بلغه ثواب على عمل»

و فى غيره من أدلته، فلا ينبغى التوقف حينئذ فى ذلك.

و لكن فعلها عدا الوتيره قائما أفضل بلا خلاف أيضا، لظاهر النصوص و لأن أفضل الأعمال

أحمزها، أما الوتيره فظاهر الأكثر و صريح الروض أن الجلوس فيها أفضل، لتضمن المعتبره أنها ركعتان من جلوس يعدان بركعه من قيام، و لأنها شرعت لتكميل النوافل و صيرورتها ضعف الفرائض، و هو إنما يتأتى مع الجلوس فيها، إذ الظاهر تثنيتهما على تقدير القيام فيها كما صرح به فى الروض، و تسمعه فى الصحيح الآتى، على أنه مضافا إلى ذلك مناف لنصوص الإحدى و خمسين، و دعوى احتسابهما واحده كما صرح به المحقق و حكى عن غيره بعيدة، كما عن كشف اللثام لا دليل عليها إلا البدليه عن الجلوس المقتضيه أنهما واحده، و هو كما ترى أيضا، و ظاهر ذكرى أول الشهيدين و صريح روضه ثانيهما أفضليه القيام فيها أيضا، بل حكى ذلك عن الفاضل و جماعه من المتأخرين، و لعله لإطلاق ما دل (٢) على رجحان القيام فى النافله، و رجحان الأحمز من الأعمال، و لصريح الموثق (٣) أن القيام أفضل، و ظاهر

الصحيح (٤)

١- ١ الوسائل - الباب - ١٨ - من أبواب مقدمه العبادات من كتاب الطهاره.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٥ - من أبواب القيام من كتاب الصلاه.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب القيام - الحديث ٣.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب أعداد الفرائض و نوافلها - الحديث ٩.

«و ركعتان بعد العشاء الآخرة كان أبى يصليهما و هو قاعد، و أنا أصليهما و أنا قائم»

فإن مواظبته (عليه السلام) على القيام فيهما يدل على رجحانه، و لا ينافيه مواظبه أبيه (عليه السلام) على الجلوس بعد أن كان محتملا

أنه لمشقه القيام عليه (عليه السلام) لكثرة اللحم كما يظهر من بعض الروايات، ك

خبر سدير (١) قال: «قلت لأبى جعفر (عليه السلام) أتصلى النوافل و أنت قاعد؟ فقال: ما أصليها إلا و أنا قاعد منذ حملت هذا اللحم و بلغت هذا السن»

بل قيل: إنه يشهد للمطلوب أيضا

الصحيح الآخر (٢) «كان أبو عبد الله (عليه السلام) يصلى ركعتين بعد العشاء يقرأ فيهما بمائه آيه و لا يحتسب بهما، و ركعتين و هو جالس يقرأ فيهما بالتوحيد و الجحد، فان استيقظ فى الليل صلى و أوتر، و إن لم يستيقظ حتى يطلع الفجر صلى ركعه و احتسب الركعتين اللتين صلاهما بعد العشاء و ترا»

فان فيه إشعارا بأن الأولتين هما الوتيره و أنه صلاهما قائما على أظهر معنييه، و هو كما ترى، لكن و مع ذلك كله فلا ريب فى أن الأحوط اختيار الجلوس فيهما، للاتفاق على صحته فيهما، بخلاف ما لو صلى قائما فإنه قد يلوح من بعض عباراتهم تعيين الجلوس فيهما و عدم مشروعيه غيره، حيث اقتصروا عليه فى مقام البيان، و كذا فى بعض الأخبار (٣) و أما غيرها من النوافل فلا ريب نصا و فتوى فى أن صلاتها قائما أفضل و أحوط.

### [فى استحباب تضعيف الركعات لو صلى النوافل قاعدا]

و كذا لا ريب فى أنه إن جعل كل ركعتين من جلوس مفصولتين مكان ركعه من قيام كان أفضل من الصلاه جالسا ركعه ركعه قطعا، بل لا أجد فيه خلافا أيضا للنصوص، منها

خبر ابن مسلم (٤) «سألت أبا عبد الله عليه السلام

١- ١ الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب القيام - الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٤٤ - من أبواب المواقيت - الحديث ١٥ من كتاب الصلاه.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٢٩ - من أبواب أعداد الفرائض و نوافلها.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٥ - من أبواب القيام - الحديث ٣.

عن رجل يكسل أو يضعف فيصلى التطوع جالسا قال: يضعف ركعتين بركعه»

و صحيح الصيقل (١) قال: «قال لى أبو عبد الله (عليه السلام): إذا صلى الرجل جالسا و هو يستطيع القيام فليضعف»

و خبر على بن جعفر (٢) عن أخيه (عليه السلام) المروى عن كتابه، قال: «سألته عن المريض إذا كان لا يستطيع القيام قال يصلى النافله و هو جالس، و يحتسب كل ركعتين بركعه، و أما الفريضة فيحتسب كل ركعه بركعه»

و لا ينافى ذلك النصوص (٣) المتضمنه عدد الرواتب مثلا بعد إمكان حملها على إرادته العدد بصلاه القائم، بل هو الظاهر إن لم يكن المقطوع به، إذ احتمال إرادته تضاعف الأجر خاصه من هذه النصوص واضح الفساد، و إن كان ربما يشهد له

خبر أبى بصير (٤) عن أبى جعفر (عليه السلام) قال: «قلت له: إنا نتحدث نقول: من صلى و هو جالس من غير عله كانت صلاته ركعتين بركعه، و سجدتين بسجده، فقال: ليس هو هكذا هي تامه لكم»

لكن يمكن حمله كما فى الذكرى و عن المبسوط على إرادته بيان أصل الجواز و غيره على الاستحباب أو على غير ذلك، كوضوح فساد احتمال إرادته الاحتساب المزبور من غير فصل بالتسليم للإطلاق، فتكون النافله حينئذ من جلوس التى هي عوض عن ركعتى القيام أربع ركعات بتسليمه واحده، ضروره تنزيل الإطلاق المذكور على المعلوم من نصوص آخر (٥) معتضده بالفتاوى من تشبيه النوافل عدا ما خرج بالدليل كصلاه الأعرابى (٦).

و كيف كان فقد يساوى التضعيف المزبور فى الفضل أو يفضل عليه، بل هو

١- ١ الوسائل - الباب - ٥ - من أبواب القيام - الحديث ٤.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٥ - من أبواب القيام - الحديث ٥.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب أعداد الفرائض و نوافلها.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٥ - من أبواب القيام - الحديث ١.

٥- ٥ الوسائل - الباب - ١٥ - من أبواب أعداد الفرائض و نوافلها.

٦- ٦ الوسائل - الباب - ٣٩ - من أبواب صلاه الجمعة - الحديث ٣.



كصلاه القائم تلتيق كل ركعه من القيام و القعود بمعنى أنه يقرأ القراءه مثلا و هو جالس فإذا أراد أن يختمها قام فركع، كما في

صحيح زراره (١) «قلت لأبي جعفر عليه السلام:

الرجل يصلى و هو قاعد فيقرأ السوره، فإذا أراد أن يختمها قام فركع بآخرها قال:

صلاته صلاه القائم»

و في

صحيح حماد (٢) عن أبي الحسن (عليه السلام) «فإذا كنت في آخر السوره فقم فأتّمها و اركع فتلك يحتسب لك بصلاه القائم»

و في

خبره الآخر أو صحيحه (٣) عن الصادق (عليه السلام) «فإذا بقى من السوره آيتان فقم فأتّم ما بقى و اركع و اسجد فذلك صلاه القائم».

و لو اقتصر على ذلك في إحدى الركعتين لم يبعد جوازه مع نقصان ربع الأجر أو أزيد منه بيسير بناء على نقصان الملفقه عن الركعه التي يقام فيها قياما، نعم هو ربع لا- غير لو صلى ركعه من قيام و أخرى من جلوس لو قلنا بجوازه كما هو الظاهر، لعدم الفرق في الجلوس في النافله بين الجميع و البعض، بل هو ظاهر دليل الجواز، و قد يقال بالمنع لعدم التوظيف، و الأول أولى، لكن ليس له التضعيف للركعه الباقية في هذا و نحوه، لاقتضائه التسليم على الركعه الواحده المنافى للتثنيه في النوافل.

و لا- يخفى أن الظاهر من هذه النصوص الجلوس حتى في تكبيره الإحرام، و إنما يقوم في آخر السوره لكن في شرح المقدس البغدادي أن في تخصيص القراءه بالجلوس دلالة على أن التكبير للإحرام في القيام من حيث أن القيام هو الأصل الذي كان عليه في الاستعداد للصلاه، و ظاهره وقوع التكبير للإحرام فيه في إدراك فضل صلاه القائم و فيه بحث واضح.

ثم إن ظاهر المصنف و غيره ممن اقتصر على الجلوس عدم جواز غيره من الاستلقاء و الاضطجاع و نحوهما اختيارا، بل هو صريح الشهيد و غيره، بل ظاهر الاقتصار في نقل

- 
- ١-١ الوسائل - الباب - ٩- من أبواب القيام - الحديث ١.
  - ٢-٢ الوسائل - الباب - ٩- من أبواب القيام - الحديث ٣.
  - ٣-٣ الوسائل - الباب - ٩- من أبواب القيام - الحديث ٢.

الخلافاً في ذلك من غير واحد على العلامة في النهاية فأجازه عدمه من غيره للأصل الذي لا يقطع ما يستدل به للفاضل من أن الكيفية تابعة للأصل فلا يجب، و

النبوى (١) «من صلى نائماً فله نصف أجر القاعد»

إذ الأول كما ترى، ضروره أن المراد بالوجوب المعنى الشرطي كالطهاره، و أما الثاني فهو ليس من طريقنا، فلا يتمسك به لإثبات مثل هذا الحكم المخالف لأصله التوقيف في العباده، لكن قد يقال بجريان دليل التسامح في كيفية العباده كأصلها، فيكفي حينئذ في إثباته فتوى مثل الفاضل المزبور و الخبر المذكور و إن لم يكن من طريقنا، و فحوى النصوص (٢) الواردة في جواز فعلها حال الجلوس و المشى و على الراحله و نحو ذلك مما يومى إلى أن المراد وجودها في الخارج على أى حال يكون، و خصوص

خبر أبى بصير (٣) عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «صل في العشرين من شهر رمضان ثمانى

بعد المغرب و اثنتى عشر ركعه بعد العتمه- إلى أن قال:- قلت: جعلت فداك فان لم أقف قائماً؟ قال: فجالسا، قلت: فان لم أقف جالسا؟

قال: فصل و أنت مستلق على قفاك»

و من المعلوم إرادته الضعف في الجملة عن الأداء جالسا من نفى القوه كما يومى اليه تعليق فعلها جالسا على ذلك مما علم عدم اشتراطه به، فتأمل جيداً.

ثم إن إطلاق أكثر النصوص و الفتاوى يقتضى التخيير في الجلوس بين جميع كيفياته، بل في بعضها (٤) نفى البأس عن التربع و مد الرجلين و أن ذلك واسع

و فى آخر (٥) «عن الصلاه فى المحمل فقال: صل متربعا و ممدود الرجلين و كيف أمكنك»

- 
- ١- ١ سنن أبى داود ج ١ ص ٣٤٤ الطبعة الثانيه عام ١٣٦٩ مع الاختلاف فى اللفظ.
  - ٢- ٢ الوسائل- الباب- ١٥ و ١٦- من أبواب القبلة و الباب ٤ من أبواب القيام من كتاب الصلاه.
  - ٣- ٣ الوسائل- الباب- ٧- من أبواب نافله شهر رمضان- الحديث ٥ من كتاب الصلاه.
  - ٤- ٤ الوسائل- الباب- ١١- من أبواب القيام.
  - ٥- ٥ الوسائل- الباب- ١١- من أبواب القيام- الحديث ٥.

نعم يكره الإقعاء وهو كما قيل: أن يعتمد بصدور قدميه على الأرض و يجلس على عقبه كما يفعله العامه،

للصحيح (١) «إياك و القعود على قدميك فتأذى بذلك»

و كذا إقعاء الكلب، للنهي عنه ، و تمام الكلام فى البحث فيه فى غير المقام، لكن فى مصابيح الطباطبائى «أنه يستحب للجالس مطلقاً (٢)

أن يتربع فى جلوسه، فإذا ركع ثنى رجليه بلا- خلاف للحسن (٣) و هو أن ينصب فخذييه و ساقيه، كذا قالوا» إلى آخره، بل عن ظاهر المنتهى و غيره و صريح الخلاف الإجماع على استحباب التربع قارئاً، كما عن ظاهر المعبر و غيره استحباب ثنى الرجلين راکعاً، و لا بأس به، ل

حسن حمران بن أعين (٤) عن أحدهما (عليهما السلام) «كان أبى إذا صلى جالسا تربع، فإذا ركع ثنى رجليه»

و أما ما يشعر به بعض الأخبار من كراهه فعله مطلقاً حتى

فى بعضها (٥) «كان رسول الله (صلى الله عليه و آله) يجلس جلسه القرفصاء و على ركبتيه و كان يثنى رجلا- واحده و يبسط الأخرى عليها، و لم ير متربعا قط»

فعل المراد بالتربع فيه ما عن مجمع البيان أن يقعد على وركيه و يمد ركبته اليمنى إلى جانب يمينه، و قدمه إلى جانب شماله، و اليسرى بالعكس، بل هو المحكى عن الجوهرى و الزمخشرى و فقه الثعالبى و غيرها كذلك، بل لعله هو الذى يشهد له

خبر أبى بصير (٦) عن الصادق عن أمير المؤمنين (عليهما السلام) «إذا جلس أحدكم على الطعام فليجلس جلسه العبد، و لا يضع إحدى

١- ١ الوسائل- الباب- ١- من أبواب أفعال الصلاة- الحديث ٣.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٦- من أبواب السجود من كتاب الصلاة.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ١١- من أبواب القيام- الحديث ٤.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ١١- من أبواب القيام- الحديث ٤.

٥- ٥ الوسائل- الباب- ٧٤- من أبواب أحكام العشرة- الحديث ١ من كتاب الحج.

٦- ٦ الوسائل- الباب- ٩- من أبواب آداب المائدة- الحديث ٢ من كتاب الأتعمة و الأشربه.

رجليه على الأخرى، ولا يتربع، فإنها جلسه يبغضها الله و يبغض صاحبها»

فيكون التربع الذى ذكرناه فى الصلاة غير ذلك، بل هو ما سمعته من نصب الفخذين و الساقين جلسه العبد المتهيب للامتثال و القيام إذا دعا، و الظاهر عدم وضع الأليتين فيه على الأرض، و إلا كان من الإقعاء المنهى عنه فى وجهه، و لعله ظاهر من اقتصر فى تفسيره على نصب الفخذين و الساقين، لكن الذى حكى عن غير واحد التصريح بوضع الأليتين على الأرض فيه، و له وجه، و لا بأس بتعدد معنى التربع فتأمل، قال فى القاموس: «تربع فى جلوسه خلاف جثى و ألقى» و مقتضاه كما فى الحدائق أنه على غير هذه الحالتين من هيئات الجلوس، هذا، و قد ذكر فى الذكرى عن بعض الأصحاب أنه احتمال فى كيفية ركوع القاعد وجهين متقاربين ذكرهما العامه، و تمام البحث فيهما و فيما يتعلق بالقاعد من الفروع بالنسبه إلى تمكنه من أقل الركوع و أكمله فقط، فهل يجب عليه أن يفاوت بينه و بين السجود بالانخفاض أو لا يجب؟ يذكر فى بحث القيام فى الصلاة، فلاحظ و تأمل، إذ مثله يأتى فى المقام أيضا.

ثم إنه يستفاد من التأمل فيما ذكرنا أن معنى جواز الجلوس فى النافله استحباب هذه الكيفيه من الصلاة أيضا و إن كان الصنف القيامى أفضل منه، لكن هو صنف مستقل برأسه راجح بالنسبه إلى تركه مرجوح بالنسبه إلى غيره، بل هو بالنسبه إلى أفراده مختلف المرتبه فى الفضيله أيضا كما عرفته سابقا، فمن نذر الصلاة جالسا حينئذ انعقد نذره كما فى الذكرى و عن غيرها، و لعله لعموم الأمر بالوفاء به، و كون الصلاة جالسا مرجوحه بالنسبه إلى الصلاة قائما لا يقضى ببطلان النذر بعد أن كان هذا الفرد راجحا فى نفسه أيضا و لو لعدم رجحان الخصوصية بنفسها بل هى من التوابع، إذ لا يشترط فى صحه النذر رجحانه مطلقا، و إلا لاقتضى عدم انعقاده فى المسجد مثلا إذا كان غيره أشرف منه، و كذا لا يقضى بانعقاد المطلق دون المقيد،

إذ هو تفكيك مخالف لقصد الناذر مع اتحاداه، نعم يتم لو كان له قصدان مستقلان تعلق أحدهما بالمطلق و الآخر بالمقيد على معنى نذر الصلاة و أن يكون جالسا فيها أمكن ذلك حينئذ.

و منه يعلم أن المتجه البطلان فيما لو قيده المطلق بأمر لا يشرع معه، كما لو نذر الصلاة بدون طهاره، كما هو ظاهر القواعد و صريح الذكرى و عن غيرها، و إن كان اللازم لاولهما حيث حكم بانعقاد النذر بالنسبه إلى المطلق دون القيد فيما لو نذر النافله جالسا الحكم بالصحه هنا أيضا كذلك، لكنه لا يخفى عليك ما فيه فى المقامين، و إن كان الثانى منهما أوجه من الأول، لأن نذرها جالسا لا يقتضى حرمه القيام عليه فيها، إذ النذر لا ينعقد فى ترك الراجح و فعل المرجوح بالنسبه إلى غيره، و لا وجه رجحان فى خصوصيه نفسها، و الاكتفاء برجحان طبيعه الفرد التى تتبعه الخصوصيه يستلزم انعقاده فى الأماكن المكروهه و نحوها، فلا يراد حينئذ من نذرها جالسا عدم فعلها قائما، و لو أراد له لم ينعقد بالنسبه إلى ذلك، نعم يبرأ بكل منهما، كما أنه يآثم بتركهما معا، و هو معنى وجوب المطلق دون القيد، و ليس هو كإطلاق نذر الركعتين المنصرف إلى القيام مع غفله الناذر عن خصوص القصد و إناطته بما ينصرف اليه اللفظ، و فيه أنه مع فرض عدم قصد الناذر التقييد خروج عن موضوع المسأله، و مع فرضه لا- يتجه إلزامه بالمطلق الذى لم يقصده الناذر، ضروره أنه غير المقيد، فما وقع لم يقصد و ما قصد لم يقع، بل المتجه حينئذ البطلان كما عن المحقق الثانى، لعدم إمكان انعقاد ما نذره على وجه يحرم عليه الأفضل منه و عدم قصد غيره، بل لعله عند التأمل كما لو علق النذر بالقيد كأن يقول: لله على أن أكون على الراحله أو جالسا أو مستدبرا عند راتبه الظهر اليوم نعم ينعقد القيد إن قال: لله على إن استويت على الراحله أو جلست على الأرض مثلا- أن أكون عليها مصليا، لأن المعتبر حينئذ رجحان الصلاة على تركها، و ليس ما نحن فيه

منه قطعاً، بل هو أقرب شىء إلى الأول، ضروره انصراف قوله: الله على أن أصلى النافله جالسا إلى إرادته إلزام القيد الزائد لا أصل المطلق و إلزام هذا القيد بهذا النذر بدعوى الاكتفاء فى انعقاد النذر برجحان الفرد لرجحان الطبيعه فيه، و إن لم يكن للخصوصيه مدخله يقتضى الإلزام بسائر المشخصات من الأمكنه و الأزمنه و سائر المقارنات من اللباس و بعض الأحوال الراجعه للمصلى و غيره مما هو معلوم عدمه عند التأمل الجيد، كما هو واضح.

### [الركن الرابع فى التوابع]

#### اشاره

الركن الرابع فى التوابع و فيه فصول:

### [الفصل الأول فى الخلل الواقع فى الصلاه]

#### اشاره

الفصل الأول فى الخلل الواقع فى الصلاه المفروضه اليوميه و إن شاركها غيرها من الفرائض و النوافل فى كثير من الأحكام كما يأتى بيانه إن شاء الله تعالى و هو إما أن يكون عن عمد أى قصد مع تذكر المصلى كونه فى الصلاه، بل محل ما يجب الشىء فيه، و إلا لدخلت كثير من أحكام السهو فى العمد كما ستعرف إن شاء الله تعالى أو سهو و هو كما عن الفقهاء عزوب المعنى عن القلب بعد خطوره بالبال، و لعل عدم تعريفه أولى لظهوره، و تساوى الخاص و العام فى معرفته، كوقوعه و عدم خلوه غير المعصوم منه، و إلا- فتعريفه بما سمعت لا يخلو من إجمال، و لا فرق فى أحكام السهو بين العالم و الجاهل فكما يقع من العالم السهو فيخل ببعض ما يعلم و جوبه كذلك من الجاهل بالوجوب بالنسبه للعزم على الفعل و التعود على وقوعه، فيكون المدار حينئذ على سبب الترك، فان

كان الجهل كان من العامد، و إن كان السهو كان من الساهى، و إن كان الجهل سببا للسهو فوجهان أو شك و المراد به تردد الذهن من غير ترجيح، قيل و الفرق بينه و بين ما تقدمه بالنسبه للإخلال كونه نفسه خلافاً فى الصلاه بخلاف الأولين، فإنهما سببان للإخلال الذى هو نقص مثلاً، و فيه تأمل، فإنه قد يكون أيضاً سبباً للإخلال، بقى الكلام فى الإخلال الواقع من سبق اللسان، فإنه لا يندرج فى أحد الثلاثة و إن كان الظاهر عدم بطلان الصلاه به مع التدارك بالصحيح، و لو أراد الجهر مثلاً فأخفت أو بالعكس على وجه لا يندرج فى العامد و لا الناسى و لا الجاهل فى التدارك جهراً أو إخفاتاً نظراً، و لو كان الإخلال وقع اضطراراً بفعل أجنبى مثلاً فإنه لا يدخل فى أحد الثلاثة أيضاً.

و لو كان بمثل الطمأنينه فى القراءه فى إعادتها مطمئناً نظراً.

### [فى الإخلال الواقع فى الصلاه عمداً]

#### إشاره

أما أحكام العمداً فمن أخل بشىء من واجبات الصلاه لها أو فيها عامداً فقد أبطل صلاته لقوله: شرطاً كان ما أخل به كالوضوء و التستر و طهاره الثوب و البدن و نحو ذلك أو جزء منها كالقراءه و السجود أو كيفية كالجهر و الإخفات أو تركاً كاللحاح و الالتفات و التفهيمه و نحو ذلك، لما تبين فى الأصول من اقتضاء النهى فى العباده الفساد من غير فرق بين ما يتعلق بنفس العباده أو شرطها أو خارج عنها فيها، كالنهى عن التكفير و الكلام و إن كان اقتضاءه فى البعض عقلياً و فى الآخر عرفياً، لكنهما مشتركان فى أنه لم يأت بالمأمور به على وجهه، لكون الإخلال بالجزء إخلالاً بالكل، و لانعدام المشروط بانعدام الشرط، فيبقى فى عهده التكليف، على أن الحكم فى المقام إجماعى على الظاهر، و عن نهاية الأحكام أنه لا خلاف فيه، فما وقع من بعض المتأخرين من أن النهى إذا لم يتعلق بنفس العباده أو شرطها لا يقتضى فسادها و إنما يثبت البطلان بدليل من خارج كما فى الكلام و الالتفات ليس فى محله.

نعم قد عرفت أنه لا بد في العامد من تذكر كونه في الصلاة، بل لا بد من تذكر كونه في المحل الذي يجب فيه الشىء، فمن تكلم عامدا غافلا عن كونه في الصلاة أو من ترك الطمأنينه غافلا عن كونه في السجود مثلا ليس من العامد فى شىء، و أولى منه ما لو زعم نفسه أنه خارج عن الصلاة، و إلا لوجب الحكم بفساد صلاه من سلم زاعما الإتمام على أنه عن المنتهى «أنه لو تكلم ناسيا للصلاه لم تبطل صلاته، و عليه علماؤنا أجمع» فما يقال:- إن القاعده تقتضى البطلان فى الجميع، و المعلوم خروجه من السهو إذا كان فى نفس الشىء، كأن يقع الكلام مثلا- عن غير قصد أو يترك السجود كذلك فيبقى الباقي، و لا بأس بالحكم بفساد صلاه المسلم مع زعم الإتمام بعد فرض كونه من المسأله، إلا أن يدل دليل، و ما عن المنتهى لا صراحه فيه فى كون الكلام وقع عمدا، و على تقديره فهو أخص من الدعوى- ضعيف جدا، لإطلاق النص و الفتوى فى السهو، بل لعل الغالب فى أفراد ذلك، مع ما يظهر من ملاحظه الأخبار من إطلاق السهو على المسلم بزعم الإتمام و نحوه، و لعلك تسمع لهذا الكلام تتمه إن شاء الله تعالى.

و كيف كان فلا- فرق بين العالم بالحكم الشرعى التكليفى و الوضعى و الجاهل بهما أو بأحدهما معذورا كان الجاهل أو غير معذور على الأصح فى الأخير، و لذلك قال:

و كذا أى تبطل صلاته لو فعل ما يجب تركه أو ترك ما يجب فعله جهلا بوجوبه أو بتوقف الصحه عليه، فيكون كالعامد غير معذور، و عن الدرر الإجماع عليه، كما عن شرح الألفيه للكركى أن جاهل الحكم عامد عند عامه الأصحاب فى جميع المنافيات من فعل أو ترك، مضافا إلى

قول الصادق (عليه السلام) فى خبر مسعده بن زياد(١) فى قوله تعالى (٢)«فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ» إن الله تعالى يقول للعبد يوم القيامة: عبدى

١- ١ أمالى المفيد ره المجلس الخامس و الثلاثون- الحديث ١ ص ١٧٢.

٢- ٢ سورة الأنعام- الآيه ١٥٠.



أ كنت عالما؟ فان قال: نعم قال له: أ فلا عملت بعلمك (بما علمت خ ل)؟ و إن قال:

كنت جاهلا قال: أ فلا تعلمت حتى تعمل، فيخصمه، فتلك الحجج البالغة»

فما يقال في الجاهل المعذور: إنه مأمور، و الأمر يقتضى الإجزاء يدفعه أنه لا أمر حقيقه بل هو تخيل الأمر، و وجوب العمل عليه بما تخيله للنهي عن الجرأه على المعصيه لا يقتضى الاجزاء عن المراد و المطلوب واقعا، و إلا لانهدمت قاعده واقعيه الشرائط و الأجزاء كما هو واضح.

إلا الجهر و الإخفات فإنه يعذر الجاهل بذلك إجماعا محصلا و منقولا كما تبين في محله من غير فرق فيه بين المتنبه و غيره، إلا إذا لم يمكن نيه القربه من جهته، بل لا يشترط في ذلك سبق تقليده بالمعذوريه و إن فعل محرما بترك السؤال مع التنبه، إذ لا تلازم بين صحه (١) العباده و فعل المحرم من جهه أخرى في مواضعهما و المتيقن منه القراءه في الأولتين مع احتمال الإطلاق، بل ظهوره في القراءه في الأخيرتين، بل و الذكر فيهما، لشمول روايه زراره (٢) المتقدمه سابقا له، نعم قد يخص ذلك بما إذا لم يكن وجوب الإخفات من حيث المأموميه، فإنه لا يعذر الجاهل فيه كما يأتي إن شاء الله، و اقتصارا فيما خالف الأصل على ما هو المنساق من غير المفروض و مثل الجهر و الإخفات القصر و الإتمام، لا يستثنى من الجاهل بالحكم بالنسبه إلى الصحه و البطلان غير هذين المسألتين و إن تحققت المعذوريه في الإثم في غيرهما، و الظاهر تناول معذوريته في المقام لما لو علم بعد الفراغ من القراءه قبل الركوع، بل لو علم

في الأثناء مضى ما كان جاهلا فيه و وجب الباقي، و هل المراد بالجهل ما يشمل الجهل

١-١ في النسخه الأصلية هكذا و لكن حق العبارة هكذا «بطلان العباده» أو «لا تنافى بين صحه العباده و فعل المحرم».

٢-٢ الوسائل - الباب - ٢٩ - من أبواب القراءه في الصلاه - الحديث ٥.

بالخصوصيه كما لو علم مثلا- فى الجملة وجوب الجهر فى بعض الفرائض و الإخفات فى أخرى إلا أنه لم يعلمهما بالتفصيل؟  
وجهان، أقوامها عدم الشمول، اقتصارا على المتيقن من النص و الفتوى.

و لو جهل غصبيه الثوب الذى يصلى فيه أو المكان فلا قضاء و لا إعادته بلا خلاف أجده، لعدم النهى، و لم يثبت اشتراط كونه  
ليس مغصوبا فى الواقع، نعم يتجه البطلان مع العلم بالغصبيه، لعدم جواز اجتماع الأمر و النهى فى شىء أو جهل نجاسه الثوب أو  
البدن و لو الجبهه، بل و ما تسمعه من الشعر و لو مسترسلا و نحوه مما يصدق معه إصابه الشخص المصلى المندرج فى نحو

قول على (عليه السلام) (١): «ما أبالى أ بول أصابنى أو ماء إذا لم أعلم»

فإنه معذور بالنسبه للقضاء من غير خلاف معتد به، و أما الإعادته فى الوقت ففيها قولان تقدا سابقا، كما أنه تقدمت الأدله على  
ذلك أو بنجاسه المقدار المعبر من موضع السجود أى ما يسجد عليه فلا إعادته فيه أيضا كما فى النافع و الذكرى و التحرير و  
القواعد و الإرشاد و عن المعبر و الهاليله و حاشيه الإرشاد و الروض، بل حكى عن المبسوط و الجمل

و إن كان لا يخلو من نظر، لكن على كل حال ما فى الرياض- من أنه لم يتقدم لحكم السجود على الموضع النجس جهلا ذكر  
لا هنا و لا فى شىء مما وقفت عليه من كتب الفقهاء عدا الشهيد الثانى فى الروض فألحقه بالثوب و البدن فى الأحكام- فى غير  
محلّه، كما أن ما حكاه عن روض الشهيد كذلك أيضا، لظاهر ما دل على اشتراط طهاره ما يسجد عليه، إذ مقتضاه ثبوت الإعادته  
و لو مع الجهل، و إلحاقه بالثوب و البدن من غير دليل يقتضيه قياس لا نقول به، فلا يخرج عن إطلاق الأمر السالم عن المعارض  
فيه، بل قضيه ذلك وجوب القضاء أيضا عليه، لصدق اسم الفوات عليه بظهور الشرطيه فى الواقع، لكن

فى الرىاض أنه لم يعلم وجوب القضاء بناء على كونه فرضاً مستأنفاً، و لا دليل عليه هنا عدا عموم الأمر بقضاء الفوات، و هو فرع تحقق الفوات، و لم يتحقق بعد احتمال اختصاص الشرطيه بحال العلم كما فى النظائر، فيندفع القضاء بالأصل السالم عن المعارض و هو كما ترى.

نعم قد يتم ذلك لو قلنا بأن وجوب الإعادة عليه فى الوقت لعدم العلم بالصحة الذى يتوقف العلم ببراءة الذمه عليه لا للحكم بفساد ما وقع و لو لظهور الشرطيه فيما تقدم ضروره حجيه الظواهر كالنصوص، بخلاف الأول فإن عدم الحكم بالصحة أعم من الحكم بالفساد المتوقف عليه اسم الفوات الذى هو موضوع القضاء شرعاً، مع أنه لا يخلو من تأمل، لإمكان الاكتفاء فى تحقيق الفوات بأصالة عدم حصول المطلوب منه، فتأمل جيداً فإنه قد يقال: إن العمده فى شرطيته الإجماع المفقود فى المقام بعد فتوى من عرفت بالعمو عنه الذى يمكن أن يستفاد من نصوص العفو عنه فى اللباس مثلاً، سيما خبر زراره<sup>(١)</sup> المشتمل على التعليل المؤكد لقاعده الاجزاء فى العمل بقاعده اليقين و نحوها، إلا أن ظاهر الأصحاب عدم العمل بعموم التعليل المذكور كما ستعرفه فيما يأتى إن شاء الله.

### [فروع]

#### [الأول إذا توضاً بماء مغصوب]

الأول إذا توضاً بماء مغصوب أذن له فيه الغاصب أولاً مع العلم أو ما يقوم مقامه شرعاً، و فى الاكتفاء بخبر الواحد العدل فيما لو فرض كونه فى يد مسلم مثلاً إشكالاً، لاحتمال صيرورته من قبيل المدعى فلا يقبل قوله بالغصبيه سواء كان جاهلاً بالحكم أو عالماً إلا إذا كان جاهلاً بالحرمة يعذر فيه، فان الظاهر الصحة، لعدم توجه النهى، و عدم ثبوت شرطيه الإباحه فى الواقع، فيكون الحكم الوضعى فى

١- ١ الوسائل - الباب - ٤١ - من أبواب النجاسات - الحديث ١ من كتاب الطهاره.

المقام تابعا للتكليفى و صلى أعاد الطهاره وحدها إن لم يصل و إلا أعاد الصلاه أيضا، لما دل على شرطيه عدم العلم بغصبيه ماء الوضوء من قاعده و إجماع منقول و غيرهما و أما لو

جهل غصبيته لم يعد إحداهما و جاز له أن يدخل بذلك الوضوء فى عباده أخرى بلا خلاف أجده فى ذلك، و قد يلحق به الناسى للغصبيه أيضا، لعدم توجه النهى فيهما، و لا دليل على اشتراط إباحه الماء فى الواقع، بخلاف نجاسته فإنه لا يعذر الجاهل فيها على الأصح و إن جاز له الإقدام بأصاله الطهاره، و ذلك لما دل على اشتراط الطهاره فى الواقع، و المشروط ينعدم بانعدام شرطه، بل فى الدرر السنيه بعد أن ذكر حكم الجهل بغصبيه الماء قال: و ليس الجهل بنجاسه الماء كذلك إجماعا، و لو علم بالغصب فى الأثناء فالظاهر صحه ما وقع منه و تتميمه بالماء المباح لصحه الجزء، إذ صحه كل شىء بحسبه، نعم قد يأتى وجهان فيما لو علم بعد تمام الغسل قبل المسح، منشأهما صيروره ذلك تلفا فينتقل للقيمه، و أنه باق على مملوكيه مالكه الأصلى و إن خوطب بالقيمه، و كذلك لو علم بعد الصب على العضو للتتميم بالنسبه إلى إجراء ما على اليد من الماء على المكان الذى لم يصل إليه الماء.

### [الثانى إذا لم يعلم أن الجلد ميته]

الثانى إذا لم يعلم يقينا و لا ما يقوم مقامه أن الجلد جلد ميته فصلى فيه ثم علم بعد الإتمام لم يعد إذا كان قد أخذه من يد مسلم شرعا أو اشتراه من سوق المسلمين (١١) و إن كان فيه كفار ممن لا يعرف إسلامه بالخصوص، لقاعده الاجزاء، و ظاهر الأخبار المتقدمه سابقا فى اللباس معتضدين باتفاق الأصحاب عليه فى الظاهر، بل لو لا ه لأمكن المناقشه فيه بأن الظاهر مما تقدم سابقا كون التذكيه شرطا فينعدم المشروط بانعدامها، و جعل الشارع يد المسلم و سوق المسلمين بمنزله العلم بالتذكيه لا يقضى بالصحه حتى لو تبين الخلاف، بل أقصاه الصحه مع استمرار خفاء الحال، و بمنع قاعده الاجزاء فى مثله، و إلا لانهدمت قاعده الشرائط، فتأمل جيدا، و تقدم

سابقا كثير من مباحث المسأله.

فإذا أخذه من يد غير مسلم أو وجده مطروحا و لو فى بلد الإسلام بل و لو فى أسواقهم و كان عليه أثر الاستعمال على ما يقتضيه إطلاق العبارة و إن كان لا يخلو من نظر، لما يفهم من بعض المعتره من الاكتفاء بالصلاه فى الفراء المصنوعه بأرض الإسلام و إن كان فيها غير مسلمين لكن بشرط غلبه المسلمين أعاد الصلاه و إن لم يظهر أنه ميتة، لكون التذكيه شرطا كما دلت عليه الأخبار(١)المعتره، منها

قول الصادق (عليه السلام) فى حسنه زرارہ(٢)بإبراهيم بن هاشم: «فان كان مما يؤكل لحمه فالصلاه فى وبره و شعره و جلده و بوله و روثه و ألبانه و كل شىء جائز إذا علمت أنه ذكى قد ذكاه الذبح».

و غيره من الأخبار، و هى الحججه، مع أن الأصل عدم التذكيه مؤيدا بفتوى من وقفت على كلامه

من الأصحاب هنا، إلا أنه مع ذا يظهر من بعضهم الاشكال فيه، و ربما يؤيده بالنسبه إلى بعض الأفراد، مضافا إلى ما سمعته آنفا ما تقدم لنا فى آخر مباحث الطهاره، و لكن هو الحكم بطهاره المطروح فى بلد الإسلام الذى عليه أثر الاستعمال، و هى أعم من جواز الصلاه فيه، لاحتمال الاكتفاء فيها فى مثل المفروض بعدم العلم بالميتة، و هو أعم من الحكم بالتذكيه التى هى شرط الصلاه و إن كان ذلك لا يخلو من نظر، نعم الظاهر الصحه لو صلى فيه بل و سائر ما تقدم مع إمكان نيه التقرب و صادف أنه مذكى فى الواقع، و احتمال أن سبق العلم بتذكيته شرط و لم يحصل ممكن، لكنه بعيد جدا.

### [الثالث إذا لم يعلم أنه من جنس ما يصلى فيه]

الثالث إذا لم يعلم أنه من جنس ما يصلى فيه كأن لم يعلم كونه جلد مأكول اللحم أو لا أو حريرا أولا و صلى أعاد الصلاه بلا خلاف معتد به أجده فيه، بل فى المدارك هذا الحكم مقطوع به بين الأصحاب، لاستصحاب شغل الذمه، و عدم العلم

١-١ الوسائل - الباب - ٢- من أبواب لباس المصلى.

٢-٢ الوسائل - الباب - ٢- من أبواب لباس المصلى - الحديث ١.

بتحقق الساتر المعتر شرعا، و الشك في الشرط شك في المشروط، و المناقشه فيه بمنع كون الشرط ذلك بل هو التستر بما لم يعلم تعلق النهى به، و لو كان الملبوس غير ساتر كالحاتم و نحوه فأولى بالجواز يدفعها أنها لا تتم في مثل ما ورد فيه الأمر، ك

قوله (عليه السلام)(١): «لا تقبل تلك الصلاه حتى يصلى فيما أحل الله أكله»

بل و لا فى ما كان الوارد فيه النهى (٢) أيضا كالحرير و نحوه بناء على أن اسم العباده للصحيح و إن قلنا إن المستفاد منه مانعيه الحرير لا- شرطيه غيره، لكن من المعلوم أن العلم غير داخل فى مفاهيم الألفاظ، فليس معنى قوله: لا تصل فى الحرير المعلوم أنه حرير، بل النهى فيه منصرف إلى الواقع، و استفاد منه حكمان وضعى و تكليفى بمقتضى الفهم العرفى، بل ليس الوضعى فيه تبعا للتكليفى، فيثبت بطلان عباده الجاهل مع ظهور كونه حريرا، كما أنه لا ريب فى عدم العلم بالامثال إذا لم يعلمه من جنس ما يصلى فيه، لعدم العلم بكونها صلاه، فلا يجزى إلا الاحتياط اللازم فيما اشتغلت الذمه به بيقين.

و أما بناء على أنها للأعم أو الصحيح المجتمع من الأجزاء دون الشرائط و الموانع فقد يقال: إن المتجه الصحه حال عدم العلم لصدق اسم الصلاه عليها، فتدخل تحت الإطلاقات، فيحكم بالصحه حتى تعلم الحريره، فحيثذ تكون فاسده و يجب الإعاده لظهور

قوله (عليه السلام)(٣): «لا تصل فى حرير محض»

بذلك، لكن قد يمنع للفرق بين الشك فى أصل المانعيه و الشك فى موضوع ما ثبت مانعيته، و الأول هو المثمر اندراجه فى الإطلاقات كما سمعت دون الثانى، و شيعو الفرق بين الشرط و المانع بوجوب العلم بإحراز الأول و الاكتفاء بعدم العلم فى الثانى إنما هو فيما كان عدم

المانع مقتضى الأصل و نحوه لا فى مثل ما نحن فيه مما لا نصيب للأصل فيه، مع أن الواقع فيه المانع

١- ١ الوسائل- الباب- ٢- من أبواب لباس المصلى- الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ١١- من أبواب لباس المصلى.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ١١- من أبواب لباس المصلى- الحديث ٢.

كما عرفت، أو يدعى أن المفهوم من مثله - فضلا عما تعلق الأمر به كجلد مأكول اللحم - شرطيه غير الحرير في صحة الصلاة، فمع عدم العلم به كما هو الفرض لم يعلم الخروج عن العهد عما ثبت التكليف به من شخصى الصلاة و إن قلنا إن اسمها للأعم، و لعل القطع بوجوب الإعادة في كلام الأصحاب يرشد إلى ذلك، أو للبناء على الأول لما عرفت من أنهم يفهمون من مثل هذه الخطابات أى «لا تصل في الحرير» و نحوه شرطيه الصلاة في غير الحرير و لو لأنه لما ورد النهى عن الصلاة في الحرير مثلا كان مقيدا للأوامر الظاهره في الاكتفاء بالصلاة في كل شىء، فهو من قبيل المقسم له إلى قسمين:

الصلاة في غير الحرير و الصلاة فيه، فتبقى الصلاة في مجهول الحال غير داخله في واحد منهما، فلم يعلم الامتثال بها، هذا، مع أنه قد يظهر من عبارته ذلك المناقش الحكم بالصحة حتى لو علم بالحريريته مثلا بعد ذلك، و هو معلوم البطلان.

و حاصل البحث في جميع ما تقدم أن الجاهل إما أن يكون بالحكم أو بالموضوع أى متعلق الحكم أما الأول فكالعامد بالنسبه للصحة و البطلان إلا في المسألتين السابقتين و فى الجاهل بالحكم جهلا يعذر فيه مع تبعيه الحكم الوضعى للتكليفى كالجاهل بحرمة الغصب مثلا- جهلا- يعذر فيه، و أما الجاهل بالموضوع فالظاهر أنه كذلك أيضا بالنسبه للصحة و البطلان إلا فى مسائل ثلاث: الغصبيه و النجاسه فى الثوب و البدن و محل السجود على الأقوى و الميته بشرط الأخذ ممن تقدم ذكره، بل يدخل فيه كل ما رخص الشارع بالأخذ فيه من طريق خاص كما فى بعض مسائل القبلة و نحوها.

و هل يدخل فى ذلك خطأ البيئه و حكم الحاكم و نحوهما؟ وجهان، أقواهما العدم تحكيما لقاعده الشرطيه و نحوها، فلو قامت البيئه على كون الجلد جلد مأكول اللحم مثلا- أو أن هذه القطعه أرض ثم تبين الخطأ فالأقوى و جوب الإعادة، فتأمل، فإنه قد يقال باقتضاء قاعده الإجزاء عدمها، لكن قد يمنع ظهور أمر العمل بنحو ذلك فى الاجزاء.

و مثله العمل بخبر الواحد و ظن المجتهد و نحو ذلك، نعم إنما يسلم ذلك في خصوص بعض الموارد التي أمر فيها بالصلاه على الوجه المخصوص الظاهر في كون ذلك مجزيا و إن لم يطابق الواقع كما سمعته في الصلاه بالمأخوذ من سوق المسلمين، مع احتمال كون المراد منه الاذن في الاقدام، و أنه طريق من الطرق ما لم يعلم الواقع، بل مقتضى التأمل في كلام الأصحاب و حصرهم معذوريه الجاهل بالحكم في المسألتين و بموضوع الشرائط فيما عرفت للأدلة هدم قاعده الاجزاء من أصلها بالمعنى المزبور.

و أما عند التردد بين المصحح و المفسد كالأرضيه للسجود فالظاهر الإعادة إلا مع نية التقرب و مصادفه الواقع على تأمل في البعض، لاحتمال كون الشرط فيه سبق العلم لا من جهة التوصل إلى نية التقرب، و الظاهر أن ما ذكرناه بالنسبه إلى ما لا يعلم أنه من جنس ما يصلى فيه من الحكم بالبطلان لا يجرى بالنسبه إلى العوارض الطارويه له، أو لبدن المصلى من الرطوبه التي لا يعلم كونها مما يؤكل لحمه أو لا و نحو ذلك من الفضلات بل و كذلك الشعرات التي لا يعلم كونها من مأكول اللحم أو لا، للسيره المستقيمه من العلماء و الأعوام في عدم التجنب لمثل ذلك حتى يعلم، بل قد يتمسك بالاستصحاب أيضا بأن يقال كان هذا الساتر أو البدن خاليا عن المانع فليكن الآن كذلك، و إن كان هو كما ترى بعد الإحاطه بما ذكرناه، مع احتمال القول بوجوب التجنب لما تقدم سابقا و لإطلاق بعض الكلمات، و الأول هو الأقوى، و يجرى هذان الاحتمالان في غير الساتر من اللباس، بل و في المحمول بناء على المنع منه من غير مأكول اللحم، بل لا يخلو الفساد من قوه عند القائلين بوضع أسماء العباده للصحيح، بل و مطلقا بناء على ما عرفته من كون المراد من النهى عن ذلك و نحوه الواقع، و لا طريق له إلا العلم بالعدم، و لا سيره في المقام كما في العوارض، مع أنه يمكن منعها في العوارض أيضا بالنسبه إلى الإعادة لو بان الواقع، و الله العالم فتأمل.



**[فى الخلل الواقع فى الصلاه سهوا]****اشاره**

و أما حكم الخلل الناشئ عن السهو و الظاهر شموله للترك الناشئ عن الغفله عن الشئ ء و عدم خطوره فى الذهن إما له نفسه أو لعدم خطور الصلاه، و للترك لزعم الإتيان به، فان لفظ السهو صادق على كل منهما، و ترتب الأحكام بالنسبه إليهما متحد، و أما الترك لنسيان الحكم الشرعى فالظاهر أنه من العمد

**[حكم الإخلال بالركن]**

فإن أخل بركن أى ترك ركنا من الأركان الخمسه المتقدم معناه سابقا أعاد الصلاه إن لم يذكر إلا بعد تجاوز المحل من غير فرق بين التكبير و غيره، ف ما فى بعض الأخبار (١)- من عدم بطلان الصلاه بالسهو عن التكبير حتى لو ركع القاضى بعدم ركنيتها- مخالف لإجماعنا المحكى على لسان جماعه، بل و المسلمین أيضا عدا الزهرى و الأوزاعى، نعم تسمع الخلاف فيما يأتى فى مثل الركوع، أما لو ذكر قبل تجاوزه فلا بطلان بل كان عليه أن يأتى به بلا خلاف أجده فيه كما اعترف به فى المنتهى، قال فيه: «لو أخل بركن فى الصلاه سهوا و كان محله باقيا أتى به بلا خلاف بين أهل العلم» و الظاهر بعد إمعان النظر أن المراد بالمحل فى المقام عدم الدخول فى ركن آخر فى غير التكبير، و أما فيه فهو الدخول فى القراءة كما هو الظاهر من المصنف هنا و النافع و التحرير و المنتهى و غيرها، فيكون الوجه حينئذ فى الأول عدم استلزام التلافى سوى زياده ما لا تقدر زيادته سهوا كما أشار إليه فى المنتهى بقوله بعد نفى الخلاف المتقدم: فإن الإتيان به ممكن على وجه لا يؤثر خلا و لا إخلالا بهيئه الصلاه، لكن فيه أنه لا يتم فى السهو عن

الركوع حتى دخل فى السجود، لكون زياده سجده واحده سهوا غير قاده فى الصلاه، كما أنه لا يتم الاستدلال عليه أيضا بفحوى الأخبار (٢) الأمره بالإعاده على المشكوك فيه مع بقاء المحل، إذ فيه أن المراد بالمحل فيهما مختلف على الظاهر لأن المراد به على الأصح فى

١-١ الوسائل - الباب - ٢- من أبواب تكبيره الإحرام - الحديث ١٠.

٢-٢ الوسائل - الباب - ١٢- من أبواب الركوع و الباب ١٥ من أبواب السجود.

الشك الدخول في فعل آخر، و المراد به هنا عدم الدخول في ركن.

و أما في التكبير فعن الدرر و الذكرى الإجماع على بطلان صلاه من سها عن التكبير حتى قرأ و إن لم أجده فيهما، بل الموجود الإجماع على الركنيه و الابطال سهوا، نعم حكى عن إرشاد الجعفريه و النجيبه و الشافيه الإجماع على ذلك، و في المدارك أن هذا الحكم مجمع عليه بين الأصحاب على ما نقله جماعه، قلت: قد يظهر الخلاف في ذلك من السرائر حيث أنه جعل فيها من السهو الموجب لإعادته الصلاه السهو عن تكبيره الافتتاح ثم لا يذكرها حتى يركع، و جعل من السهو الموجب للتلافي السهو عن التكبيره ثم ذكرها و هو في القراءه قبل الركوع، فأوجب عليه أن يكبر ثم يقرأ، بل ربما يظهر من المنقول عن المراسم، لقوله: كمن سها عن تكبيره الإحرام حتى يركع، فإنه ظاهر في عدم القدح بالدخول في القراءه، بل قد يدعى ظهوره من كل من اشترط في إبطال السهو عن الركن الدخول في ركن آخر، لأن القراءه ليست ركنًا.

و كيف كان فالأقوى الأول بعد الإغضاء عن عدم تصور الثاني كما ستعرفه لما سمعته من الإجماعات المنقوله، مضافا إلى

قول أبي جعفر (عليه السلام) في الصحيح (١): «عن الرجل ينسى تكبيره الافتتاح قال: يعيد»

إذ الظاهر إرادته إعادته الصلاه، ك

قول أحدهما (عليه السلام) في روايه محمد (٢) في الذي يذكر أنه لم يكبر في أول صلاته فقال: «إذا استيقن أنه لم يكبر، فليعد و لكن كيف يستيقن»

و قول الصادق (عليه السلام) (٣): «عن رجل سها خلف الامام فلم يفتح الصلاه فقال: يعيد الصلاه و لا صلاه بغير افتتاح»

و قوله (عليه السلام) أيضا في خبر ابن أبي يعفور (٤) «في الرجل يصلى فلم يفتح بالتكبير هل تجزيه تكبيره الركوع؟ فقال: لا، بل يعيد صلاته

١-١ الوسائل - الباب - ٢- من أبواب تكبيره الإحرام - الحديث ١.

٢-٢ الوسائل - الباب - ٢- من أبواب تكبيره الإحرام - الحديث ٢.

٣-٣ الوسائل - الباب - ٢- من أبواب تكبيره الإحرام - الحديث ٧.

٤-٤ الوسائل - الباب - ٣- من أبواب تكبيره الإحرام - الحديث ١.

إذا حفظ أنه لم يكبر»

و لا ينافى ذلك

خبر ذريح المحاربي (١) عن أبي عبد الله عليه السلام «سألته عن الرجل ينسى أن يكبر حتى قرأ قال: يكبر»

و خبر زراره أيضا عن أبي جعفر (عليه السلام) (٢) قال: «قلت له: الرجل ينسى أول تكبيره من الافتتاح فقال: إن ذكرها قبل الركوع كبر ثم قرأ ثم ركع».

و خبر أبي بصير (٣) «سألته أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل قام في الصلاة فنسى أن يكبر فبدأ بالقراءة فقال: إن ذكرها و هو قائم قبل أن يركع فليكبر، و إن ركع فليمض في صلاته»

و ذيله لا- يخرج عن الحجية كما ذكرنا، إذ هي- بعد الغض عما في السند بالنسبة للبعض و اشتغالها على ما لا- يقول به الأصحاب، و رجحان الأخبار السابقة عليها بالإجماعات المنقولة و غيرها- محتمله لأن يراد بالأمر بالتكبير فيها إعادته الصلاة، و احتمال العكس- مع أنك قد عرفت رجحان الأول- لا يقبله بعضها، بل يؤيد الأول أيضا ما نقل من الإجماع على وجوب مقارنة النية تكبيره الإحرام الشامل لصورتى العمد و السهو، و من هنا نقل عن السيد حسن بن السيد جعفر جعل مقارنة النية للتكبير من الأركان، و كأن الذى دعاه إلى ذلك هو حكمهم ببطان الصلاة مع السهو عن التكبير و الدخول فى القراءة.

على أن هذا كله مبنى على أن المراد بالنية الاخطار و التصور الفكرى مع اشتغالها على نية الوجه و نحوها كما هو الظاهر منهم حتى

يتجه ثمره لهذا النزاع من استقبال التكبير خاصه أو الصلاة، و إلا- فبناء على ما اخترناه من أن النية هى الداعى فالظاهر سقوط ذلك لكونها لازمه لإعادته التكبير، و يكون استقبالا للصلاة، بل هو مبنى أيضا على كون النية جزءا من الصلاة و أن الدخول فى الصلاة يتحقق بها، و التكبير لتحريم القطع، و إلا فبناء على أنها شرط و أن الصلاة لا تنعقد إلا بالتكبير يسقط البحث من جهة أنه لم يحصل

١- ١ الوسائل- الباب- ٢- من أبواب تكبيره الإحرام- الحديث ٤.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٢- من أبواب تكبيره الإحرام- الحديث ٨.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٢- من أبواب تكبيره الإحرام- الحديث ١٠.

دخول في الصلاة حتى يقال: إنه سها عن ركن فيها، لأن الكلام بعد انعقاد الصلاة وكونها صحيحه، ولعله لذا لم يحرروا هذه المسألة و أطلقوا أن السهو عن الركن يتدارك ما لم يدخل في ركن آخر مع ذكرهم أن السهو عن التكبير لا يتدارك بالدخول في القراءة أو لأن التلافي في الحقيقة عين الإعادة، بل هو مبني أيضا على عدم اشتراط مقارنة النية في مثل هذا الحال، وإلا سقط البحث من أصله أيضا.

و الظاهر أنه لا فرق في وجوب الإعادة بين الشروع في القراءة وغيرها من الأذكار التي تقرأ أمام القراء و إن كان ظاهر عبارتهم يقضى بالتخصيص في القراءة، لكنه مبني على الغالب، وإلا فالمراد أنه متى سها عن التكبير وجب إعادته الصلاة.

هذا كله في المحل بالنسبة للتكبير، و أما بالنسبة للقيام فقد ذكر جمع منهم المصنف أن من أخل به حتى نوى بطلت صلاته، و صريح بعضهم جعله من الأركان، و لا يخفى ما فيه، لأنه مبني على جزئية النية، بل على جزئية القيام معها أيضا، و لعل مقصودهم بيان ما تبطل الصلاة بتركه و لو سهوا بالنسبة إلى أجزاء الصلاة أو ما يقرب من أجزائها فنقول حينئذ: من سها عن القيام حتى نوى فالظاهر بطلان صلاته، أما بناء على كون النية جزء من الصلاة فيمكن الاستدلال عليه حينئذ بعد الأصل في نحو العبادة التوقيفيه بالأخبار الداله على وجوبه في الصلاة، ك

قوله (عليه السلام) في خبر زراره(١): «من لم يقم صلبه فلا صلاة له»

و قول أمير المؤمنين (عليه السلام)(٢) «من لم يقم صلبه في الصلاة فلا صلاة له»

و قول أبي جعفر (عليه السلام)(٣) في قوله تعالى(٤):

«فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَ انْحَرْ»: النحر الاعتدال في القيام أن يقيم صلبه و نحره»

إلى غير ذلك، مضافا إلى ما نقل من الإجماع على وجوبه في الصلاة و أنه ركن، و أما بناء على كون

١-١ الوسائل - الباب - ٢- من أبواب القيام - الحديث ١.

٢-٢ الوسائل - الباب - ٢- من أبواب القيام - الحديث ٢.

٣-٣ الوسائل - الباب - ٢- من أبواب القيام - الحديث ٣.

٤-٤ سورة الكوثر - الآية - ٢.

النيه شرطاً خارجاً عن حقيقه الصلاه فكذلك أيضاً، لأنه يعتبر فيها حينئذ جميع ما يعتبر على تقدير الجزئيه كما يظهر من جماعه من الأصحاب، و كأن وجهه ما نقل من الإجماع على

وجوب مقارنه النيه تكبيره الإحرام، و لا ريب فى شرطيه القيام بالنسبه إليها، و هو متجه بناء على أن المراد بالمقارنه ما هو الظاهر منها من كون الزمان الواحد ظرفاً لهما، و كذلك إن أريد بها إيقاعها بين الالف و الراء، أو أريد بها بسط النيه على التكبير بالابتداء و الانتهاء، أما إن أريد بالمقارنه وقوع التكبيره فى آخر جزء من النيه فيمكن القول حينئذ أنه إن سها عن القيام حتى نوى ثم ذكر قبل أن يكمل بحيث أمكنه المقارنه صحت، و إلا فلا، بل قد يدعى أنه حينئذ لا دليل على البطلان بتعمد مثل ذلك فضلاً عن سهوه، و تصريح الجماعه بخلافه ما لم يكن إجماعاً لا حجه فيه، نعم يمكن أن يدعى ظهور ما دل على اعتبار القيام فى الصلاه من الأخبار المذكوره و من

قول أبى جعفر عليه السلام فى خبر أبى حمزه الصحيح (١): «يصلى قائماً»

و نحوه مع أغلبيه وقوع النيه عند الفعل فى ذلك، بل يمكن للمتبع تحصيل الإجماع على أنها على تقدير شرطيتها للصلاه لا بد من تأخرها عن جميع شرائط الصلاه سيما القيام، و من هنا وقع الخلاف فى كونها جزءاً أو شرطاً، لكن ذلك كله بناء على ما هو الظاهر فى معنى النيه لا على مختارنا فيها، فإنه لا يتأتى شىء من ذلك.

و أما بطلان الصلاه بالسهو عن النيه حتى كبر فالإجماع محصلاً و منقولاً عليه، مضافاً إلى

قولهم (عليهم السلام) (٢): «لا عمل إلا بنيه»

و لا- ريب فى عدم صدقه بعد فوات التكبير، إلى جميع ما ذكرنا أشار المصنف و إن تسامح بإطلاق لفظ الركن على ما ليس ركناً اصطلاحاً بقوله كمن أخل بالقيام حتى نوى أو بالنيه حتى كبر

١- ١ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب القيام - الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٥ - من أبواب مقدمه العبادات من كتاب الطهاره.

أو بالتكبير حتى قرأ ثم قال أو بالركوع حتى سجد أو بالسجدتين معا حتى ركع فيما بعد، وقيل يسقط الزائد من الركوع و السجود و يأتي بالفائت مع ما بعده و يبنى، و قيل يختص هذا الحكم أى الإسقاط مع الإتيان بالفائت بالأخيرتين، و لو كان فى الأولتين استأنف، و الأول أى البطلان أظهر من غير فرق بين الأولتين و الأخيرتين، أما فى الأول أى الإخلال بالركوع حتى سجد فهو المشهور، بل ربما نسب إلى عامه المتأخرين، كما أنه حكى عن المفيد و المرتضى و سلاو و ابنى إدريس و البراج و أبى الصلاح، بل هو ظاهر المحكى عن ابن أبى عقيل أيضا، لعدم الإتيان بالمأمور به على وجهه، إذ لم يعلم أن التدارك وجه له، و ل

قول الصادق (عليه السلام) فى الصحيح عن رفاعه(١) «سألته عن رجل نسى أن يركع حتى يسجد و يقوم قال:

يستقبل»

و موثقه إسحاق بن عمار(٢) «سألت أبا إبراهيم عليه السلام عن الرجل ينسى أن يركع قال: يستقبل حتى يضع كل شىء من ذلك موضعه»

و قول الصادق (عليه السلام) فى خبر أبى بصير(٣): «إذا أيقن الرجل أنه ترك ركعه من الصلاة و قد سجد سجدتين و ترك الركوع استأنف الصلاة»

و خبره الآخر(٤) «سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن رجل ينسى أن يركع قال: عليه الإعادة»

و صحيح زراره(٥) عن أبى جعفر (عليه السلام) «لا تعاد الصلاة إلا من خمس: الطهور و الوقت و القبلة و الركوع و السجود».

بل يمكن الاستدلال عليه أيضا فى الجملة ب

قول أبى جعفر (عليه السلام) فى خبر زراره و بكير(٦): «إذا استيقن أنه زاد فى صلاته المكتوبه ركعه لم يعتد بها و استقبل صلاته»

و ما فى البعض من الضعف على تقدير وجوده منجبر بالشهره المحصله و المنقوله،

١- ١ الوسائل - الباب - ١٠ - من أبواب الركوع الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١٠ - من أبواب الركوع الحديث ٢.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ١٠ - من أبواب الركوع الحديث ٣.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ١٠ - من أبواب الركوع الحديث ٤.

٥- ٥ الوسائل - الباب - ١٠ - من أبواب الركوع الحديث ٥.

٦- ٦ الوسائل - الباب - ١٩ - من أبواب الخلل الواقع فى الصلاة - الحديث ١.

بل فى المنقول عن الغنيه الإجماع عليه، بل قد يستدل بما عن النجيبه أيضا «ان من سها عن ركن من الأركان الخمسه أعاد إجماعا» و

بما فى السرائر فى المسأله من الإجماع على أن الركوع ركن متى أخل به ساهيا أو عامدا حتى فات وقته و أخذ فى حاله أخرى بطلت صلاته، و دعوى أن بعض هذه الروايات ليست بصريحه فى الذكر فى الأثناء بل لا تأبى الحمل على نسيان الركوع أبدا يدفعها مع أن البعض الآخر كاف فى ذلك أنه مطلق لا استفصال فيه، و هو حجه كما بين فى محله، و كذلك دعوى أنها ليست داله على الإخلال بمجرد الدخول فى السجود، على أنه على تقدير سجوده سجده واحده لا يحصل بالتدارك إلا زياده سجده واحده سهوا، و هى غير قاده، و لم يرق إجماع على عدم جواز التلافى بمجرد الدخول فى ركن آخر، إذ مع أنه لا قائل بالفصل فى المقام يكفى فى ذلك إطلاق جملة من المعبره المتقدمه، مع إطلاق إجماع الغنيه أيضا، بل قد يقال: و إجماع النجيبه و السرائر المتقدمين، بل هو مقتضى القاعده أيضا، و عدم البطلان بزياده السجده مع عدم ترك الركوع لا يلزم منه صحه ما نحن فيه، و القياس لا نقول به، فحينئذ لا يشمل

قول أبى عبد الله (عليه السلام) (١) «فى رجل استيقن أنه زاد سجده لا يعيد الصلاه من سجده»

لأن الظاهر أن المراد منه زياده سجده خاصه لا- ما إذا كانت الزياده مع نسيان الركوع، بل هو من التخريج الذى لا نقول به، فتأمل.

لا- يقال إن خبر أبى بصير الأول ظاهر فى تقييد ذلك بالسجدتين فيقيد به تلك المطلقات، لأنه- مع كونه غير قابل للتقييد، لانجبار تلك المطلقات بفتوى الأصحاب من غير خلاف يعرف بينهم فى المقام، إذ لم نقف على من فصل بين السجده الواحده و السجدتين سوى ما فى مفتاح الكرامه من أنه فى بعض العبارات حتى سجد سجدتين مع أنى لم أقف عليها، بل هى غير صريحه فى ذلك- غير ظاهر فى التقييد بناء على حمل

الواو فى قوله (عليه السلام): «و سجد سجدتين» على معنى أو، بل لا تعارض حيثئذ بينه و بين تلك المطلقات، لكونه من قبيل التنصيص على أحد الأفراد، مع أن الظاهر من مفهومه هنا رفع اليقين لا اليقين مع السجده الواحده، و إن أريد بالركعه الركوع كان الواو فى قوله (عليه السلام): «و ترك الركوع» بمعنى «أو» و كان شاهدا لنا، و لذلك لم يجعله المناقش فى المقام منه، فتأمل جيدا.

و كذا لا يقال إن

قول الصادق (عليه السلام) فى خبر عبد الله بن سنان (١): «إن نسيت شيئا من الصلاه ركوعا أو سجودا أو تكبيرا ثم ذكرت فاصنع الذى فاتك سهوا»

أيضا مطلق شامل لما بعد السجده الواحده و قبلها، و بين المطلقين تعارض العموم من وجه، لأننا نقول: قد عرفت أن ما ذكرناه أرجح من وجوه متعدده لا تخفى فما ظهر من صاحب المدارك و تبعه صاحب الحدائق من المناقشه فى البطلان مع الذكر قبل إتمام السجدين ليس فى محله، و قوله فى الحدائق: إنه لا- يوافق ما ذكره فى غير المقام من غير خلاف بينهم ان من سها عن واجب يمكن تداركه ثم تداركه صحت صلاته يدفعه أن الكلام فى إمكان تداركه فى المقام، نعم ظاهر كلام الأصحاب حيث يتحقق السجود و لو على ما لا- يصح السجود عليه فى الأقوى دون الهوى و نحوه، أما الواصل إلى حد السجود من غير تحقق سجود منه كما إذا كان محل سجوده فيه هبوط ففى إلحاقه به و جهان، أقواهما الإلحاق، تحكيما للقاعده فى البطلان، و يحتمل عدمه، لعدم صدق مسمى السجود، هذا.

و عن ابنى الجنيد و بابويه الخلاف فى أصل المسأله، قال الأول على ما فى المختلف:

«لو صحت الأولى و سها فى الثانيه سهوا لم يمكن استدراكه كأن أيقن و هو ساجد أنه لم يكن ركع فأراد البناء على الركعه الأولى التى صحت له رجوت أن يجزيه ذلك،



و لو أعدد إذا كان في الأولتين و كان الوقت باقيا كان أحب إلى و في الثنائيتين أى الآخرين ذلك يجزيه» انتهى، و هو ظاهر في إرادته بطلان ما وقع منه، و ليس يريد إعادته ركوع ثم سجود، بل الظاهر أنه يوجب ركعه مستقلة من قراءه و نحوها، و لا يقدر ما وقع بين الأولى و الثانية و هكذا، و قال على بن بابويه على ما في المختلف أيضا: «و إن نسيت الركوع بعد ما سجدت من الركعة الأولى فأعد صلاتك، لأنه إذا لم يثبت لك الأولى لم يثبت لك صلاتك، و إن كان الركوع من الركعة الثانية أو الثالثة فاحذف السجدين و اجعل الثالثة ثانيه، و الرابعه ثالثه» انتهى. و مراده إلقاء ما وقع ما بين الأولى و غيرها و جعل الثالثة المقدره على معنى كونها ثالثة لو كانت الثانية صحيحه ثانيه، بل يظهر من المنقول عن الشيخ في النهايه عدم اشتراط سلامه الأولى في وجه أيضا، قال: «فإن تركه ناسيا ثم ذكر في حال السجود وجب عليه الإعادة، فإن لم يذكر حتى صلى ركعه أخرى و دخل في الثالثة ثم ذكر أسقط الركعة الأولى و بنى كأنه صلى ركعتين، و كذلك إن كان قد ترك الركوع في الثانية و ذكر في الثالثة أسقط الثانية و جعل الثالثة ثانيه و تتم الصلاة» بل يظهر من المبسوط وجود قائل بالتلفيق مطلقا، لقوله في فصل السهو: «و في أصحابنا من قال: يسقط السجود و يعيد الركوع ثم يعيد السجود، و الأول أحوط، لأن هذا الحكم يختص بالأخيرتين» و نحوه عن الجمل و الاقتصاد، و قال في باب الركوع: «إن أخل به عمدا أو ناسيا في الأولتين مطلقا أو في ثالثة المغرب بطلت صلاته، و إن كان في الأخيرتين من الرباعيه فإن تركه عمدا بطلت صلاته، و إن تركه ناسيا و سجد السجدين أو واحده منهما أسقط السجده و قام و ركع و تتم صلاته» انتهى. و هو صريح في التفصيل الذي ذكره المصنف، و لا يخفى أن كلام هؤلاء المخالفين جميعهم ظاهر في أن زياده السجدين سهوا غير مبطله، مما يأتى مما تسمعه من المدارك و الرياض و غيرهما من نفى الخلاف في بطلان الصلاة بزياده السجدين

سهوا في غير محله، إلا- أن يكون مرادهم في غير ما نحن فيه، فتأمل، كما أنه لا- يخفى عليك احتياج تحرير هذه الأقوال إلى زياده تنقيح، لكن لما كان المختار عدما جميعها كان الاعراض عن ذلك أولى.

و كيف كان فمما يمكن الاستدلال به لذلك

قول أبي جعفر (عليه السلام) في خبر محمد بن مسلم (١) «في رجل شك بعد ما سجد أنه لم يركع قال: فان استيقن فليلق السجدين اللتين لا ركعه لهما، فيبنى على صلاته على التمام، وإن كان لم يستيقن إلا بعد ما فرغ و انصرف فليقم فليصل ركعه و سجدين و لا شيء عليه»

و في الوسائل رواه الصدوق بإسناده عن العلاء، قلت: فيكون الرواية حينئذ صحيحة، لأن طريق الفقيه إلى العلاء صحيح لا على رواية الشيخ، و منه يظهر وجه وصف بعضهم لها بالصحة كما يظهر ما في طعن آخر فيها، و

قول الصادق (عليه السلام) في صحيح العيص بن القاسم (٢) «في رجل نسي ركعه من صلاته حتى فرغ منها ثم ذكر أنه لم يركع يقوم و يركع و يسجد سجدة السهو»

و فيه مع عدم كون الثاني مما نحن فيه إلا على وجه تسمعه فيما يأتي أنه لا يصلح حجه لتفصيل الشيخ، و لا لتفصيل ابن الجنيد و ابن بابويه، بل و لا لتفصيل النهاية في أحد الوجهين، لعدم الفرق فيه بين الأولى و غيرها، و لا بين الأولتين و الأخيرتين، و لا بين ما إذا ذكر في حال السجود في الأولى كما اشترطه في النهاية و غيره، و مجرد كون ذلك جمعا بين الأخبار لا يقضى به مع عدم الشاهد عليه، بل الجمع فرع التكافؤ، و ليس، لرجحان الأخبار الأوله من وجوه عديده من الانجبار بالشهره و الإجماع المنقول و غيرهما.

و احتمال أن الشاهد على التفصيل بين الأولى و غيرها

الرضوى (٣) «و إن

١- ١ الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب الركوع - الحديث ٢.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب الركوع - الحديث ٣.

٣- ٣ فقه الرضا عليه السلام ص ٩.

نسيت الركوع بعد ما سجدت من الركعة الأولى فأعد صلاتك، لأنه إذا لم تصح لك الأولى لم تصح لك صلاتك، وإن كان الركوع من الركعة الثانية أو الثالثة فاحذف السجدين و

اجعلها أعنى الثانية الأولى، و الثالثة ثانية، و الرابعه ثالثه»

المؤيد ب ما عن العلل و العيون (١) كما فى الرياض يدفعه بعد تسليم حجيه الرضوى أنه لا يقاوم أيضا تلك الأخبار المنجبره بالقاعده و غيرها مما عرفت، فإنه لا يكفى فى شاهد الجمع مجرد كونه حجه كما بين فى محله، هذا.

و فى الرياض تضعيف الصحيح الأول باشماله على ما لا يقول به الخصم بل و لا أحد من وجوب صلاه ركعه مع سجدين بعد الانصراف من الصلاه إذا استيقن ترك الركوع، قال: و منه يظهر شدوذ الثانى و عدم ارتباطه بما نحن فيه، قلت: هذا من جملة فروع المسأله، فإن القائلين بالتلفيق يلتزمون ذلك، لصيروره الثالثه مثلاً ثانيه، و الرابعه ثالثه، فتكون الفريضه ناقصه ركعه، فإذا ذكرها بعد التمام جاء بها على القاعده، و لذا جعله فى المبسوط من فروع المسأله، و قوله: و منه يظهر شدوذ الثانى فيه أن له ارتباطاً على تقدير أن يراد بالركعه فيه الركوع بقريته قوله: لم يركع، فحيثئذ يكون من المسأله، و يحمل قوله (عليه السلام) فى الجواب: و يركع مع السجود معه، لأنه من قبيل من نقص ركعه، و الأمر سهل، نعم دلالة الجزء الأول على التلفيق مطلقاً متجهه، لكن لم يعرف قائله و إن نسب إلى الشيخ، مع أنك قد عرفت أنه غير قابل للمعارضه لما سمعت من الأدله.

و كذا ذكر فى الرياض و غيره أنه لا شاهد للشيخ على ما ذكره من التفصيل بين الأولتين

و الأخيرتين، و فيه أنه لعله الروايات التى ذكروها فى باب الشك،

منها

قول الصادق (عليه السلام)(١): «إذا سلمت الركعتان الأولتان سلمت الصلاة»

و منها

قوله (عليه السلام) أيضا(٢): «ليس في الركعتين الأولتين من كل صلاة سهو»

و منها

قول أبي الحسن الرضا (عليه السلام)(٣): «الإعادة في الركعتين الأولتين و السهو في الركعتين الأخيرتين»

إلى غير ذلك من الأخبار، بل في السرائر الإجماع على بطلان الصلاة إذا لم تسلم الأولتان، قال: ذلك في المسألة، نعم المتجه في الرد عليه حينئذ أن المراد بالسلامة و السهو في هذه الأخبار الشك في أعدادها لا كل سهو فيها كما لا يخفى على من لاحظها مع غيرها، على أنك قد عرفت انجبار الأخبار السابقة بما يوجب تأويل المقابل أو الطرح لا الجمع، لأنه فرع التكافؤ، فتأمل.

و أما البطلان في ناسي السجدين حتى ركع فهو المشهور شهره كادت تكون إجماعاً، بل عن

النجيبه أنه لا خلاف فيه، و في المنقول عن الغنيه الإجماع عليه أيضاً، و قد عرفت أن كلام من تقدم في الركوع، نعم يظهر من المبسوط أن القائلين بالتلفيق لم يفرقوا بين السجدين و الركوع، و كذلك بالنسبه إلى مذهبه من التفصيل بين الأولتين و الأخيرتين، بل تقدم في فصل السجود نسبة الخلاف إلى جماعه، فلا حظ، لكن قد عرفت أن الصحيح مخصوص في الركوع، فلا معنى للتعديه، و دعوى أن السجود كالركوع غير ثابتة، و على تقديرها كان جميع ما تقدم حجه عليه، و الأولى الاستدلال له بخبر عبد الله بن سنان المقدم.

و كيف كان فلا ريب أن الأقوى البطلان، لما عرفت من الإجماع و نفي الخلاف و القاعده المتقدمه مع إطلاق جمله من الروايات السابقه، كقوله في

صحيح زراره المتقدم:

«لا تعاد الصلاة إلا من خمسه: الطهور و الوقت و القبلة و الركوع و السجود»

بل يدل

- ٢-٢ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب الخلل الواقع في الصلاة الحديث ٤.
- ٣-٣ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب الخلل الواقع في الصلاة الحديث ١٠.

عليه أيضا ما دل على أن زياده الركوع مبطله على كل حال، ك

قول الصادق (عليه السلام) في خبر منصور بن حازم (١): «لا يعيد صلاه من سجده و يعيدها من ركعه»

و مثله غيره، فان الظاهر من مقابله السجده أن يراد بالركعه الركوع كما فهمه بعضهم، مع إمكان الاستدلال عليه ب ما دل (٢) على إعادته ناسي السجده الواحده ما لم يركع، فلاحظ و تأمل، بل و مفهوم

خبر محمد بن مسلم (٣) عن أحدهما (عليهما السلام) «ان الله عز و جل فرض الركوع و السجود، و القراءه سنه، فمن ترك القراءه متعمدا أعاد الصلاه، و من نسي القراءه فقد تمت صلاته»

و موثق منصور بن حازم (٤) «قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): إنى صليت المكتوبه فنسيت أن أقرأ فى صلاتى كلها فقال: أليس قد أتممت الركوع و السجود؟ فقلت: بلى، قال: فقد تمت صلاتك إذا كنت ناسيا»

على أنه أيضا سيأتى فى المسأله نفى الخلاف من الرياض و المدارك عن البطلان بزياده الركوع، و إن كان فيه ما فيه، إلا أن يريدوا فى غير هذه المسأله لنقلهم الخلاف فيها عن قريب، و بجميع ما ذكرنا يخص

خبر عبد الله بن سنان المتقدم (٥) قال: «إن نسيت شيئا من الصلاه ركوعا أو سجودا أو تكبيرا ثم ذكرت فاصنع الذى فاتك»

و كذا تبطل لو زاد فى الصلاه ركعه أو ركوعا أو سجدتين أو تكبيرا، و حينئذ أعاد سهوا و عمدا بخلاف غيرها، فإنها لا تبطل زيادته، أما النيه فلأنها القصد إلى الفعل، و هو إن لم

يكن استحضاره مؤكدا لم يكن مفسدا، بل قد عرفت سابقا أن الذى تقتضيه الضابطه فى وجه بل قول استحضار هذا القصد فى

١- ١ الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب الركوع - الحديث ٢.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب السجود - الحديث ١.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٢٧ - من أبواب القراءه فى الصلاه - الحديث ٢.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٢٩ - من أبواب القراءه فى الصلاه - الحديث ٢.

٥- ٥ الوسائل - الباب - ١٢ - من أبواب الركوع - الحديث ٣.

تمام الفعل، لكن لمكان العسر و الحرج اكتفى بالاستداه الحكميه، و احتمال تصور زيادتها إذا جدد النيه الأولى فى الأثناء أى قصد جميع الفعل فى الأثناء يدفعه أولاً أن الجميعه لا دخل لها فى النيه، و ثانياً أنه إن وقع منه ذلك عمداً أى مع تنبه لكونه فى الصلاه فالإبطال حينئذ إن قلنا به لترك الاستداه لا لزياده النيه، و إلا فبدونه لا دليل على البطلان و إن وقع ذلك منه سهواً بأن كان قد غفل عن كونه فى الصلاه، بل الذى يظهر من تتبع الأدله كالحكم بصحه المتكلم سهواً و غيره الصحه، فإنه يدخل فيه المتكلم بزعم أنه ليس فى الصلاه و هو منه، و على تقدير كون مثل ذلك تركاً للاستداه يتجه التزام أن تركها سهواً غير قاذح كما فى سائر أجزاء الصلاه، فتأمل جيداً، فإنه قد يظهر من كشف اللثام البطلان بزياده النيه سهواً، لكنه كما ترى.

و أما القيام فالظاهر الإجماع، على أن زيادته فى الجمله سهواً غير مبطله كتقيصته هذا إن قلنا بركنيته على الإطلاق، و إلا فبناء على ما نقوله من تخصيص الركنيه منه بالمتصل بالركوع لكون السابق على التكبير و المقارن له شرطاً خارجاً عن الصلاه التى أولها تكبيره الافتتاح فلا- يتصور حينئذ زيادته بدون الركوع، و كذا لو قلنا بجزئيه القيام حال التكبير فإنه لا يتصور بدونه بعد تشخص ركنيته به على معنى أن الركن القيام التكبيرى كما اعترف به فى كشف اللثام، و زاد فيه القيام، و التزم أنه لا- يتصور زيادته إلا بزيادتها أيضاً، و لكن قد عرفت أن زيادتها غير مبطله، هذا، و ما ذكره المصنف من بطلان الصلاه بزياده الركعه كما فى القواعد و الإرشاد هو المنقول عن الجمل و المقنع و كافى ثقه الإسلام و العقود و المراسم و الغنيه، و من هنا قال فى الذكرى:

إن الأكثرين أطلقوا البطلان.

لكن مقتضى هذا الإطلاق عدم الفرق بين الجلوس بمقدار التشهد و عدمه، و بين التشهد و عدمه، و الرباعيه و غيرها، و فى الرياض أنه الأشهر، و فى المدارك أنه بهذا

التعميم قطع الشيخ في جملة من كتبه و السيد و ابن بابويه، و عن مصابيح الظلام أن المشهور المعروف بالطلان من غير فرق بين الرباعية و غيرها، و بين زياده ركعه أو أزيد و بين أن يكون قد جلس بقدر التشهد أولاً، و عن الدروس أن المشهور بالطلان مطلقاً و عن الغنية الإجماع على الإعادة فيما لو زاد ركعه، و في الخلاف الإجماع على أنه إذا صلى المغرب أربعاً أعاد، و فيه أيضاً في آخر كلامه بعد أن صرح بالطلان و نسب اعتبار الجلوس إلى بعض أصحابنا ما نصه عندنا أنه لا بد من التشهد، و لا يكفي الجلوس بمقداره و إنما يعتبر ذلك أبو حنيفة، و في السرائر «أن من صلى الظهر مثلاً أربع ركعات و جلس في دبر الرابعة فتشهد الشهادتين و صلى على النبي و الأئمة (عليهم الصلاة و السلام) ثم قام ساهياً عن التسليم فصلى ركعه خامسه فعلى مذهب من أوجب التسليم فالصلاة باطله، و على مذهب من لم يوجب فالأولى أن يقال: الصلاة صحيحة لأنه ما زاد في صلاته ركعه، لأنه بقيامه خرج من صلاته، و إلى هذا القول يذهب شيخنا أبو جعفر في استبصاره، و نعم ما قال» انتهى. و أنت خير أن ذلك ليس خلافاً منه لاشتراطه التشهد لا الجلوس بمقدار التشهد، على أنه بناه على النديه، و من هنا قواه بعض المتأخرين لكن مع اشتراطه التشهد لا الجلوس بقدره، و جعل أخبار الباب مشيره إلى نديه التسليم فتكون المسألة حينئذ ذات أقوال ثلاثة، لكن لم أجد قائلاً صريحاً من القدماء بناء على وجوب التسليم و أنه جزء من الصلاة باشتراط الصحة بالتشهد لا بالجلوس بقدره، إذ من ذكر التشهد لا الجلوس بقدره يبينه على نديه التسليم مع إمكانه لمكان الأخبار.

نعم المخالف صريحاً العلامة في التحرير و المختلف و موضع من القواعد و ظاهراً في المنتهى و الشهيد في الألفية، بل هو المنقول عن ابن الجنيد و الشيخ في التهذيب و المصنف في المعبر، بل نسب إلى جملة من المتأخرين، ففصلوا بين أن يكون قد جلس بمقدار التشهد فتصح، أو لا فتفسد، لكن صريح الأكثر منهم تخصيص ذلك في



الرباعيه، نعم ظاهر بعض أدله العلامه فى المختلف التعميم فى الجميع، كمن بنى المسأله على ندييه التسليم، و كيف كان فكلامهم فى المسأله لا يخلو من اضطراب لاختلاف كيفيه المدرك فيها.

و تفصيل الحال أن يقال: أما بناء على وجوب التسليم فالمتجه الفساد كما اعترف به ابن إدريس و غيره، للأصل، و لأنه من الإخلال بالهيئه بزياده مالا تغتفر زيادته فى الصلاه مع

قوله (صلى الله عليه و آله) (١): «صلوا كما رأيتمونى أصلى»

و شغل الذمه اليقيني يحتاج الفراغ كذلك، مضافا إلى إجماع الغنيه و ما تسمعه من الأخبار، و دعوى أن مقتضى القاعده الثانيه الصحه، لأنه لم يقع منه إلا السهو عما ليس بركن فى الصلاه فلا تفسد به الصلاه يدفعها أولا أن مقتضى ذلك عدم الفرق بين أن يكون جلس مقدار التشهد أولا، مع أن الإجماع إذا لم يجلس كما فى المنتهى و الذكرى و عن المعتبر و التذكره على الفساد، بل فى التحرير أنها باطله قولاً واحداً، بل قد عرفت أن النزاع خاص بالرباعيه، و إلا فقد سمعت أن الشيخ نقل الإجماع على بطلان صلاه من صلى المغرب أربعاً،

و احتمال أن ذلك كله خرج بالإجماع و نحوه و إلا- كان مقتضى القاعده الصحه لا ينبغى أن يصدر ممن له نظر و تأمل فى أطراف هذه المسأله، بل الاعتماد على مثل ذلك نوع من التعويل على الهباء و الانكال على المنى، و ثانياً أن البطلان لم ينشأ من جهه النسيان بل لأنه لم يخرج عن الصلاه حينئذ سيما بعد نيه المصلى إتيان الركعه داخله فى الصلاه مع فعل ما يبطلها عمداً و سهواً كالركوع و غيره.

لا يقال: إذن لا يتحقق صورته نسيان التسليم أبداً بحيث تصح معه الصلاه، لأننا نقول: قد يتحقق فى صورته تخيل المصلى الخروج عن الصلاه و فعل المنافى حينئذ بهذا الزعم، و يكون خروجه حينئذ بمجرد الاعراض عن الصلاه و تخيل التمام، و احتمال أن

الخروج فى المسأله متحقق بفعل المنافى أيضا الذى هو القيام يدفعه منع إخراج القيام له مع نيه أن هذا الفعل منه للصلاه، لتخيله أنها ثلاثه مثلا، و من هنا ترى أن العرف لا يرتاب فى كون القائم بزعم عدم الإتمام زائدا فى الصلاه باقيا على التلبس بها غير خارج عنها فاعلا للمنافى فى أثنائها، بخلاف ناسى السلام سهوا مع البناء على الخروج عن الصلاه و الاعراض عنها، و إن كان التحقيق عدم الفرق بينهما، على أنه قد عرفت اقتضاء القاعده البطلان فى الإخلال بكل واجب عمدا و سهوا، و ما دل على اغتفار السهو إن لم نقطع بعدم شموله لمثل المقام و إلا فالشك لا ينبغى أن ينكر، فتبقى القاعده سالمه، و أيضا لو كان يخرج المصلى بالقيام لم يتجه الحكم منهم بالتدارك إن ذكره قبل الركوع، لعدم إمكان تداركه للخروج عن الصلاه، مع أنه عن بعضهم نفى الخلاف فى وجوب التدارك و صحه الصلاه، و عن الآخر لا إشكال فيه، نعم ربما وقع إشكال فى سجود السهو، كل ذا مع أنه لا مانع من التزام أن لا صورته يتحقق فيها السهو عن التسليم مع صحه الصلاه كما يظهر من المصنف فيما يأتى، فإنه ظاهر فى أن ناسى التسليم إن ذكر ذلك بعد فعل ما يبطل الصلاه عمدا و سهوا بطلت صلاته، و إن ذكره بعد فعل ما يبطلها عمدا لا سهوا فالأشبهه الصحه و يأتى بالتسليم حينئذ، فساوى بينه و بين نقصان الركعه كما ستعرف، بل لعله التحقيق.

هذا كله مضافا إلى الأخبار المعتبره المنجبره بالشهره المحصله و المنقوله و إجماع الغنيه و غيره، منها قول أبى جعفر (عليه السلام) فى حسنه زراره بإبراهيم بن هاشم (١) و هى تجرى مجرى الصحيح، بل أقوى

من بعض الصحاح «إذا استيقن أنه زاد فى صلاته المكتوبه ركعه لم يعتد بها و استقبل صلاته استقبالا إذا كان قد استيقن يقينا»

و قول الصادق (عليه السلام) فى صحيح أبى بصير (٢): «من زاد فى صلاته فعليه

- 
- ١- ١ الوسائل- الباب- ١٩- من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه- الحديث ١.
  - ٢- ٢ الوسائل- الباب- ١٩- من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه- الحديث ٢.

و مضمرة الشحام (١) «سألته عن الرجل صلى العصر ست ركعات أو خمس ركعات قال: إن استيقن أنه صلى خمسا أو ستا فليعد»

بل قد يستدل عليه بالحكم بالإعادة في الوقت لو نسي المقصر و أتم صلاته، فإنه من المسألة عند التأمل، و بالأخبار (٢) المتضمنه لإعادة الصلاة من ركعه لا- من سجده و غيرها، و قد عرفت فساد القول بأن مثل ذلك ليس زياده في الصلاة بناء على وجوب التسليم، بل لم يدع هذا أحد قبل المصنف فيما نقل عنه العلامة في المختلف، مع أنه لو كان بالجلوس بمقدار التشهد يفرغ من الصلاة و إن لم يتشهد لما وجب عليه التدارك قبل الركوع، إلا أن يكون على وجه القضاء، و كذا لو كان الجلوس للتروى.

و بالجمله كيف يكون الجلوس الذى هو واجب عليه مخرجا له عن الفرض مع أن لو سها عن التشهد مع الجلوس بقدره ثم ذلك قبل أن يقوم لا إشكال فى وجوب التشهد عليه على وجه التدارك، و لو كان هذا الجلوس مخرجا لكان لا معنى لوجوب التدارك و يلزمه إما القول بأنه لا مصداق لهذه الروايات أو القول بأنه إن كان قد جلس بمقدار التشهد ليست زياده، و إن كان لم يجلس كان زياده فى الصلاة، و كل منهما فيه ما لا يخفى و من هنا استند المخالف إلى ما تسمعه من دعوى القول بنديبه

التسليم المعلوم ضعفها فيما تقدم، أو إلى الأخبار التى منها

صحيح زراره (٣) عن أبي جعفر (عليه السلام) «عن رجل صلى خمسا فقال: إن كان قد جلس فى الرابعه قدر التشهد فقد تمت صلاته»

و خبر محمد بن مسلم (٤) «سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن رجل استيقن بعد ما صلى الظهر أنه صلى خمسا قال: و كيف استيقن؟ قلت: علم، قال: إن كان علم أنه جلس

١- ١ الوسائل - الباب - ١٩ - من أبواب الخلل الواقع فى الصلاة - الحديث ٣.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب الركوع.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ١٩ - من أبواب الخلل الواقع فى الصلاة الحديث ٤.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ١٩ - من أبواب الخلل الواقع فى الصلاة الحديث ٥.

فى الرابعه فصلاه الظهر تامه، و ليقم فليضيف إلى الركعه الخامسه ركعه و سجدتين فيكونان ركعتين نافله و لا شىء عليه»

و خبر جميل بن دراج (١) عن الصادق (عليه السلام) «فى رجل صلى خمسا قال: إن كان جلس فى الرابعه بقدر التشهد فعبادته جائزه»

و هى - مع الطعن فى سند البعض، و إعراض المشهور عنها، و موافقتها للعامه، و اشتمالها على مخالفه القواعد فى المسأله و غيرها من انعقاد الركعتين نافله بغير نيه و لا- تكبيره إحرام- غير ظاهره الدلاله على ما ذكره، لاحتمال حملها على ما هو المتعارف المعلوم من أنه إذا جلس عقيب الرابعه يكون مشغولا فى التشهد، إذ من المستبعد جدا بقاؤه

جالسا، بل قد وجد مثل هذا الإطلاق و إرادته التشهد منه كما فى بعض أخبار سبق الإمام المأموم (٢) فإنه أمر باللبث قدر التشهد ثم لحق الإمام، و المراد به التشهد، و المراد حينئذ بالجلوس بمقدار التشهد ما يشمل التسليم، لإطلاق التشهد على الشامل له، و لا- ينافية قول السائل: «صلى خمسا» مثلا، لأن المراد أنه تنبه و إذ قد وقع منه خمس ركعات فبين الإمام (ع) طريقا لمعرفة حاله السابق من الجلوس و عدمه بأنه إن كان جالسا علم حينئذ أو ظن أنه قد تشهد و سلم و قام، لاستبعاد غيره، و إلا أعاد، و ربما يؤيده

قوله (عليه السلام) فى خبر محمد بن مسلم (٣): «فيكونان نافله»

إلى آخره، بل و

قوله (عليه السلام) فيه: «و لا شىء عليه»

إذ لو كان ناسيا لأمره بقضائه، بل جميع هذه الأخبار محتمله بعد حمل الجلوس قدر التشهد فيها على التشهد لأن تكون سندا للقائلين بنديه التسليم، بل استظهره منها بعضهم، فتخرج حينئذ الاستدلال، نعم يرجع للبحث عن أصل وجوب التسليم و قد أثبتناه، بل قد يقال: إن المقصود من

١- ١ الوسائل - الباب - ١٩ - من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه - الحديث ٦.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٤٧ - من أبواب صلاه الجماعه.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ١٩ - من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه - الحديث ٥.

قوله: «إن جلس» إلى آخره، في هذه الأخبار إرادته استنباط حال المصلى هل فرغ من الصلاة ثم شرع في غيرها و لو بإتمامها ساهيا فلا

تكون زياده فى الصلاة، أو أنها زياده فيها فأراد معرفه حاله بهذا الطريق.

و من هنا يمكن أن يقال بشىء، و هو لو رأى المصلى نفسه أنه فى خامسه أو سادسه و لكن وقع له الشك فى أنه هل كان قد فرغ من الصلاة و أن هذه ابتداء صلاة جديده أو أن هذه زياده فى الفريضة وقعت منه سهوا فإنه قد يقال بالصحة حينئذ حملا لما وقع من المسلم عليها، بل قد يكون هذا الشك منه شكاً فى الشىء بعد دخوله فى شىء آخر، فلا يلتفت، بل يحتمل القول به لو رأى نفسه قائما قبل تحقق الركوع منه فيبنى على الصحة لما ذكرنا أيضا، و لا منافاه فيه لكلام الأصحاب، إذ المراد منه أنه بعد أن علم أنه لم يقع منه تشهد و لا تسليم لا ما ذكرنا، بل يمكن القول فيها بالصحة أيضا فيما لم يتنبه المكلف إلا و هو فى خامسه مع علمه بعدم وقوع التشهد و التسليم منه، لكنه يحتمل أنه نسيهما فابتدأ فى صلاة جديده و قلنا بصحة الصلاة فى مثله، و يحتمل أن ذلك وقع منه زياده فى الصلاة، فإن أصاله الصحة تقضى بكون الواقع منه على الوجه الأول، لأنه هو الصحيح، و إن كان الجزم بذلك لا يخلو من إشكال، فتأمل.

و لعل خبر محمد بن مسلم (١) الآتى منزل على بعض ما ذكرناه، و ما فيه من التشهد و التسليم فى الأثناء لعله مبنى على جواز قضاء المنسى و لو فى أثناء النافله، لكونه غير مناف لها، فتأمل جيدا، فإنه لا يتم تنزيهه على ذلك.

كيف كان فقد ظهر لك أن هذه الأخبار لا تصلح لأن تكون مقيدة لإطلاق تلك الأخبار الصحيحه الموافقه للقواعد الشرعيه المنجبره بالشهره المحصله و المنقوله و إجماع الغنيه و غيره.

هذا كله بناء على وجوب التسليم، و أما بناء على ندبته فقد عرفت أن بعضهم استوجه الصحة، و فيه أنه ينبغي اشتراطها بالتشهد مع نسيان التسليم لا بالجلوس بمقداره و إن لم يتشهد، لأنه حينئذ لم يفرغ أيضا من الصلاة، لعدم الاكتفاء بالجلوس، و الاكتفاء بذلك فيه يقضى بالاكتفاء بالجلوس أيضا بقدر التسليم و إن لم يسلم بناء على وجوبه، فلا ينبغي تخصيص الصحة حينئذ بالندبيه، مع احتمال أن يقال و إن كان بعيدا إنا و إن قلنا بندبيه التسليم و حصول التشهد منه لكن نقول ببطان الصلاة أيضا، لاشتراط الخروج حينئذ بنيه الخروج مثلا و الاعراض عن الصلاة و نحو ذلك، لا بتمام الأجزاء الواجبه، و إلا لم يكن معنى لندبيه التسليم و جزئيته، بل لا بد حينئذ من القول بكونه خارجا عن الصلاة مستحبا، و هو بعيد، فحينئذ يصدق عليه أنه زاد فى صلاته ركعه و إن قلنا بالاستحباب و به يتم الفساد، و من هنا تعرف أن بناء المسأله على الاستحباب أو الوجوب غير متجه إلا إذا قلنا بخروجه على تقدير الاستحباب عن الصلاة قهرا، و يكون التسليم مستحبا خارجيا و إن كان هذا غير لازم لدعوى الاستحباب.

و حيث بان لك فساد القول بالصحة استغنيا عن ذكر كثير من المسائل المترتبة عليه على التفصيل، و لا بأس بذكرها على الاجمال، منها ما عرفت بالإشارة إليه من التعديه لغير الرباعيه، و قد عرفت أن المدارك فى المسأله مختلفه، فبعضها يقضى بالتعدى كالتمسك بأن الأمر يقتضى الاجزاء، و ما تقدم من حكاية السهو و نحو ذلك، و آخر يقضى بالاقصصار، كالتمسك بالروايات الخاصه، مع احتمال أن يقال بالتعديه أيضا تنقيحا للمناطق و فهما من الروايات أنه لا خصوصيه للرباعيه، و منها الظاهر أنه لا فرق بين زياده ركعه أو أكثر كما يقتضيه عموم الجواب فى الأخبار و القاعده لو كانت هى المنشأ، بل قد يقال إن الركعتين أولى بالبناء على النافله، و منها القول بالصحة لو ذكر بعد الركوع قبل السجود، بل هو أولى، نعم يبقى الكلام فى أنه حينئذ هل له أن يصيرها نافله أو أن

ذلك مخصوص بما إذا جاء بركعه؟ وجهان، و احتمال القول بأنه يتشهد و يسلم للصلاه ثم يسجد متما للركعه و يضيف إليها أخرى فتكون نافله في غايه الضعف، لكونه تصرفاً من غير إذن من الشارع، و منها أن القائلين بالصحة يشترطون العلم بحصول الجلوس منه أما لو لم يعلم مع العلم بأن ما هو فيه ليس ابتداء صلاه جديده فالظاهر الفساد عندهم، و ما ورد في بعض الأخبار ك

خير محمد بن مسلم (١) عن الصادق (عليه السلام) - قال:

«سألته عن رجل صلى الظهر خمسا قال: إن كان لا يدري جلس عقيب الرابعه أم لم يجلس فليجعل أربع ركعات منها الظهر، و يجلس و يتشهد ثم يصلى و هو جالس ركعتين و أربع سجدهات و يضيفهما إلى الخامسة فتكون نافله»

- لا يقولون به، فحينئذ يكون معرضاً عنه

كـ بعض الأخبار (٢) «أنه صلى بنا رسول الله (صلى الله عليه و آله) الظهر خمس ركعات ثم انفتل فقال له بعض القوم: يا رسول الله هل زيد في الصلاه شىء؟

قال: و ما ذاك؟ قال: صليت بنا خمس ركعات قال: فاستقبل القبلة و كبر و هو جالس ثم سجد سجدتين ليس فيهما قراءه و لا ركوع ثم سلم، و كان يقول: هما المرغمتان»

أو يحملان على بعض الوجوه الصحيحه التي لا تخفى على المحيط بما قدمنا، بل قد عرفت منه سقوط ذلك كله عندنا، و أن الصلاه محصوره بالذاكر قبل الركوع دون ما عداه حتى لو ركع إلا على القول بالإرسال، مع أن الأقوى خلافه كما تسمع إن شاء الله.

و أما بطلان الصلاه بزياده الركوع و السجدتين ففي تعليق الإرشاد و مجمع البرهان الإجماع

عليه في الثانى، و فى المدارك أنه مذهب الأصحاب لا- نعلم فيه مخالفاً، و بلا خلاف كما فى الرياض كما عن غيرهما، لكن ينبغى تخصيص ذلك فيما يأتى من الخلاف بالإرسال و بما مضى من مسأله الركعه و بما تقدم من كلام الشيخ فى مسأله التلفيق، فإنه يرجع إلى عدم قدح زياده الركوع و السجدتين، و كيف كان فالوجه فيه - بعد القاعده

١- ١ الوسائل - الباب - ١٩ - من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه - الحديث ٧.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١٩ - من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه - الحديث ٩.

المحكمه التي لا زالت العلماء يستدلون بها من أن زياده الركن كنيصته مخله بهيئه العباده التوقيفيه- الأخبار المتقدمه سابقا، ك

قوله (عليه السلام): «إذا استيقن أنه زاد في صلاته ركعه لم يعتد بها و استقبل الصلاه استقبالا»

و قوله عليه السلام: «لا يعيد الصلاه من سجده و يعيدها من ركعه»

فإن مقابلتها بالسجده قاضيه بإرادته الركوع، خصوصا و قد أطلقت عليه في جملة من النصوص، بل هذا هو الموافق للنظم إن لم يثبت مراد شرعى بالركعه، فتأمل، إلى غير ذلك من الأخبار المتقدمه بعضها في صورته النقصان نسيانا، بل قد يستدل أيضا ب ما دل (١) على أن الصلاه ثلاثه أثلاث: طهور و ركوع و سجود، و غيرها من النصوص، و المناقشه في بعضها بأنه يلزم أن يكون الخارج أضعاف الداخل و هو

ممنوع يدفعها أولا ما بيناه في الأصول من أن المدار على الاستنكار العرفي و ثانيا أن هذا العموم ليس لغويا فلا يجرى فيه ذلك، هذا، و ليعلم أن هناك مواضع استثنوا فيها اغتفار زياده بعض الأركان ليس هذا موضع ذكرها، و تأتي إن شاء الله في محالها.

وقيل: لو شك في الركوع فركع ثم ذكر أنه ركع أرسل نفسه ذكره ثقه الإسلام و الشيخ و علم الهدى (رحمهما الله) و الحلبي و ابنا حمزه و زهره على ما حكى عن بعضهم بل عن الأخير الإجماع عليه، و قواه بعض المتأخرين و الأشبه البطلان كما في النافع و التحرير و المختلف و المنتهى و التنقيح و عن ظاهر الحسن و صريح جمع من المتأخرين، بل ربما نسب إلى أكثرهم، بل في التنقيح أن عليه الفتوى، و هو الأقوى في النظر، للأصل المتقدم سابقا، إذ هو إخلال بالهيئه، فلم يأت بالمأمور به على وجهه، و

قول الباقر (عليه السلام) في الحسن كالصحيح (٢): «إذا استيقن أنه زاد في صلاته المكتوبه

١-١ الوسائل- الباب- ٩- من أبواب الركوع- الحديث ١.

٢-٢ الوسائل- الباب- ١٩- من أبواب الخلل الواقع في الصلاه- الحديث ١.



ركعه لم يعتد بها و استقبل صلاته استقبالا»

و الصادق (عليه السلام) في صحيح أبي بصير (١) «من زاد في صلاته فعليه الإعادة»

كقوله في خبر ابن حازم (٢) و نحوه

خبر عبيد بن زراره (٣): «لا يعيد الصلاة من سجده و يعيدها من ركعه»

بناء على أن المراد بها الركوع، و في التنقيح الاستدلال عليه بأنه زاد ركنا، و كل من زاد ركنا تبطل صلاته أما الكبرى فإجماعيه، و أما الصغرى فلأن الركوع لغه الانحناء، انتهى. و كلامه يعطى أن كون الركوع ركنا لا كلام فيه، إنما الكلام في كون هذا من الركوع أولا و في المختلف و غيره أنه لا خلاف في أن زياده الركوع مبطله، و ما تقدم من القول بالتلفيق لا يقضى بنفى الركنيه مطلقا، فإنهم لعلهم اغتفروه في ذلك المقام الخاص، و هو تدارك السجدين المنسيتين.

فإذا علمت ذلك ظهر أن مستند المتقدمين لا يخلو من أمرين إما الوقوف على روايه تدل على اغتفار مثل ذلك كما يقضى به إيراده في مثل النهايه التي هي متون أخبار أو أن هذا ليس ركوعا، لأنه مأخوذ فيه رفع الرأس، و لهذا لو ذكر بعد رفع رأسه بطلت صلاته إجماعا، و الأول لا يجوز الفتوى به بمجرد الاحتمال، و الثاني واضح الفساد ضروره عدم مدخلية رفع الرأس في الركوع، و لذا لو سها عنه لم تبطل صلاته لترك الركوع قطعاً، و تبين كون الركوع حاصلًا لا يقضى بأن هذا ليس ركوعا، و كون الهوى إلى السجود كان واجبا عليه و هذا قد اشتمل عليه و لم يزد إلا مجرد الطمأنينه كذلك لا يخرج عن هذا الاسم، و إلا لتأتى في صورته العمد أيضا.

و دعوى أن نيه الركوعيه و الطمأنينه لا- تشخصه ركوعا، لأنها معارضه بالنيه الأولى المقتضيه لكونه هويا للسجود، و هي مستدامه، و المستدامه بحكم المبتدأه، و من

١- ١ الوسائل- الباب- ١٩- من أبواب الخلل الواقع في الصلاة- الحديث ٢.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ١٤- من أبواب الركوع- الحديث ٢.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ١٤- من أبواب الركوع- الحديث ٣.

هنا أجمعنا على صحة صلاه من أوقع أفعالا بنيه ركعه معينه من الصلاه فتبين أنه في غيرها بل قد سلف أيضا أنه لو دخل في صلاه بنيه الفرض ثم عزبت عنه إلى النفل سهوا و أتمها بنيه النفل كانت صحيحه، و أما الطمأنينه فليست بركن، فلا تضر زيادتها، يدفعها أن النيه الأولى لا تخرج المسميات عن المسمى اللغوى، و المثالان ليسا من هذا القبيل، مع أنه عليه تتجه الصحه حينئذ و لو رفع رأسه، إذ لا زياده إلا هذا الرفع الذى لا يقدح زيادته، لكونه ليس ركنا، و ليس هو أعظم من القيام فى غير محله، و ما فى المدارك- من أن هذه الزيادة لم تقتض تغيير هيئه الصلاه، و لا- خروجا عن الترتيب الموظف، فلا- تكون مبطله و إن تحقق مسمى الركوع، لانتفاء ما يدل على بطلان الصلاه بزيادته على هذا الوجه من نص أو إجماع- فى غايه الضعف من وجوه، و ما يقال: إنه مأمور بذلك- و مقتضاه عدم ترتب الفساد عليه بوجه من الوجوه- فيه- مع نقضه بصوره الرفع، بل و بغيره من الأركان المتداركه عند الشك مع تبين الخلاف- أن ظواهر الأوامر الأمره بتلافي المشكوك فيه عدم الفساد ما دام باقيا على ذلك الحال لا- ما إذا انتقل منه إلى اليقين، مع أنه يجب صرف الظاهر عن ظاهره لما سمعت من الأدله، نعم يمكن التمسك لهم بالإجماع المنقول عن الغنيه، و يؤيده فتوى من لا- يعمل إلا- بالقطعيات كالمرتضى و ابن إدريس، لكن ذلك بمجرد لا يجوز الجراه به على هذا الحكم المخالف للأصول و الضوابط، و ما سمعته من إطلاق الأخبار مع إعراض أكثر المتأخرين، و طريق الاحتياط الإتمام و الإعاده.

ثم اعلم أن الحاكمين بالصحه اختلفوا فبين من خص ذلك بالأخيرتين كما عن النهايه و الوسيله و بين من عمم الحكم لهما كما عن غيرهما، و كأن الأول مبنى على أن السهو متى دخل الأولتين فى الركعات أو الأفعال أفسد، فالمفسد حينئذ نفس تعلق الشك بالركوع فيهما لا زيادته بالخصوص فيهما، و يأتى التعرض إن شاء الله لبطلانه.

و لو ذكر قبل الوصول إلى حد الراكع فالظاهر الصحة، لعدم تحقق زياده الركوع منه، لكن هل يجب عليه الانتصاب للسجود أو يكفى ما حصل منه من الهوى و إن كان لغيره، و المسألة سياله فى غير المقام، مثل من هوى لا- للركوع حتى وصل إلى حد الراكع ثم ذكر أن عليه ركوعا، و مثله السجود و نحو ذلك، فيحتمل عدم الوجوب، لكون مثل هذه الأشياء مقدمات لا واجبات فى الصلاة لأنفسها، فلا يقدر حصولها على أى وجه يكون، و يحتمل قويا الوجوب، لمنع كونها مقدمات، لأنه بالنيه و تكبيره الإحرام فى الصلاة حتى يتحلل بالتسليم إلا- ما خرج من قتل عقرب مثلا و نحوه، و يتفرع على الوجهين وجوبها و عدمه على تقدير تعذر الركوع و السجود مثلا، فتأمل جيدا، و قد يأتى التعرض لذلك إن شاء الله.

و إن نقص ركعه فما زاد كما صرح به فى النافع، بل هو الظاهر من كل من تعرض لهذه المسألة، فما عن المحقق الثانى - من أن مراد المصنف بقوله: «و إن نقص» ما يتناول نقص الركعه فما زاد و نقص الركوع - لا أعرف له وجهها، إذ نقصان الركوع إن كان مع الإتيان بالسجود فمبطل للدخول فى ركن، فلا يجرى عليه شىء من الأحكام الآتية، و إن كان مع نقصان السجود فهو من نقصان الركعه، على أنه قد ذكر سابقا نقصان الركوع و السجودتين، نعم يمكن إجراء الأحكام الآتية فى الناسى للسجودتين من الأخيره حتى سلم، فلو أبدل الركوع بالسجود لكان له وجه، كما أنه يمكن إبداء وجه لنقصان الركوع بحيث تجرى عليه أحكام المسألة بأن يقال لو نقص ركوعا و سجد سجده واحده و قلنا إن مثل ذلك لا يقدر فى تلافى الركن كما اختاره سابقا فى المدارك فإنه يتجه حينئذ جميع الأحكام من الإتمام إن ذكر قبل فعل شىء مما يبطلها، و الإعادة إن ذكر بعد فعل المبطل عمدا و سهوا، و التردد، مع أن الأشبه الصحة إن ذكر بعد فعل المبطل عمدا لا سهوا، و الأمر سهل.

و كيف كان فان ذكر قبل فعل ما يبطل الصلاه فى العمده خاصه أو فى العمده و السهو و لم يحصل مناف للصلاه أتم و لو كانت ثنائيه بلا خلاف أجده فيه على الظاهر كما اعترف به فى المدارك، بل الظاهر أنه متفق عليه إلا على القول إن الأولتين لا يتعلق بهما سهو أبدا، فإنه يتجه حينئذ التفصيل، لكنه فى غايه الضعف، بل لا ينبغى الالتفات اليه، و يدل عليه مضافا إلى ما يمكن أن يستفاد من كلماتهم من دعوى الإجماع عليه أن كل من نقص شيئا للسهو عنه و ذكر قبل أن يدخل فى ركن آخر و جب عليه، و الفرض أنه لم يقع منه هنا إلا تشهد أو تسليم فى غير محله سهوا، و هو لا يقضى بفساد الصلاه، لكونه ليس من ذلك، و الأخبار الكثيره المعتمده الأمره بالإتمام بعد الذكر، و محل الفرض هو المتيقن من بين الأفراد، إنما الكلام فى دخول غيره معه، و دعوى أن السلام مخرج عن الصلاه قهرا ممنوعه أشد المنع، بل المعلوم منه ما كان فى محله.

و إن ذكر النقص بعد أن فعل ما يبطلها عمدا و سهوا أعاد بلا خلاف أجده إلا ما يحكى عن الصدوق فى المقنع، قال: «فان صليت ركعتين ثم قمت فذهبت فى حاجه فأضف إلى صلاتك ما نقص منها و لو بلغت الصين و لا تعد الصلاه، فان إعادته الصلاه فى هذه المسأله مذهب يونس بن عبد الرحمن» مع أن المنقول عن كشف اللثام و المجلسى أنهما قالا: إن الموجود فيما عندنا من نسخ المقنع «و إن صليت ركعتين ثم قمت فذهبت فى حاجه لك فأعد الصلاه، و لا تبين على ركعتين» و نحوه فى مفتاح الكرامه، فلم تكن المسأله من المتحقق فيها الخلاف، فما يظهر من بعض متأخرى المتأخرين من الميل إليه أخذا بظواهر بعض الأخبار الموافقه للعامه المعارضه بأقوى منها المعرض عنها بين قدماء الأصحاب و متأخريهم إعراضا يسقطها عن الحجيه إنما نشأ من اختلال الطريقه، لعدم المبالاه بكلام الأصحاب حجج الله فى أرضه و أمنائه على

حلاله و حرامه فى جنب الخبر الصحيح، و كيف لا- و لو أراد الإنسان أن يلفق له فقها من غير نظر إلى كلام الأصحاب بل من محض الأخبار لظهر له فقه خارج عن ربه جميع المسلمين بل سائر المتدينين، فالتحقيق حينئذ أنه كلما كثرت الأخبار و ازدادت صحه و مع ذلك أعرض الأصحاب عنها و لم يلتفتوا إليها مع أنها بين أيديهم بمنظر منهم و مسمع تزداد و هنا، و يضعف الاعتماد عليها لحصول الظن بل القطع بعدم كونها على ما هى ظاهره فيه، هذا مع الغض عن كونها معارضة بأخبار آخر مخالفه للعامه معتضده بقواعد الباب، بل معتضده بما دل على بطلان الصلاه بالحدث مثلا و الاستدبار و نحو ذلك خاليه عما اشتملت عليه جملة من تلك الأخبار من سهو النبي (صلى الله عليه و آله) المخالف لقواعد الإماميه العقلية، فمن العجيب بعد ذلك كله ما يظهر من بعض المتأخرين من حملها على الجواز جمعاً بينها و بين ما دل على الإعادة و الاستقبال، إذ هو مع أنه فى الحقيقة إحداث قول ثالث فرع التكافؤ، و قد عرفت عدمه من وجوه عديده، فالمتجه حينئذ طرحها أو حملها على ما لا ينافى المقصود.

و إن كان يبطلها عمدا لا سهوا كالكلام و لو فى السؤال عن نقصان الصلاه فيه تردد ينشأ من أنه كالوقوع فى الأثناء سهوا، بل يشمله ما دل على اغتفاره سهوا مضافا إلى الأخبار الحاكمة بالصحه، بل منها ما هو صريح فى وقوع الكلام منه المنجبره بشهره الأصحاب، و من أن ذلك من قبيل العمد لا السهو، لأن الفرض أنه تكلم عامدا لذلك بزعم الفراغ، و لذا يصح لو كان عقدا أو إيقاعا، مع أن المنقول عن المبسوط أن فيه روايه، بل قد عرفت أن القاعده تقضى بالبطلان فى الجميع، و المتيقن من القاعده الثانيه غير هذا الفرد، فيبقى داخلا تحت الأولى.

و الأشهر الأشبه الصحه وفاقا للمشهور نقلا و تحصيلا، بل لعل عليه عامه المتأخرين، خلافا للمحكي عن النهايه و الجمل و العقود و الوسيله و الاقتصاد و المهذب

و الغنيه، فيعيد الصلاه، بل فى الأخير الإجماع عليه، و عن الحلّى أنه أوجب الإعادة إذا نقص ركعه و لم يذكر حتى ينصرف، و أطلق فى كشف اللثام، و قيل: و كذا الحسن، و لظاهر المحكى عن المبسوط عن بعض أصحابنا من التفصيل بين الرباعيات و غيرها، لمنع اندراجه فى العمد المفسد، إذ هو القصد للفعل مع التنبه للصلاه كما أوضحناه فى أول الفصل، و لا ينافيه صحته لو كان عقداً أو إيقاعاً، لكونه مقصوداً، و منع جواز الاعتماد على مرسله المبسوط التى لم نجد لها فى الجوامع العظام كالوسائل، خصوصاً بعد إعراضه نفسه عنها فيه، أو إجماع الغنيه الموهون بمصير الأ-كثّر إلى خلافه و بالأخبار المعتمده و غيرهما، كمنع اقتضاء القاعده ذلك، بل استصحاب الصحه و صدق اسم الصلاه عندنا، و ما دل على اغتفار زياده ما عدا الأركان من أجزاء الصلاه سهواً، و اغتفار تخلل الكلام و نحوه إذا كان كذلك من إجماع و نصوص قاضيه بالصحه، و احتمال اختصاص ذلك بالانفراد دون الاجتماع ينافيه إطلاق دليل العفو عن كل منهما المؤيد بشمول العفو فى غير المقام لسائر ما ورد به حالتى الاجتماع و الانفراد.

على أنه يجب الخروج عنها بعموم الأدله الداله على العفو عن السهو فيهما و نحوهما فضلاً عن الخصوص، ك

صحيح محمد بن مسلم (١) عن أبى جعفر (عليه السلام) «فى رجل صلى ركعتين من المكتوبه فسلم و هو يرى أنه قد أتم الصلاه و تكلم ثم ذكر أنه لم يصل غير ركعتين فقال: يتم ما بقى من صلاته و لا شىء عليه»

بل

و صحيح زراره (٢) عنه (عليه السلام) أيضاً «فى الرجل يسهو فى الركعتين و يتكلم فقال: يتم

ما بقى من صلاته تكلم أو لم يتكلم و لا شىء عليه»

و إطلاق غيرهما من الأخبار الكثيره جدا المصرح فى بعضها بغير الرباعيه و إن كان قد اشتمل جمله منها على ما هو محمول على التقيه أو غيرها من قصه ذى اليدى و غيرها، إلا أنه لا ينافى الاستدلال بها على المطلوب،

١- ١ الوسائل - الباب - ٣- من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه - الحديث ٩.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٣- من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه - الحديث ٥.

و خبر على بن النعمان الرازى (١) قال: «كنت مع أصحاب لى فى سفر و أنا إمامهم فصليت بهم المغرب فسلمت بالركعتين الأولتين فقال أصحابى: إنما صليت بنا ركعتين فكلمتهم و كلمونى، فقالوا: أما نحن فنعيد، فقلت: لكنى لا أعيد و أتم بركعه، فأتممت بركعه ثم سرنا فأتيت أبا عبد الله (عليه السلام) فذكرت الذى كان من أمرنا فقال لى: كنت أصوب منهم فعلا، إنما يعيد من لا يدرى ما صلى»

و إن كان فيه إشكال باعتبار وقوع الكلام منه عمدا بعد العلم بالحال، لكن يمكن إرادته إضمار القول منه بذلك، لا أنه قال ذلك صريحا، أو مبنى على ما حكى عن موضع من التهذيب من احتمال أن يكون من سلم فى الصلاة ناسيا فظن أن ذلك سبب لاستباحه الكلام، كما أنه سبب لاستباحته بعد الانصراف كالمتكلم ناسيا فى عدم وجوب الإعادة عليه، و إن كان هو كما ترى.

فمن العجيب بعد ذلك كله ما عن الأردبيلي من نفي البعد عن التخيير بين الإعادة و عدمها، بل قضيه إطلاق هذه الأخبار إن لم يكن صريح بعضها- بل هو قضيه العبارة و غيرها، بل فى التذكرة نسبتة إلى ظاهر علمائنا، بل فى الرياض إرسال الإجماع عليه- عدم الفرق بين طول الفصل و عدمه، للأصل، و عدم ثبوت إبطال المحو لصوره الصلاة بالفعل الكثير و نحوه فى حال السهو، خصوصا فى مثل المقام، بل الثابت فيه خلافه، لظاهر جملة من أخباره فى تناوله، بل كاد يكون صريح

الحسن (٢) «قلت: أجيء إلى الامام و قد سبقنى بركعه فى الفجر فلما سلم وقع فى قلبى أنى أتممت فلم أزل أذكر الله تعالى حتى طلعت الشمس، فذكرت أن الامام قد سبقنى بركعه، قال: فان كنت فى مقامك فأتم بركعه، و إن كنت قد انصرفت فعليك الإعادة»

و إن كان لا صراحة

١- ١ الوسائل - الباب - ٣- من أبواب الخلل الواقع فى الصلاة- الحديث ٣.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٦- من أبواب الخلل الواقع فى الصلاة- الحديث ١.

فى سؤاله بحصول الكلام، إلا- أنه قد يدعى ظهور الجواب فى دوران الحكم على الانصراف و عدمه، خلافا للمحكى عن الشافعى و مالك و أحمد من الإعادة مع طول الفصل، بل مال إليه أو قال به فى التذكرة كما عن المحقق الثانى فى حاشيه النافع، بل يرجع إليه ما عن المختلف و الروض من الحكم بالإعادة لو خرج عن كونه مصليا، فلو افتتح حينئذ فريضه جديده بعده ثم ذكر صحت لفساد الأولى به، فلا يقع افتتاح

الجديده حينئذ فى أثائها، أما عندنا فيقوى فسادهما معا، كما إذا لم يفصل، لزياده تكبيره الإحرام التى هى ركن فى أثناء الأولى فتفسدها و إن لم تكن لها، لإطلاق ما دل على الإعادة بالزياده، خصوصا بعد

قول أحدهما (عليهما السلام) فى خبر زراره(١): «لا تقرأ فى المكتوبه شيئا من العزائم، فإن السجود زياده فى المكتوبه»

الظاهر فى كونه زياده فى الصلاه و إن كان للتلاوه، و ل

خبر زراره(٢) المروى فى المستطرفات عن كتاب حريز «لا قران بين صومين، و لا قران بين صلاتين، و لا قران بين فريضه و نافله»

بناء على أن المراد من القران بين الصلاتين الشروع فى الأخرى قبل انتهاء الأولى كالقران بين الحج و العمرة، لا خصوص الجمع بينهما بنيه واحده، و أن المراد النهى عن القران الشامل للفريضتين.

و

قول على بن الحسين (عليهما السلام)(٣) فى المروى عن قرب الاسناد و كتاب مسائل على بن جعفر «وضع الرجل إحدى يديه على الأخرى عمل فى الصلاه، و ليس فى أثناء الصلاه عمل»

بناء على إرادته عدم مشروعيه عمل فى الصلاه غيرها، و إن كان يمكن دعوى ظهوره فى عدم

مشروعيه عمل فى الصلاه على أن يكون منها من دون توقيف

١- ١ الوسائل- الباب- ٤٠- من أبواب القراءه فى الصلاه- الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٣- من أبواب النيه- الحديث ٢.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ١٥- من أبواب قواطع الصلاه- الحديث ٤.



من الشارع، و إلا- فلا- بأس بنيه الصوم فى أثناء الصلاة، و لا- بإيتاء الزكاه فى أثنائها و لا بغير ذلك مما لا ينافيها، بل لا بأس بالمعامله و لا- بالإيقاع فى أثنائها لمن ظن الفراغ منها ناسيا ثم ذكر أنه فى أثنائها، و على كل حال لعدم وقوعها فى محلها من حيث كونها فى أثناء الأولى لم يحصل بها افتتاح بعد أن حصل بها الفساد، ضروره عدم حصوله إلا بتمامها، فكيف يتصور انعقاد الجديده بها.

لكن فى التذكره و عن نهايه الأحكام و الذكرى و البيان و الروض عدم بطلان الأولى مع فرض الشروع فى الثانيه قبل حصول ما يبطلها، لعدم كون التكبير زياده و ركنا فى تلك الصلاة، بل احتمال فيها جعل ما شرع فيها من الصلاة الثانيه تتمه للأولى إذ وجود السلام بعد أن وقع سهوا كعدمه، بل لم يستبعده الأستاذ فى كشفه، بل عن الذكرى المروى العدول، بل عن الروض و غيره أن الأصح عدم الاحتياج إلى العدول لعدم انعقاد الثانيه، نعم ينبغى ملاحظه كونه فى الأولى من حين الذكر بناء على تفسير الاستداه الحكيمه بأمر وجودى، و على الأصح فى الأفعال الباقية عدم إيقاعها بنيه الثانيه، بل فى كشف اللثام احتمال العدول بالنيه و القطع ثم إتمام السابقه، أو إتمام اللاحقه ثم إتمام السابقه، و فى الذكرى «أن الأول مروى، و عليه إن قلنا ببطلان الأولى لزياده النيه و التكبير عدل فى جميع الثانيه، و إلا ففيما وافق المنسى» انتهى.

فتلخص حينئذ احتمال بطلانها، و صحتها معا، و بطلان الأولى و صحه الثانيه و العكس، مضافا إلى احتمال العدول، و احتمال اختصاص ذلك فى الفريضه المفتحه، أما النافله فلا- يتأدى الفرض بنيه النفل، لكن ذلك كله كما ترى، و إن كان ربما يؤيد صحه الأولى- مضافا إلى ما فى

المرسل (١) عن صاحب الأمر (عليه السلام) من الاجزاء عن الفريضه الأولى و اغتفار ما زيد من الأركان، قال فيه: «إنه كتب إليه الحميرى

يسأله عن رجل صلى الظهر و دخل في صلاه العصر فلما صلى من صلاه العصر ركعتين استيقن أنه صلى الظهر ركعتين كيف يصنع؟ فأجاب إن كان أحدث بين الصلاتين حادثه يقطع بها الصلاه أعاد الصلاتين، و إن لم يكن أحدث حادثه جعل الركعتين الأخيرتين تتمه لصلاه الظهر و صلى العصر بعد ذلك»

و لعله المراد بما في الذكرى من أنه المروى - ظهور الصحه لو تبين له النقصان بعد الدخول في ركعات الاحتياط، إلا أنه قد يفرق

بينهما بظهور الأدله في الأخير دون غيره، أو يلتزم الفساد فيه أيضا، فتأمل جيدا.

و من ذلك كله يظهر لك وضوح فساد الصلاه المفتتحة قبل إفساد الأولى بمفسد قبل الشروع، فلو أعاد حينئذ من نقص صلاته و لم يذكر إلا- بعد السلام قبل أن يفعل المفسد لم يصح، و الاعراض من دون فعل المنافى غير كاف، كما أنه لا يكفى فيه حصول القيام معه للثانيه، لمنع حصول البطلان به و إن تعمد ما لم يدخل في الفعل الكثير، و لو كان في مواضع التخيير و عزم على التمام و سلم على اثنين صحت صلاته، و في جواز البناء على الإتمام و إجراء حكم السهو أو لزوم ذلك وجه قريب، و لو زعم الإتمام على ركعه فذكر قبل فعل المفسد فقام ثم زعم الإتمام ثم ذكر فقام و زعم الإتمام ثم ذكر فقام و أتى بعد الجميع بالسلام و الكلام تكرر عليه و جوب سجود السهو بحيث ينتهي إلى ثمان أو ستة عشر بتكرر الكلام مثلا و السلام كما هو واضح.

و كذلك التفصيل السابق لو ترك التسليم نسيانا بناء على وجوبه و جزئيته ثم ذكر فتبطل لو ذكره بعد فعل المنافى عمدا و سهوا، لوقوعه حينئذ في أثناء الصلاه إذ لا مخرج شرعا عن حكمها غيره، كما أنها تصح و يتلافاه لو ذكره قبل فعل شىء ينافيها قطعاً، و على الأقوى لو كان بعد ما يبطلها عمدا لا سهوا، و لكن قد يشكل الأول بعموم ما دل على عدم بطلان الصلاه بنسيان غير الركن من إجماع و نصوص، و خصوص

## إطلاق

صحيح زراره (١) عن الباقر (عليه السلام) «سألته عن الرجل يصلى ثم يجلس فيحدث قبل أن يسلم قال: تمت صلاته»

كصحيحه الآخر (٢) «في الرجل يحدث بعد أن يرفع رأسه من السجده الأخيره و قبل أن يتشهد قال: ينصرف و يتوضأ، فإن شاء رجع إلى المسجد، و إن شاء ففى بيته، و إن شاء حيث شاء قعد فيتشهد ثم يسلم و إن كان الحدث بعد الشهادتين فقد مضت صلاته»

بل و

حسن الحلبي (٣) عن الصادق عليه السلام «إذا التفت فى صلاه مكتوبه من غير فراغ فأعد الصلاه إذا كان الالتفات فاحشا، و إن كنت قد تشهدت فلا تعد»

كخبره الآخر (٤) عنه (عليه السلام) أيضا «إذا نسى أن يسلم خلف الإمام أجزأه تسليم الامام»

و خبر غالب بن عثمان (٥) عنه عليه السلام أيضا «سألته عن الرجل يصلى المكتوبه فيقضى صلاته و يتشهد ثم ينام قبل أن يسلم قال: تمت صلاته، و إن كان رعاها فاغسله و ارجع فسلم»

بل قضيه ما عدا الحسن و ما بعده مما ذكرنا ذلك حتى لو نسى التشهد معه أيضا، كما يدل عليه مضافا إلى ما سمعت

خبر عبيد بن زراره (٦) «قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): الرجل يحدث بعد ما يرفع رأسه من السجود الأخير فقال: تمت صلاته، و إنما التشهد سنه فى الصلاه فيتوضأ و يجلس مكانه أو مكانا نظيفا فيتشهد»

ك خبره الآخر (٧) و خبر ابن مسكان (٨) عن الصادق (عليه السلام) أيضا، بل و غيرهما المتناوله كالسابقه صوره النسيان أو المحموله عليها، بل قضيه ما عرفت أولا ذلك حتى لو نسى سجده من السجدين الأخيرتين معهما.

و لعله لذلك كله جزم فى المدارك بعدم بطلان الصلاه بنسيان التسليم على القول بوجوبه، بل هو مقتضى بعض عبارات من عرفت ممن حكم بصحة الصلاه بزياده الخامسة فما زاد مع جلوسه قدر التشهد، بل مال اليه أو قال به هنا فى المسالك مقتصرًا على تعليقه

١- ١ الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب التسليم - الحديث ٢.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب التشهد - الحديث ١.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب التسليم - الحديث ٤.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب التسليم - الحديث ٣.

- ٥-٥ الوسائل - الباب - ٣- من أبواب التسليم- الحديث ٦.
- ٦-٦ الوسائل - الباب - ١٣- من أبواب التشهد- الحديث ٢.
- ٧-٧ الوسائل - الباب - ١٣- من أبواب التشهد- الحديث ٤.
- ٨-٨ الوسائل - الباب - ١٣- من أبواب التشهد- الحديث ٣.

بما سمعته منا أولاً، بل قال: اللهم إلا أن يقال بانحصار الخروج فيه، و هو فى حيز المنع، لكن ناقشه فى المدارك بأن المقتضى للبطلان على هذا التقدير ليس هو الإخلال بالتسليم، وإنما هو وقوع المنافى فى أثناء الصلاة، فإن ذلك يتحقق بفعله قبل الفراغ و إن لم يتعقبه ركن، و فيه أنه لا- يتجه بعد فرض عدم انحصار المخرج به، إذ لعل تمام التشهد أو الأ-عراض مع فعل المنافى كاف فيه

حال السهو، على أنه قد يمنع شمول ما دل على بطلان الصلاة بالحدث مثلاً و لو سهوا فى أثناء الصلاة لنحو المقام، خصوصاً مع احتمال كون وجه إبطاله كذلك عدم إمكان تدارك ما يبقى من أجزاء الصلاة، فبعد فرض اغتفار ذلك السهو و سقوطه لم يبق وجه لذلك، بل قد يقال برجحان ما دل على عدم بطلان الصلاة بالسهو عن غير الركن على ما دل على بطلان الصلاة به مطلقاً، و دعوى عدم التعارض بين الأدلة- إذ البطلان لفعل المنافى فى الأثناء لا لنسيان التسليم مثلاً كما سمعته من المدارك- لا تخلو من تأمل أو منع، على أنا فى راحه منها بالأدلة الخاصه السابقه، فالمتجه حينئذ عدم الفساد به مطلقاً إن لم يكن إجماع على خلافه، بل ينبغى القطع به بناء على استحباب التسليم و لو على الجزئيه، و إن كان قد يحتمل تحقق الفساد به أيضاً، لصدق حصول المنافى فى الأثناء و إن كان هو مستحباً، لكنه بعيد كبعد احتماله أيضاً على تقدير الوجوب و أنه خارج عن الصلاة، فتأمل جيداً، فإنه قد أوضحنا الحال فى أول الخاتمه فى قواطع الصلاة، و ذكرنا هناك ما يقتضى القطع ببطلان الصلاة بذلك، و أن هذه النصوص و ما شابهها مع تعارضها فى نفسها و احتمالها احتمالات متعدده قد خرجت مخرج التقيه، فلا حظ كى يتضح لك الحال فى جميع أطراف المسأله، لأنه كان متأخراً فى التصنيف عن المقام، و الله العالم.

و لو علم أنه ترك سجدين و لكن لم يدر أنهما من ركعه أو ركعتين

ففى التذكرة و البيان بل و المنتهى و عن نهايه الأحكام و التحرير و الروض رجحنا جانب الاحتياط الواجب مراعاته فى نحو المقام مما اشتغلت الذمه فيه بيقين، فيعيد حينئذ كما صرح به جماعه، بل فى الكفايه أنه المشهور على تأمل فى دليله، و هو فى محله للاكتفاء فى فراغ الذمه بأصالة الصحه، بل هو فى الحقيقه من الشك فى المبطل بعد الخروج عن المحل، و لعله لذا عن نهايه الأحكام و الروض احتمال الصحه و قضاء السجدين بل قد يقال بعدم وجوب قضائهما أيضا، لعدم صلاحيه أصاله الصحه لتشخيص أنهما من ركعتين، ضروره الاكتفاء فى تحققه باحتمال أنهما من ركعتين، لكنه لا يكفى فى وجوب قضائهما، لعدم تحقق فواتهما الذى هو موضوع القضاء، فاحتمال أنهما من ركعه واحده كاف فى سقوطه، و من هنا احتمل الصحه فى المدارك و الذخيره و عن الميسيه و غايه المرام و مجمع البرهان من غير ذكره لقضاء السجدين، لكن قد يستغرب ذلك من حيث علمه بمشغوليه ذمته بإعادة الصلاه أو قضاء السجدين، فمع فرض عدم الإتيان بأحدهما يقطع بعدم خروجه عن عهده ما علم التكليف به، إلا- أنه قد يهونه إمكان دعوى أنه لا- بأس به فى الأحكام الظاهرية، بل قد يدعى وقوع نظائر له فيها، و إلا فبدونه ينقذ احتمال وجوب قضاء السجدين عليه ثم الإعادة و إن لم أجده لأحد، فتأمل جيدا.

و لو علم أن السجدين كانتا من ركعتين و لكن لم يدر أيتهما هى قيل كما عن الشيخ و جماعه يعيد، لأنه لم تسلم له الأوليان يقينا، و الأظهر أنه لا إعادته لأصاله عدم التقدم أولا، و عدم الفرق عندنا بين الأولتين و غيرهما فى جميع أحكام السهو عدا العدد كما ستعرف ذلك إن شاء الله محررا، فيقضيها حينئذ بعد الصلاه و عليه سجدا السهو لنسيان السجده إجماعا كما عن التذكرة ل قول الصادق عليه السلام(١):

«تسجد سجدة السهو في كل زيادة تدخل عليك أو نقصان»

بل المتجه تكريرهما لكون الفرض نسيان السجدين كما هو واضح.

### [حكم الإخلال بغير الركن]

#### إشارة

وإن أخل بواجب غير ركن لم تبطل صلاته إجماعاً محصلاً و منقولاً، بل هو المستفاد من النظر في مجموع الأخبار، نعم منه ما تتم معه الصلاة من غير تدارك ولا سجود للسهو ومنه ما يسارك من غير سجود، ومنه ما يتدارك مع سجدة السهو

### [فالأول ما يتم معه الصلاة من غير تدارك]

فالأول من نسي القراءة كما في النافع والقواعد والإرشاد وغيرها، بل لا أجد خلافاً فيه كما استظهره في الذخيرة واعترف به في المدارك، بل نفاه نفسه فيها لا وجدانه، كما عن صريح جامع المقاصد كالرياض إلا من ابن حمزة القائل بركنيتها، وهو شاذ، بل في المدارك الإجماع عليه، للأخبار المستفيضة، وفيها الصحيح وغيره، كقول أحدهما في

صحيح زرارة (١): «من ترك القراءة متعمداً أعاد الصلاة، ومن نسي فلا شيء عليه»

والمصدق (عليه السلام) في خبر منصور بن حازم (٢) بعد أن قال له: «إني صليت المكتوبة فنسيت أن أقرأ في صلاتي كلها أليس قد أتمت الركوع والسجود؟

قلت: بلى، فقال: قد تمت صلاتك إذا كان نسياناً»

إلى غير ذلك مما تسمع بعضه فيما يأتي، وهي الحجج على القائل بركنيتها، كما أن الأصل وقوله (ع): «لا شيء عليه» فيها حجة على القائل بوجوب سجدة السهو لكل زيادة ونقصه الشامل للمقام، وإن كان ستعرف قوته فيما يأتي، إلا أن التعارض بين ما هنا وبين ما دل عليه من مرسل ابن أبي عمير (٣) وغيره من وجهه، لكن لعل الترجيح لما هنا بالفتاوى وقله الأفراد المراده من قوله عليه السلام:

«لا شيء عليه» بعد الحكم بصحة الصلاة بالنسبة إلى أفراد الزيادة والنقصان وغير ذلك.

١-١ الوسائل - الباب - ٢٩ - من أبواب القراءة في الصلاة - الحديث ١.

٢-٢ الوسائل - الباب - ٢٩ - من أبواب القراءة في الصلاة - الحديث ٢.

٣-٣ الوسائل - الباب - ٣٢- من أبواب الخلل الواقع في الصلاة- الحديث ٣.



أو الجهر أو الإخفات في مواضعهما و في المدارك نفي الخلاف عنه في الجهر و الإخفات، بل الإجماع عليه أيضا، بل قد يقال بعدم وجوب تداركه و إن ذكره قبل الركوع، كما نقل عن كثير التصريح به، فما لعله يظهر من المصنف و بعض العبارات كما عن صريح جامع المقاصد من مساواته في هذا الحكم للقراءة لا يخلو من تأمل، لإطلاق ما دل على أنه لا شيء عليه إن أخل بذلك ساهيا، بل قد يستفاد منه أنه لا يرجع إليه في الأثناء، بل لو تجاوز الكلمة إلى كلمة أخرى، و الظاهر أنه كنسيان القراءة نسيان الأعراب أو الترتيب بين الآيات، و تسمع في آخر المبحث أن عليه الإجماع في عبارته الدرر و هو الحجج، مضافا إلى أن في التلافي زياده ركن، لأن الفرض أنه لم يذكره إلا بعد أن ركع.

و كذا لا- فرق بين نسيان القراءة جميعها أو بعضها ك قراءة الحمد خاصة أو قراءة السوره و على كل حال فلم يذكر شيئا من ذلك حتى ركع أى وصل إلى حد الركوع و إن لم يذكر، و في

خبر أبي بصير(١)«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل نسي أم القرآن قال: إن كان لم يركع فليعد أم القرآن»

و نحوه غيره، و مثل القراءة التسبيح في الركعتين الأخيرتين أو الذكر في الركوع كما في النافع و القواعد و المنتهى و غيرها، و في المدارك و الرياض و عن الذخيره أنه لا خلاف فيه، لما في التلافي من زياده ركن، و في

الخبر(٢)«عن رجل ركع و لم يسبح ناسيا قال: تمت صلاته»

أو الطمأنينه فيه بلا- خلاف إلا- ما عن الشيخ، فقال بركنيتها، و هو ضعيف كما بين في محله، و لعله لذا نقل عن جماعه نفي الخلاف فيه هنا من غير استثناء، و يحتمل رجوع الضمير في عبارته إلى الركوع أو الذكر، و في الخبر الأول(٣)الدال على عدم بطلان

١- ١ الوسائل - الباب - ٢٨- من أبواب القراءة في الصلاة- الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١٥- من أبواب الركوع- الحديث ١.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ١٥- من أبواب الركوع- الحديث ١.

الصلاه بنسيان التسييح دلالة على عدم البطلان بالطمأنينه فيه، و بعدم القول بالفصل بين الطمأنيتين يتم المطلوب، و يظهر فساد كلام الشيخ حتى رفع رأسه بحيث خرج عن مسمى الراكع، و اليه يرجع تعبير بعضهم بالانتصاب أو رفع رأسه أو الطمأنينه فيه أى فى الرفع بلا خلاف أجده فيهما حتى سجد و إلا فقبله يتداركهما كما هو ظاهر العبارة، و لعله لأنه ممكن فيجب للاستصحاب، و لكن قد يناقش باستلزام زياده قيام لو كان المنسى الطمأنينه خاصه، اللهم إلا أن يقال إنها شرط فيه، فلا يكون الأول صحيحا، و لكن لا يخلو من

نظر، لاحتمال كونها واجبا حاله، و الفرض أنه قد فات كالذكر حال السجود أو رفع الرأس، فالظاهر أن وجوبه لأن يسجد عن قيام، فلذا يتداركه لو نسيه لا أنه من حيث كونه رفع رأس من الركوع، فلا يتدارك إلا بإعادة الركوع، و هو ركن، و هو مناف لفتوى المصنف و غيره، فتأمل.

أو الذكر فى السجود كما فى النافع و القواعد و المنتهى و غيرها و عن المبسوط و الجمل و العقود،

للخبر(١)«عن رجل نسى تسييحه فى ركوعه و سجوده قال: لا بأس»

أو السجود على الأعضاء السبعة كما فى النافع و المنتهى، بل قيل: لا خلاف فيه، نعم قيل عدا الجبهه، فإن نسيانها فى السجدين معا يوجب فوات الركن، و فى الواحده يقتضى فوات واحد، فيدخل فى القسم الثالث، و هو مبنى على أن السجود لا يتحقق بدون وضع الجبهه، و لعله لا يخلو من تأمل، و عن النهايه من لم يمكن جبهته فى حال السجود من الأرض متعمدا فلا صلاه له، و إن كان ذلك ناسيا فلا شىء عليه، فتأمل على أن دخول مثل ذلك فى تارك السجده أو السجدين محل نظر، و أيضا العبارة و نحوها كالصريحه فى عدم الاستثناء، بل هو لا يخلو من قوه، لإمكان منع عدم تحقق السجود إلا بوضع الجبهه، فلو سجد على مقدم رأسه و نحو ذلك يعد عرفا أنه ساجد، كما أنه

لا يسقط السجود بتعذر وضع الجبهة، فليست هي حينئذ إلا كغيرها من المساجد، وإن تعدد السجود بتعدد رفعها و وضعها بخلاف غيرها، لكن ذلك لا يقتضى توقف اسم السجود عليها، فتأمل.

أو الطمأنينه فيه كما صرح به جماعه، بل فى الرياض لا خلاف فيه، بل قد يستدل عليه بالخبر المتقدم (١) فى ذكر السجود بالتقريب المتقدم فى ذكر الركوع حتى رفع رأسه بحيث يستلزم عوده زياده سجده، و هو قيد للجميع، بل قد يقال و إن لم يستلزم زياده سجده كما إذا كان الرفع يسيرا جدا عملا بإطلاق الخبر المتقدم فى الذكر، و لكن فيه أن الظاهر تحقق الزيادة بمطلق الرفع كما يومى اليه الأمر بجر (٢) الجبهة جرا لو وقعت على ما لا يصح السجود عليه أو رفع رأسه من السجود أى إكماله، و إلا- فلا يتحقق نسيان الرفع مع تحقق السجودتين، و دعوى تحقق التشبيه بالنيه ضعيفه مخالفه للعرف كما فى كل استدامه، فإن النيه لا تعددها على وجه يقال إنه فعل مرتين مثلا، نعم قد يقال بناء على عدم اعتبار وضع الجبهة فى السجود و أنه يتحقق بمطلق وضع الرأس بالحال المخصوص: إنه يمكن نسيان رفع الرأس مع تعدد السجود بأن يتعدد منه وضع الجبهة مثلا مرتين من دون رفع رأسه و لو بتقلب رأسه فى ذلك، اللهم إلا- أن يمنع أن ذلك تعدد سجود بل تعدد أحواله فى السجده الواحده، و لكن يشكل حينئذ تعيين الأمر بالجر مخافه تعدد السجود بدونه، ضروره إمكان وضع الجبهة على ما يصح السجود عليه بتغير أحواله فى تلك السجده من دون رفع رأسه و من

دون جر، و من هنا يمكن القول بعدم وجوب الجر عينا، و إنما أمر به حذرا مما تعارف من تعدد رفع الرأس و وضعه لا لنفى الاحتمال المزبور، فتأمل جيدا فإنه دقيق جدا.

١- ١ الوسائل - الباب - ١٥ - من أبواب الركوع - الحديث ٢.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب السجود.

أو الطمأنينه فيه أى فى رفع الرأس من السجده الأولى بقريته قوله:

حتى سجد ثانيا بلا خلاف فيه كما فى الرياض أو الذكر فى السجود الثانى أو السجود على الأعضاء السبعة أو الطمأنينه فيه أى فى السجود حتى رفع رأسه على نحو ما مر فى السجود الأول فى جميع ذلك، و بالجمله العمده فى الحجه على جميع ما تقدم إما استلزام زياده ركن فى الصلاه مع التلافى، وإما الدليل الخاص من الإجماع المحكى المعتضد بنفى الخلاف و غيره، قال فى الدرر السنيه فى شرح الألفيه- بعد ذكر جمله مما ذكر المصنف كنسيان القراءه أو أبعاضها أو صفاتها و الذكر فى الركوع و عربيته و موالاته و الطمأنينه فيه و الرفع و الطمأنينه فيه و الذكر فى السجود و عربيته و موالاته و الطمأنينه فيه و الطمأنينه فى الرفع من الأولى -: «لأنه إن دخل فى ركن فلا يغتفر زيادته، و إلا فقد أجمعوا على عدم التدارك» انتهى. و قد عرفت نفي الخلاف و بعض الروايات فى البعض، و لو عاد للتدارك حيث لم يستلزم زياده ركن فسد مع العمده، و صح مع السهو.

### [الثانى ما يتدارك من غير سجود للسهو]

الثانى أى ما يتدارك من غير سجود للسهو من نسي قراءه الحمد حتى قرأ السوره استأنف الحمد كما فى المبسوط و السرائر و النافع و القواعد و الإرشاد و المنتهى و غيرها، بل عن ظاهر الغنيه الإجماع عليه، بل فى الرياض بلا خلاف يظهر، بل بالإجماع صرح بعض من تأخر، مضافا إلى القاعده، إذ هو واجب يمكن تلافيه، و الأخبار منها

خبر أبى بصير<sup>(١)</sup> «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل نسي أم القرآن، قال: إن كان لم يركع فليعد أم القرآن»

و منها

موثقه سماعه<sup>(٢)</sup> «سألته عن الرجل يقوم فى الصلاه فينسى فاتحه الكتاب قال: فليقل: أستعيذ بالله من الشيطان الرجيم، إن الله هو السميع العليم ثم ليقرأها ما دام لم يركع، فإنه لا صلاه له حتى يقرأ بها فى جهر أو إخفات»

و أما

١- ١ الوسائل - الباب - ٢٨- من أبواب القراءه فى الصلاه - الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٢٨- من أبواب القراءه فى الصلاه - الحديث ٢.

خبر على بن جعفر<sup>(١)</sup> عن أخيه (عليه السلام) المنقول عن قرب الاسناد «سألته عن الرجل افتتح الصلاة فقرأ سورة قبل فاتحه الكتاب ثم ذكر بعد ما فرغ من السورة قال:

يمضى فى صلاته و يقرأ فاتحه الكتاب فيما يستقبل»

فلم أعر على عامل به، فاتجه حمله على إرادته أنه ذكر بعد ما فرغ من السورة و ركع أو غير ذلك، نعم مقتضى ما ذكرناه من الأدلة وجوب التلافي ما لم يصل إلى حد الراكع، و لا تنافيه عبارته المصنف و نحوها، ضروره عدم إرادته تخصيص وجوب التلافي بما إذا ذكر بعد قراءة السورة، كما هو واضح.

و على كل حال إذا استأنف الحمد وجب عليه إعادته سورة، و لما لا يجب عليه قراءة تلك السورة كما صرح به فى القواعد لعدم الدليل عليه فيبقى استصحاب التخيير سليما عن المعارض، لكن يظهر عن المبسوط و الإرشاد وجوب إعادتها بعينها، و لعله

للرضوى<sup>(٢)</sup> «و إن نسيت الحمد حتى قرأت السورة ثم ذكرت قبل أن تركع فقرأ الحمد و أعد السورة، فإن ركعت فامض على حالتك»

و فيه بعد تسليم حجته أنه لا صراحه فيه بذلك، إذ قد يكون المراد منه و إن كان بعيدا إعادته قراءة النوع، بل قد تنزل بعض العبارات أيضا على ذلك، نعم لم أجد مخالفا فى وجوب إعادته السورة و عدم الاكتفاء بالقراءة الأولى، لوجوب الترتيب الممكن تلافيه، و الأخبار المتقدمه لا تنافيه مع التصريح به فى الرضوى كما عرفت، و لكن لعل المتجه السجود للسهو لزياده قراءة السورة كما سمعت أمر الصادق (عليه السلام)<sup>(٣)</sup> به لكل زياده و نقيصه، بل مقتضاه ذلك أيضا فى

المسألة الآتية لزياده القيام فيها، إذ المفروض قيامه مرتين فى الركعه

١- ١ الوسائل - الباب - ٢٨ - من أبواب القراءة فى الصلاة - الحديث ٤.

٢- ٢ المستدرک - الباب - ٢٣ - من أبواب القراءة فى الصلاة - الحديث ١.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٣٢ - من أبواب الخلل الواقع فى الصلاة - الحديث ٣.

الواحدة المعتر فيها قيام واحد، و مثل نسيان قراءه الحمد نسيان السوره أو أبعاضها أو الصفات من الاعراب و الترتيب بين الآيات عدا الجهر و الإخفات كما عرفت، و كان ذلك كله للقاعده المشار إليها سابقا، و

صحيح معاويه بن وهب (١) «قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): أقرأ سورة فأسهو فأتنبه و أنا فى آخرها فأرجع إلى أول السوره أو أمضى قال: بل امض»

محمول على إرادته وقوع السهو فى الأثناء على وجه لم يعلم الإتيان بتمام السوره أو يخشى من فوات الموالاه، أو أنه كما فى الذخير من جمله ما يدل على استحباب السوره الذى قد عرفت تحقيق الحال فيه، و الله العالم.

و كذا لو نسى الركوع و ذكر قبل أن يسجد أى قبل أن يتحقق منه مسمى السجود قام فركع ثم سجد و فى المدارك و عن المعتر و المفاتيح و المصاييح الإجماع عليه، لإطلاق الأمر مع بقاء المحل، لعدم استلزام التلافي زياده مفسده، بل قد يدل عليه أيضا

صحيح عبد الله بن سنان (٢) «إذا نسيت شيئا من الصلاة ركوعا أو سجودا أو تكبيرا فاقض الذى فاتك سهوا»

قيل للإجماع على عدم مشروعيه قضاء مثل الركوع و التكبير بعد الصلاة فيحمل لفظ القضاء فيه على التدارك فى المحل، على أن الموجود فى الوسائل التى عندى «فاصنع الذى فاتك» و الأولى حمل القضاء فيه على الأعم من التدارك فى المحل و غيره، لما تسمع من الاستدلال به على القضاء خارج الصلاة، و بذلك كله يقيد ما دل (٣) على وجوب استقبال الصلاة بنسيان الركوع، بل قد يستدل عليه أيضا ب ما دل (٤) على تلافيه مع الشك، فالنسيان أولى، لكن

١- ١ الوسائل - الباب - ٣٢- من أبواب القراءه فى الصلاة- الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٢٣- من أبواب الخلل - الحديث ٧ و الباب ٢٦ منها- الحديث ١.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ١٠- من أبواب الركوع.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ١٢- من أبواب الركوع.

الذى عثرت عليه من الأخبار الداله على ذلك إنما هو فى الشك فى الركوع و هو قائم، نعم فى

خبر أبى بصير(١) «فى الرجل لا يدرى ركع أم لم يركع قال: يركع»

فيستدل حينئذ بإطلاقه على الشك، و يأتى فى المقام بطريق أولى، فتأمل جيدا. فما فى السرائر و المنتهى - من أنه لو سها عن الركوع و هو قائم عاد إلى الركوع مما قد يستظهر من تقييدهما بذلك الخلاف فى المسألة،

مع إمكان المناقشه فى كون مثله سهوا عن الركوع و احتمال عدم إرادتهما التقييد - محجوج بما سمعت.

و المراد بالقيام فى المتن و غيره الانتصاب، لكن قيده بعضهم بما إذا حصل النسيان حاله فهوى إلى السجود، فإنه يجب حينئذ أن يقوم و يركع محافظه على الهوى الركوع، إذ ذلك كان للسجود، فلا- يكتفى به، أما إذا حصل النسيان بعد الوصول إلى حد الراكع فلا يقوم منتصبا، بل يقوم منحنيا إلى حد الراكع، و المراد على الظاهر أنه وصل إلى حد بحيث لو تجاوزه صدق عليه اسم الراكع لا أنه وصل إلى حد الراكع حقيقه، إذ لا يتصور حينئذ نسيان الركوع، بل هو نسيان الرفع و الطمأنينه مثلا، و لعل ما ذكره المصنف و غيره من وجوب القيام و الركوع بعده مطلقا أولى محافظه على القيام الذى يكون عنه الركوع، و أما الانحناء الأول فهو و إن كان للركوع إلا أنه لم يتحقق معه مسمى الركوع، فلا يكتفى به، اللهم إلا أن يقال إن القيام الأول كاف، و ما وقع فى الأثناء إنما وقع سهوا فلا يكون قادحا، بل هو بمنزله ما لم يقع، فيحصل القيام المتصل بالركوع و إن قام منحنيا، و هو لا يخلو من نظر و تأمل، و كيف كان فبناء على التقييد المذكور يجب القيام منحنيا إلى الحد الذى حصل النسيان عنده، كما أنه حيث يجب القيام ثم الركوع لا- يجب الطمأنينه فى القيام لحصولها فى السابق، و احتمال وجوب الركوع عن قيام فيه طمأنينه ممنوع. نعم يجب حصول تمام القيام، فتأمل.

هذا كله إذا لم يتحقق صورته الركوع منه، وإلا أشكل - كما فى المدارك - العود اليه، لاستلزامه زياده ركن، فإن حقيقه الركوع هو الانحناء المخصوص، و أما الذكر و الطمأنينه و الرفع منه فواجبات خارجه عن حقيقته، لكن قد يقال إن المدار على القصد أو على عدم قصد العدم، بل لعل العرف يتوقف على ذلك فى الأفعال المشتركة، فتأمل.

و كذا من ترك السجدين أى يتلافهما إذا ذكرهما قبل أن يصل إلى حد الراكع كما هو خيره النافع و المنتهى و القواعد و الإرشاد و البيان و ظاهر الألفيه و الدرہ السنيه، بل نسبه فى مفتاح الكرامه إلى الشرائع و ما تأخر عنها، و عن الذخيرہ نسبه إلى المتأخرين، و فى المدارك إلى الأكثر، و هو المنقول عن ابن حمزه، و أما الشيخ فى المبسوط فقد عد مما يوجب الإعادة السهو عن سجدتين من ركعه ثم يذكر ذلك و قد ركع فى الثانيه، و هو مشعر بعدم الإعادة عند الذكر قبل الركوع، و لكن قال فيما يوجب التلافي: «إن نسي سجده واحده من السجدين و ذكرها فى حال قيامه و جب عليه أن يرسل نفسه فيسجدها ثم يعود إلى القيام» و هو مشعر بعدم العود مع نسيان السجدين، و مثله عن السيد و سلار، فيكون كلامهم مضطرباً، نعم عن أبى الصلاح و المقنعه و السرائر الفساد و ان اختلف تعبيرهم عن ذلك، ففي المقنعه «إن ترك سجدتين من ركعه واحده أعاد على كل حال، و إن نسي واحده منهما ثم ذكرها فى الركعه الثانيه قبل الركوع أرسل نفسه و سجد ثم قام» و مثله عن أبى الصلاح، و فى السرائر «من السهو الذى لا يتدارك نسيان السجدين و لم يذكرهما إلا - فى حال لو شك لا يرجع إليهما - ثم قال بعد ذلك: - من النسيان الذى يتدارك لو نسي السجده و ذكرها قبل الركوع» لكن عن غريه المفيد موافقه المشهور.

و على كل حال فالأول هو الأقوى، لكونه سهوا عن ركن و لم يتجاوز محله، فيمكن تلافيه فلا يفسد إجماعاً، أما أنه لم يتجاوز محله فلأن الظاهر من تتبع كلمات



الأصحاب في غير المقام أن المراد بالمحل بالنسبه للسهو عدم الدخول في ركن آخر، بل يمكن تحصيل الإجماع على ذلك، و في مفتاح الكرامه في شرح قول العلامة: «و لو ذكر في محله أتى به» قال: أي لو ذكر قبل الانتقال إلى ركن أتى به و صحت الصلاة، لأنه لا يؤثر خللا و لا إخلالا بماهية الصلاة كما في المعتبر، و قد قطع بذلك الأصحاب، بل يدل عليه أيضا الإجماع على تدارك السجده الواحده كما تسمع، إذ احتمال كون المحل للسجده الواحده غيره للثنتين تعسف بارد، و أما أنه مع بقاء المحل يتدارك ففي المنتهى لا- خلاف فيه بين أهل العلم، بل حكى غيره الإجماع على ذلك، فحينئذ لا ينفك المخالف عن مخالفه الإجماع، لأنه إن قال بخروج المحل فقد عرفت أنه لا يصغى إليه، و هو مخالف لما يظهر من كلماتهم بل إجماعاتهم، و إن قال: إنه لا يتدارك و إن بقى المحل فقد عرفت ما قاله في المنتهى و دعوى الإجماع من غيره، كل ذلك مع

قول الصادق (عليه السلام) في صحيح ابن سنان (١): «إذا نسيت شيئا من الصلاة ركوعا أو سجودا أو تكبيرا فاقض الذي فاتك سهوا»

و قد عرفت سابقا أن المراد بالقضاء إنما هو ما يشمل التدارك بقريته الإجماع على عدم مشروعيه قضاء الأركان، مع أن الذي سمعته فيما حضرني من الوسائل «فاصنع» بل في المدارك «يؤيده روايه محمد بن مسلم (٢) المتضمنه لتدارك الركوع بعد السجدين، فإنه إذا جاز تداركه مع تخلل السجدين اللتين هما ركن في الصلاة جاز تدارك السجود مع تخلل القيام بطريق أولى» انتهى. لكن فيه أن الأصل غير ثابت، فلا- معنى للأولويه التي يمكن منع كونها الحججه شرعا، كل ذا مع أنا لم نعثر على دليل للمخالف كما اعترف بذلك بعضهم سوى الأصل، و

قوله

١- ١ الوسائل- الباب- ٣٣- من أبواب الخلل الواقع في الصلاة- الحديث ٧.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ١١- من أبواب الركوع- الحديث ٢.

(عليه السلام) (١): «لا تعاد الصلاة إلا من خمسه: الطهور و الوقت و القبلة و الركوع و السجود»

و فيه أن الأصل على تقدير تسليمه - إذ الظاهر أن الأصل الصحة - يخرج عنه بما سمعت من الأدله و القاعده المستفاده من الشرع، و أما قوله (عليه السلام): «لا تعاد» إلى آخره. فالظاهر

أن المراد منه من ترك واحدا من هذه الخمسه مطلقا لا فى مثل المقام الذى يعاد فيه إلى السجود، بل قد يكون للمشهور لا عليهم، فتأمل.

أو إحداهما بلا- خلاف كما فى المنتهى و الرياض، و هو موضع وفاق بين العلماء كما فى المدارك، و بالإجماع صرح جماعه كما فى الرياض، و عن المصاييح الإجماع عليه، و عن التذكرة نسبتة إلى العلماء، و يدل عليه مضافا إلى ذلك القاعده المشار إليها سابقا، و الأخبار المستفيضه، منها

صحيح إسماعيل بن جابر (٢) عن الصادق (عليه السلام) «فى رجل نسى أن يسجد السجده الثانيه حتى قام فذكر و هو قائم أنه لم يسجد قال: فليسجد ما لم يركع، فإذا ركع فذكر بعد ركوعه أنه لم يسجد فليمض على صلاته حتى يسلم ثم يسجدها فإنها قضاء» إلى آخره، و بمعناه غيره.

ثم إنه لا إشكال فى عدم وجوب الجلوس قبل السجود المتدارك حيث يكون المنسى السجدين، بل و كذا إذا كان المنسى سجده واحده و كان قد جلس بعد رفع رأسه من السجود الجلسه الواجبه، أما إذا جلس بنيه أنه للاستراحه لزعمه الفراغ من السجدين فالأقوى فى النظر الاكتفاء به أيضا، بل عن الروض نسبتة إلى كثير منهم، لحصول الواجب به، و نيته أنه الاستراحه (٣) لا تخرجه عن ذلك كما فى سائر أفعال الصلاه، و إلا لوجب على من سجد مثلا بنيه أنه فى الركعه الثالثه و الفرض أنه فى

١- ١ الوسائل - الباب - ١٠ - من أبواب الركوع - الحديث ٥.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب السجود - الحديث ١.

٣- ٣ هكذا فى النسخه الأصلية و لكن الصواب للاستراحه.

الثانية الإعادة، و لوجب على القائم بنيه أنه للرابعه مع أنه فى الثالثه القيام ثم القعود، إلى غير ذلك مما لا معنى له، على أن ما نواه لم يقع لاستحاله، لكونه فى غير محله، فتكون نيته لغوا، فهو بمنزله من لم ينو، و تكفى النيه الأولى الإجماليه الواقعه فى ابتداء الصلاه، و ربما يؤيده الأخبار(١)الداله على أنه لو دخل فى الصلاه بنيه الفريضه ثم سها و نوى الندب بأفعالها لتخليه أنها نافله لا يضره ذلك، و كذلك العكس.

لا يقال إنه قد سلف فى ناسى الركوع حتى هوى للسجود و لما يسجد أنه يقوم و يركع محافظه على الهوى للركوع، و مقتضى ما ذكرت عدم الوجوب لوقوع الهوى منه، و نيته أنه للسجود لغوا، إذ يدفعه أنا أو جنبناه هناك محافظه على القيام المتصل بالركوع كما عرفت، هذا، و ربما ظهر من المدارك و الرياض عدم الاجتزاء، لتضاد النيه الأولى مع النيه الثانيه بالوجوب و الندب، و النيه الأولى إنما تؤثر حيث لا يحصل نيه ثانيه مضاده لها، و هو محتمل، لكن الأقوى الأول.

و أما إذا لم يكن جلس فالذى صرح بعضهم به وجوب الجلوس حينئذ، لكونه فعلا من أفعال الصلاه يجب تلافيه، و المنقول عن الشيخ و ظاهر غيره بل هو الذى صرح به فى المنتهى عدم الوجوب، للأخبار المتقدمه الأمره بالسجود

من غير استفصال بل ربما استدلل لهم بأن الواجب الفصل بين السجدين و قد تحقق بالقيام، و مقتضاه النزاع فى وجوب هذا الجلوس، و لا- ريب أن الأقوى الأول بناء على وجوبه على وجه يكون كغيره من أفعال الصلاه، و ترك الاستفصال إنما هو لأن السؤال عن السجده دون غيرها، نعم لو قلنا بوجوبه مقيدا بحال رفع رأسه من السجده اتجه حينئذ عدم تداركه لفوات محله حينئذ، و تنقيح ذلك من الأدله لا يخلو من نظر و إن كان أصل الوجوب مفروغا منه، و من ذلك يعلم ما فى تفريع وجوبه فى قضاء السجده لو فرض

نسيانها مع الجلوس، مع أنه قد يقال بعدم وجوب قضائه وإن كان واجبا مطلقا، لعدم الدليل.

و أما لو شك في الجلوس فقد صرح بعضهم بالبناء على الأصل، فيأتي به، و احتمال أنه شك فيه بعد الانتقال عنه فلا يلتفت يدفعه أنه بعد الرجوع إلى المحل لتلافي السجده يرجع شكه إلى الشك فيه و هو في محله، لكن و مع ذا قد يقال بعدم الالتفات للشك في تناول ما دل على تلافي المشكوك فيه في المحل لمثل ذلك، مضافا إلى ما في بعضها(١) من أن عدم التلافي حيث ينتقل لكونه في تلك الحال أذكر الصادق في مثل المقام، فتأمل فإن المسألة نافعه في غير المقام، كما لو رجع مثلا من القيام إلى السجده المنسيه فشك في حصول السجده الثانيه، فإنه بناء على الأول يجب

الإتيان بها، و على ما قلنا العدم، و لعله هو الأقوى، و لو نسي الطمأنينه فيه خاصه ففي تداركها بإعادته مطمئنا فيه و عدمه نظر كما تقدم الكلام في نظائره، فلاحظ و تأمل.

أو التشهد و ذكر قبل أن يركع رجع فتلافاه ثم قام فأتى بما يلزم من قراءه أو تسبيح ثم ركع و إن كان قد قرأ سابقا محافظه على الترتيب بلا خلاف كما في الرياض، بل في الخلاف و المدارك و عن الغنيه الإجماع عليه، و يدل عليه مضافا إلى ذلك القاعده المتقدمه و الأخبار المستفيضه، منها

صحيح سليمان بن خالد(٢) قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل نسي أن يجلس في الركعتين الأولتين فقال: إن ذكر قبل أن يركع فليجلس، و إن لم يذكر حتى يركع فليتم الصلاة»

إلى آخره، و بمعناه غيره، نعم عبارته المصنف لم تشمل نسيان السجده الأخيره و التشهد الأخير، فنقول: لا ينبغي الشك في وجوب تدارك السجده بل السجدين إذا ذكر في أثناء التشهد أو بعده قبل التسليم بناء على

١- ١ الوسائل - الباب - ٤٢ - من أبواب الوضوء - الحديث ٧.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٧ - من أبواب التشهد - الحديث ٣.

وجوبه و أنه من الصلاة، لإمكان التدارك لبقاء المحل، و أما إذا ذكر بعد التسليم فإن كان المنسى السجدين بطلت الصلاة لفوات الركن، و إن كان واحده قضاها منفردة كما عن الذكري، و هو المصرح به فى المدارك و الرياض، بل فى

الأخير أنى لم أجد فى الحكم خلافا، و فى الحدائق أن ظاهر الأصحاب عدم الخلاف فيه، و استدل له بإطلاق

الصحيح (١) كما قيل «فى رجل نسى من صلاته ركعه أو سجده أو الشىء منها ثم يذكر بعد ذلك قال: يقضى ذلك بعينه، قلت: أ يعيد الصلاة؟ قال: لا»

و نحوه آخر (٢) كما قيل، مضافا إلى

صحيح ابن سنان (٣) «إذا نسيت شيئا من الصلاة ركوعا أو سجودا أو تكبيرا فاقض الذى فاتك سهوا»

و شمولها لكثير مما لا- يقول به الأصحاب لا- يخرجها عن الحجية فيما بقى، بل قيل: إنه لا يقدر و إن كان الخارج أكثر من الداخل، لأن منع ذلك مختص بالعموم اللغوى دون الإطلاقى، بل الاتفاق واقع على جواز التقييد فيه إلى الواحد.

قلت: أما صحه الصلاة حيث يكون المنسى واحده فهو مما لا ينبغى الإشكال فيه نعم قد يقال هنا إن لم يكن إجماع بوجوب التلافى لا- القضاء، لبقاء المحل، و وقوع التسليم منه لا يخرج عن الصلاة، بل هو من قبيل من سلم ساهيا فى غير محله، بل قد يقال بوجوب التلافى ما دام باقيا على هيئه المصلى و لم يطل الفصل و لم يحصل ما يفسد الصلاة و إن كان الفأث السجدين، لتوقف الخروج عن المحل على الشروع فى ركن آخر، و لم يحصل، كما يرشد إلى ذلك كله حكم ناسى الركعه، و

ما يقال- من أنه يلزم حينئذ القول بفساد الصلاة لو تخلل حدث قهرا أو نحوه، لوقوعه حينئذ فى الأثناء

١- ١ الوسائل - الباب - ٣- من أبواب الخلل الواقع فى الصلاة- الحديث ٦.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٣- من أبواب الخلل الواقع فى الصلاة- الحديث ٨.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٢٣- من أبواب الخلل الواقع فى الصلاة- الحديث ٧.

من جهه عدم خروجه بالتسليم - يدفعه بعد تسليم إمكان (١) عدم الالتزام بذلك أنه إذا وقع مثل ذلك كان خروجاً عن الصلاه قهراً، والمراد أنه لا يخرج عن الصلاه بالمخرج الاختيارى أى التسليم لا القهري، و يحكم حينئذ بصحة الصلاه إذا كان الفائت غير ركن، و بالفساد حيث يكون الفائت ركناً، كما يرشد اليه صحيح عبيد بن زراره (٢) المشتمل على التعليل بأن التشهد سنه، بل و صحيح زراره (٣) و إن ذكر التسليم فيه، لاحتمال إرادته قضائه تبعاً للتشهد أو الندب أو غير ذلك مما تقدم فى محله، فلاحظ و تأمل.

و مما يؤيد ما ذكرنا ما يظهر منهم من أن الخروج عن المحل إنما يكون فى الدخول فى ركن، و بدونه لا يخرج، و إلا فلو نسى الركوع و السجود حتى تشهد و سلم ثم ذكر لا تفسد صلاته، فنسيان السجود وحده بطريق أولى، و لعل ما نقل عن الذكرى من احتمال إعادة السجده مع التشهد مرتباً بينهما يؤيد ما ذكرنا، و أما بناء على استحباب التسليم فقد ذكر بعضهم أن حاله كحال القول بالوجوب، فمتى ذكر بعد التشهد قبل التسليم السجده أو السجدين تداركها، قيل: و فيه نظر، و لعله

لأن الخروج قد تحقق بتمام التشهد، فان كان الفائت ركناً بطلت الصلاه، و إن كان السجده قضيت، و فيه أن القائل باستحباب التسليم لم يقل بكونه مستحباً خارجياً عن الصلاه، بل هو جزء مستحب منها، فبتمام التشهد يحصل الفراغ من الواجب، و بالتسليم يحصل الفراغ من تمام الواجب و المستحب، فحينئذ يتجه التدارك لبقاء المحل بعدم الخروج عن تمام الصلاه و إن حصل الواجب منها، نعم لو اقتصر على التشهد و لم يأت بالتسليم اتجه ما ذكر فى النظر، فتأمل.

و أما التشهد فكذلك لا كلام فى تداركه إذا ذكره قبل تمام التسليم، أما لو ذكره

١-١ هكذا فى النسخه الأصلية و لكن الصواب «عدم إمكان الالتزام».

٢-٢ الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب التشهد - الحديث ٤.

٣-٣ الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب التشهد - الحديث ١.

بعد ذلك فلا إشكال في عدم الفساد حيث يذكر و يفعل قبل حصول ما ينافي الصلاة من الحدث أو غيره، و أما إذا ذكر بعد ذلك فالمعروف أن الصلاة صحيحة و يأتي بالتشهد قضاء، خلافا لابن إدريس فإنه أوجب إعادة الصلاة، قيل و هو متجه إذا تخلل الحدث على مذهبه من كون التسليم مستحبا، فيكون الحدث واقعا في الأثناء، لعدم المخرج، و بذلك يفرق بينه و بين التشهد الأول، فيقضى الأول و إن حصل الحدث بخلاف التشهد الثاني، بل عن ابن إدريس التصريح بذلك، و لولاه أمكن دعوى أنه لا تلازم بين القول باستحباب التسليم و الفساد، إذ الخروج يتحقق حينئذ إما بالتسليم و إن قلنا باستحبابه، أو بالحدث نفسه، أو بغير ذلك، فيكون قد ترك ما لا يفسد تركه إذا كان نسيانا، لعدم كونه ركنا، كما أن القائل بوجوب التسليم و أنه به يتحقق الخروج من الصلاة لو تركه نسيانا فأحدث مثلا قد لا يلتزم بفساد الصلاة، فتأمل.

و أما القضاء لو ذكره بعد التسليم فلا إطلاق

الصحيح (١) بل ظاهره «في الرجل يفرغ من صلاته و قد نسي التشهد حتى ينصرف من صلاته فقال: إن كان قريبا رجع إلى مكانه فتشهد، و إلا طلب مكانا نظيفا فتشهد فيه»

المعتضد بإطلاق الخبرين (٢) المتقدمين، و هي بإطلاقها حجه على ابن إدريس أيضا، نعم ما ذكرناه من المناقشه في السجده يتأتى في المقام أيضا، بل لعل عبارته الشهيد في البيان في المقام تشير إلى ذلك، قال: «و يتلافى التشهد الأول و الصلاة على النبي و آله ما لم يركع، و التشهد الأخير ما لم يحدث، فإن أحدث أتى به بنيه مستأنفه» انتهى و هو ظاهر في أن المراد بالتلافى التلافى المحلى لا-القضائي، فتأمل جيدا فان جميع ما سمعت مقتضى هذه المناقشه، و لعله لا يخلو من قوه لو كان المنسى السجدين اللتين يمكن إلحاقهما بنسيان الركعه، و من

١- ١ الوسائل- الباب- ٧- من أبواب التشهد- الحديث ٢.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ١٣- من أبواب التشهد- الحديث ١- و ٤.

وجه لو كان سجده، أما التشهد فالظاهر أن نسيانه في الآخر مقتضى لقضائه لا لتداركه باعتبار كون التسليم محله بعد تمام الركعه الرابعه، فهو في حال النسيان في محله، فيقتضى الخروج، فيتعين القضاء، بل لعل مقتضى إطلاق الأدله كونه كذلك مع نسيان السجده أما اقتضائه البطان مع نسيان السجدين فمحل للنظر أو المنع، فالاحتياط لا ينبغي تركه، والله العالم.

ولا يجب في هذين الموضوعين سجدا السهو، وقيل يجب، والأول أظهر للأصل

و خبر الحلبي (١) «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يسهو في الصلاه فينسى التشهد قال: يرجع فيتشهد، قلت: أ يسجد سجدي السهو؟ قال: ليس في هذا سجدا السهو»

و خبر أبي بصير (٢) «سألته عن نسي أن يسجد سجده واحده فذكرها وهو قائم قال: يسجدها إذا ذكرها ما لم يركع، فان كان ركع فليمض على صلاته، فإذا انصرف قضاها وحدها وليس عليه سهو»

بناء على كون نفيه مع التدارك، لكن في

خبر المعلى بن خنيس (٣) «سألت أبا الحسن الماضي (عليه السلام) عن الرجل ينسى السجده من صلاته قال: إذا ذكرها قبل ركوعه سجدها و بنى على صلاته ثم سجد سجدي السهو بعد انصرافه، وإن ذكرها بعد ركوعه أعاد الصلاه، و نسيان السجده في الأولتين والأخيرتين سواء»

و يمكن كون المراد سجود السهو لما وقع من زياده القيام و نحوه لما تسمعه إن شاء الله في الخاتمه من وجوبه لكل زياده و نقيصه، لا أنه للسهو المتدارك، بل يمكن كون مراد المصنف نفى الوجوب من هذه الحثيه، لأنه حفظ سهوه فأتمه، و لا سهو على من حفظ سهوه و أتمه كما تسمع التصريح بذلك في النصوص، لا ما يشمل الزيادة

١- ١ الوسائل - الباب - ٩- من أبواب التشهد - الحديث ٤.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١٤- من أبواب السجود - الحديث ٤.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ١٤- من أبواب السجود - الحديث ٥.



المتخلله مثلاً، وإن كان قد يشهد

قوله (عليه السلام) في الموثق (١): «و ليس في شيء مما تتم به الصلاة سهو»

في أحد الوجهين، والله العالم.

و لو ترك الصلاة على النبي و آله (صلوات الله عليهم) حتى سلم و لم يذكر إلا من بعد الركوع قضاهما بعد التسليم كما صرح به جماعه، بل هو المشهور نقلاً إن لم يكن تحصيلاً، بل في الخلاف «من ترك التشهد و الصلاة على النبي (صلى الله عليه و آله) قضى ذلك بعد التسليم و سجد سجدة السهو، و قال الشافعي: يجب عليه قضاء الصلاة، دليلنا إجماع الفرقه، و القضاء فرض ثان» انتهى. خلافاً لابن إدريس و من تبعه، فلم يوجبوا قضاء، للأصل المنقطع ب خبر حكم بن حكيم (٢) المتقدم سابقاً، بل و بما قيل من أن التشهد يقضى بالنص فكذا أبعاضه تسويه بين الكل و الجزء، و أنه مأمور به و لم يأت به فيبقى في العهده، و بأن التشهد اسم

للمجموع فحيث لم يأت ببعضه لم يأت به، و إن كان قد يتوجه على الأول بعد تسليم الجزئيه منه على وجه تقضى لو فاتت معه أنا نمنع تسويه البعض للكل، و قضاء البعض في ضمن الكل بعد فرض تسليم الخصم له لا يقضى بقضائه مستقلاً كما في الصلاة و أبعاضها، و على الثاني أن البقاء في العهده إما أن يكون منشأ الاستصحاب، أو إطلاق ما دل على وجوبه، و كلاهما منتفیان، ضروره ظهور الوجوب في المكان المخصوص في الصلاة، و الفرض أنه قد خرج منها، و ما في الرياض - من أن الأصل يقتضى الفساد، و إنما خرجنا عنه في مثل المقام بالإجماع و هو هنا مع الإتيان به بعد الصلاة، فيتعين حينئذ الإتيان به - يدفعه منع أن المدرك هذا الإجماع، بل هو عموم ما دل على أن نسيان غير الركن غير مفسد للصلاه ك

قوله

١- ١ الوسائل - الباب - ٣٢ - من أبواب الخلل الواقع في الصلاة - الحديث ٢.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب الخلل الواقع في الصلاة - الحديث ٦.

(عليه السلام) (١): «لا تعاد الصلاة»

إلى آخره، ونحوه من إطلاق الإجماعات وغيرها، على أنه لم يعلم من القائل بوجوب القضاء أن الصحه متوقفه عليه، بل قد يقول: إنه واجب لنفسه كما هو الظاهر من عدم البطلان بتخلل الحدث ونحوه، وعلى الثالث أنا نمنع دخوله تحت اسم التشهد، ولئن سلمنا فهو مع الإتيان بالبعض لم يصدق عليه أنه نسي التشهد كما لا يصدق عليه أنه جاء

بالتشهد، بل هو واسطه بين الأمرين كما هو مقتضى كونه اسما للمجموع، فتأمل جيدا، فانحصر الدليل بخبر حكم بن حكيم مع انجباره بما عرفت من الشهرة، و ما لعله يمكن تحصيله من الإجماع من عباره الخلاف المتقدمه، سيما على ما فى مفتاح الكرامه من نقل عباره الخلاف بلفظ «أو» و لعله عثر على نسخه أخرى، فتأمل.

و من هنا تعرف أن الظاهر عدم وجوب سجود السهو له من حيث وجوبه للتشهد لعدم دخوله تحت اسمه كما هو ظاهر المصنف و عن غيره، و أبعاض التشهد تقضى كالصلاه على النبي (صلى الله عليه و آله) كما نص عليه بعضهم، بل حكى عن ظاهر البيان و الموجز الحاوى و كشف الالتباس أو صريحه و صريح الجعفرية و شرحها و تعليق الإرشاد، لعموم خبر حكم السابق، و لو نسي الصلاه على الآل (عليهم السلام) فقط فهل يجب على تقدير القضاء إعادته ما يتم به مما قبله و إن لم يكن نسيه كما فى الذخير، أو لا يجب كما هو الأقوى، كما هو مقتضى خبر حكم، و لأن قضاءه من حيث كونه جزء صلاه لا أنه خطاب تراد دلالتة، و لعله أشار إلى ذلك فى الذكرى بقوله: و وجوب قضاء الصلاه وحدها مشعر بعدم اشتراط الموالاه فى هذه الأذكار عند النسيان.

### [الثالث ما يتدارك مع سجدتى السهو]

الثالث أى ما يتدارك مع سجدتى السهو و هو من ترك سجده أو التشهد و لم يذكر حتى ركع قضاها أو أحدهما أما السجده فقد صرح بقضائها فى المبسوط

و الخلاف و النافع و القواعد و الإرشاد و المنتهى و الألفيه و الدرر السنيه و المدارك و الرياض، بل هو المشهور نقلا و تحصيلا شهره عظيمه كادت تكون إجماعا، بل عن الغنيه و المقاصد العليه الإجماع عليه، كما أن عن التذكرة و الذكري الإجماع على عدم بطلان الصلاة بالإخلال بواحدة سهوا، و هو الحجه، مضافا إلى ما تقدم من خبر حكم ابن حكيم و ما فى معناه و

خبر ابن سنان المتقدم (١) أيضا، و هو قوله (عليه السلام):

«إذا نسيت شيئا من الصلاة ركوعا أو سجودا أو تكبيرا فاقض الذى فاتك سهوا»

و الأخبار الخاصه، منها

صحيح إسماعيل بن جابر (٢) عن الصادق (عليه السلام) «فى رجل نسى أن يسجد السجده الثانيه حتى قام فذكر و هو قائم أنه لم يسجد قال: فليسجد ما لم يركع، فإذا ركع فذكر بعد ركوعه أنه لم يسجد فليمض على صلاته حتى يسلم ثم يسجدها فإنها قضاء»

و خبر أبى بصير (٣) قال: «سألته عن رجل نسى أن يسجد سجده واحده فذكرها و هو قائم قال: يسجدها إذا ذكرها ما لم يركع، فان ركع

فليمض على صلاته، فإذا انصرف قضاها و ليس عليه سهو»

و مثلهما فى الدلاله على المطلوب موثق عمار الساباطى (٤) و غيره من الأخبار، فما نقل عن العماني و ثقه الإسلام من القول بفساد الصلاة ضعيف محجوج بما عرفت، و لعل دليله

خبر المعلى بن خنيس (٥) «سألت أبا الحسن الماضى (عليه السلام) فى الرجل ينسى السجده من صلاته فقال:

إذا ذكرها قبل ركوعه سجدها و بنى على صلاته ثم سجد سجدتى السهو بعد انصرافه، و إن ذكرها بعد ركوعه أعاد الصلاة، و نسيان السجده فى الأولتين و الأخيرتين سواء»

و هو مع أنه لا جابر لسنده معارض بما سمعت من الأدله المستغنيه عن ذكر الترجيح عليه، فلا مانع من حمله على الاستحباب أو غيره.

١-١ الوسائل - الباب - ٢٣ - من أبواب الخلل الواقع فى الصلاة - الحديث ٧.

٢-٢ الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب السجود - الحديث ١.

٣-٣ الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب السجود - الحديث ٤.

٤-٤ الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب السجود - الحديث ٢.

٥-٥ الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب السجود - الحديث ٥.

و كذا ما عن المفيد و الشيخ فى التهذيب من استقبال الصلاة إذا كانت من الركعتين الأولتين، ل

صحيح البنزنى (١) المروى فى الكافى و التهذيب عن أبى الحسن (عليه السلام) «سألته عن رجل صلى ركعه ثم ذكر و هو فى الثانية و هو راعع أنه ترك سجده من الأولى فقال: كان أبو الحسن (عليه السلام) يقول: إذا تركت السجده فى

الركعه الأولى و لم تدر واحده أم اثنتين استقبلت الصلاة حتى يصح لك أنهما اثنتان» و زاد فى التهذيب مع إسقاط لفظ الصلاة و إبدال الواو بالفاء «و إذا كان فى الثالثة و الرابعه فتركت سجده بعد أن تكون قد حفظت الركوع أعدت السجود»

بل يؤيده ما دل على اشتراط سلامه الصلاة بسلامه الأولتين و

قوله (عليه السلام): «لا تعاد الصلاة إلا من خمس».

إذ هذه الروايه و إن كانت معتبره السند إلا- أنها لا- تقاوم تلك المطلقات المنجبره بشهره العمل و الإجماع المنقول و إطلاق الفتوى بعدم بطلان الصلاة بنسيان غير الركن على أنها معارضه بروايه

محمد بن منصور (٢) «سألته عن الذى ينسى السجده الثانيه من الركعه الثانيه أو شك فيها فقال: إذا خفت ألا تكون وضعت جبهتك إلا مره واحده فإذا سلمت سجدت سجده واحده و تضع جبهتك مره و ليس عليك سهو»

و ما فى روايه المعلى بن خنيس المتقدمه من أن نسيان السجده فى الأولتين و الأخيرتين سواء، و عدم العمل منا بصدرها لا يقدر فى العمل بذيلها، فان الظاهر إرادته الاستئناف بل و

خبر جعفر بن بشير (٣) المروى عن المحاسن، قال: «سئل أحدهم (عليهم السلام) عن رجل ذكر أنه لم يسجد فى الركعتين الأولتين إلا سجده و

هو فى التشهد الأول قال: فليسجدها ثم ينهض، و إذا ذكره و هو فى التشهد الثانى قبل أن يسلم فليسجدها ثم يسلم ثم يسجد سجدتى السهو»

هذا، مع أنها غير واضحه المتن على اختلاف نسخه و إجماله

- 
- ١- ١ الوسائل- الباب- ١٤- من أبواب السجود- الحديث ٣.
  - ٢- ٢ الوسائل- الباب- ١٤- من أبواب السجود- الحديث ٦.
  - ٣- ٣ الوسائل- الباب- ١٤- من أبواب السجود- الحديث ٧.

فان قوله (عليه السلام): «و لم تدر واحده» إلى آخره ظاهر في الشك و السؤال،

و قوله (عليه السلام): «إذا تركت»

كقوله (عليه السلام) في آخره: «أعدت السجود»

ظاهر في النسيان، اللهم إلا- أن يراد من الواو معنى «أو» مع أنه قد لا- يتم من جهة أخرى أيضا، أو يقال إن معنى الخبر على ما فهمه الشيخ أن السائل سأل عن رجل تيقن و هو راع في الثانيه أنه ترك سجده من الأولى فقال (عليه السلام): إن الشك يوجب استقبال الصلاة، فاليقين أولى بخلاف الركعتين الأخيرتين فإنما عليه إذا ترك سجده فيهما أن يقضيها بعد، و هو كما ترى، أو يقال: إن المراد من بطلان الصلاة بالشك في كون الفاتت سجده أو سجدتين كما ذكروه في الشك في كون الفاتت من السجدتين من ركعه أو ركعتين، و فيه أنا نمنع ذلك كما عرفته سابقا لأصالة الصحه، على أنه لا وجه للتفصيل حينئذ بين الأولتين و الأخيرتين، بل و لال

قوله (عليه السلام):

«حتى تصح لك اثنتان».

و أجاب عنها في الخلاف أنها لا تنافي الأخبار الأول، لأن هذا الحكم مختص بمن يشك فلم يذكر فيلزمه الإعادة، و إنما يجوز له المضى في الصلاة و إعادته السجده بعد التسليم إذا كان ذلك مع العلم، فلا تنافي بين هذه الأخبار، و فيه أنه حينئذ لا مطابقه بين السؤال و الجواب، مع أنه إن كان ذلك صحيحا في الشك ففي النسيان بطريق أولى و قد أشار (عليه السلام) إلى العله ب

قوله (عليه السلام): «حتى يصح لك اثنتان»

مع أن ذيله و

قوله (عليه السلام): «إذا تركت»

ظاهر في النسيان، و عن المختلف الجواب عنها بأن المراد بالاستقبال الإتيان بالسجود المشكوك فيه لا استقبال الصلاة، قال:

و يكون

قوله (عليه السلام): «و إذا كان في الثالثه»

إلى آخره، راجعا إلى من تيقن ترك السجده في الأولتين، فإن عليه إعادته السجود لفوات محلها، و لا شيء لو شك، بخلاف ما لو كان الشك في الأولى، لأنه لم ينتقل عن محل السجود فيأتي بالمشكوك فيه

ولا يخفى ما فيه من التعسف و الركاهه، على أن قول السائل: «و هو راعح» ينافيه، اللهم إلا أن يعتبر في منافاته للتدارك رفع الرأس منه، فيكون المراد حينئذ أن السائل لما سأل عن ذلك أجاب (عليه السلام) أن على الشاك أن يأتي بالسجده في محلها حتى يكون آتيا بالسجدتين، فالمتيقن أولى، و الراكع في الثانيه لم يتجاوز محل الإتيان بالسجود فيهوى إلى السجود الثاني، بخلاف ما إذا أتم الركعتين فتيقن في الثالثه أو الرابعه أنه ترك سجده في الأولى فإنما عليه قضاء السجده بعد، و لا ينافيه ما عن الكافي و قرب الاسناد من أن لفظه «استقبل الصلاه» فإن الرجوع استقبال للصلاه أى رجوع إلى جزء متقدم منها، هذا، و الانصاف أنه لولا ما قدمناه من شهره العمل بين الأصحاب و الإجماع المحكى و نحوهما لكان العمل بها متجها، ضروره قصور غيرها عن معارضتها بدونها سندا و دلاله، و وجوب حمل المطلق على المقيد، لكن قد يقال اختلاف متنه و إجماله يمنع من ذلك أيضا.

و كيف كان فالأقوى ما عليه المشهور، و طريق الاحتياط غير خفى، بل عن الشهيد أنه لم يستبعد حمله على استحباب الاستقبال، كما أن الأقوى هو المشهور بينهم أيضا من قضاء السجده بعد التسليم، بل لم ينقل الخلاف فيه إلا عن المفيد في رساله الغريه و أبى الحسن على بن بابويه في رسالته إلى ولده ما تسمعه عن الإسكافي، أما الأول فقال: «إذا ذكر بعد الركوع فليسجد في الثانيه ثلاث سجدهات: واحده منها قضاء» و أما الثاني فقال: «إن السجده المنسيه من الركعه الأولى تقضى في الركعه الثالثه، و سجود الثانيه إذا ذكرت بعد ركوع الثالثه تقضى في الركعه الرابعه، و سجود الثالثه يقضى بعد التسليم» و هما مع منافاتهما لهيئه الصلاه و مخالفتهما للمعتبره المستفيضه و عمل المشهور لم نعثر لهما على مستند في ذلك سوى الرضوى (١) الذي بعد تسليم حجيته

لا يهجم على طرح ما عرفت من الأدله به.

و أما

صحيح ابن أبي يعفور(١) عن الصادق (عليه السلام) «إذا نسى الرجل سجده و أيقن أنه قد تركها فليسجدها بعد ما يقعد قبل أن يسلم»

فحمله في المدارك على ما ذهب اليه من استحباب التسليم، و يمكن حمله بناء على الوجوب على التسليم المستحب بعد الواجب، و إطلاقه عليه شائع في الأخبار، و الأمر سهل، لعدم العامل به، إذ هو لا يوافق أحد المذهبين المتقدمين، نعم في إطلاقه دلالة على بعض ما ذهب اليه والد الصدوق، و هو قضاء السجده من الركعه الثانيه، و على المحكى عن الإسكافي أيضا قال:

«و اليقين بترك إحدى السجدين أهون من اليقين بترك الركوع، فإن أيقن بتركه إياها بعد ركوعه في الثالثه سجدها قبل سلامه، و الاحتياط إن كانت في الأولتين الإعاده إن كان في وقت» فتأمل.

و أما التشهد فالظاهر من عباره المصنف و غيره أنه التشهد الأول، بل هو صريح بعضهم، لكن أطلق آخر، بل في الرياض لم يظهر قائل بالفرق بينهما، كما عن الذكري «لا فرق بين التشهد الأول و الأخير في التدارك بعد الصلاه عند الجماعه في ظاهر كلامهم سواء تخلل الحدث أم لا» انتهى.

و على كل حال فقال الشيخ في الخلاف: «من ترك التشهد و الصلاه على النبي (صلى الله عليه و آله) ناسيا قضى ذلك بعد التسليم و سجد سجدة السهو، و قال الشافعي يجب عليه قضاء الصلاه، دليلنا إجماع الفرقه، و القضاء فرض ثان يحتاج إلى دليل» انتهى و قال فيه في موضع آخر: «إذا نسى التشهد الأول من صلاه رباعيه أو ثلاثيه- إلى أن قال:-

و إذا ذكر بعد الركوع مضى في صلاته، فإذا سلم قضى التشهد ثم سجد سجدة السهو،- حتى قال:- دليلنا إجماع الفرقه» و عن الغنيه و المقاصد العليه الإجماع على قضائه، و في

الدره و عن غيرها أنه المشهور، و في المدارك أنه مذهب الأكثر.

و يدل عليه مضافا إلى ما سمعت من الإجماع المنجبر بالشهره المتقدمه و الأخبار المطلقه كخبر حكم بن حكيم و ما في معناه

الصحيح (١) «في الرجل يفرغ من صلاته و قد نسي التشهد حتى ينصرف، فقال: إن كان قريبا رجع

إلى مكانه فتشهد، و إلا طلب مكانا نظيفا فتشهد فيه»

و خبر على بن أبي حمزه (٢) قال أبو عبد الله (عليه السلام):

«إذا قمت في الركعتين الأولتين و لم تتشهد فذكرت قبل أن ترقع فاقعد فتشهد، و إن لم تذكر حتى ترقع فامض في صلاتك كما أنت، فإذا انصرفت سجدت سجدتين لا ركوع فيهما ثم تشهد التشهد الذي فاتك»

و ما في سنده من الضعف قد عرفت الجابر له، كالضعف في دلالة من حيث احتمال أن يراد به التشهد في السجدتين الذي يقوله الخصم كما ستعرف على أنه ظاهر في خلاف ذلك كما يقتضيه لفظ «ثم» و كذا المناقشه في الأول بظهوره في التشهد الأخير و الكلام في التشهد الأول بعد أن عرفت أنه لا قائل بالفصل، مع أنا نمنع ظهوره فيه.

فما عن المقنع و الفقيه «إذا سلمت سجدت سجدتي السهو و تشهدت فيهما التشهد الذي فاتك» - مما هو ظاهر في الاجتزاء بذلك عن قضاء التشهد كما عن المفيد في رساله للأصل و

الموثق (٣) «سألته عن الرجل ينسى أن يتشهد قال: يسجد سجدتين يتشهد فيهما»

و خبر الصيقل (٤) عن أبي عبد الله (عليه السلام) «في الرجل يصلى الركعتين من الوتر يقوم فينسى التشهد حتى يركع و يذكر و هو راكع

قال: يجلس من ركوعه فيتشهد ثم يقوم فيتم، قال: قلت: أليس قلت في الفريضة إذا ذكر بعد ما يركع مضى

١-١ الوسائل - الباب - ٧ - من أبواب التشهد - الحديث ٢.

٢-٢ الوسائل - الباب - ٢٦ - من أبواب الخلل الواقع في الصلاة - الحديث ٢.

٣-٣ الوسائل - الباب - ٧ - من أبواب التشهد - الحديث ٦.

٤-٤ الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب التشهد - الحديث ١.



ثم سجد سجدتين بعد ما ينصرف يتشهد فيهما؟ قال: ليس النافله مثل الفريضة»

بل يؤيده أيضا خلو الأخبار الصحيحه و غيرها المستفيضه الوارده فى مقام البيان عن الأمر بقضائه، فإنها اقتضت على الأمر بالسجدتين فقط، منها

قول أبى جعفر عليه السلام (١): «فى الرجل يصلى ركعتين من المكتوبه ثم ينسى فيقوم قبل أن يجلس بينهما قال:

فليجلس ما لم يركع و قد تمت صلاته، فان لم يذكر حتى ركع فليمض فى صلاته، و إذا سلم سجد سجدتين و هو جالس»

و نحوه غيره- ضعيف جدا، إذ ذلك كله غير صالح له، أما الأصل فالظاهر أنه غير منطبق على ما يدعونه من التداخل بين التشهدين، بل الأصل عدمه، على أنك ستسمع فيما يأتى إن شاء الله اختلافهما بالكيفيه، على أن ظاهر عبارتهم المتقدمه حذف تشهد السجدتين، و ستعرف فيما يأتى وجوبه إن شاء الله، و أما الموثق فلا دلالة فيه أيضا، فإن

قوله (عليه السلام): «يتشهد فيهما»

لا- ظهور فيه أنه التشهد الفات، فإن كان الاستناد اليه من جهه الاقتصار على ذلك الظاهر فى نفى غيره فهو راجع إلى التأييد الأخير بالصحيح كما عرفت، و مثله فى ذلك الخبر الذى بعده، و أما خلو الصحيح ففيه أنه إن سلمنا ظهوره فى ذلك فهو لا يعارض النص المنجبر بما عرفت من الشهره و الإجماع، و كلامهم بمنزله كلام متكلم واحد يبين بعضه بعضا.

فما يظهر من بعض المتأخرين من الميل اليه لذلك فيه ما لا يخفى، فلم يبق لهم مستند سوى ما نقل عن

الفقه الرضوى (٢) قال: «و إن نسيت التشهد فى الركعه الثانيه فذكرت فى الثالثه فأرسل نفسك و تشهد ما لم ترك، فان ذكرت بعد ما ركعت فامض فى صلاتك فإذا سلمت سجدت سجدتى السهو و تشهدت فيهما ما قد فاتك»

و هو بعد تسليم حجيته لا يقاوم ما ذكرنا من الأدله، على أنه محتمل لأن يراد بقوله (عليه السلام):

١-١ الوسائل- الباب- ٩- من أبواب التشهد- الحديث ١.

٢-٢ المستدرک- الباب- ٥- من أبواب التشهد- الحديث ١.

«فيهما» بعدهما، إذ من المعلوم أنه لا يراد به في حال السجود، بل المراد البعديه، و لا دليل على إرادته البعديه من غير فاصل، بل قد يراد بعد تمامهما، فتأمل، بل تحتمله عبارته الفقيه و المقنع المتقدمه، كما أنه يحتمل أن يراد به بيان التشهد في السجدين، و قوله (عليه السلام): «ما قد فاتك»

أى نظيره، إذ قد يكون الفئات التشهد الخفيف، و أيضا التأمل بذلك يقضى أنه يحذف تشهد السجدين، فليس خلافا في المسأله حينئذ بل هو خلاف آخر، بل قد عرفت احتمال عدم الخلاف أصلا من المقنع و الفقيه، لاحتمالهما بعض الوجوه، فينحصر حينئذ في المفيد، مع أن المحكى عنه في المقنع موافقه الأصحاب، و تعرف فساده إن شاء الله.

ثم إن جميع ما ذكرنا من الأدله و الأخبار التي كادت تكون متواتره حجه على ما نقل عن الكاتب من القول بإعادة الصلاه، ل قول الصادق (عليه السلام) في الموثق (١) «في رجل نسي التشهد في الصلاه قال: إن ذكر أنه قال: بسم الله و بالله فقط فقد جازت صلاته، و إن لم يذكر شيئا من التشهد أعاد الصلاه»

و هو لا- يقاوم ما ذكرنا من وجوه عديده، فيحمل على الاستحباب كما قاله في الوافي أو غير ذلك أو يطرح، و كأنه لا إشكال عندهم في أن محل قضائه بعد التسليم للأدله المقتضيه لذلك من الأخبار و غيرها، فتأمل.

و يسجد لكل من نسيان السجده و التشهد سجدتى السهو أما الأول فهو المشهور شهره كادت تكون إجماعا، بل عليه الإجماع في المنتهى و عن الخلاف و الغنيه و التذكره و آراء التلخيص للعلامه، و يدل عليه مضافا إلى ذلك

مرسله ابن أبي عمير عن سفيان بن السمط (٢) عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «تسجد سجدتى السهو في

١- ١ الوسائل - الباب - ٧- من أبواب التشهد - الحديث ٧.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٣٢- من أبواب الخلل الواقع في الصلاه - الحديث ٣.

كل زياده تدخل عليك أو نقصان» بل فى الوافى زاد فيها «و من ترك سجده فقد نقص»

لكن المعروف و المنقول فى كتب الاستدلال و غيرها كالوسائل عدمها، و الظاهر أنها من عباره الشيخ فى التهذيب فى بيان وجه الاستدلال بالخبر المزبور على وجوب سجدتى السهو على من ترك السجده و إن قضاها، فلاحظ، و ما فى سنده من الوهن منجبر بما عرفت، و خبر جعفر بن بشير السابق (١) و

خبر منهال القصاب (٢) «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) أسهو فى الصلاه و أنا خلف الامام فقال: إذا سلم فاسجد سجدتين و لا تهب»

فان تعليقه الحكم على مطلق السهو يشمل ما نحن فيه، و لا يقدح خروج كثير من الأفراد، لما عرفت أن ذلك يقدح فى العموم اللغوى.

و ربما استدل عليه ب

خبر الفضيل بن يسار (٣) عن أبى عبد الله (عليه السلام) «من حفظ سهوه و أتمه فليس عليه سهو،

إنما السهو على من لم يدر أ زاد فى صلاته أم نقص»

و نحوه غيره، إما لأن المراد منه الشك فى الخصوصيه بعد معلوميه أحدهما كما لعله المعنى الحقيقى لهذه العبارة، فيجب حينئذ هنا، لعدم القول بمدخله هذا الشك، أو لأنه إذا وجب للشك فى الزيادة و النقيصه فمع التيقن بطريق أولى، و ربما نوقش بأنه لا أولويه عقليه و لا لفظيه، بل هذا الخبر بالدلاله على خلاف المطلوب أوضح، لدخول قاضى السجده تحت من حفظ سهوه و أتمه، و قد تدفع بأنها عرفيه، و عدم رفع الفعل بعد الصلاه اسم النقصان، بل و لا هو معنى التتمه.

و عن ظاهر المنقول عن المفيد فى الغريه و أبى جعفر بن بابويه و والده عدم الوجوب بل عن أمالى الأول منهما أنه من دين الإماميه، للأصل، مضافا إلى

مضمرة

١- ١ الوسائل- الباب- ١٤- من أبواب السجود- الحديث ٧.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٢٤- من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه- الحديث ٦.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٢٣- من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه- الحديث ٦.

أبى بصير(١)المشتمله بعد الأمر بقضائها بعد الانصراف على قوله (عليه السلام):

«و ليس عليه سهو»

كمضمر محمد بن منصور(٢)«سألته عن الذى ينسى السجده الثانيه من الركعه الثانيه أو شك

فيها. فقال: إذا خفت أن لا تكون وضعت جبهتك إلا مره واحده فإذا سلمت سجدت سجدته واحده و تضع جبهتك مره و ليس عليك سهو»

و يؤيده مع ذلك خلو الأخبار(٣)الصحيحه الكثيره الوارده فى مقام البيان عن الأمر بهما، و

الموثق (٤)«سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن سهو ما يجب فيه سجدتا السهو قال: إذا أردت أن تقعد فقمت أو أردت أن تقوم فقعدت أو أردت أن تقرأ فسبحت أو أردت أن تسبح فقرأت فعليك سجدتا السهو، و ليس فى شىء مما يتم به الصلاه سهو- إلى أن قال- و سئل عن الرجل ينسى الركوع أو ينسى سجدته هل عليه سجدتا السهو، قال: لا، قد أتم الصلاه» إلى آخره.

و فى الكل نظر، أما الأول فهو- مع كونه مضمرا ضعيفا لا- جابر له موهنا باعراض المشهور عنه- معارض للإجماعات السابقه محتمل لأن يراد بالسهو المنفى الموجب للإعاده أو غيرها لا سجدتيه، أو لحال التدارك، بل روايه الفقيه له مسندا صحيحا لا تجدى أيضا بعد الاعراض المزبور، و ما سمعته من محكى الإجماع المسطور، و أما الثانى ففيه مع ذلك أيضا أنه صريح أو كالصريح فى صورته الشك، و الكلام فى النسيان و إن استفيد حكمه منها، و أما التأييد بالخلو المتقدم فهو غير صالح لأن يعارض ما سمعت من الأدله المتقدمه، و كذلك الموثق مع قصور دلالتيه و اشتماله على ما لا يقول به الخصم و الحصر فى السؤال، و

معلومه إرادته حال التدارك منه بقريته ذكر الركوع و غيره، فكان الأول هو الأقوى، فما وقع من بعض المتأخرين كالفاضل المعاصر فى

١- ١ الوسائل- الباب- ١٤- من أبواب السجود- الحديث ٤.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ١٤- من أبواب السجود- الحديث ٦.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ١٤- من أبواب السجود.

٤- ٤ التهذيب ج ٢ ص ٣٥٣- الرقم ١٤٦٦ من طبعه النجف.

الرياض و غيره من الميل اليه ضعيف.

و أما وجوبهما لنسيان التشهد ففي المدارك أنه لا خلاف فيه، بل في الخلاف الإجماع عليه في موضعين، و عن الغنيه الإجماع عليه أيضا، مضافا إلى المعتبره المستفيضه غايه الاستفاضه التي قد تقدم بعضها في البحث عن قضائه، فما عن ظاهر بعضهم من العدم لعدده مواضع السجود مع تركه له ضعيف جدا، و الظاهر أنه لا فرق بين الأول و الثاني كما تقدم سابقا، و يأتي الكلام إن شاء الله في باقى ما يجب له سجدا السهو في الخاتمه.

### [في الخلل الواقع في الصلاة شكاً]

#### إشاره

و أما الخلل الحاصل في الصلاة بسبب طرو الشك فيها، و المراد به التردد مع تساوى الطرفين

#### [ففيه مسائل]

#### إشاره

ففيه مسائل:

### [الأولى من شك في عدد الواجبه الثنائيه أعاد]

الأولى من شك في عدد الواجبه الثنائيه أعاد كالصبح و صلاه السفر و صلاه العيدين إذا كانت فريضه و الكسوف عند علمائنا كما في التذكرة و المعتبر مع زياده الجمعه فيهما، و ترك التمثيل بالكسوف و صلاه العيدين في ثانيهما، بل في المنتهى «ذهب إليه علماءنا أجمع إلا ابن بابويه» و إن ترك التمثيل فيه بالعيدين أيضا، على أن النقصان و الزيادة في التمثيل غير قادحين، و لذا حكى الإجماع العلامة الطباطبائي في المصابيح على البطلان في كل شك تعلق بغير الرباعيه و صلاه الاحتياط من الفرائض، و عن الانتصار و الغنيه الإجماع في الفجر و السفر، و في الخلاف «من شك في صلاه الغداه أو المغرب فلا يدرى كم صلى أعاد- إلى أن قال:- دليلنا إجماع الفرقه- ثم قال:- من شك في صلاه السفر أو صلاه الجمعه و جب عليه الإعاده- إلى أن قال:- دليلنا ما قلناه في المسائل الأول من إجماع الفرقه و طريقه الاحتياط» و الظاهر أنه لا يريد بقوله في عبارته الأولى «فلا يدرى» تخصيص نوع الشك، بل هو ما يشمل ما نحن فيه بقرينه استدلاله بأخبار ليست خاصه في ذلك، و كيف كان فلم أعثر على مخالف في هذا الحكم، بل و لا من حكى عنه ذلك سوى ما نقله بعضهم عن ابن بابويه من تجويز البناء على

الأقل، و ستعرف ضعفه، على أنه غير ثابت، بل أطال بعض المتأخرين في بيان فساد هذا النقل عنه.

و الذى يدل على الحكم المذكور- مضافا إلى ما سمعت من الإجماعات الصريحة و الظاهره- الأخبار المستفيضه، منها

قول أحدهما (عليهما السلام) فى خبر زرارته(١)قال: «قلت له: رجل لا يدرى واحده صلى أم اثنتين؟ قال: يعيد»

و منها

روايه إسماعيل الجعفى و ابن أبى يعفور(٢)عن أبى جعفر و أبى عبد الله (عليهما السلام) قال:

«إذا لم تدر واحده صليت أم اثنتين فاستقبل»

و منها

مضمرة سماعه(٣)قال: «سألته عن السهو فى صلاه الغداه قال: إذا لم تدر واحده أم اثنتين فأعد الصلاه من أولها، و الجمعه أيضا

إذا سها فيها الامام فعليه أن يعيد الصلاه، لأنها ركعتان»

و منها

خبر محمد(٤)قال: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل لا يدرى واحده صلى أم اثنتين؟ قال: يستقبل حتى يستيقن أنه قد

أتم، و فى الجمعه و فى المغرب و فى الصلاه فى السفر»

و منها

خبر عنبسه بن مصعب(٥)«إذا شككت فى الفجر فأعد»

و منها

مرسله يونس(٦)«ليس فى الفجر سهو»

إلى غير ذلك من الأخبار، لكنها لم تتعرض لخصوص العيدين و الكسوفين، إلا أن الإطلاق و التعليل بالنسبه إلى الجمعه يكونها

ركعتين مع الاعتضاد بما سمعت كاف فى الدلاله على ذلك.

و ما فى بعض الأخبار ك

خبر عمار السباطى(٧)«سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل لم يدر صلى الفجر ركعتين أو ركعه قال: يتشهد و ينصرف ثم

- 
- ١-١ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه الحديث ٦.
  - ٢-٢ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه الحديث ١٦.
  - ٣-٣ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه الحديث ١٨.
  - ٤-٤ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه الحديث ٧.
  - ٥-٥ الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه الحديث ٥.
  - ٦-٦ الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه الحديث ٣.
  - ٧-٧ الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه الحديث ١٢.

ركعه، فإن كان صلى ركعتين كانت هذه تطوعاً، وإن كان صلى ركعه كانت هذه تمام الصلاة»

لا ينبغي أن يلتفت إليه، بل قال الشيخ في الاستبصار: «أنه خبر شاذ مخالف للأخبار كلها، واجتمعت الطائفة على ترك العمل به» انتهى، كبعض الأخبار الأخر(١) المتضمنه للبناء على الركعه للشاك في الواحده و الثنتين، فإنها مع عدم الجابر لأسانيدها و إعراض الأصحاب عنها محتمله للحمل على النافله، أو استقبال الصلاة.

فوائد: منها أنه يظهر من بعض الأصحاب هنا أن البطلان على مقتضى القاعده، لعدم العلم ببراءه الذمه لاحتمال الزيادة و النقيصه، و

فيه إشكال، إذ لا مانع من الاعتماد على استصحاب الصحه، و على أصل عدم الفعل، فينفى به الزائد حيث يتعلق به الشك و يتم الناقص، و ما يقال: إنه مكلف بمصداق الصلاة في الخارج و أصاله العدم لا يقضى بتحقق الصدق يدفعه بعد منعه أنه مناف لكلامهم في كثير من المقامات بالنسبه إلى الشك في الأركان و غيرها زياده و نقيصه، كاحتمال أن ذلك كله الدليل، إذ هو مناف لما يظهر من تمسكهم بالأصل فيه، بل و كذا القول: إن أصاله العدم تقضى أيضا بعدم تحقق هيئه المأمور به، فهي معارضة لذلك، لأن الظاهر أن الهيئه من جمله التوابع، فبعد الحكم الشرعى بوجوب الإتيان مثلا تتبع الهيئه هذا، و المسأله لا تخلو من تأمل، و ستسمع لها تتمه إن شاء الله بعد الفراغ من البحث عن صور الشك الأربعة.

و منها أن الذى يظهر من

قولهم (عليهم السلام)(٢): «إذا شككت في الفجر فأعد»

و نحوه البطلان بمجرد وقوع الشك، فيكون حينئذ حاله كحال الحدث كما عن الفاضل الشيروانى، و لكن الذى صرح به بعض الأصحاب كالفاضل و ثانى الشهيدين و غيرهما العدم، فلو زال الشك قبل فعل المنافى صح، و هو كذلك، بل قد يدعى أن

١- ١ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب الخلل الواقع في الصلاة - الحديث ٢٣.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب الخلل الواقع في الصلاة - الحديث ٥.



مثل العبارة المتقدمة ظاهره في استمرار الشك لا إذا زال، و لم يذكره أحد في المبطلات

للصلاة على كل حال، إنما الذي يظهر من ملاحظه الأخبار إرادته تحصيل اليقين بهما الذي لا ينافيه مجرد وقوع الشك و إن زال، على أن فيه من العسر و الحرج ما لا يخفى إذ اشتراط حصول اليقين أو الظن من أول الصلاة إلى آخرها بأول التفات المذهن لا يتيسر في أغلب الأوقات.

ثم على تقدير ذلك فهل يجب عليه التروى أو يجوز له القطع قبله؟ وجهان لا يخلو أولهما مع كونه أحوط من قوه، بل صرح به ثانى الشهيدين فى المسالك، بل لعله ظاهر روضته، إلا أن الأقوى خلافه، للأصل و إطلاق الأدله سيما فى غير المقام من أفراد الشك فى الركعات و الأفعال الذى لم يذكر أحد فيه وجوب التروى، و دعوى عدم صدق أنه شاك قبل التروى واضحة الفساد، و إلا- لاقتضى جواز الأفعال حال التروى لعدم حصول الشك، كما أنه لا دلالة فى نصوص ذهاب الوهم على ذلك، ضروره إمكان إرادته اتفاق ذهاب الوهم، أو أنه لو تروى أو نحو ذلك مما لا دلالة فيه على الوجوب، فمن الغريب ما فى المسالك من الاستدلال بنحو ذلك، و لذا أنكر عليه سبطه فى المدارك، و منه يعلم ما فى كلام الفاضل البهبهاني فى شرح المفاتيح، فالتحقيق حينئذ جواز البناء مع التذكر قبل صدور المنافى منه كالسكوت الطويل و فوات الموالاه فى أفعال الصلاة و نحو ذلك، و له استئناف الصلاة مع صدق الشك، لإطلاق الأمر بالإعاده عند حصوله المقيد بما إذا لم يتفق الذكر له قبل صدور المنافى الذى له أن يفعله حال الشك، بل له استئناف الصلاة و الاكتفاء بالشك مبطلا من غير حاجه إلى فعل مبطل آخر غيره، هذا.

و على تقدير وجوب التروى فهل يقدر بخروجه عن الصلاة مثلا- و نحو ذلك أم لا؟ لا يبعد الثانى، فيتروى مقدار يكتفى به الناس فى مثل ذلك، فتأمل، و لو أوقع

بعض الأفعال حال الشك ثم زال الشك عنه يحتمل قويا البطلان و إن كان ما فعله موافقا، لأنه فعل غير مأمور به فى الصلاة، و كونه كذلك فى الواقع مع عدم العلم به غير نافع لفوات النية و الاستدامه، و احتمال الاكتفاء بالنية الأولى بعيد، نعم ربما يتوهم الصحه إذا وقع الفعل بنيه القربه المطلقه إذا كان مما يصح فيه ذلك مثل قراءه القرآن، إلا أن المتجه القول ببطلان ذلك الواقع ثم إعادته، لعدم الاكتفاء بالواقع أولا حيث لم يصادف الجزم فى الصلاة الذى هو عباره عن الاستدامه، و عدم إفساده للصلاه، لكونه لم ينوه أنه لها، و الفرض أنه مما لا يبطلها.

و منها أن الظاهر من بعض الأخبار المتقدمه و كلام الأصحاب عدم الفرق بين تعلق الشك بالنسبه للزيادة و النقصه، و ما فى بعضها من وقوع السؤال عن لا يدري واحده أم اثنتين لا يقتضى تقييد ال

قوله (عليه السلام) (١): «مثلا إذا شككت فى الفجر فأعد»

و دعوى أن مثل هذه العبارة لم تقع فى كل ثنائيه حتى يتمسك بها يدفعها عدم القول بالفصل، على أن عبارات الأصحاب و ظاهر إجماعاتهم كافيه فى ذلك.

و منها أنه قد نقل عن جماعه التصريح بأنه لا فرق فى هذا الحكم بين الواجب بالأصل و العارض كالمنذوره و نحوها، و لعله لإطلاق النصوص و الفتاوى، مضافا إلى التعليل بأنها ركعتان، و لا يعارض ما دل على حكم النافله، لخروجها بالنذر عنها، و إن كان لا يخلو من تأمل، للشك فى شمول الإطلاق و فى أن لحوق الحكم فى النافله لوصف النفل أو أنه لذاتها و إن ألزمها النذر، لكن لا يبعد البطلان إن قلنا إنه مقتضى القاعده نعم لو قلنا مقتضاها الصحه اتجه ذلك، هذا، و قد يستفاد من إجرائهم حكم الواجب على النافله التى تجدد لها الوجوب بنذر و نحوه جريان حكم النفل على الواجب الذى عرض له وصف الندب كصلاه العيدين و المعاده احتياطا أو بقصد الجماعه و التبرعيه عن الغير

و نحو ذلك، فلا تبطل حينئذ بالشك، لكنه لا يخلو من إشكال بل منع، خصوصا فيما كان الحكم فيه معلقا على الاسم كالمغرب و نحوه، و ستسمع تمام الكلام إن شاء الله في البحث عن حكم الشك في النافله.

و لو شك المسافر في مواضع التخيير بعد إكمال الركعتين احتمال البطلان مطلقا، و الصحه كذلك، و الصحه إذا كان الشك مسبوqa بقصد الإتمام، لتناول الأدله حينئذ لها، و ليس له العدول حينئذ إلى القصر لإيراده الابطال و إن جوزناه له قبل هذا العارض، لحرمة الابطال، و اقتصارا على المتيقن من محل العدول، أما لو كان من أول الأمر قصده القصر فالمتجه حينئذ البطلان، لكونه شكاً في ثنائه، خلافا للعلامه الطباطبائي فاستقرب الصحه معينا عليه التمام حينئذ، للمنع من بطلان العمل، و امتناع التخيير بين الصحيح و الفاسد، و فيه أنه بطلان لا إبطال، و لا تخيير بين الصحيح و الفاسد بل هو فاسد بحث، و لذا لم يكن له العدول، نعم لو فرض أنه شك و لم يكن قصد القصر أو التمام من أول الأمر بناء على أن له تأخير ذلك إلى محل الافتراق أمكن القول بذلك، و أنه يتعين عليه اختيار التمام، لما سمعت، مع أنه لا يخلو من نظر للشك في جواز اختيار التمام له حينئذ، إذ المتيقن من جوازه حال قابليته لكل منهما، لكن قد يقال: إن القصريه و التماميه ليستا من المقومات للماهيه، و لذا لم يجب التعرض لهما في النيه، فتخييره حينئذ بينهما يرجع إلى إرادته الاجتزاء بما يقع منه من الأربع و الاثنين، فلا عدول فيه يحتاج إلى الدليل كالظهيره و العصريه، بل و لا تخييره يحتاج إلى النيه كي يرد ما سمعت، و منه يظهر وجه الصحه في السابق مطلقا، فتأمل جيدا.

و منها ما صرح به جمع الأصحاب في صلاه الكسوف أنه متى تعلق الشك بعددها بطلت، و متى تعلق بركوعاتها فان كان في المحل جاء بالمشكوك فيه، و إلا لم

يلتفت إلا- إذا تعلق شكه بالركوع بما يرجع إلى الشك في الركعات، كما إذا شك في أنه هل هو في الخامس أو في السادس، فان كان في الخامس كان في الأولى، و إن كان في السادس كان في الثانية، لكن هناك قولان آخران نقلهما الشهيد في الذكرى بالنسبة للشك في الركوع:

أحدهما عن قطب الدين الراوندى، و هو أنه إذا لم يتعلق شكه بما يزيد على الاحتياط المعهود فإنه يحتاط، لدوران الشك في اليوميه مع الركوع، و لا- تضر زياده السجود في الاحتياط، لأنه تابع، أما إذا زاد كما لو شك بين الاثني و الخمس فان الاحتياط يكون بثلاث ركعات، و هو زائد على الاحتياط المعهود، فلا تعرض في كلامه له، و لو كان بين الأربع و الخمس تلافى بركعه، لأنه غير زائد على الاحتياط المعهود، و هو الجبر بركعه أو ركعتين، و إن لم يكن كذلك في اليوميه، للعلم بإحراز الأربع فيها و أصاله عدم الزيادة، و لو كان شكه بين الواحد و الاثني احتاط أيضا بركعه، لعدم زيادته على الاحتياط المعهود و إن كان هو مبطلا في اليوميه، و قد يحتمل ذلك في كلامه، فيكون كصاحب البشرى بالنسبة إلى ذلك، و الله العالم.

و ثانيهما عن صاحب البشرى، و هو معاملة ركوعات الأولى معاملة اليوميه، فمتى وقع بين الأول و الثاني بطل، و في غيره يصح، إلى أن قال: «أما إذا وقع بين الرابع و الخامس فنهايه ما يلزمه سجدتا السهو، و هل يسجد عند ذلك بناء على أنه صلى خمسا أم لا؟ وجوه ثلاثه: الأول البناء أخذاب روايه عمار(١) أنه يبني على الأكثر ثم يتلافى ما نقص بعد الصلاه، الثاني التخيير بين الركوع و عدمه جمعا بين الروايه السابقه و بين قاعده من شك في الركوع و هو قائم أتى به، فان اختار الأول تلافى بعد الصلاه ما نقص، و إلا فلا، الثالث البناء على الأقل و يركع ثم يهوى إلى السجود- ثم قال:-

١- ١ الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب الخلل الواقع في الصلاه - الحديث ١.

و حكم ما بعد الخمسه حكم الخامسه، و إن قلنا إن الحكم فى الخمس الثانى مثل الخمس الأولى كان له وجه» ثم أطال فى ذلك بعبارات تقضى بأن المسأله لده فى كمال التردد و عدم التنقيح، و لا يخفى عليك ضعفهما، أما الأول فلعدم المطابقه بين الفائت و الاحتياط لمكان زياده السجدين، و قوله: «إنه تابع» أول البحث، إذ لا دليل عليه، و أما الثانى فهو مبنى على تسميه الركوعات ركعات، و هو ممنوع، و على تسليمه فالأخبار الوارده فى الشك كادت تكون صريحه فى عدم شمولها لمثل ما ذكر، كما لا يخفى على المتأمل فيها، على أن فى كلامه مواضع آخر للنظر تركناها خوف الإطاله.

و كذا المغرب تفسد بالشك فيها على المشهور شهره كادت تكون إجماعا، بل حكاه عليه جماعه نصا و ظاهرا، بل عن الأمالى أنه من دين الإماميه، و بذلك يظهر ما فى نسبه الخلاف

إليه أو إلى والده، مع أن المنقول عنه فى المقنع أنه قال: إذا شككت فى المغرب أعدت، و

روى (١) «إذا شككت فى المغرب و لم تدر واحده صليت أم اثنتين فسلم ثم قم فصل ركعه، و إن شككت فى المغرب و لم تدر فى ثلاث أنت أم فى أربع و قد أحرزت الاثنتين فى نفسك و أنت فى شك من الثلاث و الأربع فأضف إليها ركعه أخرى، و لا تعتد بالشك، فان ذهب وهمك إلى الثالثه فسلم و صل ركعتين و أربع سجديات و أنت جالس»

و هى كما ترى غير ظاهره فيما نقل عنه، بل الظاهر منها موافقه الأصحاب و نسبه ذلك إلى الروايه، و يؤيده أيضا ما نقل عنه قبل من التصريح بأنه إذا شك فى المغرب أعاد، و إذا شك فى الفجر أعاد، و أما عباره الفقيه المنقوله عنه فهى و إن كانت غير نقيه من الاضطراب لكنها غير صريحه فيما نقله عنه الأصحاب من جواز البناء على الأقل كما نقل ذلك عن والده أيضا.

و كيف كان فخلافهما على تقدير تحققه غير قادح، لما سمعت من الإجماع المنقول على لسان جملة من الفحول، و بعض الأخبار المتقدمة في المسألة السابقة، مضافا إلى المعتبره المستفيضه(١) الأمره بالإعاده عند الشك في المغرب، و هي كثيره، فما في

خبر عمار(٢) «قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): رجل شك في المغرب فلم يدر ركعتين صلى أم ثلاثا قال: يسلم ثم يقوم فيضيف إليها ركعه، ثم قال: هذا والله مما لا يقضى أبدا»

كخبره الآخر(٣) «قلت: يصلى المغرب فلم يدر اثنتين صلى أم ثلاثا قال:

يتشهد و ينصرف ثم يقوم فيصلى ركعه، فإن كان صلى ثلاثا كانت هذه تطوعا، و إن كان صلى اثنتين كانت هذه تمام الصلاه، و هذا والله مما لا يقضى أبدا»

- بعد الاعراض عنهما من أكثر الأصحاب، بل في الاستبصار قد اجتمعت الطائفة على ترك العمل بهما- لا مناص من حملهما على النقيه أو طرحهما أو غير ذلك، و هو واضح، كوضوح جريان الفوائد المتقدمه، هذا، بل صرحت بعض الأخبار هنا بالفساد إن تعلق الشك بالزيادة كما في

خبر موسى بن بكر(٤) سأله الفضيل عن السهو، فقال: «إذا شككت في الأولتين فأعد»

و قال: «في صلاه المغرب إذا لم تحفظ ما بين الثلاث إلى الأربع فأعد صلاتك»(٥)

و في الاستبصار(٦) «إذا جاز الثلاث إلى الأربع فأعد صلاتك»

و هو مع إطلاق كلام الأصحاب و إجماعاتهم مضافا إلى

قوله: «إذا شككت في المغرب فأعد»(٧)

يقضى بعدم الفرق بين تعلق الشك بالزيادة و النقيصه، فما عن المقنع من أنه إذا تعلق بالزيادة أضاف ركعه ضعيف مع عدم ثبوت هذا النقل عنه، و لعله للعباره المتقدمه لكن قد عرفت نسبه للروايه فيها خاصه، اللهم إلا أن يكون ذلك من كلامه لا منها،

١- ١ الوسائل- الباب- ٢- من أبواب الخلل الواقع في الصلاه.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٢- من أبواب الخلل الواقع في الصلاه- الحديث ١١.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٢- من أبواب الخلل الواقع في الصلاه- الحديث ١٢.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ١- من أبواب الخلل الواقع في الصلاه- الحديث ١٩.

٥- ٥ الوسائل- الباب- ٢- من أبواب الخلل الواقع في الصلاه- الحديث ٩.

- ٦-٦ الوسائل - الباب - ٢- من أبواب الخلل الواقع في الصلاة- الحديث ١٠.
- ٧-٧ الوسائل - الباب - ٢- من أبواب الخلل الواقع في الصلاة- الحديث ١.

و على تقديره فمن المحتمل كون المراد حال الشك بين الاثنتين و الثلاث و الأربع بعد إحراز الاثنتين بأن حدث بعد رفع الرأس من السجده الأخيره، فيكون إضافه الركعه حينئذ لاحتمال النقيصه و عدم الاعتداد بغيره من الاحتمال، و الله العالم.

### [المسأله الثانيه إذا شك في فعل شىء من أفعال الصلاه]

#### إشاره

المسأله الثانيه إذا شك في فعل شىء من أفعال الصلاه واجبا كان أو مستحبا ثم ذكر فان كان الشك و هو في موضعه أى قبل أن يدخل في فعل آخر واقع بعده كالشك في التكبير قبل أن يدخل في القراءه، و كالشك في القراءه قبل الركوع، و الركوع قبل السجود، إلى غير ذلك من الأفعال المذكوره في كتب الفقهاء المختص كل واحد منها باسم كالنيه و التكبير و القراءه و الركوع و السجود و التشهد و القيام أتى به و أتم، و إن كان قد انتقل عنه و كان داخلا في غيره مضى في صلاته سواء كان ذلك الفعل ركنا أو غيره إجماعا محكيا

على لسان جماعه إن لم يكن محصلا، و نصوصا (١) بل و سواء كان في الأولتين من الرباعيه أو الأخيرتين على الأظهر الأشهر، بل المشهور شهره كادت تكون إجماعا، إذ لم يعرف الخلاف في ذلك إلا عن الشيخين و ابن حمزه في الوسيله و العلامه في التذكره، قال في مفتاح الكرامه:

أما المفيد فقد قال: «كل سهو يلحق الإنسان في الركعتين الأولتين من فرائضه فعليه إعادة الصلاه» و أما الشيخ فلعل الناقل أراد قوله في النهايه من أنها تبطل بالشك بالركوع أو السجود من الأوليين، أو مع ما في التهذيب من أنه لو نسى سجده من الأوليين تبطل الصلاه، و لعله لم يقف على غير ذلك في كتب الشيخ، على أن ما ذكره عنه في التهذيب مبنى على أن القول بالبطلان فيها يستلزم البطلان هنا، و قد يمنع، و عن ابن حمزه في الوسيله أنه قال: «تبطل بالشك في الركوع من الأوليين بعد الفراغ من السجود



أو في السجود في واحده منهما بعد الفراغ من الركوع» و في التذكرة «ليس بعيدا من الصواب الفرق بين الركن و غيره، فتبطل إن شك في الأوليين في ركن، لأن الشك فيه في الحقيقيه شك في الركعه، بخلاف ما إذا كان المشكوك فيه غير ركن» لكن لا يخفى عليك أنهم لم يتفقوا على معنى واحد، بل عبارته المفيد محتمله لإرادته النسيان من السهو دون الشك، و عبارته النهايه ليست عامه، كما أن عبارته الوسيله

ظاهرة في أنه حيث لا يمكن التدارك، و عبارته التذكرة خاصه في الركن.

و كيف كان فيدل على المطلوب إطلاق الأخبار الكثيره، بل في بعضها ظهور في خصوص الركعتين الأولتين، فضلا عن العموم و الإطلاق و ترك الاستفصال في آخر، منها

قول أبي عبد الله (عليه السلام) في خبر أبي بصير (١) «عن الرجل يشك و هو قائم لا يدرى ركع أم لم يركع، قال: يركع و يسجد»

و نحوه خبر عمران الحلبي (٢) و مثلهما خبر أبي بصير أيضا و الحلبي

و في خبره الآخر (٣) قال:

«سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل شك فلم يدر سجد سجده أم ثنتين قال:

يسجد حتى يستيقن أنهما سجدتان»

و مثله خبر الشحام (٤) عن الصادق (عليه السلام) أيضا، و منها

صحيح زراره (٥) «قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): رجل شك في الأذان و قد دخل في الإقامه قال: يمضى، قلت: رجل شك في

الأذان و الإقامه و قد كبر قال يمضى، قلت: رجل شك في التكبير و قد قرأ قال: يمضى، قلت: رجل شك في القراءة و قد ركع

قال: يمضى، قلت: شك في الركوع و قد سجد قال: يمضى على صلاته، ثم قال: يا زراره (٦)

إذا خرجت من شيء ثم دخلت في غيره فشكك ليس بشيء»

١- ١ الوسائل - الباب - ١٢ - من أبواب الركوع - الحديث ٢.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١٢ - من أبواب الركوع - الحديث ١.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ١٢ - من أبواب الركوع - الحديث ٤.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ١٥ - من أبواب السجود - الحديث ٣.

٥- ٥ الوسائل - الباب - ١٥ - من أبواب السجود - الحديث ٢.

٦- ٦ الوسائل - الباب - ٢٣ - من أبواب الخلل الواقع في الصلاة - الحديث ١.

و هو كالصريح فى شموله للأولتين، و عدم فرقه بين الأركان و غيرها، و فى

صحيح ابن مسلم (١) عن أبى جعفر (عليه السلام) قال: «كلما شككت فيه مما قد مضى فامضه كما هو»

و فى

خبر أبى بصير (٢) قال: «قال أبو عبد الله (عليه السلام): إن شكك فى الركوع بعد ما يسجد فليمض، و إن شكك فى السجود بعد ما قام فليمض، كل شىء شك فيه مما قد جاوزه و دخل فى غيره فليمض عليه»

ك صحيح إسماعيل بن جابر (٣) إلى غير ذلك، مضافا إلى ما تقدم م ما دل (٤) على خصوص نسيان السجده و القراءه و نحوها، بل و ما دل (٥) على أن نسيان غير الركن لا يبطل الصلاه، و إلى نفي الخلاف و إطلاق الإجماعات على أن من سها عن شىء و ذكره قبل أن يتجاوز محله أتى به، إلى غير ذلك من الأدله التى يقصر القلم عن إحصائها على التفصيل، فإن إعطاء هذه

القواعد الشرعيه و حملها على كونها فى غير الأولتين و إجرائها بالنسبه للمسافر فى خصوص المغرب مما لا يقبله طبع فقيه.

حجه المفيد الأصل، و

قول أبى عبد الله (عليه السلام) فى خبر عنبسه بن

١- ١ الوسائل - الباب - ٢٣- من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه - الحديث ٣.

٢- ٢ نقله فى الوافى - فى باب الشك فى أجزاء الصلاه - عن التهذيب بإسناده عن أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السلام و لكننا لم نعر عليه فى الوسائل و التهذيب و الاستبصار بعد الفحص فى مظانها، و لا يخفى أن صحيحه إسماعيل بن جابر تشمل على فرعين، اشتركت فى الفرع الأول روايه إسماعيل و أبى بصير و أوردهما فى الوسائل فى الباب ١٤ من أبواب السجود - الحديث ١- ٤ و أما الفرع الثانى فلم يرد إلا فى صحيحه إسماعيل التى ذكرها فى الوسائل فى الباب ١٣ من أبواب الركوع - الحديث ٤ و الباب ١٥ من أبواب السجود - الحديث ٤.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ١٣- من أبواب الركوع - الحديث ٤.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ١٤- من أبواب السجود و الباب ٢٨ من القراءه فى الصلاه.

٥- ٥ الوسائل - الباب - ٢٩- من أبواب القراءه فى الصلاه - الحديث ٥.

مصعب (١) قال لى أبو عبد الله (عليه السلام): «إذا شككت فى الركعتين الأولتين فأعد»

و نحوه غيره، و فى

حسنه الوشاء (٢) قال: «قال أبو الحسن الرضا (عليه السلام):

الإعاده فى الركعتين الأولتين، و السهو فى الركعتين الأخيرتين»

و خبر عامل بن جذاعة (٣) عن الصادق (عليه السلام) قال: «إذا سلمت الركعتان الأولتان سلمت الصلاة»

و خبر البقباق (٤) قال: «قال لى: إذا لم تحفظ الركعتين الأولتين فأعد صلاتك»

إلى غير ذلك مما دل على الأمر بالإعاده بمجرد الشك فى الفجر و الجمعة و السفر و الأولتين.

و فيه أما الأصل فهو - مع إمكان منعه بأن يقال: أما فى الشك قبل تجاوز المحل فالأصل يقضى بعدم الفعل، فىأتى به، و استصحاب الصحه تحكّم، و أما فى الشك فيه بعد تجاوز محله فلأن استصحاب الصحه يقضى بعدم الالتفات، فتأمل - مقطوع بما سمعت من الأدله، و أما الأخبار فلا يخفى على من لاحظها أنها ظاهره فى الشك بالنسبه للعدد، كما يقضى به اشمال بعضها على المغرب أيضا، و

قوله (عليه السلام) فى آخر (٥): «فأعدهما حتى تثبتهما»

بل لو لم تكن ظاهره فى ذلك لوجب تنزيها عليه، لما سمعت من الأدله المتقدمه، لرجحانها عليها من وجوه متعدده، فالقول بأنه يمكن تقييد تلك بالركعتين الأولتين مع أنه لا يتأتى فى بعضها كما ترى تقديم للمرجوح من وجوه، منها إعراض المشهور شهره كادت تكون إجماعا، فلا محيص عن الركون إلى إطلاق تلك القاعده المدلول عليها بمحكى الإجماع أو محصله، و ما سمعت من الأخبار المعتضده و المنجبره بما عرفت بل المطابقه لما يقتضيه التدبر و الاعتبار، بل و ما هو لسائر بنى آدم فى جميع

١-١ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه الحديث ١٤.

٢-٢ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه الحديث ١٠.

٣-٣ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه الحديث ٣.

٤-٤ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه الحديث ١٣.

٥-٥ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه الحديث ١٥.

## أفعالهم المدار(١).

إنما البحث فى تعيين الموضوع المعبر عنه فى كلام بعض بالمحل و الغير فى الروايه الذى يدور التلافى و عدمه مداره بالإجماع بقسميه و النصوص، و الذى يقوى فى النظر و إن قل المفتى به إن لم ينعقد إجماع على خلافه أن المراد به كلما صدق عليه الغيريه عرفا واجبا أو مستحبا لكن إذا كان مرتبا شرعا، لظاهر ما سمعت من المعتبره المؤيده بظاهر حال المسلم من عدم الدخول فى المرتب على شىء قبل فعل ذلك الشىء، بل هو الموافق لسهوله المله و سماحتها، بل قد يدعى أن فى غيره حرجا، ضروره صعوبه التكليف بذكر قراءه أول السوره مثلا فى آخرها، خصوصا السور الطوال، بل الإنسان فى أغلب

١- ١ اعلم أولا أن هنا قاعدتين: الأولى كل شىء شك فيه قبل أن يدخل فى غيره يجب الإتيان به، الثانى إذا شك فيه بعد أن دخل فى غيره لا يلتفت اليه، و يدل على الأولى - بعد الإجماع المنقول المعتضد بنفى الخلاف و بأصالة عدم الفعل فيجب التلافى - الأخبار، و فيها الصحيح و غيره، منها خبر أبى بصير سأل الصادق عليه السلام « عن رجل شك و هو قائم لا يدري ركع أم لم يركع قال: يركع و يسجد» و مثله خبر الحلبي، و مثلهما الأخبار الآمره بإعادة السجده عند الشك فيها، و تتم دلالة الجميع بعدم القول بالفصل، و منها مفهوم قول الصادق (عليه السلام) فى صحيح زراره: « يا زراره إذا خرجت من شىء ثم دخلت فى غيره فشكك ليس بشىء، و قول أبى جعفر (عليه السلام) فى صحيح ابن مسلم: « كل ما شككت فيه مما قد مضى فامضه كما هو» و قول الصادق (عليه السلام) فى خبر أبى بصير: « كل شىء شك فيه مما قد جاوزه و دخل فى غيره فليمض عليه» و مثله خبر إسماعيل بن جابر، و المناقشه فى حجه المفهوم فى هذه الأخبار أو عمومها لا يلتفت إليها سيما فى المقام، لما سمعت من دعوى الإجماع، بل يمكن التحصيل، و منطوق هذه الأخبار المعتضد بغيره من الروايات الداله على عدم الالتفات بالنسبه للركوع و السجود المتممه للدلاله بعدم القول بالفصل حجتنا على القاعده الثانى، مضافا إلى الإجماع المنقول و يشهد له التبع فيمكن دعوى التحصيل (منه رحمه الله).

أحواله يعتريه السهو و شغل الذهن بحيث لا يفيق إلا و هو فى جزء من أجزاء الصلاة، و جميع ما تقدم لا يعلم أنه وقع أو ما وقع، و لا كيف وقع، بل لعل بناء الناس فى جميع أحوالهم و أمورهم على ذلك حتى الحداد فى حدادته و النجار فى نجارته و جميع أرباب(١)

الصنائع فى صنائعهم لا يلتفتون إلى شىء بعد الانتقال عنه و الدخول فى غيره.

لكن فى المسالك أن المفهوم من الموضوع محل يصلح لإيقاع الفعل المشكوك فيه كالقيام بالنسبه إلى الشك فى القراءة و أبعاضها و صفاتها، و الشك فى الركوع، و كالجلوس بالنسبه إلى الشك فى السجود و التشهد، ثم قال: «و هو فى هذه الموارد جيد لكنه يقتضى أن الشاك فى السجود و التشهد فى أثناء القيام قبل استيفائه لا يعود إليه، لصدق الانتقال عن موضعه، و كذا الشاك فى القراءة بعد الأخذ فى الهوى و لم يصل إلى حد الراكع، أو فى الركوع بعد زياده الهوى عن قدره و لما يصير ساجداً، و الرجوع فى هذه المواضع كلها قوى، بل استقرب العلامه فى النهايه و جوب العود إلى السجود عند الشك ما لم يركع، و هو غريب» انتهى. و هو مع كونه تقييدا للغير فى النصوص من غير مقيد يقتضى و جوب تلافى التكبير بعد الشروع فى القراءة، بل و بعد تمامها قبل الركوع، مع أنه هو و نظيره مورد القاعدة فى صحيح زراره(٢) السابق(٣) و لعل الذى ألجأه إلى ذلك التعبير بالمحل فى كلام بعضهم، فالأولى حينئذ التعبير بما فى الروايه و يظهر منه فى الروضه و تبعه عليه بعض المتأخرين أن المراد به الأفعال المعهودة شرعا المفردة بالتبويب كالنيه و التكبير و القراءة و الركوع و السجود و التشهد و نحو ذلك، فكل

١- ١ الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب الركوع - الحديث ٦.

٢- ٢ راجع التعليقه «٢» على ص ٣١٤.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب الركوع - الحديث ٤.

شىء شك فيه منها قبل أن يدخل فى الفعل الآخر وجب تلافيه، و كل شىء شك فيه بعد دخوله فى آخر منها لا يلتفت، و هو مع أنه تخصيص أيضا لهذه القاعدة الجارية فى أكثر أبواب الفقه يقتضى وجوب تلافى كل ما شك فيه إذا كان فى مقدمات الأفعال لا فيها أنفسها، كما إذا شك فى الركوع و هو هاو إلى السجود و لما يسجد، و كذلك الشك فى القراءة و هو هاو إلى الركوع قبل أن يصل إلى حد الركوع، و كذلك لو شك فى التكبير و القراءة و الركوع و هو هاو إلى السجود و لما يسجد، و الموجود فى الرواية الصحيحة<sup>(١)</sup> عدم الالتفات إلى الركوع المشكوك فيه فى أثناء الهوى إلى السجود، و كأنه (رحمه الله) أخذه من سؤال السائل عن هذه الأفعال المفردة فى التبويب، لكن ذلك لا يقتضى التخصص فى جواب الامام، بل الظاهر عدم إرادته التقييد فى خبرى أبى بصير<sup>(٢)</sup> و إسماعيل بن جابر<sup>(٣)</sup> الظاهرين فى أن مساقهما مساق غيرهما من النصوص، سيما بعد التصريح بعدم الالتفات إلى الركوع المشكوك فيه فى أثناء الهوى إلى السجود، و دعوى أن العطف بضم التى هى للترتيب و التراخى يقتضى بوجود الواسطة بين الخروج من المنسى و الدخول فى آخر، و ليست إلا هذه المقدمات ممنوعه، سيما بعد أن كان من موردها المصرح به فيها نحو

الشك فى التكبير و قد دخل فى القراءة، و لا مقدمات بينهما، فليس المراد حينئذ إلا عدم الالتفات إلى المشكوك فيه بعد الدخول فى الغير المترتب عليه أى غير كان، لا غيرا مخصوصا، فكان الأولى أو الأقوى هو الأول و إن خالف المشهور فى بعض المسائل التى ستسمعها المتفرعه على ما ذكرنا.

منها لو شك فى قراءة الحمد أو بعضها و هو فى السورة، أو شك فى السورة أو بعضها و هو فى القنوت، أو فى الجميع و هو فى الهوى إلى الركوع، و نحو ذلك، فإنه

١- ١ الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب الركوع - الحديث ٦.

٢- ٢ راجع تعليقه «٢» على ص ٣١٤.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب الركوع - الحديث ٤.

لا يلتفت على الأول، بل لا يلتفت عليه لو شك في بعض الآيات بعد الدخول في الآية الأخرى، بل في الكلمه و الكلمه الأخرى، بخلاف الآخرين فيتلافى الحمد عليهما إذا شك فيه في السوره كما هو المحكى عن المشهور و الشيخ، لكن ظاهر معتبر المصنف و عن سرائر الحلبي حاكيا له فيها عن رساله المفيد إلى ولده و ناسبا له إلى أصول المذهب عدم التلافى كما قلنا، بل مال اليه أو قال به بعض متأخرى المتأخرين، و يؤيده أنه من المستبعد جدا بل من الممتنع تذكر المصلى و لو على جهه الظن و هو فى آخر سوره طويله جميع ما تقدم و أنه وقع منه من غير تغيير بإعراب أو تشديد أو نحوهما بحيث متى شك و هو فى آخر السوره فى حرف من حروف الفاتحه و جب عليه تلافى الحمد و تلك السوره أو غيرها، و كيف و المصلى غالبا يسهو حال الصلاه و يشتغل ذهنه بالأمر الدينويه، على أن ذلك بعيد من سهوله المله و سماحتها، بل و عمل العلماء فى كل عصر، بل ربما أورد عليه زياده على ما عرفت أنه إذا شك فى قراءه الحمد بعد تمام السوره و قلنا بوجوب التلافى و جب عليه إعاده السوره أيضا مراعاها للترتيب، و فيه احتمال القران إن قرأ سوره أخرى غير تلك السوره، بل و إن قرأ تلك السوره أيضا على وجه، أو قراءه أزيد من سوره المنهى عنه أيضا مطلقا، لكن قد يدفع بأن المشهور فى صوره النسيان عدم و جوب تعيين تلك السوره عليه، و ما هو إلا لأن مثله لا يعد من القران كاندفاع ما يستدل به للمشهور من مفهوم تقييد المضى بالركوع فى صحيح زراره المتقدم بأن ذلك إنما وقع فى كلام السائل الذى لا يحكم على الجواب، و من ذلك كله يظهر لك أن الوجه عدم الرجوع لو شك فى القراءه كلاً أو بعضاً و هو فى الهوى إلى الركوع، كما هو مقتضى الأوليين بخلاف الأخير.

و منها لو شك فى القراءه أو بعضها و هو فى القنوت، فلا يرجع على الأول كما فى المدارك و الرياض و عن مجمع البرهان و الذخير و الكفايه، بخلاف الثانى بل و الثالث

إن لم يكن القنوت من الأفعال المفردة بالتبويب، فيرجع كما عن الشهيدين.

و منها لو شك في الركوع بعد الهوى إلى السجود ففي الروضه و عن الذكرى الرجوع، و الأقوى عدم الرجوع لما عرفت، و

خبر البصرى (١) «قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): رجل أهوى إلى السجود فلم يدر أ ركع أم لم يركع؟ قال: قد ركع»

و منها لو شك في السجود و قد قام، و على الأول بل و الأخيرين ينبغى عدم الرجوع كما هو خيره الأكثر، بل عن السرائر دعوى الإجماع عليه، و هو الحجج، مضافا إلى

قوله (عليه السلام) (٢): «و إن شك في السجود بعد ما قام فليمض»

فما عن الشيخ و الفاضل في نهايتهما من القول بالرجوع ما لم يركع ضعيف جدا.

و منها الشك في التشهد في حال القيام، و هو كسابقه حتى في دعوى السرائر الإجماع عليه أيضا، فما عن بعضهم من وجوب الرجوع لا يلتفت إليه، و لعله اشتباه فيه و في السابق بين صورته الشك و النسيان.

و منها لو شك في السجود و هو في التشهد، و على الأول و الأخير ينبغى عدم الرجوع أيضا،

بخلاف الثانى فالرجوع كما عن بعضهم، و لعله ل

قوله (عليه السلام) في خبر البصرى (٣) قلت: «رجل نهض من سجوده فشك قبل أن يستوى قائما فلم يدر أ سجد أم لم يسجد؟ قال: يسجد»

فإنه شامل لما كان القيام عن تشهد و غيره، لكن فيه أن الظاهر من قوله: «نهض من سجوده» القيام بعد السجود لا بعد التشهد.

و منها لو شك في السجود و هو آخذ بالقيام و لم يستقم قائما، و على الأول و الثانى ينبغى عدم الرجوع، إلا أنى لم أعر على مخالف هنا في وجوب الرجوع، نعم عن

١- ١ الوسائل- الباب- ١٣- من أبواب الركوع- الحديث ٦.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ١٣- من أبواب الركوع- الحديث ٤.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ١٥- من أبواب السجود- الحديث ٦.



ظاهر الإشاره عدم الرجوع، و كان الأول أقوى و إن كان مقتضى ما سمعت عدم الالتفات، لأنه قد دخل فى غيره، لكن مع احتمال أن يقال: إن هذا ليس غيرا، لكونه ليس من أفعال الصلاه، بل هو مقدمه للقيام قد دل عليه الدليل بخصوصه، و هو الروايه المتقدمه، فلا مانع من تخصيص القاعده بها، لا يقال: إن العمل بها ينافى ما تقدم فى الشك فى الركوع و قد هوى للسجود، ضروره أن المقدمات إن كانت تسمى غيرا اتجه عدم الالتفات فى المقامين، و إلا اتجه الرجوع فيهما، لأنه لا مانع من اختيار الأول، و جريان الأولى على القاعده المتقدمه، و كون الثانيه مخصصه لها، و المناقشه فى

الأولى بأنها غير ظاهره فى حصول الشك فى الركوع قبل الدخول فى السجود- فان

قوله: «هوى للسجود فلم يدر أ ركع أم لم يركع؟»

قاض بأن ذلك الشك واقع بعده لا حينه- ضعيفه، لظهور الفاء فى الروايه فى التعقيب و حصول الشك حينه، هذا، مع أنه يمكن الفرق بين المقامين بأن الهوى للسجود واجب أصلى ليس مقدمه، و لذلك يجب تلافيه مع نسيانه بخلاف الأخذ فى القيام، فإنه ليس غيرا بل مقدمه للقيام.

و منها الشك فى التشهد كذلك، و فيه وجهان، و لعل التدارك إلحاقا له بالسجود لا يخلو من قوه و إن كان هو كما ترى، نعم قد يفرق بأن الهوى للسجود مستلزم للانتصاب الذى منه أهوى له، و الانتصاب فعل آخر غير الركوع و قد دخل فيه و تجاوز عن محل الركوع، بخلاف النهوض قبل أن يستتم قائما، فإنه بذلك لم يدخل فى فعل آخر، و لكن فيه أيضا منع.

و منها لو شك فى الانتصاب من الركوع بعد الجلوس للسجود، و قضيه ما تقدم منا عدم الالتفات، كما أنه لا يخفى عليك مقتضى تطبيق الوجهين السابقين فيه و فيما لو شك و هو هاو للسجود و لما يسجد، فتأمل جيدا.

و منها لو شك في النيه و قد كبر فلا- يلتفت بناء على ما قلناه، و كذا على الثالث و أما على الثاني فينبغي التدارك، لكونه في محل تصح فيه، و ما يقال: إن الشك في النيه خارج عن المسأله، لأن الكلام بعد انعقاد الصلاه، فإذا شك في شيء منها و قد دخل في غيره لا- يلتفت، لا- مع عدم معلوميه الانعقاد يدفعه أن المفهوم من الأخبار عدم الفرق، ضروره اشتغالها على التكبير المتوقف انعقادها عليه أيضا، و لذا قال الشيخ في المبسوط: «و من شك في النيه فإنه يجدد إن كان في محلها، و إن انتقل إلى حاله أخرى مضى في صلاته» على أنه من المعلوم أنه لو شك في النيه و هو في الركعه الثانيه مثلا لا يلتفت قطعاً.

و ينبغي التنبيه هنا لأمر: منها ما قد عرفت سابقاً أنه لا فرق عندنا في الأمور المترتبه بين المستحب و الواجب، فمن شك في واجب بعد الدخول في مستحب لا- يلتفت كمن شك في القراءه و هو في القنوت، بل و كذا من شك في التكبير و هو في الأذكار المتقدمه على القراءه، أخذاً بظاهر الأخبار، لتحقق الغيريه في الجميع، و إطلاق كثير من الأصحاب وجوب التلافي للتكبير إن لم يكن قد قرأ محمول على عدم الاشتغال بشيء قبل القراءه، أو يراد بالقراءه ما يشمل ذلك، أو يكون مبني على أحد الوجهين السابقين في تفسير الغير، و لو كان المكلف على هيئه المصلي كما لو كان منصتاً أو مشغولاً بتسييح حال قراءه الامام و شك في التكبير مثلاً فيمكن القول بعدم الالتفات، لأن هذه الأحوال غير بالنسبه للتكبير، و كذلك في المنفرد، نعم لو كان في حال ليس مترتباً بعد التكبير يلتفت.

و منها أن الظاهر من التلافي في المحل و عدمه في خارجه العزيمه لا- الرخصه، كما هو ظاهر الأخبار، فمن ترك التلافي في محله أو تلافى في غير المحل بطلت صلاته، و ما عن بعضهم من احتمال كون عدم التلافي رخصه كما في الذكرى فلا يقدرح تلافى المشكوك فيه بعد خروجه

من المحل ضعيف، لظاهر قوله (عليه السلام): «يمضى» المقتضى للوجوب، و ما يقال:

إنه على تقدير تسليم الوجوب فهو لا- يقضى إلا بحرمة التلافي، و هو لا يفسد الصلاة ضعيف لما بين في الأصول من اقتضاء النهي فيها الفساد، نعم بناء على ما ذكرناه من الوجوه في المراد بالمحل هل يمكن الاحتياط، فعلى المختار مثلاً- فيه يمكن التدارك في الأثناء احتياطاً على الوجهين الأخيرين؟ الظاهر العدم في أغلب الأحوال، ضروره أنه من تعارض الواجب و المحرم، نعم قد يتأتى فيما لو شك في الحمد مثلاً و هو في السوره بأن يعود إلى الحمد بنيه القربه المطلقة على وجه الاحتياط بناء على اقتضائه شرعيه مثل ذلك نحو دفع المال على وجه الصدقه زكاه و إلا فصدقه، و ليس هذا ترديدا في النيه كما أوضحناه في محله، لكن لا يقرأ سوره غير الأولى تخلصاً من القران، لا فيما لم يكن من هذا القبيل، كمن شك في السجده و هو في التشهد مثلاً، لاستلزامه زياده سجده شرعاً، فاحتياطه فيه و في أمثاله حينئذ منحصر بتكرير الصلاة مرتين، أما على تقدير الرخصه فوجه الاحتياط فيه واضح، فتأمل جيداً.

و منها أن الظاهر جريان حكم الشك في غير صلاه المختار على نحو صلاته، فمن كان فرضه الصلاه جالسا و قد شك حال الجلوس الذى عزم عليه أنه بدل القيام فى أنه هل سجد أم لا أو تشهد أم لا لا يلتفت لخروجه عن المحل بالنسبه اليه، و لعل المسأله مبنيه على أن مثل هذه الأشياء فى صلاه المضطر أبدال و أعواض عنها فى صلاه المختار على وجه يجرى عليها الحكم المزبور، كما يجرى عليها حكم الكيفيه كالطمأنينه فى التكبير و القراءه و ركنيه الانتصاب للركوع على نحو القيام المتصل به و نحو ذلك، أو أنها ليست كذلك بل هى أمور كانت تجب عند الاختيار و أسقطها الشارع عند الاضطرار من غير بدل لها الظاهر الأول، فتجرى عليه جميع الأحكام، و كذلك الحكم بالنسبه للمستلقى و المضطجع و نحو ذلك، بل الظاهر جريان أحكام الأركان على الايماءات التى جعلها الشارع عوضاً

عن الركوع و السجود، و الانصاف أن المسأله لا تخلو من إشكال، بل للتأمل فيها مجال، إذ لم أعر على من بحث فيها هنا، نعم نقل عن الموجز الحاوى و كشف الالتباس أنهما قالوا: «لو كان يصلى جالسا لعجزه عن القيام ثم شك فى سجود الركعه الثانيه أو فى التشهد سجد أو تشهد ثم استأنف القراءه» و فى مفتاح الكرامه «قد احتمل بعضهم فى المقام المضى» قلت: قد عرفت أنه الأقرب فى النظر سيما فى الفرض الذى قد دخل فيه فى القراءه التى لا ريب فى أنها غير فعلا، إنما الإشكال فى الغيره الاعتباريه كالجلوس المنوى به قياما، ضروره عدم صدق كونه غيرا فعلا، و أنه لا دليل واضح على جريان الحكم عليه مع هذه النيه، إذ ليس إلا

قوله (صلى الله عليه و آله) (١): «من لم يستطع القيام فليصل من جلوس»

و هو لا يقتضى أزيد من الاتحاد فى الكيفيه التى أشرنا إليها لا ما يشمل ذلك و نحوه مما هو حكم خارجى، و الله العالم.

و منها الظاهر أن المراد بتلافى المشكوك ما دام فى المحل هو قبل الخروج عنه إلى غيره و لو سهوا، فمن كان فى حال القيام و قد شك فى السجود ثم ذكر أنه كان نسي التشهد فرجع اليه لا يسجد حينئذ، للشك فى شمول أدله الشك قبل الدخول فى الغير لمثل هذا الفرد، مع ظهور ما دل على عدم الالتفات فيه، فتأمل، و كذا لو طرأ له الشك بعد الجلوس للتشهد، و ربما ظهر من بعضهم القول بالوجوب، و لعله لصدق الشك فى المحل، لكن الأقوى خلافه، و قد تقدمت الإشارة إليه سابقا.

و منها أن الشك فى الصحه و البطلان هل هو كالشك فى أصل الوقوع و عدمه، فيتلافى فى المحل، و لا يلتفت إذا خرج، فمن شك قبل القراءه مثلا- أنه هل جاء بتكبيره الإ-حرام على الوجه الصحيح أولا- أعاد، و إن كان بعد القراءه مضى، أو أنه ليس كذلك؟ ربما ظهر من بعضهم الأول، لأنه ينحل إلى الشك فيه فى فوات شىء

فيجربى عليه الحكم، و يحتمل العدم، لظهور الأخبار فى الشك فى أصل الوقوع، فيقتصر عليه، و يحكم بالصحة فى محل المسأله، لأصالتها فى كل فعل يقع من المسلم، و لعله الأقوى.

و منها لو شك فى النيه بعد تمام التكبير لم يلتفت، و قبل الشروع فيه أتى بها، و فى أثنائه لم يلتفت على المختار، لكن فى الذكرى الأقرب الإعادة، و خصوصا إذا أوجنا استحضارها إلى آخر التكبير، قلت: أما على هذا القول فظاهر، و أما على غيره فلعله لعدم انعقاد الصلاة قبل إتمامه، و إنما تنعقد بتكبير مقرون بالنيه، و الأصل العدم و أما بعد انعقادها فالأصل الصحة، لكنه كما ترى، خصوصا بعد ما ذكرناه سابقا، و الله العالم.

و منها الشك فى ذكر الركوع و السجود أو الطمأنينه فيهما أو السجود على بعض الأعضاء السبعه بعد رفع الرأس عنهما، فعن بعض (الروض خ ل) أنه قد وقع الاتفاق على عدم العود فى هذه الأشياء مع أنه لم يدخل فى فعل آخر، و أجاب بأن رفع الرأس من الركوع و السجود واجب مستقل لا مقدمه، و بأن العود يستلزم زياده ركن، و التزم أن السجده الواحده و عدم البطلان بها استثناء من القاعده، و الجميع كما ترى، ضروره أن المفروض من فوات المحل فى النسيان فضلا عن الشك، لأن هذه الأمور واجبات فيهما لا أنها واجبات مستقلة، كما هو واضح، و قد سمعت نظيره فى الطمأنينه فى القراءه مثلا، و الله العالم.

### [تفريع]

تفريع إذا تحقق نيه الصلاة و انتقل عن محلها و شك فى أنه هل نوى ظهرا أو عصرا مثلا أو فرضا أو نفلا استأنف الصلاة احتياطا كما عن المبسوط، علم ما قام إليه فى أثناء الصلاة أو بعد الفراغ منها، لقاعده الشغل، إذ لا مفرغ شرعى حتى الأصول لتعارضها، لكن فى البيان و المسالك و جامع المقاصد و ظاهر كشف اللثام و المدارك بل و المنتهى و عن الذكرى و المنتهى تقييده بما إذا لم يعلم ما قام اليه، و إلا بنى

عليه، بل اليه يرجع ما فى القواعد و التذكرة حيث قال فى أولهما: «بنى على ما هو فيها» و فى ثانيهما «على ما علم عليه فعله» و إن كانا لا يخلو ان من نوع إجمال، للأصل بمعنى الظاهر بل و بمعنى العدم بالنسبة للسهو أو العدول، بل و بمعنى الصحة فى بعض الوجوه التى ستعرفها، و

قول الصادق (عليه السلام) لابن أبى يعفور على ما فى التذكرة و المنتهى و كشف اللثام: «إذا قمت فى فريضه فدخلك الشك بعد فأنت فى الفريضه، و إنما يحتسب للبعد من صلاته التى ابتدأ فى أول صلاته» بل هو فيما حضرني من نسخه الوسائل (١) أدل من ذلك على المطلوب،

قال: «سألته عن رجل قام فى صلاه فريضه فصلى ركعه و هو ينوى أنها نافله قال: هى التى قمت فيها، و قال: إذا قمت و أنت تنوى الفريضه فدخلك الشك بعد فأنت فى الفريضه على الذى قمت له، و إن كنت دخلت فيها و أنت تنوى نافله ثم إنك تنويها بعد فريضه فأنت فى النافله، و إنما يحسب للبعد من صلاته التى ابتدأ فى أول صلاته».

بل قد تنجيه الصحة حتى إذا لم يعلم ما قام لها إذا كان الشك دائرا بين فعلين:

أحدهما صحيح و الآخر فاسد، كما لو شك مثلا فى أنه نوى الظهر أو العصر و كان فى وقت الاختصاص بالظهر، لأصالة الصحة فى فعل المسلم المشخصه أنه الظهر حينئذ، مضافا إلى وضوح بطلان إطلاق وجوب الاستئناف فى خصوص ما فى المتن من المثال الأول ضروره توجه الصحة مع فرض الوقوع فى الوقت المشترك، إذ له العدول من العصر إلى الظهر، و دعوى اختصاص ذلك فى المعلوم أنه العصر لا المشكوك فيه يدفعها وضوح أولويه المقام منه، كوضوح الصحة أيضا لو كان شكه بعد الفراغ فى الفرض، إذ الواقع إما ظهر أو عصر، و كل منهما صحيح، فبإسناد قطعا برباعيه مردده بين الظهر و العصر كما احتمله فى التذكرة، و حكاة قولاً فى البيان، و جعله طريق البراءة فى المسالك

بل احتمال تعينه في جامع المقاصد، وإن كان لم يستبعد قبل ذلك في الفرض المذكور البناء على الظهر، كما احتمال في التذكرة أيضا، بل اختاره في البيان و المسالك و عن الذكرى عملا بالظاهر، إذ الفرض أنه لم يعلم ما قام إليه كما قيده به في البيان.

إلا أنه قد يناقش في جميع ذلك بمنع ثبوت حجيه الأول بالمعنى الأول، و عدم صلاحيته للتشخيص بالمعنى الثاني، بل و الثالث أيضا، و عدم سلامه السند في الخبر المذكور بل و الدلالة، لاحتمال إرادته ما علم افتتاح الصلاة عليه و إن سها في الأثناء و ظن غيره، كما يومى إليه

قوله (عليه السلام): «في أول صلاته»

بل و

قوله (عليه السلام): «قمت في فريضه»

إذ القيام للشئى ء غير القيام فيه، بل لعل المراد من قوله (عليه السلام):

«له» فيما نقلناه عن الوسائل ذلك أيضا بقريته ما قبله و ما بعده، بل هو المتعارف في السؤال عنه و بيان حكمه في غيره من الأخبار بنحو هذه العبارة، ففي

خبر عبد الله بن المغيرة<sup>(١)</sup> عن كتاب حريز أنه قال: «إني نسيت أنى في صلاة فريضه حتى ركعت و أنا أنويها تطوعا فقال: هي التي قمت فيها، إذا كنت قمت و أنت تنوى فريضه ثم دخلك الشك فأنت في الفريضه، و إن كنت دخلت في نافله فنويتها فريضه فأنت في النافله، و إن كنت دخلت في فريضه ثم ذكرت نافله كانت عليك فامض في الفريضه»

و خبر يونس بن معاوية<sup>(٢)</sup> «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل قام في الصلاة المكتوبه فسها فظن أنها نافله، أو قام في النافله فظن أنها مكتوبه قال: هي على ما افتتح الصلاة عليه»

فتأمل.

و بمنع صحه العدول هنا اقتصارا فيما خالف الأصل على المتيقن، بل لعله لا يتصور وقوعه إلا على جهه التريديد، لعدم الجزم بالمعدول عنه، كمنع الاجتزاء برباعيه

١- ١ الوسائل - الباب - ٢- من أبواب النيه - الحديث ١- ٢ من كتاب الصلاة.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٢- من أبواب النيه - الحديث ١- ٢ من كتاب الصلاة لكن روى عن يونس عن معاوية.

مردده فى الصوره السابقه، لعدم حصول الجزم بالنيه، و إن كان لا يخلو اعتبار مثل ذلك فى مثل ما نحن فيه من بحث أو منع، لكن على كل حال المتجه فى أكثر ما تقدم مراعاة الاحتياط الذى هو ساحل بحر الهلكه بالاستئناف، بل و بالإتمام ثم الاستئناف فيما سمعت.

كما أن المتجه الاستئناف لو لم يعلم شيئاً و لو على الاجمال، فلم يدر مثلاً فرضاً أو نفلاً، أو قضاء أو أداء، أو ظهراً أو عصراً، أو غير ذلك بلا خلاف أجده فيه فى أثناء الصلاه أو بعد الفراغ، لعدم الترجيح، بل لعله لا يجوز له الإتمام فى الأول اعتماداً على النيه الأولى، لعدم حصول الاستداده التى هى التنبه لما هو فيه بخصوصه بعد الالتفات و التنبيه، و لا يكفى إجماله، و إلا لاكتفى به فى الأول، ضروره

عدم تفاوت كيفية اعتبار النيه بين الأول و غيره، كما هو مقتضى

«إنما الأعمال بالنيات»(١)

و نحوه، و دعوى أنه أولى بالصحة ممن نوى الفريضة ثم أتمها بنيه النفل سهواً أو بالعكس ممنوعه، بل هو من القياس المحرم، نعم قد يظهر بالتأمل مما قدمنا وجه صحة لبعض الصور إذا كان بعد الفراغ تركنا التعرض لتفصيلها خوف الإطاله و اتكالا على ما تقدم، فتأمل جيداً.

### [المسأله الثالثه إذا شك فى أعداد الرباعيه]

#### إشاره

المسأله الثالثه إذا شك فى أعداد الرباعيه فإن كان فى الأولتين بأن لم يدر ما صلاه ركعه أو ركعتين أعاد على المشهور بين الأصحاب نقلاً و تحصيلاً شهره كادت تكون إجماعاً، بل حكاة عليه فى الانتصار و الخلاف و الغنيه و السرائر و عن الناصريه و إرشاد الجعفرىه و من رواه عن البشرى، بل حكى أيضاً عن ظاهر التذكره و المعبر، بل لم أعرف أحداً نسب الخلاف فيه إلى أحد منا قبل المنتهى، فحكى الإجماع



عليه ممن عدا أبي جعفر محمد بن بابويه، فخير بين الإعادة و البناء على الأقل، نعم تبعه في نقل ذلك بعض من تأخر عنه، بل ربما مال إليه في الكفاية، بل اختاره في

المفاتيح و إن كان ذلك منه غريبا، لكنه ليس بالغريب، و قبل المختلف فحكي عن علي بن بابويه أنه قال: «إذا شك في الركعة الأولى أو الثانية أعاد، و إن شك ثانيا و توهم الثانية بنى عليها، ثم احتاط بعد التسليم بركعتين قاعدا، و إن توهم الأولى بنى عليها و تشهد في كل ركعة، فإن تيقن بعد التسليم الزيادة لم يضر، لأن التشهد حائل بين الرابعة و الخامسة، فإن تساوى الاحتمالان تخير بين ركعة قائما و ركعتين جالسا» بل حكي عنه أيضا أنه قال: «إن شككت فلم تدر واحده صليت أو اثنتين أم ثلاثا أم أربع صليت ركعة من قيام و ركعتين من جلوس».

و هما- مع معلوميه نسبهما و مخالفتهما المحكي من الإجماع مستفيضا إن لم يكن متواترا كالمعتبره المستفيضة (١) حد الاستفاضه الداله بأنواع الدلاله، و عدم خلاف الثاني فيما نحن فيه خصوصا عبارته الثانيه و إن كانت تؤول إليه بالأخره- لا دليل للمحكي أولا عن ثانيهما بل و ثانيا و إن استدل له بما أرسله ولده في فقيهه، و

صحيح ابن يقطين (٢) سأل أبا الحسن (عليه السلام) «عن الرجل لا يدرى كم صلى أ واحده أم ثنتين أو ثلاثا قال:

يبني على الجزم، و يسجد سجدتي السهو و يتشهد تشهدا خفيفا»

على معنى إرادته البناء على الأكثر ثم التدارك بصلاه الاحتياط من الجزم فيه، لكن هما- مع إرسال أولهما، و معارضتهما ب

صحيح ابن أبي يعفور (٣) عن الصادق (عليه السلام) «إذا شككت فلم تدر أ في ثلاث أنت أم في اثنتين أم في واحده أم في أربع فأعد و لا تمض على الشك»

و غيره، و تخلف ما ذكره الخصم من الاحتياط الخاص عن إفاده الجرم على المعنى المذكور

١-١ الوسائل- الباب- ١- من أبواب الخلل الواقع في الصلاه.

٢-٢ الوسائل- الباب- ١٥- من أبواب الخلل الواقع في الصلاه- الحديث ٦.

٣-٣ الوسائل- الباب- ١٥- من أبواب الخلل الواقع في الصلاه- الحديث ٢.

بحصول الصلاة على بعض الفروض، كما إذا فرض كون الواقع أنه صلى ركعه - قد أوجب عن الثاني منهما بأن المراد الإعادة من الأمر فيه بالبناء على الجزم، كإرادته الاستحباب حينئذ من الأمر بسجدة السهو، وإن كان قد يشكل بأنه لا يجمع بين سجدة السهو وإعادة الصلاة وجوبا و لا استحبابا، إلا أنه قد يدفع بأنه لا مانع من الاكتفاء به دليلا لذلك.

بل و المحكى عن أولهما أيضا عدا أخبار(١) قاصره عن المعارضه سندا و عددا و عملا، بل و دلالة حتى منه نفسه من حيث ظهورها في لزوم البناء على الأقل المنافي لما عنده من التخيير بينه و بين الإعادة، و دعوى أن ذلك مقتضى الجمع بين الجميع يدفعها أنه فرع التكافؤ المفقود هنا من وجوه عديده، منها موافقه هذه الأخبار للعامه بعد إعراض سائر

الأصحاب عنها عداه، بل هو على ما اعترف به بعض الأساطين من مشايخنا، حتى أنه نسب الناقل عنه ما عرفت إلى التوهم و الغفله، و قال: إن محل التوهم لذلك بعض عبارات فقيهه خاصه، و إلا فهو فى الأمالى موافق للأصحاب فى الإعادة، بل نسبة فيها إلى دين الإماميه، و لم يتعرض لذلك أصلا فى الهدايه، كما أنه ليس فى المقنع إلا روى ابن على ركعه، ثم إنه أطنب (رحمه الله) فى بيان فساد محل الوهم من الكتاب المزبور، و لعل التدبر و التأمل فى أطراف كلماته فيه يشهد له، فلاحظ، و لو لا خلو الإطاله فى تحقيق ذلك عن الفائدة - ضروره قطعيه الحكم عندنا فى حالتى وفاقه و خلافه - لذكرنا ذلك كله مفصلا.

ثم إنه هل يندرج فى الرباعيه بالنسبه إلى هذا الحكم و غيره من الأحكام التى ستسمعها الرباعيه التى هى نفل بالأصل كصلاه الأعرابى، كما لعله يظهر من إطلاق بعضهم بل جزم به علامه الطباطبائى فى مصابيح حاكيا عن الروض أنه استظهره، أو يقتصر

على خصوص الفريضة الرباعية، وإلا فهي يجرى عليها أحكام النافلة؟ وجهان لا يخلو الثاني منهما من قوه، مع احتمال مراعاة ما تقتضيه الأصول والقواعد من هذه الأحكام لتبادر غيرها من أدله كل من الفريضة والنافلة بالنسبة إلى ذلك، فتأمل.

وكذا الحال في وجوب الاستئناف إذا لم يدر كم صلى لما عرفته مما تقدم حتى الأدلة السابقة على البطلان في الصورة الأولى، إذ هي من بعض أفرادها عند التحقيق، لأنه لم يدر أيضا واحده صلى أو ثنتين، ومن هنا كانت الإجماعات السابقة وغيرها الحجة هنا، مضافا إلى ظاهر المنتهى وما عن ظاهر إرشاد الجعفريه أو صريحه من الإجماع عليه، وإلى الصحيح (١) السابق وغيره من المعتمره

كخبر صفوان (٢) عن أبي الحسن (عليه السلام) قال: «إن كنت لا تدري كم صليت ولم يقع وهمك على شيء فأعد الصلاة»

و خبر على بن جعفر (٣) عن أخيه موسى (عليه السلام) قال:

«سألته عن الرجل يقوم في الصلاة فلا يدرى صلى شيئا أم لا؟ قال: يستقبل»

ومنه بل وغيره يعلم إرادته ما يشمل الواحده أيضا على معنى عدم إحرازها، والله العالم، فالمسألة حينئذ من الواضحات وضوحا لا- يقدح فيه ما سمعته سابقا من على بن بابويه بعد أن عرفت ضعفه في الغايه، كما لا- يقدح فيه ما عساه يظهر من بعض الأخبار (٤) القاصره عن المقاومه من وجوه من خلاف ذلك، سيما مع إمكان تنزيله على ما لا ينافيه إن لم يكن ظاهرا في ذلك.

### [في وجوب صلاه الاحتياط إذا شك في الزائد عن الأوليين و مسائله أربع]

#### إشاره

و إن تيقن الأولتين أو ظن بناء على مساواته له فيهما كما ستعرف إن شاء الله و شك في الزائد وجب عليه الاحتياط للأدله الآتية و مسائله العامه البلوى

١-١ الوسائل - الباب - ١٥- من أبواب الخلل الواقع في الصلاة الحديث ٢.

٢-٢ الوسائل - الباب - ١٥- من أبواب الخلل الواقع في الصلاة الحديث ١.

٣-٣ الوسائل - الباب - ١٥- من أبواب الخلل الواقع في الصلاة الحديث ٥.

٤-٤ الوسائل - الباب - ١- من أبواب الخلل الواقع في الصلاة - الحديث ٢٢ و ٢٣ و ٢٤.

بل قيل بوجوب معرفتها عينا على سائر المكلفين، دون غيرها من مسائل الشك و السهو فيجب كفايه، بل ربما قيل باشتراط صحه الصلاه بمعرفتها و إن كان فى الأخير منع واضح، و فى التفرقه فى سابقه نظر و تأمل أربع

### [الأولى إذا شك بين الاثنتين والثلاث]

الأولى إذا شك بين الاثنتين و الثلاث بعد إحراز الاثنتين بما ستعرف تحقيقه إن شاء الله فى آخر البحث كانت صلاته صحيحه و لا إعادته عليه إجماعا كما فى المعتبر و المنتهى و عن التذكرة و الغريه، بل هو قضيه ما تسمعه من الإجماعات و غيرها على البناء على الثلاث، ف ما فى بعض الأخبار(١) من الأمر بالإعادته المخالف لما عليه الأصحاب مطرح أو محمول على حصوله قبل إكمال السجدين أو غير ذلك، و إن كان قد يظهر من المقنع الفتوى به، لأنه رواه فيه مع أنه معارض بالمحكى عنه صريحا فى موافقته الأصحاب و بنى على الثلاث و أتم و تشهد و سلم على المشهور نقلا و تحصيلا شهره كادت تكون إجماعا، بل هى كذلك فى الخلاف و الانتصار و الغنيه، و عن ظاهر السرائر و مجمع البرهان بل عن الصدوق فى الأمالى أنه

من دين الإماميه، كما عن الحسن دعوى تواتر الأخبار به، مضافا إلى خصوص

خبر زراره(٢) عن أحدهما (عليهما السلام) «قلت له: رجل لا يدري اثنتين صلى أم ثلاثا قال: إن دخله الشك بعد دخوله فى الثالثه مضى فى الثالثه ثم صلى الأخرى و لا شىء عليه»

و لعل المراد بدخوله فى الثالثه إحراز الثنتين، كما أن المراد بقوله: «مضى فى الثالثه» الثالثه المحتمل على معنى تصييرها رابعه، و يراد بقوله (عليه السلام) حينئذ «الأخرى» الركعه الاحتياطيه، و لا يقدر عدم فصلها فى الروايه، فإن كثيرا من الأخبار على نحو هذا التعبير عن الركعه الاحتياطيه، و يحتمل إرادته البناء على أنها ثالثه من المضى فيها على إرادته مضى الشك فيها أى ذهابه و انعدامه، فتكون حينئذ من روايات البناء على الأقل.

١- ١ الوسائل- الباب- ٩- من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه- الحديث ٣.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٩- من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه- الحديث ١.

و أوضح منه خبر قرب الاسناد(١)الذى تسمعه، بل

و مقطوع محمد بن مسلم (٢)«إنما السهو ما بين الثلاث و الأربع، و فى الاثنتين و الأربع بتلك المنزله، و إن سهها فلم يدر ثلاثا صلى أم أربعا و اعتدل شكه قال: يقوم فيتم ثم يجلس فيتشهد و يسلم و يصلى ركعتين و أربع سجعات و هو جالس»

إلى آخره، فإنه و إن كان ظاهر قوله: «صلى» فيما مضى، لكنه لا يوافق ما فيه من الأمر بالقيام لإتمام الركعه مع الأمر بركعتين من جلوس للاحتياط لا على القول بالبناء على الأكثر و لا على القول بالأقل، فلا بد من حمله على إرادته الشك فيما فى يده أنها ثلثه أو رابعه، و فرضه حينئذ على المختار البناء على أنها رابعه ثم يحتاط بركعتين من جلوس.

بل قد ينقدح من ذلك استفاده حكم ما هنا من الصورة الثانيه، ضروره عدم تصور للشك بين الاثنتين و الثلاث على وجه يكون صحيحا إلا- على كون ما فى يده ثلثه أو رابعه، فهو حينئذ أحد فردى الشك بين الثلاث و الأربع، بل من لوازمه على هذا الفرض، و سيأتى إن شاء الله تتمه لذلك فى المسأله الثانيه، فتأمل جيدا، على أن العمده فى المقام ما سمعت من الإجماعات، بل قاعده الأخذ بالأكثر عند الشك المستفاده من المعتبره المستفيضه فعن

الفقيه (٣)قال أبو عبد الله (عليه السلام) لعمار ابن موسى: «يا عمار إلا أجمع لك السهو كله فى كلمتين: متى ما شككت فخذ بالأكثر و إذا سلمت فأتهم ما خلت أنك نقصته»

و عن التهذيب عن الساباطى (٤)«سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن شىء من السهو فى الصلاه فقال: ألا أعلمك شيئا إذا فعلته ثم ذكرت أنك أتممت أو نقصت لم يكن عليك شىء؟ قلت: بلى، قال: إذا

١-١ الوسائل - الباب - ٩- من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه - الحديث ٢.

٢-٢ الوسائل - الباب - ١٠- من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه - الحديث ٤.

٣-٣ الوسائل - الباب - ٨- من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه - الحديث ١.

٤-٤ الوسائل - الباب - ٨- من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه - الحديث ٣.

سهوت فابنه على الأكثر، فإذا فرغت و سلمت فقم فصل ما ظننت أنك نقصت، فان كنت قد أتممت لم يكن عليك في هذه شىء، وإن ذكرت أنك نقصت كان ما صليت تمام ما نقصت»

بل فى

خبره الآخر (١) أيضا «قال أبو عبد الله (عليه السلام): كلما دخل عليك من الشك فى صلاتك فاعمل على الأكثر، قال: فإذا انصرفت فأتم ما ظننت أنك نقصت».

و لا ينافيه قاعده البناء على اليقين المستفاده من أخبار آخر (٢) بل فى

بعضها (٣) «إن هذا أصل فقال: نعم يرجع اليه»

لقصورها عن مقاومتها من وجوه، مع احتمال كون المراد منها ما يوافق الأولى، إذ قد عرفت أن اليقين بصحة الصلاة يحصل بالبناء على الأكثر، بل لا يحصل بالأقل، لما فيه من احتمال زياده الركعه المبطله للصلاه سهوا و عمدا بخلاف الأول، إذ ليس فيه سوى كون التسليم فى غير محله الذى هو غير قادح، لجريانه مجرى السهو، بل قد يؤيده

المروى عن قرب الاسناد (٤) «رجل صلى ركعتين و شك فى الثالثه قال: بينى على اليقين، فإذا فرغ تشهد و قام و صلى ركعه بفاتحه الكتاب»

إذ لو أراد باليقين الأقل لم يكن لصلاه الركعه وجه، بل عن بعض النسخ «بينى على الثلاث».

و من هنا تعرف ما فى نسبه الخلاف إلى المرتضى فى الناصريات حيث قال فيها على ما حكى عنه بعد قول الناصر فى المسأله الثانيه: من شك فى الأولين استأنف، و من شك فى الأخيرين بنى على اليقين: «ما نصه هذا مذهبنا، و الصحيح عندنا، و باقى الفقهاء يخالفوننا فى ذلك- إلى أن قال:- و الدليل على صحه ما ذهبنا إليه الإجماع»

١- ١ الوسائل- الباب- ٨- من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه- الحديث ٤.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٨- من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه- الحديث ٢ و ٥ و ٦.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٨- من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه- الحديث ٢.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ٩- من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه- الحديث ٢.

إذ قد عرفت أن مراده باليقين ما ذكرناه، بل صرح به في الانتصار ردا على العامه بل قد يرشد إلى ذلك قوله فيها أيضا: «و باقى الفقهاء» إلى آخره، إذ المنقول عنهم البناء على الأقل، فلو كان مراده باليقين ذلك لم يتجه نقل الخلاف عنهم، فظهر حينئذ إرادته البناء على النقصان بعد التسليم من اليقين بمعنى معاملتها معاملة الناقصه تحصيلًا لليقين، بل لعل هذا وجه ما فى بعض الأخبار (١) أيضا من البناء على النقصان، على أن بعضها (٢) مشتمل على ما لا- يقول به من البناء عليه أيضا حتى فى الشك بين الواحده و الثنتين، كما أن جميعها موافق للعامه، فان لم تكن قابله لذلك كان حملها حينئذ على التقيه متجها، لمخالفتها تلك الأخبار

المتلقاه بين الأصحاب بالقبول المنقول على مضمونها الإجماعات كما سمعت.

و من جميع ما تقدم تعرف فساد ما عن على بن الحسين بن بابويه من التخيير بين البناء على الأقل و التشهد بكل ركعه و بين البناء على الأكثر مع الركعه بعد التسليم، إذ هو- مع ما سمعت من نسبه ولده فى الأمالى المشهور إلى دين الإماميه، و ما كان ليخفى عليه مذهب والده مع أنه من رؤسائهم سيما عنده- لا- أعرف له مستندا فى ذلك سوى أنه جمع بين أخبار البناء على الأكثر و أخبار البناء على الأقل، و هو- بعد تسليم أن مثل هذا الجمع لا يحتاج إلى شاهد، بل ينتقل اليه من اللفظ، و الغض عن دلالة الثانيه، بل هى خاليه عن الأمير بالتشهد فى كل ركعه، بل فيها الأمر بالسجود الخالى منه كلامه- فرع التكافؤ المفقود من وجوه، فما وقع من بعض متأخرى المتأخرين من أن القول به متجه أو أقرب أو أصوب لا ينبغى أن يلتفت اليه.

ثم استأنف وجوبا ركعه من قيام أو ركعتين من جلوس مخيرا بينهما

١- ١ الوسائل- الباب- ٨- من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه- الحديث ٦.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ١- من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه- الحديث ٢٢ و ٢٣.

على المشهور نقلا مستفيضا و تحصيلا شهره كادت تبلغ الإجماع، بل حكى عليه ذلك في الخلاف و عن الانتصار و الغنيه، كما عن كشف الرموز هو فتوى الأصحاب لا- أعرف فيه مخالفا، بل في ظاهر النافع و عن صريح السرائر نسبته إلى الروايه، بل في الرياض عن الذكرى و الروض أنهما نقلا عن العماني تواتر الأخبار به، و لكن الظاهر أنه وهم، لأنه نقل في الذكرى أن الجعفي و ابن أبي عقيل لم يذكر التخيير بل اقتصر على الركعتين من جلوس، و لعل سبب اشتباهه ما في الذكرى قبل ذلك «و أما الشك بين الثنتين و الثلاث فأجراه معظم الأصحاب مجرى الشك بين الثلاث و الأربع، و لم نقف على روايه صريحه، و نقل فيه ابن أبي عقيل تواتر الأخبار و خالف على بن إلى آخره.

و الظاهر أن مراده بقريته ما بعده البناء على الأكثر لا في كيفية ركعه الاحتياط، فتأمل.

و كيف كان فيدل عليه مضافا إلى ذلك ما تسمعه من المرسل (١) المنجبر بعمل الأصحاب الدال على التخيير في الصورة الثانيه، و لا قائل بالفصل بينها و بين هذه الصورة كما اعترف به في الرياض، بل يمكن الاستدلال عليه حينئذ بأن ظاهر الأخبار المتقدمه الآمره بإتمام ما نقصت الركعه من قيام احتياطاً، و لا- ينافيه الحكم فيها بأنها نافله إذا تبين التمام، فان كونها ركعه لا يمنع من ذلك، فمنه حينئذ و من المعتبره (٢) في الصورة الثانيه الآمره بركعتين من جلوس- لعدم القول بالفصل بينهما- يستفاد التخيير، فما عن العماني و الجعفي من الاقتصار على ذكر الركعتين من جلوس في صورتين لورود الأخبار في الصورة الثانيه مع عدم القول بالفصل ضعيف جدا إن أراد عدم جواز غيره، كالمحكي عن الكاتب و المفيد و القاضي من تعيين الركعه من قيام فيهما، لظاهر

قوله (عليه السلام): «فأتمم ما نقصت»

و لا ينافي ذلك اعتبار القيام في الفريضة

١- ١ الوسائل- الباب- ١٠- من أبواب الخلل الواقع في الصلاه- الحديث ٢.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ١٠- من أبواب الخلل الواقع في الصلاه.



بعد أن كان جبراً شرعاً، سيما مع الالتفات إلى ما ورد من تنزيل الركعتين من جلوس منزله الركعة من قيام، والله العالم.

ثم إن الظاهر تعذر الاحتياط بالنسبة إلى هذه الأقوال حتى في الجمع بين الركعة القياميه و الجلوسيه، للزوم الفاصله المخله بالاحتياط على كل من المذهبين، فما يظهر من بعضهم من أن الاحتياط هنا في مذهب الكاتب، و في الثانيه بمذهب الجعفي و العماني لا يخلو من نظر، نعم هو كذلك بالنظر إلى الأخبار دون الأقوال، هذا.

و لكن ينبغي أن يعلم أنهم اختلفوا فيما يحصل به إكمال الركعتين الأولتين كي يكون الشك الواقع بعد ذلك معتبراً، و المحصل من ملاحظه كلماتهم خصوصاً الشهيدين و المحقق الثاني منهم في الذكرى و فوائد الشرائع و الروض و الروضه و المسالك و المقاصد العليه أن في ذلك أربعة وجوه أو أقوال.

الأول تحقق الإكمال برفع الرأس من السجده الأخيره، و لعله ظاهر المشهور كما يستفاد من الذكرى و المدارك، بل لعله الظاهر أيضاً من عرف المتشرعه، إذ المفهوم من إطلاقاتهم أن الركعه مجموع الأفعال إلى الرفع، و لذا لو دعا أو أطال الذكر في السجده الثانيه من أى ركعه صدق عرفاً أنه دعا و أطال في تلك الركعه، كما أنه يمثل بفعله كذلك لو كان ناذراً مثلاً، بل لعله المنساق إلى الذهن من النصوص الوارده في سائر المقامات المشتمله على ذكر أعداد الركعات في النوافل و الفرائض، و هو الذى اختاره العلامة الطباطبائي في مصابيحها كما حاكيا له عن جماعه من المتأخرين و عن صريح العلامة و غيره ممن تأخر عنه في مسأله إدراك الوقت بإدراك الركعه، ضروره أن الركعه معنى واحد لا يختلف باختلاف المواضع، و لأن الأصل بقاء الركعه حتى يثبت الانتقال منها و الخروج عنها، و لم يثبت إلا بالرفع، فيكون الشك قبله مبطلاً، و لأن حكم الشك قبل الذكر الابطال فكذا بعده قبل الرفع، استصحاباً للحكم الثابت مع عدم العلم بالمزيل، و لا

يعارضهما أصل صحة الصلاة، فإنهما واردان عليه و مخصصان له، و لأن الركعه من الحقائق الشرعيه التي ضابطها و مرجعها إلى عرف المتشرعه، و المتبادر منها فيه ما عرفت من مجموع الأفعال إلى الرفع، فتكون كذلك شرعا، و لعموم الأمر بإعادة الصلاة بالشك بين الثنتين و الثلاث و الثنتين و الأربع، بل بمطلق الشك المتعلق بالثنتين، كما يستفاد من حصر الصحه فى بعض المعبره(١) فى الشك بين الثلاث و الأربع، خرج عنه الشك بعد الرفع، فيبقى غيره.

و أيضا فأجزاء الصلاة تختلف باعتبار الانتهاء و الكمال، فالأقوال منها كالقراءه و الذكر و الدعاء تنتهى بنفسها، و لا يتوقف إكمالها

على الدخول فى غيرها بخلاف الأفعال، فإن الإكمال فيها لا يحصل إلا بالانتقال إلى فعل آخر، فالقائم قائم ما لم يركع، و الراكع راع ما لم يرفع، و كذا الساجد، فان السجود فعل واحد ممتد لا يتحقق الفراغ منه إلا بالرفع، سواء فى ذلك السجده الأولى و الثانيه، و القدر الزائد منه على الذكر الواجب و هو المتصل بالرفع جزء من السجود، غاية الأمر عدم اتصافه بالوجوب بناء على جواز اختلاف أجزاء الفعل الواحد المتصل باختلاف ما يقع فيه كالقيام، فإنه إنما يقتضى جواز تركه لا عدم توقفه على الرفع على تقدير وجوده كما هو المفروض، و يمتاز الرفع عن سائر الأفعال بعدم توقف إكمالها على الدخول فى غيره، لكونه من الأفعال المنقضيه الغير الباقيه، فجاز من هذا الوجه دخوله فى الركعه و انتهائها به، و لا يلزم من توقف إكمال السجود عليه توقفه على شىء آخر، كما أنه لا ينافى خروج الرفع عن حقيقه السجود و الركوع توقف إكمالهما عليه، بل لا بأس بعده من واجباتهما بهذا الاعتبار، لتوقف الامتثال على الإكمال المتوقف عليه، و لا يلزم من ذلك عد الركوع من واجبات القيام و إن أمكن بالاعتبار المذكور، لأن الأمور الاعتباريه لا يلزم فيها الاطراد، على أن

الركوع لما كان ركنا مستقلا لم يجعل تابعا لغيره، بخلاف الرفع.

و

للصحيح أو الحسن عن زرارة (١) عن أحدهما (عليهما السلام) قال: «قلت له: رجل لا يدرى اثنتين صلى أم ثلاثا؟ قال له: إن دخله الشك بعد دخوله في الثالثة مضى في الثالثة ثم صلى الأخرى و لا شىء عليه»

فان قضيه المفهوم توقف الصحة على الدخول في الثالثة المتردده بينها وبين الرابعه، فتبطل الصلاه بالشك الواقع قبل رفع الرأس من سجود الركعه المتردده بينها وبين الثانيه، وقد يناقش بأن الدخول في الثالثه ليس إلا بالخروج عن الثانيه، و القائل بعدم توقفه على الرفع يدعى الخروج عنها و إن لم يرفع، فان بنى الاستدلال على التوقف لزم الدور، و إلا- لم يثبت الابطال، لمكان الاحتمال المانع من الاستدلال، لكن قد تدفع بمنع دعوى القائل المزبور الخروج عنها و إن لم يرفع، بل أقصى دعواه أنها تتم بذلك لا- أنه يدخل في الثالثه حينئذ، إذ مبدئها عنده على الظاهر الرفع، فلا يصدق الدخول فيها قبله، و لو قال: إن الرفع أمر خارج عنهما أمكن دعوى عدم صدق الخروج عن الثانيه قبله أيضا و إن لم يكن مبدأ الثالثه، فتأمل.

الثاني تحقق الإكمال بالركوع كما حكاه في الذكرى عن بعضهم، و في المصابيح عن السيد بن طوس في البشرى و المحقق في الفتاوى البغداديه، لإشعار بعض النصوص (٢) أو ظهورها فيه، و لأن الركعه واحده الركوع كما أن السجده واحده السجود، و لحصول معظم الأجزاء بالركوع، فيجتزى به تنزيلا للأكثر منزله

الجميع و ل ما ورد (٣) في صلاه الآيات أنها عشر ركعات يقنت في كل ركعتين منها، و لأنه

١-١ الوسائل - الباب - ٩- من أبواب الخلل الواقع في الصلاه - الحديث ١.

٢-٢ الوسائل - الباب - ١١- من أبواب الركوع من كتاب الصلاه.

٣-٣ الوسائل - الباب - ٧- من أبواب صلاه الكسوف و الآيات - الحديث ٦.

هو المخلص فى حكم المشهور بصحة الصلاه إذا شك بين الأربع و الخمس بعد الركوع قبل إكمال السجود، فان النصوص تشمل هذه الصوره لو قيل بتحقيق الركعه بالركوع و إلا فهى خارجة عنها، لعدم إتمام الركعه، فلا يصدق معه الشك بين الأربع و الخمس لكن الجميع كما ترى حتى الأخير الذى هو بعد تسليمه يتم لو انحصر وجه الصحة فى تلك النصوص، و هو ممنوع لإمكان إثباتها بدليل آخر.

الثالث الاكتفاء بوضع الجبهه فى السجده الثانيه و إن لم يتشاغل بالذكر، كما مال إليه فى ظاهر الذكرى، لكمال الركعه بمسمى هذه السجده، و فيه أن الذكر من واجباتها فلا- تكمل إلا- يفعله، و عدم بطلان الصلاه بالإخلال به سهوا لا يقتضى حصول الإكمال بدونها، و إلا لحصل بمسمى السجده الأولى، لعدم بطلان الصلاه بنسيان السجده الأولى (١) كما هو المشهور.

الرابع الاكتفاء بإكمال الذكر الواجب فى السجده الثانيه و إن لم يرفع رأسه منها كما اختاره الشهيد الثانى فى الروض و الروضه و المسالك و المقاصد، و كأنه مال إليه المحقق الثانى فى فوائد الشرائع، بل نسب إلى الشهيد الأول أيضا، لكن لا صراحه فى كلامه به،

لأن الرفع ليس جزء من السجود، و لا دخل له فيه، و إنما هو واجب مستقل أو مقدمه لواجب آخر كالتشهد و القراءة، و فيه أن الرفع عندهم معدود من واجبات الركوع و السجده الأولى، فجاز أن يكون من واجبات الثانيه، لأن تعلقه بها كتعلقه بهما من غير فرق، و خروجه عن السجود لا ينافى توقف إكماله عليه كما عرفت، فإنه فعل واحد مستمر لا ينتهى إلا به، مع أن الصحة منوطه بإكمال الركعتين، و من الجائز

---

١ - ١ الصواب أن يكتب لفظه «الواحد» أو «الثانيه» مكان لفظه «الأولى» لعدم معقوليه نسيان الأولى من حيث أنها أولى مع الإتيان بالثانيه كذلك، لأنه إذا سجد واحده كانت هى الأولى قهرا و اتصف الثانيه بالنسيان.

دخول الرفع فى الركعه و إن خرج عن السجود و لم يتوقف إكماله عليه، لكن قد يدفعه أن مجرد الجواز غير مجد بعد ظهور العدم، إذ الإنصاف صدق تمام مسمى الركعه فى عرف المتشرعه بإكمال الذكر الواجب، و لا ينافيه صدقه أيضا بالرفع، لاحتمال كون الرفع من مشخصات الفرد لا المسمى من حيث التسميه، فالركعه للقدر الذى يتحقق بإكمال الذكر، و من أفراد مسماها ما تحقق معه الرفع لا- أن الصدق موقوف عليه، و من هنا كان هذا الأخير لا يخلو من قوه، بل بما ذكرنا يتضح لك النظر فى أكثر أدله الأول، نعم لو قلنا: إن المعبر الشك حال الدخول فى الثالثه لا حال الإكمال خاصه أمكن عدم اعتبار الشك حينئذ بعد الذكر قبل الرفع، لعدم صدق الدخول فى الثالثه حينئذ، لكن قد يناقش أولا بأنه مشترك الإلزام بناء على أن تمام الرفع من الركعه الأول، إذ لا ريب فى اعتبار الشك بعد الرفع كما حكى الإجماع عليه فى المصاييح و المقاصد، مع عدم صدق الدخول فى الثالثه، اللهم إلا أن يفرق بين ابتدائه و انتهائه، فالأول من تتمه الأولى، و الثانى مبدأ الثالثه، و هو كما ترى، و ثانيا بأنه يمكن إدراجه فى النص بالعلاج حينئذ، إذ هو و إن طرأ له الشك بعد الذكر مثلا لكن له رفع رأسه قطعاً، لعدم كونه من المبطلات، فإذا رفع اندرج فيها، اللهم إلا أن يقال بظهور الأدله فى البطلان حينئذ، فلا يكون للعلاج محل، و بهذا يفرق بين المقام و بين الصور العلاجيه بالهدم و نحوه مما ستسمعه فيما يأتى مما لا يعارض العلاج فيه ظاهر نص، لكن قد يمنع ذلك فيما نحن فيه أيضا، فتأمل جيدا، فإن الذى استقر عليه رأينا القول الأول، و هو اعتبار رفع الرأس فى اعتبار الشك، و إن كان الاحتياط لا ينبغى تركه سيما بالنسبه إلى القول الأخير، و الله العالم.

### [المسأله الثانيه من شك بين الثلاث و الأربع]

و كيف كان فالمسأله الثانيه من شك بين الثلاث و الأربع فى أى حال كان قبل إكمال السجدين أو بعدهما إذ هو لا يكون إلا بعد إحراز الركعتين كانت صلاته

صحيحه بلا- خلاف أجده، بل نقل عليه الإجماع جماعه، كما أنه حكى عن أخرى، بل هو قضيه ما تسمعه من أدله البناء على الأربع من الأخبار وغيرها، بل في بعضها(١) لا يعيد الصلاه فقيه من هذا الشك و بنى على الأربع و تشهد و سلم على المشهور شهره كادت تكون إجماعا، بل هي كذلك، إذ لا يقدر فيه ما حكى من الخلاف فيه على تقدير تحققه، و لذا حكاه عليه في الخلاف و الانتصار و الغنيه و عن ظاهر الأمالي و السرائر و المعبر و الروض، و هو و ما تقدم من النصوص الأمره بالأكثر الحججه، مضافا إلى الأخبار الخاصه المعبره سندا و دلالة و لو من جهه الانجبار بما عرفت، منها

خبر عبد الرحمن بن سيابه و البقباق (٢) عن الصادق (عليه السلام) «إذا لم تدر ثلاثا صليت أو أربعا- إلى أن قال:- و إن اعتدل وهمك فانصرف و صل ركعتين و أنت جالس»

و منها

مرسل جميل (٣) عنه (عليه السلام) أيضا فيمن لا يدري أثلاثا صلى أم أربعا و وهمه في ذلك سواء، فقال: «إذا اعتدل الوهم في الثلاث و الأربع فهو بالخيار إن شاء صلى ركعه و هو قائم، و إن شاء صلى ركعتين و أربع سجديات و هو جالس»

و منها

خبر الحلبي (٤) «و إن كنت لا تدري ثلاثا صليت أم أربعا و لم يذهب وهمك إلى شيء فسلم ثم صل ركعتين و أنت جالس، تقرأ فيهما أم الكتاب».

فما عن أبي علي و ابن بابويه من التخيير بين الأقل و الأكثر مع عدم ثبوته عن الثاني ضعيف جدا، بل لا مستند له سوى ما تقدم سابقا من الجمع بين روايات الأقل و الأكثر بما قد عرفت ما فيه من أنه بعد تسليم عدم احتياجه إلى الشاهد فرع التكافؤ المفقود لوجوه متعدده، فوجب طرح المقابل أو حملة على التقيه أو غير ذلك، كما سمعت سابقا.

١-١ الوسائل - الباب - ٩- من أبواب الخلل الواقع في الصلاه - الحديث ٣.

٢-٢ الوسائل - الباب - ١٠- من أبواب الخلل الواقع في الصلاه - الحديث ١.

٣-٣ الوسائل - الباب - ١٠- من أبواب الخلل الواقع في الصلاه - الحديث ٢.

٤-٤ الوسائل - الباب - ١٠- من أبواب الخلل الواقع في الصلاه - الحديث ٥.

نعم ظاهر النصوص و بعض الفتاوى وقوع الشك بعد كمال مسمى الركعه، إذ هو الظاهر من

قوله (عليه السلام): «ثلاثا صليت أم أربعا»

ضروره إرادته أنه لم يدركون الذى وقع منه ثلاثا أم أربعا، فلا يشملان ما لو وقع الشك فى ذلك حال القيام مثلا كما فى المقام، إذ مرجعه أنه لم يدركون الذى فى يده ثلثه أو رابعه، لا أن ما فعله ثلاث أو أربع.

و كشف الحال أن يقال: إن الشك بين الأقل و الأكثر له صورتان: الأولى أن يشك فى أنه أتى بالأقل تاما أو بالأكثر كذلك، كما لو شك فى أنه صلى ركعتين أو ثلاثا، فهو حينئذ جازم بالركعتين التامتين شاك فى الثالثه، و هكذا فى غيره، و كون ذات الأقل مقطوعا به لا- ينافيه الشك فيه باعتبار وصف القله بمعنى الإتيان به وحده، و هذه الصوره هى مورد غالب النصوص و الفتاوى فى صور الشك المعروفه.

الثانيه أن يشك أنه فى الأقل أو الأ-كثر كأن يشك أنه فى الثانيه أو الثالثه، أو فى الثالثه أو الرابعه، أو فى الرابعه أو الخامسه، و الشك فى هذه الصوره لا- يقتضى القطع بالأقل بمعنى كونه فيه، لاحتمال كونه فى الأكثر، و لا بوقوع الأقل منه تاما، لاحتمال كونه فيه، لكنه يقتضى القطع بمتلو الأقل، و هو العدد المتصل به من جهه النزول، فلو قال: لا أدرى فى ثانيه أنا أو فى ثالثه كان قاطعا بالركعه الواحده شاكا بينها و بين الثنتين، و لو قال: لا أدرى فى ثالثه أو رابعه فهو محرز للثنتين شاك بينهما و بين الثلاث، و لو قال: فى رابعه أو خامسه فهو قاطع بالثلاث شاك بينها و بين الأربع، فهذه الصوره ترجع إلى الأولى بعود كل منها إلى المرتبه النازله عن نظيرها من السابقه، و يستفاد حكمها منها إذا اختص الدليل بها، فتبطل الصلاه فى الأولى، لكونه شكا بين الواحده و الثنتين، و تصح فى الثانيه، ضروره أنه يرجع إلى الشك فيما وقع منه قبل هذا القيام الذى هو فيه المتردد بين كونه ثالثه أو رابعه بين الاثنتين و الثلاث،

و فرضه البناء على الثلاث، فيتم الذى بيده على أنه رابعه، و كذلك الحال فى الصورة الثالثة التى ترجع بنحو هذا التقرير إلى الشك فيما قبل هذا القيام بين الثلاث و الأربع، فيهدم حينئذ إذا كان قبل الركوع و يتشهد و يسلم، أما إذا كان بعد الركوع قبل الإكمال فهو و إن كان شكا أيضا بين الثلاث و الأربع إلا أن البناء على الأربع فيه يقتضى الفساد، و النص فيه مسوق للصحة، فلا يتناول، فينتقل إلى دليل آخر على الصحة، أو يقال بالبطلان، فعلم من ذلك كله حينئذ أن حكم الشك فى الصورة الثانية يستفاد من حكمه فى الصورة الأولى لا من النصوص الواردة فيه، إذ هى ظاهره فى وقوع الشك بعد الكمال للركعة لا حال النقصان من القيام و نحوه.

كما أنه يمكن استفاده حكم الصورة الأولى من الثانية لو فرض اختصاصها بالدليل دونها، لكن بالصعود لا- بالنزول عكس الأولى، فلو شك فى الثنتين و الثلاث كان شكا فى الثالثة و الرابعة، و لو شك فى الثلاث و الأربع كان شكا فى الرابعة و الخامسة بناء على أن إكمال الأقل يستلزم الدخول فى الأ-كثر، إلا- أنك عرفت ورود النصوص غالبا فى الصورة الأولى دون الثانية، فالحاجه إليه نادره، و لو كان شكا بين الثلاث و الأربع و هو قائم ثم ذكر نسيان سجده من الركعة السابقه على القيام المذكور فالظاهر بطلان صلاته، لصيرورته شكا بين الاثنتين و الثلاث قبل إكمال السجدين، و البناء على الأربع فى حال الشك السابق لا- يجعل السابقه ثلثه على وجه يكون النسيان فيها ثلثه، ضروره ترددها واقعا بين الثانية و الثالثه، نعم لو فرض الحال المزبور بعد الركوع فى الرابعه التى بنى عليها أنها رابعه لم يبعد الحكم بصحة صلاته و عدم الالتفات إلى الشك المزبور الظاهر فى عدم اندراجها فى أدلته، و الله العالم، هذا و لكن قد يطلق الشك فى الركعات فى عبارات الأصحاب و يراد به المعنى



الأعم من الصورتين كما يرمى اليه تقسيمهم الشكوك إلى الأقسام المتعدده بحسب وقوعهما في الأحوال المختلفه من كونها قبل الركوع أو بعده قبل إكمال السجدين أو بعد الإكمال وقولهم: إن الشك بين الثلاث والأربع تصح معه الصلاه مطلقا، بخلاف الشك بين الثنتين والثلاث مثلا، فإنه تصح الصلاه فيه بعد إكمال الركعتين لا قبله، إذ المنقسم إلى ذلك يمتنع أن يراد به أحد المعنيين بعينه، بل يتعين فيه الحمل على الأعم المتناول للركعه التامه و الناقصه على سبيل المجاز، كما هو واضح.

و كيف كان بنى على الأربع فى مفروض المتن و احتاط كالأولى بركعه من قيام أو ركعتين من جلوس مخيرا بينهما على المشهور شهره كادت تكون إجماعا، بل هى كذلك فى الخلاف و الانتصار و الغنيه و عن ظاهر غيرها، مضافا إلى مرسل جميل (١) المتقدم المنجبر بالعمل بين الأصحاب، بل هو و الإجماع قرينه على أن المراد بالأمر بالجلوس فى غيره أحد فردى المخير، كما أنهما شاهدا الجمع بين ظاهر أخبار تميم الناقص (٢) و الأخبار الآمره بالجلوس (٣) لو كان مثله محتاجا إلى شاهد، فما عن بعض القدماء من تعيين القيام لا يلتفت إليه، خصوصا بعد تصريح الروايات بالأمر بالجلوس هنا، كما أنه لا يلتفت إلى ما عن العماني و الجعفى من تعيين الجلوس، لما

عرفت من الإجماعات و المرسل و غيره، مع أن خلافهما فى ذلك غير متحقق، لأن المنقول عنهما أنهما لم يذكر الركعه من قيام، و هو أعم من اختيار العدم، فما وقع من بعض متأخري المتأخرين من الميل إليه كما ترى.

### [المسأله الثالثه من شك بين الاثنتين و الأربع]

المسأله الثالثه من شك بين الاثنتين و الأربع بعد رفع الرأس من السجده الأخيره أو بعد تمام الذكر و إن لم يرفع رأسه أو قبله أو بعد الركوع على اختلاف

١- ١ الوسائل - الباب - ١٠- من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه - الحديث ٢.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١١- من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ١٠- من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه.

الوجه بل الأقوال في تحقق مسمى الركعة بنى وجوبا على الأكثر أى الأربع و تشهد و سلم بلا خلاف معتد به أجده فيه، بل في الخلاف و عن الانتصار و ظاهر السرائر الإجماع عليه، بل في الرياض عن أمالي الصدوق أنه من دين الإمامية الذى يجب الإقرار به، و يدل عليه - مضافا إلى ذلك و إلى الأخبار الآمره بالبناء على الأكثر عند الشك - خصوص المعتبره المستفيضه المعمول بها بين الأصحاب قديما و حديثا، منها

صحيح محمد بن مسلم (١) «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل صلى ركعتين فلا يدرى ركعتان هي أو أربع قال: يسلم ثم يقوم فيصلى ركعتين بفاتحه الكتاب فيتشهد و ينصرف»

و مثله غيره، ك خبر ابن أبى يعفور (٢) الآتى و نحوه، بل و

خبر زراره (٣) عن أحدهما (عليهما السلام) قال: «قلت له: من لم يدر فى أربع هو أو فى ثنتين و قد أحرز الثنتين قال: يركع ركعتين و أربع سجداً و هو قائم بفاتحه الكتاب و يتشهد و لا شىء عليه، و إذا لم يدر فى ثلاث هو أو فى أربع و قد أحرز الثلاث قام فأضاف إليها أخرى و لا شىء عليه، و لا ينقض اليقين بالشك، و لا يدخل الشك فى اليقين، و لا يخلط أحدهما بالآخر، و لكنه ينقض الشك باليقين، و يتم على اليقين، فيبنى عليه، و لا يعتد بالشك فى حال من الحالات»

فإنه بقرينه غيره من النصوص يراد منه ركعتا الاحتياط و لذا أمر فيهما بفاتحه الكتاب و القيام و نحو ذلك مما يعلم عدم إرادته تتمه الصلاة فيه، كقوله (عليه السلام): «أضاف» بل و قوله (عليه السلام): «و لا يخلط» و نحوه مما فيه تعريض بالعامه القائلين بالبناء على الأقل مدعين أنه اليقين، مع أنه فى الحقيقة نقض ليقين الصلاة المشغول بها الذمه يقينا بالشك، ضروره احتمال الزائد على الأقل

١- ١ الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب الخلل الواقع فى الصلاة - الحديث ٦.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب الخلل الواقع فى الصلاة - الحديث ٢.

٣- ٣ ذكر صدره فى الوسائل فى الباب ١١ من أبواب الخلل الواقع فى الصلاة - الحديث ٣ و ذيله فى الباب ١٠ منها - الحديث ٣.

المساواه و الزيادة، كما أنه خلط لليقين بالشك، أما على الاحتياط فإنه نقض للشك باليقين باعتبار تردده بين الإتمام و النفل، بل من ذلك يعلم المراد باليقين فى النصوص كما أشرنا إليه سابقا.

و على كل حال فلا إشكال فى الحكم المزبور، خلافا للمنقول عن المقنع من الإعادة لكن قال: و روى أنه يسلم فىقوم فيصلى ركعتين، و كان مراده التخيير بين الإعادة و المختار، و لعله للجمع بين ما تقدم و

الصحيح الآخر<sup>(١)</sup> المنسوب إلى الندره فى المعبر و المنتهى «سألته عن الرجل لا يدرى صلى ركعتين أم أربعاً قال: يعيد الصلاة»

و هو بعد تسليم عدم احتياج مثله إلى شاهد فيه أنه فرع التكافؤ المفقود من وجوه، خصوصا بعد دعوى الفاضلين فى التذكرة و المنتهى و المعبر الإجماع على بطلان القول بالإعادة عند التعرض للبناء على الأكثر أو الأقل، لكن لعل المراد تعيينها، فلا ينافى حينئذ ما تقدم من عبارته المقنع على أحد الاحتمالين، و كيف كان فالمتجه طرح الصحيح المزبور أو حملة على غير الرباعية أو وقوع الشك قبل إحراز الركعتين أو غير ذلك.

و أضعف منه احتمال التخيير بين المختار و البناء على الأقل، جمعا بين ما تقدم و بين أخبار الأقل، إذ عرفت أن أخبار الأقل مطرحه بين الأصحاب موافقه للعامه معارضه بأقوى منها، بل أضعف منهما احتمال التخيير بين المختار و الإعادة و البناء على الأقل الذى منشأه و سابقه اختلال الطريقه بالإعراض عن كلام الأصحاب و النظر إلى مجرد ما يقتضيه الأخبار، مع أن فيه من المنافاه لمقتضى

قواعد الجمع ما لا يخفى، على أن ظاهر الأمر بالإعادة يقتضى البطلان، و لا وجه للتخيير بينه و بين غيره، اللهم إلا أن يراد الإبطال أو التخيير فى الاحتياط بين صلاته و الإعادة، و نحو ذلك مما لا يخفى عليك ما فيه من التكلف المستبشع، و من هنا كان المتجه عدم إرادته التخيير من المرسل فى المقنع.

و على كل حال فالمتجه ما عليه الأصحاب من أنه إذا شك بنى على الأكثر و أتى بركتين من قيام بلا خلاف أجده، للمعتبره المتقدم بعضها، و الإجماع المنقول، فلا يجوز الجلوس، لعدم الدليل، بل ظهور الدليل فى العدم، و لا سجود للسهو لعدم سببه، و ما فى

خبر أبى بصير(١) عن الصادق (عليه السلام) قال: «إذا لم تدر أربعا صليت أم ركعتين فقم و اركع ركعتين ثم سلم و اسجد سجدتين و أنت جالس ثم سلم بعدهما»

لم أعر على عامل به، للأصل، و

قوله عليه السلام فى المعتبره السابقه: «لا شىء عليه»

بعد فعل الاحتياط، و مفهوم

خبر ابن أبى يعفور(٢) قال: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل لا يدرى ركعتين صلى أم أربعا قال: يتشهد و يسلم ثم يقوم فيصلى

ركعتين و أربع سجودات يقرأ فيهما بفاتحه الكتاب ثم يتشهد و يسلم، فان كان صلى أربعا كانت هاتان نافله، و إن كان صلى ركعتين كانت هاتان تمام الأربع، و إن تكلم فليسجد سجدتى السهو»

فما فى خبر أبى بصير(٣) عن الصادق (عليه السلام) مع أنه من أخبار البناء على الأقل التى قد عرفت حالها لم أعر على عامل به، نعم عن جملة من المتأخرين حمله على الاستحباب، و لو لا التسامح لأمكن المناقشه فيه أيضا، و لعله لذا قيده بعضهم بالمفهوم السابق، و لم يذكر الاستحباب، و الأمر سهل.

### [المسأله الرابعه من شك بين الاثنتين و الثلاث و الأربع]

المسأله الرابعه من شك بين الاثنتين بعد إحرازهما على حسب ما تقدم و الثلاث و الأربع بنى وجوبا على الأكثر و هو الأربع و تشهد و سلم ثم أتى بركتين من قيام و ركعتين من جلوس على المشهور نقلا و تحصيلا، بل فى الانتصار و الغنيه الإجماع على ذلك، و هو الحججه، مضافا إلى ما تقدم من الأدله على البناء على الأكثر، و خصوص

مرسل ابن أبى عمير(٤) عن الصادق (عليه السلام) «فى رجل

١- ١ الوسائل- الباب- ١١- من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه الحديث ٨.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ١١- من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه الحديث ٢.

- ٣-٣ الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب الخلل الواقع في الصلاة الحديث ٨.
- ٤-٤ الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب الخلل الواقع في الصلاة - الحديث ٤.

صلى فلم يدر اثنتين صلى أم ثلاثا أم أربعا قال: يقوم فيصلى ركعتين من قيام ثم يسلم، ثم يصلى ركعتين من جلوس و يسلم، فان كانت أربع ركعات كانت الركعتان نافله، وإلا تمت الأربع»

فما عن ابن الجنيد من جواز البناء على الأقل ما لم يخرج الوقت فى غايه الضعف لا دليل له سوى ما سمعت من الجمع بين هذه الأدله و بين أخبار الأقل الذى قد عرفت الحال فيه.

إنما الكلام فى مسائل ثلاث: الأولى أن ظاهر عباره المصنف بل صريحها كغيرها من عبارات الأصحاب بل قد سمعت من الانتصار و الغنيه دعوى الإجماع عليها عدم الاكتفاء بركعه من قيام و ركعتين من جلوس كما عن الصدوقين و أبى على، بل عن الذكري و غيرها «أنه قوى من حيث الاعتبار، مدفوع من حيث النقل و الاشتهار» و فى اللمعه «أنه قريب» و لعل المراد بالاعتبار المشار إليه أنه إن كانت النقيصه اثنتين كانت الركعه من قيام مع الركعتين من جلوس بدلها، و إن كانت واحده كانت الركعه بدلا و الثانيه نافله، و إلا- كانا معا كذلك، لكن فيه أنه فاقد لهيئه ما لعله ناقص على تقدير كون الفأث اثنتين، و التلفيق مع الفصل بالتسليم و تكبيره الإحرام و كون إحداهما من قيام و الأخرى من جلوس غير موافق للاعتبار، على أنه لو كان الفأث اثنتين كانت تكبيره الإحرام زائده، و هى مما تفدح زيادتها عمدا و سهوا، و احتمال أن الركعتين من جلوس موصوله بالركعه القياميه ليست مفصوله، فلا يلزم ذلك يدفعه ظاهر المنقول عنهم، على أن الاجتزاء بالركعتين قائما حينئذ أولى.

نعم قد يستدل لهم

بالصحيح عن أبى إبراهيم (ع) [\(١\)](#) «قلت لأبى عبد الله عليه السلام:

رجل لا يدرى اثنتين صلى أم ثلاثا أم أربعا فقال: يصلى ركعه من قيام ثم يسلم، ثم يصلى ركعتين و هو جالس»

و هو- مع أن سؤال الكاظم للصادق (عليهما السلام)

على هذا الوجه غير معهود، و عن بعض النسخ عن أبي إبراهيم (عليه السلام) بدون ذكر أبي عبد الله (عليه السلام) - معارض بما عن بعض النسخ «ركعتين من قيام» بل لعلها الأصح لتأييدها بالرواية السابقة الموافقة للمشهور بين الأصحاب المحكى عليه الإجماع، بل قد يؤيدها أيضا ما عرفت أن الشهيدين قوياه من حيث الاعتبار، و لو كان الخبر كذلك لكان أولى بالذكر، و ما عن الصدوق بعد ذكر هذه الرواية من غير فصل يعتد به أنه قال: و قد روى أنه يصلى ركعه من قيام و ركعتين و هو جالس، و لو كانت الرواية كذلك لم يكن لما ذكر وجه يعتد به، و تأييد النسخة الأولى بكونها هي المشهورة ضبطا كما قيل و بموافقتها للمنقول عن الفقه الرضوى (١) لا يقاوم ما سمعت فالأصح حينئذ ما عرفت.

الثانية هل يتحتم الجلوس في الركعتين، أو يجب الإتيان بركعه من قيام، أو يخير؟ احتمالات بل أقوال، أقواها الأول، للأخبار (٢) الأمر بذلك المعتضده بظاهر فتوى الأصحاب و الإجماع المنقول، خلافا لما عن ظاهر المفيد في الغريه و الديلمي في المراسم و أبي العباس في الموجز فالثاني، و هو عجيب، لما فيه من المخالفة لما سمعت من غير دليل معتد به، فلعل مرادهم التخيير، و هو الثالث كما اختاره في التذكرة و المختلف و استحسنته في الروضة للجمع بين أوامر الجلوس و ظاهر

قوله (عليه السلام): «أتمم ما ظننت أنك نقصت» (٣)

و لأن هذا الشك مركب من البسائط، فلا- يزيد على ما وجب لكل واحد لو كان مستقلا، و هو لا يخلو من وجه، و إن كان الأوجه خلافة، و تسمع له تتمه إن شاء الله تعالى في آخر مسائل الشك.

١- ١ المستدرک- الباب- ١٢- من أبواب الخلل الواقع في الصلاة- الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ١٠- من أبواب الخلل الواقع في الصلاة.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٨- من أبواب الخلل الواقع في الصلاة- الحديث ١.

الثالثة ظاهر عباره المصنف كظاهر غيرها من عبارات الأصحاب عدم وجوب الترتيب، فيجوز تقديم الركعتين من جلوس على ركعتي القيام، للعطف بالواو التي هي لمطلق الجمع، و عطف المصنف بثم مع أن المنقول عن غيره تركها إنما يقتضى ترتب الاحتياط على التسليم لا- الترتيب فيه، نعم ظاهر النافع و اللمعه و البيان وجوب الترتيب لعطف الركعتين من جلوس على ركعتي القيام بثم المقتضيه لذلك، و

ربما نقل عن المفيد و ابن إدريس و المرتضى في بعض كتبه، بل هو الذى يقتضيه الخبر المتقدم الذى هو المستند لهم فى الحكم، مع أنه لم يعلم ممن عطف بالواو الخلاف، لعدم العلم بمذهبه فيها، و بهذا ينقدح ما لعله يستند اليه من نقل الإجماع على عباره العطف بالواو، لكن قد يقال: إن ترك الأصحاب العطف بثم مع وجوده فى الروايه كاد يكون صريحا فى عدم إيجابه، فيستدل حينئذ بالإجماع المنقول عليها المعتضد بالشهره فى التعبير بذلك، فيكون قرينه على أن المراد هنا بثم الترتيب الذكري، بل ربما احتمله بعضهم فى سائر عطف الجمل، و طريق الاحتياط غير خفى.

و كذا ظاهر عباره المصنف فى جميع صور الاحتياط وجوب الإتيان بالاحتياط بعد التسليم، كما هو الظاهر من الأصحاب من غير خلاف أجده فيه، للأخبار (١) الأمر به قبله و به بعده، و ما فى بعضها (٢) من الأمر به من غير ذكر للتسليم محمول عليها، لكن فى الوافى بعد ذكر

خبر زراره (٣) الذى لم يتعرض فيه لوقوع الاحتياط بعد التسليم قال: «و لم يتعرض فى هذا الحديث لذكر فصل الركعتين أو الركعه المضافه للاحتياط و وصلهما كما تعرض فى الخبر السابق، و الأخبار فى ذلك مختلفه،

١- ١ الوسائل- الباب- ٨ و ١٠ و ١١ و ١٣- من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ١٠- من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ١١- من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه- الحديث ٣.



و فى بعضها إجمال، و طريق التوفيق بينها التخيير كما ذكره فى الفقيه، و يأتى كلامه فيه، و ربما يسمى الفصل بالبناء على الأكثر و الوصل بالبناء على الأقل، و الفصل أولى و أحوط لأنه مع الفصل إذا ذكر بعد ذلك ما فعل كانت صلته مع الاحتياط مشتمله على زياده فلا يحتاج إلى إعادته، بخلاف ما إذا وصل، و ما سمعت أحدا تعرض لهذه الدقيقه، فلا تكونن من الغافلين» انتهى. و هو كما ترى.

و كان على المصنف التعرض لباقي صور الشك، خصوصا الشك بين الأربع و الخمس، لورود النص فيه (١) كما ستعرف، فنقول و بالله التوفيق ينبغي أن يعلم أولا أن الظاهر من بعض الأصحاب فى المقام عدم جريان أصاله العدم و العمل على مقتضاها بل يتعين الرجوع فى المنصوص إلى النص، و فى غيره إلى الفساد أخذًا بيقين البراءه، نعم ربما عالجوا بعض الأشياء بما يرجع إلى المنصوص، و هل هو لعدم جريانه فى نفسه أو للاستظهار من الأدله؟ يحتمل الأول، لأن شغل الذمه اليقيني محتاج إلى الفراغ اليقيني، و مع الشك لا يعلم المكلف الفراغ، و أصاله العدم و إن كانت حجه شرعيه و ليس هو فى إثبات معنى لفظ بل الفرض أنه بعد ثبوت معنى اللفظ لكنها معارضه بمثلا، إذ لو شك بين الثالثه و الرابعه أو بينها و بين الخامسه و تمسك بأصاله العدم فى نفى

الزائد و أتم الصلاه على مقتضاها عورض بأن الأصل عدم حصول معنى الصلاه المبرئه للذمه، إذ الفرض أن الهيئه الحاصله من العدد المخصوص و غيرها معتبره فيها، و الأصل عدم حصولها، نعم يتم جريان أصاله العدم فى ذى الجزئيات دون ذى الأجزاء، لانحلال الأول إلى تكاليف مستقله بعضها عن بعض دون الثانى، هذا.

لكن قد يظهر من بعضهم صحه البناء عليها هنا، و لعله لأنها بعد فرض حجيتها

من الشارع من قبيل العلم، فينقطع أصاله عدم الإتيان بالمبرئ بها، لأنه بأصاله عدم مع العمل بمقتضاها يدخل تحت مسمى الصلاه شرعا، فيكون مبرئا، بل قد يؤيده تمسك مثل علامه في المنتهى وغيره في مقام الشك في الأركان مع كونه في المحل بأصاله عدم الفعل، و احتمال أن ذلك منه في مقام التأييد و إلا فالعمده الدليل بعيد، على أنه قد يفقد الدليل، كما لو شك بعد أن ركع هل كان قد ركع سابقا أولا، فإن الظاهر هنا عندهم الصحة، تمسكا بأصاله عدم وقوعه منه سابقا، و الانصاف أنه مع ذلك كله لا- يخلو الأول من قوه، بل قد يقال: إن إثبات أصاله عدم فيما نحن فيه محتاج إلى واسطه، بخلاف أصاله عدم المبرئ، فتقدم عليه، بل قد يظهر من ملاحظه كلمات الأصحاب في الصور العلاجيه و في حصرهم صور الشك الصحيحه إلى الخامسه أو السادسه و نحو ذلك أن عدم جريان الأصل من المسلمات، و لعله من هذا و شبهه بالغ الأستاذ الأكبر في شرح المفاتيح في بطلان دعوى جريان الأصل حتى ادعى وضوح فسادها، و ربما يشهد له في الجملة ما سمعت من خبر زواره<sup>(١)</sup> المشتمل على عدم نقض اليقين بالشك في حال من الحالات بناء على ما سمعته منافي غيره، فلاحظ و تأمل جيدا، فان كلامهم لا- يخلو من اضطراب في المقام، إلا أنه لا يخفى عليك ابتناء الفروع الكثيره على تقدير تمشى هذا الأصل، و ثبوت أحكام لم يذكرها الأصحاب، و لعلنا نشير إلى بعضها فيما يأتي.

لا- يقال إنا و إن لم نقل بجريان الأصل لكن قد وردت روايات على مقتضاه، فلم لم يؤخذ بها، و هي روايات الأمر بالأخذ بالأقل، و لا يقدح عدم الاستناد إليها في الشكوك المتقدمه، و ذلك لمكان المعارض هناك دونه في غيرها، إذ لا يخفى على من لاحظها أنها ظاهره في البناء على الأقل بالنسبه إلى المشكوك فيه من عدد الفريضه لا فيما إذا تجاوز الشك عددها، و إلا لو كانت ظاهره في ذلك لجري مثلها في روايات الأكثر

١- ١ الوسائل - الباب - ١٠ - من أبواب الخلل الواقع في الصلاه - الحديث ٣.

فتكون حينئذ معارضة لها، و احتمال الفرق بأن روايات الأكثر ظاهره فى غير المتجاوز بقريه

قوله (عليه السلام): «و أتمم ما ظننت أنك نقصت»

و نحوه دون أخبار الأقل ضعيف كما لا- يخفى على من لاحظهما، على أن أخبار الأقل قد عرفت موافقتها للتقيه، و إعراض الأصحاب عنها فى الشكوك المتداوله المتعارفه التى تضمنها بعض أسئلتها فضلا عن غيرها، كلا أن ذلك مخالف لطبع الفقاهه، إذا تبين ذلك فاعلم أن الذى يظهر من الأصحاب أن أقصى ترقى الشك السادسه، لصحه بعض صورها، و إلا فمتى ترقى إلى الأعلى بطل، نعم عن ظاهر ابن أبى عقيل إجراؤه فى الزائد فى بعض الصور كما تسمعه إن شاء الله تعالى.

### [الشك بين بقية الصور]

و لا- ريب أن الصور المتصوره هنا كثيره إذا لاحظت الضرب بالنسبه إلى الأربعة المتقدمه مع الركعه الخامسه و مع السادسه، و لاحظت محال ما يقع فيه، بل أنهاها بعضهم إلى مائتين و خمسه و عشرين، و آخر إلى مائتين و أربع و ثلاثين، و آخر إلى ثلاثمائه و ثمان و ثلاثين، لكن ليس فيه كثير فائده، لاشتماله على الصحيح و الفاسد، و ما لا يدور معه الحكم، بل قد يترقى إلى أزيد من ذلك إذا لو حظ محال وقوع الشك فى القراءه و أثنائها بالنسبه للفاتحه و السوره و القنوت و نحو ذلك، و هذا مما لا يليق بالفقيه إنما المهم معرفه الصحيح من الفاسد، و قد عرفت فى السابق الصور الأربعة بسيطها و مركبها، بل عرفت أيضا الخلاف فى الصحه بناء على الخلاف فى الركعه.

أما لو وقع الشك بالنسبه إلى الخامسه فهى إما أن يكون مع الأربعة أو غيرها فان كان الأول فلا يخلو إما أن يقع بعد إكمال السجدين و رفع الرأس منهما أولا، أما الأول فالظاهر فيه الصحه، خلافا للمحكى عن خلاف الشيخ من البطلان، و لا ريب فى ضعفه، بل عن المقاصد العليه الإجماع على خلافه، و لعله كذلك، و يدل عليه مضافا

إلى ذلك

قول الصادق (عليه السلام) فيما رواه عبد الله بن سنان (١) عنه (عليه السلام) في الصحيح: «إذا كنت لا تدري أربعا صليت أو خمسا فاسجد سجدة السهو بعد تسليمك، ثم سلم بعدهما»

و مثله خبر أبي بصير (٢)

وقوله (عليه السلام) أيضا في الصحيح (٣): «إذا لم تدر أربعا صليت أم خمسا أم نقصت أم زدت فتشهد و سلم و اسجد سجدة بغير ركوع و لا قراءة، تتشهد فيهما تشهدا خفيفا»

و هي كما ترى صريحه أو كالصريحه في عدم وجوب شىء غير ذلك، خصوصا بعد اعتضاها بفتاوى الأصحاب بالنسبة إلى ذلك، فما في الدروس عن الصدوق من إيجاب ركعتين جالسا احتياطا ضعيفا جدا، و ربما حمل كلامه على الشك في ذلك قبل الركوع، و لا بأس به، نعم ظاهرها الشك بعد الإكمال، إذ قبله لا يصدق

عليه أنه لم يدر أنه صلى أربعا أو خمسا لمكان المضى في قوله (عليه السلام): «صليت» نعم يمكن إلحاق الشك قبل رفع الرأس من السجده الأخيره به، بل و قبل الذكر فيها أيضا. لتناول اللفظ لها، إلا على احتمال أنه لا يصدق تمام الركعه إلا بعد رفع الرأس، و فيه إشكال يعرف مما مر، مع أنه يمكن إدراجه بالعلاج حينئذ، إذ له الرفع و الذكر.

و على كل حال فمتى وقع الشك بعد الركوع أو في أثناءه أو بعد رفع الرأس منه أو في أثناء الهوى للسجود أو في السجده الأولى أو بين السجدة أو قبل وضع الجبهه في السجده الثانيه و نحو ذلك بطلت الصلاه بناء على القاعده السابقه، لعدم دخولها تحت المنصوص، و لا علاج بحيث ترجع إليه، فاحتمال الصحه إذا وقع بعد الركوع لحصول معظم مسمى الركعه أو لتحقق مسمى الركعه بمجرد الركوع بل قيل: إنه المشهور ضعيف، لما علمت من عدم تناول النص له بحسب الظاهر و عدم العلاج، و دعوى

١-١ الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب الخلل الواقع في الصلاه الحديث ١.

٢-٢ الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب الخلل الواقع في الصلاه الحديث ٣.

٣-٣ الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب الخلل الواقع في الصلاه الحديث ٤.

حصوله بالهدم- فيرجع إلى الشك بين الثلاث والأربع ويعمل عمله، إذ ليس فيه إلا احتمال زياده الركوع، و هو غير مفسد، أو بالإتمام والاندراج تحت الشك بين الأربع والخمس، و احتمال الزيادة غير قادح كما عرفت- يدفعها انحصار العلاج كما ستعرف بما يعلم عدم بطلان الصلاة معه على تقدير السهو كالقيام ونحوه، على أنه لا تشمله أدله ذلك الشك قطعاً، كما أنه لا معنى لإيقاع بعض أفعال الصلاة كالسجود ونحوه مع عدم معرفه أنه من الصلاة حال التذكر والتنبه، إذ هو حينئذ خال من النيه و استدامتها، فتأمل، و هل يلحق بغير الخامسة(١) السادسة ونحوها في هذا الحكم؟ الظاهر العدم، خلافاً للمنقول عن ظاهر ابن أبي عقيل، و هو ضعيف، إذ لا مستند له بعد بطلان القياس، و

قوله (عليه السلام) في الخبر المتقدم (٢): «زدت أم نقصت»

يراد منه الزيادة و النقيصه المعلومتان اللتان يسجد للسهو لهما، نحو

قوله (عليه السلام) في الحسن (٣): «سمعت أبا جعفر (عليه السلام) يقول: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر زاد أم نقص فليسجد سجدتين و هو جالس، و سماها رسول الله (صلى الله عليه وآله) المرغمتين»

الظاهر في إرادته معلوميه حصول أحدهما لكن لم يعلم الزيادة أو النقيصه لا أن المراد الزيادة أو لا، أو النقيصه أو لا كما تقدم الكلام فيه، و يأتي إن شاء الله.

و أما إذا وقع الشك بين الخامسة و الرابعه قبل الوصول إلى حد الراكع سواء كان قبل القراءة أو بعدها قبل الهوى إلى الركوع أو بعده و لما يصل فلا ريب في عدم دخوله تحت الصور الخمسه المنصوصه، نعم يظهر من جمله من الأصحاب إمكان علاجه بأن يهدم هذا القيام

فيرجع شكه إلى ما بين الثلاث والأربع، و يعمل عمله و تكون صلاته

١-١ هكذا في النسخه الأصلية و لكن الصواب «بالخامسه».

٢-٢ الوسائل- الباب-١٤- من أبواب الخلل الواقع في الصلاة- الحديث ٤.

٣-٣ الوسائل- الباب-١٤- من أبواب الخلل الواقع في الصلاة- الحديث ٢.

صحيحه، لكن قد يناقش فيه و في سائر أنواع العلاج الآتية بأن الظاهر من تلك الصور وقوع الشك ابتداء لا بجعل و عمل، على أن الذى يسوغ الهدم له إن كان عدم معلوميه كونه للرابعه، فلم لم يمنع من الهدم عدم معلوميه كونه للخامسه، و الجلوس من القيام و إن كان ليس عملا كثيرا حتى تفسد الصلاه به، فإذا جلس دخل تحت الصوره المنصوصه لكنه مغير للهيئه، و الفرض أنه لم يأت بالأدله كيف يعمل، فقد تبطل الصلاه بمجرد هذا الشك بحيث لا ينفعه العلاج، بل قد عرفت أن الأصل الفساد، و

قول الصادق (عليه السلام) في خبر حمزه بن حمران (١): «ما أعاد الصلاه فقيه، يحتال لها و يدبرها حتى لا يعيدها»

و إن كان مشعرا بصحه هذا العلاج، لكنه ورد في بعض

الأخبار الأمره بالإعاده (٢) فقال له الراوى: «أو ما قلت لا يعيد الصلاه فقيه؟ فقال: إنما ذلك بين الثلاث و الأربع»

و بالجمله لا اطمئنان للنفس بكون الحكم الشرعى لمثله ذلك، و يدفعها ما قدمناه سابقا فى المسأله الثانيه من صدق كونه شاكا

بين الثلاث و الأربع بالنسبه إلى ما مضى من غير حاجه إلى هدم فى تحقق الصدق المزبور، اللهم إلا أن يقال إن المتيقن من المنصوص حال عدم التلبس بحال غير رفع الرأس من السجود، و الأصل الفساد، و من هنا كان الاحتياط لا ينبغى تركه، و بناء على التمسك بأصالة العدم يتجه حينئذ إتمام الركعه و صحه الصلاه، لكنى لم أعرف به قائلا من الأصحاب.

و أما إذا وقع الشك بين الخمس و الثلاث فليس فى صوره ما نصت عليه الأدله، نعم تصح بعض الصور منه بالعلاج المتقدم، كما إذا وقع الشك قبل الركوع، فإنه حينئذ يهدم و يرجع شكه إلى ما بين الاثنتين و الأربع فيعمل على مقتضاه، أما لو وقع بعد الركوع بطلت الصلاه فى سائر صوره و لا علاج.

١-١ الوسائل - الباب - ٢٩ - من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه - الحديث ١.

٢-٢ الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه - الحديث ٣.

و أما بين الاثنتين و الخمس فلا علاج له فى صورته.

و أما بين الثلاث و الأربع و الخمس فله صورته يمكن علاجها، و هو ما إذا وقع فى حال القيام، فإنه يهدم و يرجع شكه إلى ما بين الاثنتين و الثلاث و الأربع، فيعمل على مقتضاه.

و أما السادسة ففي

مضمرة أبى أسامه(١)«سألته عن الرجل صلى العصر ست ركعات أو خمس ركعات قال: إن

استيقن أنه صلى خمسا أو ستا فليعد، و إن كان لا يدري زاد أم نقص فليكبر و هو جالس ثم يركع ركعتين يقرأ فيهما بفاتحه الكتاب فى آخر صلاته ثم يتشهد»

لكنه ضعيف لم أجد عاملا به، مع منافاته لغيره من النصوص، فالظاهر البطلان فيها متى دخلت مع ركعه من ركعات الفريضة إلا على ما نقل عن ابن أبى عقيل من جريانها مجرى الخامسة، فإنه حينئذ تكون لها بعض الصور صحيحة، كما إذا شك بعد إكمال السجدين بين الرابعه و السادسة، و عن الكركى «أن مقتضى الإلحاق بالخامسه الصحه فى كل موضع تعلق فيه الشك بالرابعه بعد إكمال السجدين و كل موضع أمكن فيه البناء على أحد طرفى الشك إذا كان للشك طرفان أحدهما الأكثر كالشك بين الأربع و الست، أو على أحد أطرافه إذا كان له أطراف ثلاثه، كما لو شك بين الثلاث و الأربع و الست لم تبطل صلاته، و ما سوى موضع يمكن فيه البناء تبطل صلاته، و هو مذهب ابن أبى عقيل» انتهى.

قلت: المنقول عن ابن أبى عقيل إلحاق السادسة بالخامسه فى صورته يقع الشك بعد إكمال السجدين بينها و بين الرابعه، و أما فى مثل المثال الذى ذكره و هو الشك بين الثلاث و الأربع و الست فان كان فى حال القيام و هدم فإنه يرجع شكه إلى ما بين الاثنتين و الثلاث و الخمس، و هو باطل، و أما إذا كان حال الجلوس بعد الإكمال فلا يصح

فيه الشك فى الخامسة على الأقوى فضلا عن السادسة، و كأنه (رحمه الله) فهم من الشك بين الأربعة و الخامسة طرح الخامسة و البناء على الطرف الصحيح، فحيث يكون له طرف واحد يمكن صحه الصلاه فيه بنى عليه، و حيث يكون له طرفان أخذ بالأكثر بعد طرح الطرف الزائد من السادسة و نحوها، و ينبغى أن يلتزم حينئذ بالبناء على الأربعة حيث يقع الشك بين الثلاث و الأربعة و الخمس بعد الإكمال، و فيه منع، و أما إذا وقع بين الخامسة و السادسة فلا علاج لصوره من صوره إلا صوره واحده، و هى ما إذا كان حال القيام، فإنه يهدم و يرجع شكه إلى ما بين الأربعة و الخمس، هذا.

لكن قال الشهيد فى الألفيه بعد ذكره الصور الأربعة المنصوصه: «الخامس الشك بين الاثنتين و الخمس، السادس الشك بين الثلاث و الخمس بعد الركوع أو بعد السجود، السابع الشك بين الاثنتين و الثلاث و الخمس، الثامن الشك بين الاثنتين و الأربعة و الخمس، ففى هذه الأربعة وجه بالبناء على الأقل، و وجه بالبطلان فى الثلاثه الأول احتياطاً، و البناء فى الثامن على الأربعة و يحتاط بركعتين قائماً و سجود السهو، التاسع الشك بين الاثنتين و الثلاث و الأربعة و الخمس بعد السجود، و حكمه حكم الثامن، و يزيد فى الاحتياط، العاشر الشك بين الأربعة و الخمس بعد السجود موجب للمرغمتين كما مر، و قبل الركوع يكون شكاً بين الثلاث و الأربعة، و بعد الركوع فيه قول بالبطلان و الأصح إلحاقه بالأول، فيجب الإتمام و المرغمتان، الحادى عشر الشك بين الثلاث و الأربعة و الخمس، و فيه وجه بالبناء على الأقل، و آخر بالبناء على الأربعة و الاحتياط بركعه قائماً و المرغمتين، الثانى عشر أن يتعلق الشك بالسادسه، و فيه وجه بالبطلان، و آخر بالبناء على الأقل، أو يجعل حكمه كالخمس» انتهى.

و فيه نوع من التأييد لبعض ما ذكرنا سابقاً، و مواضع للنظر، إذ قد عرفت أن البناء على الأقل فى الصور الأربعة الأول منشأه الأصل أو أخبار الأقل، و فى كل



منهما ما سمعته، على أن ظاهره عدم جريان البطلان في الصورة الرابعة التي جعلها ثامنا، لأنه خصه بالصورة الثالثة، مع أن الظاهر جريانه فيها أيضا، لمكان الاحتياط الذي ذكره، لعدم رجوعها إلى الصور المنصوصه لا ابتداء ولا بعلاج، و ما يقال: إنها مشتمله على شكين كل منهما صحيح يدفعه أن الاجتماع غير الانفراد، و دعوى أن ما دل على حكم الشك مثلا بين الأربع و الخمس مطلق يتناول حتى ما لو دخل معه غيره من الشكوك الصحيحه و كذلك بين الاثنتين و الأربع، ففي المقام ينبغي أن يبنى على الأربع، إذ الفرض أنه بين الاثنتين و الأربع و الخمس، و هما شكان صحيحان في كل منهما يبنى على الأربع، نعم يأتي بركتي الاحتياط يدفعها أولا- أن ظاهر أخبار الشكوك المنصوصه للانفراد لا مع اجتماع غيرها معها كما لا يخفى على من لاحظها، و ثانيا أنا نمنع رجوعهما إلى شكين صحيحين فقط، بل معهما شك آخر مفسد، و هو بين الاثنتين و الخمس، و ثالثا أنه لو كان المدرك في الصحه في نحو الصورة إطلاق أدله الشكوك المتقدمه لكان ينبغي القول بها أيضا في الشك بين الاثنتين و الثلاث و الخمس، لإطلاق ما دل على حكم الشك بين الاثنتين و الثلاث، لكن قد يدفع هذا الأخير بالتأمل، و مثله يجرى في التاسع الذي جعل حكمه حكم الثامن مع الزيادة في الاحتياط لمكان دخول الثالثه.

لكن صريح مصايح العلامه الطبائى الإجماع على عدم تأثير الهيئه الاجتماعيه في الشكوك بالنسبه للصحه و البطلان، فالشك المركب حينئذ تابع لبسائطه فيهما و فى البناء على الأقل و الأكثر و كيفيه الاحتياط، فلو بطلت البسائط حينئذ كلا أو بعضا بطل المركب، و لو صح الجميع صح المجموع، فالشك بين الثنتين و الثلاث، و الثنتين و الأربع و الثلاث و الأربع لو خلا عن النص لكان الحكم فيه الصحه، لثبوتها فى كل من الشكوك مع البناء على الأكثر الثابت فى كل منها أيضا، و الاحتياط بركتين من قيام و ركعتين

من جلوس أو ركعه من قيام من غير ترتيب، و به تتم الصلاه على أى تقدير، و لا- تعيين للركعتين من جلوس، لأن الموجب له احتمال الثلاث، و هو موجب لأحد الأمرين، لكن النص (١) ورد بركعتين من قيام ثم بركعتين من جلوس، و

به أفتى الأكثر، و مقتضاه تقديم الركعتين من قيام، و تعيين الركعتين من جلوس مخالفا للقاعده، فيحتمل تنزيله عليها، و إن نص فيه على أحد الفردين كما ذهب اليه بعض الأصحاب و يحتمل تخصيصها به كما لعله الأقوى، فيكون للهيئة الاجتماعيه حينئذ تأثير إلا أنه لا ينافى الإجماع السابق الذى هو مختص بما لا نص فيه، و هو جيد جدا إن ثبت الإجماع المزبور على وجه يفيد ما سمعته من الشكوك المركبه فى الألفيه و غيرها التى منها يعلم عدم إجماع على الحكم فيها، لما سمعته من الوجوه و الاحتمالات، و إلا فيشكل استفاده حكم المركب من البسيط كالعكس لو فرض وجود النص فيه دونه، و إن كان ربما يقال: إن صحه المركب يستلزم صحه أجزائه، و البناء فيه على الأكثر يقتضى البناء فيها على ذلك، إذ لو وجب فيها البناء على الأقل لوجب فى المركب، فان الظاهر جريانه على الأصل، إلا أن ابتناء الأحكام الشرعيه التوقيفيه على مثل ذلك مما لا يرجع إلى دليل معتبر من دلالة لفظيه أو أولويه أو مساواه قطعيه يسقط معه احتمال المصالح الخفيه لا يخلو من نظر و منع، فتأمل، على أن الظاهر عدم تماميه الإجماع المزبور فى غير المركب المذكور المستغنى بخصوص النصوص عن القاعده المزبوره، مضافا إلى نصوص العمل بالأكثر، بل الظاهر عدم إرادته السيد العلامة غيره، لأنه ليس مركبا بسائطه صحيحه غيره، بخلاف الاثنتين و الأربع و الخمس، و الثلاث و الأربع و الخمس، فان الاثنتين و الخمس، و الثلاث و الخمس ليسا من البسائط الصحيحه، و الله العالم.

ثم إنه قد عرفت مما تقدم سابقا فساد إلحاق صورته الشك بين الأربع و الخمس

بعد الركوع بما كان بعد السجود، فقوله أى الشهيد: «الأصح» إلى آخره فيه ما فيه.

و أما الشك الحادى عشر فقد ذكر فيه الوجهين الذين فى الثامن: البناء على الأقل أو الصحه و البناء على الأربع، و فيهما ما عرفت، مع أنه ليس على إطلاقه، لكونه إن كان قبل الركوع يهدم و يرجع إلى ما بين الاثنتين و الأربع، و إن كان بعد الركوع فعندنا البطلان.

و أما الثانى عشر و هو الشك فى السادسة فقد أجمله، لأنه لم يذكر أنه هل وقع الشك بينه و بين ما عدا الخمس أو مع الخمس، فان لكل حكما قد تبين سابقا، بل منه أيضا يظهر فساد ما عن الهالبيه من أنه إذا تعلق الشك بالسادسه أو بها و بالخامسه معا كان مبطلا إذ قد عرفت أنه ليس مطلق تعلق الشك بالسادسه مبطلا، هذا، و من أراد الاطلاع على الاضطراب فى هذا الباب فليراجع الألفيه و الجعفريه و شروهما، بل و كذا الذخير، و التحقيق الذى لا ينبغى الريب فيه ما ذكرنا، و الله أعلم، فتأمل جيدا.

[و هنا مسائل]

**اشاره**

و هنا مسائل:

**[المسأله الأولى لو غلب على ظنه أحد طرفى ما شك فيه]**

الأولى لو غلب على ظنه أى ظن أحد طرفى ما شك فيه فى الأربعة بل و غيرها مما تقدم حتى الشك فى الأولتين و الثنائيه و الثلاثيه بنى على الظن و كان كالعلم فى عدم الاحتياط و السجود للسهو و نحو ذلك على المشهور نقلا و تحصيلا، بل عن ظاهر الخلاف أو صريحه الإجماع عليه، بل فى المصاييح و عن الغنيه و الذكرى و غيرها الإجماع عليه، بل فى الرياض صرح به أى بالإجماع جماعه، بل لا خلاف معتد به أجده فيه فيما عدا الأولتين و الثنائيه و الثلاثيه، فمن شك مثلا بين الاثنتين و الأربع و ظن الاثنتين أو الأربع بنى عليه أى يجعل الواقع ما ظنه أقل أو أكثر حتى لو كان زائدا على الأربع بأن غلب على ظنه الخمس، فإنه يجرى عليه حكم من زاد خامسه.

و يدل عليه حينئذ - مضافا إلى ذلك و ما يأتي - المعتره المستفيضه: منها

قول الصادق (عليه السلام) في خبر عبد الرحمن و أبي العباس (١): «إذا لم تدر ثلاثا صليت أو أربعا و وقع رأيك على الثلاث فابن على الثلاث، و إن وقع رأيك على الأربع فسلم و انصرف، و إن اعتدل وهمك فانصرف و صل ركعتين و أنت جالس»

و منها (٢): «إذا لم تدر اثنتين صليت أو أربعا و لم يذهب وهمك إلى شىء فتشهد و سلم ثم صل ركعتين و أربع سجادات تقرأ فيهما بأم الكتاب»

و منها الصحيح (٣): «إن كنت لم تدر كم صليت و لم يقع وهمك على شىء فأعد الصلاة»

إلى غير ذلك من الأخبار المتممه بعدم القول بالفصل فيما أعلم، و من المعلوم أن المراد بالوهم فيها الظن لا المعروف منه و لا العلم قطعاً، و من ذلك يظهر لك أن الاعتبار بمطلق حصول الظن قويا كان أو ضعيفا حاصلًا من أول الأمر أو بعد التروى مصححا أو مبطلا، فمراد المصنف و غيره بالغلبه ذلك، و كأنهم عبروا بها لأنه لما كان الشك سابقا و الظن طارئا فهو غالب على أحد طرفى الشك و إن كان الحكم غير مخصوص بالظن بعد سبق الشك، بل لا فرق بينه و بين الظن ابتداء من غير سبق شك إجماعاً، فما يظهر من بعض العبارات ك بعض الروايات (٤) غير ملتفت إليه.

ثم إن ظاهر المصنف و غيره عدم الاحتياط بعد البناء على ذلك و السجود للسهو، لكن عن على بن بابويه أنه قال فى الشك بين الاثنتين و الثلاث: «إن ذهب الوهم إلى الثالثه أتمها رابعه ثم احتاط بركعه، و إن ذهب الوهم إلى اثنتين بنى عليه و تشهد فى كل

١- ١ الوسائل - الباب - ٧- من أبواب الخلل الواقع فى الصلاة - الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١١- من أبواب الخلل الواقع فى الصلاة - الحديث ١.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ١٥- من أبواب الخلل الواقع فى الصلاة - الحديث ١.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ١٠- من أبواب الخلل الواقع فى الصلاة - الحديث ٧.

ركعه و يسجد للسهو» بل عنه و عن ولده أيضا إيجاب سجدة السهو على من شك بين الثلاث و الأربع و ظن الأربع، و لم أعرف للأول مستندا، بل و الثانى عدا بعض الأخبار العامه التى ستسمعها، و خصوص

خير الحلبي (١) عن الصادق (عليه السلام) قال: «إذا كنت لا تدري ثلاثا صليت أم أربعا و لم يذهب وهمك إلى شىء فسلم ثم صل ركعتين و أنت جالس تقرأ فيهما بأم الكتاب، و إن ذهب وهمك إلى الثلاث فقم فصل الركعه الرابعه و لا تسجد سجدة السهو، فان ذهب وهمك إلى الأربع فتشهد و سلم ثم اسجد سجدة السهو»

لكن حملة على الاستحباب بعد إعراض الأصحاب عن ظاهره من الإيجاب هو المتجه.

و أما

خير محمد بن مسلم (٢) قال: «إنما السهو بين الثلاث و الأربع، و فى الاثنتين و الأربع بتلك المنزله، و من سها فلم يدر ثلاثا صلى أم أربعا و اعتدل شكه قال: يقوم فيتم ثم يجلس فيتشهد و يسلم و يصلى ركعتين و أربع سجدة و هو جالس، فان كان أكثر وهمه إلى الأربع تشهد و سلم ثم قرأ فاتحه الكتاب و ركع و سجد ثم قرأ فسجد سجدة و تشهد و سلم، و إن كان أكثر وهمه إلى اثنتين نهض فصلى ركعتين فتشهد و سلم»

فمع ما فيه من الاضطراب المنافى لقواعد الأصحاب محتمل للحمل على استحباب صلاه الركعه عند الظن بالأربع، بل لا يبعد الحكم به فى

جميع صور الاحتياط مع ظن الأكثر كما لعله يستفاد من بعض الأخبار فى بعض الصور، فلاحظ و تأمل.

و أما الظن بالنسبه إلى خصوص أعداد الأولتين، بل فى كل فريضه ثنائيه أو ثلاثيه فالمشهور بين المتأخرين اعتباره أيضا كالعلم، بل عن بعضهم نفي الخلاف فيه إلا من ابن إدريس، و آخر نسبته إلى الأصحاب عداه، بل فى الدرر السنيه أن شيخنا قال:

العمل على مقتضاه أى الظن فى الرباعيه و غيرها من الأفعال أو الركعات مما لا خلاف

١-١ الوسائل - الباب - ١٠ - من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه - الحديث ٥.

٢-٢ الوسائل - الباب - ١٠ - من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه - الحديث ٤.

فيه إلا من ابن إدريس، و النصوص مصرحه به، بل فى بعض حواشى الألفيه أن أصحابنا مجمعون على اعتباره فى عدد الصلاه و أفعالها، كما عن الغنيه الإجماع عليه، و هو الحججه، مضافا إلى إطلاق بعض الأخبار المتقدمه، و

خبر إسحاق بن عمار(١) قال أبو عبد الله (عليه السلام): «إذا ذهب وهمك إلى التمام ابدأ فى كل صلاه فاسجد سجدتين بغير ركوع، أ فهمت؟ قلت: نعم»

المؤيد

بالنبوى العامى (٢) «إذا شك أحدكم فى الصلاه فلينظر أخرى ذلك للصواب»

بل عن كتاب المسائل لعلى بن جعفر(٣) الاكتفاء بالظن فى أعداد الركعات و أخذ البناء عليه من المسلمات مع تقرير أخيه الحججه عليه، بل يمكن الاستدلال عليه بالأخبار الداله على رجوع الإمام للمأموم و بالعكس (٤) بناء على أن ذلك لحصول الظن، و ضبطها بالحصى (٥) و الخاتم (٦) و حفظ الغير (٧) و كحفظ الطواف الذى هو صلاه به أيضا و نحو ذلك، فان جميعها مرجعها إلى الظن، مضافا إلى المعروف على ألسنه الأعوام و العلماء «المرء متعبد بظنه» و إلى قيام الظن فى الشرعيات مقام العلم عند تعذره حتى حكى عن ابن إدريس الاعتراف به، بل فى المصاييح نقل غيره الإجماع عليه مطلقا، و كان مراده العلامه فى المختلف فى باب القضاء على ما فى بالى، فلاحظ، و أن الصلاه عباده كثيره الأفعال و التروك فالمناسب لشرعها الاكتفاء بالظن مطلقا، و إلا كانت معرضه للفساد بكل وهم، كل ذلك مع ما فى التكليف بالعلم من العسر و الحرج، فإنه لا يكاد يوجد من تصدر عنه صلاه مع القطع و اليقين.

خلافًا لما عن ابن إدريس من عدم الاكتفاء بالظن فى الركعتين الأولتين، بل

- 
- ١- ١ الوسائل - الباب - ٧- من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه - الحديث ٢.
  - ٢- ٢ سنن البيهقى ج ٢ ص ٣٣٠ و سنن النسائى ج ٣ ص ٢٨ «باب التحرى».
  - ٣- ٣ الوسائل - الباب - ٧- من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه - الحديث ٣.
  - ٤- ٤ الوسائل - الباب - ٢٤- من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه.
  - ٥- ٥ الوسائل - الباب - ٢٨- من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه - الحديث ١.
  - ٦- ٦ الوسائل - الباب - ٢٨- من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه - الحديث ٢.
  - ٧- ٧ الوسائل - الباب - ٣٣- من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه - الحديث ١.

فى كل فريضة ثنائيه أو ثلاثيه، بل قد يقال: إنه ظاهر الشيخ فى المبسوط والخلاف و عن النهايه، و الفاضل فى المنتهى و التذكرة، و المصنف فى المعبر و النافع و عن المقنعه،

لذكرهم و جوب الإعاده فى الشك فى عدد الصبح و المغرب و عدد الركعات بحيث لا يدري كم صلى و الأولتين من غير تفصيل بين الشك و الظن، ثم ذكروا أحكام الشك فى الأخرتين مفصلين بين الظن و غيره، لكن لعل اقتصارهم على المفسد<sup>(١)</sup> فيما تقدم أولا- على الشك- مع أن المعروف من الشك و الذى صرح به فى الفقه و الأصول و اللغه كما عن الزمخشري و غيره بل هو الموافق للعرف تردد الذهن من غير ترجيح لأحد الطرفين، بل فى المصايح أنه الذى اشتهر بين الفقهاء، و عليه عامه العلماء- كالصريح فى قصر الإفساد عليه دون الظن، و تفصيلهم فى الأخرتين حينئذ لا- لكون لفظ الشك فى كلامهم شاملا- للظن، بل هو لمكان تصريح الأخبار به فى المقام، و عادتهم ذكر الحكم الموجود فى الروايات، و لذا جعله بعضهم كالمسألة المستقلة كالمصنف، بل قال فى المبسوط بعد ذكر أحكام الشك: «فان غلب فى ظنه أحدهما عمل عليه، لأن غلبه الظن فى جميع أحكام السهو تقوم مقام العلم على سواء» أو يكون ذكرهم له فى الأخرتين للرد على بعض العامه القائلين بعدم الاكتفاء به فيها، أو يكون لبيان أن ليس طرد الشك فيها موجبا للاحتياط، بل هو مشروط بالتروى و لم يتعقبه ظن، فاما إذا تعقبه ظن فلا احتياط، و لذا ترى كثيرا منهم يذكرون حكم الظن الطارى بعد الشك من غير تعرض للظن الابتدائي، فان حكمه معلوم عند الجميع، بل يمكن أن يكون ذلك

منهم أيضا بناء على أن ما عدا الأخرتين بمجرد طرو الشك فيها تبطل و إن حصل بعده ظن، أخذا

---

١- ١ هكذا فى النسخه الأصلية و لكن الصواب «فى المفسد» فان متعلق قوله: «اقتصارهم» قوله: «على الشك» و قوله: «كالصريح» خبر قوله: «لعل».

بظواهر الأخبار(١) الأمره بالإعاده بمجردده، بل ربما يظهر من بعض المتأخرين كصاحب المدارك وغيره الميل اليه، فيكون هذا التفصيل ليس لشمول لفظ الشك، بل هو تفصيل فى الشك بين ما يعرض بعده ظن أو لا، و بينهما بون بعيد، فتأمل جيدا فإنه دقيق، هذا.

مع أنه كيف يحتمل كون المراد بلفظ الشك ما يشمل الظن فى كلام مثل العلامه و المحقق و كون الظن قسيما له مما لا يكاد يخفى على أحد، بل إرادته ذلك تدليس لا شبهه فيه، و دعوى أنه فى اللغه لما يشمله لأنهم فسروه بما هو خلاف اليقين يدفعها مع أنهم لا زالوا يفسرون بالأعم اتكالا على المتعارف، و نحوه ما سمعته عن الزمخشري وغيره و التبادر العرفى و كونه المعروف فى عبارات العلماء - سيما المتأخرين كالمصنف و العلامه و من هو قريب من زمانهم و استعمالهم له فى بعض المقامات فى خلاف اليقين لقرينه كقولهم: «من تيقن الطهاره و شك فى الحدث» و نحوه - لا ينافى الحقيقه العرفيه، فتأمل جيدا، كل ذلك مع ما عرفت من نسبه الشهيد وغيره الاكتفاء بالظن إلى الأصحاب و إجماع ابن زهره، بل قد يقال: إن عبارته ابن إدريس المنقوله عنه غير صريحه بالخلاف، لأنه صدر كلامه بنحو ما نقل عن

المرتضى و المفيد من أن كل سهو يعرض و الظن غالب فيه بشىء فالعمل بما غلب عليه الظن، و إنما يحتاج إلى تفصيل أحكام السهو عند اعتدال الظن و تساويه، ثم قال: «و السهو المعتدل فيه الظن على ضرور سته: فأولها ما يجب فيه إعاده الصلاه على كل حال، و عد منه السهو فى الأوليين و المغرب و الغداه - إلى أن قال -: و ثالثها ما يجب فيه العمل على غالب الظن، و عد منه الشكوك المتعلقة بالأخيرتين» و هو كما ترى غير صريح فى الخلاف، لما سمعته من التصريح فى أول كلامه، فيحتمل تفصيله حينئذ فى الأخيرتين أحد الوجوه المتقدمه،



و أقوى ما يحتمل فيه أن مجرد طرو الشك في القسم الأول مفسد و إن غلبه الظن بخلافه في الأخيرتين، فإنه يعمل بالاحتياط إن لم يغلب الظن، و إن غلب بنى عليه، فتأمل جيدا، فحينئذ ينعلم الخلاف في المسألة على الوجه المذكور في كلام الأصحاب، نعم قد ينقدح خلاف آخر و هو ما أشرنا إليه.

و كيف كان فأقوى ما يستدل به له على تقدير الخلاف الأصل في وجه تقدم سابقا، و الأخبار (١) الكثيره الظاهره في وجوب تحصيل اليقين باحرازهما، و الأصل مقطوع بما سمعت، و الأخبار معارضه بما عرفت، على أن في كثير منها تعليق البطلان على الشك القاضى بانتفائه عند انتفائه، و يتحقق الانتفاء حيث

يحصل الظن بناء على ما عرفت من تفسير الشك، فلا بأس حينئذ أن يراد بالحفظ و السلامه و الدرايه و نحوها ما يشمل الظن، و دعوى أن ما تقدم سابقا مما دل على اعتبار الظن مطلق أو عام فيتخصص بما دل على اعتبار اليقين في الأولتين يدفعها- مع أن التعارض في بعضها بالعموم من وجه، و الترجيح في جانب ما دل على الظن قطعاً، لما عرفت من فتوى المشهور و الإجماع المنقول المعتضد بالنسبه إلى الأصحاب، و نفى الخلاف من غير ابن إدريس كما عرفت، و غير ذلك مما تقدم، بل و غيره من أصاله الصحه و النهى عن إبطال العمل (٢) و عن تعود الخبيث (٣) و نحو ذلك- أنه لا مقاومه له من وجوه، بل بعض ما تقدم خاص أقوى من هذا الخاص من وجوه، فلا ريب حينئذ أن الأقوى المشهور من العمل على الظن مطلقاً فرضاً أو نفلاً مصححاً أو مبطلاً في الأولتين و غيرهما.

١- ١ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب الخلل الواقع في الصلاه.

٢- ٢ سورة محمد ص - الآيه ٣٥.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ١٦ - من أبواب الخلل الواقع في الصلاه - الحديث ٢.

و أما اعتبار الظن بالنسبه إلى الأفعال وجودا و عدما بحيث تبطل الصلاه إن ظن العدم فى الركن بعد تجاوز المحل، و لا يلتفت لو ظن الوجود إن كان فى المحل فهو ظاهر المصنف و الإرشاد و الألفيه و اللمعه و صريح الروضه و الدرره، بل هو المنقول عن الوسيله و السرائر و جمل العلم و الذكرى و الجعفريه و شرحيها و فوائد الشرائع و المسالك و المقاصد و النجيبه و عن ظاهر الجمل و العقود و الإشاره و الهالبيه و الميسيه، بل عن المحقق

الثانى أنه لا خلاف فيه، و قد سمعت ما نقلناه عن المبسوط و المرتضى و المفيد و الدرره السنيه و بعض حواشى الألفيه.

و يدل عليه - مضافا إلى إطلاق بعض ما تقدم من الأدله - الأولويه المستفاده من الاكتفاء به فى الركعات، بل هى ليست إلا مجموع الأجزاء، فإذا كان الظن فى المجموع كافيا ففى البعض بطريق أولى، بل قد يقال: إنه لا - يجتمع قبول الظن فى نفس الركعه و عدم قبوله فى نفس الجزء، و من هنا يمكن أن يرد على ابن إدريس بأنه يلزمه الاكتفاء بالظن بالركعه إذا اكتفى بالظن فى الأفعال، ضروره كون ظن جميع الأفعال عين ظن الركعه، اللهم إلا - أن يلتزم عدم الاكتفاء بالظن لو اتفق فى جميع أفعال الركعه كل ذا مع أنه قد يقال: إن الحكم بالظن فى كثير من مواضعه فيها موافق لمقتضى القاعده.

أما الاعتماد على ظن العدم مع بقاء المحل فلأنه أولى من الشك قطعاً، فإذا تدورك مع الشك فمع ظن العدم بطريق أولى.

و أما بطلان الصلاه حيث يظن عدم الإتيان بالركن بعد تجاوز المحل فلأصل، و أما الحكم بقضاء نحو السجده و التشهد لو ظن عدم الإتيان فلأصله عدم الإتيان بهما، و كذلك لو ظن زياده الركن استصحاباً لشغل الذمه، و أما الرجوع إلى تدارك مظنون العدم فيما لو خرج عن محل الشك دون محل النسيان كما فى الرجوع إلى السجود بعد القيام إن ظن عدم الإتيان به فلعلة لأصله عدم الإتيان، و عدم الالتفات إليه بالنسبه

إلى الشك للدليل المختص به دونه، لوروده بلفظه، و هو مما يؤيد ما ذكرنا سابقا، فإنه نقل هنا عن ظاهر الأصحاب عدم شموله للظن، نعم قد يقال: إن أصله عدم الإتيان بالفعل معارضة باحتمال الفساد لو كان المتدارك مثلا ركنا، فيبقى استصحاب الشغل حينئذ لكن الذى يظهر من الأصحاب جريان أصله العدم بالنسبة إلى الأفعال من دون الالتفات إلى هذا الاحتمال، و قد تقدم البحث فيه سابقا، فتأمل جيدا.

### [المسألة الثانية صلاة الاحتياط]

المسألة الثانية لا- بد فى صلاة الاحتياط من النية و تكبيره الإحرام كما صرح به جماعه، بل لا أجد فيه خلافا، بل عن الدرر الإجماع عليه، فلا- يكتفى باستدائه نية الصلاة و تكبيرتها، لظهور النصوص (١) و الفتاوى فى كونها صلاة مستقلة عن الأولى، واقعه بعد اختتامها بالتسليم، مأمورا بها بأمر على حده بتشهد و تسليم مختص بها، و إن كانت هى معرضه لإتمام السابقه إن كانت ناقصه، و للناقله إن كانت تامه كما صرح به فى بعض النصوص السابقه، بل قد يظهر ذلك من هذا التعريض نفسه فضلا عن غيره، كما أنه يظهر منه ما صرح به بعضهم، بل نسب إلى الشهيد و من تأخر عنه من أنه يعتبر فيها جميع ما يعتبر فى الصلاة عدا القيام فى البعض من الطهارة و الستر و الاستقبال و غيرها، بل و التشهد و التسليم، مضافا إلى الأمر بهما فيما تقدم من الأدله، بل و ما صرح به فى القواعد أيضا من اعتبار اتحاد الجهه إن لم تظهر له القبلة بمعنى مراعاة خصوص جهه المجبوره لو كان المكلف متحيرا فرضه الصلاة إلى أكثر من جهه و اتفق وقوع الشك له فى صلاة إحدى الجهات، ضروره ظهور اقتضاء ذلك التعريض مراعاة المشترك فى الصحه على كل من التقديرين مهما أمكن لا إذا لم يمكن، بل يظهر بالتأمل فيما ورد من كفييتها فى النصوص السابقه أن الشارع لاحظ فيها ذلك فى أكثر أفعالها، بل لعل

أمره بالتشهد و التسليم فيها و بإيقاعها بعده منه أيضا، لحصول الصحة معه على كل من التقديرين، أما على النافله فواضح، و على الجبريه فليس فيه سوى كون التشهد و التسليم الأولين فى غير محلهما سهوا، و لا ضير فيه، و لا ينافيه تكبير الافتتاح و إن كان هو ركنا تفسد زيادته لكنه اغتفره الشارع هنا كما اغتفره فى غير مقام ترجيحا لجانب النافليه على الجزئيه، لمشروعيه نظيره بالنسبه للثانى فى الجماعه مثلا، بخلاف الأول فإنه لم تشرع نافله من غير تكبير، على أنه قد يمنع إفساد زيادته هنا لو صادف النقص من حيث القصد به إلى افتتاح صلاه جديده، فلا يكون زياده ركن فى تلك الصلاه كما أشرنا سابقا إلى نظيره، كما أنه قد يقال: إن المراد كونها صلاه جعلها الشارع معرضا لكل منهما، و لا تكون صلاه إلا بالافتتاح بالتكبير، فتأمل.

نعم قد يقتضى التعريض المذكور عدم وجود التعرض فيها لنيه الأدائيه و القضائيه لو كانت جابره لمقتضيه أو وقعت بعد خروج الوقت إن قلنا بعدم بطلان الصلاه معه و نيه النيايه إن كانت جابره لما هى كذلك، و إن صرح بوجوب جميع ذلك بعضهم فيها، لإطلاق الأمر بها عند عروض الشك من غير تعرض لوجوب شىء من ذلك، و كونها جابره للسابق على تقدير النقصان أمر شرعى لا مدخليه لنيه المكلف فيه، فليس عليه سوى التعرض للقربه فى امتثال هذا الأمر فى هذا الحال الذى تشترك فيه الصحة على كل من التقديرين، و لعله لذا عن نهايه الفاضل الإشكال فى وجوب نيه القضاء و الأداء فيها، بل عن بعضهم التصريح بأن وجهه ما يؤول إلى ما ذكرنا، على أنه لا يجب التعرض لشىء من ذلك فى المجبور عندنا إن لم يتوقف عليه التعيين فضلا عن الجابر، فتأمل جيدا.

بل من التعريض المذكور يظهر لك الحال فيما أشار إليه المصنف بقوله هل يتعين فى صلاه الاحتياط الفاتحه أو يكون مخيرا بينها و بين التسييح؟ قيل: بالأول

كما هو المشهور نقلا و تحصيلا شهره كادت تكون إجماعا ل ما قد عرفت من التعريض المزبور القاضى بمراعاة الصحيح على كلا التقديرين، و ليس هو إلا بالفاتحه، ضروره توقف صحتها لو كانت نافله واقعا عليها، إذ لا صلاحه إلا بفاتحه الكتاب، و للأمر بها فى النصوص السابقه المشعره بما قلنا أيضا، مضافا إلى ظهور الأدله إن لم يكن صراحتها فى أنها صلاحه منفرده و إن كانت معرضه لما سمعت و لا صلاحه إلا بها كما عرفت و قيل بالثانى كما عن المفيد و الحللى خاصه مع أنه حكى عنهما الاختلاف فى عدد التسييح ل اعتبار مرغوب عنه، بل لعله اجتهاد فى مقابله نص الأدله و ظاهرها، و هو أنها قائمه مقام ثالثه أو رابعه فيثبت فيها التخيير كما يثبت فى المبدل بل ينبغى القطع بفساده، ضروره عدم التلازم بين جبرها النقصان لو اتفق و كونها بدلا بالمعنى المذكور، و إلا- لاقتضى كونها نافله على تقدير التمام خلافه، نعم هى صلاحه مستقله معرضه لكل من الأمرين، فينبغى مراعاة الحاليتين فيها حينئذ مهما أمكن.

و من ذلك كله ظهر لك أن الأول أشبه و أصح، بل لا شبه و لا صحه فى غيره، بل لعله للمراعاة المزبوره صرح فى البيان و الدروس و عن غيرهما بوجوب الإخفات فيها، لإحراز الصحه معه على كل من التقديرين بخلاف الجهر، بل و كذا ما حكى عن نهايه الأحكام و إرشاد الجعفرية الإجماع عليه، و فى التذكرة نفى الخلاف فيه من عدم وجوب الزيادة على الفاتحه، لعدم توقف الصحه فى كل من التقديرين عليها، بل قد يؤثر فعلها فسادا لأحدهما فى بعض الأحوال، مضافا إلى إمكان دعوى ظهور النصوص فى عدمها أيضا، بل الظاهر اقتضاء التعريض المزبور صحه الصلاه و إن تذكر المصلى نقصانها بعده كما صرح به جماعه، بل هو ظاهر إطلاق النص و الفتوى و مقتضى قاعده الاجزاء و الاستصحاب و غيرهما، بل كاد يكون صريح

خبر عمار(١) السابق قال:

«سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن شىء من السهو فى الصلاة فقال: ألا أعلمك شيئاً إذا فعلت ثم ذكرت أنك أتممت أو نقصت لم يكن عليك شىء؟ قلت: بلى، قال: إذا سهوت فابن على الأ-كث، فإذا فرغت و سلمت فقم فصل ما ظننت أنك نقصت، فإن كنت قد أتممت لم يكن عليك فى هذه شىء، و إن ذكرت أنك كنت نقصت كان ما صليت تمام ما نقصت»

من غير فرق بين كونه فى الوقت أو خارجه، و بين كونه محدثاً أو لا، بل و بين المطابقه للمجبوره بأن يكون ناقصه ركعه عن قيام مثلاً و قد جاء بها كذلك و عدمها، كما لو جاء بركعتين من جلوس بدلها، و إن حكى عن الموجز البطلان مع المخالفه، لكن لا نعرف له دليلاً معتداً به و لا موافقاً، و لا بين تخلل المنافى بينه و بين الصلاة بناء على صحه الاحتياط معه و عدم تخلله، و إن استقرب البطلان حينئذ فى الدروس، إلا- أن إطلاق الأدله و التعريض المزبور حجه عليه، و لا- بين ذى الاحتياطين و كان الجابر الثانى منهما، كما فى الشك بين الاثنتين و الثلاث و الأربع و ذى الاحتياط الواحد، و إن استشكله بعضهم بحصول الفصل

حينئذ بأركان متعدده، و فى الدروس و فى الاحتياطين يراعى المطابقه للمقدم منهما، لكن إطلاق الأدله و بناء تعريضه و مشروعيته على ذلك يدفعه، على أنه لو اعتبرت المطابقه لم يسلم احتياط تذكر فاعله الاحتياج اليه كما فى الذكرى و الروضه، بل ليس ذلك من زياده الركن فى الصلاة، لما عرفت أنها صلاه مستقلة و إن كانت معرضه للأمرين السابقين، بل لو أثر ذلك على تقدير الحاجه اليه لم يكن له فائده، إذ مع الغناء عنه لا يجب، و مع الحاجه تبطل الصلاة بما اشتملت عليه من الأركان، و الحصر عقلى، و دعوى أن فائدته حال عدم الذكر خاصه لا شاهد لها، بل الشاهد على خلافها.

نعم كل ذلك لا يقتضى اغتفار الفصل بالركعتين إلا ما ذكرناه من بناء شرعيته على هذا الوجه، أما لو تذكر النقص فى أثناءه فإن كان هو المطابق كما و كيفا

كما لو ذكر نقصان الاثنتين في الشك بينهما و الثلاث و الأربع مثلا في أثناء ركعتي الاحتياط من قيام، أو ذكر نقصان الواحد في الشك بين الثلاث و الأربع في أثناء الركعة الاحتياطية من قيام فالأقوى عدم الالتفات و يتم احتياطه و تصح صلاته، وفاقا لجماعه إن لم يكن المشهور، استصحابا لصحة الصلاة المجبوره، و لصحة الصلاة الاحتياطية المؤيد بكون الصلاة على ما افتتحت عليه، بل للأمر المقتضى للإجزاء، مضافا إلى إطلاق الأدله، و التعريض المذكور، بل قد يستأنس له بخبر عمار السابق، و بما عرفت من الصحة مع الذكر بعده، بل لا مانع يتخيل سوى زياده التكبير الذى قد عرفت اغتفار الشارع له هنا، بل قد سمعت احتمال أنها ليست من الزيادة المبطله، للقصدها بها افتتاح صلاة أخرى.

نعم قد يقال بعدم تعين الفاتحه هنا، بل يعود التخيير السابق بينها و بين التسييح لمضى احتمال كونها نافله المقتضى للإلزام بالجامع، للصحة على التقديرين، و تعين كونها جابره، مع احتمالها لبقاء كونها صلاة مستقلة لا تصح بدون الفاتحه، لا أنها صارت ركعه رابعه جزء من الصلاة الأولى حقيقه و إن حصل الجبر بها، فتأمل جيدا، و خلافا للفاضل و عن غيره فلاستئناف، و هو ضعيف جدا كما اعترف به فى الذخيره بعد أن ذكره احتمالا، و بطلان الاحتياط و الرجوع إلى حكم تذكر النص احتمالا آخر، و المختار ثالثا، و إتمام الاحتياط حتى الركعتين من جلوس فى الصوره الأولى مثلا احتمالا رابعا و هى عدا المختار منها كما ترى، بل ينبغى القطع بفساد الأخير منها، ضروره عدم الوجه للإتيان بها (بهما خ ل) بعد تذكر النقصان المجبور بالركعتين الأولىين، إذ هما لاحتمال كون الصلاة ثلاثا المفروض عدمه هنا، فدعوى احتمال وجوبهما لإطلاق الأدله به المعلوم عدم تناوله للفرض مما لا ينبغى الالتفات إليها، اللهم إلا أن يقال: إنه احتياط واحد مركب من أربع ركعات: اثنتان منها من قيام، و اثنتان من جلوس و تسليميتين نحو

صلاه الأعرابي مثلا، و قد حكمنا بصحته بالشروع فيه، فيبقى إتمامه على حاله، و إن كان حكمه حينئذ الإتمام بالأولتين و نفل الأخيرتين من جلوس، فتأمل، بل و كذا الاحتمال الثانى لعدم الدليل على فساده بهذا الذكر، بل ظاهر الأدله كما عرفت خلافه، بل قد يتجه على تقدير فساد الاحتياط ما ذكره العلامة لا الرجوع إلى حكم تذكر النقص الممكن دعوى عدم شمول دليله لمثل ذلك، خصوصا لو كان قد تذكر بعد فعل أكثر أركان الاحتياط أو جميعها، بل و كذا يظهر لك بأدنى تأمل فيما ذكرنا أنه لا وجه للتفصيل بين تخلل المنافى بناء على صحه الاحتياط معه و عدمه، فيعيد الأول دون الثانى و لا بين التذكر بعد الإكمال قبل التشهد و عدمه، فيعيد الثانى دون الأول، و لا بين التذكر بعد إكمال التشهد قبل التسليم و عدمه، فيعيد الثانى دون الأول، و إن صرح فى البيان بالأول، بل قد يعطيه كلام غيره، كما أنه قد يعطى ما فى الموجز الثانى، و بالثالث صرح فى محكى الجواهر، لعدم دليل يعتد به على شىء من هذه التفاصيل، بل لعل القول بالإعادة أولى منها حينئذ و إن كان قد عرفت ضعفه فى الغايه، كما عرفت قوه المختار الذى على فرض قصور تناول أدله الشك لمثل المفروض - باعتبار عروض تذكر النقصان، كقصور تناول أدله تذكر النقصان له باعتبار ظهورها أو صراحتها فيمن سلم بعنوان إتمام الصلاه ثم تذكر النقصان بخلاف المقام، فيبقى حينئذ ما ذكرناه من الاستصحاب على حاله - غير محتاج إلى الدليل اللفظى، و مقتضاه حصول الجبر بها، لأنها افتتحت على ذلك، بل هو معنى صحتها المستصحبه.

و كذا يقوى فى النظر الصحه لو تذكر النقص فى أثناء احتياطه المخالف بالكيف دون الكم، كما لو ذكر الثلاث فى أثناء ركعتى الجلوس، لإقامه الشارع إياهما مقام ركعه من قيام، فيجرب حينئذ هنا ما سمعته، و احتمال البطلان لاختلال النظم هنا مزاحمه للشارع فيما يرجع أمره اليه، و لا فرق بين سبقهما باحتياط سابق كما فى الشك بين الاثنتين



و الثلاث و الأربع، و عدمه كما فى الشك بين الثلاث و الأربع. لما سمعته من عدم قدح مثل هذا الفصل بصلاحيتهما للجبر على حسب الذكر بعد الفراغ، بل و لا- فرق أيضا بين التذكر بعد الركوع فيهما أو قبله، و إن حكى عن الذكرى هنا أقربيه عدم الاعتداد بما فعله من النيه و التكبيره و القراءه و وجوب القيام لإتمام الصلاه، لكنه لا شاهد له، ضروره اتحاد دلالة الأدله على ما قبل الركوع و بعده.

أما المخالف بالكم كما لو ذكر الثلاث فى أثناء الركعتين من قيام فقد قيل: إن لم يتجاوز القدر المطابق بأن لم يكن قد شرع فى الركعه الثانيه تشهد و سلم و اجتزى بها، لكن فى الذخيره مع ذلك الاحتمالات الأربعة السابقه فيه، و إن تجاوز فان كان قبل الركوع هدم و كان كالسابق، و إلا بطل احتياطه و وجب عليه حكم تذكر النقص، و عن بعضهم مساواته للسابق بعدم الاعتداد بالزائد و إن كان ركنا فيسلم و يجتزى، و فى الذخيره إن تجاوز القدر المطابق فان كان قد جلس عقيب الركعه ففيه أوجه: الاكتفاء به و ترك التتمه، و إتمام الاحتياط بأسره و إتمام الركعتين، و بطلان الصلاه و الرجوع إلى حكم تذكر النقص، و إن لم يجلس عقيب الركعه ففيه الأوجه السابقه، لكن بعضها فى الصوره السابقه أقوى منه هنا، قلت: إلا- أن الذى يقوى فى النظر القاصر- بعد فساد احتمال كونه احتياطا واحدا قد حكمنا بصحته الذى ذكرناه سابقا- بطلان الاحتياط مطلقا تجاوز أو لم يتجاوز كما عن الأردبيلى، و الرجوع إلى حكم تذكر النقص، أما الأول فلفرض ظهور النقص الذى لم يجعل الشارع هذا الاحتياط معرضا لجبره، إذ عرضه للنافله أو جبر نقص الاثنتين خاصه، و لذا أمر لاحتمال نقص الواحده بغيره، فاحتمال الاقتصار حينئذ على جزئه المطابق مطلقا أو إن لم يركع صعب الاقتناص من الأدله الشرعيه إن لم يكن تهجما عليها، فضلا عن باقى الاحتمالات السابقه و الأحوال

المتقدمه، بل لعل بعضها من المقطوع بفساده، و أما الثانى فلعدم قدح مثل هذا الفصل و إن كان بأركان كثيره كما لم يقدح لو اتفق الجبر بما تعقبه من الاحتياط فيما لو ذكر بعده، بل لعل خبر عمار(١) السابق مشعر بذلك كاشعار البناء على الإتمام و التسليم به، ضروره كون المراد من ذلك الاحتياط فى عدم بطلان الصلاه بمثل وقوع هذه الأركان فى أثناء الصلاه، فتأمل، لكن الاحتياط هنا باستئناف الصلاه مما لا- ينبغى تركه، سيما بعد ما أشرنا إليه سابقا من إمكان منع شمول دليل حكم تذكر النقص لمثل الفرض، و إن كان يقوى فى النظر الآن خلافه، بل لعل منع شمول الدليل لا ينافيه، إذ المراد مساواته له فى الحكم بعد استظهار عدم قادحيه هذا الفاصل لا مشاركته له فى دليله.

و من ذلك كله يتضح لك فساد الحكم بالصحه و الاجتزاء لو فرض ذكر الثلاث بعد إتمام الركعتين، بل هى أوضح مما سبق فسادا و إن نسبه فى الروضه إلى ظاهر الفتوى معللا له فيها بالامثال المقتضى للاجزاء، و هو عجيب، إذ الفرض ظهور كون ما امثل به ليس مما عرضه الشارع جبرا لما ظهر، بل جعل له كيفيه أخرى غير هذه الكيفيه، بل مقتضاه عدم صلاحيه الأولى جابره لذلك، و لذا لم يجتز بها، فالاجتزاء حينئذ بها على معنى جعل واحده من الركعتين جابره و الأخرى ملغاه لا تقدح زياده فى علم الشارع، بل و كذا فساد احتمال إلحاقه بمن زاد فى صلاته ركعه سهوا فيها كما عن الموجز، و إن كان هو أولى من سابقه فى الجملة.

بل و مما ذكرنا يتضح لك أولويه الفساد أيضا و الرجوع إلى حكم تذكر النقص لو ذكر

الاثنتين فى أثناء الركعتين من جلوس بناء على جواز تقديمهما على ركعتي القيام ضروره ظهور عدم صلاحيه ذلك لجبر ما ظهر فواته، إذ الشارع عرضه لجبر الواحده الفائته خاصه، فدعوى إضافه ركعه من قيام إليها إن كان قد ذكر بعد إكمال أركانها

و إلا أكمل ثم أضاف و تتم صلاته مما لا ينبغي الالتفات إليها، بل هي من القول بغير علم المنهى عنه كتابا و سنه، و منه أشكل الحكم على بعضهم بعد البناء منه على فساد المختار معللا له باقتضائه عدم تأثير زياده الأركان فى الصلاة الذى قد عرفت فساده بما لا- مزيد عليه، فقال: «إن إكمالها بركعه أخرى قائما يوجب تغييرا فاحشا، مع أنه لو ذكر بعد ركعه جالسا فان اكتفى منه بأخرى قائما لزم قيام ركعه من جلوس مقام ركعه من قيام اختيارا، و إن أوجب إكمال ركعتين من جلوس ثم ركعه من قيام لزم جواز الجلوس مع قدره على القيام- ثم قال:- و من هنا يظهر أن الأصح و جوب تقديم الركعتين من قيام، فيرتفع الاشكال» و فيه أن المتجه بناء عليه ما عرفت من إلقاء ما فى يده و تدارك النقص، و من العجيب احتمال بعضهم فى الفرض إتمام الاحتياط حتى الركعتين من قيام إلا على الاحتمال السابق، أو إتمام ما فى يده من ركعتي الجلوس و الاكتفاء به، خصوصا الثانى منهما، إذ هو من الغرائب، نعم ربما احتمال بطلان الاحتياط و الصلاة كما أشرنا إليه سابقا، بل و إلى وجهه أيضا، لكن الأقوى ما سمعت.

أما لو كانت الركعه من قيام بناء على جواز إبدال الجلوس به فكذلك المتجه عندنا البطلان و الرجوع إلى حكم التدارك، إذ التلفيق بزياده ركعه أخرى عليها مما لا دليل عليه، بل ظاهر الأدله خلافه كما عرفت فى نظيره، فلا يسمع من قائله إلا أن يفرض أنه شارع و اليه الأمر كله.

بل و كذا يظهر لك الحال بأدنى ملاحظه لما تقدم منا فيما إذا شك بين الثلاث و الأربع و بنى على الأربع و تشهد و سلم ثم ذكر أنها اثنتان فى أثناء احتياطه أو بعده، و إلا فالحكم واضح قبله، ضروره رجوعه حينئذ إلى حكم تدارك النقصان قطعا، كما فى كل صورته من صور الاحتياط و قد ذكر النقصان قبل الشروع فيه بلا خلاف أجده فيه و إن كان الأولان عندنا أيضا كذلك، فيبطل احتياطه و يتم صلاته، لكن ليس بتلك

المكانه من الوضوح، و لذا اضطرب فى نظائره كلام الأصحاب، بل قيل هنا أيضا:

إنه إن اختار الركعه من قيام أتمها ركعتين و أتم صلاته، و هو كما ترى، بل لعل الفرض أولى بما ذكرنا مما تقدم، لكون الاثنتين المذكورتين مما لم يتعلق بهما شك قبل ذكر نقصانهما كى تصلح ركعه الاحتياط حينئذ التى أضيفت إليها ثانيه جابره لهما، فتأمل جيدا، فان كلام الأصحاب رضوان الله عليهم هنا لا يخلو من تشويش و اضطراب، و الله أعلم بحقيقه الحال، و اليه المرجع و المآل.

هذا كله لو ذكر النقصان، أما لو ذكر التمام فحكمه واضح، إذ هو بعد الفراغ نفل كما صرح به فى بعض النصوص (١) السابقه، بل و فى الأثناء أيضا على الأصح من غير فرق بين الركعه و الركعتين، نعم له القطع إن قلنا به فى النافله، بل قد يتعين عليه لو كان عليه فرض و قلنا بحرمة التطوع وقته، مع احتمال الاغتفار هنا تخصيصا للحرمة بالمبنى على النفل ابتداء، بل يقوى الاغتفار إن قلنا بحرمة قطع النافله، إذ ليست هى من غير المشروع حتى لا- يحرم قطعها، لأن الفرض دخول المكلف فيها بنيه الفرض و إن قلبها الشارع فى الأثناء نفلا، كما هو واضح.

### [المسأله الثالثه لو فعل المكلف ما يبطل الصلاه قبل الاحتياط]

المسأله الثالثه لو فعل المكلف ما يبطل الصلاه قبل الاحتياط عمدا كالكلام و نحوه، أو عمدا و سهوا كالحدث و نحوه و إن اقتصر بعضهم على الحدث، إلا أن الظاهر إرادتهم المثل منه، كما يرمى اليه ما فى المتن، بل عن الذكرى ما يقتضى التصريح به، لا شراك الجميع فيما تسمع من أدله الطرفين قيل و القائل الأكثر فى المفاتيح، و المشهور عن المصاييح تبطل الصلاه و يسقط الاحتياط و إن كان لم يشهد لهما التبع، إذ لم أجده إلا للمختلف حاكيا فيه عن غريبه المفيد ما لعله يظهر منه ذلك، و المحقق الثانى فى شرح

الألفيه غير جازم به أيضا، بل قال فيه: لعله الأقرب،

و للذكرى و الدرره على ما حكى عنهما، كما عن حواشى الشهيد أنه أولى، و ليس فى كتب القدماء جميعها على ما قيل إلا ما يظهر من وجوب المبادره، و لعلهما فهماه من ذلك، لكنه كما ترى، إذ هى مما لا خلاف فيها كما فى الروضه و عن الروض و المصاييح، بل فى المسالك و المحكى عن الأخير الإجماع عليه، و فى الكفايه أنه ظاهر كلام الأصحاب كما عن الذكرى أنه ظاهر الفتاوى و الأخبار، إلى غير ذلك، إنما البحث فى البطلان و عدمه.

نعم هو الأقوى فى النظر لأنها معرضه لأمن تكون تماما و الحدث مثلا- يمنع من ذلك لما عرفت من اقتضاء التعريض له مراعاة سائر أحكام الجزئيه عدا ما عارضه التعريض بها أيضا للنافله المقتضى مراعاة أحكامها أيضا، فالمشترك حينئذ بينهما الممكن الذى تحصل به الصحه على كلا- التقديرين- و منه ما نحن فيه- لا بد منه سوى القيام فى بعض الأحوال للدليل، و لعله تغلبا لمراعاة غلبه التعدد فى النافله، مع أنك قد عرفت سابقا القول بمنع الجلوس أصلا فى ركعات الاحتياط الذى يمكن تأييده بذلك و لإشعار وجوب المبادره المجمع عليه كما عرفت بمراعاة حكم الجزئيه، ضروره أنها لو كانت صلاه منفرده ما روعى فيها حكم ذلك لم يكن لوجوب المبادره وجه، إذ احتمال التعبدية المحضه للإجماع بعيد أو باطل، بل فى المحكى عن المصاييح «أنه لم يدع أحد الإجماع على تحريم فعل المنافى بينهما تعبدا من غير مدخليه البطلان أصلا، لأن الفقهاء غير ابن إدريس حكموا بالمنع، لكون الاحتياط معرضه لتماميته كما هو صريح أدلتهم و فتاويهم فى غايه الوضوح، فلذا نسب الخلاف إلى ابن إدريس، نعم وافقه العلامة فى خصوص الإرشاد» انتهى.

بل ينبغى القطع بلزوم وجوب الفور للمختار بناء على مساواه الواجب فورا للموقت فى فواته بفوات وقته كما هو أحد الوجهين فيه إن لم يكن أقواهما، و عدم منافاه الفوريه لبعض أفراد المبطل كالكلام عمدا يدفعه عدم القول بالفصل، بل قد يستفاد من

بعض أدله الفوريه زياده على وجوبها صفة شرطيتها أيضا، إذ هي ليس دليها منحصرًا بالإجماع، بل الأخبار (١) كادت تكون صريحه في ذلك، خصوصا المشتمل منها على الفاء (٢) المقتضيه للتعقيب بلا- مهله، بل و على لفظ «إذا» (٣) الظاهر في أن وقت فعلها عند الفراغ، و غير ذلك، و لا ريب في ظهورها باشتراط صحتها بالتعقيب المزبور إذ بدونه لم يأت بالمأمور به على وجهه، على أنه لو سلم عدم ظهورها بذلك فلا إشكال في كون المستفاد منها خصوص هذا الفرد دون غيره، فيكفي في فساده عدم الدليل على صحته حتى

إطلاقات الأوامر بعد فرض إرادته الفوريه منها و انسياق التعقيب من مساقها، بل لعل القائل بعدم مساواه الفوريه للتوقيت في الفوات إنما هو حيث تكون مستفاده من نفس الأمر لا في مثل ما نحن فيه، ضروره كون الحاصل هنا من الأدله أن علاج الشك فعل الاحتياط بدارا، فكيف يتحقق الامتثال بدونه، لا أقل من الشك فيبقى يقين الشغل بالصلاه بحاله، بل قد عرفت سابقا اقتضاء القواعد الفساد بالشك في عدد الفريضه، فيقتصر فيما خالفها على الثابت المتيقن المتعقب لها، بل ينبغي القطع بذلك بناء على شرطيه المشكوك في شرطيته، إذ من الواضح حصول الشك في شرطيه التعقيب في صحه الاحتياط، كما أنه من الواضح حصول الشك في ثبوت علاج الفريضه بغير المتعقب لها، بل لعله من هذه الحثيه لا يبتنى على قاعده الشك في الشرط حتى تتجه الصحه عند من لم يعتبرها كما هو المختار عندنا، إذ مبنى ذلك التمسك بالإطلاقات المتوقفه على إحراز الركعات، فمع الشك كما في الفرض لا جزم بصدق اسم الصلاه و ثبوت الصحه مع تعقيب العلاج للأدله الخاصه، بل قد يقال: إن هذه الفوريه ليست

١- ١ الوسائل- الباب- ١٠ و ١١- من أبواب الخلل الواقع في الصلاه.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ١١- من أبواب الخلل الواقع في الصلاه- الحديث ٤ و ٦.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ١٠- من أبواب الخلل الواقع في الصلاه- الحديث ٢.

إلا بمعنى موالاه أفعال الصلاة، وإلا فمن المعلوم أن الأمر لا يقتضى الفور عندنا، فتأمل جيدا.

بل قد يؤيد ذلك كله بعدم عد الاحتياط فريضه على حده غير اليوميه و العيدين و الآيه و الملتزم بالنذر، و ما ذاك إلا للتعريض المزبور، و بما فى

صحيحه ابن أبى يعفور<sup>(١)</sup> «و إن كان صلى ركعتين كانت هاتان تمام الأربع، و إن تكلم فليسجد سجدة السهو»

إذ ظاهرها إرادته التكلم قبل الركعتين، بل تعرضه لذكر ذلك فى المقام من دون مقتض لذكره بالخصوص كالصریح فى إرادته بيان كون المصلى قبل الإتيان بالركعتين كمن سلم طائنا خروجه من الصلاة و تكلم، و المناقشه فى سندها بأن فى طريقها محمد بن عيسى عن يونس، و فى دلالتها بعدم الصراحه يدفعها وثاقتهما التى لم يقدر فيها طعن بعض القميين و عدم اشتراط حجيه الدليل بالصراحه، بل يكفى الظهور، سيما إذا كان مثل ما نحن فيه، كاندفاع المناقشه فيما ذكرنا سابقا بأنه لا يلزم من الفوريه بطلان الصلاة بتخلل الحدث، و بأن معرضيتها لا تقتضى أن تكون جزءا مع انفصالها عنها بالنيه و تكبيره الإحرام و غيرهما، إذ بالتأمل فيما تقدم يتضح لك فساد ذلك كله.

بل و فساد المشار اليه بقول المصنف و قيل: لا تبطل بتخلل الحدث فضلا عن غيره كما هو خير الحلى، و تبعه الفاضل فى بعض كتبه و الشهيديان و جماعه من متأخري المتأخرين ل لأصل و إطلاق الأخبار و ظهور الأدله فى أنها صلاه منفرده و كونها بدلا لا يوجب مساواتها للمبدل فى كل حكم إذ فى الجميع ما عرفت،

خصوصا الأخير، لعدم منافاه انفرادها مراعاة الجزئيه مهما أمكن، بل يشهد لذلك من الأمور ما سمعت، كما أنه قد يشهد للانفراد النيه و التكبير و نحوهما، و من هنا حكى عن فخر المحققين - بعد أن نقل القولين بانيا لهما على التماميه و الانفراديه - اختيار قول ثالث حاكيا له

عن والده أنه ذكره له مذاكره، و هو التماميه من وجه و الانفراد من آخر جمعا بين الأدله، و فيه أنه لا محصل له، إذ البحث هنا فى أن ما نحن فيه من أى وجه، على أن كونه تماما من وجه يقتضى مراعاة الجزئيه مهما تيسر، فالتفصيل حينئذ بذلك لا وجه له كالتفصيل فى الدروس بين تبين النقصان و عدمه، فلا- يقدح الحدث و نحوه فى الثانى دون الأول، إذ هو فى الحقيقه اختيار الحلى إلا إذا تبين النقصان، فيعيد الصلاه لو كان قد أوقع احتياطا بعد حدث، و لا شاهد يعتد به على ذلك، و من العجيب دعوى الحلى هنا ما عرفت و ما حكى عنه سابقا من التخيير بين القراءة و التسييح فى الاحتياط معللا له بالبديله، و ليس هو إلا تناقض، و إن تكلف بعضهم لدفعه بما لا يرجع إلى محصل، بل هو تحكم محض، فتأمل.

و الأجزاء المنسيه كالركعات الاحتياطيه فى بادية النظر بالنسبه إلى بطلان الصلاه بتخلل الحدث و نحوه، بل ربما قيل: إنها أولى بذلك، للقطع بجزئيتها كما هو ظاهر الأخبار(١) إن لم يكن صريحها، و لذا وجب الإتيان بها فوراً، كما عن الذكري الإجماع عليه، بل هو المنساق من الأدله، و منه يظهر بطلان التمسك بإطلاق الأمر بالقضاء على الصحه و إن تخلل الحدث، كما أنه يظهر مما قدمنا سابقا إمكان جريان الاستدلال بأكثر ما سمعته هناك على ما هنا حتى ما ذكرناه من كون الفوريه المزبوره ليست هى إلا موالاه لحوق الأجزاء بعضها ببعض، لا فوريه تعديده نحو سجدتى السهو التى لا ربط لهما بالصلاه بحيث لو تركهما عمدا لم تبطل صلاته و إن أثم، فلاحظ و تأمل، لكن قد يناقش بأنه لا مانع عقلا و لا شرعا من كونها تتمه للصلاه السابقه، و أنها هى الأجزاء الفائتة و إن تخلل الحدث و نحوه، و فيه أنه مسلم بعد مجىء الدليل، أما بدونه فظاهر الجزئيه و كونهما(٢) الفائتين يقتضى مراعاة حكمهما السابق لهما قبل السهو، فتبطل

١- ١ الوسائل - الباب - ٢٦ - من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه.

٢- ٢ أى السجده و التشهد اللذان عبر قده عنهما بالأجزاء المنسيه إذ لا قضاء لغيرهما.



حينئذ بالتخلل المزبور، و لا ينافيه ظهور الأدله بل صراحتها فى عدم بطلان الصلاه بنسيان غير الركن، و أنها لا تعاد من سجده و غير ذلك، إذ البطلان هنا ليس لتركهما و نسيانهما، بل للتخلل المذكور الذى لا مدخله له فى نسيانهما من حيث كونه نسيانا.

نعم قد يقال بإشعار

موثق عمار(١) عن الصادق (عليه السلام) بخلاف ذلك كله، سأله «عن الرجل نسى سجده فذكرها بعد ما قام و ركع قال: يمضى فى صلاته و لا يسجد حتى يسلم، فإذا سلم سجد مثل ما فاتته، قلت: فان لم يذكر إلا بعد ذلك قال: يقضى ما فاتته إذا ذكره»

إذ هو ظاهر فى أنه إن لم يذكرها إلا بعد حين قضاها وقت الذكر و تمت صلاته و إن انمحت صورته الصلاه، ك

صحيح ابن مسلم (٢) عن أحدهما (عليهما السلام) «فى الرجل يفرغ من صلاته و قد نسى التشهد حتى ينصرف فقال:

إن كان قريبا رجع إلى مكانه فتشهد، و إلا طلب مكانا نظيفا فتشهد فيه، و قال:

إنما التشهد سنه فى الصلاه»

بل فى

صحيح زراره(٣) عن الباقر (عليه السلام) ما يستفاد منه عدم بطلان الصلاه بترك قضاء التشهد المنسى عمدا معللا له بأنه سنه، و لا ينقص السنه الفريضة، قال: «لا تعاد الصلاه إلا من خمسه: الطهور و الوقت و القبلة و الركوع و السجود، ثم قال: القراءه سنه، و التشهد سنه، و لا ينقص السنه الفريضة».

بل قد يستفاد من حمل بعض الأصحاب الأخبار المشتمله على الحدث فى الصلاه بعد رفع الرأس من السجده الأخيره قبل التشهد على النسيان كون الحكم من المسلمات، منها

خبر زراره(٤) عن الباقر (عليه السلام) «فى الرجل يحدث بعد أن يرفع رأسه

١- ١ الوسائل- الباب- ٢٦- من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه- الحديث ٤.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٧- من أبواب التشهد- الحديث ٢.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٢٩- من أبواب القراءه فى الصلاه- الحديث ٥.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ١٣- من أبواب التشهد- الحديث ١.

فى السجده الأخره وقبل أن يتشهد قال: ينصرف فيتوضأ، فإن شاء رجع إلى المسجد و إن شاء ففى بيته، و إن شاء حيث شاء قعد فيتشهد ثم يسلم»

و خبره الآخر (١) قال:

«قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): الرجل يحدث بعد ما يرفع رأسه من السجود الأخير فقال: تمت صلاته، و إنما التشهد سنه فى الصلاه، فيتوضأ و يجلس مكانه أو مكانا نظيفا فيتشهد»

و صحيحه أيضا (٢) سأل الصادق (عليه السلام) «عن رجل صلى الفريضة فلما فرغ و رفع رأسه من السجده الثانيه من الركعه الرابعه أحدث فقال: أما صلاته فقد مضت، و بقى التشهد، و إنما التشهد سنه فى الصلاه فليتوضأ و ليعد إلى مجلسه أو مكان نظيف فيتشهد»

و نحوه

خبر ابن مسكان (٣) عنه (عليه السلام) أيضا «عن رجل صلى الفريضة فلما رفع رأسه من السجده

الثانيه من الركعه الرابعه أحدث فقال: أما صلاته فقد تمت، و أما التشهد فسنه فى الصلاه فليتوضأ و ليعد إلى مجلسه أو إلى مكان نظيف فيتشهد».

إلا أنها نصوص قد ذكرناها غير مره، و فيها ما ينافى الفوريه المجمع عليها، و فيها ما يقتضى قضاء التسليم مع التشهد، و فيها ما يقتضى نديه التسليم، و فيها ما يقتضى غير ذلك مما هو مناف للمعروف من مذهب الإماميه من بطلان الصلاه بتخلل الحدث فى أثنائها و لو سهوا و أن التسليم جزء من أفعالها، و لا يخرج عن الصلاه إلا به، فالذى يقوى خروج هذه النصوص على مذاق العامه، هذا.

و قد استفاد من المحكى عن فخر المحققين حصر النزاع فى خصوص السجده و التشهد المنسيين المتذكر لهما قبل مضى زمان يخرج به عن كونه مصليا، فإنه- بعد أن ذكر وجه الإشكال فى الصحه و عدمها إذا تخلل الحدث و اختار عدم البطلان- قال: «و على القول

١- ١ الوسائل- الباب- ١٣- من أبواب التشهد- الحديث ٢ لكن هذا خبر عبيد بن زراره.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ١٣- من أبواب التشهد- الحديث ٤ لكن هذا خبر عبيد بن زراره.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ١٣- من أبواب التشهد- الحديث ٣.

باشتراط عدم التخلل المراد به بعد ذكرها قبل مضي زمان يخرج به عن كونه مصليا، فلو لم يذكرها حتى تخلل حدث أو مضي زمان يخرج به عن كونه مصليا أو خرج الوقت فإنها تخرج عن كونها جزءا، ولا تبطل بذلك الصلاة وإن تعمد الحدث، و يصير الجزء قضاء، و يترتب على الفوائت» بل لعل ما عن محرر أبي العباس من التفصيل بأنه «إن أحدث عمدا بطلت صلاته، و إن كان سهوا و بعد خروج الوقت أو بعد أن مضي بعد التسليم زمان يخرج به عن كونه مصليا لم تبطل صلاته» مبنى على ما سمعت و إن حكى عن غايه المرام أنه قال: المشهور بين الأصحاب عدم الفرق بين الساهى و العامد، و كلما وجهت للفرق وجهها ورد عليه الاعتراض.

و بالجمله قد يقال:- إن لم ينعقد إجماع على خلافه و قلنا باعتبار بعض النصوص السابقه- بعدم بطلان الصلاة لو كان قد ذكر المنسى بعد أن تخلل المنافى، بل قد يشعر به إطلاق ما دل على عدم بطلان الصلاة بنسيانها، ضروره كون الفرض من أفراده، بل قد ينتقل منه إلى عدم البطلان مطلقا كما هو خيره للمعه و البيان و الدروس و الروضه و الموجز و المدارك و عن الغريه، لظهوره حينئذ فى عدم بقاء حكم الجزئيه لها (لهما ظ) كظهور عدم بطلان الصلاة بتخلل باقى أركانها بينهما فى ذلك أيضا، اللهم إلا أن يفرق بالدليل الذى مع التأمل فيه يقتضى أن هذه الأجزاء لها تدارك للمتذكر قبل أن يدخل فى ركن و بعده بعد السلام من غير فرق فى جزئيه للصلاه فى الحالين، و بذلك و غيره مما تقدم سابقا بان (١) أن له حكم الجزئيه حقيقه، بل هو فى الصلاه ما لم يأت به بعد السلام الذى هو آخر الصلاه فى غير الفرض، أما فيه فأخرها الجزء المنسى، و لذا يكون سجود السهو بعده لا قبله، و المراد بعدم البطلان بنسيانه من حيث كونه نسيانا لا من جهه تخلل الحدث فى أثناء الصلاه و نحوه، فتأمل جيدا فإن المسأله لا تخلو من إشكال و إن كان

الاحتياط طريق السلامه.

و كيف كان فعلى الأول لو صلى عمدا قبلهما أو قبل صلاه الاحتياط بناء على المختار فيها بطل و أبطل، للنهي عن الفصل بالمنافى، بل و سهوا إذ هي كالصلاه الواقعه فى أثناء الصلاه سهوا فى بطلان كل منهما بزياده الركن و نحوه بناء على كون ذلك منه، و إلا- فحيث يقع منه فعل كثير، و بالوقوع فى وقت و حال لا يصلح لها بل لا خطاب بها فيه، بل و كذا يتجه البطلان مع العمد بناء على الثانى من عدم الفساد بتخلل المنافى و إن حرم إن قلنا باقتضاء الأمر بالشىء النهى عن الضد، أما مع السهو فلا حتى إذا ذكرها فى الأثناء و كان مما يحرم إبطالها، نعم قد يحتمل العدول إلى الاحتياط مع إمكانه و فيه بعد، لقصور الدليل عن تناوله، هذا.

لكن فى الذكرى «أنه لو صلى عمدا قبل الاحتياط غيره بطل فرضا كان أو نفلا ترتبت على الصلاه السابقه أولا، لأن الفوريه تقتضى النهى عن الضد، أما سهوا و كانت نافله بطلت، و كذا إذا كانت فريضه لا- يمكن العدول فيها، لاختلاف نوعها كالسوف، أو لتجاوز محل العدول، و يحتمل الصحه بناء على أن الإتيان بالمنافى قبله لا يبطل الصلاه، و إن أمكن العدول احتمل قويا صحته كما يعدل فى باقى الصلوات» و فيه مواضع للنظر يحتاج دفعها إلى تقييد لإطلاق بعض كلماته تظهر بالتأمل فيما قدمنا، كما أنه يظهر منه وجه عدم إجزاء الإعادة عمدن و جب عليه الاحتياط كما فى الذكرى و عن الجعفرىه و الغريه و عن إرشاد الجعفرىه و الدرر السنيه التصريح به، بل و كذا من و جب عليه قضاء الأجزاء المنسيه، أما على المختار فلتخلل القاضى بوجوب إعادته صلاه ثالثه عليه، و أما على غيره فلعدم الخطاب بها، بل يجب عليه فعل الاحتياط و قضاء المنسى لكن عن الذكرى «أنه ربما احتمل الإجزاء لإتيانه بالواجب و زياده» و فيه ما عرفت على كل من القولين، نعم تتجه الصحه على المختار لو كان قد أبطل الاحتياط بمناف

قبل الإعادة، والأحوط له في الفرض السابق فعل الاحتياط وقضاء المنسى ثم الإعادة ثالثا و لو لزمه احتياط في الظهر فضايق الوقت إلا- عن العصر زاحم به إذا كان يبقى ركعه للعصر، وإن كان لا يبقى صلى العصر، وفي بطلان الظهر الوجهان في فعل المنافي قبله، كما في الذكرى و عن الدرر و إرشاد الجعفرية و غاية المرام التصريح به، بل هو واضح، و لو علم الضيق في أثناء الاحتياط ففي الذكرى أن الأقرب العدول إلى العصر لأنه واجب ظاهرا، وفيه نظر أو منع، بل المتجه القطع و ابتداء العصر، و لو لزمه احتياط في العصر مثلا و كان قد خرج الوقت صلاه بعده و تمت صلاته، و نحوه الأجزاء المنسية، إذ ليس خروج الوقت نفسه من دون تخلل مناف مبطلا، لكن قد صرح بعضهم بوجوب نيه القضاء معه، وفيه منع حتى لو قلنا بوجوبها في غيره، إذ هو من توابع الأولى، فمع فرض أنها أداء و لو بإدراك الركعه كان الاحتياط كذلك، كما أنه صرح آخر بوجوب ترتب الاحتياط و الأجزاء المنسية على الفائت قبلها أبعاضا كانت أو صلاه مستقلة، و هو أوضح منعا من السابق.

نعم قد يقال بوجوب الترتيب في نفس الفائت من الأجزاء المنسية و الركعات الاحتياطية بأن يقدم السابق فالسابق سببا، كما لو فاته مثلا سجده من الركعه الأولى و ركعه احتياط قدم السجده، و لو كان من الركعه الأخيره قدم الاحتياط، مع أنه احتمال في الذكرى في الأخير تقديم السجده أيضا، لكثرة الفصل بينها و بين الصلاه، بل قد يقال بوجوب تأخر الأجزاء المنسية عن ركعات الاحتياط مطلقا، للأمر بها بعد الصلاه التي لم يعلم تمامها إلا بعد الاحتياط، كما أنه قد يقال بالبطلان مطلقا بتعذر الامتثال على وجهه و لو للشك في تناول الأدله للفرض، أو يقال بعدم وجوب مراعاة ذلك مطلقا، لوجوب إتيان الجميع فورا بعد الصلاه و لو شرعا بعد الأمر بالبناء على الأكثر و التسليم، و منه ينقدح احتمال وجوب فعلها قبل الاحتياط عكس السابق و إن

كان الأولى الأول، و عليه يحتمل قويا البطلان مع المخالفه للفصل بالمنافى حينئذ، و الإثم خاصه، كما أنه عليه يحتمل قويا استقبال الصلاه من رأس لو اشتبه عليه الحال، فلم يعلم السابق من اللاحق، و سقوط مراعاة الترتيب هنا خاصه، و التكرير بالتقديم و التأخير لكل منهما للمقدمه، و إن كان الوسط هنا هو الأوسط، و الله أعلم، فتأمل جيدا فيه و في غيره مما تركنا التعرض للتفصيل خوف الملل و الإطاله من الأمور التي تعرف بالاحاطه بما قدمنا و التأمل فيه.

### [المسأله الرابعه من سها فى سهو لم يلتفت و بنى على صلاته]

#### إشاره

المسأله الرابعه من سها فى سهو لم يلتفت و بنى على صلاته بلا خلاف،

للصحيح (١) «ليس على الامام سهو، و لا على من خلف الامام سهو، و لا على السهو سهو، و لا على الإعاده إعاده»

و لكن فى العبارة إجمال، لاحتمال كون المراد بالسهو فى المقامين الشك، أو معناه المعروف خاصه كذلك، أو الأول فى الأول و الثانى فى الثانى، أو بالعكس، و على التقادير يحتمل السهو الثانى نفسه من دون حذف مضاف و حذفه على أن يكون المراد الموجب بالفتح،

#### فالمصور ثمان:

### الأولى الشك فى موجب الشك بالكسر بمعنى الشك فى الشك،

و عن الأصحاب أنه لا يلتفت، و هو متجه إذا وقع بعد الفراغ من الصلاه فى الأعداد و غيرها، لأصالة عدمه و عدم تحقق سبب الاحتياط، فيبقى على مقتضى البراءه، و لكونه فى الحقيقه شكاً بعد الفراغ، و لا- فرق بين الشك فى وقوع أصل الشك و بين الشك فى أن ما طرأ عليه مثلاً فى الركعه الثالثه شك أو ظن، و دعوى أن الأصل فى ذلك المتحقق

١- ١ ذكر صدره فى الوسائل فى الباب ٢٤ من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه- الحديث ٣ و ذيله فى الباب ٢٥ منها- الحديث ١.

أن يكون شكاً لزيادة الظن عليه و الأصل عدمها يدفعها عدم جريان الأصل في مثل المقام، إذ الرجحان و عدمه أى التساوى فصلان مقومان لكل منهما لا يصلح الأصل لتحقيق خصوص أحدهما، بل هو متجه أيضاً لو وقع الشك في أثائها في الأفعال بعد الدخول في غيرها، كمن شك حال القيام في أنه هل كان شاكاً في السجود سابقاً مثلاً أولاً، إذ العبره بحاله حال القيام، فان كان شاكاً لم يلتفت لدخوله في الغير، و إن كان ظاناً تداركه كما لو كان عالماً، و لا ينافيه الرواية (١) إذ ليس التفاتاً لهذا الشك، بل هو أخذ بحكم الظن و اليقين، بل لو كان قد علم حصول الشك في السابق و لكنه لا يعلم في الحال الثانى أنه عمل على مقتضى الشك الأول بأن تدارك المشكوك فيه مثلاً أولاً لم يلتفت أيضاً، إلا أنه لا دخل له فيما نحن فيه، إذ المراد تعلق الشك بنفس الشك، بل هو داخل في الشك بموجب الشك، و لو علم عدم العمل على مقتضى الشك بطلت إن كان عن عمد، و إلا تدارك إن أمكن التدارك، و إلا فسدت إن كان ركناً، و إلا فهي صحيحة، مع احتمال الصحة حتى لو كان ركناً و لا يتلافى، لعدم كونه

معلوم النسيان في الواقع، فلا تشمله أدلته، لكن الأول الأقوى، فتأمل جيداً.

بل و متجه أيضاً بالنسبة للأعداد في الأثناء، كما لو وقع له الشك مثلاً- في أنه هل شك في حال الجلوس السابق على هذا الجلوس بين الاثنتين و الأربع مثلاً حتى يكون ما وقع منه مفسداً مثلاً، لكونه كان مخاطباً بالبناء على الأربع، أو لم يقع له الشك في ذلك، لأصالة عدم وقوعه، نعم يرجع أمره إلى اختبار حاله اللاحق، فيعمل على مقتضاه لا حاله السابق المشكوك فيه، بل لو كان مضموناً لم يلتفت، لعدم الدليل على حجيته في مثل المقام، هذا.

١- ١ ذكر صدره في الوسائل في الباب ٢٤ من أبواب الخلل الواقع في الصلاة- الحديث ٣ و ذيله في الباب ٢٥ منها- الحديث ١.

و لكن قد يظهر من بعضهم المناقشه بأنه لا- يتجه فيما إذا اتحد زمان الشكين، فإنه حينئذ في الحقيقه شاك في نفس الفعل، فيجب عليه تداركه، و فيه أنه لا يتصور اتحاد زمان الشكين، لكون الشك من الأمور الوجدانيه، و لا الظن بالظن، نعم يصح تعلق العلم بالعلم في زمان واحد و بالظن أو الشك لا الظن بالظن أو الشك بالشك أو الظن بالشك أو الشك بالظن أو الظن بالعلم أو الشك به، كما هو واضح، و بأنه لا يتجه فيما إذا اختلف زمان الشكين، لكنه قبل خروجه عن محل التدارك، كما إذا شك في أثناء التشهد أنه شك قبله في السجود أولاً، إذ لا معنى حينئذ لعدم الالتفات كما هو ظاهرهم، لكونه في الحقيقه شكاً في الفعل مع بقاء محله، فيجب عليه الإتيان به و فيه أولاً- أنه لا- يتجه بناء على أن المحل مطلق الغير، و ثانياً هو ليس التفاتاً لهذا الشك نفسه، بل تلحقه أحكامه في الحال الثاني، فإن كان ظانا للفعل فيه فلا يلتفت، و إن كان ظانا للعدم أو شاكا تدارك، إذ من الواضح أن ليس معنى قوله: «لا- شك في شك» أنه لا- يلتفت لحكم العلم أو الظن في حال الشك في الشك، و ثالثاً قد يقال: إن المراد من عدم الالتفات إلى الشك في الشك بعد تجاوز محل الشك، فتأمل، و بأنه لا يتجه أيضاً فيما لو شك في أنه هل شك سابقاً بين الاثنتين و الثلاث أو بين الثلاث و الأربع، إذ الحكم فيه أنه إن ذهب شكه الآن و انقلب إلى اليقين أو الظن فلا عبره به و يأتي بما تيقنه أو ظنه، و إن استمر شكه فهو شاك في هذا الوقت بين الاثنتين و الثلاث و الأربع، و فيه ما قد عرفت من أن المراد عدم الالتفات إلى الشك في الشك، و لا- يصير كالشك، فلا- مانع حينئذ من جريان كل من الظن و اليقين و الشك على مقتضاه، و لا منافاه، على أن ما ذكره لا يخلو من مناقشه تظهر مما سبق.

بل ربما أجيب عن تمام هذه المناقشه بأن مراد الأصحاب الشك في الشك حال كونه مطلقاً لا مقيداً بسجده أو تشهد أو ركعه حتى يرد، لكنه تقييد من غير مقيد،



و التحقيق ما سمعت، و منه يظهر أنه لا- مخالفه فى تفسير الروايه بهذا المعنى للقواعد، بل هو موافق للأصل كما تقدم، فتأمل جيداً.

### الثانيه الشك فى السهو أى الشك فى أنه هل سها أم لا،

و قد نقل عن جمع من الأصحاب أنه لا يلتفت، و هو كذلك لو وقع بعد الفراغ أو فى الأثناء بعد تجاوز المحل الذى يتلافى فيه المشكوك به، كما إذا شك حال القيام أنه هل سها عن سجده أولاً فإنه لا يلتفت، لأنه فى الحقيقه شك بعد الدخول فى الغير، أما لو شك كذلك و كان المحل باقياً كما إذا شك فى السجده و هو فى التشهد مثلاً فإنه يتدارك، لكونه شكاً فى الشىء قبل تجاوز محله، و هدم تلك القاعده المعلومه المنقول عليها الإجماع ببعض احتمالات هذه الفقره مما لا يجترئ عليه ذو حريجه فى الدين، بل لعل ظاهر إطلاق بعض الأصحاب عدم الالتفات غيرها، بل قد يقال: المراد الشك فى مطلق السهو أى أنه سها أم لا من دون تعلقه بنىء خاص، و إن كان ضعيفاً كما ذكرناه فى الصوره الأولى.

نعم قد يقال المراد أنه لا- يلتفت إلى نفس الشك بالسهو و إن جرت عليه الأحكام الأخر من الظن و الشك، ففى المفروض لا يلتفت إلى نفس الشك فى السهو، نعم يرجع إلى اختبار حاله بالنسبه إلى الفعل، فان كان شاكاً فيه جاء به، و إلا فلا، فتأمل.

و كيف كان فهل يجرى على تقديره لو كان أصل السهو متيقناً لكن وقع الشك فى تعيينه، كما إذا علم أنه سها عن سجده و لم يعلم أنها من أى ركعه، أو علم أصل السهو و لم يعلم أنه سجده أو قراءه، أو علم أصل السهو و لكن لا يعلم أنه سجده أو تشهد، أو علم أصل السهو و لكن لا يعلم أنه سجده أو ركوع، أو علم أصل السهو و لكن لا يعلم أنه ركوع أو قراءه؟ ربما أطلق بعضهم عدم الالتفات، و تفصيل القول فيها

على ما تقتضيه الضوابط.

أما فى الأول فإن كان بعد الفراغ فلا ريب فى وجوب قضائها عليه، إذ لا دخل للعلم بخصوصية الركعة فى وجوب القضاء، وإن كان فى الأثناء فإن وقع له الشك و هو فى حال يمكن أن يتلافى فيه لو كان مشكوكا به بخصوصه وجب عليه التلافى، كما إذا علم فوات سجده إما من الركعة الأولى أو الثانية أو الثالثة و كان جالسا فى الثالثة لكونه مشكوكا فيه و هو فى المحل، و يحتمل عدم الوجوب، للشك فى شمول أدله تلافى المشكوك فى المحل لمثله، لظهورها فيما إذا تعلق الشك به ابتداء لا تبعا كما فى المثال، نعم يجب عليه القضاء بعد الفراغ، لما ذكرنا سابقا، فيتجه حينئذ لا شك فى سهو فى مثل ذلك، على أن الظاهر منه أيضا تعلق الشك فى السهو عن الشىء بعد الخروج عن المحل الذى يتدارك فيه المشكوك فيه حتى يقال: إنه سهوا عنه لا مع بقاء محله، فلا يرد حينئذ نحو ذلك، و إن وقع له الشك فى حال لا يتلافى فيه المشكوك فيه كما إذا كان فى حال القيام فى المثال المفروض لم يلتفت قطعا، و احتمال أنه بعد تحقق النسيان يجب عليه الإتيان بالممكن للمقدمه، فيتدارك السجده الأخيره إلا إذا دخل فى ركن ضعيف كما لا يخفى.

و أما الثانى فإن كان بعد الفراغ فلا التفات لكل منهما، و احتمال وجوب قضاء السجده تحصيلا ليقين البراءه ضعيف، تحكيما لأصالتها، و إن كان فى الأثناء فإن كان فى محل يمكن أن يتدارك فيه أحدهما جرى فيه ما تقدم من الكلام، و إلا فلا التفات.

و أما الثالث فإن كان بعد الفراغ جاء بهما معا، تحكيما للمقدمه، مع احتمال وجوب إعادة الصلاة أيضا احتياطا، لاحتمال الفصل بين الجزء المنسى و الصلاة، و إن كان فى الأثناء فإن كان فى محل يمكن أن يتدارك فيه معا كما إذا وقع فى حال الجلوس اتجه وجوب الإتيان بهما معا، و لا يقدح القطع بالزيادة فيها، و مثله إذا لم يدخل فى

ركن آخر كما إذا وقع ذلك حال القيام قبل الدخول في الركوع، و أما إذا أمكن تدارك أحدهما كما إذا دار بين سجده من ركعه فائته و بين التشهد في حال الجلوس احتمال وجوب تدارك التشهد، لكونه في الحقيقة مشكوكا فيه مع بقاء محله، و يحتمل العدم، لما تقدم سابقا، أما لو كان حال القيام فلا، و يجب عليه قضاء السجده بعد الصلاه.

و أما الرابع فان كان بعد الفراغ اتجه قويا وجوب قضاء السجده أولا ثم الإعادة للمقدمه، و يحتمل الصحه و لا قضاء للسجده لأصالة الصحه، و لا يقين بفوات السجده حتى تقضى، و ربما احتمال وجوب الإتيان بالسجده من دون إعاده، لأنه مع الإتيان لم يعلم البطلان، لكنه في الحقيقة هدم لباب المقدمه في مثل ذلك، و إن كان في الأثناء فإن كان في محل يمكن تدارك أحدهما فيه لو كان مشكوكا فيه تداركه، و يجىء فيه ما تقدم، و إن لم يكن في محل كذلك فالظاهر من جماعه البطلان، لعدم يقين البراءه، و يحتمل قويا لأصالتها، و لا قضاء للسجده مثلا، و الأحوط إن لم يكن الأقوى إتمام الصلاه ثم قضاء السجده ثم الإعادة.

و أما الخامس فان كان بعد الفراغ فالأقوى في نظري الصحه لما سمعت، و يجىء احتمال البطلان على ظاهر كلامهم، لعدم يقين البراءه، و مثله لو كان في الأثناء إذا تجاوز محلها، أما لو كان في محل يمكن أن يتدارك فيه أحدهما أو هما معا جرى فيه الكلام المتقدم، هذا ما تقتضيه الضوابط في مثل هذه الأشياء، و احتمال تحكم «لا شك في سهو» في بعضها في غايه الضعف، لعدم ظهوره في ذلك.

### **الثالثه أن يراد بالسهو الشك في كل منهما لكن على تقدير مضاف في الثاني**

أى موجب شك بالفتح، و لعل هذه الصوره و التي بعدها أظهر ما يقال في هذه العبارة، بل لعله هو الظاهر من الأصحاب أيضا، قال في المنتهى: «و معنى قول الفقهاء:

«لا سهو في السهو» لا حكم للسهو في الاحتياط الذي يوجب السهو، كمن شك بين

الاثنين و الأربع، فإنه يصلى ركعتين احتياطاً، فلو سها فيهما و لم يدر صلى واحده أو اثنتين لم يلتفت إلى ذلك، و قيل معناه أن من سها فلم يدر سها أم لا لا يعتد به، و لا يجب عليه شىء، و الأول أقرب» انتهى. و فى مفتاح الكرامه عن أربعين المجلسى «أن أكثر الأصحاب خصوا قولهم: «لا سهو فى سهو» فى هذه الصوره و بصوره الشك بموجب السهو».

و كيف كان فعليه لا يلتفت إلى الشك فى عدد ركعات الاحتياط بل و لا فى أفعالها، بل فى الدروس «نسبته إلى ظاهر المذهب زياده على ما عرفت، و المراد بعدم الالتفات كما صرح به بعضهم البناء على الأكثر بالنسبه إلى الأعداد ما لم يستلزم فسادا كما إذا كان موجب الشك ركعه فإنه يبنى على الأقل، و بالأفعال البناء على وقوعها و إن كان فى المحل من غير فرق بين الأركان و غيرها، و كذا سجدتا السهو حيث يوجبان بالشك، فلا يلتفت إلى الشك فيهما أعدادا و أفعالا، لكن عن الأردبيلى المناقشه فى هذا الحكم، بل يبنى على الأقل فى الجميع و يأتى بالفعل المشكوك فيه قبل تجاوز المحل، لعدم صراحه النص فى سقوطه، و الأصل بقاء شغل الذمه، و لعموم ما ورد فى العود إلى المشكوك فيه قبل تجاوز المحل، و هو لا يخلو من وجه بالنسبه للأفعال إلا أنه لم يوافق على ذلك أحد كما عن المجلسى الاعتراف به، بل ربما نوقش بأن أدله تلافى المشكوك فيه ظاهره فى الصلاه اليوميه، لا أقل من الشك فى شمولها لمثل ركعتى الاحتياط و سجدتى السهو، و دعوى أن التلافى على القاعده، لأصاله بقاء شغل الذمه بالفعل يدفعها أنها تتجه حيث يكون فى المحل الأصلى لا إذا تجاوز عنه و لم يتجاوز عن المحل الذى قرره الشارع فى أصل الصلاه للعود إلى الفعل المشكوك فيه، إذ لا يصح جريان الأصل فيه، و من ذلك و غيره احتمال بعضهم أن الذى تقتضيه القواعد فى ركعات الاحتياط و سجدتى السهو حينئذ من دون نظر إلى قولهم: «لا سهو فى سهو»

إنما هو البناء على الأقل بالنسبة للعدد و تلافى المشكوك فيه قبل أن يدخل فى مطلق غيره لكن فيه نظر ظاهر، و لا ريب أن المتجه العمل فى الأعداد بالخبر(١) المنجبر دلالة بالمشهور بين الأصحاب، بل ربما قيل: إنه متفق عليه، بل و الأفعال فى وجه و إن كان الأقوى خلافه كما ستعرف.

و هل يدخل الشك فى أصل فعل الاحتياط و سجود السهو؟ ربما احتتمل بعضهم ذلك، لكن الأقوى خلافه، للأصل و عدم ظهور النص فيه، و لو شك فى فعل من أفعال الصلاة كالركوع و نحوه و كان فى المحل و جب تلافيه بلا إشكال، لكن لو شك فى ذكر أو طمأنينه مثلا فى ذلك الركوع ففى تلافيهما وجهان، من تناول العبارة له لكون هذا الركوع موجب شك، فالشك فى أفعاله شك فى موجب شك، و من أن العود إلى الركوع ليس من الشك حتى يكون موجبا، بل هو من أصالة عدم الإتيان به فالشك فى أفعاله ليس شكا فى موجب شك، و لعله الأقوى، للشك فى دخوله، فتأمل.

و كذا لا- يندرج فيه ما لو تيقن حصول شك منه و لكن لم يعلم أنه هل كان يوجب ركعه أو ركعتين، بل يأتى بهما معا للمقدمة، نعم يمكن القول بوجوب الإعادة بعد الاحتياط لاحتمال الفصل بين الصلاة و جبرها، و منه ينفذ قوه احتمال الاقتصار على أول ما يقع من الاحتياط ركعه أو ركعتين مع الإعادة، لأن الثانى إن كان هو الجابر فقد تحقق الفصل بالسابق، و إن كان الجابر الأول فلا فائده فيه، و أما احتمال وجوب الاقتصار على الإعادة فهو ممكن، لكن فيه أنه يحتتمل أن تحصل الصلاة الأولى المخاطب بجبرها بأول ما يقع منه.

و كذا لا يندرج فيه ما لو شك فى الإتيان بالفعل المشكوك كأن شك مثلا هل

---

١- ١ الظاهر الوجه الأول لأن المراد من الشك بعد التجاوز هو الذى ابتدأه حال التجاوز لا استمراره الى حال التجاوز و المقام من الثانى نعم لو سها عن فعل السجود المنسى حتى قام فشك حال القيام فى سجوده الذى كان متيقنا فواته أو شك فى تداركه فوجهان لا- يبعد المضى أما الأول فلأن الأحوال إذا تعاقبت عمل على الأخير و هو هنا الشك متجاوزا بعد اليقين و أما الثانى فظاهر إلا أن يدعى عدم شمول دليل الشك بعد التجاوز لذلك لكنها ضعيفه فتأمل « منه رحمه الله ».

جاء بالسجده المشكوك فيها أو لا؟ لما عرفت سابقا من الشك في كون تلافي السجود من موجب الشك، ولأنه لا يندرج فيه الشك في أصل وقوع موجب الشك، بل هو ظاهر في الشك في كيفية موجب الشك، على أنه لا- جابر له في مثل المقام، فحينئذ يرجع إلى القاعدة فيه، و هي تقتضى وجوب تلافيه ما دام في المحل الذى يمكن تلافى المشكوك فيه فيه.

### الرابعه الشك فى موجب السهو بالفتح،

و هو فيما بعد الصلاه منحصر فى أمور ثلاثه: الأول سجدة السهو، الثانى السجده المنسيه، الثالث التشهد المنسى على إشكال فى الأخيرين ينشأ من احتمال أنهما ليسا من موجب السهو، بل السهو جوز تأخيرهما، و إلا فهما الواجبان بالأمر الأول للصلاه، فلا يجرى حينئذ فيهما هذا الحكم، و لعله لذا لم يصرح الأصحاب بحكم الشك فى ذكر السجده المنسيه أو الطمأنينه، و كذلك بالنسبه للتشهد المنسى، بل الذى عثرنا عليه التصريح بأن الشاك فى عدد سجدة السهو أو فى أفعالهما لا يلتفت، لكونه شاكا فى موجب السهو كما عن البيان و غايه المرام و السهوويه و المدارك و الروضه و غيرها، و المراد بعدم الالتفات أنه يبنى على الأكثر إلا إذا استلزم فسادا، فإنه يبنى على المصحح، فلو شك هل سجد سجده واحده أو سجدة بنى على التثنية و إن كان قبل التشهد، و لو شك أنهما ثنتان أو ثلاثه يبنى على التثنية، و هل الشك فى أصل الفعل من جمله الشك فى موجب السهو؟ وجهان، أقواهما العدم، فمن شك أنه هل سجد للسهو أم لا سجد، لأصالة عدمه، و للشك فى شمول هذه الفقره له.

و مما تقدم لك أولا يظهر أن السهو عنه فى أثناء الصلاه ثم ذكره قبل تجاوز المحل فجىء به ليس من موجب السهو، بل هو الواجب بالأصل، فمن سها عن سجده فذكر قبل الركوع فتدارك ثم شك فى الذكر أو الطمأنينه مثلا قبل رفع الرأس أتى به، و أولى منه لو تيقن السهو عن السجده مثلا ثم شك فى أنه هل جاء بها أم لا، بل إن كان فى محل

يمكن تدارك المشكوك فيه تداركها، لكونه في الحقيقه شكاً في الشيء قبل تجاوز المحل، وإن كان في محل لا يتدارك فيه المشكوك كما إذا كان في حال القيام لم يلتفت، لكونه شكاً في الشيء بعد الدخول في غيره، وربما نقل عن الشهيد الثاني وغيره التصريح بأنه إن تيقن السهو عن فعل و شك في أنه هل عمل بموجبه أم لا- أتى به ثانياً إن كان في محل يمكن أن يتدارك فيه، وإلا قضاها بعد الصلاه إن كان مما يقضى، وهو ظاهر في إرادته المحل النسياني، ولهذا أوجب القضاء بعد الصلاه إن خرج عنه، وهو مشكل لما عرفت سابقاً من الدخول تحت القاعدتين، فتأمل.

### الخامسه أن يراد بلفظ السهو الأول النسيان، وكذلك الثاني من دون تقدير مضاف،

و معناه أنه سها عن أنه سها، كما لو سها عن سجده ثم ذكرها في حال التشهد فنسى العود إليها و قام، و الظاهر أن الحكم فيه أنه إن ذكرها قبل الركوع أتى بها، وإلا قضاها بعد الصلاه، فإن كان المنسى ركناً حينئذ بطلت صلاته، هذا ما تقتضيه القواعد، و احتمال هدمها بمثل هذه الفقره المجمله المعنى بالنسبه إلى ذلك مشكل، و لذا لم أر من صرح بما يقتضى جريانها هنا، فتأمل.

### السادسه أن يراد بالثاني الشك بمعنى أنه سها عن أنه شك،

كما لو شك في السجده و كان في محل يمكن تداركها لو كانت مشكوكاً بها ثم سها عن ذلك، و الحكم فيه أنه إن ذكر قبل تجاوز محل تدارك المشكوك تداركها، لكونه شكاً قبل تجاوز المحل، و حصول السهو في الأثناء لا يخرج عن ذلك، أما لو خرج عن محل تدارك المشكوك لكن لم يخرج عن محل تدارك المنسى كما إذا قام مثلاً في محل الفرض فهل يجب عليه الرجوع، لأنه في الحقيقه نسيان للسجده المخاطب بها و إن كانت مشكوكاً بها، أو أنه لا يجب عليه ذلك، لكونه شكاً في شيء بعد تجاوز المحل؟ إشكال (١) و يجرى الكلام فيما لو كان

ذلك ركنًا، فإنه يحتمل حينئذ عدم البطلان، لعدم العلم بكونه منسياً و إن دخل في ركن و يحتمل قويا عدم تناول القاعدتين لهذا الفرد، أما قاعده تدارك المنسى فلظهورها فيما لو كان منسياً يقينا، و أما قاعده الشك بعد تجاوز المحل فلظهورها في تعلق الشك ابتداء لا المسبوق بشك في المحل، فلا بد من الرجوع إلى قاعده أخرى غيرهما، و هي تقتضى البطلان، إذ لا يحصل يقين البراءة إلا بذلك، لا يقال: إن السهو عن السجده يقينا لا يبطل الصلاه، ففي المشكوك بها بطريق أولى، لأننا نقول: ليس البطلان من هذه الجهة، و لذا لا نقول به لو ذكرها بعد الدخول في ركن، بل نوجب إتمام الصلاه ثم الاحتياط بقضاء السجده، و لكن الحكم بالبطلان هنا من جهة عدم العلم

بكيفية الفعل، فلا- نتمكن من الأمر بالتدارك و لا بعدمه، فان قلت: إن الأصل يقتضى وجوب التدارك، لأنه كان يجب عليه سابقا فيجب عليه الآن، قلت: كان يجب عليه لكونه في المحل أى محل المشكوك به، أما بعد خروجه عنه فلا، لاحتمال دخوله تحت قاعده الشك في شىء بعد التجاوز عن المحل، و احتمال القول إنه لا يلتفت لكونه من السهو في السهو على التفسير الذى نحن فيه بعيد، لعدم ظهور هذه الفقره في مثله، بل قد عرفت أن المنقول في تفسيرها خلاف ذلك كما تقدم لك في عبارته المنتهى، و مثله عن الشيخ أيضا، نعم يحتمل أن يقال بوجوب التدارك لأنه من المحكوم عليه شرعا بالنسيان، فيدخل تحت

قوله (عليه السلام) (١): «من نسى سجده»

كما في غير ذلك من نحو



هذا التركيب، و لعل القول بإتمام الصلاه ثم الاحتياط بإعادتها لا يخلو من قوه، و القول بالتخير هنا لمكان التردد للفقيه، فهو مخير بعيد، فتأمل جيدا.

### السابعه أن يراد بلفظ السهو النسيان، و لكن على تقدير مضاف

أى السهو فى موجب السهو بالفتح، مثلا سها عن إحدى السجدين فى سجدة السهو، و مثله يجرى فى السجده المنسيه و التشهد المنسى لو سها عن بعض واجباتهما إن قلنا إنهما من جمله موجب السهو بالفتح، بل كذلك يجرى فى المتدارك فى أثناء الصلاه إن قلنا إنه منه، و المنقول عن جمله من الأصحاب التصريح بأنه لا حكم للسهو فى سجود السهو، و الظاهر أن المراد بعدم الحكم له أنه لا يوجب سجودا للسهو أو قضاء بعد الفراغ، بل إن ذكر فى المحل جاء به، و إلا فلا، و أما احتمال أن يراد بعدم الحكم له عدم الالتفات بمعنى أنه من سها عن إحدى السجدين ثم ذكرها و هو فى المحل فلا يأتى به بدعوى شمول العبارة له فهو فى غاية البعد، و أما الزيادة فيها سهوا كأن يكون قد سجد ثلاث سجديات أو أربعا مثلا فيحتمل شمول العبارة له حينئذ، فلا يبطل، و أما لو تركهما سهوا و جاء بالتشهد فقط فالظاهر البطلان، لما فيه من انمحاء الصورة، و قد يقال: إن المتجه الرجوع فى مثل المقام إلى ما تقتضيه الأصول و الضوابط، و هى تقتضى إعادة السجدين إذا ترك سجده واحده منهما مثلا، و احتمال عدم البطلان تمسكا بهذه الفقرة فيه من الاشكال ما لا يخفى على أن الخبر<sup>(١)</sup> الذى تضمنهما ظاهر فى إرادته السهو بمعنى الشك بقريته

قوله عليه السلام فيه قبلها: «و ليس على الامام و لا على من خلفه سهو»

فان الظاهر إرادته الشك، على أن عبارة المنتهى السابقه قد يدعى ظهورها فى ذلك بقريته تمثيله، فالخروج عن القاعده بمجرد ذلك مشكل، فتأمل جيدا.

### الثامنة أن يراد بالسهو الثانى الشك، و لكن على حذف مضاف

أى موجب الشك بالفتح كالركعات للاحتياط، فإنه لا حكم للسهو فيها بالمعنى المتقدم فى موجب السهو بالفتح، فمن سها فيها مثلاً- عما يوجب سجود السهو فإنه لا- حكم له حينئذ، فلا يجب سجود السهو بعد الفراغ، و نقل عن جماعة من الأصحاب التصريح به، بل عن بعضهم نقل الشهره عليه، و ربما علل ذلك مضافاً إلى قولهم: «لا سهو فى السهو» بأن ما دل على وجوب سجود السهو ظاهر فى الصلاة اليومية، فيقتصر عليه، نعم عن بعضهم أنه لا يشمل- بناء على هذا التفسير- ما لو نسى السجده مثلاً، فيجب حينئذ قضاؤها بعد الفراغ، و فيه نظر أو منع، بل قد يقال أيضاً: إن ما دل على وجوب قضاء السجده بعد الفراغ ظاهر فى اليوميه، كما ذكر ذلك فى سجدي السهو.

و لو سها عن بعض الواجبات فى الركعات الاحتياطيه و ذكر قبل تجاوز المحل فالمنقول عن جماعة من الأصحاب وجوب التدارك، و فيه إشكال أيضاً، لكونه سهواً فى موجب السهو أى الشك، فينبغى عدم الالتفات، و الحاصل أنه يعامل عندهم معاملة الصلاة الأصلية فى النسيان، و كذلك بالنسبه إلى زياده و النقيصه فى الأركان إلا فى وجوب سجود السهو، فلا يوجبونه هنا لمكان «لا سهو فى السهو» و أنت خير بما فيه لصدق العبارة على جميع ذلك، فينبغى تمشيه الحكم فى الجميع، و من هنا كان الظاهر الاقتصار فى تفسير هذه الفقرة على أن يراد بالسهو الأول الشك و السهو الثانى الشك أو السهو على إرادته الموجب، فيكون المعنى لا- شك فى موجب شك أو سهو بالفتح و على عموم المجاز، و المراد حينئذ عدم الالتفات إلى الشك فى أعدادها، أما الشك فى أفعالها فهل هو كذلك أو يبقى على القاعده من التلافى فى المحل و عدمه فى خارجه؟ الظاهر الثانى، و أما الشك فى أصل الإيقاع فالظاهر عدم اندراجها، و عن ظاهر جملة من المتأخرين إمكان إرادته الثمان من هذه الفقرة، و هو مشكل، لمخالفته لمقتضى الأصل

في جملة منها، و الخروج عنه بمثل هذا النص المجمل مشكل، بل قد عرفت ظهور سياق النص و الفتوى في إرادته الشك من السهو الأول كما سمعته من منتهى الفاضل، و أظهر منه ما عن الشيخ، فإنه قال بعد نقل العبارة: و له تفسيران: الأول أن الشك فيما يوجبه الشك كالاحتياط و سجد السهو، الثاني أن يشك هل شك أم لا، قال: و كلاهما مما لا حكم له، و بينى في الأول على الأكثر، لأنه فرضه، بل في الرياض استظهار إرادته الشك من السهو الثاني أيضا منهما و من غيرهما، بل استظهر عدم الخلاف فيه من عبارة الأول منهما بعد أن ادعى أن نقلهما في مثل ذلك حجه، و عليه فلا يمكن إرادته السهو بالمعنى المعروف مطلقا، و يندفع أكثر وجوه الاجمال، و يبقى من حيث الاختلاف بين التفسيرين و لا ريب في مطابقته الثاني لمقتضى الأصل في كثير من موارد، فلا- يحتاج إلى النص و إن أكدته على تقدير وضوح دلالته على ما يطابقه، و إنما المحتاج إليه الأول لمخالفته الأصل الدال على لزوم تحصيل المأمور به على وجهه، و لا- يتم إلا- مع عدم الشك، مضافا إلى إطلاق ما دل على لزوم تدارك المشكوك مع بقاء المحل مثلا، و لما كان النص يحتمله، و الثاني لم يمكن التمسك به لإثباته إلا أن يرجح باخبار الفاضل كونه مراد الفقهاء، مع ظهوره من كلماتهم و استدلالهم بالنص على أنه لا سهو في سهو بناء على أن ظاهره إثبات حكم مخالف للأصل لا- موافق له، و ليس إلا على تقدير التفسير الأول مع اعتضاده بما قيل من الاعتبار، و هو أنه لو تداركه أمكن أن يسهو ثانيا، و لا يتخلص من ورطه السهو، و لأنه حرج فيسقط اعتباره، و لأنه شرع لازاله حكم السهو، فلا يكون سببا لزيادته.

و مما ذكرنا ظهر استقامه الحكم على كلا التفسيرين كما هو ظاهر كلام الشيخ المتقدم و هو لازم لكل من اختار التفسير الأول، لموافقته الثاني للأصل في جملة من موارد كما أوضحناه سابقا، فلاحظ، إلا أنه مع ذلك كله يقوى في النظر إرادته الأعم من

الشك و السهو المعروف من السهو الثانى لكن على تقدير الموجب بالفتح كما قدمناه سابقا بل لو لا وحشه الانفراد لأمكن القول بأن المراد من النص عدم الحكم لخصوص كل من السهو و الشك فى كل من موجهما، فلا يلتفت للشك فى العدد فى موجب الشك، و لا للسهو فى موجب السهو خاصة، دون الشك فى موجب السهو و السهو فى موجب الشك، فيكون المراد كل واحد بالنسبة إلى مجانسه، بل قد يؤيده ما فى الصحيح (١) المتضمن لذلك، و لا على الإعادة إعادته إذ أظهر التفسيرين له أنه إذا أعاد الصلاة لخلل موجب للإعادة ثم حصل أمر موجب لها لا يلتفت اليه، كما يعضده

الصحيح (٢) «لا تعودوا الخيىث من أنفسكم بنقض الصلاة، فإن الشيطان خيىث معتاد لما عود»

و الاعتياد لغه يحصل بالمرتين كما صرح به فى الحيض و إن استشكله بعض مشايخنا بعدم حصول الاعتياد عرفا بالمرتين أولا، و بعدم وضوح القائل به ثانيا، بل ظاهر حصر الفتاوى لمقتضى عدم الالتفات للشك فى أمور مخصوصه غير ما فى الصحيح عدمه، لكن فيه أنه لا بأس بإثبات ذلك كله بهذا الصحيح لحجتيه و ظهور دلالته و اعتضاده بغيره و عدم القطع بشذوذه، و إن لم يظهر قائل صريح به، فان ذلك لا- يستلزم الإجماع على خلافه، فلا حاجه حينئذ لحمله على إرادته خروجه مخرج الغالب من كثير الشك، لأنه الذى يحصل له الشك بعد الإعادة أيضا غالبا دون غيره، فنفى الإعادة حينئذ على الإعادة للكثرة، إذ فيه- مع إمكان المناقشه فى الغلبه المزبور- أنه يقضى بإرادته نحوه فيما تضمنه هذا الصحيح من نفي السهو عن السهو، ضروره سياق الجميع فيه مساقا واحدا، و هو مخرج له عن صلاحيه

الاستدلال به على نفي السهو فى السهو من حيث هو سهو فى سهو و إن لم يكن هناك كثره كما هو الفرض فيما تقدم، بل هو خلاف طريقه الأصحاب

١- ١ الوسائل- الباب- ٢٥- من أبواب الخلل الواقع فى الصلاة- الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ١٦- من أبواب الخلل الواقع فى الصلاة- الحديث ٢.

المستدلين به لذلك، و كذا لا- حازه لا- التزام حصول الكثره بالشك فى الإعاده و لو مره إذ هو كما ترى، لكن و مع ذلك فالإنصاف عدم ترك الاحتياط بالإعاده إلى أن يحصل مزيل حكم الشك من الكثره و نحوها، فتأمل جيدا.

### [حكم شك الإمام و المأموم و سهوما]

و كذا لا يلتفت إذا سها أى شك المأموم إلى شكه لكن ليس له البناء حينئذ على الأقل أو الأكثر بل عول على صلاه الامام و كذا لا- شك على الإمام إذا حفظ عليه من خلفه بلا- خلاف أجده فى كل من الحكمين، بل فى المدارك نسبه إلى قطع الأصحاب مشعرا بدعوى الإجماع عليه، و يدل عليه مضافا إلى ذلك

مرسله يونس (١) عن الصادق (عليه السلام) «سألته عن الامام يصلى بأربعه أنفس أو خمسه فيسبح اثنان على أنهم صلوا ثلاثه و يسبح ثلاثه على أنهم صلوا أربعا، و يقول هؤلاء قوموا، و يقول هؤلاء اقعدوا و الامام مائل مع أحدهما أو معتدل الوهم فما يجب عليه؟ قال: ليس على الامام سهو إذا حفظ عليه من خلفه

سهو باتفاق منهم، و ليس على من خلف الامام سهو إذا لم يسه الامام»

و خبر حفص بن البختري (٢) عنه عليه السلام أيضا، قال: «ليس على الامام سهو و لا على من خلف الامام سهو»

إلى آخره،

و صحيحه على بن جعفر (٣) عن أخيه موسى (عليه السلام) «سألته عن رجل يصلى خلف الامام لا يدري كم صلى هل عليه سهو؟ قال: لا».

و ظاهر إطلاق النص و الفتوى عدم الفرق بين كون المأموم متحدا أو متعددا ذكرا أو أنثى عدلا أو فاسقا، بل عن الدرر نسبه الأخير إلى الأصحاب، بل قد يقال بشموله للصبى المميز بناء على شرعيه عبادته على إشكال، لكونه من الأفراد الخفيه، و عدم قبول خبره، مع إمكان منع الخفاء، على أن الروايه مشتمله على العموم اللغوى

١- ١ الوسائل- الباب- ٢٤- من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه الحديث ٨.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٢٤- من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه الحديث ٣.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٢٤- من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه الحديث ١.

و عدم الاعتماد على خبره فى غير ذلك لا يقضى بعدمه هنا كما فى الفاسق، و الفرق بين الفاسق و الصبى بالتكليف و عدمه، و بأن الفاسق مصدق بالنسبه إلى فعله فهو فى الحقيقه مخبر عن فعله، و الامام يعتمد على فعله لا على إخباره عن فعل الامام يدفعه أن العمده فى المقام النص الذى قد عرفت شموله كإطلاق الفتاوى الجابره له، فما عن بعض

المتأخرين - من عدم الجواز فى الصبى إلا إذا أفاد ظنا فحينئذ يعتمد على ظنه، و ربما نقل عن بعضهم بل عن آخر عدم التعويل عليه و إن أفاد ظنا - ضعيف جدا، خصوصا الأخير، و أضعف منه ما عن ثالث من الإشكال إذا كان المأموم امرأه.

و كذا يستفاد من إطلاق النص و الفتوى أنه لا - فرق فى ذلك بين حصول الظن و عدمه، بل يؤيده أيضا ذكرهم هذا الحكم بالخصوص، و إلا فلو كان المدار على حصول الظن لم يكن لذلك مزيه، فإنه إن حصل من غير المأموم أو غير الامام اكتفى به أيضا كما صرح به بعضهم، لما تقدم سابقا من جواز الاعتماد عليه فى أعداد الركعات غير مقيد بسبب خاص، نعم يتجه اعتماد كل منهما على حفظ الآخر إذا لم يحصل له ظن بل كان باقيا على شكه، أما إذا كان ظانا فيشكل اعتماده على غيره مع أنه موهوم عنده، و إن صرح به بعض الأصحاب، بل قد يقال: إن الظاهر من لفظ السهو المنفى نصا و فتوى الشك، على أنه كيف يعتمد على غيره مع أنه يحتمل أن يكون غيره ظانا أيضا، بل قد عرفت التوقف من بعضهم فى الاعتماد إذا لم يحصل له ظن بمقتضى حفظ الإمام أو المأموم لظهور المرسله فى الرجوع إلى الآخر و الاستناد اليه و الاعتماد عليه، و لأن ذلك خرج مخرج الغالب من حصول الظن حينئذ، ففى المقام بطريق أولى.

و الحاصل رجوع الظان إلى غيره إن لم يقد عليه إجماع فهو فى غايه الإشكال، لعموم ما دل على الاعتماد على الظن كما تقدم سابقا، مع أنه على تقدير تسليم شمول الدليل فى المقام فهو من باب التعارض من وجه، و الترجيح لتلك، فتأمل، و ما يقال:

إن لفظ السهو المنفى حكمه فى الفتاوى و النصوص يشمل الظن لأعميته لغه منه و من الشك مع أن

فى الخبر(١)«الامام يحفظ أوهام من خلفه»

و الوهم شامل للظن، لإطلاقه عليه شرعا، بل معنى حفظه للأوهام أن المأموم يترك وهمه و يرجع إلى يقين الإمام، فإذا ثبت ذلك فيه ثبت فى الآخر لعدم تعقل الفرق، مع أنه لا قائل به- لا يخلو من تأمل، لمنع شمول لفظ السهو لذلك، بل الظاهر من ملاحظه أسئلة الأخبار إرادته الشك منه هنا، و المراد بالخبر ضمان الامام ما يتوهم به من خلفه، كما ستسمع إن شاء الله فى الاستدلال على عدم سجود السهو على المأموم و نحوه، بل ما ذكره فى تفسيره لا يكاد يعقله أحد منه.

نعم يمكن التمسك عليه بما فى مرسله يونس السابقة المشتمل سؤالها على كون الإمام مائلا إلى أحدهما أو معتدل الوهم، مع أن الجواب فيها ظاهر فى أنه إذا حفظ من خلفه باتفاق

منهم رجح إليهم و إن كان مائلا فتأمل، لكن فيه من التكلف و البعد ما لا يخفى، و لا جابر لها فى خصوص ذلك، لأنه و إن صرح به بعضهم إلا أنه لم يصل إلى حد الشهرة و المقطوع به بين الأصحاب، كما فى المدارك أنه لا شك مع حفظ الإمام أو بالعكس.

و مما تقدم لك سابقا يظهر لك الإشكال فى رجوع الشاك منهما إلى الظان إذا لم يحصل له ظن، لما عرفت من الإشكال فى رجوعه كذلك إلى المتيقن فضلا عن الظان مضافا إلى أن الظاهر من الحفظ الموجود فى المرسله الذى قيدت به باقى الأخبار المشتمله على نفى حكم السهو العلم لا الظن، و دعوى أنه بمنزلة ممنوعه بالنسبه إلى غير الظان، كدعوى أن المراد بالحفظ هنا عدم الشك، فيدخل حينئذ الظان، بل لا يمكن إرادته اليقين منه هنا، إذ كيف يعرف ذلك من الامام أو المأموم و لا يرى الامام من المأموم

و بالعكس سوى البناء على الفعل المحتمل أن يكون منشأه ظنا أو علما، فالأمر بالرجوع مع غلبه عدم معرفه الحال دليل على ذلك، إذ أقصى ما يقضى به ذلك أنه ليس يجب معرفه العلم باليقين، بل يكفي الظن به أو احتمالاه أيضا، وهو غير الاكتفاء بالظن بعد العلم به، على أنه يجوز أن تظهر الثمره بعد الصلاه و اختبار حال من رجع اليه، كما أنه يجوز أن يتمسك الإمام أو المأموم عند إرادته الاعتماد على أصاله عدم عروض الشك أو الظن بل البقاء على اليقين السابق، و لا حاجه حينئذ إلى اختباره بعد الصلاه، فتأمل جيدا.

و الحاصل أن الصور فى المقام ثلاثه: الأولى رجوع الشاك إلى المتيقن، و الظاهر أنه كذلك و إن لم يحصل معه الظن، لتناول الأدله له، مع أنه نقل عن بعضهم دعوى الشهره عليه، فما تقدم سابقا من الاشكال فيه من بعض مشايخ مشايخنا ضعيف، الثاني رجوع الظان اليه، و قد عرفت الكلام فيه، الثالثه رجوع الشك إلى الظان، و قد عرفت الاشكال فيه أيضا و إن كان قد يقوى رجوعه، إلا أن الاحتياط لا ينبغى تركه، و قد ذكر فى الحقائق فى المقام صوراً تبلغ خمس عشره صوره كلها يظهر حكمها مما تقدم و يأتى، فتأمل.

أما المتيقنان فلا يرجع أحدهما إلى الآخر من غير خلاف أجده، و وجهه واضح نعم عن بعضهم أنه قال: لو قيل بوجوب متابعه المأموم الامام كان له وجه، و كأنه للإطلاق، و هو معارض بالإطلاق الآخر، على أن المرسل قد اشترط فى رجوعه إلى الامام عدم سهوه، و الفرض أنه علم سهوه، ثم إنه كيف يجتزى بصلاه يقطع أنها خمس ركعات، و ما دل على المتابعه لا يشمل ذلك قطعا، إذ المراد منها أنها فى الصلاه.

و أما الشاكان فان اتحد محل الشك فلا إشكال فى لزومهما حكمه، و لا رجوع لأحدهما إلى الآخر، إذ هو ترجيح بلا مرجح، و إن اختلف محل الشك فقد قال الشهيد الثانى فى روضته و تبعه عليه بعض من تأخر عنه: إنه إن جمع لشكهما رابطه رجعا إليها،



كالثلاث لو شكك الامام بين الاثنتين و الثلاث و المأموم بين الثلاث و الأربع أو بالعكس و إلا تعين الانفراد، كما لو شكك الامام بين الاثنتين و الثلاث و المأموم بين الأربع و الخمس أو بالعكس، و ربما ظهر من المحكى عن موجز أبى العباس الفرق بين الصورتين فى الأول، قال: «لو شكك الامام بين الاثنتين و الثلاث و المأموم بين الثلاث و الأربع و جب الانفراد، و لو انعكس فلا سهو و و جب الإتمام بركعه» و فيه ما ستعرف، و لا- فرق فى الرجوع إلى الرابطة بين ما يكون أحدهما موجبا للبطلان أولا كما عن بعضهم التصريح به، فلو شكك أحدهما بين الثلاث و الخمس و الآخر بين الاثنتين و الثلاث رجعا إلى الثلاث، بل و لا بين كون الرابطة شكاً أو لا، كما لو شكك المأموم بين الاثنتين و الثلاث و الأربع و الامام بين الثلاث و الأربع أو بالعكس، إذ يسقط حينئذ حكم الاثنتين عن المأموم و يرجع شكهما معا بين الثلاث و الأربع، إذ المراد بالرابطة الطرف الذى اشتركا به فى شكيهما، كالثالثة فى المثال الأول، و الرابعه لو كان الشك بين الثلاث و الأربع و الأربع و الخمس و نحو ذلك، و كان الوجه فى الرجوع إليها رجوع كل منهما إلى يقين الآخر، فإنه يقتضى فى المثال الأول البناء على الثالثه، إذ يقين الإمام أنها ليست رابعه ينفى أحد الطرفين من المأموم، و يقين المأموم أنها ليست ثانيه ينفى أحد الطرفين من الامام، فإذا زال احتمال الرابعه لمكان يقين الامام و زال احتمال الثانيه لمكان يقين المأموم تعيين أن يكون ثالثه، و لا فرق فى ذلك بين الامام و المأموم، فما يظهر من الموجز كما سمعت عبارته من الفرق لا وجه له.

و أما إذا كان الرابطة شكاً فقد تكون التبعية من طرف واحد كما فى المثال الذى سمعته، و هو فيه الامام لمكان يقينه أنها ليست ثانيه، و قد يكون من الطرفين كما إذا دخلت الخامسة فى شكك الإمام، فإنه يتحقق الرجوع فى كل منهما.

و الظاهر جريان حكم الرباطه فى الفرائض التى تبطل بنفس الشك فيها كالمغرب مثلا، فإنه إذا شك الامام بين كونها ثانيه أو ثالثه و المأموم شك بين كونها ثالثه أو رابعه لم يلتفت كل منهما إلى شكه لمكان يقين الآخر، و بنا على الثالثه، و كذلك فى فى الصبح لو شك أحدهما بين كونه واحده أو ثانيه و الآخر بين كونها ثانيه أو ثالثه، فتأمل جيدا.

لكن لا يخفى عليك أن ذلك كله محل للنظر و التأمل، لما فيه من تخصيص أدله الشك إبطالا و حكما بتخريج غير ظاهر من النصوص و الفتاوى، بل الظاهر من

قولهم (عليهم السلام) [\(١\)](#): «إذا لم يسه الامام»

و «إذا حفظ من خلفه» [\(٢\)](#)

حفظ عدد الصلاه غير غافل عنها لا أنه حافظ قدرا مشتركا و إن كان ساهيا بالنسبه إلى شىء آخر بل بناء الامام على الثالثه فى المثال لم يكن ليقين منه و لا ليقين من المأموم، فكونها ثالثه غير محفوظ منهما، و كذلك غيره، فكيف يسوغ له البناء عليها مع عدم الاحتياط، و يجترئ على تخصيص تلك الأدله المحكمه بها، لا- أقل من الشك، و كأنه لذا ربما ظهر من المحكى عن السهويه المنسوبه للمحقق الثانى الميل اليه، قال: «إذا شك المأموم بين الثلاث و الأربع و الامام بين الاثنتين و الثلاث قيل: فيه احتمالات: رجوع الإمام إلى يقين المأموم، و هو الثلاث، الثانى رجوعه إلى شك المأموم و هو الأربع، و الثالث وجوب الانفراد، لضعف الأول بالبناء على الأقل، و ضعف الثانى برجوعه إلى يقين المأموم لا إلى شك» انتهى. لكن الاحتمال الثانى لا أعرف وجهه.

بل قد يرد عليهم أن المتجه على ما ذكره عدم لزوم حكم الشك مع عدم الرباطه إذ لا مانع فى المثال المفروض من بناء الامام على الثالثه من غير احتياط لمكان قطع المأموم أنها ليست ثانيه، و بناء المأموم على الرابعه لمكان قطع الإمام أنها ليست خامسه

١- ١ الوسائل - الباب - ٢٤ - من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه - الحديث ٨.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٢٤ - من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه - الحديث ٨.

فلا يجب عليه سجود سهو في حال الجلوس، فتأمل، و احتمال أن المراد في ذكر الرابطة

بقاء الإتمام (١) الذي - لا يجرى هنا، بل قد يمنع من أصله، لتعيين الانفراد في المقام فلا يثمر ضبط أحدهما للآخر - يدفعه ظهور كلماتهم في عدم الاعتداد بحفظهما أصلاً في الفرض، و أن الانفراد متأخر فلا يقدر في الضبط المتقدم، فتأمل.

و نحو ذلك أيضا يرد على ما وقع لهم من أنه إن تعدد المأمومون و اختلفوا هم و إمامهم فالحكم ما تقدم من الرابطة و عدمها، نعم يشترط أن يكون ما يرجع إليه الإمام من اليقين متفقا عليه عند جميع المأمومين، كما إذا شك الإمام مثلا بين الاثنتين و الثلاث و أحد المأمومين بين الثلاث و الأربع و الآخر بين الثلاث و الخمس فإنهم جميعا يرجعون إلى الثالثه، لحصول اليقين من جميع المأمومين أنها ليست ثانيه، و حصوله من الإمام أنها ليست رابعه و لا خامسه، أما لو كان ذلك من بعض المأمومين كما لو كان الشك للإمام و بعض من خلفه بين الاثنتين و الثلاث و البعض الآخر بين الثلاث و الأربع فقد يقال حينئذ بوجوب الاحتياط على الإمام و البعض الموافق له دون الآخر، لعدم إمكان رجوع الإمام إلى يقين بعض المأمومين أنها ليست ثانيه، إذ الفرض موافقه البعض له في الشك، و من شرط جواز رجوعه حفظ من خلفه باتفاق، كما سمعته في المرسل (٢) المنجبر بعمل الأصحاب كما قيل، بل هو ظاهر المصنف هنا و في النافع و عن غيره، و كونه في بعض النسخ بإيقان بدل «اتفاق» لا يقدر في الدلاله بعد ظهور لفظ «من» مع السؤال فيه، مع كون المشهوره الأولى، و لا

احتياط على البعض المخالف لمكان يقين الإمام أنها ليست رابعه، و يبقى الائتمام للجميع، و إنما يحصل الخلاف بعد الفراغ.

لكن في الروضه «و لو تعدد المأمون و اختلفوا فالحكم كأول في رجوع

١- ١ هكذا في النسخه الأصلية و لكن الصحيح «الائتمام».

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٢٤ - من أبواب الخلل الواقع في الصلاه - الحديث ٨.

الجميع إلى الرابطة، و الانفرد بدونها، و لو اشترك بين الامام و بعض المأمومين رجع الإمام إلى الذاكر منهم و إن اتحد، و باقى المأمومين إلى الامام» و فيه أولا ما عرفت من احتمال اشتراط رجوع الامام بحفظ جميع المأمومين، و إن كان عدمه لا يخلو من قوه لعدم معارضه الشاك للحافظ، و منافاته التخفيف المقصود بمشروعيه هذا الحكم، ضروره عسر علم الامام باتفاق الجميع، سيما مع كثره المأمومين، و غير ذلك، و ثانيا لا- دليل على وجوب رجوع باقى المأمومين إلى الامام فى هذه الصورة، لعدم حفظه، و رجوعه التعبدى لمكان حفظ بعض المأمومين ليس يقينا و لا منزلا منزلته، هذا.

و يظهر من صاحب المدارك بل هو المنقول عن جده أيضا بل ربما تبعه عليه بعض من تأخر عنه أنه لا فرق فى الحكم بين الأفعال و الركعات، بل نسبه فى المدارك إلى الأصحاب، و هو لا يخلو من تأمل للشك فى شمول الأدله له.

أما الظانان فالظاهر أنه لا رجوع لأحدهما إلى الآخر ما لم ينقلب ظنه إلى الأقوى، بل الحكم أنهما إن اتفقا على محل الظن بقى الائتمام (١) أما إذا اختلف فقيل:

إنه يتعين الانفرد، و هو جيد إن كان المراد عند محال الافتراق، و إلا فلا مانع من بقاء الائتمام (٢) قبله، و لا يقدر فيه اختلافهما، فتأمل.

هذا كله فى السهو بالنسبه إلى كل من الامام و المأموم بمعنى الشك، أما السهو بالمعنى المتعارف فهو إما أن يختص بالإمام أو المأموم أو يشتركا فيه، أما الأول فالظاهر أنه لا إشكال فى جريان جميع الأحكام المتقدمه سابقا بالنسبه إلى المنفرد عليه، لعموم الأدله، فإذا سها عن ركن زياده أو نقيصه بطلت صلاته، أو سها عن شىء كان فى المحل وجب عليه التدارك، و إن تجاوز و كان مما يقضى قضاءه، و إن كان مما يوجب سجود سهو وجب عليه من غير خلاف أجده فى جميع ذلك، و ما فى بعض العبارات من إطلاق

١- ١ و فى النسخه الأصلية «الإتمام» لكن الصواب ما أثبتناه.

٢- ٢ و فى النسخه الأصلية «الإتمام» لكن الصواب ما أثبتناه.

أن لا-سهو على الإمام كإطلاق بعض الأخبار(١) مراد منه الشك كما هو واضح، نعم ذكر الشيخ في المبسوط و عن الوسيله و السرائر أنه يجب على المأموم متابعتة فى سجود السهو و إن لم يفعل موجب، بل فيه إن سبقه الامام للسجود بنقص صلاته جاء به المأموم بعد ذلك، بل فيه إن ترك ذلك الامام عمدا أو سهوا و جب على المأموم الإتيان بهما، نعم قال (رحمه الله):

«إن دخل المأموم فى صلاه الامام و قد كان سبقه بالركعه أو الركعتين فان كان سهو الامام فيما قد مضى من صلاته التى لم يأت بها المأموم فلا سجود للسهو على المأموم، و إن كان سهوه فيما اتم به و جب على المأموم السجود».

لكن الأشهر بين المتأخرين كما فى الرياض، و المشهور بين الأصحاب كما فى الذخيره اختصاص سجود السهو بالإمام دون المأموم، و هو الأقوى فى النظر، للأصل من غير معارض سوى ما قيل من عموم ما دل على وجوب متابعه المأموم الإمام الممنوع فى مثل سجود السهو، لخروجه عن الصلاه، مع عدم جريانه فى بعض ما ذكره من الصور لعدم وجود المتابعه فيها، و

الموثق(٢) «عن الرجل يدخل مع الامام و قد سبقه الإمام بركعه أو أكثر فسها الامام كيف يصنع؟ فقال: إذا سلم الامام سجد سجدتى السهو و لا يسجد الرجل الذى دخل معه، و إذا قام و بنى على صلاته و أتمها و سلم سجد الرجل سجدتى السهو»

الذى هو- مع مخالفته المشهور بين أصحابنا، و موافقته للمشهور بين العامه، بل فى المنتهى أنه مذهب فقهاء الجمهور كافه- محتمل لاشتراكهما فى السهو، و لذا استدل به علامه فى المنتهى عليه، و طريق الاحتياط غير خفى.

ثم على وجوب المتابعه فلا يجب على المأموم بمجرد أنه يراه يسجد للسهو إذا لم يعلم بوقوع السبب الموجب لاحتمال كونهما ليسا

لسبب موجب، أو أنهما للسهو فى صلاه سابقه كان قد نسيه أو غير ذلك، لكن عن الشهيد فى الذكرى وجوبه، لأن الظاهر منه أنه

١- ١ الوسائل- الباب- ٢٤- من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٢٤- من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه- الحديث ٧.

يؤدي ما وجب عليه مع عدم مشروعيه التطوع بهما، وفيه نظر يعرف مما سبق، مع إمكان منع عدم مشروعيه التطوع بهما، فإنه قد يحمل بعض الأخبار المشتمله عليهما عليه لمكان المعارض.

و أما إذا اختص السهو بالمأموم فالظاهر أنه لا- إشكال في جريان حكمه عليه في غير سجود السهو و قضاء ما يتدارك بعد الصلاة، فلو نقص ركنا أو زاد في غير المستثنى بطلت صلاته، و يجب عليه أن يتدارك المنسى ما دام لم يدخل في ركن آخر، لإطلاق الأدله، بل قد يقال: إنه إذا دخل في ركن سهوا بزعم دخول الامام فيه فبان عدمه فرجع إلى حال الامام و يجب تدارك المنسى، و لا يقدر ذلك الدخول، و ما في بعض العبارات كبعض الأخبار من نفى السهو عن المأموم مراد منه غير ذلك، كما لا يخفى على من أمعن النظر فيها.

و أما قضاء السجده و نحوها فالمشهور بين الأصحاب على ما حكى أنه يجب عليه القضاء، و به صرح في التذكرة و البيان و السهويه المنسوبة للمحقق الثاني، و هو المنقول عن غيرها، لعموم ما دل على القضاء السالم عن المعارض سوى ما تسمعه في سجود السهو خلافا لما عن المعبر، فلا قضاء عليه، و الأول هو الأقوى.

و أما سجود السهو فالظاهر لا- خلاف في أنه لا يجب على الإمام شىء حينئذ، كما في المنتهى و عن مجمع البرهان و الغريه الاعتراف به للأصل و غيره، لكن هل يجب مع ذلك على المأموم أولا-؟ قولان، و في الرياض «أن الأول هو الأشهر بين المتأخرين» و عن بعضهم أنه المشهور إلا أنه لم أعر على مفت قبل العلامة (رحمه الله) في المنتهى و التحرير، و عن المختلف و في التذكرة لو قيل به لكان وجهها، و من هنا حكى عن كشف الالتباس أن المشهور الثاني، بل في الخلاف الإجماع عليه، بل قيل و تبعه عليه بعض من تأخر عنه كالمصنف و العلامة و أبى العباس و الشهيدين في الذكري و المقاصد

و نقله فى المنتهى عن المرتضى فى المصباح، و فى المفتاح أنه ظاهر الفقيه و المقنع و كذا الكافى، كصريح جمل العلم و العمل، بل عن كشف الالتباس أنه لم يقل بالأول إلا العلامه وحده، و تبعه فى موضع من الموجز، و فى آخر وافق الأصحاب.

و كيف كان فحجه الأول- مضافا إلى ما دل على وجوب السهو(١) بأسبابها من غير تفصيل و إلى الموثق السابق- خصوص

صحيح عبد الرحمن بن الحجاج (٢) «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يتكلم ناسيا فى الصلاه يقول: أقيموا صفوفكم قال: يتم صلاته ثم يسجد سجدتين»

و الظاهر أن الرجل مأوم، و

خبر منهال القصاب (٣) «قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): أسهو فى الصلاه و أنا خلف الامام قال: فقال: إذا سلم فاسجد سجدتين و لا تهب»

و ما سمعت من الشهره المحكيه جابره لما يقال فى السند و الدلاله.

حجه الثانى بعد الإجماع المعتضد بالشهره المحكيه خصوص

الموثق (٤) عن أبى عبد الله (عليه السلام) «سألته عن الرجل سها خلف الامام بعد ما افتتح الصلاه فلم يقل شيئا و لم يكبر و لم يسبح و لم يتشهد حتى سلم فقال: قد جازت صلاته و ليس عليه شىء إذا سها خلف الامام، و لا سجدتا السهو، لأن الإمام ضامن لصلاه من خلفه»

و لعله لما أشار إليه ذيل الخبر يمكن الاستدلال أيضا عليه بما عن

الصدوق من خبر محمد ابن سهل (٥) عن الرضا (عليه السلام)، قال: «الامام يحمل أوهام من خلفه إلا تكبيره الإحرام»

و بتبديل الإحرام بالافتتاح على ما عن الكلينى و الشيخ، و ربما

١- ١ هكذا فى النسخه الأصلية و الصواب «سجده السهو».

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٤- من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه- الحديث ١.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٢٤- من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه الحديث ٦.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ٢٤- من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه الحديث ٥.

٥- ٥ الوسائل- الباب- ٢٤- من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه الحديث ٢.

استدل عليه بما تقدم سابقا من الأخبار المتضمنه أن ليس على الامام سهو إذا حفظ من

خلفه، و أن ليس على المأموم سهو إذا لم يسهه الامام.

و هو لا- يخلو من قوه و إن كان الأول أقوى، لما عرفت من معارضه الموثق بأصح منه سندا المعتضد بغيره، و العمومات فى سجود السهو مع ترجيحه عليه بمخالفته لما أطبق عليه الجمهور إلا- مكحولا- كما حكاه فى المنتهى، و الرشد فى خلافهم، و معارضه ما اشتمل عليه من التعليل بما تضمنته الأخبار(١) الأخر من أن الامام لا يضمن صلاه المأموم، و منها مطلق فيما عدا القراءه(٢) و فى بعضها ما يشير إلى مذهب العامه فى ذلك ك

صحيح معاويه بن وهب (٣) «قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): أ يضمن الإمام صلاه الفريضة؟ فإن هؤلاء يزعمون أنه يضمن، فقال: لا يضمن، أى شىء يضمن إلا أن يصلى بهم جنبا أو غير متطهر»

و بذلك يعرف الحال فى

قوله (عليه السلام): «الامام يحمل أو هام من خلفه»

مع عدم العمل بها فى غير سجود السهو، و لعل المراد منه رجوعهم اليه عند الشك، و أما ما دل على نفي السهو فالظاهر إرادته الشك بقريته

قوله عليه السلام (٤): «و ليس على الامام سهو»

على أن إرادته الشك مقطوع بها، فيمتنع إرادته غيره معه، إذ لا وجه له حينئذ إلا المجازيه، و لا قريته، اللهم إلا أن يجعل السهو من المتواطئ بالنسبه إلى الشك و غيره، و هو بعيد، كل ذا مع موافقته للاحتياط المطلوب فى العباده فحينئذ لو سلم المأموم قبل الامام لظنه سلامه فبناء على عدم الاجتزاء به يجب عليه سجود السهو كما عن التذكره، خلافا لما عن الذكرى من أنه يعيد المأموم التسليم و لا سجود عليه، و هو ضعيف، أما لو اشترك السهو بينهما عملا معا بمقتضاه، و لو تركه أحدهما

١- ١ الوسائل- الباب- ٣٠- من أبواب صلاه الجماعه.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٣٠- من أبواب صلاه الجماعه.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٣٦- من أبواب صلاه الجماعه- الحديث ٦.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ٢٤- من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه- الحديث ٣.



لا- يسقط عن الآخر، قيل: و المأموم مخير بين إتيانه به مع الإمام بنيه الائتتمام و بين الانفرد، و لعل الثاني أولى، لعدم ثبوت مشروعيه الائتتمام فيه بعد خروجه عن الصلاه فوجب المتابعه لا- يشمله قطعاً، و إن كان هو لازم من أوجهه على المأموم تبعاً لمجرد عروض السبب للإمام، ضروره أولويه العروض لهما منه، لكنه ضعيف جداً.

### [في حكم كثير الشك و السهو]

و لا حكم للسهو مع كثرتة كما صرح بذلك جماعه من الأصحاب، بل لا أجد فيه خلافاً كما اعترف به في الحدائق و الرياض، و مع ذلك فللمعتبره المستفيضه، منها

حسنه زراره و أبي بصير(١) أو صحيحتهما، «قلنا له: الرجل يشك كثيراً في صلاته حتى لا

يدرى كم صلى و لا- ما بقى عليه، قال: يعيد، قلنا: يكثر عليه ذلك كلما عاد شك قال: يمضى في شكه، ثم قال: لا تعودوا الخبيث من أنفسكم بنقض الصلاه فتطمعوه، فان الشيطان خبيث معتاد لما عود به، فليمض أحدكم في الوهم، و لا يكثرن نقض الصلاه، فإنه إذا فعل ذلك مرات لم يعد اليه، قال زراره: ثم قال: إنما يريد الخبيث أن يطاع، فإذا عصى لم يعد إلى أحدكم»

و منها

صحيح محمد بن مسلم (٢) عن أبي جعفر (عليه السلام) «إذا كثر عليك السهو فامض في صلاتك، فإنه يوشك أن يدعك، إنما هو من الشيطان»

و عن الفقيه «فدعه» مكان «فامض في صلاتك» و منها

خير ابن سنان (٣) عن غير واحد عن الصادق (عليه السلام) «إذا كثر عليك السهو فامض في صلاتك»

و منها

الموثق (٤) عن الصادق (عليه السلام) «في الرجل يكثر عليه الوهم في الصلاه فيشك في الركوع فلا يدرى أركع أم لا، و يشك في السجود فلا يدرى أ سجد أم لا، فقال: لا يسجد و لا يركع، يمضى في صلاته حتى يستيقن يقينا»

إلى غير ذلك.

١- ١ الوسائل - الباب - ١٦ - من أبواب الخلل الواقع في الصلاه - الحديث ٢.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١٦ - من أبواب الخلل الواقع في الصلاه - الحديث ١.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ١٦ - من أبواب الخلل الواقع في الصلاه - الحديث ٣.

٤-٤ الوسائل - الباب - ١٦ - من أبواب الخلل الواقع في الصلاة - الحديث ٥.

و ظاهرها كالفتاوى إرادته البناء على وقوع المشكوك فيه و عدم الالتفات للشك من عدم الحكم للسهو، بل صرح به فى الروايه الأخره، و هو المراد بالمضى فى الصلاه حينئذ الواقع فى غيرها، بل اليه يشير التعليل السابق زياده على ذلك من غير فرق بين الأعداد و الأفعال، و لا- بين الشك المفسد و غيره، و لا- بين الثنائيه و غيرها، نعم ذلك كله حيث لا يؤدى البناء على الوقوع فسادا، أما إذا أدى إلى ذلك كأن يكون الشك كثيرا فى الأربع و الخمس مثلا أو زياده الركوع فإنه حينئذ يبنى على الأقل كما صرح به بعضهم، و كأنه للأصل و لما يظهر من إطلاق الفتوى عدم الحكم له، و من الأدله أن ذلك تخفيفا على المكلف و رغما لأنف الشيطان، فيتعين حينئذ البناء على المصحح هنا، لكن عن الأردبيلى التخيير بين البناء على ما ذكرنا من البناء على الأ- كثر إلا- إذا استلزم فسادا و بين البناء على مقتضى الشك إن فسادا ففسادا و إن احتياطا فاحتياطا، و عن الشهيد فى الذكرى احتمال عدم الالتفات لكثير الشك رخصه، فيجوز أن يعمل على مقتضى الشك، فيتلافى إن كان فى المحل مثلا، و فى السهويه المنسوبه للمحقق الثانى التخيير لكثير السهو بين البناء على وقوع المشكوك فيه و بين البناء على الأقل و يتم صلاته.

إلا أن الجميع مخالف للظاهر من النص و الفتوى من غير مستند، و قوله عليه السلام فى خبر أبى بصير المتقدم «يعيد»- مما عساه يستدل به للأردبيلى بتقريب أن الجمع بينه و بين

قوله (عليه السلام): «يمضى فى شكه»

يقتضى التخيير- فيه- مع عدم شموله لتمام المدعى، و عدم الشاهد عليه فى المقام- انه محتمل لإرادته الكثره فى أطراف الشك:

أى لا يدري واحده أم ثنتين أم ثلاثا أم أربعا بقرينه

قوله عليه السلام: «حتى لا يدري كم صلى و لا ما بقى عليه»

لا الكثره المبحوث عنها فى المقام، و لذا لما ذكر السؤال عنها أجاب (عليه السلام) بأنه يمضى فى شكه، فلا يجسر بمجرد ذلك على مخالفه الظاهر من النص و الفتوى و ارتكاب المجاز فى مثل

قوله (عليه السلام): «يمضى فى صلاته»

و قوله عليه السلام:

و نحو ذلك مما فيه خروج عن أصول المذهب، هذا، و لم أجد في الأدله ما يدل على ما ذكره الشهيد و المحقق الثاني إلا مجرد كونه احتمالاً في الدليل، فلا يصلح للفقهاء البناء عليه، و حينئذ لو تلافى ما شك فيه فالظاهر بطلان صلاته، لكونه زياده منها عنها إلا حيث يكون الفعل المشكوك فيه مما يصح فعله في الصلاه كالقراءة، فله أن يأتي بها لا بنيه الجزئيه بل بنيه القربه، فتأمل.

و هل المراد بلفظ السهو الموجود في العبارة و غيرها من النص و الفتوى مجرد الشك أو هو و السهو بالمعنى المتعارف؟ وجهان بل قولان، أظهرهما الأول، للقطع بعدم إرادته المعنى الحقيقي من لفظ السهو، بل المراد إما الشك أو المعنى الشامل له و للحقيقي على عموم المجاز، فالمتيقن حينئذ إرادته الشك، فيقتصر عليه، و بمجرد احتمال إرادته غيره معه لا يهجم على تخصيص ما دل على حكم السهو الشامل للمقام، و دعوى أن التعميم أقرب المجازين للحقيقه فيتعين الحمل عليه لذلك ممنوعه، و ما عساه يقال- لا داعى إلى ارتكاب المجاز في لفظ السهو، لاشتمال الأدله على الشك و السهو، فيستدل على الأول بما دل على حكمه فيها، كخبرى أبى بصير (١) و عمار (٢) المتقدمين، و تبقى أخبار السهو له خاصه فلا تجوز فيه- يدفعه أنه و إن كان محتملاً بالنسبه للأخبار، لكنه غير محتمل بالنسبه إلى كلام الأصحاب، لتعبيرهم عن هذا الحكم بلفظ السهو، و هو العمده في المقام، بل مما يؤيد حمل لفظ السهو على الشك زياده على ما عرفت نقل الإجماع إن لم يكن محصلاً على أن جميع أحكام السهو من تلافى المسهو عنه إن كان في المحل، و عدم تلافيه في خارجه و القضاء خارج الصلاه لو كان سجده و نحوها، و بطلان الصلاه لو كان ركناً إلى غير ذلك تجرى بالنسبه إلى كثير السهو كما اعترف به من عمم لفظ السهو لهما كالشهيد في الروضه و غيره، فلم يبق حينئذ معنى لانتفاء حكم السهو سوى سقوط سجدة السهو،

١-١ الوسائل - الباب - ١٦ - من أبواب الخلل الواقع في الصلاه - الحديث ٢.

٢-٢ الوسائل - الباب - ١٦ - من أبواب الخلل الواقع في الصلاه - الحديث ٥.

و فى استفاده ذلك من الأدله نظر، لاشتمالها على

قوله (عليه السلام): «فامض فى صلاتك»

و نحوه، و لا دلالة فيه على سقوطهما، لأن الأمر بالمضى فى الصلاة لا ينافى وجوبهما خارجها.

و قال فى الرياض فى الجواب عن ذلك: «إن المراد من نفي حكم السهو نفي موجبه، و هو ليس إلا سجدة السهو، لأن تدارك المسهو عنه فى الصلاة أو فى خارجها لم ينشأ من السهو حتى يكون ذلك من جملة أحكامه، بل نشأ من عموم الأدله الموجبه له، فلا موجب للسهو حينئذ إلا السجدة، فيسقطان، فيتجه حينئذ نفي الحكم عن السهو لكثيره، و كذا فساد الصلاة كما إذا سها عن ركن لم ينشأ من نفس السهو، بل من حيث الترك حتى لو حصل من غير جهته» و فيه أن هذا الكلام بعينه يمكن أن يجرى بالنسبه إلى الشك أيضا، فيقال: إن المراد من نفي الحكم عنه نفي موجبه، و ليس إلا الركعات الاحتياطيه و السجود، و أما تلافى المشكوك فيه فليس منه، بل هو من جهه أصاله عدم الإتيان، فيبقى مخاطبا به، فينبغى أن يتلافى مع الكثره، فإنه لا معنى للتفرقه، مع أن المؤدى لهما عباره واحده، و هى لا حكم للسهو مع الكثره، و أيضا دعوى أن تدارك السجده المنسيه و التشهد المنسى خارج الصلاة ليس من موجب السهو فى غايه البعد، إذ الدليل الأول غير شامل لمثل ذلك قطعا، بل قد يقال أيضا بالنسبه إلى تدارك المنسى فى الصلاة إنه ليس مشمولاً للدليل الأول، ضروره وجوب السجود قبل القيام، فإذا قام سهوا لم يشمله الدليل الأول، و لذا كان مقتضى القاعده الفساد، نعم لما دل الدليل أنه يجب عليك السجود و قلنا به فهو مما وجب للسهو، و إن كان لا يخلو من نظر، بل لا يخفى (١) على الناظر نحو قوله للأدله «إذا كثر عليك السهو فامض فى صلاتك و لا

١-١ هكذا فى النسخه الأصلية و الظاهر أن فى العبارة تقديم و تأخير و الصواب أن يقال: «بل لا يخفى على الناظر للأدله نحو قوله ع.»

تعد» أن المراد منها عدم الالتفات إلى المسهو عنه، فلو أريد بلفظ السهو ما يشمل الحقيقي لوجب الالتزام بعدم وجوب الالتفات إلى المسهو عنه ركنا كان أو غيره إذا كان كثير السهو، فيقتصر حينئذ على ثلاث للظهر مثلا إذا سها عن الرابعه إن كان كثير السهو و إن ذكر ذلك قبل الخروج من الصلاة، وقد التزم بذلك كله صاحب الحدائق حيث رجح إرادته ما يشمل الشك و المعنى الحقيقي من لفظ السهو، و هو كما ترى منشأ الخلل في الطريقه و الاعراض عن كلمات الأصحاب و إجماعاتهم، فحينئذ يقتصر في الحكم على الشك، و لا يتعدى منه إلى السهو، فيجب السجدتان و غيرهما تحكيما لأدلتها السالمة عن المعارض، و ما يقال: إن تلك الأدله ظاهره فيما إذا كان السهو جاريا على حسب الغالب في الناس لا فيما إذا كان خارجا عن أغلبهم، فيشك في شمول الأدله لمثل المقام ضعيف، و إلا لجرى بالنسبه إلى تدارك المنسى في الصلاة و خارجها، و هو لا معنى له، فالأدله بإطلاقها شامله للمقام قطعاً.

و أما سقوط سجود السهو الذي يوجهه الشك فلا إشكال فيه، و ما يقال: إن الأمر بالمضى و نحو ذلك لا يدل عليه ضعيف، و إلا لجرى في مثل ركعات الاحتياط، بل الظاهر من الأخبار أن هذه الكثره من الشيطان، فلا يعمل بموجبها حتى لا يطاع فلا يعود، كما هو واضح.

و لو كثر شكه في فعل بعينه كالركوع مثلا- فهل يعد كثير الشك بذلك، فيجرى عليه حكمه بالنسبه إلى غيره من الأفعال و الأعداد أو يقتصر عليه فقط؟ وجهان، قد اختار أولهما في المدارك و الرياض و عن غيرهما، للإطلاق المؤيد بالتعليل بأن ذلك من الشيطان، و الأقوى الثاني لأنه المتبادر من النصوص، لظهورها في عدم الالتفات إلى ما كثر سهوه فيه، و ما ذكر من التعليل فهو للثاني أولى منه للأول، فتبقى الأدله الأول على حكم الشك محكمه، بل يحتمل اختصاص الحكم بالنسبه إلى الركعات، فمن كان كثير

الشك في ركوع الأولى مثلا لا يكون كذلك بالنسبة للثانية، كما هو محتمل أيضا بالنسبة إلى الفرائض، فمن كان كثير الشك في ركوع ركعات الصبح مثلا لا يتعدى منه بالنسبة إلى الظهر.

و مما ذكرنا يظهر الحكم فيما لو كان كثير الشك في الشيء حيث لا حكم له كأن يشك في الركوع مثلا بعد تجاوز المحل، أو يشك كم صلى بعد الفراغ و نحو ذلك، فإنه لا يكون بذلك كثير الشك لا فيه و لا في غيره، فلو شك في الركوع قبل التجاوز تلافى لما سمعت سابقا، و للأمر بالمضى في الصلاة الظاهر في عدم الالتفات حيث يكون له حكم، بحيث لو لم يكن كثيرا لجاؤ به، و لو لا فهم الأصحاب التعميم لمطلق الشك لأمكن الاستظهار من بعض الأدلة قصر الحكم أعني عدم الالتفات في الشك المفسد الموجب للإعادة، لا فيما جعل الشارع له علاجاً، كالشك بين الثلاث و الأربع مثلا.

و المدار على كثره السهو في الصلاة لا الكثرة في نفسها، فمن كان كثير السهو في نفسها إلا أنه في الصلاة ليس كذلك جرى عليه حكمه، كما ينبى عنه الموثق (١) المتقدم و غيره، فتأمل.

ثم الذى يظهر من أدله المقام أنه لا- يجب على كثير السهو ضبط صلاته بنصب قيم أو بالحصى أو بالخاتم و نحو ذلك من التخفيف و غيره و إن كان متمكنا منه، حتى لو علم أنه يعرض له ذلك في صلاة يريد أن يشرع بها لم يجب عليه ذلك، و ما فى بعض الأخبار (٢) من الأمر بالادراج لكثير السهو أى ثلاث تسيحات فى الركوع و السجود كناية عن التخفيف، و الأمر بالإحصاء بالحصى محمول على إرادته بيان علاج

١- ١ الوسائل- الباب- ١٦- من أبواب الخلل الواقع فى الصلاة- الحديث ٥.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٢٢- من أبواب الخلل الواقع فى الصلاة- الحديث ٣ و الباب ٢٨ منها.

السهو، أو ان (١) ذلك مما ينبغي، كما يشعر به

قول الصادق (عليه السلام) في خبر الحلبي (٢): «ينبغي تخفيف الصلاة من أجل السهو»

و نفى البأس في

خبر المعلى (٣) سأل الصادق (عليه السلام) فقال له: «إني رجل كثير السهو فما أحفظ صلاتي إلا بخاتم أحوله من مكان إلى مكان، فقال: لا بأس به».

أما من كان كثير الظن أو القطع فالظاهر البناء على ظنه و قطعه إلا إذا كان ما استفاد منه الظن أو القطع معلوما و كان لا يستفاد منه ذلك عند العقلاء، فإنه حينئذ يشكل البناء عليه.

و يرجع في تحقق مسمى الكثرة إلى ما يسمى في العادة كثيرا كما صرح به جملة من الأصحاب، بل قيل: إنه مذهب الأكثر، كأن يسهو مثلا في كثير من أفعال صلاه واحده أو يشك فيها شكاً مفسداً فيعيدها فيشك ذلك الشك و هكذا، لأنها المحكمه فيما لم يرد فيه بيان من الشارع، و تحديده بالثلاث في

الصحيح (٤) عن الصادق (عليه السلام) قال: «إذا كان الرجل ممن يسهو في كل ثلاث فهو ممن كثر عليه السهو»

مع ما فيه من الاجمال المسقط للاستدلال قد قيل: إن أظهر ما يراد منه أن لا يسلم من سهوه ثلاث صلوات متتاليه، و هو غير مناف للعرف، بل لعله بيان له و ليس حصرا، لكن فيه أن مجرد تحقق السهو في ثلاث لا يتحقق به الكثرة مع اختلاف المحل، فلعل الأولى إرادته السهو في كل شىء من جزء أو غيره ثلاث مرات:

١-١ هكذا في النسخه الأصلية و لكن الصواب «و أن» و إلا لزم أن يكون ما قبل «أو» على وجه الوجوب.

٢-٢ الوسائل - الباب - ٢٢ - من أبواب الخلل الواقع في الصلاه - الحديث ٢.

٣-٣ الوسائل - الباب - ٢٨ - من أبواب الخلل الواقع في الصلاه - الحديث ٢ و هو خبر حبيب بن المعلى.

٤-٤ الوسائل - الباب - ١٦ - من أبواب الخلل الواقع في الصلاه - الحديث ٧.



أى بأن يسهو فى الركوع مثلا ثلاث مرات و لو فى ضمن ثلاث صلوات مع احتمال الاقتصار على الفريضة الواحده، لكن الأقوى خلافه خلافا للمنقول عن ابن حمزه من تحقق الكثره بأن يسهو ثلاث مرات متواليه، و لعل مراده فى شىء واحد كالركوع مثلا من غير تخلل ركوع معلوم الذكر، و لا يريد الحصر بل يكون بيانا لبعض مصداق العرف، و إلا فلا حجه له سوى ما سمعت من الروايه على إجمالها.

و لعله الذى أراه المصنف بقوله و قيل بأن يسهو ثلاثا فى فريضه إذ لم أعثر على من نقل هذا غيره، و لابن إدريس (١) فتحقق بأن يسهو فى شىء واحد أو فريضه واحده ثلاث مرات أو فى أكثر الخمس أعنى الثلاث فيها، فيسقط فى الفريضه الرابعه، و هو الذى أشار المصنف اليه بقوله و قيل بأن يسهو مره فى ثلاث فرائض و لا مستند له فيما أجد سوى ما سمعت، و لعل مراده بيان تحديد العرف، فيرتفع النزاع و إن كان فى انطباقه إشكال و الأول أظهر لما عرفت، و لو شك فى تحقق الكثره بنى على عدمها للأصل، كما لو شك فى زوالها بعد تحققها لذلك، إذ كما أن المرجع فى تحققها إلى العرف كذلك هو المرجع فى زوالها بحيث يصدق عليه أنه ليس كثير الشك فى ذلك، نعم على تقدير التحديد بالثلاث يحتمل أن يكون المدار فى زوالها على سلامه الثلاث أيضا، فتأمل جيدا.

#### [المسأله الخامسه من شك فى عدد النافله]

المسأله الخامسه من شك فى عدد النافله بنى على الأكثر أو الأقل مخيرا بينهما كما صرح به جماعه، بل فى المصاييح و عن المعبر الإجماع عليه، بل فى الرياض إجماعا على الظاهر المصرح به فى جمله من العبائر مستفيضا، بل فى مفتاح الكرامه عن الأمالى عد من دين الإماميه أن لا سهو فى النافله، فمن سها فيها بنى على ما شاء، بل فيه أيضا عن ظاهر التهذيب الإجماع عليه أيضا، حيث قال: «عندنا» بل ربما حكى

أيضا عن المنتهى الإجماع عليه مستثنا ابن بابويه حيث جوز البناء على الأقل والإعاده إلا- أنى لم أجد شيئا من الإجماع و الاستثناء فيه، و ظنى أنه وهم.

نعم فى التذكرة «لا حكم للسهو فى النافله، و لو شك فى عددها بنى على الأقل استحبابا، و إن بنى على الأكثر جاز، و لا يجبر سهوه بركعه و لا سجود عند علمائنا أجمع» و قد يستفاد من تفريره حكم الشك على نفي حكم السهو فى النافله نحو ما سمعته من الأمالى بل و غيرها من عباراتهم أنه المراد أو بعضه من مثل هذه العبارة، فىكون حينئذ معقد إجماع الغنيه حيث حكاه على نفي حكمه فى النافله و كثير الشك و جبر السهو و غيرها بل و الخلاف أيضا، حيث قال: «لا سهو فى النافله، و به قال ابن سيرين، و قال باقى الفقهاء: حكم النافله حكم الفريضة فيما يوجب السهو، دليلنا إجماع الفرقه، و أيضا الأصل براءه الذمه، فمن أوجب حكما فعليه الدليل، و أخبارنا فى ذلك أكثر من أن تحصى» انتهى.

بل و منه تظهر دلاله

صحيح ابن مسلم (١) عن أحدهما (عليهما السلام) عليه أيضا، قال: «سألته عن السهو فى النافله فقال: ليس عليك شىء»

أو «سهو» على ما عن نسخه أخرى المعتضد

بالخبر (٢) «لا سهو فى نافله»

إذ المراد بالسهو فيه الغفله الشامله لحال الشك، كما هو ظاهر غيره من الأخبار التى عبرت به عنه كما تسمع بعضها فنفيه حينئذ على إحدى النسختين الذى يراد به نفي حكمه أو نفي شىء عليه على النسخه الأخرى ظاهر فى إرادته التعريض به لحكم الفريضة التى يكون حكمه فيها الجبر بعد البناء على الأكثر إن كانت رباعيه، و البطلان إن كانت ثنائيه، فالنفي حينئذ شامل لهما أى

١- ١ الوسائل - الباب - ١٨ - من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه - الحديث ١.

٢- ٢ المستدرک - الباب - ١٦ - من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه - الحديث ٢.

لا بطلان ولا جبر مع البناء على الأكثر، لكن تنحصر حينئذ دلالاته على البناء على الأكثر ولعله الذى فهمه منه الكلينى، ولذا قال بعد روايته الصحيح المزبور: وروى أنه إذا سها فى النافله بنى على الأقل، إلا أنه لا بأس به للاكتفاء فى جواز البناء على الأقل حينئذ بالأصل والمرسل المزبور بعد صرف ظهور تعيين البناء فيه على الأقل إلى التخيير جمعا أو الأفضليه ونحوها، أو يقال: إن التخيير لازم للنفى المذكور فى الصحيح المزبور، ضروره اندراج ما عداه من البطلان أو تعيين الأكثر أو الأقل فى المنفى على النسختين، سيما الأولى منهما، لصدق وجوب شىء حينئذ عليه وكونه حكما للسهو، ولعله لذا استدل بالصحيح المزبور فى مصابيح العلامة الطباطبائى على التخيير بعد الإجماع كما أنه أيده به فى المنتهى.

و كيف كان فما عساه يلوح من المدارك بل والذخيره- من التوقف فى جواز البناء على الأقل، لوضوح ضعف ما ذكره بعضهم دليلا- له من جواز قطع النافله اختيارا الذى من المعلوم صدور مثل ذلك منهم عند وضوح الحكم فى المسأله- مما لا يصغى اليه بعد ما عرفت، مضافا إلى إمكان دعوى استفاده جواز البناء على الأكثر هنا من ثبوته فى الفريضه، بل ربما كان فى أدلته هناك ما يشمل المقام، فلا ينبغى التوقف حينئذ فى التخيير.

ولكن إن بنى على الأقل كان أفضل كما صرح به غير واحد، بل فى الرياض لا خلاف فيه يظهر، بل قد يظهر من الذخيره و عن غيرها الإجماع عليه، بل فى المدارك لا- ريب فيه، بل فى المصاييح و عن المعبر الإجماع عليه صريحا عملا باليقين و أخذنا بالأشق، و للمرسل السابق، بل يتعين البناء على الأقل حيث لا يصح الأكثر كما صرح به بعضهم فيما إذا شك فى الموظف و الزائد أو الزائد و الناقص حتى لو قلنا بجواز قطع النافله، فإن القطع غير البناء، و إطلاق الأصحاب التخيير منزل على غير ذلك مما يصح الفعل بكل منهما قطعا، فما عن بعضهم- من احتمال إبقاء الإطلاق على حاله بحيث يشمل

الأقل و الأكثر مع الصحه و عدمها، و يتعين عليه حينئذ الإعادة لو اختار الثانى - كما ترى ضعيف جدا، خصوصا لو قلنا بحرمه قطع النافله، فلو شك فى الوتر حينئذ بنى على الركعه و لم تبطل بالإجماع المحكى فى المصاييح إن لم يكن محصلا، لكن فى المعتمده (١) الأمر بإعادتها مع الشك، و ينبغى حملها على الوجوب بالعارض أو على إعادتها بالشك بين الاثنتين و الثلاث فى الثلاثه المفصوله، فإنه حينئذ شك فى وقوع المفرده، فتعاد كما يعاد غيرها من النوافل بالشك فى الوقوع، إذ احتمال إرادته التخيير أيضا بالنسبه إليه بحيث لو شك فى أنه صلى من نوافل الزوال أو صلاه الليل مثلا أربعا أو سته كان مخيرا أيضا بعيد جدا، بل كأنه مقطوع بعدمه.

نعم لا- فرق فى الحكم المزبور بين النوافل كلها ثنائيا كما هو المعظم منها و ثلاثيها كالوتر على القول بأنها ثلاث ركعات يجوز فيها الوصل و رباعيتها كما فى صلاه الأعرابى بل و صلاه جعفر (عليه السلام) على ما أرسل عن بعض القول به فيهما، بل عن الشيخ أنه روى فى المصباح فى صلاه ليله الجمعه صلاه أربع ركعات لا يفرق بينها و إحدى عشر ركعه بتسليمه واحده و إن كان فى ذلك منع ليس ذا محله، بل قيل: إن المشهور المجمع عليه فى السرائر المعهود فى الشرع تنبيه سائر النوافل عدا الوتر و صلاه الأعرابى، للأمر بالفصل بالتسليم فى الكل، و النهى عن الوصل بينها فى النص، و لتمام البحث فيه محل آخر.

و كيف كان فيندرج هنا فى النافله حيث كان المراد بها ما قابل الفريضه بالنسبه للتخيير المذكور صلاه العيد مع اختلال شرائط الوجوب كما صرح به العلامة الطباطبائى فى مصابيح، بل عن الشهيد الثانى (رحمه الله) التصريح به فى الروض معللا له بأنها نافله فى هذا الحال، بل قيل: إنه مقتضى كلام الفاضلين أيضا و غيرهما حيث قيدوا بطلانها بالشك إذا كانت فرضا، بل فى المصاييح التصريح باندرج المعاده ندبا بإدراك

الجماعه أو احتمال الخلل أو وجود المخالف أو غيرها من الأسباب المخصوصه المقتضيه لاستحباب الإعادة فى مواردھا المنصوصه يوميه كانت أو غيرها كالكسوف المعاده قبل الانجلاء فى حكم النافله أيضا، بل قال فيها: «و كذلك الصلوات المتبرع بها عن الأموات و الواقعه بالمعاطاه من غير لزوم» و لعله لإطلاق النص و الفتوى، فإنها فى جميع ذلك نافله و ليست بفريضه و إن لم نشترط فى صدق المشتق بقاء المبدأ، لاختلاف الموضوع فى الصلاتين، فإن المعاده غير الأولى، و الواقعه نفلا غير الواقعه فرضا، مع طريان الوصف المضاد المانع من الصدق على تقدير الاتحاد.

لكن لا يخفى عليك أن ذلك جميعه محل للنظر و التأمل خصوصا اليوميه منها، و خصوصا التبرعيه و الاحتياطييه منها، للشك فى تناول الإطلاق لها، بل قد يدعى ظهور سائر أدله أحكام الشك و نحوها فى تعلقها بذوات هذه الصلوات من غير مدخليه للفرض و النفل فيها حتى لو وقعت من الصبى بناء على شرعيه عباداته كباقي أحكام السهو و النسيان و الزيادة و النقصان و قراءه السوره و اشتراط القيام و الاستقبال و الاستقرار و حرمة القطع و نحوها، كما لا يخفى على من لاحظها، بل ليس فى شىء منها ظهور فى لحوق شىء من أحكام الشك للفريضه من حيث كونها فريضه، بل إن كان ذكر مثل هذا الوصف فى شىء منها فهو خارج مخرج الغالب، على أن فى جملة من نصوص الشك (١) تعليق الحكم على اسم المغرب و الغداه و نحوهما الشامل للفرض و النفل، و دعوى ظهورها فى الأول ليس بأولى من دعوى ظهور النافله فى غيرها، لا أقل من ثبوت التعارض المقتضى لمراعاة الاحتياط، إذ ترجيح إطلاق النفل عليه بالأصل و العمومات و ظاهر الأصحاب و ثبوت حكم النافله لما يستحب من سائر الصلوات كالعيد و الكسوف و الطواف و حكم الفريضه للنافله الملتزمه بالنذر و غيره الذى يفهم منه دوران حكم الشك

على وجوب المشكوك فيه و ندبه من غير فرق بين اليوميه و غيرها كما ترى بين معارض و بين ممنوع، بل لا يبعد دعوى نظير ذلك فى النافله أيضا، فيقال بثبوت جميع أحكامها لها و إن عرض لها الوجوب بنذر أو أمر سيد أو والد أو إجاره أو نحوها، إلا ما علم تبعيته للنفل من حيث كونه نفلا- كالتطوع فى الوقت و نحوه لا غيره مما علم عدمه، أو لم يعلم كالشك و عدم وجوب قراءه السوره و نحوه، خصوصا الأحكام الموافقه للأصل الذى ينبغى الرجوع اليه عند الشك فى شمول كل من دليلى الفريضة و النافله لها، و دعوى ظهور التعليق على النافله فى العدم عند عدم الوصف- و إن سلم عدم ظهوره فى ذلك فلا ريب فى عدم استفاده مساواه حكم المفهوم للمنطوق منه- يدفعها عدم حجيه مفهوم الوصف أولا- و خصوصا الخارج مخرج الغالب منه، و خصوصا بالنسبه إلى زائل الوصف من موضوع المنطوق، بل الظاهر فى مثله جريان الاستصحاب بعد الشك فى مدخله الوصف فى الحكم لاحتمال إرادته ذات الموضوع غير المقيّد بدوام الوصف، بل لعل أكثر موارد الاستصحاب من هذا القبيل، و ليس هو من تغير الموضوع بعد فرض عدم معلوميه مدخله الوصف فيه، كما أنه لا يحتاج بعد الاستصحاب فى ثبوت الحكم المزبور إلى دعوى صدق المشتق، ضروره ثبوت الحكم حينئذ و إن صح سلب اسم النافله عنه، للاستصحاب الذى لا ينافيه انتفاء حكم المشتق من حيث انتفاء الصدق، لعدم توقف حجتيه على شىء من ذلك، و لتحريره زياده على ما سمعت مقام آخر إن شاء الله.

هذا كله فى الشك فى العدد، أما الشك فى الأفعال فيقوى فى النظر مساواه النافله فيه الفريضة، فيتدارك مع بقاء المحل، و لا يلتفت مع خروجه، وفاقا للمدارك و عن الروض و فوائد الشرائع، بل تشعر عبارته الرياض بكونه إجماعيا، تحكيما للقاعده المستفاده من الأخبار فيه المؤيده فى الجملة بالاعتبار المحكمه غايه الأحكام الظاهره فى عدم الفرق فيه بين النافله و الفريضة، بل و غيرهما من العبادات و غيرها إلا ما خرج

بالدليل كالوضوء على نفى السهو في الصحيح المتقدم ونحوه لو قلنا بشموله لنحو المقام، وإلا فقد يمنع ويدعى أن التدارك في المحل ليس من أحكام السهو، بل هو لأصالة عدم الإتيان بالفعل، خصوصا إذا لم يتلبس بشيء بعده، بناء على أن المحل شيء مخصوص لا مطلق الدخول في شيء آخر.

و خلافا للرياض و محتمل الذخيره و عن مجمع البرهان فلم يوجبوا التدارك و لو في المحل ركنا أو غيره، لعموم الصحيح (١) والخبر (٢) وأولويته من العدد، و في الأول ما عرفت، و في الثاني منع واضح، و أولى منه تدارك المنسى في محله، إذ احتمال عدم الالتفات للصحيح المزبور أو البطلان لتوقيفيه العباده في غاية الضعف، بل لعل الثاني مقطوع بعدمه، كما أن الأول مبني على عموم السهو فيه للنسيان أيضا، و لا بأس به، إذ المراد منه الغفله كما في المصباح المنير، و على أن تدارك المنسى في المحل من أحكام السهو كى يندرج حينئذ في النفي المذكور، و هو في حيز المنع، بل قد يستفاد من

خبر الصيقل (٣) عن الصادق (عليه السلام) «في الرجل يصلى الركعتين من الوتر فيقوم فينسى التشهد حتى يركع، و يذكر و هو راكع قال: يجلس من ركوعه فيتشهد ثم يقوم فيتم، قال: قلت: أليس قلت في الفريضة: إذا ذكر بعد ما يركع مضى ثم يسجد سجدتين بعد ما ينصرف فيتشهد فيهما؟ قال: ليس النافله كالفريضة»

صححه التدارك بعد الخروج عن المحل، ك

خبر الحلبي (٤) «سألته عن رجل سها عن ركعتين من النافله فلم يجلس بينهما حتى قام فركع في الثالثه قال: يدع ركعه و يجلس و يتشهد و يسلم ثم يستأنف الصلاه بعد»

على معنى إلقاء ما في يده من الركن مثلا ثم يتدارك المنسى ثم

١-١ الوسائل - الباب - ١٨ - من أبواب الخلل الواقع في الصلاه - الحديث ١.

٢-٢ المستدرک - الباب - ١٦ - من أبواب الخلل الواقع في الصلاه - الحديث ٢.

٣-٣ الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب التشهد - الحديث ١.

٤-٤ الوسائل - الباب - ١٨ - من أبواب الخلل الواقع في الصلاه - الحديث ٤.

يستأنف أفعالا- آخر غير الأولى، لكن في الموجز «أنه إذا سها في ركعتي الغفيله عن قراءه الآي الموظف لها حتى ركع قرأ الآي في ركوعه إن ذكر و هو راع، و في سجوده إن ذكر و هو ساجد، و لو لم يذكر حتى رفع رأسه من سجده الثانيه صارت مطلقه، و يجوز له الاقتصار على ركعه واحده و يستأنف الغفيله، و لو سها عن قنوتها تداركه قبل سجوده، و يقضيه بعد سلامه، و يكبر له مستقبلا، و الأفضل قراءه الآي و القنوت عليها» انتهى، و لم نعرف مدركا لشيء من هذه الأحكام.

نعم يظهر من الخبرين المزبورين أن زياده الركن سهوا في النافله غير قاده، كما هو صريح الموجز و ظاهر الدروس خلافا للمدارك و عن الروض، بل لعله مندرج في نفي السهو في الصحيح و غيره، بل قد يتسلق منه إلى عدم قاده نقصان الركن أيضا نسيانا و لم يذكره إلا- بعد تمام النافله بحيث لا يسعه التدارك أبدا و إن لم أجد أحدا صرح به، بل في الدروس و المدارك و عن فوائد الشرائع و

الروض و مجمع البرهان و غيرها ما يقتضى البطلان كما هو صريح الموجز، و لا بأس به، لأنه الموافق للاحتياط المطلوب في العباده التوقيفيه، بل ينبغي مراعاة الاحتياط في سابقه أيضا.

نعم ينبغي الجزم بنفي سجدتي السهو لما يوجبها كما صرح به في المنتهى و المدارك و غيرهما، بل هو بعض معاهد الإجماعات السابقه، بل في الرياض عن ظاهر الأول و صريح الخلاف نفي الخلاف فيه، بل هو مندرج في نفي السهو في الصحيح و غيره بناء على إرادته الأعم من الشك منه على معنى نفي الموجب بالفتح، بل لعله المفهوم من الخبرين السابقين أيضا، كما أنه ينبغي الجزم بنفي مشروعيه قضاء ما يقضى في الفريضة فيها من السجده و التشهد المنسيين، بل يتداركهما مع الإمكان، و لا يلتفت مع عدمه، كما إذا تخلل ما يخرج به عن كونه مصليا و لو لطول الزمان من الفراغ، بناء على اختلاف الفريضة و النافله في إمكان تدارك المنسى للخبرين السابقين و إن كان العمل بهما لا يخلو من نظر



خصوصا مع التعدى لغير موردتهما، لكن يستفاد منهما و من غيرهما من الأخبار سهوله الأمر فى النافله و إن لم تقف بتفصيل ذلك، كما أنها ما وفت فى تمام ما يتعلق بالتخير بين الأقل و الأكثر من بيان حاله لو بنى على الأقل ثم ظهر الأكثر أو العكس بعد الفراغ أو قبله، و هل تحتسب له أو ينبغى له الإعادته، و إن كان قد يستفاد حكم بعض ذلك مما ذكرنا، كما أنه يمكن بعد ما سمعت أولويه ثبوت كل ما شرع فى الفريضة مما هو مناسب للتخفيف فى النافله، فتأمل جيدا.

### خاتمه فى سجدتى السهو

و هما واجبتان حيث ذكرناه و زياده فيمن تكلم فى الصلاه ساهيا و لو لظن الخروج منها أو سلم فى غير موضعه كذلك على المشهور بين الأصحاب قديما و حديثا نقلا و تحصيلا، بل فى الفقيه و المنتهى و عن ظاهر الشافيه و صريح النجيبه بل و آراء التلخيص على ما عن غايه المراد الإجماع عليه فيهما، كما عن الحسن بن عيسى على ما فى المختلف نسبه أولهما إلى آل الرسول (عليهم السلام) و هو الحجه بعد

صحيح ابن الحجاج (١) «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يتكلم ناسيا فى الصلاه يقول:

أقيموا صفوفكم، فقال: يتم صلاته ثم يسجد سجدتين»

و ابن أبى يعفور (٢) الوارد فى الشك بين الثنتين و الأربع عن الصادق (عليه السلام)، قال فيه: «و إن تكلم فليسجد سجدتى السهو»

بل و

سعيد الأعرج (٣) المشتمل على قصه ذى الشمالين عن الصادق (عليه السلام)، قال فيه: «و سجد سجدتين لمكان الكلام»

و منه حينئذ يظهر دلاله

١- ١ الوسائل- الباب- ٤- من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه- الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ١١- من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه- الحديث ٢.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٣- من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه- الحديث ١٦.

غيره من الأخبار المشتمله على ذكر فعل رسول الله (صلى الله عليه وآله) إياهما فقط من دون بيان أنه للكلام أو للسلام أو لهما، بل و

موثق عمار(١) عن الصادق (عليه السلام) «عن الرجل إذا أراد أن يقعد فقام ثم ذكر من قبل أن يقدم شيئاً أو يحدث شيئاً قال: ليس عليه سجدة السهو حتى يتكلم بشيء»

و صحيح العيص (٢) «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل نسي ركعة من صلاته حتى فرغ منها ثم ذكر أنه لم يركع قال: يقوم فيركع و يسجد سجدة»

و موثق عمار(٣) «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل صلى ثلاث ركعات و هو يظن أنها أربع فلما سلم ذكر أنها ثلاث قال: يبني على صلاته متى ذكر و يصلى ركعة و يتشهد و يسلم و يسجد سجدة السهو و قد جازت صلاته» إلى غير ذلك.

فما عن ظاهر الصدوقين و الجعفي - من عدم الوجوب فيهما، بل ربما مال إليه في الثاني المدارك، بل لعله أيضاً ظاهر اقتصار الحسن بن عيسى و المفيد و علم الهدى و ابن حمزه و سلار في المحكى عنهم على الكلام ناسياً من غير

ذكر السلام معه عكس المحكى عن أبي علي في الذكرى - ضعيف جداً، بعد الإغضاء عن ضعف هذا الاستظهار الذي منشأه الاقتصار، بل عن الفقيه و بعض نسخ المقنع النص على الكلام المحتمل إرادته منه ما يشمل السلام نحو كلام أولئك الأعلام، كما نفى عنه الريب في الذكرى، بل لعل ذكر السلام في كلام أبي علي مثالا للكلام، فيرتفع النزاع حينئذ في المقام، و يمكن دعوى الشهادة على أن ذلك الإجماع تام، على أننا لم نعثر لشيء مما ذكر على دليل قاطع للعدر سوى الأصل المعلوم عدم صلاحيته لمعارضه بعض ما تقدم فضلاً عن جميعه، و

قوله عليه السلام (٤):

- ١- ١ الوسائل - الباب - ٣٢ - من أبواب الخلل الواقع في الصلاة - الحديث ٢.
- ٢- ٢ الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب الخلل الواقع في الصلاة الحديث ٨.
- ٣- ٣ الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب الخلل الواقع في الصلاة الحديث ١٤.
- ٤- ٤ الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب الخلل الواقع في الصلاة الحديث ٥.

فى بعض المعتبره الواجب تخصيصه بتلك الأدله كما هو قضيه أصول المذهب، لا حملها على الاستحباب من جهته المستلزم ترجيح الأضعف من وجوه على الأقوى من وجوه، كما هو واضح.

أو شك بين الأربع والخمس وفاقا لصريح جماعه من الأصحاب، بل فى المقاصد و الذخير أنه المشهور، و فى السرائر نسبته إلى الأ-كثرين المحققين، بل فى المفاتيح نفى الخلاف فيه، كما عن مجمع البرهان نفى الشك فيه، بل فى الغنيه الإجماع عليه كما عن الحسن بن عيسى

نسبته إلى آل الرسول (عليهم السلام) للمعتبره، ك

صحيح عبد الله بن سنان (١) عن الصادق (عليه السلام) «إذا كنت لا تدري أربعا صليت أم خمسا فاسجد سجدتى السهو بعد تسليمك ثم سلم بعدهما»

و صحيح الحلبي (٢) عنه (عليه السلام) أيضا «إذا لم تدر أربعا صليت أم خمسا أم نقصت أم زدت فتشهد و سلم و اسجد سجدتين بغير ركوع و لا قراءه تشهد فيهما تتشهدا خفيفا»

و غيرهما، لكنها كما ترى ظاهره بمعونه المضى فى «صليت» فيها و الاقتصار على ذكر التشهد و التسليم و غيرهما فى وقوع الشك فى ذلك بعد إكمال الركعه برفع الرأس من سجودها الأخير أو بتمام الذكر أو بوضع الرأس على المسجد لا قبله، و لا بأس به بناء على انحصار الصحه فى هذا الشك بذلك كما سمعته سابقا، ضروره عدم السجود حينئذ للفساد، أما على القول بالصحه حتى لو كان قبل السجودتين أو بينهما أو حال الركوع أو بعده بأن يكمل الركعه حينئذ و يندرج فى النصوص فلا يبعد حينئذ القول بوجوب سجود السهو أيضا إذ هو فرع الاندراج، لصدق عدم علمه بأنه صلى أربعا أو خمسا بعد أن أكمل الركعه إلا أنك قد عرفت فيما مضى أن الأصح الفساد فى ذلك كله.

نعم لو كان الشك قبل الركوع صح، لكن بالعلاج فى إرجاعه للشك بين

١- ١ الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه - الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه - الحديث ٤.

الثلاث و الأربع بأن يهدم قيامه، فسجود السهو حينئذ لو كان لزياده القيام أو احتمالاه لا للشك بين الأربع و الخمس، كما أنه يصح أيضا لو كان شكه بين الخامس و السادس قبل الركوع بأن يهدم و يرجع شكه إلى ما بين الأربع و الخمس، و يجب عليه حينئذ سجودان للسهو، لزياده القيام حينئذ، و للشك بناء على تعدده بتعدد السبب، كما هو واضح، و قد تقدم الكلام سابقا فيما يصح من صور الشك بين الأربع و الخمس و يفسد، و كيف كان فما عساه يظهر من حصر بعضهم موجبات السجود فى غيره أو كالحصر من عدم الوجوب فيما نحن فيه ضعيف جدا، كما هو واضح، فلاحظ و تأمل.

و قيل و القائل بعض أصحابنا كما فى الخلاف تجب سجدتا السهو فى كل زياده فى الصلاه و نقيصه منها إذا لم يكن مبطلا إلا أنا لم نعرف قائله صريحا قبل المصنف، بل أطلق فى الدروس عدم معرفه قائله و مأخذه، كما أنه أطلق فى الذخيره و الرياض أن المشهور عدم الوجوب لذلك من غير تقييد بين المتقدمين أو غيرهم، لكن عن الجواهر المضيئه «أن المشهور وجوبهما لكل زياده و نقصان» بل عن غايه المرام «أن الذى عليه المتأخرون وجوبهما فى كل موضع لو فعله أو تركه عمدا بطلت صلاته» فيخرج حينئذ نسيان القنوت و فعل الذكر و الدعاء بغير قصد و نحوهما مما لا يقدر عمدا و فى المقاصد بعد نقل ذلك عن بعضهم «أن النص و الفتوى مطلقان».

و على كل حال فالوجوب خيره المختلف و التذكرة و التحرير و الإرشاد فى احتمال و اللعنه و الموجز و الجعفرية و الذكرى و فوائد الشرائع و الروضه و المقاصد العليه و عن الإيضاح و الهلالية و السهويه و تعليق النافع و التنقيح و إرشاد الجعفرية و الغريه و الدرر السنيه و الجواهر المضيئه و ظاهر غايه المراد أو صريحه، و مال اليه على ما قيل فى المهذب البارع، و قد سمعت أنه حكاه فى الخلاف عن بعض أصحابنا، و كأنه تردد فيه المصنف هنا بل و معتبره، و نسبه بعضهم إلى الصدوق أيضا، و كأنه يقرب إليه فى الجملة ما عن

المفيد من وجوبهما على من لم يدر زاد سجده أو نقص سجده أو زاد ركوعا أو نقص ركوعا و لم يتيقن ذلك و كان شكه فيه حاصلًا بعد مضي وقته و هو في الصلاة، و ما عن التقى من إيجابهما للشك في كمال الفرض و زياده ركعه و اللحن في الصلاة نسيانا، بل ربما يستفاد من المحكى في الذكرى في مسأله محل السجدين عن أبي على أيضا إن لم يكن ظاهره أو صريحه، فمن العجيب ما سمعته من الدروس مع أنه خير الفاضل قبله و خيرته نفسه فيما سمعته من كتبه، بل قد سمعت أنه حكى عن الصدوق أيضا، و ربما استفيد من المحكى عن أبي على كما عرفت.

و لا ريب في أنه أحوط إن لم يكن أقوى ل

مرسل ابن أبي عمير عن سفیان بن السمط (١) عن الصادق (عليه السلام) «تسجد سجدي السهو في كل زياده تدخل عليك أو نقصان»

و هو و إن كان مرسلًا إلا أن المرسل ممن أجمعت العصابه على تصحيح ما يصح عنه، فهو صحيح بناء على إرادته عدم قدح جهاله من بعده من هذه العبارة، و أيضا مراسيل ابن أبي عمير بحكم المسانيد، لأنه ممن لا يروى إلا عن الثقة، فسفیان ابن السمط حينئذ ثقة عنده و عند غيره من العصابه و إن كان مجهولا عندنا الآن، فتأمل و صحيح الحلبي (٢) المتقدم بناء على كون المعطوف عليه فيه فعل الشرط لا معمول «درى» بل و إن قلنا بذلك أيضا، و

المرسل في المحكى من عبارته ابن الجنيد عن النبي (صلى الله عليه و آله) «من ترك شيئا من صلاته فليسجد سجدي السهو بعد سلامه»

إما لأولويه العلم من الشك أو لعدم القول بالفصل صريحا، أو لأن المراد منه بقرينه استقراء أمثاله من التراكيب الشك في خصوصيه الزيادة و النقصان بعد القطع بوقوع

١- ١ الوسائل - الباب - ٣٢ - من أبواب الخلل الواقع في الصلاة - الحديث ٣.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب الخلل الواقع في الصلاة - الحديث ٤.

أحدهما لا الشك في أصل وقوع كل منهما و عدمه، فيكون السجود حينئذ للعلم بوقوع مقتضيه، إذ احتمال أنه أحدهما لا قائل به.

و منه حينئذ يظهر وجه نسبه ذلك للصدوق، إذ المحكى عنه في الفقيه و الأمالى إيجابهما

على من لم يدر أ زاد أم نقص، كما أنه تظهر بذلك دلالة

صحيح زراره (١) أيضا، قال: «سمعت أبا جعفر (عليه السلام) يقول: قال رسول الله (صلى الله عليه و آله):

إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر زاد في صلاته أم نقص فليسجد سجدين و هو جالس و سماهما رسول الله (صلى الله عليه و آله) المرغمتين»

و الفضيل بن يسار (٢) سأل أبا عبد الله (عليه السلام) «عن السهو فقال: من حفظ سهوه فأتته فليس عليه سجدة السهو، و إنما السهو على من لم يدر زاد في صلاته أم نقص»

و غيرهما، بل قد يدل عليه أيضا

موثق عمار (٣) سأل الصادق (عليه السلام) «عن السهو ما تجب فيه سجدة السهو؟

قال: إذا أردت أن تقعد فقم أو أردت أن تقوم فقعدت أو أردت أن تقرأ فسبحت أو أردت أن تسبح فقرأت فعليك سجدة السهو، و ليس في شيء مما تتم به الصلاة سهو»

و لو بمعونه عدم القول بالفصل بين القراءة و التسيح و غيرهما، مضافا إلى التأييد بما دل عليه في نسيان السجده و القيام في محل القعود و بالعكس و غيرها، و بتسميتهما في النص بالمرغمتين للشيطان الذي أصل حصول السهو نسيانا و شكا منه، و بغير ذلك.

فيجب الخروج عن الأصل الذي لا يجرى في المقام فضلا عن حاجته إلى قاطع بناء على شرطيه صحة الصلاة بفعل السجدين لا أنهما واجبتان تعبدا خاصة، و على وجوب الاحتياط في الصلاة و نحوها مما اشتغلت الذمه فيها بيقين، و عن إشعار خلو

١- ١ الوسائل- الباب- ١٤- من أبواب الخلل الواقع في الصلاة- الحديث ٢.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ١٤- من أبواب الخلل الواقع في الصلاة- الحديث ٦.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٣٢- من أبواب الخلل الواقع في الصلاة- الحديث ٢.

المعتبره المستفيضة<sup>(١)</sup> الوارده فى نسيان ذكر الركوع و الجهر و الإخفات و غيرها عن البيان للحاجه بعدم الوجوب، بل قيل: إن فى جملة<sup>(٢)</sup> من الصحاح منها التصريح بلا شىء عليه الشامل للسجود و غيره، كما أن فى بعضها<sup>(٣)</sup> أيضا التصريح بنفيه لسيان السجده، و لا قائل بالفصل.

ضروره عدم صلاحيه معارضه مثل ذلك لتلك الأدله بحيث تطرح له أو تحمل على الندب الذى لم أعرف قائلًا به هنا، بل قد سمعت فيما تقدم أن الشهيد فى الذكرى قال: لم يشرع بهما التطوع، خصوصا الأول، فإنهم (عليهم السلام) بمنزله متكلم واحد كما أن كلامهم (عليهم السلام) كذلك، فتركه فى بعض الأحوال سيما إذا كان بصدد بيان أصل الصحه و الفساد لا ينافى النص عليه فى الآخر، بل و الثانى، إذ يجب الخروج عن شمول ذلك العام بما سمعت، و حملة على إرادته نفي الإعاده و الإيتم و نحوهما لا ما

يشمل نحو المقام، و قد سمعت فيما تقدم الكلام بالنسبه للسجده.

نعم قد يناقش فى دلالة تلك المعتبره أولا بظهور إرادته الشك منها بمعنى عدم علم الزيادة و النقيصه و التمام و إن لم ينص على الأخير، إلا أنه صار كالمعارف إرادته هذا المعنى من مثل هذه العبارة، فيرجع الحاصل حينئذ إلى أنه لم يدر زاد أو لا، و نقص أو لا، كما يشهد له فى الجملة خبر السكونى<sup>(٤)</sup> الذى تسمعه، و منع الأولويه، لاحتمال صلاحيه السجود لتدارك المشكوك فيه لا المتيقن، و ثانيا بظهوره فى إرادته

١- ١ الوسائل- الباب- ١٥- من أبواب الركوع و الباب ٢٦ من أبواب القراءة فى الصلاه.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٣٠- من أبواب القراءة فى الصلاه- الحديث ٦ و الباب ٢٦ من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه- الحديث ٣.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ١٤- من أبواب السجود- الحديث ٤.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ٣١- من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه- الحديث ١.

الركعات، كما لعله يومى اليه صحيح الحلبي (١) السابق، بل ربما يومى اليه فى الجملة أيضا

خبر السكونى (٢) عن الصادق (عليه السلام) «إنه أتى رجل إلى النبى صلى الله عليه وآله فقال: يا رسول الله أشكو إليك ما ألقى من الوسوسة فى صلاتى حتى لا أدرى ما صليت من زياده أو نقصان»

إذ لا- ريب فى ظهوره فى إرادته الركعات من هذه العبارة، كما أنه لا ريب فى ظهوره فى إرادته الشك لا إذا علم أحدهما و شك فى الخصوصيه، على أن ذلك فرض نادر لا تحمل عليه تلك الأخبار.

و من هنا قال فى الرياض: «إنه كما يمكن تخصيص «لا- شىء» السابق بما هنا لأنه أظهر دلالة يمكن العكس بأن يقيد هذه المعبره بما إذا كان المشكوك فيه ركعه، وهذا أرجح للأصل المعتضد بالشهره الظاهره و المحكيه فى كلام جماعه» إلى آخره، لكن قد تدفع بمنع ظهور هذا التركيب فى إرادته الشك كما لا يخفى على من له خبره بكلام أهل اللغه و العربيه، بل و العرف بعد التأمل و التروى، على أنه مؤيد بمرسل ابن أبى عمير (٣) السابق، و لذا جزم المولى الأكبر فى شرح المفاتيح بأن المعنى الحقيقى لهذه العبارة الشك فى الخصوصيه، و ندرته بعد استفاده حكم غير النادر منه أى معلوم الزياده و معلوم النقيصه غير قاده، و بمنع عدم انسياق الأولويه منه بعد تسليم إرادته الشك منه، خصوصا بعد ظهور ضعف الاحتمال المذكور، على أنه يمكن دعوى عدم القول بالفصل بين وجوبهما للشك فى الزياده و النقيصه و بينه للعلم بأحدهما، إذ هو خير العلامه و جماعه أيضا ممن تأخر عنه ممن ذهب إلى الوجوب هنا إن لم يكن جميعهم، نعم ربما قيل بالعكس كما هو خير المولى الأكبر فى الشرح المزبور على الظاهر، و لعله لأن الظاهر أو المعلوم

- 
- ١- ١ الوسائل- الباب- ١٤- من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه- الحديث ٤.
  - ٢- ٢ الوسائل- الباب- ٣١- من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه- الحديث ١.
  - ٣- ٣ الوسائل- الباب- ٣٢- من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه- الحديث ٣.



عدمه بالنسبة للأجزاء، للمعتبره<sup>(١)</sup>الكثيره الداله على تلافى المشكوك فيه فى محله، و عدمه فى غيره الظاهره فى أن «لا شىء عليه» غير ذلك، و كذلك بالنسبه للركعات إذ هو بين

مبطل كالشك فى الثنائيه و نحوها و بين ما كان حكمه الاحتياط بالركعات من غير سجود للسهو عند معظم الأصحاب و إن حكى عن الجعفى وجوبهما لخصوص الشك بين الثلاث و الأربع، نعم هو كذلك فى خصوص الشك بين الأربع و الخمس، و من المعلوم عدم إرادته لخصوص ذلك من هذه الأخبار، بل هو مقطوع بعدمه بالنسبه إلى صحيح الحلبي و نحوه مما ذكر فيه العبارة السابقه بعد ذكر الأربع و الخمس، اللهم إلا أن يقال: إن المراد به من لم يعلم الزيادة و النقيصه و التمام بعد الفراغ أو كان كثير الشك، كما يومى اليه خبر السكونى المتقدم، و تحمل الأخبار حينئذ على الندب الذى لا يقدر فيه عدم تعرضهم له حينئذ، فتأمل.

و من ذلك كله تعلم ما فى كلام الرياض المتقدم و ترجيحه الحمل المزبور بالأصل الذى عرفت حاله، و بالشهره الظاهره و المحكيه اللتين يمكن مناقشته فيهما معا، إذ ليس عدم الوجوب صريح أحد من المتأخرين سوى الخراسانى فى ظاهر ذخيرته و صريح كفايته و حكى عن مجمع البرهان و الشافيه، نعم هو ظاهر كل من حصر موجبات السجود و عددها من القدماء، و المحكيه معارضه بحكايتها ممن عرفت، فلا ريب فى أن الأحوط الوجوب إن لم يكن الأقوى، بل لعله كذلك أيضا فيما لو شك فى النقيصه و الزيادة كما اختاره من عرفت بناء على ظهور العبارة السابقه فيه، و إن استفيد منها حينئذ حكم المعلوم بالأولويه أو بعدم القول بالفصل، و لعل منه حينئذ الشك بين الأربع و الخمس.

لكن الإنصاف أنه أضعف من السابق إن لم يكن عدم الوجوب فيه أظهر، للأصل السالم عن معارض، بل المعتضد بظاهر ما عرفت من النصوص و غيرها، مضافا

إلى إمكان دعوى العسر فيه، إذ لا- أحد إلا- وهو لا- يعلم النقيصه فى صلاته و الزيادة، اللهم إلا أن يخص ذلك بمن تساوى الطرفان لديه، كما هو الظاهر من عبارته المفتى به لا- من احتمال ذلك و إن غلب على ظنه السلامه، و إن قيل: إنه ربما تعطيه عبارته الإرشاد لكنه ليس قولاً لأحد.

ثم إن الظاهر استثناء المندوبات كالقنوت و نحوه مما عرفت، فلا يجب سجود السهو بنسيانته بعد العزم على فعله كما نص عليه الفاضل و الشهيدان، بل قد سمعت ما حكاه فى غايه المرام، اقتصاراً فيما خالف الأصل على المنساق المتيقن من النقص، خلافاً لظاهر بعضهم، بل و المحكى عن أبى على من أنه لو نسى القنوت قبل الركوع أو بعده قنت قبل أن يسلم فى تشهدته و سجدت سجدة السهو، أما لو زاد مندوباً فى التذكرة سجد للسهو، و لا ريب فى أنه أحوط و إن كان فيه نظر كما فى الروضه، لعدم زياده السهو على العمدة، و لا سجود للنقيصه إذا تدوركت و لما يصدر ما يحصل بسببه زياده فى الصلاه و إن كان هو قد سها عنها، لنفى السهو عن حفظ سهوه فأتمة، و عدم صدق النقيصه، و

خبر الحلبي (١) سأل الصادق (عليه السلام) «عن الرجل يسهو فى الصلاه فينسى التشهد فقال: يرجع فيتشهد، قلت: أسجد سجدة السهو؟ فقال: لا، ليس فى هذا سجدة السهو»

و غير ذلك، لكن فى الموجز وجوبه لكل سهو و إن تدارك فيها أو بعدها، و فيه منع، نعم ليس التدارك بعد تمام الصلاه يرفع صدق النقيصه فيها فى وجهه، فيجب حينئذ للتشهد المنسى و أبعاضه و السجده المنسيه و إن لم نقل بوجوبه لهما من حيث أنفسهما كما أنه يجب حينئذ بناء على ذلك فى سائر صور الشك الصحيحه إذا تبين بعد الاحتياط نقصها أو قبله بناء على الصحه و عدم وجوب الإعادة و إن تبين، نعم الظاهر إرادته

الزيادة فى الصلاة بأن يكرر مثلاً أفعالها سهواً لا ما يشمل نحو وقوع فعل خارج عنها فيها وإن لم يكن بعنوان أنه منها، إذ لا يعد نحوه زياده فى الصلاة، كما هو واضح، والله أعلم.

و يسجد المأموم مع الامام واجبا إذا عرض له السبب على الأصح، ولا يسقط عنه بسبب عروضه للإمام كما تقدم الكلام فى ذلك مفصلاً فى المسألة الرابعه من مسائل الكتاب، ولعل ذا هو المراد بالمعنى لا فعله بنىه الائتمام، لعدم ثبوت مشروعيته فضلاً عن وجوبه كما قدمناه سابقاً أيضاً بل و تقدم أيضاً أن الأصح فيما لو انفرد أحدهما لعروض السبب له كان

له حكم نفسه خلافاً لمن أوجبه على المأموم بمجرد عروضه على الامام، فلاحظ و تأمل.

و محلها أى السجدين بعد التسليم سواء كانتا للزيادة أو النقصان أو غيرهما مما يجبان له و قيل لكن لم نعرف قائله كما اعترف به غير واحد: محلها قبله، و قيل بالتفصيل بينهما، فالأول للأول، و الثانى للثانى، و القائل أبو على فى ظاهر المحكى عن كلامه أو صريحه فى الدروس و البيان، و إن قال فى الذكرى: إنه ليس فيه تصريح بما يرويه عنه بعض الأصحاب من التفصيل، نعم هو مذهب أبى حنيفة و كيف كان فى الأول أظهر (١١) و أشهر، بل هو المشهور بين الأصحاب نقلاً- و تحصيلاً بل عليه عامه المتأخرين كما فى الرياض، بل هو خير المقنع و ما تأخر عنه فى مفتاح الكرامه، بل هو مذهب الأصحاب عن كشف الرموز، و علمائنا عن نهايه الأحكام بل عليه الإجماع فى الخلاف و عن مصابيح المولى الأ-كبر و الأمالى و الناصريه و غيرها، للمعتبره (١) المستفيضه حد الاستفاضه المتفرق كثير منها فى المسائل السابقه الصريح بعضها بأنهما بعد التسليم جواب السؤال عن محلها، و المعتضده بما سمعت مما ينفى احتمال

المناقشه فى دلاله بعضها، بل و بإمكان أصاله عدم قابليه الصلاه لنخلل ذلك فى أثنائها، خصوصا لو قلنا إنهما معا من زياده الركن المفسده و إن لم يكن فعلا بنيه أنهما منها، بل و بمخالفه المحكى عن أبى حنيفه أو غيره

من العامه التى جعل الله الرشد فى خلافها، و بأنهما ليسا أولى من التشهد و السجده اللذين يقضيان بعد السلام، و من هذا ينقدح مؤيد آخر أيضا، و هو استلزام السجود فى الأثناء له تقديم سجود السهو على السجده و التشهد لو كانا هما السبب له، أو فعلهما فى الأثناء قبله أيضا، و هما معا مخالفان لظاهر الأدله.

فما فى

ضعيف أبى الجارود (١)- «قلت لأبى جعفر (عليه السلام): متى أسجد سجدة السهو؟ قال: قبل التسليم، لأنك إذا سلمت فقد ذهب حرمه صلاتك»

و صحيح سعد بن سعد الأشعري (٢)قال: «قال الرضا (عليه السلام) فى سجدة السهو: إذا نقصت قبل التسليم و إذا زدت فبعده»

كصحيح صفوان بن مهران (٣)عن الصادق (عليه السلام)- يجب طرحه أو حملة على التقية كما عن الصدوق و الشيخ، فما فى الذخيره من احتمال التخيير جمعا بين الأخبار ضعيف جدا.

و على كل حال ف صورتها أن ينوى و يكبر مستحبا ثم يسجد على الأعضاء السبعه واضعا جبهته على ما يصح السجود عليه مطمئا ثم يرفع رأسه بأن يجلس مطمئا أيضا ثم يسجد و يرفع رأسه كذلك و يتشهد تشهدا خفيفا ثم يسلم أما النيه فقد صرح بوجوبها الفاضل و غيره، بل نسب إلى السرائر و أكثر ما تأخر عنها، بل فى المفاتيح أنه المشهور، بل لا

أجد فيه خلافا كما اعترف به فى الرياض و إن لم يتعرض لذكرها المصنف هنا و النافع كالفاضل فى الإرشاد، بل قيل: و الصدوق فى

١-١ الوسائل - الباب - ٥- من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه الحديث ٥.

٢-٢ الوسائل - الباب - ٥- من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه الحديث ٤.

٣-٣ الوسائل - الباب - ٥- من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه الحديث ٦.

المقنع و المفيد و السيد و الشيخ و أبى على (١) و أبى الصلاح فيما نقل عنه، لكن الظاهر أنه لوضوحها و معلوميته، و الاتكال على ذكرهم اعتبار ذلك فى أوائل كتبهم بالنسبه إلى سائر العبادات لا لعدم الوجوب عندهم، ضروره أنهما عباده كما هو الأصل فى كل مأمور به، و مندرجان تحت عموم أدله النيه سواء قلنا إن محلها قبل التسليم أو بعده، و إن قال الشهيد فى الحواشى البخاريه: إنه ينبغى الاستغناء عن النيه بناء على الأول، و كأنه لأنهما عليه يكونان كالجزم من الصلاه، فيستغنى بنيتها عن نيتها، لكنه لا يخلو عن بحث، على أنك عرفت أن المختار كونهما بعده، و احتمال الاستغناء عليه أيضا لكونهما من توابع الصلاه و من أحكام السهو فيها فيكتفى بنيتها عن نيتها ضعيف جدا، و خروج عن ظاهر الأدله بتهجم و تهجس.

نعم لا- يجب فيهما تعيين السبب وفاقا للذخيريه و الكفايه، لإطلاق الأدله و صدق الامتثال، و خلافا لنهايه الفاضل على ما حكى عنها و الذكرى و تعليقى الإرشاد للكركى و ولده فيجب، و لعله لتوقف صدق الامتثال على ملاحظه

ذلك، فهى كالظهيريه بالنسبه إلى الظهر، و فيه منع واضح، و ربما فرع على هذا الخلاف ما لو ظن سهوه كلاما فسجد له فتبين له أنه كان نسيان سجده مثلا، فيعيد على الثانى كما فى النهايه و الهدايه (و الهالديه خ ل) الحكم به و إن احتمل فى الأخير العدم دون الأول، و فيه أنه يمكن القول بالإعاده عليه أيضا، للفرق بين عدم النيه و بين نيه الخلاف، و لعله لذا قال فى الموجز: و لا يتعين سببه، و لو عين فأخطأ أعاد و إن كان الأقوى فى النظر عدم الفرق بينهما، و أن التعيين فى الواقع كاف و إن لغى فى نيه الخلاف سهوا، إذ الكلام مثلا مسبب (٢) للسجدتين لا أنه قيد فى المأمور به، نعم قد يقدر فى ذلك العمد، لانحلاله

١-١ و فى النسخه الأصلية « و أبى يعلى».

٢-٢ هكذا فى النسخه الأصلية و لكن الأولى أن يقال: «سبب للسجدتين».

إلى عدم النيه حينئذ و عدم الإتيان بالمأمور به.

كما أن الأقوى عدم وجوب تعيين السبب لو تعدد أيضا، بناء على الأصح من عدم التداخل في أسباب السجود اتحد الجنس أو اختلف الذى هو خيره التحرير و التذكرة و الذكرى و الدروس و البيان و الموجز و حاشيه الألفيه للكركى و عن غيرها، للأصل و توقف البراءه اليقينييه عليه، و لأن كل واحد سبب تام، فكذا مع الاجتماع لأنه لا يخرج الحقيقه عن مقتضاها، فالتداخل يستلزم خرق الإجماع، أو تخلف المعلول عن علته التامه لغير مانع، أو تعدد العلل التامه مع تشخص المعلول، أو الترجيح بلا مرجح، أو عدم تساوى المتساويات فى

اللوازم، و الكل محال، و كون علل الشرع علامات لا مؤثرات حقيقه غير مجد بعد معاملتها معامله الحقيقه بالنسبه إلى ذلك و غيره، كما هو واضح.

نعم يتعدد السجود بتعدد السبب ما لم يكن بعضا من جمله توات كالقراءه مثلا إذا تركها نسيانا، فإنه لا يجب عليه بكل حرف سجدتان و إن كان لو انفرد لأوجب لاتحاد السبب هنا و تعدده هناك، بل ما فى الذكرى- من أنه لو نسيها فى الركعات نسيانا مستمرا لا تذكر فيه فالظاهر أنه سبب واحد، و لو تذكر ثم عاد إلى النسيان فالأقرب تعدد السبب، و كذا لو تكلم بكلمات متواليه أو متفرقه و لم يتذكر فكلام واحد، و لو تذكر تعدد- لا يخلو من وجه و إن كان يمكن المناقشه فيه حيث يصدق التعدد من غير تخلل ذكر، إذ اتحاد السهو الباعث على صدور ذلك لا يقضى باتحاد السهو فيه حتى لو حصل معه فصل مثلا يتحقق به التعدد، فتأمل.

خلاف لما عن ظاهر المبسوط فى أول كلامه من التداخل مطلقا، و اختاره فى الذخيره و الكفايه، و ما عن السرائر من التداخل فى متحد الجنس لإطلاق الأدله دون مختلف الجنس لعدم الدليل، بل ظاهر الدليل العدم، و فيه أن ظاهر الدليل العدم فى الجميع.

و كيف كان فلا- يجب تعيين السبب و إن تعدد للأصل و غيره، خلافا للمحكي عن جماعه فيجب، و لعل المراد وجوب نيه التعيين بالسبب أو غيره من السبق و نحوه، لتعدد المكلف به و عدم تشخص الفعل لأحدها بغير نيه، فلا يصدق الامتثال، لا وجوب نيه خصوص السبب، فيرتفع الخلاف حينئذ من البين، إذ الظاهر وجوب التعيين بهذا المعنى، و احتمال أنه لما حصلت الأسباب الموجبه و تعدد الموجب بها صار كتعدد الأمور به بأمر واحد نحو صوم أيام و ضرب أشخاص، فلا يجب نيه التعيين ضعيف مخالف لظاهر الأدله، نعم الظاهر أنها كذلك بالنسبه للترتيب، فلا ترتيب في سجودات السهو وفاقا للشهيد في المقاصد العليه، للإطلاق، بل لعله ظاهر لفظ «ينبغي» في الذكرى أيضا، بل أوجب فيها تقديم سجود الأجزاء المنسيه على غيرها و إن كان سبب الغير متقدما كالكلام في الركعه الأولى و نسيان سجده في الثانيه، لتقدم الجزء على السجود، و ارتباط سجوده به، و إن كان هو لا يخلو عن إشكال كما عن التذكرة، لعدم الدليل على وجوب ارتباطه به بحيث ينافيه نحو ذلك، بل في الروض لو قيل بوجوب تقديم الأسبق سببه كان أولى، بل جزم به المحقق الكركي في حاشيه الألفيه، كجزمه بالترتيب بين سجودات السهو للأجزاء المنسيه فيما حكى عنه في الجعفرية، قيل و تبعه على ذلك شارحاها، و لعله لأن الذمه قد اشتغلت بإيقاع سجود السهو بعد الصلاه فورا بمجرد صدور السبب الأول و الثاني لما صدر على ذمه مشغوله بذلك، فتشتغل الذمه حينئذ بإيقاعه بعد تفرغها من الأول.

بل لعله من ذلك ينقذ وجوب تقديمه على الجزء أيضا بعد فرض تقدم سببه عليه، لاشتغال الذمه به على أن يؤدي بعد الصلاه فورا، و كون الفائت جزءا و سجود السهو أجنبي فيقدم عليه و إن تأخر سببه عنه- بل يقدم أيضا على ركعات الاحتياط مع فرض سبقه عليها، بل يجوز تقديمه عليها و إن تأخر عنها، لعدم كونها أجزاء يقينا،

نعم هي تتقدم على سجود السهو و إن تقدم سببه لمعلومية أجنبيته دونها- يدفعه أنه لا تلازم بين جزئته و هذه الأحكام، إذ لا بأس بتأخره عن سجود السهو المتقدم سببه و إن كان جزءاً، لأن الذمه اشتغلت به بعد اشتغالها بفعل سجود سهو فوراً بعد الصلاة، فيكون قضاء الجزء حينئذ على هذا الحال، و نحوه الركعات الاحتياطية، فلا ينافيه تخلل سجود السهو.

و ربما يؤيده أيضاً ظهور روايه على بن حمزه (١) في تقديم السجدين على التشهد المنسى كما اعترف به في الروض و الذخير، لكن لم أجد من جزم بذلك، بل ظاهر جميع من تعرض لذلك تقديم الجزء المنسى على سجود السهو و إن تقدم سببه إلا الشهيد الثاني في المقاصد، فإنه قد يظهر منه الجواز لا الوجوب، بل قد يظهر منه في الروض و من الخراساني في الذخير جواز تقديم السجود على الجزء و إن تأخر سببه فضلاً عن أن يتقدم عليه، و إن كان الذي يقوى في الذهن تقديم الأجزاء المنسية و الركعات الاحتياطية على السجود مطلقاً، و الأجزاء على الركعات، و

بعضها على بعض السابق فالسابق، و التخيير بين السجودات و إن تقدمت أسباب بعضها على بعض نظراً إلى أنها جميعها واجبات فوريه، يرجع في تقديم بعضها على الآخر إلى الترجيح، و هو بما ذكرنا، و لا دلالة في فوريته و سبق سببه على وجوب تقديمه، كما لا ظهور فيما دل على وجوب سجود السهو بمجرد حصول سببه و شغل الذمه به على تقديمه على الغير، لعدم كونه مساقاً لذلك هذا، و يحتمل التخيير بين الجميع عدا الأجزاء بعضها مع بعض لضعف هذه المرجحات عن إفاده الوجوب، بل و بين الأجزاء أيضاً و إن كان هو أضعف من سابقه، و قد خرجنا عما نحن فيه، لأن الحديث ذو شجون.

و كيف كان فلا يجب التعرض للأداء و القضاء في سجود السهو كما صرح به في

١- ١ الوسائل- الباب- ٢٦- من أبواب الخلل الواقع في الصلاة- الحديث ٢ عن أبي حمزه.



موضع من الألفيه، و إن حكى عنه أنه قال: «إنه أحوط» و فى المقاصد العليه «أنه أجود» و فى الروضه «انه أولى» بل قال فى موضع آخر منها كما عن الهلاليه: «أن نيتها أسجد سجدة السهو فى فرض كذا أداء لوجوبه قربه إلى الله تعالى» بل فى البيان و حاشيه الألفيه للكركى و تعليقى الإرشاد له و ولده و عن غيرها و جوب التعرض للأداء و القضاء، فان خرج الوقت أو كانت الفريضه قضاء نوى القضاء كما صرح به فى بعضها أيضا، و لا ريب فى ضعفه، إذ التحقيق عندنا عدم و جوب ذلك فى أصل الصلاه فضلا عن السجدين اللتين يمكن دعوى عدم صحه ذلك فيهما فضلا عن وجوبه لكونهما من بعض أحكام السهو فى الصلاه، بل لو لم يفعل بعد الصلاه لم ينو فيهما القضاء لأن الفوريه ليست توقيتا عندنا، و أضعف من ذلك ما فى شرح الألفيه للكركى من اعتبار تعيين المنوب عنه فيهما، و محل النيه أول السجود بمعنى أنها تقارنه، لكن لا بأس لو نوى حال الهوى أو حال التكبير، لصدق المقارنه عرفا، و لعله لذا قال فى البيان و تعليقى الإرشاد للكركى و ولده: يجوز مقارنه النيه للتكبيره و إن استجبت: أما لو نوى بعد الوضع فى الروضه و المقاصد أن الأقوى الصحه، و لا يخلو من تأمل، كما أنه لا يخلو ما عن العويص للشيخ المفيد من أن آخرها يقارن أول الهوى من ذلك أيضا إن أراد الوجوب.

و أما التكبير فالأقوى عدم وجوبه، للأصل و إطلاق الأدله و خصوص

الموثق (١) «سألته عن سجدة السهو هل فيهما تسبيح أو تكبير؟ فقال: لا، إنما هما سجدةان فقط فان كان الذى سها الامام كبر إذا سجد و إذا رفع رأسه، ليعلم من خلفه أنه قد سها، و ليس عليه أن يسبح فيهما، و لا فيهما تشهد بعد السجدةين»  
نعم ظاهره استحباب التكبير للإمام للاعلام لا للسجدةين، و من هنا قد يتوقف فى استحبابه و إن نص عليه

الفاضلان و الشهيد و غيرهم، بل فى الرياض أنه المشهور لا لضعف الموثق كما فى المدارك و الذخير، إذ هو حجه عندنا فى إثبات الواجب فضلا عن المستحب، بل لعدم الدلاله كما عرفت، على أنها مختصه بالإمام، إلا أنه حيث كان الحكم استجابيا يتسامح فيه أمكن الاجتزاء فى إثباته بمثل فتوى من عرفت، بناء على كفايه الاحتياط العقلى فى ذلك مؤيدا هنا ببعض الأخبار<sup>(١)</sup> الواردة فى سهو النبى (صلى الله عليه و آله) فى قصه ذى اليمين المشتمله على تكبير النبى (صلى الله عليه و آله) للسجدين و إن كانت هى مطرحه عندنا.

و كيف كان فما عساه يظهر من المحكى عن المبسوط من الوجوب حيث قال: «إذا أراد أن يسجد سجدتى السهو استفتح و كبر و سجد عقبيه و يرفع رأسه» إلى آخره، ضعيف جدا، كاشكال الفاضل فيه فى نهايته على ما حكى عنها، مع احتمال إرادته الشيخ الندب، كما يؤيده نسبه ذلك اليه و إلى جمع فى المدارك، فما فى المفاتيح من أن المشهور أنه ينوى ثم يكبر ثم يسجد ثم يرفع رأسه ثم يسجد إلى آخره. من الغرائب إن أراد الوجوب، إذ لم نعرف أحدا صرح به أو نسب اليه عدا الشيخ كما عرفت، و لذا حكى عن الشهيد فى كثر الفوائد أن أكثر الأصحاب نصوا على الذكر فيهما دون القراءة و التكبير إلا الشيخ، فإنه قال: «إذا أراد أن يسجد استفتح بالتكبير».

و أما السجود على الأعضاء السبعة فقد صرح به فى القواعد و غيرها، بل نسب إلى المفيد و

جم غفير ممن تأخر عنه، بل فى التذكرة و تعليق الإرشاد للكركى و ظاهر حاشيه الألفيه له و عن غيرها وجوب الطمأنينه فى السجدين، بل صرح فى بعضها بوجوبها بينهما أيضا، بل قال المحقق الثانى و صاحب المدارك و الخراسانى و عن غيرهم:

١- ١ الوسائل - الباب - ١٩ - من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه - الحديث ٩.

«يجب وضع الجبهة على ما يصح السجود عليه فيه» بل فى الذكرى و الدروس و البيان و اللمعه و الألفيه و حاشيتها للكركى و الروضه و عن غيرها أنه يجب فيهما ما يجب فى سجود الصلاه عدا الذكر، فتندرج حينئذ الطهاره و غيرها كما نص عليه بعضهم، و ليس فى شىء من الأدله تعرض لشىء من ذلك، و دعوى اعتبار جميع هذه الأمور فى مسمى السجود واضحه الفساد خصوصا بالنسبه إلى البعض.

نعم قد يقال: إن الذمه لما اشتغلت به بيقين توقف العلم ببراءتها على الفرد المتيقن، بل قد يدعى أنه المنساق من أمر المصلى بالسجود لتدارك سهوه، إذ الظاهر إرادته السجود الصلاتى، لكن الإنصاف أن للتوقف أو المنع فيما زاد على ما يتحقق به مسمى السجود عرفا أو شرعا- لعدم ظهور أو انصراف معتد به فى شىء من الأدله، فيبقى الإطلاق سليما- مجالا، و لعله لذا قال فى إرشاد الجعفرية على ما حكى عنه فى ذلك- مشيرا به إلى دعوى أنه يجب فيه ما يجب فى سجود الصلاه- نظر ظاهر، و توقف فى القواعد و التذكرة فى وجوب الطهاره و الاستقبال، بل استتقرب العدم فى التحرير فى الطهاره، بل عن الجواهر ذلك فيهما معا، بل لعله ظاهر المصنف و جميع من ترك التعرض لهما و للستر و نحوه فى مقام البيان، خصوصا مع نصه على التشهد و نحوه، لكن فى الألفيه و المقاصد و عن الهالبيه و الدرر التصريح بأن الطهاره و الستر و الاستقبال شرط، و عن نهايه الأحكام «أن الأقرب وجوب الطهاره و الاستقبال» و عن السرائر اشتراط الطهاره.

و المنشأ ما عرفت أيضا من الاحتياط فى العباده المقتضى للاقتصار على المتيقن أو المنساق إلى الذهن، خصوصا و هما مكملتان و جابرتان للصلاه التى يشترط فيها ذلك، مضافا إلى ما استسمعه عند البحث فى الفوريه، و إلى الأمر (١) بهما فى الخبر قبل الكلام، فالمحدث أولى، أو أن ذلك مشعر باتصالهما بالصلاه اتصال الجزء، بل قد يومى

فى الجملة الأمر(١) بهما فى أثناء الصلاة إلى بعض ذلك و إن لم نقل به.

و أما منشأ عدم الوجوب فالأصل و إطلاق الأدله أو عدم انصراف مفيد للشرطيه، خصوصا مع ملاحظه ما ورد(٢) من الأمر بفعلهما متى ذكر إذا نسيهما، و ملاحظه أنهما ليستا بصلاه و لا جزءا منها، و إنما هما كالعقوبه أو للرغم لأنف الشيطان و لعل ذلك هو الأقوى فى النظر.

و أما الطمأنينه فيهما و بينهما بعد الجلوس فمستنده نحو ما تقدم أيضا مع زياده توقف الاثنييه- المستفاده من الأدله و المحكى عليها الإجماع فى المعتبر- على الجلوس بينهما، بل عن مجمع البرهان «لعله لا خلاف فى وجوب الجلوس بينهما مطمئنا» كما أنه نسبه فى مفتاح الكرامه إلى الفاضل و جمهور من تأخر عنه، لكن قد يناقش بما سمعت سابقا، و بعدم توقف تحقق الاثنييه على الجلوس، فضلا عن الطمأنينه كما فى سجدة الشكر و زياده السجود فى الصلاة، إلا أن الاحتياط لا ينبغى تركه فى البراءه عن الشغل اليقيني.

و أما التشهد فالمشهور نقلا و تحصيلا وجوبه، بل فى التذكرة نسبه إلى علمائنا مشعرا بدعوى الإجماع عليه كالدكرى و عن غيرها، بل فى المعتبر و عن المنتهى الإجماع عليه، و هو الحجه بعد المعتبره المستفيضه(٣) خلافا للمختلف فلم يوجهه للأصل و خلو بعض الأخبار(٤) عنه فى مقام البيان، بل كاد يكون صريح بعضها(٥) الوارد فى

١- ١ الوسائل- الباب- ٥- من أبواب الخلل الواقع فى الصلاة- الحديث ٤ و ٥ و ٦.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٣٢- من أبواب الخلل الواقع فى الصلاة- الحديث ٢.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٧- من أبواب التشهد- الحديث ٦ و الباب ٨ منها- الحديث ١ و الباب ١٤ من أبواب الخلل الواقع فى الصلاة- الحديث ٤.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ١٤- من أبواب الخلل الواقع فى الصلاة.

٥- ٥ الوسائل- الباب- ٢٦- من أبواب الخلل الواقع فى الصلاة- الحديث ٢.

نسيان التشهد حيث أمر فيه بالتشهد فيهما التشهد الذي فاتك، و للموثق (١) السابق الصريح في ذلك، بل لصراحه دلالة حمل الأمر في تلك الأخبار على الندب و إن تعددت، و فيه أن الأصل يقطعه ظاهر الدليل، كما أن إشعار

الخلو بذلك لا يصلح لمعارضته، و خبر نسيان التشهد غير معمول بظاهره، و لذا كان المتجه إرادة الأمر بفعل تشهد فيهما كالتشهد الفات، فيكون حينئذ من أدله المطلوب، و الموثق - مع اتحاده و إعراض المشهور عنه، بل سمعت حكايه الإجماع على خلافه - لا يقاوم تلك المعتبره المتعدده المعتضده بما سمعت، فالأولى الجمع بينها و بينه بإرادته نفي غير الخفيف من التشهد فيه، إذ هو و إن أطلق الأمر به في بعض تلك المعتبره (٢) كـ بعض عبارات الأصحاب منها عباره القواعد و التحرير و اللغه و غيرها، لكنه قيد بالخفيف في آخر منها

كالصحيح (٣) «و اسجد سجدتين بغير ركوع و لا قراءه تتشهد فيهما تشهدا خفيفا»

و المعتبرين (٤) الواردين فيمن لا يدري كم صلى أنه يبني على الجزم و يسجد سجدتي السهو و يتشهد تشهدا خفيفا نحو كثير من الفتاوى، بل في المفاتيح أنه المشهور، بل في الذكرى و غيرها نسبتها إلى فتوى الأصحاب.

و المراد بالخفيف كما في الرياض و عن المبسوط و البحار مجرد الشهادتين و الصلاه على النبي (صلى الله عليه و آله)، بل في الأول أنه عزاه في الأخير إلى الأصحاب، و ربما احتل إرادته التشهد المعهود في الصلاه، و الخفه تخفيف الأجزاء المندوبه، و هو عين

الأول بناء على أن التشهد المعهود في الصلاه هو الشهادتان و الصلاه على النبي

١- ١ الوسائل - الباب - ٢٠ - من أبواب الخلل الواقع في الصلاه - الحديث ٣.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب التشهد - الحديث ١.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٢٠ - من أبواب الخلل الواقع في الصلاه - الحديث ٢.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ١٥ - من أبواب الخلل الواقع في الصلاه - الحديث ٦ و الباب ١٣ منها - الحديث ٢.

(صلى الله عليه وآله)، وإلا كان الأول أولى منه، لكن الأمر سهل بناء على كون التخفيف رخصه كما هو صريح تعليق الإرشاد للركى والروض و محتمل أو ظاهر غيرهما لورود الأمر به مورد توهم وجوب غير الخفيف لا عزمه، وإن كانت هي أحوط في امتثال ظاهر الأمر المتعلق بالقيد المقتضى لوجوبه، إلا أن الأول أقوى، و به يجمع حينئذ بين إطلاق النصوص و بعض الفتاوى و بين المقيد منهما، و على كل حال فاحتمال إرادته الاقتصار على مجرد الشهادتين من الخفيف دون الصلاة على النبي (صلى الله عليه وآله) - لعدم اندراجها في إطلاق التشهد، فضلا عن الخفيف منه كما عساه يوهمه ما حضرني من نسخه الروض - باطل قطعاً، خصوصاً بعد ما في المعبر من أن الواجب السجدتان و الشهادتان و الصلاة على النبي (صلى الله عليه وآله) بإجماع علمائنا، و ربما يستفاد من حصره الواجب في ذلك زيادة تأييد لإرادته ما تقدم أولاً من الخفة مقابل الاحتمال الذي سمعته.

و أما التسليم فقد يومي تركه في بعض النصوص (١) في مقام البيان و الحصر في

الموثق (٢) السابق إلى عدم وجوبه، كما هو صريح المختلف و ظاهر عدم نصه عليه في القواعد، بل في تعليق الإرشاد أن عبارات جميع الأصحاب خالية من إيجابه و أنه لم يثبت بالإجماع، لكن التبع شاهد بخلافه، لذكرهم التسليم مع التشهد، بل في الذكري و عن غيرها نسبتها إلى فتوى الأصحاب، بل في المعبر أن روايه عمار يعنى الموثق المشعر بعدم وجوب التسليم متروكه، بل قد حكى في المدارك عنه و عن المنتهى الإجماع عليه و إن كنت لم أجده في الأول منهما، بل في مفتاح الكرامه «أن عبارات القدماء كالمفيد

١- ١ الوسائل - الباب - ٢٠ و ٣٢ - من أبواب الخلل الواقع في الصلاة - الباب ٧ و ٨ و ٩ من أبواب التشهد.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٢٠ - من أبواب الخلل الواقع في الصلاة - الحديث ٣.

و السيد و الشيخ و أبى يعلى و أبى المجد و أبى عبد الله محمد بن إدريس و المتأخرين كالمحقق و غيره ممن تأخر عنه قد طفحت بأنه يتشهد و يسلم، و إنما خلت عنه عبارته المقنع و القواعد» إلى آخره، و مع ذلك كله فقد رواه عبد الله بن سنان (١) و أبو بصير (٢) فى الصحيح، فالقول بوجوبه حينئذ هو المتعين كما هو واضح.

و الظاهر من النصوص و الفتاوى إرادته التسليم الذى يخرج به عن الصلاة، بل الظاهر خصوص صيغته «السلام عليكم» لكن أرسل عن أبى الصلاح أنه قال: ينصرف عنهما بالتسليم على محمد و آله صلى الله عليهم، و لم أعرف له شاهداً، و لعله يريد التسليم على النبى (صلى

الله عليه و آله) الذى يقال فى الذكر، فيكون حينئذ موافقاً للقائل بعدم وجوب التشهد و التسليم بعد رفع الرأس منهما، و قد عرفت ضعفه فى المقامين، إلا أن المنقول عنه أن ذكرهما عنده الخالى عن التسليم كما تعرفه، و أنه أمر بالتشهد الخفيف بعد رفع الرأس منهما، ثم قال: «و ينصرف عنهما بالتسليم على محمد و آله صلى الله عليه و آله».

و كيف كان ف هل يجب فيهما الذكر؟ فيه تردد ينشأ من الأصل و ظاهر الحصر فى الموثق السابق منضمماً إلى نفي التسبيح عليه فيه الذى يمكن دعوى نفي غيره بالأولوية باعتبار أنه نص فيه على نفيه لدفع توهم وجوبه من إطلاق السجود المنصرف إلى سجود الصلاة، و إطلاق غيره من الأخبار الواردة فى مقام البيان، و قصور ما يمكن استفادته منه عنه من وجوه منها الاضطراب فى متنه و غير ذلك، و من الاحتياط فى البراءة عن الشغل اليقيني، و

صحيح الحلبي (٣) المروى فى الفقيه عن أبى عبد الله عليه السلام أنه قال: «تقول فى سجدتى السهو: بسم الله و بالله و صلى الله على محمد و آل محمد» و عن بعض النسخ «و على آل محمد» قال: و سمعته مره أخرى «يقول: بسم الله و بالله السلام

١-١ الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب الخلل الواقع فى الصلاة - الحديث ١.

٢-٢ الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب الخلل الواقع فى الصلاة - الحديث ٣.

٣-٣ الوسائل - الباب - ٢٠ - من أبواب الخلل الواقع فى الصلاة - الحديث ١.

عليك أيها النبي و رحمه الله و بركاته»

و نحوه فى التهذيب، لكن بزياده الواو قبل السلام بل و الكافى أيضا، لكن أبدل قوله: «و صلى الله» باللهم صل على محمد و آل محمد كما عن بعض نسخ الفقيه، و من هنا وقع الخلاف فى ذلك بين الأصحاب، فالمشهور كما فى الذكرى على الثانى، و المصنف فى المعبر و النافع و الفاضل فى المنتهى و المختلف و الخراسانى على الأول، و لعله ظاهر نهايه الشيخ و المهذب البارع، و اختاره الأردبيلى على ما قيل، و نفى عنه البعد فى المدارك، و كأنه مال إليه فى الرياض، و لعله الأقوى فى النظر لما عرفت و لما فى الصحيح من الاضطراب، بل قد ضعف أولا بارتفاع منصب الامام عليه السلام عن السهو خصوصا فى العباده، و ثانيا باحتمال كون ما قاله على وجه الجواز لا اللزوم.

و ربما يدفع الأول بجواز كون المراد بقوله فيهما على وجه الإفتاء لا أنه سها كما يومى اليه قوله (عليه السلام) فيه أولا «تقول» و إن كان قد ينافيه قوله (عليه السلام) ثانيا فيهما، و فيه أن مجرد جواز ذلك غير كاف فى ثبوت المطلوب، إلا أن يدعى ظهوره بذلك كما فى المدارك، و به حينئذ يندفع الثانى، ضروره ظهوره- و إن كان هو بالجمله الخبريه- فى الوجوب، لكن لا يخفى على الفقيه الممارس قصور مثل هذه الدلاله مع هذا الاضطراب عن إثبات الوجوب، فضلا عن أن يعارض تلك الإطلاقات و الموثق (١) المعتضد بالأصل و غيره مع صراحه دلالتة أو ظهوره ظهورا قريبا إلى الصراحه، و دعوى الانجبار بالشهره يدفعها أنه لا صراحه فى كلماتهم بالوجوب على وجه تتحقق به شهره معتد بها، فلا بأس بالعمل بها على وجه الاستحباب.

و على كل حال ف لو وجب الذكر فهل يتعين بلفظ بالخصوص؟ الأشبه عند المصنف و التحرير و الموجز و الذخيره لا كما عن المبسوط، فيجزي حينئذ جميع ما سمعته فى الصحيح و غيره من الأذكار أيضا و لو على التفريق بين السجدين، لقصور



الصحيح (١) عن التعيين، فيبقى السجود حينئذ منصرفاً إلى ما هو المتبادر منه أعنى سجود الصلاة الذي لا يتعين فيه ذكر خاص عند بعضهم، لكن عن حاشية الإيضاح أنه يجوز كل واحد من الذكرين معاً وبالتفريق، و ظاهره الاقتصار على ما في الصحيح على اختلافه، كظاهر الروضه و المقاصد العليه أو صريح الأخيره، و عن المقنع و المقنعه و السرائر التخيير بين الصورتين مع ذكر «اللهم صل على محمد و آل» بدل «صلى الله على محمد و آل محمد» و عن الجميلين للسيد و الشيخ و المراسم و الغنيه الاقتصار على ذكر «بسم الله و بالله اللهم صل على محمد و آل محمد» فى السجده الأولى و «بسم الله و بالله السلام عليك أيها النبى و رحمه الله و بركاته» فى الثانيه، و فى مفتاح الكرامه نقلت هذه الصوره عن التقى، و لعل ذلك كله مؤيد للاستحباب عند التأمل و إن كان الأحوط بناء على الوجوب المحافظه على ما فى

الصحيح، بل لعل الأولى الاقتصار على الصوره الثانيه أعنى المشتمله على التسليم، لاتفاق رواه الصحيح عليها إلا بزياده الواو و عدمها، و قد جزم المولى الأ-كبر بأن الأصح ترك الواو دون الأولى لاختلافهم فيها كما عرفت و إن كان الأقوى التخيير بين الجميع بناء على أن اختلاف النسخ كاختلاف الأخبار.

و يجبان على الفور عرفاً كما صرح به بعضهم، بل قد يشعر ما فى شرح المولى الأكبر بالإجماع عليه، كما أنه فى الذخيره و الكفايه نسب وجوب المبادره إليهما قبل فعل المنافى للأصحاب مشعرين بدعوى الإجماع عليه، لأنه المنساق و المتيقن من الأدله بل لعله الظاهر من لفظ «بعد السلام» فى بعضها (٢) و «أنت جالس» فى آخر (٣).

- 
- ١- ١ الوسائل - الباب - ٢٠- من أبواب الخلل الواقع فى الصلاة- الحديث ١.
  - ٢- ٢ الوسائل - الباب - ٥- من أبواب الخلل الواقع فى الصلاة.
  - ٣- ٣ الوسائل - الباب - ١١- من أبواب الخلل الواقع فى الصلاة- الحديث ٨.

و «بعد السلام و قبل الكلام» فى ثالث (١) و نحو ذلك مما هو ظاهر كمال الظهور فى ذلك، بل قيل: إنه قضيه الفاء المفيده للتعقيب بلا مهله، و إن كان هو لا يخلو من نظر كاستفاده عدم الفوريه من العطف بثم فى بعض الأخبار (٢) إذ لا ريب فى إرادته مجرد الترتيب منها، و على كل حال فما عن ظاهر إرشاد الجعفرية من التأمل فى الفوريه فى غير محله.

نعم لا- يقدح فيها التأخر فى الجملة مما لا ينافى الفوريه عرفا و لا التأخر لتحصيل شرائطهما من الطهاره و الستر و نحوهما، إذ الاشتغال بمقدماته اشتغال به، فلا- تنافى الفوريه نعم بناء على استحباب مثل ذلك فيهما لا الشرطيه يشكل جواز تأخيرهما للاشتغال بتلك المقدمات، لكن قضيه حكمهم برجحانها لهما جواز التأخير لها أيضا و إن كانت مستحبه اللهم إلا أن ينزل على إرادته استحباب إيقاعهما باقيا على حال الصلاه بمعنى أنه لا يحدث عمدا أو يرمى الساتر أو نحو ذلك لا أنه يستحب استئناف مثل ذلك لهما لو اتفق ذهاب تلك الحاله أو أنه أذهبها عمدا، و إلا لاتجه القول حينئذ باشتراط السجدين بهذه الأمور كى لا ينافى الفوريه، ضروره أنه أولى من دعوى كون المراد بالفوريه ما لا ينافيها و إن لم تكن هى شرائط لهما، لعدم دليل يرتكب بسببه هذا التصرف فى الفوريه التى هى ظاهر الأدله و مقتضى أصاله إرادته الحقيقه فيها، و إن كان قد يخدم ذلك بعدم صلاحيه مثل هذا الأصل و الظهور فى الفوريه لإثبات حكم شرعى هو اشتراطهما بالطهاره مثلا لثبوت جواز فعلها لهما، و لا يمكن مجامعه ذلك للفوريه الحقيقه إلا- بأن تكون الطهاره مثلا شرطا لها كى لا تنافى الفوريه، إذ هو كما ترى لا يحصل منه الظن بالحكم، و لا هو

١- ١ الوسائل- الباب- ٥- من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه- الحديث ٣.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٤- من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه- الحديث ١.

طريق متعارف لإفادته، فالمتجه حينئذ الحكم بالفوريه و الحكم بجواز الطهاره لهما لو ثبت بإجماع و نحوه من غير تعرض للشرطيه و عدمها، فيحتمل أنه شرط و تبقى الفوريه على حالها، و يحتمل أنه غير شرط إلا أنه جاز تقديمه عليه لأنه مكمل، فيراد بالفوريه حينئذ ما لا ينافى نحو ذلك، و لما استظهرنا هناك عدم الشرطيه كان المتجه عندنا الثاني، إلا أنه لم يثبت عندنا جواز فعل الطهاره لهما، لما عرفته من الاحتمال السابق قريبا، بل لعل ظاهر الأدله خصوصا الخبر(١) الأمر بفعلهما متى ذكرهما لو نسيهما خلافه، بل و أدله الفوريه أيضا، فتأمل جيدا، هذا.

و لكن من المعلوم أنه لا- تلازم بين فوريه السجدين و بين بطلان الصلاه إذا لم يسجد فلو أهملها عمدا أو نسيها لم تبطل الصلاه كما هو المشهور بين الأصحاب نقلا و تحصيلا، بل لا أجد فيه خلافا إلا من الشيخ فى الخلاف، فقال فيه على ما حكى عنه: هما واجبتان و شرط فى صحه الصلاه كما عن بعض العامه، و تبعه المولى الأكبر فى شرح المفاتيح، بل قيل: إنه قد يظهر من المعتبر موافقته أيضا، و لا ريب فى ضعفه، للأصل بناء على التحقيق من جريانه فى العباده، و ظهور الأدله فى تماميه الصلاه أجزاء و شرائط، و عدم توقف صحتها بعد على شىء آخر و إن وجب السجدة إرغاما لأنف الشيطان، و إطلاق ما دل على صحه الصلاه مع الكلام نسيانا أو القيام فى محل القعود أو غير ذلك من موجبات السجود سجد أو لم يسجد، و لأن الشيخ و إن قال بالشرطيه لكنه وافق على وجوب سجود السهو و إن طال الزمان لو نسيهما، لما ستعرف؛ و لذا تعجب منه فى المختلف، و لعله لأن قضيه الشرطيه فساد

الصلاه، فلا يجمع الوجوب المزبور، إلا أنه قد يدفع بالفرق بين العمد و النسيان، فيخص البطلان بالأول دون الثانى، لكنه بعيد بل ممنوع أو يدفع بأن المقتضى للبطلان الترك بالمره لا التأخير و إن

عصى به فى العمء بناء على الفورىة؁ فبقى حىئذ صحه الصلاه مراعاه إلى حىن الموت؁ فان جاء بهما صحت؁ و إلا بطلت و وءب قضاؤها عنه حتى لو كان تركه لهما نسيانا؁ و هو كما ترى مع بعده فى نفسه جدا لا يساعء علىه ءلىل؁ بل ظاهر الأءله ءلافة.

فما فى شرح المولى الأ-كبر للمفاتىء- من موافقه الشىء فى البطلان ناسبا له إلى ظاهر غيره من الأصءاب؁ لقولهم: ىءب السءءءان لكءا؁ و مستءلا علىه بظاهر النصوء التى ىستفء الشرطىه ءالبا من أمءالها؁ ءصوصا ما ءعل فىها تءاركا لسهو؁ إذ المءءار من ىءاب شىء ء عند وقوع ءلل كونه تءاركا و علاءا؁ فإذا لم ىأت به لم ىكن آتبا بالمأمور به على وءهه؁ و ءصوصا بعد زىءاه التأكىء فىها فى المءارءه إلى فعلاها؁ و أنها بعد السلام و قبل الكلام و أنت ءالس و إذا سلمت و نحو ذلك مما هو ظاهر فى أن وءءهما هذا لا مءه العمر؁ و بءوقف البراءه الءقنىه عن الشءل الءقنى على فعلاهما- لا ىءلو من نظر من وءوه؁ مع أن ظاهره الإءطال فى صورءى العمء و النسىان بمءرء التأءىر عن وءء الفورىه؁ و كأنه مءالف للمءمع علىه حتى من الشىء؁ إذ قء عرفت أنه و إن كان قائلال- بالبطلان لكنه وافق المصنء و غيره من الأصءاب فى أن علىه الإءىان بهما و لو طالت المءه لءءم ظهور ءءوقىء من الأءبار المزبورء؁ بل هى مءرء فورىه كما لا- ىءفى على من لاءظها؁ ءصوصا بعد فهم الأصءاب و بعد التأىءب

موءق عمار(١) سئل الصاءق (علىه السلام) «عن الرءل إذا سها فى الصلاه فىنسى أن ىسءء سءءءى السهو؁ قال: ىسءءها مءى ذكر؁ و عن الرءل ىسهو فى صلاءه فلا ىذكر حتى ىصلى الفءر كيف ىصنع؟ قال: لا ىسءء سءءءى السهو حتى ءطلع الشمس و ىذهب شعاعها»

و اءءمال طرءه لاشءماله على غير ما نحن فىه من الأحكام التى لا ىقول بها الأصءاب- بعد أن كان ءءه فى نفسه؁ و معمولا به بىن الأصءاب هنا و لا معارض صرىء له؁

بل و لا ظاهر لا ينبغي أن يصغى اليه، كاحتمال قصر ذلك على صورته النسيان خاصه، مع أنى لا أعرف قائلًا به، بل كأنه خرق للإجماع أيضا، فلا ريب فى عدم توقيتهما بما ذكر.

نعم يجبان فورًا كما عرفت، فيأثم لو أخرهما عمدا و يأتى بهما فى ثانى الأوقات أو ثالثها كما لو نسى، و لا تسقط الفوريه أيضا بالتأخير كما هو ظاهر الموثق و الفتاوى إن لم نقل إن الأصل فى كل واجب فورى ذلك، و لا ينافيه ما فى ذيله من التأخير حتى تطلع الشمس، إذ هو إن لم نطرحه فى خصوص ذلك كما

هو ظاهر إطلاق الأصحاب، أو لم نحمله على ما لا- ينافى الفوريه عرفا بأن كانت صلاه الفجر قريبا من طلوع الشمس و جب الاقتصار عليه خاصه كالتأخير لتحصيل الطهاره و الساتر و نحوهما مما يحصل به كما لهما بناء على عدم شرطيهما بذلك و على جواز التأخير لها لو كان المكلف فاقدًا لها، فتأمل.

و كذا لا- ريب فى عدم توقف الصحه على فعلهما رأسا، لما عرفت مما لا- يصلح معارضه ما ذكره له من تلك الاشعارات المعارضه بمثلهما، بل أقوى منها، خصوصا بعد ملاحظه فتاوى الأصحاب، لا أقل من الشك، و ما شك فى شرطيه عندنا ليس بشرط و دعوى أنهما ليسا من الشرائط- لأنهما لتدارك أمر داخل فى الصلاه، فيكونان داخلين فيها، إذ ما كان عوض الداخلى داخل- لا محصل لها عند التأمل، على أن التحقيق عندنا مساواه الأجزاء للشرائط فى الانتفاء عند الشك، و الله أعلم.

إلى هنا تم الجزء الثاني عشر من كتاب جواهر الكلام بحمد الله، وقد بذلنا غاية الجهد في تصحيحه و مقابلته للنسخه الأصلية المخطوطه بقلم المصنف قدس روحه الشريف، و قد خرج بعون الله خاليا عن الأغلط إلا نورا زهيدا زاغ عنه البصر و حسر عنه النظر، و يتلوه الجزء الثالث عشر في قضاء الصلوات إن شاء الله تعالى عباس القوچانی

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام  
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية  
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب  
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات  
توسيع عام لفكرة المطالعة  
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية  
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة  
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة  
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات  
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : [www.ghaemiyeh.com](http://www.ghaemiyeh.com)

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة ( sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة



نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباه اى، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلى، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : [www.ghbook.ir](http://www.ghbook.ir)

البريد الإلكتروني : [Info@ghbook.ir](mailto:Info@ghbook.ir)

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب فى طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز  
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية  
الغمامة اصحمان



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى  
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم

[www.Ghaemiyeh.com](http://www.Ghaemiyeh.com)

[www.Ghaemiyeh.net](http://www.Ghaemiyeh.net)

[www.Ghaemiyeh.org](http://www.Ghaemiyeh.org)

[www.Ghaemiyeh.ir](http://www.Ghaemiyeh.ir)

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩